« ان المبادىء الكبرى فى العلوم السياسية تنبع من الالمام بالسياسات الحقيقية لجميع الدول . اما المصالح الخاصة للدول ، فهى على نقيض ذلك ، وان كانت تحظى احيانا باهتمام كبير فى ظل الوقائع السياسية اليومية او الطارئة . وهو اهتمام يعد من قبيل الحكمة السياسية فى نظر اصحاب السياسة القلقة . او ذات الافق الضيق ، الا ان قيمة تلك المصالح الخاصة نسبية وثانوية » .

ميترنيخ [١٧٧٧ — ١٨٥٩]

وهذه الصورة ليست جامدة ، ولكنها متحركة ، لان توازن القوى داخل كل من المثلثين ليس ثابتا ولا جامدا ، ولكنه توازن دائم التحرك ، خاضع لديناميكية الحياة والتطور . فداخل المثلث العسكرى ، اذا كانت قوة كل من الطرف الامريكى والطرف السوفيتى متعادلة . ويساوى بعضها بعضا ، فان قوة الطرف الصينى فى نمو مستمر ، فى محاولة للتعادل مع القوة الامريكية والسوفيتية . ولا مناص من أن تحقق الصين هذا التعادل مستقبلا ، واذا تم ذلك فسيصبح المثلث العسكرى متساوى الاضلاع .

اما بالنسبة للمثلث الاقتصادى ، فان القوتين الصاعدتين هما القوة الاوربية والقوة اليابانية ، ولا مناص مستقبلا من ان تصبح هاتان القوتان معادلتين للقوة الامريكية الاقتصادية والتكنولوجية وعندئذ سيصبح المثلث الاقتصادى بدوره متساوى الاضلاع .

وبين المثلث السياسى والمثلث الاقتصادى علاقة وثيقة تتجلى فى وجود العملاق الامريكى فى كل من المثلثين ، مما يكسبه نوعا من الصدارة فى أمور السياسة الدولية . الامر الذى جعل بعض الخبراء فى أمور العلاقات الدولية يؤكدون أن السياسة حتى اليوم ليست خاضعة للقطبية الثنائية أو القطبية الثلاثية ، بقدر ما هى خاضعة لقطب واحد هو القطب الامريكى ، الذى يرجع سر تفوقه الى الضعف الاقتصادى والتكنولوجى الذى يتسم به كل من العملاق السوفيتى والعملاق الصينى ، ويرجع أيضا الى الضعف العسكرى والاستراتيجى الذى يتسم به كل من العملاق اليابانى والعملاق الاوربى .

بعد هذه الفذلكة ، نستطيع ان نتساءل عن احتمالات التغيير والتطوير فى كل من المثلثين اللذين يتحكمان فى السياسة الدولية ، ثم نتساءل أيضا عن آثار توازن القوى داخل كل من هذين المثلثين على باقى دول العالم التى اذا كانت لاتؤثر بطريقة واضحة فى السياسة الدولية ، فانها تتاثربها . وبالتالى فلابد أن تؤثر فيها ولو من طريق غير مباشر .

التغيرات المرتقبة لاطراف المثلثين :

نستطيع أن نقول ان الولايات المتحدة الامريكية ستبقى خلال العام الجديد ، بل وخلال اعوام أخرى قادمة ، أقوى دولة في العالم عسكريا واقتصاديا ، على الرغم من المنافسة العسكرية النابعة من الاتحاد السوفيتي والصين ، والمنافسة الاقتصادية الخطيرة المنبثقة من اليابان وأوربا الغربية .

ويمكن أن نقول أيضا انه من الصعب ان يتغلب كل من الاتحاد السوفييتي والصين على تخلفهما الاقتصادي والتكنولوجي في مدى هذا العام المقبل ، بل وفي مدى الاعوام القليلة القادمة . واذا كان كل منهما سيتقدم اقتصاديا وتكنولوجيا ، الا أنه مع هذا لا يمكن أن يصل أى منهما الى درجة التقدم التى تجعله يقف على قدم المساواة مع أطراف المثلث الاقتصادى .

ويمكن ايضا أن نقول اننا نستبعد ان تصبح أوربا الغربية قوة عسكرية كبرى ، بحيث تستطيع أن تقف موقف الند مع طراف المثلث العسكرى – وعدم قدرة أوربا الغربية ، رغم قوتها الاقتصادية ، وتقدمها التكنولوجي – على أن تصبح قوة عسكرية تقف فى محاذاة أطراف المثلث العسكرى ، يرجع فى نظرنا الى عدة أسباب نذكر منها :

١ – ليس لاوربا الغربية عمق استراتيجي بسبب ضيق رقعتها الاقليمية ، بخلاف الوضع بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين .

٢ – على الرغم من امكان قيام وحدة أوربا الغربية ، بعد اجتماع القمة في باريس فى أكتوبر الماضى ، فان المنافسة ستظل قوية بين كل من فرنسا وانجلترا والمانيا ، مما يجعل تكتلها عسكريا أمرا غير ميسور . ففرنسا مازالت متمسكة بقوتها الذرية الخاصة بها ، والمانيا لازالت تخشى من ان تكون لنفسها قوة ذرية خوفا من اثارة الاتحاد السوفيتى ، وانجلترا مازالت تؤثر الحماية العسكرية الامريكية على الاسهام فى اقامة قوة عسكرية ذاتية لاوربا الغربية .

٣ – الولايات المتحدة مترددة فى مساعدة أوربا الغربية ، على ان تكون لها قوة عسكرية ذاتية ، أما الاتحاد السوفيتي فيعارض أشد المعارضة فى مجرد الشروع فى اقامة تلك القوة . واذا كانت الصين تحبذ فكرة اقامة قوة عسكرية ذاتية لاوربا الغربية . فان تخلفها التكنولوجي والاقتصادى يقف عقبة فى سبيل الاسهام فى تحقيق قيام تلك القوة العسكرية الذاتية .

واذا كان من المستبعد فى القريب العاجل ان تصبح أوربا عضوا فى المثلث العسكرى ،

فاليابان ، على عكسها ، تستطيع لو شاءت وعقدت عزمها على أن تصبح فى وقت قريب عضوا فى المثلث العسكرى ، ولو كانت هى العضو الضعيف بسبب جغرافية اقليمها ٠

ونستخلص من ذلك أن توزيع مراكز القوى على الصعيد الاقتصادى الدولى ، وعلى الصعيد العسكرى الدولى ، سيظل كما هو دون أى تغيير يذكر فى هذا العام الجديد ٠

آثار المثلث العسكرى والمثلث الاقتصادى على دول العالم الثالث :

سنحاول فى هذا المقام أن نستطلع آثار القطبية الثلاثية العسكرية ، والقطبية الثلاثية الاقتصادية على أهم مناطق العالم : الوطن العربى ، والقارة الافريقية ، وآسيا ، وامريكا اللاتينية ٠٠

الوطن العربى وكسر الاحتكار الثنائى :

كان الوطن العربى فى السنوات الماضية ، ميدانا للصراع الثنائى بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، ولم يكن للقوى السياسية والقوى الاقتصادية الاخرى وجود يذكر فى هذه المنطقة من العالم ٠

والذى نتوقعه فى هذا العام الجديد ، عودة القوى السياسية والاقتصادية التى أبعدت عن الشرق الاوسط لتلعب دورا جديدا على مسرحه السياسى ٠ فالاتحاد السوفيتى سيقدم السلاح والعتاد ، وأوروبا الغربية ستتدخل بما لها من قوة تكنولوجية ودبلوماسية ، والصين ستتدخل بما لها من قوة عسكرية وايديولوجية ، واليابان ستتدخل للدفاع عن مصالحها البترولية .

ودخول تلك القوى سيكون لمصلحة الوطن العربى وتعزيزه فى مواجهته العسكرية والسياسية للعدو الصهيونى ٠ وتفسير ذلك بسيط : فحين كان يتحكم العملاقان الامريكى والسوفيتى فى الموقف بالشرق الاوسط ، كان هذا التحكم لصالح الجانب الاسرائيلى ، لان الولايات المتحدة كانت تساعد العدو الصهيونى مساعدة غير محدودة ، فى حين ان الاتحاد السوفيتى كان لا يقدم شيئا الا بحساب ٠ أما حين تتدخل الدول الاخرى ، فان ميزان القوى سيعتدل ، ولكننا نسارع فنقول ان هذا التحول الجديد لا يؤدى الغرض منه الا اذا استطاع الوطن العربى ان يحسن الاستفادة من هذا التحول

ويتجاوب معه ، ويتفاعل به • أما اذا سادت في الوطن العربى السلبية والتجزئة ، فان ذلك سيجعل كل تطور مقبل غير مجد

واذا استطاع الوطن العربى الخلاص من السلبية والتجزئة ، وأحسن الاستفادة من التطور المقبل ، فاننا نتوقع حلا سياسيا لازمة الشرق الاوسط يصون كرامته ، ويكفل ضمان مصالحه الحقيقية • الا أن هذا الحل المتوقع يغلب أن يكون جزئيا ومرحليا ، ولا يكمل الحل النهائى الا بعد فترة تمتد الى ابعد من هذا العام الجديد •

القارة الافريقية ونظرية الفراغ :

مازالت القارة الافريقية اضعف منطقة فى العالم عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا • لذلك لا يبالغ من يقول ان أى دولة صناعية متقدمة ومتوسطة القوة تستطيع أن تفرض وجودها على هذه القارة • والدليل على ذلك ان الدولتين اللتين لهما اكبر نفوذ فى القارة ، كل منهما دولة متوسطة القوة ، احداهما فرنسا ، وثانيتهما جنوب أفريقية •

ومن المنتظر أن يؤدى العام الجديد الى تبلور ظاهرتين سياسيتين ، أولاهما تعزيز التحالف غير المعلن القائم بين فرنسا وجنوب افريقية ، على الرغم من استنكار فرنسا لسياسة التمييز العنصرى •

وثانى الظاهرتين ازدياد المنافسة بين دول المثلث العسكرى ودول المثلث الاقتصادى فى سبيل أن يدعم كل منهما وجوده فى القارة الافريقية •

ان الوجود الصينى فى تنزانيا ، والوجود الامريكى فى زائير واثيوبيا والمجهودات التى يبذلها كل من الاتحاد السوفيتى والسوق الاوربية المشتركة ، واليابان يهدف لان يدعم كل مكانته على حساب الوجود الفرنسى والاستعمار العنصرى فى جنوب افريقيا •

لكن هناك خلافا جذريا بين الاستعمار الجديد الفرنسى والاستعمار التقليدى لجنوب افريقيا ، فالتسلط الاول يستمد قوته من الدبلوماسية والثقافة الفرنسيتين ، أما التسلط الثانى فيستمد قوته من الاستعمار الاستيطانى والقوة العسكرية ، مما يجعله أشد خطورة من الاول •

ومادامت افريقيا لم تستطع التغلب على التجزئة ، لانها منقسمة الى خمسين دولة ، أى ضعف عدد دول امريكا اللاتينية ، فان نظرية الفراغ ستظل قائمة بما تمثله من خطورة ، وستحاول الدول الاجنبية عن القارة أن تملا هذا الفراغ بوجودها . وأبلغ من ذلك خطرا أن محاولة هذه الدول قد تحول القارة الافريقية الى ميدان جديد للحرب الباردة ، على غرار ما وقع فى القارة الاسيوية .

ولا تستطيع افريقيا ان تتخلص من هذا الخطر الذى سوف يتحقق فيها عاجلا أو آجلا ، الا اذا استطاعت أن تملا بنفسها الفراغ القائم فيها الان . ونتصور ثلاثة احتمالات تستطيع أن تملا بها هذا الفراغ :

التصور الاول اذا استطاعت مجموعة من الدول الافريقية أن تتحد وتكون فيما بينها وحدة اندماجية تكون نواة لحركة وحدوية كبرى ، فاذا نجحت الوحدة بين ليبيا ومصر ، كما هو مأمول ، فسيكون هذا النجاح فاتحة لحلقات أخرى من الوحدات الافريقية . وكذلك اذا استطاعت الدول الافريقية أن تجعل من منظمة الوحدة الافريقية اسما على مسمى .

التصور الثانى قيام جديد بين افريقيا واوربا الغربية عضو المثلث الاقتصادى ، باعتبارها أقرب القارات الى افريقيا تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا وثقافيا . الا ان التجزئة الاوربية من ناحية ، والتجزئة الافريقية من ناحية أخرى ، تشكل عقبة فى سبيل تحقيق هذا التعاون المثمر .

التصور الثالث ان تقع افريقيا داخل منطقة نفوذ احدى الدول الاعضاء فى المثلث العسكرى ، او تتفق هذه الدول فيما بينها على تقسيم القارة الى مناطق نفوذ بين اعضاء المثلث العسكرى .

واذا لم يتحقق أحد هذه التصورات ، فالذى نخشاه هو أن عدم الاستقرار السياسى فى افريقيا ، والمنازعات التى تقع بين حين وآخر بين دولها ، قد تؤدى الى حرب محلية تجر الى تدخل اعضاء المثلث العسكرى كما حدث فى كوريا ، وفى فيتنام ، أو شبه الجزيرة الهندية ، وعندئذ تفقد افريقيا حصانتها من ويلات الحرب الباردة ، وهى القارة الوحيدة فى العالم التى ظلت حتى اليوم بمنأى عن رحى الحرب الباردة .

القارة الاسيوية والاستقرار المنتظر :

وقعت فى القارة الاسيوية فى العام الماضى أهم التغيرات السياسية ، ومن

ننتظر أن يسود هذه القارة فى العام الجديدنوع من الهدوء ، هو ثمرة استيعاب التغيرات التى وقعت فى العام الماضى ·

واذا بدانا بشبه الجزيرة الهندية ،نستطيع أن نقول ان انتصار الهند على باكستان ، وقيام دولة بنجالاديش ، قد أديا الى ثلاث نتائج خطيرة غير أنها مترابطة :

١ ــ ازدياد نفوذ الهند التى أصبحت اقوى دولة فى جنوب آسيا ·

٢ ــ ازدياد نفوذ الاتحاد السوفيتى الذى أصبح أقوى دولة نفوذا فى جنوب آسيا ·

٣ ــ اضعاف نفوذ كل من العضوين الاخرين فى المثلث العسكرى ، وهما الصين والولايات المتحدة الامريكية ·

والذى نتوقعه فى العام الجديد وما يليه من أعوام ، ان يزداد النفوذ السوفيتى فى المنطقة على حساب نفوذ أعضاء المثلث العسكرى الاخرين ، بل وعلى حساب نفوذ أعضاء المثلث الاقتصادى · كما أننا نتوقع أن تزداد باكستان ضعفا ، وأن تصبح دولة تدور فى فلك الدولة الهندية على غرار بنجالاديش ، وسيلان ، ونيبال وغيرها من الدول الصغيرة الواقعة على حدود هيمالايا ·

والشىء الوحيد الذى سيهدد الزعامة الهندية فى جنوب آسيا ، هو النفوذ الصينى · ولا تستطيع الهند أن تطمئن الى الولايات المتحدة الامريكية فى مواجهتها مع الصين ، بسبب التقارب الذى تم بين حكومة واشنطن وحكومة بكين ، وكذلك بسبب ضعف القيمة الاستراتيجية للهند ، بالنسبة للاستراتيجية الدولية الامريكية ·

وعلى ذلك ، فلا يبقى للهند الا صداقة الاتحاد السوفييتى الملاصق للصين ، للحد من النفوذ الصينى فى جنوب آسيا ، أخذا بما يقول به المثل الهندى القديم وهو « تحالف مع جار الجار » · وهذا كله لا يعنى أن الهند لم تحاول أن تعمل على تحسين علاقاتها مع الصين ومع الولايات المتحدة ،ولكنها حاولت ، وستحاول العمل على ذلك لكى تستطيع أن تقلل من حاجتها الى العملاق السوفيتى · وان كنا نستبعد ان تستطيع خلال هذا العام الجديد أن تحقق نجاحا فى ذلك ، مما سيؤدى الى استتباب الصداقة الهندية السوفيتية التى ستظل محورا من محاور السياسة الدولية فى هذه المنطقة من العالم ·

اما المنطقة الاخرى التى تسترعى اهتمامنا ، فهى فيتنام التى توشك الحرب

العنيفة فيها ان تضع اوزارهـا ، وحيث التفاعل بين اطراف المثلث العسكرى على أشده . ويظهر ذلك فيما يلى :

١ ـ حكومة هانوى تتبع سياسة عدم الانحياز مع كل من موسكو وبكين لتعزيز مكانتها فى مواجهتها مع الاستعمار الامريكى ، ولسد حاجتها الى السلاح والعتاد فى استمرار كفاحها ، ولتحتفظ باستقلالها الذاتى تجاه حليفيهما الشيوعيين .

٢ ـ لم يكن من مصلحة هذين الحليفين انهاء الحرب الدائرة فى فيتنام ، لانهما تضعف مكانة العملاق الامريكى فى آسيا من ناحية ، ومن ناحية اخرى تزيد حاجته الى مساعدة كل من بكين وموسكو فى انهاء تلك الحرب بطريقة تصون كرامته ولكن بعد التقارب الذى تم بين العملاق الامريكى وكل من موسكو وبكين تغير الموقف فى تلك الحرب .

٣ ـ حكومة سايجون هى الضحية الاولى للتقارب الامريكى السوفيتى ، والتقارب الامريكى الصينى ، فهى التى ستكون محل المساومة التى ستتم بين أطراف المثلث العسكرى .

لكن كيف تتم تلك المساومة ؟

كل ما نستطيع ان نقوله فى هذا الصدد ،بعد نشر مشروع السلام ، هو ان قضية فيتنام . على غرار قضية الشرق الاوسط ، ستحتاج الى وقت ، ولن يتم البت فيها وحسمها الا بعد فترة قد تمتد الى ابعد من هذا العام ؟

واذا انتقلنا الى الدول الاسيوية المجاورة لفيتنام ، فسنجد ان تايلاند هى الميدان الجديد للصراعات المقبلة بين المؤيدين للصين والمؤيدين للولايات المتحدة الامريكية . ولا نستبعد ان تتحول تايلاند الى فيتنام جديدة ، وان كانت بين وضع كل منهما فروق جوهرية يمكن تصنيفها فيما يلى :

اولا ـ فى تايلاند يوجد نحو اربعة ملايين صينى ، وليس الامر كذلك فى فيتنام .

ثانيا ـ بين الصين وتايلاند حدود طويلة مشتركة يصعب الدفاع عنها .

ثالثا ـ دول المعسكر الغربى ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة واستراليا ، غير مستعدة للمغامرة فى سبيل الدفاع عن تايلاند ، من أجل ابقائها داخل نطاق المعسكر الغربى ، كما دافعت ولا تزال تدافع عن فيتنام الجنوبية .

وخير وسيلة لبقائها بمعزل عن ان تكون ميدانا للصراع البارد او الساخن ، هو ان تطلب من الدول الكبرى المتصارعة حولها ، ان تتفق فيما بينها على تحييدها ، بعد أن تنسحب القوات الامريكية من أقليمها •

ثم اذا أنتقلنا الى كوريا التى قسمتها الحرب الباردة الى جمهوريتين متناحرتين ، امكن أن نقول ان العام الجديد لن يكون عام التصالح والتآخى كما يتصور معظم الملقين السياسيين ، رغم العوامل التى من المفروض أن تكون مساعدا على انهاء العداء بينهما • ومن هذه العوامل :

١ ـ التقارب بين اطراف المثلث العسكرى ، يحبط أمل كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية فى أن تلقى من الدول العملاقة المساعدة التى تعينها على أن تضم الاخرى اليها بالقوة •

٢ ـ خوف كل من كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية من العملاق اليابانى الذى استعمر البلاد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية • وذلك الخوف مما يدعوهما الى التصافى والتحالف ليستطيعا مجابهة هذا الخطر اذا لاح فى الافق •

٣ ـ احتمال انسحاب القوات الامريكية من كوريا الجنوبية ، وعددها يقدر باربعين الف جندى •

٤ ـ رغبة الزعيم كيم ال سونج فى تحقيق وحدة كوريا فى حياته •

ولكن على الرغم من كل تلك العوامل ، فاننا نستبعد تحقيق الوحدة بين شطرى كوريا فى هذا العام ، بل وفى الاعوام القليلة القادمة • وكل ما هنالك ان التقارب بين الشطرين الناجم عن التقارب بين اعضاء المثلث السياسى والعسكرى قد اتاح فرصة استبعاد وقوع حرب بين الدولتين كالتى سبق ان وقعت فى مطلع الخمسينات •

وليكتمل المسح السياسى للقارة الاسيوية ، يتعين علينا أن نعرض لسياسة العملاق اليابانى الذى سيصبح طرفا فى المثلث العسكرى ، اذا صحت عزيمته ، بعد أن فرض نفسه طرفا فى المثلث الاقتصادى • والذى لا ريب فيه ، ان امكانات اليابان السياسية امكانات كبيرة ، فهى تستطيع ان تظل على تحالفها مع العملاق الامريكى ، وتستطيع كذلك ان تتقارب من الاتحاد السوفيتى او من الصين ، بل انها تستطيع أن تتعامل مع تلك الدول الثلاث فى وقت واحد ، وفقا لقواعد سياسة توازن القوى

التى برعت فيها انجلترا فى القرن الماضى تجاه الدول الاوربية • وتستطيع كذلك أن تمد نفوذها الى دول جنوب شرق آسيا ،وتكون معها كتلة أسيوية تحت زعامتها •

واذا كان من العسير التكهن بمستقبل السياسة اليابانية فى الاعوام القادمة لكثرة الامكانات المتاحة لها ، فاننا على أية حال نستطيع أن نتقدم فى ذلك بما يلى :

١ ـ التقارب الامريكى الصينى أثر على صفاء العلاقات اليابانية الامريكية ، على الرغم من المقابلة التى تمت بين الرئيس الامريكى نيكسون والرئيس اليابانى تاناكا فى الاشهر الماضية • وأكبر الظن أن الصفاء الذى كان يسود علاقتهما سوف لا يعود كما كان •

٢ ـ التقارب والتصالح بين اليابان والصين ، على اثر زيارة الرئيس اليابانى تاناكا الى بكين ، سيساعد على اتمامه وتعزيزه ما بين الدولتين من تراث مشترك ، والمصالح الاقتصادية التى ستعود على الدولتين حين يسود التعاون الكامل بينهما •

٣ ـ التقارب والتصالح بين اليابان والاتحاد السوفييتى يعترضه طلب اليابان استرداد بعض جزر كورلير التى استولى عليها الاتحاد السوفييتى عقب الحرب العالمية الثانية • ولكن يبدو أن الاتحاد السوفييتى قد ينزل عنها بغية تحقيق التقارب والتصالح المنشود ، وان كانت العقبة الكبرى فى سبيل تحقيق ذلك ، خوف اليابان من ان يكون هذا التقارب على حساب التقارب من الصين •

٤ ـ هناك التقارب بين اليابان وأوربا الغربية ، وهما طرفان فى المثلث الاقتصادى والتكنولوجى • وزيارة رئيس وزراء انجلترا لليابان فى الاشهر الماضية ، مظهر من مظاهر اهتمام أوربا الغربية بهذا التقارب الذى سيكون اقتصاديا ، أكثر منه سياسيا •

وفى رأينا ان اليابان ستحاول أن تنتهج تلك السياسات الاربع فى آن واحد ، وهذا يعنى فى النهاية أنها لا تعطى الاولوية لسياسة منها على الاخرى ، كما أن سياسة التقارب والتحالف مع الولايات المتحدة ،فقدت ، أو هى فى سبيلها الى فقدان الصدارة التى كانت لها •

وفى رأينا أيضا أن التحرك الدبلوماسى اليابانى المتعدد الجوانب ، لن يتم بالسرعة التى يتصورها بعض المتتبعين للسياسة الدولية لان تاناكا رئيس الوزراء اليابانى

الجديد الذى انتخب فى يولية سنة ١٩٧٢ سيحتاج الى وقت ليفرض زعامته على حزبه وشعبه ، ولان الرأى العام اليابانى مازال منقسما فى أمور السياسة الخارجية ٠

وثمة ملاحظة أخيرة ، وهى أن اليابان تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على بترول الشرق الاوسط ، فالمواصلات البحرية ركن من أركان سياسته الخارجية ٠ فاذا كان المحيط الهندى والمحيط الهادى خاضعين للسيطرة الامريكية ، فان الاسطول السوفييتى قد أخذ يوهن من تلك السيطرة ٠ واذن فماذا سيكون موقف العملاق الامريكى ؟ وماذا سيكون موقف اليابان من هذا الموقف الجديد فى المحيطين ؟ وماذا سيكون موقف الاتحاد السوفييتى من السياسات التى قد تتبعها اليابان والولايات المتحدة ؟

ان كل ذلك قد يكون له أثره فى الدور الذى سيلعبه البترول العربى فى السياسة الدولية ٠

عزلة أمريكا اللاتينية وتسلط حكومة واشنطن :

كما سبق أن سجلت فى التقرير الذى نشر على صفحات هذه المجلة فى عدد أول يناير ١٩٧٢ فان أمريكا اللاتينية ستبقى منعزلة عن العالم ، وخاضعة لسيطرة حكومة واشنطن ٠

وأيا كانت التغيرات التى قد تقع ، وأيا كانت المحاولات التى ستبذل للحد من نفوذ الولايات المتحدة ، فانه لا يتوقع حدوث تغيير جذرى فى الوضع القائم فى أمريكا اللاتينية ٠

وهذا لا يعنى انه لم تبذل محاولات جادة لاخراج أمريكا اللاتينية من عزلتها التى تساعد على بقاء نفوذ حكومة واشنطن جاثما عليها ٠ فمؤتمر عدم الانحياز الذى انعقد بمدينة جورج تاون ، يعتبر محاولة لاخراج بعض دول أمريكا اللاتينية من عزلتها ، عن طريق اتباع سياسة عدم الانحياز ، والالتحاق بمجموعة هذه الدول ٠ والمجهودات التى تبذل للتقارب بين بعض دول أمريكا اللاتينية ودول أوربا الغربية ، يمثل أسلوبا آخر للخروج من العزلة ٠

وانشاء الاتحادات الجزئية بين بعض دول امريكا اللاتينية ، هو بدوره اسلوب لتقوية دول امريكا اللاتينية فى مواجهة نفوذ وتسلط واشنطن .

يضاف الى كل ذلك ، ان محاولة كوبا القضاء على سيطرة واشنطن عن طريق اسلوب حرب العصابات قد فشلت ، وان كان هذا الفشل قدمهد الطريق للتصالح بين كوبا والاتحاد السوفييتى الذى لم يكن راضيا عن اسلوب حرب العصابات ، والذى كان يرى ان الصراع الحزبى السلمى عن طريق احزاب شيوعية منظمة ـ وهو الاسلوب المتبع فى دول اوربا الغربية ـ هو خير طريق للقضاء على سيطرة واشنطن . وقد كان نجاح اللندى فى شيلى مؤيدا ـ الى حد ما ـ لوجهة نظر الاتحاد السوفييتى .

وهناك ملاحظة اخيرة تؤكد عزلة امريكا اللاتينية عن تيارات السياسة الدولية ، ذلك ان الصراع السوفييتى الصينى ليس لـه صدى حقيقى فى امريكا اللاتينيـة ، مما يحرمها من الاستفادة من توازن القـوى القائم بين اعضاء المثلث العسكرى ـ ذلك التوازن الذى كان مفروضا ان يساعدها على تخفيف قبضة واشنطن عليها .

وتكرارا لما قلت فى العام الماضى ، لاينتظر حدوث تغيير ذى شان فى الاوضاع السياسية فى امريكا اللاتينية فى هـذا العام .

وفى الختام :

هناك مناطق وبلاد لم يتناولها هذا المسح السياسى ، منها استراليا ، واندونيسيا ، واوربا الشرقيـة . بـل هنـاك منـاطق استراتيجية لم نذكرها ايضا مثل البحر المتوسط ، وبحر البلطيق ، والبحر الاحمر . بل هناك علاقات خاصة كالعلاقات بين الدول العربية وبعضها بعضا ، وعلاقاتها مـع غيرها . كل ذلك كان يتطلب ان تقدم عنه تحليلا وتطبيق الاستطلاعية عليه ،، وعذرنا فى ذلك ضيق المقام ، اذ اننا قد قدمنا هذا المسح لنفتتح بـه العدد الجديـد من مجلـة السياسة الدولية ، وليكون فاتحة لهذا العام الجديد الذى نامل ان يكون عام امن وسلام ، وان يحقق الله فيه للعرب ما يصبون اليه من نصر ، نرجو ان يكون قريبا بعون الله .

رئيس التحرير

دراسة



د . بطرس بطرس غالى

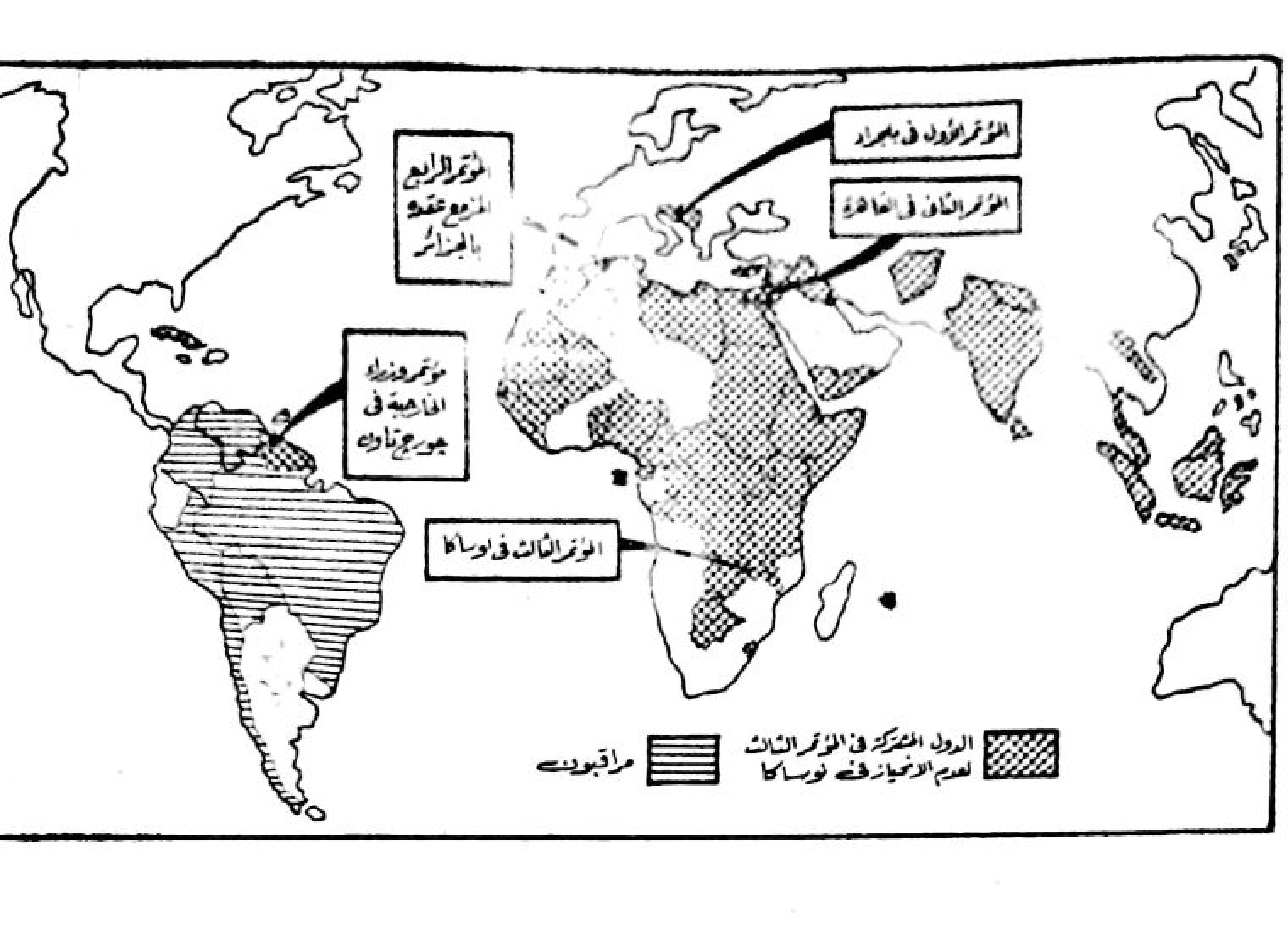
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

إن الذين تتبعوا سياسة عدم الانحياز، يتخذون من المؤتمر الذى انعقد فى باندونج فى ابريل ١٩٥٥ ، بداية لهذه الحركة السياسية الدولية .

والواقع أن هذا الرأى فيه كثير من التجاوز ، لاننا نجد تعبيرات من هذه السياسة صدرت فى فترات تسبق مؤتمر باندونج بسنوات . ومن ذلك مثلا ان الزعيم الهندى الراحل نهرو قد صرح فى سبتمبر سنة ١٩٤٦ ـ وكان وزيرا لخارجية بلاده وشئون الكومنولث فى دولته ـ بقوله : « ان سياسة الهند هى الابتعاد عن سياسة القوى التى تتبعها الكتل المتصارعة بعضها مع بعض ، تلك السياسة التى ادت فى الماضى الى الحروب العالمية ، والتى قد تؤدى فى المستقبل الى دمار فى نطاق أكبر » (١) .

ونجد تعبيرا آخر عن سياسة عدم الانحياز جرى على لسان مندوب مصر فى مجلس الامن ،

Independence and after : A collection of the more important speeches of Jowaharlal Nehru from September 1946 to way 1949. p. 340. The Publication Division Delhi 1949.



محمود فوزى ، حين علل امتناع بلاده
ت بشأن مشكلة كوريا امام مجلس
يونية سنة ١٩٥٠ بقوله ما معناه ان
ليس الا صورة من صور الحرب
بلاده لا ترضى ان تقحم نفسها فيها ،
ناك عدة حالات عدوان على الشعوب ،

وامتهان للسيادة والوحدة الاقليمية لدول اعضا
فى الامم المتحدة، وتلك الاعتداءات وهذا الامتهان
عرضا على الامم المتحدة ولم تتخذ بشأنهما اى
اجراء لانهائهما ، كما فعلت اليوم بالنسبة لقضية
كوريا (٢) . ويقول الدكتور محمود فوزى هذا
يعتبر اول تعبير رسمى عن سياسة عدم الانحياز .

ونجد تصريحا عن سياسة عدم الانحياز مشابها للتصريح السابق ، ادلى به ثانكين نو رئيس وزراء بورما ، اذ قال فى ١٩ يولية سنة ١٩٥٠ ، بورما لا ترغب فى الانحياز الى اى كتلة تتصارع مع كتلة مضادة لها ... » (٣) .

يضاف الى كل ذلك ، ان مؤتمر باندونج كان اول مؤتمر للدول الافروآسيوية ، وليس اول مؤتمر لدول عدم الانحياز ، وان الدول المنحازة فى هذا المؤتمر كانت تمثل الاغلبية الكبرى من اعضاء هذا المؤتمر . اذ ان الدول التى اشتركت فى المؤتمر - وعددها تسع وعشرون دولة - كان معظمها مرتبطا بالمعسكر الغربى بطريق مباشر او بطريق غير مباشر ، او عن طريق معونات اقتصادية . بل ان عشرين دولة من مجموع الدول المشتركة فى المؤتمر ، نالت فى عام انعقاده معونات اقتصادية من الولايات المتحدة قدرها خمسمائة مليون دولار ، والحق انه لم يكن من بين الدول التى اشتركت فى المؤتمر الا ست دول نستطيع أن نقول انها حيادية ملتزمة بسياسة عدم الانحياز ، وهى : افغانستان ، وأندونيسيا ، وبورما ، وسوريا ، ومصر ، والهند ، وحتى هذه الدول الست لم يكن عدم الانحياز واضحا أمامها ، متبلورا فى آثاره وأبعاده فيها .

يضاف الى كل ذلك ، اننا اذا درسنا قرارات مؤتمر باندونج لا نجد أية اشارة صريحة الى سياسة الحياد الايجابى ، ولا الى سياسة عدم الانحياز . ومع ذلك نستطيع أن نقول انه فى مؤتمر باندونج ، وضعت بذرة سياسة عدم الانحياز ، وتلك البذرة ظهرت فى الجدل الفقهى السياسى الذى دار خلال اجتماع المؤتمر حول مفهوم الانحياز وعدم الانحياز . وقد دافع الرئيس جواهر لال نهرو عن سياسة عدم الانحياز دفاعا مجيدا فى احدى خطبه المؤثرة ، فقد أوضح مدى الاهانة التى تتعرض لها اى دولة من دول العالم الثالث تقبل أن تدور فى فلك أى من المعسكرين المتناهضين . وقد عزز مندوب سوريا (٤) موقف الرئيس نهرو بقوله « انا نمثل أكبر قارتين فى الارض ، وفى أقاليمنا اهم القواعد والمناطق

الاستراتيجية . فاذا قبلنا بارادتنا مجتمعة الا تقع حرب ... فان مثل هذه الحرب لا يمكن ان تقع » وتلك الحجة كانت المبادرة الاولى لمناطق السلام التى ستجدها مجال نقاش فى مؤتمر جورج تاون فى اغسطس سنة ١٩٧٢ .

وقد قوبلت نظرية عدم الانحياز بهجوم شديد من جانب مجموعة من الدول المنحازة . وكان من ابرز المدافعين عن الانحياز : فاضل الجمالى عن العراق ، وشارل مالك عن لبنان ، والجنرال رومولو عن الفليبين ، وكان دفاعهم عن الانحياز يقوم على نقطتين :

اولا - يجب التفرقة بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة ، فالاولى ان شاءت أن تضمن سيادتها ووحدتها الاقليمية ، فلا مناص لها من أن تتحالف عسكريا مع الدول الكبرى لكى تحميها . أما الدول الكبرى كالهند ، والصين ، فان ضخامتها واتساعها الاقليمى ، وتعدد سكانها ، يسمح لها بان تتبع سياسة عدم الانحياز ، وأن تمتنع عن الارتباط مع غيرها من الدول .

ثانيا : ان الدول الصغيرة مستعدة ألا تتحالف مع أحد المعسكرين المتناهضين ، لو تكتلت الدول غير المنحازة لتكون فيما بينها جبهة يحمى بعضها بعضا ولكن ما دام أن الدول الكبرى غير المنحازة لا تقدم للدول الصغرى هذا الضمان ، فلا مفر للدول الصغرى من اللجوء الى أحد المعسكرين المتناهضين لحماية استقلالها وسيادتها ، وستظل فى حاجة الى هذا الانحياز الى أن تستطيع مجموعة دول عدم الانحياز أن تقدم لها البديل .

ورغم حدة الخلاف بين أنصار عدم الانحياز وانصار الانحياز ، فان المؤتمر قد وفق الى حل ارتضاه الطرفان . ففى البند الخامس من المبادىء العشرة التى تضمنها تصريح باندونج ، نجد العبارة التالية : « احترام حق كل دولة فى الدفاع عن نفسها انفرادا أو جماعيا وفقا لميثاق الامم المتحدة » ، وذلك يعنى تسجيل حق الدول فى الدخول فى الاحلاف العسكرية ، ثنائية كانت أو جماعية ، اذا كانت فى حاجة الى مثل هذه

الاحلاف للدفاع عن أمنها وسلامتها • وفى ذلك تأييد صريح لسياسة الانحياز عند الضرورة • ثم يأتى المبدأ السادس من المبادىء العشرة فيقول « الامتناع عن الالتجاء الى التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لاى دولة من الدول الكبرى » ، ومؤدى هذه العبارة حظر الدخول فى الاحلاف العسكرية مع الدول الكبرى ، لاسيما اذا كانت الاحلاف لمصلحة الدول الكبرى اكثر مما هى لمصلحة الدول الصغرى • وفى هذا تأييد ضمنى لسياسة عدم الانحياز •

ومع ما فى هذين المبدأين من تناقض ، فقد استراح اليهما كل المجتمعين فى المؤتمر •

ونستخلص من ذلك أن مؤتمر باندونج لم يتبن سياسة عدم الانحياز الا بطريقة ضمنية وعارضة ، ارضاء لاقلية من الدول الراغبة فى هذه السياسة ، ولكن الاغلبية الساحقة من هذه الدول أصرت على تسجيل مبدأ الانحياز ، وجعلت منه حقا من الحقوق الاساسية للدول . ومهما يكن من أمر فان مؤتمر باندونج كان أول ميدان لجدل دولى حول سياسة الانحياز وسياسة عدم الانحياز • ومن هنا كان ذلك مبررا لمؤرخى سياسة عدم الانحياز أن يجعلوا مؤتمر باندونج البذرة التى اثمرت هذه السياسة •

واذا كان مؤرخو سياسة عدم الانحياز قد بالغوا فى أهمية دور باندونج فى بلورة سياسة عدم الانحياز ، فانهم أهملوا كل الاهمال دور مؤتمر قمة ثلاثى انعقد فى مدينة بريونى بيوغوسلافيا فى يولية سنة ١٩٥٦ ، واشترك فيه كل من الرئيس تيتو ، والرئيس جمال عبد الناصر ، والرئيس نهرو وترجع اهمية هذا المؤتمر الثلاثى الى عدة أمور :

أولا ، اشتراك يوغسلافيا فى هذا المؤتمر ، واعلان تضامنها مع مصر الحيادية والهند الحيادية ، قد اكد أن سياسة عدم الانحياز ليست مقصورة على الدول التى تخلصت من الاستعمار الغربى ، ولكن تشمل كذلك الدول التى استطاعت أن تتخلص من التسلط السوفيتى •

ثانيا : انضمام يوغوسلافيا الى مجموعة دول عدم الانحياز ، أكد أن تلك السياسة يمكن أن تعتنقها أى دولة مهما كان نظامها السياسى والاقتصادى ، ومهما كانت الايديولوجية التى تأخذ بها • فالدولة الشيوعية تستطيع أن تصبح غير منحازة ، كما تستطيع ذلك الدولة الرأسمالية •

ثالثا ، اشتراك يوغوسلافيا فى هذا المؤتمر – وهى دولة اوربية – اثبت ان تلك السياسة ليست قاصرة على المجموعة الافروسيوية ، بل تستطيع ان تعتنقها أى دولة تنتمى الى أى قارة أخرى • ثم أن اجتماع مؤتمر جورج تاون بأمريكا اللاتينية فى اغسطس سنة ١٩٧٢ دليل آخر على أن سياسة عدم الانحياز غدت سياسة عالمية لا سياسة اقليمية •

وقد جاءت القرارات التى صدرت فى ختام مؤتمر بريونى ، مؤكدة لمبادىء مؤتمر باندونج عامة ، وللمبادىء العشرة التى وضعها • كما أنه طالب بنزع السلاح ، وبحظر التجارب الذرية والنووية وبمنح مزيد من المعونات للدول النامية .وتعرض لمشاكل الشرق الاقصى ،فطالب بقبول الصين فى الامم المتحدة ، وتعرض لمشاكل أوربا ، واقترح توحيد المانيا وفق رغبات الشعب الالمانى • ثم تعرض لمشاكل الوطن العربى ، فطالب بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الى ديارهم فى فلسطين • كما أعلن استنكاره للاستعمار الفرنسى فى الجزائر وطالب بتطبيق حق تقرير المصير فى هذا الوطن (٥) •

وكان موقف الكتلتين المتناهضتين منذ ظهور سياسة عدم الانحياز هو موقف المناهضة والاستنكار لهذه السياسة ، بل وموقف الاستخفاف بها • فمستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية يعلن أن سياسة عدم الانحياز سياسة لا اخلاقية وقصيرة النظر . ودوائر وزارة الخارجية الامريكية تتهم الزعيم نهرو بأنه خرج عن ولائه للكومنولث وانه واقع تحت تأثير الشيوعية الدولية •

ومثل هذا الاستنكار نجده صادرا من الاتحاد السوفيتى الذى تعلن صحفه أن سياسة عدم

(٥) انظر مقالنا La Conférence de Brioni. Journal of the Association of Attenders and Alumni of the Hague Academy of International Law Leiden 1959. Volume 27.

الانحياز ليست الا تبعية جديدة للاستعمار وتؤكد الدوائر الرسمية السوفيتية ان يوغوسلافيا تحولت الى التبعية الامريكية وانها لا تختلف فى شىء عن تركيا او اليونان ، وان عدم الانحياز ليس الا اكذوبة استعمارية .

وباختصار اذا صح ان هناك توافقا بين الكتلتين المتصارعتين فانما هو الاتفاق على مناهضة سياسة عدم الانحياز واستنكارها بل ان حدة الحرب الباردة كادت تجعل قيام سياسة عدم الانحياز امرا غير ممكن . فحين قال مستر دالاس فى احد تصريحاته انه لا حياد بين الحق والباطل ، لم يعبر عن موقف بلاده من سياسة عدم الانحياز فحسب ، ولكن كان يعبر عن موقف المعسكر الشيوعى ايضا من هذه السياسة وان كان كل منهما يعنى بعبارة الحق والباطل عكس ما يعنيه الاخر .

وامام هذا الضغط الصادر فى آن واحد من اقوى دولتين فى العالم ، كان يخشى على سياسة عدم الانحياز من الانهيار ، قبل أن تدعم وتثبت قواعدها الا أن سياسة عدم الانحياز لم تكن وليدة مصادفة لا أو نتيجة ارتجال ، أو مجرد استغلال لوضع دولى معين ، وانما كانت سياسة تستمد قوتها من رغبة الدول الكادحة والحديثة الاستقلال فى الابتعاد عن الحرب الباردة الدائرة فى العالم ، نتيجة لصراع المعسكرين المتناهضين ، ورغبتها فى أن يسمع صوتها فى المحيط الدولى ، وبهذا سلمت سفينة عدم الانحياز من العاصفة الامريكية والزوابع السوفيتية ، واتيح لها أن تعيش ، وان تنمو وتتطور . وكان نموها يلازمه تغيير فى سياسة كل من الكتلتين المتناهضتين تجاه تلك السياسة (٥)

ومن العوامل التى ساعدت على هذا التحول :

١ — وصول العملاقين المتناهضين فى سباق التسلح ، الى نوع من توازن القوى ، مما يبعد شبح الحرب ويؤدى الى تجمد الحدود التى تفصل بين المعسكرين وطريقة انهاء الحرب الكورية بالعودة الى حدود ما قبل قيامها ، دليل على تجمد الحدود وقد خفف هذا الموقف من حملة كلا العملاقين على سياسة عدم الانحياز .

٢ — بدا كل من العملاقين يرتاح الى سياسة عدم الانحياز فتكشف للكتلة السوفيتية أن اعتناق سياسة عدم الانحياز يساعد الدول الافرو آسيوية على الخلاص من الاستعمار الغربى ، وان هذا الموقف التقدمى فى الشئون الخارجية يساعد تلك الدول على اتخاذ موقف تقدمى مماثل فى الشئون الداخلية . وذلك يساعد الدول النامية على التخلص من الاستعمار الاقتصادى بعد تخلصها من الاستعمار السياسى . اما الولايات المتحدة فقد بان لها ان سياسة عدم الانحياز تساعد معتنقيها على مكافحة الحركات الشيوعية ، وعلى عدم الانزلاق نحو المعسكر الشيوعى .

وعلى هذا فقد وجدت كل من الدولتين لنفسها مصلحة فى الكف عن مناهضة سياسة عدم الانحياز .

٣ — تبين للمعسكرين المتناهضين ان عدم الانحياز كما يساعد على استتباب الهدنة التى قامت بينهما فانه كذلك يساعد على قيامه بدور الوسيط فى بعض الخلافات والمنازعات التى تقع بينهما . فالدور الذى قامت به الهند الحيادية فى انهاء الحرب الكورية ، أو فى عقد اتفاقات جنيف الخاصة بالهند الصينية سنة ١٩٥٤ يدل على أن عدم الانحياز قد تجاوز نطاق الموقف السلبى تجاه المعسكرين الى موقف ايجابى يعمل على استتباب التعايش السلمى الجديد الذى قام بين العملاقين (٦) .

وعلى ذلك فكلما استقلت دولة افريقية او آسيوية وارادت تدعيم شخصيتها الدولية الجديدة وان تجعل صوتها مسموعا فى المحافل الدولية ، وان تجد مجموعة تستطيع مساندتها اختارت لنفسها سياسة عدم الانحياز ولهذا فبعد ان كان عدد دول عدم الانحياز لا يتجاوز بضع دول فى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ أخذ يزيد ويزيد حتى صار فى امكان هذا العدد الجديد ان يعقد مؤتمرا دوليا ، تحدد فيه معالم تلك السياسة الجديدة ، وكان مؤتمر بلغراد .

المبادىء الخمسة لسياسة عدم الانحياز :

ان صاحب الفضل فى عقد أول مؤتمر دولى لدول عدم الانحياز هو الرئيس تيتو الذى سعى

---

(٦) G. Schwarzenberger The scopefor neutralism. Yearkbook of World Affairs, London 1961 pp. 233 — 244.

اليه ، وجاهد فى سبيله ، وأقنع به ، من خلال مراسلاته وزياراته الشخصية، القيادات الاسيوية والافريقية فى مواطنها ٠

واعترض سبيل فكرة هذه المؤتمر أمران :

ا ـ تردد الرئيس نهرو الذى لم يكن فى بادىء الامر متحمسا لفكرة المؤتمر ، على الرغم من تحمسه لسياسة عدم الانحياز ٠

ب ـ رغبة الرئيس الاندونيسى سوكارنو فى عقد مؤتمر أفرو آسيوى ثان فى باندونج ، بدلا من عقد مؤتمر عدم الانحياز ، وكانت الصين تشجعه على ذلك. ولكن تشجيع الصين كان فى ذاته سببا كافيا لمعارضة كل من يوغسلافيا والهند فى عقد مثل هذا المؤتمر ، لما كان بين هاتين الدولتين وبين الصين من جفوة وتباعد .

وعندما تبلورت فكرة مؤتمر عدم الانحياز ، ارسل كل من الرئيس تيتو والرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٦١ الى رؤساء احدى وعشرين دولة تؤمن بسياسة عدم الانحيـاز ، يقترحان عليهم الموافقة على عقد مؤتمر دولى لمواجهة التوتر السائد فى العالم ، على أن يجتمع هذا المؤتمر المقترح عقده قبل الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة ، لكى تستطيع دول عدم الانحياز أن تسمع صوتها متحدة فى هذه الدورة ٠

واستراحت هذه الدول الى الفكرة ، فأرسلت اليها فى السادس من مايو سنة ١٩٦١ دعوة رسمية للاشتراك فى مؤتمر تحضيرى لـوزراء الخارجية يعقد فى القاهرة ٠

وقد اضيف الى اسم الداعيين اسم ثالث جديد هو اسم الرئيس سوكارنو ، كما أشير فى الدعوة الموجهة ان الرئيس نهرو وافق على ان يشترك بشخصه فى المؤتمر ٠

وانعقد المؤتمر التحضيرى بمدينة القاهرة فيما بين ٥ و١٢ من يونيه سنة ١٩٦١ وحضره ممثلون لاحدى وعشرين دولة منها سبع عشرة دولة أفرو آسيوية (٧) ، وممثل للحكومة الجزائرية المؤقتة ، ودولة أوربية هى يوغسلافيا ، وأخرى أمريكية هى كوبا ٠ أما البرازيل فكان يمثلها مراقب ٠ ويعنينا من هذا المؤتمر التحضيرى أنه وضع أول تعريف قانونى لمفهوم سياسة عدم الانحياز ، فذكر أن الدولة التى تتبع تلك السياسة يجب أن تتبع المبادىء الخمسة التالية :

١ ـ يجب أن تنتهج سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة ، وعلى عدم الانحياز ، أو أن تظهر اتجاها يؤيد هذا السياسة ٠

٢ ـ يجب أن تؤيد دائما حركات الاستقلال القومى ٠

٣ ـ يجب الا تكون عضوا فى حلف عسكرى جماعى ، تم فى نطاق الصراع بين الدول الكبرى ٠

٤ ـ يجب الا تكون طرفا فى اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى ٠

٥ ـ يجب ألا تكون قد سمحت لدولة أجنبية باقامة قواعد عسكرية فى اقليمهـا بمحض ارادتها (٨) ٠

تلك المبادىء الخمسة تحتاج الى شرح وتحليل. لانها حتى اليوم لا تزال المعيار الوحيد لسياسة عدم الانحياز :

أما المبدأ الاول (اتباع سياسة عدم الانحياز) ، فلم يشتمل على أى تعريف لهذه السياسة ، اللهم الا تفسير الشىء بنفس الشىء ، بل أكثر من ذلك أنه خلط بين الواقع والنية ، فأشار الى أنه يكفى أن تعلن دولة ما عن نيتها فى اتباع سياسة عدم الانحياز ، لتعتبر مؤمنة بهذه السياسـة .

أما المبدأ الثانى (مساعدة حركات التحرير) فقد كان عند وضعه سنة ١٩٦١ مبدأ جوهريا ، اذ أنه يطلب من الدول الحيادية التى يجب الا تنحاز

(٧) هذه الدول هى : افغانستان ـ بورما ـ وكمبوديا ـ سيلان ـ اثيوبيا ـ غينيا ـ الهند ـ اندونيسيا ـ العراق ـ مالى ـ المغرب ـ نيبال ـ السعودية ـ الصومال ـ السودان ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ اليمن .

(٨) تلك المبادىء الخمسة لم تنشر رسميا ، ولذلك نجد بعض الاختلاف فى صياغتها بين مرجع وآخر . فالصيغة المنشورة بجريدة الاهرام عدد ١٢ يونية سنة ١٩٦١ تختلف عن الصيغة التى نشرها الدكتور سامى منصور فى رسالة الدكتوراة التى تقدم بها بعنوان « مؤتمر بلغراد لعدم الانحيـاز » وتختلف عن الصيغة التى نشرها الكاتب الانجليزى بيتر لايتز فى مؤلفه « الحيادية » ، ص ١٨١ وعن صيغة الكاتب الهندى جنسن فى كتابه « أفريقيا وآسيا وعدم الانحياز » ص ٤٢٨

فى الصراع القائم بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى ، وأن تنحاز الى الصراع القائم بين الشمال المستعمر والجنوب الذى مازال خاضعا للاستعمار . بل ان هذا المبدأ ينطوى على الفرق الاساسى بين سياسة عدم الانحياز والحياد القانونى . فالحياد القانونى السويسرى أو السويدى لا يختلف عن الحياد الايجابى وسياسه عدم الانحياز الا فى هذه النقطة . فالحياد القانونى ينصب على جميع الحروب ، بما فيها من حروب التحرير ، فى حين أن عدم الانحياز لا يسرى فى مواجهة حروب التحرير ، بل انه مطالب بتاييدها بغية الوصول الى تصفية الاستعمار . واليوم وبعد أن تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة فى أكثر من قرار ، مساندة حروب التحرير ، فان هذا المبدأ قد فقد تخصصه ، اذ أصبح مطلوبا من كل الدول الاعضاء فى الامم المتحدة - سواء منها المنحازة والاخذة بسياسة عدم الانحياز - أن تساعد فى حروب التحرير ، لان تصفية الاستعمار أصبحت من أهداف الامم المتحدة .

أما المبد الثالث (عدم الارتباط بحلف جماعى) فمازال محتفظا بأهميته ، ويعنى أنه اذا انضمت دوله الى حلف من الاحلاف العسكرية المرتبطة بالحرب الباردة مثل حلف الاطلنطى . أو حلف السانترو (حلف بغداد سابقا) ، أو حلف السياتو (جنوب شرق آسيا) ، أو حلف وارسو، فانها لا تستطيع أن تدعى انها تتبع سياسة عدم الانحياز . وهذا لا يعنى ان الدول غير المنحازة لا يسمح لها أن تكون فيما بينها احلافا عسكرية خاصه بها للدفاع عن أمنها . فالدول العربية حين عقدت فيما بينها معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، لا يمكن أن يقال انها بذلك فقدت عدم انحيازها ، لان تلك المحالفة الجماعية غير مرتبطة بالصراع بين المعسكر الشرقى والمعسكر الغربى . ولكنها مرتبطة بالصراع بين الشمال والجنوب ، اى بين الاستعمار الصهيونى والقومية العربية المكافحة لهذا الاستعمار . وكذلك اذا عقدت مجموعة من الدول الافريقية محالفة عسكرية جماعية مع بعضها فى ظل منظمة الوحدة الافريقية ، أو خارج اطار تلك المنظمة ، فلا يمكن أن يقال ان ابرام تلك المحالفة مخرج للمتحالفين من [...] الدول غير المنحازة محالفة [...] منحازة ، حتى ولو لم تكن من الدول العملاقة ، فلا شك ان ابرام مثل تلك المحالفة يفقدها عدم انحيازها .

اما المبدأ الرابع (الا تكون الدولة طرفا فى اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى) فهو رغم وضوحه ، قد فقد أهميته ، بعد ان ابرمت ثلاث دول متبعة سياسة عدم الانحياز . اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد السوفيتى . فعقدت مصر معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ مايو سنة ١٩٧١ ، وعقدت الهند معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى فى ٩ أغسطس سنة ١٩٧١ ، ثم عقدت العراق اتفاقية مماثلة فى ٩ أبريل ١٩٧٢ .

ولكن مع ذلك فان هذه الدول قد صرحت بأن تعاقدها هذا لا يتعارض مع سياسة عدم الانحياز ، ولا يعنى أنها خرجت عن تلك السياسة . بل ان المادة الرابعة من المعاهدة الهندية السوفيتية تؤكد ان الاتحاد السوفيتى « يحترم سياسة عدم الانحياز التى تطبقها الهند ، وتؤكد مرة أخرى ان هذه السياسة تشكل عاملا هاما للحفاظ على السلام العالمى والامن الدولى ، وللتخفيف من حدة التوتر فى العالم » (٩) . ولاشك ان تلك التأكيدات لها قيمتها السياسية والقانونية ، الا انها أيضا أضعفت المبدأ الرابع الذى وضع لتحديد سياسة عدم الانحياز .

والمبدأ الخامس (ألا تكون الدولة قد سمحت لدولة أجنبية باقامة قواعد عسكرية فى اقليمها برضائها) . وهذا المبدأ يكتنفه شىء من الغموض ، فهل منع اقامة القواعد العسكرية ينصب على جميع القواعد العسكرية الاجنبية ، أم على القواعد العسكرية التى تقيمها احدى الدول المنحازة ؟ وبمعنى آخر لو أن دولة غير منحازة سمحت لدولة أخرى غير منحازة باقامة قاعدة عسكرية فى اقليمها ، فهل يعتبر هذا السماح مخالفا لسياسة عدم الانحياز ؟

الحق انه يستخلص من المبدا الثالث والمبدا

---

(٩) انظر مقالنا عن المعاهدة الهندية السوفيتية فى المجلة المصرية للقانون الدولى المجلد السابع والعشرين سنة ١٩٧١ ص ١٧٧ ، وانظر نصوص المعاهدة العراقية السوفيتية — فى مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٧٢

الرابع أن المقصود بالقاعدة العسكرية الاجنبية ، القاعدة العسكرية التى تقيمها دولة منحازة . وقد تضمن المبدأ الخامس شرطا اضافيا ، وهو أن القاعدة العسكرية قد فرضت على الدولة فرضا دون موافقتها . فعندئذ لا تخرجها هذه القاعدة من سياسة عدم الانحياز . فالقاعدة العسكرية الامريكية المقامة فى مدينة جوانتانامو فى كوبا قبل قيام ثورة كاسترو ، وظلت مفروضة عليه فرضا ، لا تعنى أن كوبا خالفت سياسة عدم الانحياز .

واذا كانت تلك المبادىء الخمسة تساعدنا فى ايضاح أسس سياسة عدم الانحياز ، فان هناك مجهودا فقهيا آخر قد بذل على نطاق قارى ، يعتبر اسهاما ايجابيا فى توضيح أسس سياسة عدم الانحياز ، وهو المجهود الذى بذلته الدول الافريقية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية .

ميثاق أديس أبابا وسياسة عدم الانحياز :

بعد مؤتمر بلغراد بنحو عامين ، انعقد فى مايو سنة ١٩٦٣ بأديس أبابا مؤتمر هام ضم جميع الدول الافريقية المستقلة ، لوضع القانون الاساسى لمنظمة دولية خاصة بهم هى التى سميت « منظمة الوحدة الافريقية » .

ويعنينا من هذا القانون الاساسى الذى عرف باسم « ميثاق أديس أبابا » ، أن المادة الثالثة منه ، والتى تضمنت مبادىء المنظمة الدولية الجديدة ، قد ذكرت من بين هذه المبادىء « تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل » . وقد دافع عن تلك السياسة بحماس أكثر من رئيس دولة ، فقال رئيس جمهورية الكونغو كينشاسا (زائير الان) : « أن سياسة عدم الانحياز هى سياسة أفريقية محضة » . ثم اضاف : « تلك السياسة تتطلب أمرين : أولهما تصفية القواعد العسكرية الاجنبية القائمة فى الوطن الافريقى ، وثانيهما الغاء الاحلاف العسكرية التى تربط الدول الافريقية بالدول الاجنبية (١٠) .

اما رئيس جمهورية مالى ، فقد قال : « لا تستطيع افريقيا أن تجد الخلاص الا عن طريق التطبيق اليومى الامين لسياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الكبيرتين » (١١) .

وقد أكد الدكتور كوامى نكروما هذه الفكرة نفسها اذ قال : « ان سياسة عدم الانحياز وحدها هى التى قد تنقذ أفريقيا من الحرب الباردة التى من نتائجها البحث عن قواعد عسكرية ومناطق للنفوذ » (١٢) .

وعلى الرغم من تلك التصريحات ونحوها مما أعلن فى هذا المؤتمر ، وعلى الرغم من تسجيل مبدأ عدم الانحياز فى متن ميثاق أديس أبابا - كما أسلفنا - بادرت بعض الدول الافريقية فى أعقاب المؤتمر ، فأعلنت أن سياسة عدم الانحياز التى سجلت فى متن ميثاق أديس أبابا لا تخرج عن كونها مجرد توجيه سياسى ، أو توصية غير ملزمة لا علاقة لها بالمبادىء الخمسة التى وضعت قبل انعقاد مؤتمر بلغراد . وكان الغموض الذى اكتنف مدى التزام الدول الافريقية بسياسة عدم الانحياز ، وعدم توضيح أركان هذه السياسة ، مما ساعد على ادراج موضوع سياسة عدم الانحياز فى جدول أعمال الدورة العادية الثانية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، وهى الدورة التى عقدت فى فبراير سنة ١٩٦٤ بمدينة لاجوس ، وأسفرت المناقشات التى دارت بصدد عدم الانحياز الى اصدار القرار ١٢ - ٢ الذى يعتبر - بحق - تفسيرا رسميا لاحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق أديس أبابا ، التى جعلت من سياسة عدم الانحياز مبدأ من مبادىء الدول الافريقية (١٣) .

---

[١٠] انظر مؤلفنا « منظمة الوحدة الافريقية » - القاهرة سنة ١٩٦٤ ص ١٠٠
انظر ايضا مضابط مؤتمر اديس ابابا Sommet Cias/Gen/Inf/7 p. 2.
[١١] انظر المرجع السالف الذكر Sommet Cias/Gen/Inf./83 p. 9.
[١٢] انظر المرجع السالف الذكر Sommet Cias/Gen/Inf./86 p. 14.
[١٣] جاء فى القرار ما يلى :
ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية مجتمعا فى لاجوس فيما بين ٢٤ ، ٢٩ من فبراير سنة ١٩٦٤ فى دورته الثانية ..
منبها الى عزم الدول الافريقية على اتباع سياسة عدم الانحياز تجاه جميع المعسكرات تمشيا مع الفقرة السابعة

ويستخلص من مدلول هذا القرار أن سياســة عدم الانحياز ، ترمى الى تحقيق أهداف منها :

١ ـ تدعيم التضامن بين الدول الافـريقية وتقويته . فاذا اتبعت الدول الافريقية سيــاسة خارجية موحدة ، فسيكون من شأن ذلك اقلال احتمال وقوع منازعات بينها وبين بعضها ، ممـا يساعد على انماء التضـامن الافريقى ، وابراز الشخصية الافريقية .

٢ ـ مساعدة الدول الافريقيــة على تنسيـق اتصالاتها الخارجية ونشاطاتها الدبلوماسية .

٣ ـ مساعدة الدول الافريقية على التخلص من الاستعمار بجميع صوره ومظاهره .

٤ ـ اسهام افريقيا فى استتاب السلام العالمى والامن الدولى .

ولم يكتف القرار ١٢ ـ ٢ بذكر أهداف عدم الانحياز ، ولكن ذكر طرق تطبيق تلك السياسة . ومن ذلك :

أ ـ مطالبة الدول الافريقية بتنسيق سياساتها الخارجية تجاه الكتل .

ب ـ مطالبة الدول الافريقية باجراء مشاورات دائمة لتقوية تلك السياسة ، ومطالبتها بانشــاء منظمات خاصة للتشاور فيما بينها .

ج ـ مطالبة الدول الافريقية بأن تلغى فى أقرب فرصة تتاح ، جميع الارتباطات الدولية المخالفة لسياسة عدم الانحياز .

د ـ سياسة عدم الانحياز الافريقية قائمة على الاحكام الدولية التى حاولت رسم الخطـوط العريضة لتلك السياسة فى مؤتمر بـاندونج ، ومؤتمر بلغراد .

وتحليل تلك المبادىء السالفة الذكر يتطلـب ايضاح مفهومين ورد ذكرهما فى القرار ١٢ ـ ٢ وهما : الكتل الدولية التى يجب أن تقف الدول غير المنحازة ازاءها موقف الحياد ، ثم الارتباطـات الدولية التى يجب التحلل منها وعدم الارتباط بمثلها مستقبلا .

أما الكتل الدولية التى ورد ذكرها فى أحكام الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وورد ذكرها كذلك فى القرار ١٢ ـ ٢ ، فالمقصود منها الكتل العسكرية . وهذا يعنى أن الدول الافريقية لها حق الانضمام الى أى كتلة اقتصادية ، وانضمامها هذا لا يؤثر على عدم انحيازها ، فعندما ارتبطت مجموعة من الدول الافريقية بالسوق الاوربية المشتركة ، لم يعتبر هذا الانضمام خروجا عن نطاق عدم الانحياز .

والمقصود بالكتل الدولية العسكرية ايضا ، أن تكون من بين أعضائها دول من غير القــارة الافريقية منحازة الى أحد المعسكرين المتناهضين .

من المـادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وايقانا منـــه بضرورة تدعيم وتضامن الدول الافريقية وفقا للفقـــرة الاولى [أ] من المادة الثانية من الميثاق.

ورغبة منه فى التنسيق والتوفيق بين السياسات الخارجية للدول الاعضــاء للقدرة على تحقيق الوحدة الافريقية وفقا لمـا جاء فى الفقرة الثانية [أ] من المادة الثانية من الميثاق .

وايقانا منه بدور الدول الافريقية فى المحافظة على السلام والامن الدوليين ، واقتناعها بالتعايش السلمى المصحوب بتعاون بين مختلف النظم الحكومية ومختلف الايديولوجيات ومكرسا نفســـه للتطور الاجتماعى والاقتصادى للقارة الافريقيـــة من اجل رخاء ورفاهية شعوبها ، ومن اجل اقامة تمثيل جديد للكرامة الانسانية فى افريقيا .

واستيحاء منه بالنتائج التى تحققت حتى الان بفضل سياسة عدم الانحياز التى لم تعد كونها مبدأ من مبادىء الحياد السلبى لتصبح سياسة ايجابية وتقدمية اعترفت بفائدتهـــا مختلف بلاد الاسرة الدولية .

واقتناعا منه بان التعاون بين الدول الافريقية يجب ان يقوم فى جميع المجالات من اجل ضمان تصفية الاستعمار فى جميع اشكاله ، ومن اجل المحافظة على السلام والامن الدوليين :

١ ــ توصى الدول الافريقية بتنسيق سياستها الخارجية ، وخاصة فيما يتعلق بعدم الانحياز الى كتل القوى الموجودة فى العالم ، على اعتبـار ان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المقبولة لحماية الحرية والاستقرار والرخاء فى افريقيا .

٢ ــ يقبل اللجـوء الى استشارات مباشرة بين الدول الافريقية بعضها وبعض بغية تطبيق قراراتها الرسمية المعلنة .

٣ ــ يوصى بان تلغى فى اقرب وقت ممكن ــ جميع الالتزامات التى تتعارض وسياسة واضحة لعدم الانحياز .

٤ ــ يعيد تاكيد اصراره على اعطاء الاولوية لتحقيق الوحدة الافريقية تمشيا مع الميثاق ، على دعم التضـــامن الافرواسيوى .

٥ ــ يقرر تاسيس نظام للمشاورات المباشرة بين الدول الاعضـاء فى منظمة الوحدة الافريقية بخصـوص المؤتمـرات الدولية التى قد تعقد مستقبلا ، سواء اكانت هذه الدول هى التى تدعو اليها ، ام تشترك فيها ، وذلك بغيــة خلق جبهة موحدة ومتماسكة ، والعمل على بقائها .

اما اذا تكونت كتلة عسكرية أفريقية خالصة ، فان انضمام أى دولة أفريقية اليها ، لا يعتبر مناهضا لسياسة عدم الانحياز .

اما الارتباطات الدولية التى تخل بسياسة عدم الانحياز ، فانها متنوعة ، نذكر منها عقد محالفة عسكرية مع دولة منحازة من غير دول القارة الافريقية ، ومنها منح قاعدة عسكرية من قبل دولة افريقة لدولة غير افريقية ، سواء أكانت قاعدة بحرية امبرية امجوية ام الكترونية ، ومنهامنح حق المرور لقوات دولة اجنبية منحازة فى الاقليم الارضى أو الجوى او البحرى للدولة الافريقية ، ابتغاء الوصول الى ميدان المعركة ، حتى ولو كان هذا الميدان خارج القارة الافريقية .

ونرى من كل ذلك ان منظمة الوحدة الافريقية قد اسهمت اسهاما جادا فى توضيح ابعاد سياسة عدم الانحياز ، وتبيان عناصرهـا . الا أن ذلك الاسهام الافريقى ، يعنى انها مقصورة على الدول الافريقية ، ولا تسرى احكامها على الدول الاسيوية او الاوربية ، او دول امريكا اللاتينية التى اعتنقت سياسة عدم الانحياز . وان كان مؤتمر القاهرة الذى انعقد بعد مضى بضعة اشهر من اجتماع لاجوس قد تأثر بأحكام القرار ١٢ـ٢ ، واصدر مجموعة من القرارات ، توضح سياسة عـدم الانحياز بالنسبة لجميـع الدول التى تتبـع تلك السياسة .

وقد أن لنا ان نقف قليلا لنعرض لقضية منهجية تتصل بهذا البحث ، وهى : اما أن نعرض لكل مؤتمر من مؤتمرات عدم الانحياز فنخصص مبحثا لمؤتمر بلغراد ، وآخر لمؤتمر القاهرة ، وثالثا لمؤتمر لوساكا ، ورابعا لمؤتمر جورج تاون ، واما أن نسلك سبيل منهج آخر ، فنعرض لاهم القضايـا الايديولوجية لسياسة عدم الانحياز، بـاحثين موقف كل مؤتمر من هذه المؤتمرات منها ، مشيرين الى القواعد التى وضعها كل منها .

وقد اثرنا اتباع المنهج الثانى ، لما يتضمنه من تأصيل ، وجمع لكل التيارات السياسية ، على الرغم من صعوبته على الباحث والقارىء معا . اذ انه يفترض ان لكل من الباحث والقارىء دراية كاملة بما دار فى المؤتمرات الاربعة .

واذا حاولنا حصر القضايا التى واجهت سياسة عدم الانحياز فى مدى سبعة عشر عاما وموقف المؤتمرات الاربعة منها ، أمكن ان نحصرها فى ست قضايا هى : قضية انشاء منظمة دولية خاصـة لدول عدم الانحياز ، وقضية جعل الامم المتحدة النطاق الحقيقى لحركة عدم الانحياز ، وقضية دور عدم الانحياز فى الوساطة الدولية من أجل الحد من الحرب الباردة ، وقضية تصفية الاستعمار ، وقضية نزع السلاح ، وأخيرا قضية التنميـة الاقتصادية .

أولا ـ انشاء منظمة دولية خاصة بعدم الانحياز :

ان عدم الانحياز سياسة مشتركة لمجموعة من الدول التى تكافح من أجل تطبيق هذه السياسة . الا ان تلك الحركة ليست لها اى منظمة دولية دائمة تتولى الاشراف على تطبيق سياستها ، او تكون بمثابة الامانة العامة للدول التى تتبع تلـك السياسة . وقد نوقش هذا الموضوع فى أول مؤتمر لدول عدم الانحياز فى بلغراد سنة ١٩٦١ ، حيث دار جدل حار حول وجوب انشاء منظمة دولية تجمع دول عدم الانحياز ، او أن تبقى تلك السياسة دون منظمة دولية دائمة حتى لا تنقلب تلك الحركة التى تناهض التكتلات الى تكتل .

وقد دافعت يوغسلافيا عن فكرة انشاء منظمة دولية جديدة ، تتولى تنظيم العلاقات بين دول عدم الانحياز ، وبخاصة العلاقات الاقتصادية . وكان المبرر لتلك الدعوة اليوغسلافية هو ان اقامة مثل هذه المنظمة سيكون من شأنه مساعدة دول عدم الانحياز فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التى قامت فى العالم ، مثل الكومنكون او السوق الاوربية المشتركة . الا أن اغلبية الدول المشتركة فى المؤتمر رفضت هذه الفكرة . وقد قال الرئيس جمال عبد الناصر بهذا الصدد :« اننا نعيش فى عصر يتعذب فيه العالم بسبب الصراع بيـن الكتلتين ، ومن غير المعقول ان نكون كتلة ثالثة لتزيد حدة الصراع ، بدلا من أن نعمل على الحد منـه (١٤) . وقـال الرئيس التونسى الحبيب

(١٤) La Conférence des Chefs d'Etat ou de gouvernement des pays non-alignes. Belgrade 1—6 Septembre 1961, Publicisllcko — Izdavacaki Zavod — Beograd 1962 page 46.

بورقيبة فى ذلك : « ليس من الضرورى لمجموعتنا أن تكون خاضعة لنظام جامد ، او خاضعة لمنظمات دائمة قد تنقلب عاجلا او آجلا الى كتلة ثالثة تكون عنصرا جديدا لكثير من التعقيدات والمواجهات » (١٥) . وأكد تلك الفكرة أيضا مندوب غينيا فى المؤتمر اذ قال : « منذ البداية ، يجب أن نقول ان عدم الانحياز لا يمكن ان يتحول بدوره الى تحالف جماعى او تكتل ، لان ذلك يعنى تعميق وتوسيع مآسى الحرب الباردة » (١٦) .

وقد سجل مؤتمر بلغراد فى قراراته ، فى الباب الثالث ، مبدأ عدم انشاء تكتل بين دول عدم الانحياز ، وان كان قد أوصى بالعمل على عقد مؤتمر دولى لدراسة مشاكل التنمية الاقتصادية . وتلبية لتلك التوصية ، انعقد مؤتمر القاهرة فى يولية سنة ١٩٦٣ . وفيه تم بحث موضوع التنميه الاقتصادية ، وان كان هذا المؤتمر بدوره قد رفض فكرة انشاء منظمة دولية خاصة بدول عدم الانحياز ، مؤثرا انشاء منظمة عالمية تشترك فيها كل دول العالم . وقد انشئت تلك المنظمة فيما بعد فى جنيف ، كفرع من فروع الجمعية العامة للامم المتحدة ، وهى « الاونكتاد » .

اما فى مؤتمر القمة الثانى لدول عدم الانحياز الذى انعقد بالقاهرة فى اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، فانه لم تناقش فيه فكرة انشاء منظمة دولية دائمة خاصة بدول عدم الانحياز .

أمافى مؤتمر القمة الثالث الذى انعقد بمدينة لوساكا فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ فان اغلبية الدول المشتركة فيه اتخذت نفس الموقف الذى وقفته فى كل من المؤتمرين السابقين ، وان كان بعض رؤساء الوفود وعلى رأسهم الرئيس كواندا رئيس جمهورية زامبيا قد اشاروا الى ضرورة انشاء جهاز يتولى تنفيذ سياسة عدم الانحياز ، ويتولى الاتصال الدائم مع دول تلك المجموعة . لذلك اقترح المؤتمر فى قراراته ، تكليف الرئيس كواندا القيام بهذا الدور ، وبمعنى آخر صرح المؤتمر باقامة نواة لمنظمة دائمة ، بأمانة عامة دائمة ، يكلف رئيس جمهورية زامبيا بأن يتولاها مبدئيا .

أما فى مؤتمر جورج تاون ، فقد نوقشت فكرة انشاء جهاز دائم لدول عدم الانحياز ، وان كانت اغلبية الدول قد رفضت هذه الفكرة خوفا من ان تكون اقامة مثل هذا الجهاز الدائم خسارة بالمنظمة ، اكثر من ان تكون مفيدة لها (١٧) .

وقصارى القول ، فان حجج كل من مؤيدى ومعارضى فكرة انشاء منظمة دولية دائمة خاصة بدول عدم الانحياز ، تتلخص فيما يلى :

اولا ـ لا يمكن لاى حركة سياسية دولية أن تتخذ قرارات ايجابية ،وتتولى تنفيذها ومتابعتها الا اذا كان لها جهاز دائم .

ثانيا ـ حركة عدم الانحياز عقدت ثلاث مؤتمرات دولية على مستوى القمة ، وعدة مؤتمرات اخرى على مستوى وزراء الخارجية ، او على مستوى الخبراء الحكوميين . وقد آن الاوان لكى تنتقل تلك الحركة من طور المؤتمرات الدبلوماسية غير الدورية ، الى طور المنظمات الدولية الدائمة ذات الدورات المنتظمة ، والا فستنهار الحركة . وتاريخ الحركات الدولية يؤيد ذلك التحول ذا الطابع الانشائى .

ثالثا ـ لا تستطيع حركه عدم الانحياز ان تكون لها فاعلية داخل المنظمات الدولية القائمة كالامم المتحدة او الوكالات المتخصصة ، الا اذا كانت لها منظمة دولية دائمة تتصل بتلك المنظمات باسم دول عدم الانحياز ، وتعمل على تنسيق سياسات تلك الدول داخل تلك المنظمات الدولية العالمية .

أما الدول التى لم تسترح الى فكرة انشاء منظمة دولية دائمة لدول عدم الانحياز ، فتتلخص آراؤها فيما يلى :

اولا ـ ان انشاء منظمة دولية دائمة لدول عدم الانحياز سيحول حركة عدم الانحياز الى تكتل دولى جديد وهذا يتنافى مع جوهر فلسفة عدم
دولى جديد وهذا يتنافى مع جوهر فلسفة عدم الانحياز التى تنادى بمكافحة التكتلات .

---

[١٥] نفس المرجع صفحة ٧٩

[١٦] نفس المرجع صفحة ٢٣٦

[١٧] اكتفى المؤتمر بانشاء عدة لجان فنية ستكلف باعداد مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز الذى سيعقد فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ انظر القرار NAC/FM/CONF. 1/RES. 8.

ثانيا ـ التضامن القائم بين دول عدم الانحياز مازال ضعيفا ،بدليل ان مؤتمرات عدم الانحياز لا تنعقد بصفة دورية ، فقد مضى بين المؤتمر الاول والمؤتمر الثانى ثلاث سنوات ، وبين المؤتمر الثانى والمؤتمر الثالث ست سنوات ، واذا انعقد المؤتمر الرابع المزمع عقده فى الجزائر سنة ١٩٧٣ فسيكون قد مضى ثلاث سنوات على عقد المؤتمر الذى قبله بل ان تكوين تلك المؤتمرات يختلف فى مؤتمر عن الاخر ، مؤكدا بذلك عدم ثبات الحركة .

ثالثا ـ المنظمات الدولية الاقليمية او القارية التى قامت فعلا مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، لا مانع من أن تجعل سياسة عدم الانحياز ركنا من أركان سياستها . وبذلك يكون لحركة عدم الانحياز سند من المنظمات الدولية .

ويعقب مؤيدو فكرة انشاء منظمة دولية دائمة لعدم الانحياز على ذلك بما مؤداه ، ان الحجج التى يتقدم بها معارضو اقامة منظمة دائمة ، هى فى حقيقة أمرها حجج تؤيد ضرورة اقامة هذه المنظمة ، اذ أن قيامها سيساعد على ازالة العيوب التى تتسم بها الحركة الحيادية ، مثل عقد المؤتمرات بطريقة غير منتظمة ، ومن دول تشترك حينا ولا تشترك حينا آخر ، ومثل عدم تنفيذ القرارات التى تتخذ فى تلك المؤتمرات .

ويضيفون الى ذلك انه حتى اذا كلفت المنظمات الدولية الاقليمية والقارية القائمة بأن تتولى كل منها فى نطاق تخصصها ، تنفيذ سياسة عدم الانحياز فان حركة عدم الانحياز ستكون فى حاجة الى منظمة دولية عالمية دائمة ، للتنسيق بين أعمال تلك المنظمات الاقليمية المختلفة .

ونحن نميل دون ما تردد الى رأى من يرون ان حركة عدم الانحياز فى حاجة الى منظمة دائمة وامانة فنية يعمل فيها عدد من الموظفين الدوليين لتكون همزة وصل بين جميع دول عدم الانحياز . وذلك على الرغم من أن وجود مثل تلك المنظمة الدولية قد يقلل من عدد دول عدم الانحياز بسبب تردد أكثر من دولة غير منحازة فى الانضمام الى مثل تلك المنظمة ذات الالتزامات المتعددة . الا اننا نرى أن منظمة دولية يقيمها عدد محدود من الدول المؤمنة بسياسة عدم الانحياز والتى تجاهد فى سبيل تدعيمها وتجديدها ، خير من مؤتمرات على مستوى القمة ، تجمع عددا كبيرا من الدول ، وتنعقد بطريقة ارتجالية وتتخذ قرارات أكثر ارتجالا ، ولا تنفيذ لها .

ثانيا ـ جعل الامم المتحدة النطاق الحقيقى لحركة عدم الانحياز :

من اهداف سياسة عدم الانحياز ، العمل على احياء مبادىء واهداف الامم المتحدة التى أضعفتها الحرب الباردة والتكتلات الدولية التى قامت نتيجة لها .

ان الامم المتحدة قامت من أجل تنظيم العلاقات الدولية على أساس من الديمقراطية العالمية من تعاون بين جميع دول العالم ، وضمان جماعى لأمن وسلام كل دول العالم ، ونزع السلاح لابعاد شبح الحرب . الا أن الحرب الباردة حالت بين الامم المتحدة وبين اداء صميم رسالتها ، وظهرت الكتل الدولية التى حلت محل الامم المتحدة فى ميادين الضمان الجماعى ، والتعاون الاقتصادى ونزع السلاح . بل وتسوية المنازعات التى تقع بين الدول . فحينما تطالب دول عدم الانحياز بتصفية الكتل العسكرية فانها بذلك تطالب بالعودة الى مبادىء الامم المتحدة التى انحرفت بها الدول الكبرى .

هكذا يقول انصار فلسفة سياسة عدم الانحياز ، ليستخلصوا من ذلك ان الامم المتحدة خير جهاز دائم يستطيع ان يكون الاطار التأسيسى لحركة سياسة عدم الانحياز (١٨) .

وهذا المنطق فى حقيقته يتسم بشىء من المبالغة ، لان الامم المتحدة لم تمنع قيام الكتل العسكرية بل سمحت بوجودها وخصصت فصلا كاملا من الميثاق (الفصل السابع) لتنظيم العلاقة بين المنظمات

(١٨) انظر الفقرة رقم ٣٥ من قرارات مؤتمر جورج تون

[illegible] والاحلاف العسكرية من ناحية ، والامم [illegible] بجانب الى ذلك [illegible] وفقا [illegible] مبادىء [illegible] الامم المتحدة [illegible] العسكرية [illegible] الامم المتحدة فى اداء رسالتها من [illegible] الدولية ؟

وفى مؤتمرات عدم الانحياز [illegible] بافراد او [illegible] ، نجد فى [illegible] من اجل تدعيم [illegible] الجهاز الاول الذى [illegible] عدم الانحياز ، ففى مؤتمر [illegible] دول عدم الانحياز المشروع [illegible] كان يرمى الى تعيين ثلاثة امناء [illegible] بدلا من امين عام واحد ، وكان [illegible] المشروع السوفيتى الذى عرف باسم [illegible] مرفوضة لدول عدم الانحياز اذ كان يرمى الى تعيين امين عام يمثل المعسكر الشيوعى ، وثان يمثل المعسكر الرأسمالى ، وثالث يمثل دول عدم الانحياز ومع ذلك رفضت دول عدم الانحياز هذا المشروع لانها كانت تعلم أنه سيكون من نتائجه اضعاف الامانة العامة للامم المتحدة ، مما يؤدى الى اضعاف المنظمة نفسها .

وفى مؤتمر القاهرة ، نجد أنه قد خصص بابان من مجموعة القرارات لتدعيم الامم المتحدة . فالباب الثامن كان يطالب بتقنين مبادىء التعايش السلمى ، بمناسبة مرور عشرين عاما على قيام المنظمة ، بينما الباب التاسع كان يطالب بتعديل ميثاق المنظمة بغية تقويتها .

وفى مؤتمر لوساكا ، نجد أيضا نفس الاهتمام بالامم المتحدة ، باعتبارها الجهاز الامثل الذى يستطيع تحقيق سياسة عدم الانحياز ، ونجد الاشارة الى مبادىء واهداف الامم المتحدة قد تكرر اكثر من مرة فى قرارات مؤتمرات عدم الانحياز الثلاثة ، مؤكدا بذلك مدى اهتمام دول عدم الانحياز بهذه المنظمة .

ولكن الذى يدعو الى التساؤل هو : هل هذا النداء المتكرر الملح بمطالبة تقوية الامم المتحدة وتدعيمها ، قد أدى غرضه المنشود ؟ وهل استطاعت دول عدم الانحياز أن تكون كتلة متماسكة داخل المنظمة الدولية لكى تؤثر عليها ؟ وهل هناك احتمال لان تتمكن دول عدم الانحياز مستقبلا من أن يكون لها دور ايجابى داخل الامم المتحدة وفية تطويرها لكى تستوعب سياسة عدم الانحياز ؟

الاجابة عن تلك الاسئلة أمر ميسور . فوفقا لاحكام المادة ١٠٨ من الميثاق ، فان الامم المتحدة لا تستطيع أن تعدل ميثاقها . الاا ذا وافق ثلثا اعضاء الجمعية العامة على هذا التعديل ، على أن يكون من بينهم جميع أعضاء مجلس الامن الدائمين . وعلى ذلك فلا يمكن ان يتم اى تعديل يتمشى مع متطلبات سياسة عدم الانحياز ، الا اذا وافقت الدول الكبرى الخمس على هذا التعديل ، وهذه الدول الخمس كلها دول منحازة لا يمكن أن تستجيب الى مثل هذا المطلب مجتمعة .

وقد يقال انه من الممكن اجراء تعديلات فى نظام الامم المتحدة دون حاجة الى اتباع قواعد تعديل الميثاق المذكورة فى المادة ١٠٨ . فمن الجائز انشاء منظمات جديدة ، أو فروع جديدة للامم المتحدة ، قد تكون أجهزة جديدة تتبع من خلالها سياسة عدم الانحياز . وقد اتبع مثل هذا الاسلوب فى أكثر من مناسبة، ومن الجائز أن يتبع فى المستقبل ، الا أن ذلك يتطلب ، قبل كل شىء ، وحدة الصف ، ووحدة الكلمة بين الدول المنحازة ، وذلك أمر لا يحصل الا نادرا .

واذا أضفنا الى ذلك ، أن الدول الكبرى بدأت تعالج أهم القضايا الدولية خارج نطاق المنظمة ، مما جعلها تصبح مجرد جهاز للمناقشة والحوار والمداولة ، دون أن يكون لقراراتها ما كان يرجى من فاعلية وتنفيذ .

لذلك نستبعد أن تستطيع الامم المتحدة أن تصبح أحد أجهزة سياسة عدم الانحياز ، كما نستبعد أن تستطيع دول عدم الانحياز الانتفاع الكامل بأجهزة الامم المتحدة ، لتدعيم سياسة عدم الانحياز ، وتقوية مركزها فى المحافل الدولية .

وكل ذلك لا يعنى أن الامم المتحدة والمنظمات الدولية الفنية التابعة لها لا يمكن أن تستفيد منها دول عدم الانحياز بالكلية ، ولكن الذى نقرره أنه من الخطأ أن تعلق تلك الدول كل آمالها على المنظمات الدولية لتدعيم سياسة عدم الانحياز . انه اذا قويت سياسة عدم الانحياز . فانها تستطيع بهذه القوة أن يكون لها وزن فى الامم المتحدة .

ونحن لا نظن أن الأمم المتحدة تستطيع أن تمنعها من الوجود .

وعلى الرغم من كل هذا ، فان الدول المجتمعة في جورج تاون جعلت عماد سياستها التركيز على الأمم المتحدة خاصة ، والمنظمات الدولية الفنية عموما ، واقترحت لذلك أسلوبين :

الأسلوب الأول : تعيين أكبر عدد ممكن من كبار الموظفين من دول عدم الانحياز في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، لأنه حتى اليوم فان رعايا الدول غير المنحازة غير ممثلين تمثيلا عادلا في الوظائف الدولية وداخل المنظمات الدولية ، التي مازال يسيطر عليها موظفون ينتمون الى الدول الكبرى المنحازة . ومهما يكن حياد هؤلاء الموظفين ، فانهم بسبب ثقافتهم الاوربية (بمفهومها الغربي أو الشرقي) ، وبسبب انتمائهم الى العالم الغني المتقدم ، سينظرون الى الامور الدولية نظرة لا تتمشى مع فلسفة سياسة عدم الانحياز .

والأسلوب الثاني : هو عقد اجتماع لوزراء خارجية دول عدم الانحياز قبل كل دورة عادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لكي يستطيعوا تنسيق سياسة بلادهم في المحافل الدولية (١٩) .

ودون أن نقلل من أهمية هذين الاسلوبين ، فاننا لا ننتظر أن يؤثر العمل بهما تأثيرا كبيرا على دور سياسة عدم الانحياز داخل اطار المنظمة الدولية .

ثالثا — الوساطة الدولية من أجل الحد من الحرب الباردة :

اذا كان عدم الانحياز يرمي — أول ما كان يرمي — الى تجنب ويلات الحرب الباردة ، والى تجنب الخضوع للتكتلات العسكرية التي تتزعمها الدول العملاقة ، فانه سرعان ما تحول الى سياسة ايجابية ، تتطلع الى تسوية الخلافات الناجمة عن الحرب الباردة . لذلك كان من مسميات عدم الانحياز ، الحياد الايجابي . وسرعان ما أصبحت تلك الايجابية من ركائز سياسة عدم الانحياز ، ومن ذلك دورها في تسويات قامت بها الهند (٢٠) لانهاء الحرب الكورية ، وما الى ذلك من خلافات كان لدول عدم الانحياز فضل في تسويتها .

وعندما اجتمعت دول عدم الانحياز في أول مؤتمر قمة لها في بلغراد دار خلاف أيديولوجي خطير يمكن تلخيصه فيمايلي :

هل دور عدم الانحياز في تسوية منازعات الحرب الناجمة أهم من دوره في تصفية الاستعمار ؟ وهل عدم الانحياز يجب أن يكون أداة للتسويات والوساطة والتوفيق من أجل العمل على استتباب السلام الدولي ، أم يجب أن يكون أداة لتصفية الاستعمار من أجل العمل على استتباب السلام الدولي ؟ وهل رسالة عدم الانحياز تدور حقا حول تخفيف حدة الصراع بين الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي ، أم انها تدور حول حسم النزاع بين الجنوب الواقع تحت سيطرة الاستعمار والشمال المستعمر ؟

والحق ان هذا الجدل لم ينصب على المفاضلة بين الامرين ، بقدر ما كان ينصب على أولوية أحد الامرين على الاخر .

وقد انقسم مؤتمر بلغراد الى فريقين : فاندونيسيا وبعض الدول الافريقية الثورية كانت ترى أن مكافحة الاستعمار التي تتبلور في الصراع المسلح بين الشمال المسيطر والجنوب الواقع تحت السيطرة ، يجب أن تتقدم على كل الاعتبارات الاخرى . فالعمل على كسر حدة منازعات الحرب الباردة ، أو العمل على تشجيع نزع السلاح ، أو العمل لقضايا التنمية الاقتصادية .. هذه كلها يجب أن تعتبر قضايا ثانوية بالنسبة لقضية تصفية الاستعمار التي من أجلها وحدها قامت سياسة عدم الانحياز . وفريق آخر على رأسه الزعيم نهرو يرى أن الاولوية يلزم أن تكون للمجهودات التي تبذلها دول عدم الانحياز لتسوية الصراع بين الشرق والغرب ، لانه اذا وقعت الحرب بين

(١٩) انظر القرار رقم ٢٧ من قرارات مؤتمر جورج تاون .

(٢٠) انظر دراسة الاستاذ بهجت قرني ، وناجي توفيق المنشورة بمجلة Annals of International Studies المنشوره في جنيف عدد سنة ١٩٧٢ من صفحة ٤٧ الى ٨٤ ، وتتضمن تلك الدراسة اهم المنازعات الدولية التي قامت فيها دول عدم الانحياز بدور ايجابي في تخفيف حدتها .

العملاقين المتناهضين ، فان جميع المفاهيم الاخرى التى تكافح فى سبيلها دول عدم الانحياز ستسقط تحت أنقاض تلك الحرب اذا دارت بين العمالقه .
وقد قال الرئيس نهرو فى خطبة له : « اننى ارى انه يجب علينا أن نضع الامور فى مكانه الصحيح . ولنبدأ بأهم شيء ، وليس هناك ما هو اهم واولى من قضية الحرب والسلام فى العالم ، وكل ما عدا ذلك ، مهما يكن شأنه وتكن آثاره بالنسبة لنا .. فانه ثانوى ..

الذى نحارب من أجله وسنظل نحارب من أجله هو الامبريالية والاستعمار والتفرقة العنصريه وغيرها وهى أمور هامة جدا ، وقد ذكرت مرارا فى هذا المؤتمر ، الا أن الازمة التى يمر بها العالم اليوم (يقصد الحرب الباردة بين العملاقين بخصوص مدينة برلين) قد أحالت تلك الامور الى المرتبة الثانية لانه اذا انفجرت الحرب ، فان كل الباقى سيزول مؤقتا » (٢١)

وقد انحاز مؤتمر بلغراد فى نهاية الامر الى رأى الرئيس نهرو ومؤيديه ، وان كانت قضية تصفية الاستعمار قد احتفظت بمكانة الصدارة فى مداولات المؤتمر لذلك وجه المؤتمر نداء عالميا للسلام ، كان أهم محتوياته أن رؤساء دول عدم الانحياز يشعرون بالقلق البالغ ازاء الموقف الخطير ، بالنظر الى التوتر الدولى الماثل ، ويرون انه يجب العمل على تجنب هذه الكارثة ، بأن توقف الاطراف المعنية فورا ، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحادالسوفيتى استعداداتهما الحاليه للحرب ، وأن تستأنف المفاوضات بغية الوصول الى تسوية سلمية لاى خلافات قائمة بينهما .

وقد وجه أقطاب المؤتمر رسالة خاصة الى كل من الرئيس كنيدى ، والرئيسخروتشوف ، تدعوهما الى الدخول فى مفاوضات من أجل السلام .
وسافر وفد من رؤساء الدول الى كل من واشنطن وموسكو لابلاغ الرسالة الى كل من العاصمتين .
وقد رد الرئيس كنيدى فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦١ وقد جاء فى رده أنه « على استعداد لاستخدام الوسائل المناسبة الموجودة حاليا لتحقيق امكان تخطى المأزق الحالى » كما جاء رد الرئيس خروتشوف بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٦١ متضمنا ان الحكومة السوفيتية على اتم استعداد للدخول فى محادثات وبوجه خاص لعقد مؤتمر للسلام ولابرام معاهدة صلح بشأن المانيا كذلك ورد فيه ايضا « أن الحكومة السوفيتية تقدر قرارات المؤتمر المتعلقة بالاستعمار اسمى تقدير » .

وتلك المبادرة من دول عدم الانحياز . كانت آخر مبادرة لها تمت على مستوى دولى . لانه كلما استتب التعايش السلمى بين العملاقين ، وزاد التقارب وانجاب الخلاف بينهما ، ضعف دور عدم الانحياز فى شأن الوساطة بينهما . لذلك لم يظهر اى صدى لهذا الدور التوفيقى فى مؤتمر القاهرة اذ اجمع المؤتمرون تقريبا على ان عدم الانحياز لم يعد اداة لتسوية المنازعات التى تقع بين الكتل المتصارعة ، بقدر ما اصبح اداةلتصفيه الاستعمار ، ومكافحة التمييز العنصرى .

وانا لنجد اشارة الى هذا التحول الجديد فى سياسة عدم الانحياز ، فى الفقرة الخامسة من تصريح لوساكا الخاص بالسلام والاستقلال والتنمية والتعاون ، وديمقراطية العلاقات الدولية ، اذ تقول تلك الفقرة أن احتمال وقوع تصادم عاجل بين الدول العمالقة قد قل ، لميل تلك الدول الى أن تتفاوض بشأن علاقاتها المتبادلة ولكن تلك الظاهرة لم تساعد على استتباب أمن الدول الصغيرة والدول المتوسطة والدول النامية ، ولم تحل دون خطورة قيام الحروب المحلية .

وفى مؤتمر جورج تاون ، نجد توضيحا لتلك الظاهرة فى الفقرة التاسعة من تصريح ذلك المؤتمر اذ تتضمن معنى أن الوزراء المجتمعين يرحبون بتحسين العلاقات بين الدول العظمى ، ويرتاحون الى الاتجاه نحو المفاوضات والاتفاقات الثنائية .
واذا كان ذلك يخفف من احتمال اندلاع حرب ذرية ، فان تلك المجهودات محدودة جغرافيا فى اوربا . وقد تقابلها زيادة التنافس فى مناطق اخرى من العالم . وبمعنى آخر ، كما جاء فى الفقرة العاشرة من تصريح جورج تاون : استتباب العلاقات الودية بين الدول العمالقة كان على حساب مزيد من التوتر فى مناطق أخرى من العالم .

(٢١) انظر المرجع سالف الذكر من مؤتمر بلغراد صفحة ١١٦.

ترى ماذا كان موقف سياسة عدم الانحياز ازاء هذا الوضع الجديد ؟

لم نجد اجابة واضحة من هذا التساؤل الا في الفقرة السادسة من تصريح جورج تاون التي تقول ان الاوضاع الدولية قد تغيرت ، وان العلاقات قد انتقلت من القطبية الثنائية الى قطبية متعددة الاطراف ، وان مراكز جديدة للقوى قد ظهرت على المسرح العالمي ، مما اتاح فرصا جديدة لتنمية اهداف سياسة عدم الانحياز بيد ان هذا التصريح لم يوضح الفرص الجديدة .

ولما كانت تصوراتنا لتلك الفرص الجديدة ، فالذي يعنينا تقريره هنا ، ان انتهاء الحرب الباردة من المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي ، والمعسكر الراسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، قد الغى احد اهداف سياسة عدم الانحياز ، وهو العمل على تسوية المنازعات الناجمة عن الحرب الباردة ولكن هل يعنى ذلك انه من مصلحة سياسة عدم الانحياز أن تستمر الحرب الباردة كما كانت من قبل لكى تستمر فى قيامها بدورها التوفيقى ؟ لا نظن ذلك ، لان الحرب الباردة كبدت العالم خسائر فادحة تحملها فى نهاية الامر جميع دول العالم ، ومنها دول عدم الانحياز فالتصارع بين المعسكرين المتناهضين ، والتعاون بينهما رغم خطورته على دول عدم الانحياز ورغم خطورته على سياسة عدم الانحياز التى فقدت بسببه احد اهدافها ، وكثيرا من قوة تحركها تقول ان ذلك خير من استمرار تلك الحرب الباردة ، وانه على سياسة عدم الانحياز ان تبحث عن مجالات جديدة لتستمر فى دورها التوفيقى ، وهو كثير من الخلافات التى تقع داخل المعسكر الشيوعى ، او داخل المعسكر الغربى او بالنسبة للحروب المحلية التى كثيرا ما تكون وراء كل حرب منها دولة كبرى تذكى نارها .

رابعا ـ تصفية الاستعمار بجميع مظاهره :

تعتبر مكافحة الاستعمار فى جميع مظاهره ، الركيزة الاولى لسياسة عدم الانحياز . ذلك لان الاغلبية العظمى من الدول التى اختارت لنفسها سياسة عدم الانحياز ، كانت بصورة من الصور ، خاضعة للاستعمار ، سواء أكان استعمارا مباشرا أم استعمارا غير مباشر فى شكل الحماية ، او الانتداب ، او الوصاية . والمهم هو أن التجربة الاستعمارية القاسية التى مرت بها معظم الدول التى اخذت بسياسة عدم الانحياز ، جعلتها تعتبر تصفية الاستعمار ركنا من اركان سياستها . لاسيما ان التخلص من الاستعمار لا يعنى عدم احتمال عودته فى صورته التقليدية ، او فى صورة جديدة عرفت باسم « النيو كولونياليزم » او الاستعمار الجديد . كما ان التخلص من الاستعمار لا يكون تخلصا كاملا حاسما ، الا اذا تخلصت منه جميع الدول التى تنتمى الى نفس المنطقة ، او نفس القارة ، فما دام الاستعمار قائما فى اقليم مجاور ، فان وجوده سيظل يهدد الاستقلال الجديد للدول المجاورة التى تخلصت منه .

واذا كانت الدول غير المنحازة قد اتفقت على جعل مكافحة الاستعمار فى مقدمة اهدافها ، فانها قد اختلفت فى مؤتمر باندونج بشأن تعريف هذا الاستعمار ، ودار الخلاف حول تعريف الدول الاستعمارية ، فمنها من راى ان الاستعمار ظاهرة سياسية غربية محضة ، ولا يمكن ان يحدث الامن الدول الغربية الراسمالية، ومنها من راى ان الاستعمار قد يكون غربيا راسماليا ، كما يمكن أن يكون شرقيا اشتراكيا ، بمعنى أنه يمكن تصور حدوث التسلط الاستعمارى من قبل بعض الدول الاشتراكية او الشيوعية . وقد طالب أصحاب هذا الرأى بأن يصدر قرار مؤتمر باندونج باستنكار الاستعمار فى صورته الغربية الراسمالية ، وفى صورته الشرقية الشيوعية . وكان من انصار هذا الرأى سيلان ، وباكستان ، والعراق . وتصدى شواين لاى لهذا الراى ، موضحا أن الشيوعية فى جملتها ليس لها أية سياسة استعمارية ، وان الاستعمار ملازم للنظام الراسمالى . واشتد الخلاف بين انصار الرأيين . فتمسكت مجموعة الدول الموالية للمعسكر الغربى باصدار قرار باستنكار جميع انواع الاستعمار . واستمر الخلاف متصاعدا الى الرابع والعشرين من ابريل ، حين استطاع كريشنا منون وزير خارجية الهند فى ذلك الوقت أن يوفق الى عبارة ترضى الجانبين ، وهى : « الاستعمار فى جميع مظاهره » بدلا من عبارة « الاستعمار فى جميع أنواعه » فهذه العبارة التى وفق اليها كريشنا منون فى نظر الدولة الشيوعية التى اشتركت فى المؤتمر ، تعنى أنه ليس هناك غير استعمار واحد هو الاستعمار الراسمالى الغربى الذى يتخذ مظاهر مختلفة ، اما فى نظر

الدول الموالية للمعسكر الغربى ، فان الاستعمار قد يتخذ صورا واشكالا متعددة منها الاستعمار الغربى ، ومنها الاستعمار الشيوعى . وهذا النوع الاخير فى رأى ذلك الفريق ، اشد خطرا من الاستعمار الغربى .

واذا كان الخلاف قد اشتد فى مؤتمر باندونج حول تعريف الاستعمار ، أو تعريف الدولة التى يخشى منها التسلط والاستعمار ، فان هذا الخلاف قد تلاشى فى مؤتمرات بلغراد والقاهرة ولوساكا ذلك أن الدول غير المنحازة قد أجمعت فيما بينها على أن الاستعمار الذى تجب مكافحته هو ، قبل كل شىء ، الاستعمار الغربى ، أما احتمالات التسلط السوفييتى ، أو التسلط الصينى ، فان دول عدم الانحياز قد اعتبرته خطرا غير قائم حاليا ، أو بمعنى آخر خطر اجل لا يمكن مقارنتـه من حيث الخطورة والبشاعة بالاستعمار القائم فعلا ، والمتمثل فى حكومة التمييز العنصرى الطاغية فى روديسيا وجنوب افريقيا وناميبيا وانجولا وموزمبيق .

وقد اشارت قرارات مؤتمر عدم الانحياز الى الاستعمار الجديد (النيو كولونياليزم) أكثر من مرة ، وان كانت لم تقدم اى تعريف علمى لظاهرة الاستعمار الجديد . وان كان يفهم من المداولات والمناقشات التى دارت فى تلك المؤتمرات ، انه من رأى دول عدم الانحياز ، أن المقصود بالاستعمار الجديد هو امتداد الاستعمار التقليدى الذى اتخذ صورة جديدة ، اما لانه ضعف امام حركات التحرير ، واما لكى يتواءم مع مقتضيات التطور السريع فى العلاقات الدولية . وسواء كان الباعث هذا او ذاك ، فانه لا يمكن ان تسلك هذا السبيل الاستعمارى الا الدول التى مارست الاستعمار القديم ، أى الدول التى كانت لها مستعمرات . ووفقا لهذا المنطق فان الدول التى لم تكن لها مستعمرات ستكون بمنأى عن الاتهام بالاستعمار الجديد (٢٢) .

وبعد ، فما هى الالتزامات المطلوبة من دول عدم الانحياز لكى تؤدى دورها فى مكافحة الاستعمار فى جميع مظاهره ؟

اذا حللنا قرارات مؤتمرات دول عدم الانحياز ، الفينا ان العمل المشترك الذى طلب من الدول الحيادية قد اتخذ صورا مختلفة ، منها دعوة الدول الاستعمارية الى اتخاذ التدابير اللازمة لمنح الاستقلال للبلاد والاقاليم التى ما زالت خاضعة لها ، ومنها دعوة الدول الكبرى الى الامتناع عن مساعدة الحكومات الاستعمارية ، ومنها العمل على اصدار توصيات من الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفنية بادانة الدول الاستعمارية ومنها مطالبة الدول غير المنحازة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الاستعمارية ، بل قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التى تؤازر الحكومات الاستعمارية .

ولم تكتف سياسة عدم الانحياز بمطالبة الدول غير المنحازة بذلك العمل الدبلوماسى ، بل طلب منها ان تساعد حروب التحرير اقتصاديا وعسكريا ، وتفرض مقاطعة اقتصادية على الدول الاستعمارية .

واذا كان دور دول عدم الانحياز قد تفاوت كل التفاوت فى مكافحة الاستعمار ، فانها ركزت جهودها فى ثلاثة ميادين مرتبطة بالظاهرة الاستعمارية وهى :

اولا : المطالبة بتصفية القواعد العسكرية القائمة فى البلاد الاجنبية عامة ، وفى اقاليم دول عدم الانحياز خاصة ، لا سيما الدول التى فرض عليها اقامة تلك القواعد قسرا عنها ، ولم تستطع التخلص منها .

ثانيا : محاربة التكتلات العسكرية من حيث هى ، والدعوة الى تصفيتها ، لان تلك التكتلات تهدد السلام وتضعف الامم المتحده وتمثل خطرا على دول عدم الانحياز باعتبارها ركيزة للاستعمار الجديد .

ثالثا : محاولة انشاء مناطق سلام ، وهى المناطق التى يراد ان تبتعد الدول الكبرى المنحازة عنها عسكريا لتصبح منطقة لعدم الانحياز .

---

(٢٢) هناك من يرى غير ذلك فيقول ان الاستعمار الجديد لا صلة له بالاستعمار القديم ، وقد وضعت له تسمية جديدة للدلالة على كونه شيئا مستحدثا مقطوع الصلة بالاستعمار القديم

مجردة من السلاح النووي ، ولم [illegible]
المناطق الاخرى [illegible]

ويلاحظ ان مؤتمر جورج تاون [illegible] اي
اقتراح جديد [illegible] حروب التحرير [illegible]
عملية تصفية الاستعمار ، بل [illegible] في قرارات
هذا المؤتمر اي [illegible] الدعوة الصريحة
التي [illegible] الافريقية ، وبعضها من فرنسا
وانجلترا ، وهي الدعوة التي [illegible] الحوار
مع حكومة [illegible]
الفدائي من جذوره لانه يدعو الى حل التعايش
السلمي مع النظم [illegible] العنصرية بدلا
الكفاح المسلح ضد هذه النظم .

وما يستخلص بصفة عامة من قرارات مؤتمر جورج
تاون ومصابه [illegible] ، هو ان المؤتمر قد احال
امر تصفية الاستعمار الى منظمة الوحدة
الافريقية ، مكتفيا بمطالبة دول عدم الانحياز بتقديم
المساعدات اللازمة لتلك المنظمة ، او للهيئات
التابعة لها والمتخصصة في الكفاح المسلح ،
والعمل الفدائي . وان هذا لا يعني ان دول عدم
الانحياز تراخت في كفاحها ضد الاستعمار ، ولكنه
يعني ان حروب التحرير تمر بازمة ، وان صدى تلك
الازمة قد دوى في سياسة عدم الانحياز تجاه تلك
الحروب .

ولا شك ان التفكير في وضع منهج عمل جديد
لاخراج العمل الفدائي وحروب التحرير من دائرة
الفتور والركود . يتصل اوثق الاتصال بقضية
تنشيط وتقوية سياسة عدم الانحياز . ذلك لان
الحركة الحيادية ، او عدم الانحيازية ، وليدة
الكفاح ضد الاستعمار .

خامسا ـ قضية نزع السلاح :

على الرغم من معالجة قضية نزع السلاح في
جميع مؤتمرات عدم الانحياز بمناقشات طويلة
وقرارات تفصيلية (٢٣) فان القضية لم تحظ
بحماس حقيقي من دول عدم الانحياز . وذلك فيما
نرى ـ يعود الى امرين :

الامر الاول : ان صناعة الاسلحة ، وبالاخص
الاسلحة المتطورة الحديثة ، مازالت احتكارا في يد
الدول الكبرى ، ولا يستطيع دول عدم الانحياز ان
تقوم بدور ايجابي في عملية نزع السلاح ، الا
بحث الدول الكبرى التي تنتج تلك الاسلحة ،
وعلى امتلاكها هذا يقوم نفوذها في مجال السياسة
الدولية .

الامر الثاني : ان دول عدم الانحياز التي تطالب
بنزع السلاح ، هي بحكم ظروفها في مقدمة الدول
التي تتسلح ، اما للدفاع عن امنها ، واما لمحاربة
الاستعمار .

وعلى الرغم من هذين الامرين ، فان هناك
اعتبارات اخرى حرضت دول عدم الانحياز وجعلتها
تصر على المطالبة بتخفيض السلاح التقليدي
والقضاء على السلاح الذري او النووي . ويمكن
اجمال هذه الاعتبارات فيما يلي :

١ ـ السلاح الذري والنووي يهدد المجتمع
البشري بالفناء ، وقد يكون في مقدمة الدول التي
تتعرض لهذا الفناء تلك التي تقع في القارات
الفقيرة لان الدول الذرية قد تتردد اكثر من مرة في
ان تضرب واحدة منها الاخرى بسلاح ذري ، ولكن
ترددها هذا يقل ، اويزول حين يحارب بعضها
بعضا خارج ديارها في اقاليم دول العالم الثالث .
وقد القت الولايات المتحدة الامريكية اول قنبلة ذرية
في الحرب العالمية الثانية على اليابان وهي دولة
اسيوية تنتمي الى العالم الثالث ، ولم تلق هذه
القنبلة على المانيا لانها دولة اوروبية ومن الدول
البيضاء . بل لقد فكرت امريكا في استعمال
السلاح الذري في الحرب الكورية سنة ١٩٥٠
فمطالبة دول عدم الانحياز بالقضاء على السلاح
الذري تنبعث من غريزة البقاء ، والتشبث
بالحياة ، لذلك نجدها تؤيد كل اتفاق يتم بين الدول
الذرية الكبرى على الحد من استعمال السلاح
الذري او الاسلحة الاستراتيجية . ففي مؤتمر
القاهرة ، ايدت دول عدم الانحياز اتفاقية موسكو
لحظر التجارب الذريه . وحثت دول عدم الانحياز
على الانضمام اليها . وفي مؤتمر جورج تاون

---

(٢٣) انظر على سبيل المثال القرارات الخاصة بنزع السلاح في مؤتمر لوساكا والوثيقة NAC/FM/Conf. 1/22.
في وثائق مؤتمر جورج تون
(٢٤) انظر الجزء السابع من قرارات مؤتمر القاهرة .

٢٤ رحبت دول عدم الانحياز باتفاقات صولت الخاصة بالاسلحة الاستراتيجية التى تم التوقيع عليها فى منتصف ١٩٧٢ اثناء زيارة الرئيس نيكسون لموسكو (٢٥) .

٢ - ان دول عدم الانحياز لم تحرز السلاح الذرى، وبالتالى فهى تنادى بالقضاء عليه ، كما كانت تنادى بذلك الصين قبل تفجير قنبلتها الذرية . وحتى لو كانت دول عدم الانحياز تستطيع تكنولوجيا أن تحرز تلك الاسلحة ، كما هى الحال بالنسبة للهند أو مصر مثلا ، فانها مع ذلك لا تملك القدرة المالية والاقتصادية التى تمكنها من صنع هذه الاسلحة ، ومن اقامة الترسانة الاستراتيجية التى لابد ان يقترن وجودها بهذه الاسلحة .

٣ - ان الملايين التى تصرف فى سبيل صيانة وتجديد الترسانة الذرية أو النووية أو لتمويل سباق التسلح التقليدى .. هذه الملايين أولى بها ان تتجه الى دول عدم الانحياز ، لكى تتخلص من تخلفها وفقرها ، حتى ولو كان هذا المطلب فيه اسراف فى الخيال ، أو كان مثلا أعلى قد يعز مناله ، فانه يراود دول عدم الانحياز ، ونجده واردا فى جميع قرارات مؤتمر عدم الانحياز .

٤ - ترى دول عدم الانحياز - بحق - أنها يجب أن تشترك فى عملية نزع السلاح والرقابة على التسلح ، وذلك لخوفها من أن تستبعد من الاجتماعات والمؤتمرات التى تنعقد لبحث هذا الموضوع ولانها مقتنعة بأن اشتراكها فى عملية اتخاذ القرار السياسى الخاص بتخفيض التسلح أو نزعه ، ثم اشتراكها فى عملية المراقبة الدولية فى نزع السلاح ، سيسبغ على تلك العمليات نوعا من الجدية والشرعية ، لذلك نراها تطالب فى اكثر من قرار بضرورة عقد مؤتمر دولى لمناقشة قضية نزع السلاح ..

على أننا نرى أن دول عدم الانحياز لم تتصد لجوهر قضية نزع السلاح ، وهو : ماذا يجب أن يكون موقفها من السلاح الذرى ؟ هل عليها أن تعمل جاهدة لكى تمتلك هذا السلاح لصيانة أمنها ، وتدعيم مركزها لتستطيع مخاطبة العسكرين المتناهضين مخاطبة الند للند ؟

هناك من يرى ان تملك السلاح الذرى ضرورى بالنسبة لدول عدم الانحياز ، لان الصراع القادم لم يعد صراعا بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الغربى ، ولكنه سيغدو صراعا بين العالم الغنى ، شيوعيا كان او رأسماليا ، والعالم الفقير ، أفريقيا كان أو آسيويا . وصراع الطبقات قد أثبت أن الغنى لا يعطى بمحض ارادته ، ويجود لا عن طيب خاطر ، ولكنه لا يعطى الا حين يفرض عليه العطاء قوة واقتدارا . فدول عدم الانحياز الفقيرة فى حاجة الى تلك القوة اذا أرادت أن تحقق العدالة الاجتماعية على مستوى المعمورة .

وهناك من يقول : ان ما يصرف على تملك السلاح الذرى مال باهظ لا طاقة للدول الفقيرة على بذله ، وأن القوة ليست مقصورة على مجرد تملك السلاح الذرى ، ولكنها تتعدى ذلك الى انتاج الصواريخ ، والطائرات والغواصات التى تحمل هذا السلاح ، والى الخبراء الذين يستطيعون استخدام كل ذلك ، بل ان القوة هى القدرة على الاستمرار فى سباق التسلح ، وان دول عدم الانحياز مهما بذلت ، ومهما أنفقت ، لن تستطيع أن تقف موقف الند من الدول الجبارة المنحازة . ويضيفون الى كل ذلك أن قوة دول عدم الانحياز لا تتمثل فى الاسلحة ، ولكن يجب أن تتمثل فى الدعوة الى نزع السلاح ، لكى تصبح لسان حال الضمير العالمى .

ان هذه الاراء أو تلك ، ينبغى أن تكون موضع نقاش فى مؤتمرات عدم الانحياز المقبلة ، ليتضح موقف دول عدم الانحياز من قضية التسلح عامة ، وقضية السلاح الذرى خاصة .

سادسا : قضية التنمية الاقتصادية :

ان قضية التنمية الاقتصادية ، وقضية نزع السلاح ، ترتبطان فى الفكر الحيادى ارتباطا كاملا ، اذ نجد فى أكثر من مناسبة اشارة الى ان الملايين التى توفر نتيجة لتخفيض التسلح ، يجب أن تقدم للدول الفقيرة لمساعدتها على التخلص من تخلفها .

ففى قرارات مؤتمر بلغراد ، نجد العبارة التالية

(٢٥) انظر الوثيقة NAC/FM/Conf. 1/22.

« يحث المشتركون فى المؤتمر على انه يتعين على الدول الكبرى أن توقع دون مزيد من الابطاء ، معاهدة لنزع السلاح نزعا شاملا كاملا ، وذلك لانقاذ البشرية من ويلات الحرب ، ولتحويل الطاقة المالية التى توجه فى الوقت الحالى نحو التسلح ، على أن تستخدم فى تحقيق التطور السلمى والاقتصادى والاجتماعى للبشرية كلها ... » .

وفى مؤتمر القاهرة نجد نفس الفكرة فى الجزء العاشر من القرارات : « ان رؤساء الدول أو الحكومات المشتركة فى هذا المؤتمر مقتنعون بأن التقدم فى مجال نزع السلاح يساعد على زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية ويؤيدون الاقتراحات التى تهدف الى توجيه الموارد المستغلة الان فى التسلح الى تنمية المناطق المتخلفة فى العالم ، وتحقيق رخاء الانسانية جمعاء » .

وفى مؤتمر لوساكا نجد تصريحا مطولا يشكل برنامجا مفصلا لقضية التنمية عنوانه « تصريح لوساكا عن عدم الانحياز والتقدم الاقتصادى » ، ويشير هذا التصريح الى اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ثم يضع برنامجا مفصلا لتنمية دول العالم الثالث . وليس مجال دراستنا تحليل هذا البرنامج التفصيلى ، الا أننا نلاحظ أنه من ضمن مقترحات هذا البرنامج ، دعوة دول عدم الانحياز الى أن تتضامن مع مجموعة الدول السبع والسبعين للاستعداد لمؤتمر الاونكتات الثالث الذى انعقد فى سنتياجو بشيلى ، والذى لم يحقق الامال التى كانت معقودة عليه (٢٦) .

وفى مؤتمر جورج تاون ، نجد نفس الاشارة الى اتساع الهوة بين الدول الغنية الموجودة فى الشمال ، والدول النامية فى الجنوب ، واشارة الى اخفاق مؤتمر الاونكتات الثالث فى سنتياجو (٢٧) ، ولكن لا نجد انه اشارة الى الحلول المقترحة لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة التى تهدد دول عدم الانحياز .

وهنا نستطيع أن نتساءل : هل تصدت دول عدم الانحياز لجوهر قضية التخلف ؟ وهل هناك - مثلا - علاقة حقيقية بين نزع سلاح الدول الغنية ومزيد من المساعدات للدول النامية (٢٨) ؟ ألم يكن من ضروب الخيال تصور أن نزع السلاح سيترتب عليه ازدياد المساعدات التى تقدم الى الدول المتخلفة ؟ ألم يكن الامر على العكس من ذلك ، فنزع السلاح سيؤدى الى مزيد من التعايش السلمى بين العملاقين ، وهذا بدوره يؤدى الى تخفيض المساعدات التى تقدم للدول النامية ، لان تلك المساعدات لم تعط فعلا الا لاسباب تتعلق بالحرب الباردة ، والتوتر الدولى الناشىء عنها . بمعنى آخر فان المعونة الدولية تلازم الصراع بين الدول العملاقة ، فاذا خفت حدة هذا الصراع ، قلت المعونة تبعا لذلك .

ولاشك أن التصالح الامريكى السوفيتى يؤيد ذلك . بل لقد امتد الفتور الى الدول الغنية الاخرى حيال قضايا التخلف وقلة الاهتمام بها .

ولكن ماذا ستفعل دول عدم الانحياز لمواجهة هذا الموقف الجديد ؟

ان ايديولوجية التنمية لم تتبلور بعد ، والفجوة القائمة بين الدول المتقدمة الغنية التى تعتقد أنمن حقها أن تتمتع بخيراتها كما تشاء وكيف تشاء ، وبين الدول المتخلفة الفقيرة التى ترى أن لها حقا فى التنمية والرخاء ، أن هذا الحق يقتضيه التزام من الدول الغنية بمساعدتها .. تلك الفجوة مازالت على اتساعها .

حقا اننا نجد فى مؤتمر جورج تاون اشارات واقتراحات لمواجهة قضية التخلف ، كالاقتراح بأن تكون خيرات البحار العامة حقا لجميع دول العالم ، وكالمطالبة باشراك الدول المتخلفة فى اتخاذ القرار المالى على المستوى الدولى .

---

[٢٦] انظر تقرير الاستاذ محمود مسران عن مؤتمر سنتياجو بشيلى فى عدد أول أكتوبر سنة ١٩٧١ من مجلة السياسة الدولية

[٢٧] انظر الفقرة ٣١ من قرارات مؤتمر جورج تاون .

[٢٨] كنا من انصار تلك النظرية ، وفى مؤتمر جمعية القانون الدولى الذى انعقد فى اغسطس سنة ١٩٦١ بمدينة هلسنكى دافعت عن تلك النظرية ، وكان مما قلته دفاعا عنها : الالتزام بنزع السلاح هو الجانب السلبى ، أما الالتزام بمساعدة الدول المتخلفة فهو الجانب الايجابى لمبدأ من مبادىء القانون الدولى - واقترحت أن تطرح دائما مشكلة مساعدة الدول النامية حينما تطرح مسالة نزع السلاح . انظر مضابط مؤتمر هلسنكى صفحة ٦٠٢ .

الا أن تلك القرارات وغيرها عامة وغير مدروسة ، وتعوزها الدعاية العلمية التى تجعلها مقبولة لدى الرأى العام العالمى .

وهناك أمثلة أخرى تبين أن دول عدم الانحياز لم تتصد لجوهر قضية التخلف ، فلماذا لم تتصد للتجارب التى قامت بها دول عدم الانحياز فى التنمية ولم تحقق فيها أى نجاح ، ولم تتصد لبيان مدى تأثير هذا الاخفاق على الدول الغنية التى ستتردد فى تقديم المساعدة ؟ ولم لا تتصدى للخلافات والمنافسات التى وقعت ، وتقع ، بين دول عدم الانحياز فى الاقتصاديات عامة ، وحول موضوع المساعدات خاصة ؟

ثم ما العلاقة بين عدم الانحياز السياسى ، وعدم الانحياز الاقتصادى ؟ اتستطيع دولة أن تدعى عدم الانحياز سياسيا ، فى حين أن تسعين فى المائة من تجارتها مع دول منحازة كبرى ؟

هذه بعض الجوانب التى يجب أن تدرس ، وتوضع لها ضوابط ومعايير قد لا تطبق فعلا ، ولكنها تساعد دول عدم الانحياز على الاستشهاد بها ، والافادة منها (٢٩) .

الخاتمة :

هذه بعض القضايا الكبرى التى تعرضت لها دول عدم الانحياز ، والتى ستؤثر دون ريب على مستقبل تلك السياسة .

ان هناك قضايا أخرى لم نعرض لها فى تلك الدراسة لانها تطبيقية ، وتتعلق بالمشكلات السياسية العاجلة مثل أزمة الشرق الاوسط ، أو الحرب فى فيتنام ، أو قضية روديسيا ، أو ناميبيا ، وهذه ليست من صميم مجال بحثنا هذا ، لان الذى نهدف اليه من هذه الدراسة ، هو تبيان التيارات السياسية التى تتحكم فى سياسة عدم الانحياز .

واخيرا ؟ ان سياسة عدم الانحياز هى فى نهاية المطاف السياسة الخارجية للدول الفقيرة والدول الضعيفة . فالسياسة التى ستتبعها ، سيكتنفها الضعف المستكن فيها .

ويرجع هذا الضعف الى أمرين جوهريين : أولهما أن الدول النامية حديثة الاتصال بالشئون الخارجية . وحديثة العهد بممارسة العمل الدبلوماسى . وثانيهما أن الدول المتخلفة منقسمة على نفسها . اما بسبب منافسة بعضها لبعض فى نيل مساعدات ومعونات الدول الغنية . واما بسبب تدخل الدول الكبرى فى أمورها الداخلية ، بغية بث الفرقة والفتنة فيها ، لتستطيع أن تسيطر على مواردها الطبيعية ، أو مواقعها الاستراتيجية ، أو أسواقها المحلية .

فالقضية ليست قضية وضع مفهوم جديد لسياسة عدم الانحياز ، بقدر ما هى قضية اختيار السياسات والاستراتيجيات التى تستطيع أن تقوى مجموعة دول عدم الانحياز فى المحيط الدولى .

فاذا كانت المجموعة قوية دبلوماسيا . متضامنة سياسيا ، متعاونة اقتصاديا ، فان سياسة عدم الانحياز ستقوى وتزدهر تبعا لذلك والعكس بالعكس .

كيف نستطيع تقوية مجموعة دول عدم الانحياز ، لنقوى تبعا لذلك سياسة عدم الانحياز؟

تتبادر الى الذهن هنا مقترحات منها :

اولا — أن نفتح ابواب مجموعة دول عدم الانحياز لبعض الدول الغنية المتقدمة ، لان دخولها الى المجموعة سيكون عاملا على تقويتها . والدول القوية التى تدعى الى هذا الانضمام ، يجب أن تكون ذات ميول لسياسة عدم الانحياز ، وتحاول ان تتبعها ، حتى ولو كانت منحازة بسبب ارتباطات عسكرية ، وسياسية قديمة كمجموعة دول اوربا الغربية التى تسعى الى الخلاص من السيطرة الامريكية ، وتقاوم فى الوقت نفسه مآرب التوسع السوفيتى .. هذه الدول تتبع سياسة قريبة من سياسة عدم الانحياز ، وتقوم على نفس

---

(٢٩) انظر تفصيل ذلك فى مؤلفنا السياسة والتنمية فى افريقيا دار الكتاب الجديد القاهره ١٩٧٠ الفصل الثالث الدبلوماسية الافريقية ومشاكل التنمية .

الفلسفة ، وهى الرغبة فى تحقيق الاستقلال الذاتى ، واسترداد مكانتها التى طفت عليها مقتضيات الحرب الباردة • ان دولة اشتراكية مثل رومانيا التى تحاول ان تنتهج سياسة قريبة من سياسة عدم الانحياز ، يجب أن تدعى لكى تنضم الى المجموعة كما انضمت اليها يوغسلافيا ، وفى القارة الاسيوية نستطيع ان نتصور ان دولة كبرى كاليابان تعمل للخلاص من انحيازها الذى فرض عليها عقب الحرب العالمية الثانية ، وتجد من صالحها اتباع سياسة عدم الانحياز •فلو ان تلك الدول انضمت الى مجموعة عدم الانحياز ، لكانت سببا فى تقوية المجموعة وازدهارها • ومحاولة جذب هذه الدول الى مجموعة عدم الانحياز تتطلب :

١ ـ تغيير مفهوم عدم الانحياز ليزداد مرونة ، بحيث يسهل على الدول السالفة الذكر أن تأخذ به •

٢ ـ تحرك دبلوماسى من دول عدم الانحياز ، لكى تقنع هذه الدول بالانضمام الى مجموعتها •

٣ ـ تقديم تسهيلات وامتيازات اقتصادية وسياسية لهذه الدول لترغيبها فى الانضمام • ونسارع فنقول ان مثل هذه الخطة لا تخلو من خطورة على سياسة عدم الانحياز :

فاولا ستفقد سياسة عدم الانحياز من دفعها الثورى ، باعتبارها سياسة الدول الكادحة ، لتصبح سياسة لمجموعة من الدول متباينة فى رقيها وتقدمها • وثانيا هناك احتمال حدوث تسلط من الدول القوية المتقدمة على مجموعة دول عدم الانحياز المتخلفة ، بمعنى أن دول عدم الانحياز التى جعلت من اهدافها مكافحة الاستعمار الجديد ، تكون بهذا قد فتحت الباب الخلفى للاستعمار الجديد تحت الرغبة فى تقوية سياسة عدم الانحياز • وثالثا هناك تردد الدول القوية والغنية فى الانضمام الى مجموعة الانحياز التى ستحملها أعباء لا تريد أن تتحملها ، وتخرجها من ارتباطاتها العسكرية والسياسية القائمة •

ومن ثم فهذا الاقتراح ليس أمرا سهل التنفيذ ، الا أنه فى حاجة الى دراسة وتمحيص ، والى اتصالات بالدول القوية التى يظن انها يمكن أن تتخلص من انحيازها •

ثانيا ـ هذا اقتراح يكاد يكون الصورة العكسية للاقتراح الاول ، وهو تضييق مفهوم عدم الانحياز ، بغية الحد من الدول التى تكون مجموعة عدم الانحياز ، بحيث لا تتضمن الا الدول الثورية الكادحة التى تؤمن بسياسة عدم الانحياز ايمانا صادقا ، وتتبعها فعلا ولا تتخذها مجرد شعار ••

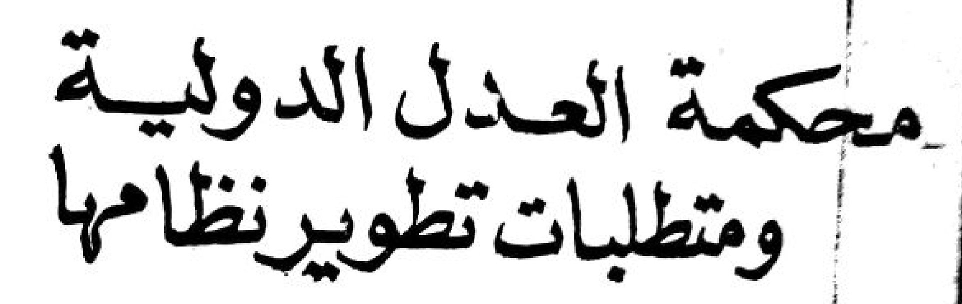
وخير وسيلة لتحقيق هذا التضييق بطريقة علمية موضوعية ، تتمثل فى انشاء جهاز دولى دائم لدول عدم الانحياز ، يتضمن هيئات عاملة ، وأمانة عامة ، وله قانون تأسيسى يوضح قواعد سياسة عدم الانحياز ، ويبين الالتزامات والحقوق . وقد أوضحنا تأييدنا لهذه الفكرة فى ثنايا هذه الدراسة ، ولو كان قيام مثل هذه المنظمة يؤدى الى انخفاض عدد دول عدم الانحياز الى نحو عشرين دولة أو دونها •

ثالثا ـ مجمل هذا الاقتراح ، العمل على تطوير الامم المتحدة لتصبح الجهاز المختار لسياسة عدم الانحياز ، ولتتخلص من سيطرة الدول الكبرى ، وتجعل ديمقراطية العلاقات الدولية شغلها الشاغل ، ورغم الصعوبات التى تعترض هذا العمل كما أشرنا •

تلك بعض مقترحات سنحت لنا • وهناك كثير من المقترحات لا يمكن ان تتبلور الا اذا شكلت لجان علمية تتولى دراسة مختلف جوانب سياسة عدم الانحياز دراسة عميقة •

ان مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز سينعقد فى الاشهر القادمة بمدينة الجزائر ، فينبغى أن تستعد بلادنا للقيام بدور قوى فى هذا المؤتمر ، لان سياسة عدم الانحياز اساسية وجوهرية بالنسبة لنا ، مما يتطلب منا أن نعد لها ما يتواءم وقيمتها الجوهرية والحيوية بالنسبة لنا ولنجعلها سياسة لنا وليست مجرد شعار ننادى به وينادى به غيرنا .•

دراسة



د. ابراهيم شحاته

أستاذ القانون الدولي المساعد بكلية الحقوق جامعة عين شمس
والمستشار القانوني للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

تعمل محكمة العدل الدولية « منذ انشائها سنة ١٩٤٥ ، على أساس نظام نقل حرفيا في مجموعه عن نظام «المحكمة الدائمة للعدل الدولي» الذي وضع سنة ١٩٠٢ وتأثر بدوره الى حد بعيد بأحكام مشروع انشاء «محكمة تحكيم قضائية » الذي قدم في مؤتمر لاهاي الثاني للسلام سنة ١٩٠٧ . اي ان « الجهاز القضائي الرئيسي للامم المتحدة » لا زال يعمل وفق نظام يدين في صياغته ومضمونه للفكر القانوني الذي ساد في مطلع هذا القرن . وهذا وضع يختلف كثيرا عن وضع الاجهزة غير القضائية في التنظيم الدولي التي لحقتها تطورات هامة منذ ذلك الوقت .

٢ - واذا كانت « المحكمة الدائمة للعدل الدولي » قد نجحت رغم عدم ارتباطها عضويا بعصبة الامم ، ورغم اقتصار معظم اعمالها على المشاكل الاوروبية - في القيام بدور هام نسبيا في العلاقات الدولية بين الحربين العالميتين . فان « محكمة العدل الدولية » لم تستطع حتى الان ان تقوم بدور مماثل . فقد تلقت المحكمة الدائمة اثناء فترة حياتها النشطة (١٩٢٢ - ١٩٣٩) ٢٧ طلبا من مجلس العصبة لابداء آراء استشارية في المنازعات التي عرضت عليه ، ورفعت أمامها ٦٥ دعوى قضائية (اصدرت فيها ٣١ حكما) ، وقبل اختصاصها الالزامي من جانب ثلاثة ارباع اعضاء العصبة تقريبا (٣٨ دولة من مجموع الاعضاء



الذين بلـــغ عـــددهم فىنهـــاية عـــام ١٩٢٨ اربعة وخمسين دولة) · هذا فى الوقت الذى لم تعرض فيه على الاجهزة السياسية لعصبة الامم طوال تلك الفترة الا اربعون مسألة (١) · يقابل ذلك ان « محكمة العدل الدولية » ـ التى تزيد فترة عملها حتى الان (منتصف ١٩٧٢) حوالى تسع سنوات عن الفترة التى عملت فيها المحكمة الدائمة لم تصـــدر الا ١٤ رايا استشاريا و ٣١ حكما ، ولم تنظر أمامها سوى ٤١ دعوى قضائية، ولم يقبل اختصاصهـــا « الالزامى » ســـوى ٤٧

(١) راجع فى ذلك

L. Gross, The International Court of Justice : Consideration of Requirements for Enhancing its Role in the International Legal Order, 65 Am. J. Int. 1 L. 253, 260 (1971).

دولة (منها ثلاث دول ليست اعضاء فى الامم المتحدة) ، اى اكثر قليلا من ثلث الاعضاء (٢) ، فى حين ان المنازعات التى عرضت على الاجهزة السياسية للامم المتحدة تزيد وفق البيـانات الاخيرة ، على سبعين نزاعا (٣)

٣ ـ وازاء هاتين الحقيقتين ، وهما : (أ) انتماء النظام الاساسى للمحـكمة الى القانون الدولى التقليدى الذى اصابته تطورات هامة فى مجالات اخرى كثيرة و (ب) الدور المتواضع الذى لعبته المحكمة الحالية منذ انشائهـا فى تسويـة المنازعات الدولية ، كان طبيعيا ان يثار موضوع اعادة النظر فى نظام المحكمة بما يجعله اكثر اتفاقا مع الحقائق الدولية المعاصرة ، وبما يجعلها اكثر قدرة على ممارسة دور فعال فى تطبيق القانون الدولى وتفسيره · وظهر الاهتمام بهذا الامر اولا فى مجامع الفقه الدولى ، فبحثه « مجمع القانون الدولى » فى سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٤ و ١٩٥٩ (٤) وبحثته جمعية القانون الدولى فـى سـنة ١٩٥٦ (٥) ، كما توافرت على دراسته « مجموعة خاصة » من الفقهاء فى سنة ١٩٦٣ (٦) · ثم جاءت مناسبة بحث الموضوع على المستوى الرسمى فى الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة (١٩٧٠ـ١٩٧١) عندما اثير موضوع اعادة النظر فى ميثاق الامم المتحدة كله ، وان كانت قد ظهرت قبل ذلك محاولة لتعديل نظام المحكمة بزيادة عدد قضاتها · بناء على اقتراح دول امريكا اللاتينية واسبانيا فى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة (١٩٥٦ـ١٩٥٧) (٧) ·

وعلى ذلك نوقش الامر فى اللجنــة السادســة للجمعية العامة بالتفصيل · وادت المناقشة الى صدور قرار الجمعية العامة رقـم ٢٧٢٣ (٢٥) بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٠ (٨) · الذى دعا الدول الاعضاء فى الامم المتحدة والاطراف فى النظام الاساسى للمحكمة ، كما دعا المحكمة نفسها ، الى ان تقدم الى الامين العام للامم المتحدة اراءها واقتراحاتها حول دور المحكمة طبقا لقائمة الاسئلة التى يعدها الامين العام لهذا الغرض ، على ان يتم ذلك قبل اول يوليو (تموز) ١٩٧١ · وقد قدم الامين العام الى الدورة التالية للجمعية العامة تقريرا ضمنه الردود التى وصلته فى هذا الشأن من ٢٦ دولة ، قبل التاريخ المذكور (٩) · ورأت الجمعية العامة ، ازاء العدد الضئيل نسبيا من الردود التى وصلت ، دعوة الدول التى لم تتمكن بعد من تقديم ارائها (ويشمل ذلـك كل الدول العربية فيما عداد العراق) الى ان تفعل ذلك فى موعد لا يجاوز اول يوليو (تموز) ١٩٧٢ حتى يمكن بحث الامر مجددا فى الدورة السـابعة والعشرين (١٠) ·

---

[٢] راجع بيـانا بالاحـكام والاراءالاستشارية وتصريحـات الدول بقبول اختصاص المحكمة فى
(I.C.J.) Year Book. 1970 — 1971, No. 25, pp. 3 — 5, 44 — 74.

[٣] انظر عرضا لاحدى وسبعين مسالة خلافية عرضت على الامم المتحـدة فى الفترة من ١٩٤٦ حتى ١٩٦٧ فى :
Teng, Synopses of United Nations Casesin the Field of Peace & Security 1946 — 1967 (Carnegie Endowment for International Peace, Rev. ed., 1969).

[٤] انظـر الـكتاب السـنوى لمجمع القانون الدولى عن السنوات المذكورة
Annuaire de l'Institut de Droit International, Nos. 44 (Vol. II, 1952), 45 (Vols. I & II, 1954); 48 (1959).
مشار اليه فيما بعد باسم (Annuaire)

[٥] انظر التقرير رقم ٤٧ لجمعيـة القانون الدولى عن سنة ١٩٥٦
International Law Association, 47th Report (1956).

[٦] انظر اشارة الى اعمـال هـذه المجموعة « غير الرسمية » فى جروس ، المرجع السابق ، ص ٢٨٠ — ٢٨١

[٧] انظر :
Schwelb, The Process of amending the Statute of the International Court of Justice, 64 Am. J. Int. L. 880 (1970).

[٨] U.N. Doc. A/RES/2723 of 15 December, 1970.

[٩] انظر نص التقرير فى :
U.N. Doc., A/8382, 15 Sept. 1971.

[١٠] U.N. Doc. A/Res/2818 of 15 December, 1971.

ومن ناحية اخرى كانت المحكمة نفسها قد بدات ، منذ ١٩٦٧ ، فى مراجعة القواعد الاجرائية التى تسير عليها (١١) ، كما كانت قد اقترحت ، فى سنة ١٩٦٩ ، تعديل المواد ٢٢ و ٢٣ـ٢ و ٢٨ من نظامها الاساسى ، بحيث لا تلتزم المحكمة بان يكون مقرها بالضرورة فى لاهاى (١٢) ٠

٤ ـ ونتناول فى هذه الدراسة ، الموضوعات التى طلب الامين العام للامم المتحدة ابداء الراى فيها بشأن محكمة العدل الدولية ، وهى :

ا ـ دور المحكمة فى اطار الامم المتحدة ٠

ب ـ تنظيم المحكمة

جـ ـ اختصاص المحكمة

د ـ اجراءات المحكمة وطرق العمل فيها ٠

ثم نكملها بموضوع :

هـ ـ القانون الذى تطبقه المحكمة

وتشمل معالجتنا لهذه المسائل جميعا ، عرضا موجزا للوضع الحالى ، وتحليلا لما قدمته الدول من اراء ومقترحات (من واقع اجابات ٢٨ دولة وزعتها الامانة العامة للامم المتحدة) ، وعرضا لما قد يكون لنا من آراء فى هذا الشان ، قبل ان نخلص فى النهاية الى ما نقترح اتخاذه من اجراءات فى الجمعية العامة ، بغية دعم الدور الذى يمكن ان تقوم به محكمة العدل الدولية فى النظام الدولى المعاصر ٠

اولا ـ دور المحكمة فى اطار الامم المتحدة

٥ ـ تسبب التفاؤل الذى صاحب التفكير فى انشاء محكمة دولية دائمة فى « مطلع هذا القرن » فى شيوع القول بان الدور الحقيقى لهذه المحكمة هو « اتاحة البديل لتسوية المنازعات الدولية عن طريق القوة » (١٣) ٠ وقد اثبت العمل بوضوح أن مثل هذا القول يتضمن مبالغة لا مبرر لها ٠ فلا زال القضاء الدولى وسيلة استثنائية واختيارية لتسوية المنازعات الدولية . ولم يحل وجود « المحكمة الدائمة للعدل الدولى » دون نشوب الاشتباكات المسلحة فى الثلاثينات ، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية ٠ كما أن « محكمة العدل الدولية » تلعب الان دورا هامشيا فى المنازعات التى تنذر باستخدام القوة أو تستخدم فيها القوة بالفعل ٠ هذا بالرغم من أن المحكمة هى ـ بنص الميثاق ـ « الجهاز القضائى الرئيسى للامم المتحدة » (١٤) ، وهى الجهة التى « على مجلس الامن ، وهو يقدم توصياته (وفقا للمادة ٣٦ بشأن المنازعات التى من شأن استمرارها أن يهدد السلام الدولى) أن يراعى أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع ، بصفة عامة ، أن يعرضوها عليها » ٠ وهى أيضا الجهة المخولة بابداء الفتاوى القانونية (الراى الاستشارى) لتسعة عشر جهازا دوليا فى الوقت الحاضر (منها ستة أجهزة فى الامم المتحدة وحدها) (١٥) .

---

[١١] انتهت المحكمة من هذه المراجعة واصدرت القواعد الاجرائية المعدلة بتاريخ ١٠ مايو ١٩٧٢ على أن تسرى اعتبارا من اول سبتمبر ١٩٧٢ . راجع نص القواعد المعدلة فى :
I.C.J., Acts and Documents Concerning the Organisation of the Court, No. 2.
واعيد نشرها فى :
International Legal Materials 902 — 918 (July 1972).

[١٢] انظر نص اقتراح المحكمة وتبريراتها له فى تقريرها عن الفترة ١ اغسطس ١٩٦٨ الى ٣١ يوليو ١٩٦٩ المنشور فى :
U.N. GAOR, 24th. Sess., Supp. No. 5 (A /7605).

[١٣] عبر مقرر اللجنة الفرعية الاولى المتفرعة عن اللجنة العامة الرابعة فى مؤتمر سان فرنسيسكو ، حيث وضع ميثاق الامم المتحدة ، عن هذا التصور الشائع ، لدور المحكمة بقوله ان «انشاء المحكمة سوف يرفع امام العالم الذى حطمته الحرب دعائم العدالة والقانون، كما يقدم امكانية احلال الوسائل القضائية المنظمة محل ويلات الحرب وحكم القوة الغاشمة .
13 United Nations Conference :
on International Organization, Document Doc. 913.

[١٤] نص المادة ٩٢ من ميثاق الامم المتحدة والمادة ١ من النظام الاساسى للمحكمة .

[١٥] وهذه الاجهزة هى : فى الامم المتحدة : الجمعية العامة ، مجلس الامن ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، مجلس الوصاية ، اللجنة المؤقتة للجمعية العامة ، لجنة الطعون فى احكام المحاكم الادارية ، وخارج الامم المتحدة : منظمة العمل الدولية ، منظمة الاغذية والزراعة اليونسكو ، منظمة الطيران المدنى الدولى ، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، المؤسسة المالية الدولية ، مؤسسة التنمية الدولية ، صندوق النقد الدولى ، منظمة الصحة العالمية ، الاتحاد الدولى للاتصالات ، منظمة الارصاد الدولية ، المنظمة الحكومية البحرية الاستشارية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية . انظر
(ICJ) Yearbook 1970/71 No. 25, p. 35 — 36.

٦ ـ هناك اذن فجوة واضحة بين ما قد توحى به النصوص والمناقشات التى صاحبت وضعها من دور خطير للمحكمة ، وبين ما تمارسه المحكمة بالفعل من دور متواضع . فلم يقبل الاختصاص « الالزامى » للمحكمة ، كما ذكرنا ، سوى ثلاثين فى المائة تقريبا من أعضاء الامم المتحدة . وحتى هذا القبول صدر فى أحيان كثيرة مصحوبا بتحفظات هامة . ولم ينص على قبول اختصاص المحكمة بتفسير وتطبيق المعاهدات الا فى عدد محدود من المعاهدات الثنائية (بلغ ١٢٤ معاهدة فى آخر سنة ١٩٦٩ طبقا لاخر كتاب سنوى منشور للمحكمة فى سنة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١) وعدد أقل من الاتفاقيات الجماعية (٤٩ اتفاقية حتى نفس التاريخ) (١٦) . بل ان الاتجاه الحديث فى الاتفاقيات الاخيرة ، يذهب الى النص على قبول اختصاص المحكمة فى بروتوكول مستقل (حتى لا يؤثر رفض النص بقبول الاختصاص على الانضمام الى الاتفاقية ككل ، أو يستوجب التحفظ عند قبولها) ، أو الى اشتراط موافقة جميع الاطراف فى المنازعة على عرضها على المحكمة ان جاء نص اللجوء اليها فى صلب الاتفاقية . كما أن مجموع الدول التى تناولها الاختصاص القضائى للمحكمة بالفعل ، سواء بوصفها مدعية أو مدعى عليها ، لم يتجاوز حتى الان ٣٢ دولة (بينها ١٤ دولة أوروبية غربية) ، الى جانب أربع دول أخرى رفعت ضدها دعاوى ثم سحبت أو شطبت قبل نظر المحكمة فيها (١٧) . وقد لوحظ من الناحية الموضوعية ، ان المنازعات التى عرضتها الدول على المحكمة ، كانت فى معظم الاحيان منازعات غير ذات أهمية كبيرة . ولا يرجع ذلك الى أن المنازعات الهامة هى بطبيعتها ذات طابع سياسى وليس قانونيا (حيث لا تخلو المنازعة السياسية من مسائل قانونية يمكن البت فيها بالطرق القضائية) ، بقدر ما يرجع ذلك الى عدم اقتناع الدول حتى الان بالمحكمة كوسيلة رئيسية لتسوية المنازعات الدولية (١٨) . كذلك الاختصاص الاستشارى للمحكمة لازال يمارس فى أضيق الحدود . فمن بين الهيئات الدولية التسع عشرة المخولة حاليا استفتاء المحكمة فى المسائل القانونية ، لم تقدم على ذلك سوى الجمعية العامة للامم المتحدة (احدى عشرة مرة) ومجلس الامن (مرة واحدة) واليونسكو (مرة واحدة) والمنظمة الدولية البحرية الاستشارية (مرة واحدة) (١٩) ، مما يفيد أن المنظمات الدولية أيضا تفضل ، بصفة عامة ، البت فى المسائل القانونية التى تواجهها عن غير طريق المحكمة(٢٠)

بل انه مما يلفت النظر أن « اعلان الامم المتحدة لمبادىء القانون الدولى المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول » الصادر عن الجمعية العامة فى٢٤أكتوبر ١٩٧٠. (٢١) لا يشير على الاطلاق الى دور محكمة العدل الدولية بالذات فى هذا الشأن ، رغم اقتراح بعضهم أثناء اعداد هذا الاعلان ابراز دور المحكمة .

٧ ـ وبالرغم من هذا الدور المتواضع للمحكمة ، نجد أن الدول تحرص عادة على اعلان تأييدها للتسوية القضائية للمنازعات الدولية ، ودعمها للمحكمة ، بوصفها الوسيلة الاساسية لهذه التسوية . ويتضح من دراسة الردود التى قدمت على قائمة الاسئلة التى أعدها الامين العام للامم المتحدة ، بشأن اعادة النظر فى دور

---

[١٦] المرجع السابق ، ص ٧٤ ـ٨٦. ويقتصر التعداد المذكور فى المتن على المعاهدات التى ابرمت بعد انشاء المحكمة الحالية او ادخل عليها بعد هذا التاريخ نص بقبول اختصاص المحكمة ، اى انه لايشمل المعاهدات التى ابرمت قبل سنة ١٩٤٥ ونص فيها على قبول اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى ، وهو حكم يستمر سريانه بالنسبة للمحكمة الحالية بموجب نص المادة ٣٧ من نظامها الاساسى .

[١٧] انظر بيان القضايا والدول الاطراف فيها فى المرجع السابق ، ص ٣ ـ ٤

[١٨] راجع فى شرح اسباب تردد الدول فى اللجوء الى محكمة العدل الدولية ، ابراهيم شحاته ، موقف الدول الجديدة من محكمة العدل الدولية ، المجلة المصرية للقانون الدولى ٢٠ ، ٣٧ ، ٦٤ ـ ٦٩ [١٩٦٤] .

[١٩] انظر تعداد للاراء الاستشارية الصادرة عن المحكمة فى الكتاب السنوى المشار اليه فى هامش ١٥ ، ص ٤

[٢٠] راجع فى تفسير هذا الاستنتاج

Merillat (ed.), Legal Advisers and International Organizations 10 — 11 (1966) ;

Gross, op. cit. at 278.

[٢١]

U.N. Doc. A/Res/2625 (XXV) of 24 October, 1970.

المحكمة (٢٢) ، ومن المناقشة التى جرت فى اللجنة السادسة للجمعية العامة فى الدورة الخامسة والعشرين (٢٣) ، ما يلى :

أ — ان جميع الدول تؤيد ، من حيث المبدأ ، وجود محكمة العدل الدولية ودورها فى دعم القانون الدولى ·

ب — ان الدول عامة ، تنظر بعين التقدير الىما أصدرته المحكمة من أحكام قضائية وآراء استشارية ، وان كانت كثير من هذه الدول قد عبرت عن عدم كفاية ما صدر حتى الان من أحكام وآراء ·

جـ — ان بعض الدول ترى من المفيد تشكيل لجنة خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة تقوم بدراسة وسائل زيادة اللجوء الى المحكمة ، بعدما تبين من أنها « لا تستخدم بالقدر الكافى » ، خاصة وأن « ندرة القضايا التى عرضت على المحكمة — رغم كثرة المنازعات القانونية فى العالم — تعتبر دليلا على الفجوة بين الدور الحالى للمحكمة ، وما يمكن أن يكون عليه هذا الدور اذا استغلت قدراتها كاملة ·

د — أن السبب الرئيسى فى ندرة اللجوء الى المحكمة يرجع ، من جهة ، الى تدهور الاعتماد على الوسائل القضائية فى تسوية المنازعات الدولية بصفة عامة ، ومن جهة أخرى الى تناقص الثقة فى محكمة العدل الدولية بالذات · أما تدهور اللجوء الى الوسائل القضائية ، فاهم أسبابه وجود وسائل بديلة (غير استخدام القوة) قد تكون فى نظر الاطراف أكثر مرونة أو أجدى فى التوصل الى حل وسط · هذا الى جانب أن ترك النزاع معلقا دون حل ، قد يناسب الحكومات لاسباب سياسية ، خاصة وأن اللجوء الى المحكمة قد يؤدى الى صدور حكم نهائى فى غير صالح الدولة لا تستطيع التهرب من تنفيذه بحجج سياسية ، مما يمكن الاستناد اليه بصدد القرارات غير المناسبة التى تصدر عن الاجهزة الدولية غير القضائية · يضاف الى ذلك أن « المجتمع الدولى » لم يعد ، كما كان فى القرن الماضى مثلا ، يغلب عليه طابع الانتماء الى حضارة واحدة ، وذلك بعد أن دخلت فى عضوية هذا المجتمع دول جديدة كثيرة وسادت فى بعض دول القائمة ايدلوجيات جديدة ، مما زاد فى التباين بين النظم السياسية والافكار القانونية فى المجتمع الدولى ، وأضفى طابعا من عدم الثقة لدى الاعضاء الجدد فى هذا المجتمع بالنسبة لقواعد القانون الذى سوف تطبقه بالضرورة أية جهة قضائية دولية (ما لم يطلب الاطراف منها الحكم على أساس آخر) · وهذه جميعا اعتبارات مضادة للتسوية القضائية ، كما انها من الشمول بحيث لا يفيد فى علاجها تعديل نص أو آخر من نصوص النظام الاساسى للمحكمة · ومن ناحية أخرى هناك عوامل أسهمت فى تناقص الثقة فى المحكمة ، خاصة بعد صدور حكمها فى قضية جنوب غرب افريقيا (المرحلة الثانية (١٩٦٦) ، وبعدما تبين بصفة عامة أن اجراءات التقاضى أمامها تستغرق كثيرا من الوقت والنفقة · وهذه العوامل الاخيرة هى التى يمكن النظر فى معالجتها عن طريق تعديل نظام المحكمة ، وقواعد الاجراءات المتبعة أمامها ، ولكن التغلب على هذه العوامل لن يعنى حتما اتجاه الدول بصورة تلقائية الى المحكمة ، ما دامت العوامل المضادة للتسوية القضائية فى المنازعات الدولية لا زالت سائدة .

هـ — ان الدول تتجه فى معظمها الى الاعتقاد بامكان دعم دور المحكمة وزيادة اللجوء اليها ، دون حاجة الى تعديل نظامها الاساسى ، ما دامت المشكلة الحقيقية ليست فى هذا النظام · لذلك نجد دولا مثل الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا وكوبا وفرنسا ، ترفض ادخال أى تعديلات على نظام المحكمة ، فى حين تؤكد دول أخرى أن التعديل يجب أن ينصرف الى القواعد الاجرائية المتبعة أمام المحكمة فقط ، مع اشارة بعضها — كالولايات المتحدة وفنلندا — الى استعدادها

---

[٢٢] راجع قائمة الاسئلة المذكورةفى المتن وتحليلا للردود الواردة عليهافى وثيقة الامم المتحدة (A/8382, 15 September, 1971) السابق الاشارة اليها ، وراجع ايضاالوثيقة (A/8382/Addl, 30 September, 1971). المتضمنة رد كل من المملكة المتحدةوالسنغال .

[٢٣] راجع تقرير اللجنة السادسةللجمعية العامة فى هذا الشان وقرارهاالمؤرخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٠ فى وثيقة الامم المتحدة (A/8238, 11 December, 1970).

لبحث تعديلات طفيفة فى نظام المحكمة نفسه . وتاخذ المملكة المتحدة موقفا وسطا تفرق فيه بين ادخال التحسينات الفورية ، عن طريق تعديل القواعد الاجرائيـة وما الى ذلك ، وبين التعديلات فى نظام المحكمة التى تستغرق بالضرورة وقتا أطول ، وان كان يمكن البدء فى بحثها الان . ومن الجدير بالذكر أن دولة واحدة (لاوس) هى التى رات ضرورة تعديل النظام الاساسى للمحكمة .

٨ ـ وبين النظرة المثالية لدور خطير تلعبه المحكمة ، بوصفها الوسيلة البديلة لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية ، والنظرة التى يفرضها واقع التجربة الماضية ، حيث اقتصر دور المحكمة على تسوية القليل من المنازعات القانونيـة التى رات بعض الدول تقديمها اليهـا ، نستطيـع أن نحدد للمحكمة وظيفتين هامتين يمكن أن تلعبهمـا فى الفترة المقبلة من خلال الفصل فى المنازعات وابداء الرأى فى المسائل التى تعرض عليها .

الوظيفـة الاولى: هى تطبيـق وتفسير قواعد القانون الدولى بالنسبة الى ما يعرض على المحكمة من موضوعات ، مما يؤدى بالتدريج الى توحيد مفهوم هذا القانون ودعم دوره فى العـلاقات الدولية . وواضح ان هذه الوظيفة لا يمكن تحقيقها على النحو المناسب الا مع تزايد اللجوء الى المحكمة للبت فى المسائل الخلافية فى القانون الدولى .

والوظيفة الثانية : هى تمكين الدول من تجريد المنازعات من الطابع السياسى ، عن طريق عرضها على المحكمة ، حيث تصبح المنازعة امامهـا ذات طابع قانونى ، تتمثل فى مرافعات رجال القانون ، وتعالجها المحكمة بوصفها هيئة قضائية ،بطريقة بعيدة عن الاثارة عن طريق تجزئتها الى مجموعة من المسائل التى ليس لاى منها وحدها اهميـة سياسية كبيرة ثم محاولة التوصل الى حل قانونى لكل من هذه المسائل . وعن طريق هذه الوسيلة تتحول المنازعات التى تبدو لاول وهلة ذات طابع سياسى خالص مع ما يعنيه ذلك من آثار لا تساعد على حلها ، الى مشاكل قانونية تنزل فيها المحكمة ما يعتبر فى نظر الكافة ، حكم القانون ، ويسهل بالتالى على الدولة الخاسرة الامتثال الى التسوية المحكوم بها ، باعتبار ان الخضوع لحكم القضاء لا يشين أحدا بعكس اية تسوية سياسية تفرض من الخارج (٢٤) . وقد دلت على ذلك بالفعل تسوية بعض المنازعات الخاصة بالحقوق الاقليمية على الاراضى والتى كان يمكن أن تثير تطورات سياسية غير مرغوب فيها ان لم تعرض على المحكمة (مثلا قضـيـة حرز منكيير واكريهـوس (١٩٥٣) بين المملكة المتحدة وفرنسا (٢٥) وقضية السيادة حول اراضى معينة على الحدود بين بلجيكا وهولندا (١٩٥٩) (٢٦) وقضية الحق فى العبور فوق الاقليم الهندى (١٩٦٠)بين البرتغال والهند (٢٧) وقضية معبد بريه فيهار ـ (١٩٦٢) بين كمبوديا وتايلاند (٢٨) .

٩ ـ واذا كان الدور الصحيح للمحكمة يتمثل فى هاتين الوظيفتين فلا شك لدينـا فى أن من مصلحة الدول العربية جميعا تأييد قيام المحكمـة بأداء هذا الدور . فقد كـانت الدول الصـغيرة دائما ، ولسبب واضح هى الاكثر تمسكا بضرورة سيادة احكام القانون الدولى فى العـلاقات الدولية ، وكانت هذه الدول هى التى طالبت فى مؤتمر سان فرنسيسكو سـنة ١٩٤٥ باضـفـاء اختصاص عام واجبارى على محكمة العـدل الدولية (٢٩) ولا يرجع ذلك الى مجرد التمسك

---

[٢٤] ابراهيم شحاته ، المرجـع المذكور فى هامش ١٨ ، ص ٧١ ـ ٧٢

[٢٥] Minquiers and Ecrehos Case, I.C.J. Reports 1953, p. 42.

[٢٦] Sovereignty over Certain Frontier Land Case, I.C.J. Reports 1959, p. 209.

[٢٧] Right of Passage over Indian Territory Case (Merits) I.C.J. Reports 1960, p. 6.

[٢٨] Temple of Preah Vihear Case (Merits), I.C.J. Reports 1962, p. 6.

[٢٩] راجع مواقف الدول فى مؤتمر سان فرنسيسكو من هذه المسألة فى
13 U.N. Conference on International Organization Documents. Doc. 661, IV/1/50.
p. 224 — 7 (1945).
وقد كانت مصر وايران وليبريا من الدول التى اعترضت فى اللجنـة الرابعـة للمؤتمر على نظام القبول الاختيـارى لاختصاص المحكمة ، وطالبت بالنص على مبدا الاختصاص الالزامى .

بوضع مثالى . فالتسوية القضائية تعنى استبعاد الحلول التى تستند الى استخدام القوة (سواء اتخذت شكل القوة العسكرية او غيرها) وهى حلول لا ينتظر ان تكون لصالح الدول الصغيرة لما تعانيه هذه الدول من ضعف نسبى فى هذا المجال . والتسوية القضائية تعنى وضع المتخاصمين سواسية امام حكم القانون ، وهى ميزة لا تتوافر خارج نطاق المحكمة . والتسوية القضائية تجرد النزاع – كما راينا – من الطابع السياسى وما يلحقه من آثار ، وتسهل بالتالى انهاءه عمليا . اما القول بأن من مصلحة الدول الصغيرة وهى عادة فى وضع المدين فى العلاقات الدولية المالية ان تعارض التسوية القضائية حتى يكون فى مقدورها تفادى صدور أحكام دولية ضدها بتنفيذ التزاماتها التى يفرضها عليها ذلك الوضع ، فهو قول يتجاهل مصلحة هذه الدول فى الزمن الطويل ، وما يجب أن تتحلى به من سمعة طيبة فى اداء التزاماتها حتى لا يصبح العون الاقتصادى المقدم لها رهين الظروف السياسية وحدها .

وليس معنى هذا ان تطالب الدول العربية بما يجاوز تطلعات المجتمع الدولى المعاصر ، كاضفاء اختصاص اجبارى وشامل على المحكمة ، حيث أن مثل هذه المطالبة سوف تعتبر ضربا من المثالية فى مجتمع بعيد عنها . ولكن المقصود ان تؤيد الدول العربية قيام المحكمة بدورها فى تطبيق وتفسير قواعد القانون الدولى ، وفى تسوية المنازعات القانونية على المستوى الدولى ، وان تسهم فى المجهودات الرامية الى زيادة اللجوء الى المحكمة والتى سنتعرض اليها فيما بعد .

ثانيا – تنظيم المحكمة

١٠ – يقوم التنظيم الحالى للمحكمة على أساس تكوينها من خمسة عشر عضوا تنتخبهم الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن . ويؤدى كل منهم عمله لمدة تسع سنوات ، يجوز بعدها اعادة انتخابه فى المحكمة . ويشترط فيمن ينتخبون اعضاء فى المحكمة ، ان يكونوا متمتعين بصفات شخصية معينة حددتها المادة الثانية من النظام الاساسى بشرط ان يحقق تأليف هيئة المحكمة فى جملتها صفات موضوعية معينة حددتها المادة التاسعة . فمن الناحية الشخصية يشترط فى الاعضاء ان يكونوا « من ذوى الصفات الخلقية العالية الحائزين فى بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين فى ارفع المناصب القضائية ، او من المشرعين المشهود لهم بالكفاية فى القانون الدولى » وذلك بغض النظر عن جنسيتهم (مع مراعاة الا يكون فى المحكمة اكثر من شخص واحد يتمتع بجنسية دولة بعينها) . ومن الناحية الموضوعية « ينبغى ان يكون تأليف الهيئة فى جملتها كفيلا بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية فى العالم » .

١١ – ويتم الترشيح للمناصب الشاغرة فى المحكمة بطريقة حددها نظامها الاساسى على النحو التالى : اذا كانت الدولة طرفا فى الاتفاقية المنشئة « للمحكمة الدائمة للتحكيم » يقوم اعضاؤها فى هذه « المحكمة » (الشعبة الاهلية) بعملية الترشيح لعضوية محكمة العدل الدولية . اما اذا لم تكن الدولة طرفا فى الاتفاقية المذكورة فيكون عليها ان تعين شعبة اهلية تتوافر فى اعضائها شروط العضوية فى « محكمة التحكيم الدائمة » وتتولى هذه الشعبة عملية الترشيح . وفى جميع الاحوال لا يجوز ان يتجاوز عدد المرشحين مثلى عدد المناصب المطلوب شغلها ، او أن يزيدوا على أربعة او أن يكون بينهم اكثر من اثنين من جنسية الشعبة التى رشحتهم . وتعرض قائمة بأسماء المرشحين على الجمعية العامة ومجلس الامن ، فيقوم كل منهما ، مستقلا عن الاخر بانتخاب اعضاء المحكمة بالاغلبية المطلقة للاصوات ، ويتم تجديد انتخاب ثلث اعضاء المحكمة كل ثلاث سنوات ، مع مراعاة استمرار العضو الذى لم يجدد انتخابه فى نظر القضايا التى بدأ فى نظرها وذلك الى أن يفصل فيها . ويجرى العمل فى هذا الشأن ، على اعتبار أن « النظر فى القضية » يبدأ لهذا الغرض بعد تقديم المذكرات المكتوبة ، وتحديد موعد المرافعة الشفوية ، وان « الفصل فيها » يعنى صدور الحكم ولو كان فى مسألة الاختصاص ، بحيث اذا صدر الحكم باختصاص المحكمة ، لا يستطيع القاضى الذى لم يجدد انتخابه الاستمرار فى نظر موضوع الدعوى فى المرحلة الثانية (٣٠) .

(٣٠) انظر امثلة لذلك فى Rosenne, The Law and Practice of the International Court I 190 — 200 (1965), Gross, op. cit., at 286.

١٢ ـ وتنعقد المحكمة فى مقرها (مدينة لاهاى) او فى اى مكان آخر تراه مناسبا . والاصل ان تجلس المحكمة بكامل هيئتها ، على أنه يشترط ان يكون دائما تحت تصرف المحكمة احد عشر قاضيا ، ويكفى وجود تسعة منهم لصحة تشكيلها . ويجوز للمحكمة ان تشكل دوائر أو غرف من ثلاثة قضاة او اكثر للنظر فى « انواع خاصة من القضايا » كما يجوز لها ان تشكل دائرة من العدد الذى تحدده للنظر فى « قضية معينة » على أن يتم ذلك فى الحالتين بناء على طلب الاطراف فى الدعوى (المادة ٢٦ من نظام المحكمة) كما أن على المحكمة ان تشكل كل سنة دائرة من خمسة قضاة ، يجوز لها اذا طلب الاطراف ذلك ان تتبع الاجراءات المختصرة للنظر فى القضايا والفصل فيها . وفى جميع الاحوال يعتبر الحكم الصادر عن الدائرة كأنه صدر عن المحكمة بكامل هيئتها .

ومن ناحية اخرى ، يجيز النظام الاساسى للمحكمة وقواعدها الاجرائية اشتراك عدول

من المتخصصين فى جلساتها او جلسات دوائرها ، دون أن يكون لهم حق فى التصويت . كما يجوز للدولة أن تعين قاضيا خاصا من مواطنيها او غيرهم فى المحكمة اثناء نظر قضية تكون هى طرفا فيها ، وذلك اذا كان بين قضاة المحكمة من يتمتع بجنسية الطرف الاخر فى الدعوى ، واذا لم يتوفر ذلك جاز لكل من أطراف الدعوى أن يختار قاضيا للاشتراك فى نظرها ـ ويحبذ نظام المحكمة ان يتم اختيار هذا القاضى الخاص من بين القضاة الذين جرى ترشيحهم لعضوية المحكمة » .

واخيرا فان مصروفات المحكمة تتحملها الامم المتحدة وليس الاطراف فى كل دعوى تعرض عليها .

١٣ ـ وقد انتخب لعضوية محكمة العدل الدولية منذ انشائها حتى الان اثنان وخمسون قاضيا ، اكثر من نصفهم ينتمون للحضارة الغربية (١٢ من امريكا اللاتينية ١٢ من اوروبا الغربية ٩ من الاتحاد السوفيتى وبولندا ويوغوسلافيا ٧، من اسيا ، ٥ من افريقيا ٥، من الولايات المتحدة وكندا ، ١ من استراليا) (٣١) . وبالرغم من النص فى نظام المحكمة على ان اختيار القضاة يتم « بصرف النظر عن جنسيتهم » ، فقد كانت ، ولا تزال ، جنسية المرشح لمنصب القاضى عنصرا اساسيا فى اختياره . ويجلس فى المحكمة دائما قاض من كل من الدول ذات المقاعد الدائمة فى مجلس الامن ، عدا الصين . كما ان هناك قاضيا من الدول العربية منذ تشكيل المحكمة حتى الان ، بل ان القاضى المصرى المرحوم عبد الحميد بدوى كان هو القاضى الوحيد الذى ظل فى هيئة المحكمة منذ انشائها سنة ١٩٤٥ حتى وفاته سنة ١٩٦٥ (٣٢) وقد زاد مؤخرا الاهتمام بانتخاب قضاة افريقيين فى هيئة المحكمة ، حتى بلغ عددهم حاليا ثلاثة قضاة . وبصفة عامة فقد أصبح توزيع مقاعد المحكمة عمليا يخضع فى شكله الحالى الى حد بعيد لنفس التوزيع المتبع بالنسبة لمقاعد مجلس الامن ، دون اتفاق صريح على ذلك (٣٣) .

١٤ ـ ويوجه الى تكوين المحكمة ، طبقا للنظام الحالى ، بعض الانتقادات التى ظهرت فى الفقه ،

---

(٣١) استخرجت هذه الارقام من واقع البيانات الخاصة باعضاء المحكمة، والتى ترد سنويا فى الكتاب السنوى لمحكمة العدل الدولية .

(٣٢) راجع :

Shihata, The Contribution of Judge Badawi to the Jurisprudence of the International Court of Justice, 21 Egyptian Review of International Law (1965).

(٣٣) طبقا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٩١ بتاريخ ٢٧ديسمبر ١٩٦٣ فان انتخاب الاعضاء غير الدائمين فى مجلس الامن يجب ان يراعى تمثيل خمس دول افريقية وآسيوية ودولة من اوروبا الشرقية ودولتين من امريكا اللاتينية ودولتين من دول غرب اوروبا والدول الاخرى (U.N. GAOR, 18th, Sess. Supp. No. 15 (A/5515), p. 21 — 22).

اما التكوين الحالى للمحكمة ، فيشمل ، الى جانب القضاة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا ، ثلاثة قضاة من افريقيا وثلاثة من آسيا [بما فيهم القاضى اللبنانى فؤاد عمون] واثنين من امريكا اللاتينية ، واثنين من اوروبا الغربية وواحدا من اوروبا الشرقية . راجع فى اسماء ومؤهلات القضاة الحاليين (I.C.J.) Yearbook 1970 — 1972 No. 25, pp. 12 — 25.

وترددت فى بعض أجوبة الدول على قائمة الاسئلة الموجهة من الامين العام . فهناك اولا من يقولون بان المعيار الذى وضعه نظام المحكمة لا يتضمن اشارة الى تمثيل النظم السياسية والاجتماعية المختلفة ، وهى غير « النظم القانونية الرئيسية فى العالم » (٣٤) . ولا يبدو هذا الاعتراض مقنعا ، حيث ان النظم القانونية هى فى النهاية تعبير عن النظم السياسية والاجتماعية . ويفترض ان نظام المحكمة اقتضى تمثيل النظم الاخيرة ما دام قد ذكر الاولى . وهناك ثانيا من اكدوا على ضرورة تمثيل الاتجاهات الجديدة فى الفكر القانونى والثقافات القانونية المختلفة (٣٥) ، وهو توجيه يمكن ولاشك تحقيقه فى ظل النصوص الحالية . وهناك ثالثا من طالبوا صراحة بالاعتداد بالمعيار الجغرافى فى توزيع المقاعد (٣٦) وهو ما يجرى عليه العمل حاليا على أى حال ، وان كان هناك على العكس من يريدون التاكيد على المؤهلات الشخصية للقضاة ويطالبون باصدار قرار من الجمعية العامة بهذا المعنى (٣٧) . ونشك فى ان مثل هذا القرار يمكن ان يغير من الواقع شيئا .

١٥ ـ أما الموضوع الذى اثار أكثر الجدل فهو مطالبة بعض الدول بزيادة عدد أعضاء المحكمة ، حتى تتوافر على نحو أوضح الصفة التمثيلية للمناطق المختلفة والنظم القانونية المتباينة ، وهى مطالبة تصدر عادة عن الدول الافريقية (٣٨) .

وكان « مجمع القانون الدولى » قد تنبه الى هذه الفكرة منذ سنة ١٩٥٤ ، حين رأى امكان زيادة عدد اعضاء المحكمة الى ١٨ عضوا ، بشرط ان تبرر ذلك زيادة القضايا المعروضة (٣٩) . كما كانت الدول اللاتينية قد طالبت فى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة بزيادة عدد اعضاء المحكمة (٤٠) . وفى حين اشارت فنلندا ، فى ردها على اسئلة الامين العام ، الى ان الزيادة التى تحقق التمثيل الكامل ، تقتضى رفع العدد الى ٢٥ عضوا ، ويقترح بعض الكتاب الا تزيد العضوية العاملة للمحكمة (أى عضوية الهيئة التى تنظر النزاع) على ١٥ قاضيا ، مع امكان زيادة مجموع اعضاء المحكمة عن هذا العدد (٤١) ويقترح آخرون تكوين المحكمة من ١٨ عضوا ، وتقسيمهم الى دائرتين ، تتكون كل منهما من تسعة أعضاء ، وهو امر يقتضى تعديل المادتين ٣ و٢٥ من النظام الحالى للمحكمة (٤٢) .

وقد عارضت كثير من الدول اتجاه الزيادة فى عدد الاعضاء لما قد يؤدى اليه من آثار سلبية على كفاءة المحكمة ، وسرعة فصلهافى القضايا مع زيادة نفقاتها ، وهى آثار كفيلة بمضاعفة النقد الموجه الى المحكمة فى الوقت الذى لا يمكن القطع فيه بان زيادة عدد الاعضاء سوف ترتب زيادة اللجوء الى المحكمة (٤٣) . وفى اعتقادنا انه لا مبرر يدعو الدول العربية الى المطالبة بزيادة

---

(٣٤) انظر مثلا : Report of the Special Committee on Principles on Friendly Relations, U.N. Doc. A/6230, 27 June 1966 at 103.

(٣٥) انظر ردود كل من كوبا والعراق والمكسيك على قائمة الاسئلة الموجهة من الامين العام للامم المتحدة ، منشورة فى الوثيقة A/8382. اليها فى هامش «٢٢» سابقا .

(٣٦) رد لاوس ويوغوسلافيا ، المرجع السابق .

(٣٧) جروس ، المرجع السابق ، ص ٢٨٣ وانظر ايضا قرار مجمع القانون الدولى فى دورته سنة ١٩٥٤ باهمية التاكيد على المؤهلات الشخصية للقضاة بنص واضح فى المادة ٩ من النظام الاساسى للمحكمة فى حالة تعديله .
45 Annuaire, 296, 412, 542 (Vol. II, 1954).

(٣٨) وردت هذه المطالبة مثلا فى ردود مدغشقر والسنغال على اسئلة الامين العام للامم المتحدة . وقد طالبت الاخيرة باختيار خمسة قضاة من افريقيا السوداء فى المحكمة
(A/8382/Add. 1, p. 11).

(٣٩) 45 Annuaire 297 (1954).

(٤٠) انظر الاقتراح المشار اليه فى هامش (٧) سابقا

(٤١) جروس ، ص ٢٨٥

(٤٢) انظر اقتراح هامبرو ، المشار اليه فى جروس ، المرجع السابق ، ص ٢٨٥ ، هامش ١٢٢ .

(٤٣) انظر مثلا ردود كل من الولايات المتحدة وفنلندا وسويسرا والسويد وكندا على اسئلة الامين العام (الوثيقة رقم A/8382 السابق الاشارة اليها).

[illegible] اعضاء المحكمة ، فاية زيادة مقترحة لا ينتظر ان تترتب عليها زيادة تمثيل هذه الدول ، في حين انها سوف تضعف من القيمة النسبية لصوت القاضي العربي في المحكمة (٤٤) . ومن ناحية اخرى فان زيادة عدد القضاة الافريقيين الى اكثر من ثلاثة ، وهو ما يبدو انه القصد من الاقتراح قد لا يزيد من لجوء الدول الافريقية الى المحكمة ، في حين انه سوف يؤدي في الغالب الى نقص حالات اللجوء اليها من جانب الدول غير الافريقية ، والغربية بالذات . ولعل المهم من وجهة نظر الدول العربية – ان يستمر الاتجاه الذي يجعل لها دائما مقعدا في المحكمة (ان جاز التعبير) كما هي الحال في مجلس الامن . وهذه المسألة مناطها الجهود الدبلوماسية ، وليس تعديل النصوص الحاكمة لتنظيم المحكمة حاليا .

والواقع ان جنسية القضاة يجب الا تعطى اهمية مبالغا فيها ، رغم مالها من أثر نفسي كبير من ناحية ثقة الدول في المحكمة . فقد لوحظ ان القضاة الاسيويين والافريقيين في المحكمة ، كانوا بصفة عامة محافظين وتقليديين في آرائهم الى حد فاقوا فيه كثيرا من زملائهم الغربيين . ومن العسير ان نفترض دائما ان هؤلاء القضاة يمثلون الاتجاهات الايدلوجية المعاصرة في دولهم (٤٥) .

١٦ – ومن ناحية أخرى ، ترى بعض الدول (سويسرا والسويد) ان نص المادة ١٣ – ٣ من نظام المحكمة على ان « يستمر اعضاء المحكمة في القيام بعملهم الى ان يعين من يخلفهم . ويجب على كل حال ان يفصلوا في القضايا التي بدأوا النظر فيها » . يجب الا يفسر على النحو الذي تسير عليه المحكمة ، والسابق ذكره ومن رأينا ان هذا النقد في محله ، لانه اذا كانت الحكمة من النص هي ضمان الاستمرار ، بحيث يظل القضاة الذين بدأوا النظر في المنازعة هم قضاتها ، حتى يتم الفصل فيها » ولو كانت مدة ولا يتهم قد انتهت ، فان التفسير الاسلم للنص يقتضي بقاء هؤلاء كقضاة في الدعوى حتى يتم التصرف فيها بصورة نهائية ، وليس فقط حتى يصدر فيها أي حكم ، ولو كان حكما في الدفوع المبدئية المتعلقة بالاختصاص وقبول الدعوى . ولا يقتضي الاخذ بهذا التفسير الذي نؤيده ادخال أي تعديل على النظام الحالي للمحكمة .

١٧ – وتقترح بعض الدول البحث في الغاء نظام القاضي الخاص او القاضي الوطني الذي تعينه الدولة الطرف في النزاع ، لما فيه من تعارض مع المبدأ القضائي الذي يحرم جلوس الشخص قاضيا في دعواه

ولما أثاره من اعتراضات في كثير من المناقشات الفقهية (٤٦) . في حين تقدمت سويسرا ببعض الاقتراحات التي تخفف من النقد الموجه لهذا النظام ، كالسماح للقاضي الخاص بالامتناع عن التصويت في اصدار الحكم ، وعدم اعتبار معارضة هذا القاضي لحكم اجمع عليه قضاة المحكمة الاخرين متنافيا مع صدور الحكم بالاجماع . والحق ان نظام القاضي الوطني له مبرراته الهامة ، لما يبثه من طمأنينة لكل طرف في الدعوى ، وهو غير ملزم على أي حال ، ولا تلجأ الدول اليه في كل حال (فلم يعين قضاة وطنيون في قضية نونبوم (المرحلة الاولى) (١٩٥٣) وقضية اراضي معينة على الحدود (١٩٥٩) وقضية معبد بريه فيهار (١٩٦١) كما يبرر هذا النظام المبدأ القضائي الذي يستلزم سماع الطرف الاخر

---

(٤٤) بعد بحث هذه المسألة في لجنة الخبراء التي دعت الى عقدها الامانة العامة لجامعة الدول العربية [القاهرة مايو ١٩٧٢] قررت اللجنة « معارضة اية زيادة في عدد قضاة المحكمة ، على انه اذا تقرر في المستقبل زيادة عددهم ، فيجب على الدول العربية التمسك عندئذ بالنص على ان يكون من بين القضاة الجدد قاض من الدول العربية » .

(٤٥) ابراهيم شحاته ، المرجع المشار اليه في هامش ١٨ ، ص ٧٣

(٤٦) انظر مثلا :

Grieves, Supranationalism and International Adjudication 180 (1969);
Chagla, Rule of Law and the International Court of Justice, Proc. Am. Soc. Int. L. 237, 242 (1960).

وانظر المناقشة المستفيضة حول هذا الموضوع في مجمع القانون الدولي سنة ١٩٥٤ في :

45 Annuaire 428, 444, 506, 528 (Vol. I, 1954).

وذلك بالنسبة للحالة التى يكون فيها بين قضاة المحكمة من يتمتع بجنسية أحد الطرفين فى الدعوى . وعلى أية حال فمن المعروف عمليا ان القاضى الخاص الذى تعينه الدولة بصدد نزاع معين ، كثيرا ما يعبر عن وجهة نظرها . فاذا انفرد برأى لصالحها رغم اجماع كل القضاة الاخرين ، فان رأيه المعارض لن يؤثر ادبيا فى هذا الاجماع ، ولا نحتاج بالتالى الى تعديل نظام المحكمة لتأكيد ذلك . وقد اقترح « مجمع القانون الدولى » فى سنة ١٩٥٤ ان يتم تعيين القاضى الخاص عن طريق الشعبة الاهلية فى الدولة التى ترشح لمناصب قضاة المحكمة ، وذلك تأكيدا لحيدته (٤٧) ، ولا نعتقد ان هذا الاقتراح يفيد كثيرا فى تحقيق الغرض منه من الناحية العملية ، علما بأن الدول نفسها قد اتجهت فى كثير من القضايا الى تعيين القاضى الخاص من غير مواطنيها (٤٨) .

ومن ناحية أخرى ، فقد أيدت سويسرا ما طالب به بعض الكتاب من السماح للمحكمة بتطبيق نظام العدول المنصوص عليه فى المادة ٣٠ـ٢ من النظام الاساسى عند ممارسة الاختصاص الاستشارى ، بحيث يجوز للمنظمة الدولية ، التى تطلب الرأى الاستشارى ، أن تختار شخصا يجلس مع المحكمة دون أن يكون له حق فى التصويت . فتضمن المنظمة بذلك اطلاع المحكمة ـ عن طريق هذا الشخص ـ على كافة الاوضاع الخاصة بالمنظمة ، والتى لها صلة بالمسألة المعروضة ، مما يكفل صدور رأى المحكمة بعد ذلك بصورة واقعية وقابلة للتنفيذ . وفى اعتقادنا ان هذا اجراء مناسب ويمكن أن يكون عاملا مشجعا فى لجوء المنظمات الدولية لاستفتاء المحكمة ، كما أن تحقيقه لا يقتضى تعديل نظام المحكمة الذى يسمح لها صراحة بموجب المادة ٦٨ ، بأن تتبع فى ممارسة الاختصاص الاستشارى « ماتراه هى ممكن التطبيق من أحكام هذا النظام الاساسى الخاصة بالمنازعات القضائية » . وقد اخذت القواعد الاجرائية الجديدة التى أصدرتها المحكمة فى ١٠ مايو ١٩٧٢ بهذا الاقتراح بالفعل . وذلك فى المادة السابعة منها .

١٨ ـ وقد تعرضت طريقة ترشيح القضاة ، الواردة فى نظام المحكمة لبحث طويل فى مؤتمر سانفرنسيسكو سنة ١٩٤٥ ، حيث اقترح أن يتم الترشيح عن طريق الحكومات مباشرة . تبسيطا للاجراءات . وواضح أن ترك الترشيح للشعب الاهلية التى تتكون من قضاة وفقهاء مقصود منه عزل عملية الترشيح بقدر الامكان عن الاعتبارات السياسية . ولكن الواقع كثيرا ما ينفى تحقق هذا الغرض ، حيث تلعب الاعتبارات السياسية دورها بطريق غير مباشر . لهذا فقد ظهرت عدة اقتراحات لادخال بعض الضمانات على الطريقة المتبعة دون تعديل فى النظام الاساسى للمحكمة . ومن ذلك اقتراح الولايات المتحدة بأن تقوم الشعب الاهلية دائما بالتشاور مع الهيئات القضائية وأساتذة القانون فى الدولة (وهو ما يوصى به نظام المحكمة على أى حال) ، وكذلك بالتشاور مع الشعب الاهلية فى الدول الاخرى قبل أن تقدم قرارها بالترشيح . ومن ذلك أيضا اقتراح الفقيه الراحل لوتر باكت بأن تعين كل شعبة أهلية لجنة من المتخصصين لمساعدتها فى اختيار المرشحين ، كما تعين الامم المتحدة لجنة تفحص أعمال جميع المرشحين وتقدم بيانا عنهم لمساعدة الجمعية العامة ومجلس الامن فى تقييمهم على أسس موضوعية (٤٩) . وقد أعادت قبرص المطالبة ببحث الاقتراح الاخير . وكان مجمع القانون الدولى قد اقترح فى سنة ١٩٥٢ أن تتضمن قائمة المرشحين التى تقدمها كل شعبة أهلية . شخصين من المواطنين ، وليس شخصا واحدا . حتى يفتح مجال الاختيار بصورة أوسع أمام الجمعية العامة ومجلس الامن (٥٠) .

---

(٤٧) انظر نص قرار المجمع ، فى : 45 Annuaire 298 (Vol. II, 1954).

(٤٨) حدث ذلك فى ست قضايا امام المحكمة الحالية وهى : قضية مضيق كورفو [سنة ١٩٤٩] ، وقضية نوتيبوم [الموضوع] [١٩٥٣ ، وقضية الحادث الجوى [١٩٥٩] ، وقضية قرار التحكيم الصادر عن ملك اسبانيا [١٩٦٠] ، وقضية جنوب غرب افريقيا [١٩٦٦] وقضية شركة برشلونة [١٩٧٠] .

(٤٩) انظر اقتراحات لوتر باكت فى مجمع القانون الدولى سنة ١٩٥٤ فى 45 Annuaire 476, 481 (II, 1954).

(٥٠) 44 Annuaire 64 (II, 1952).
غير أن المجمع لم يتبن هذا الاقتراح فى دورته سنة ١٩٥٤.

كذلك اقترح فى الكتابات الفقهية وفى مجمع القانون الدولى سنة ١٩٥٢ - كمحاولة لتجريد عملية اختيار القضاة من الطابع السياسى - أن يتم انتخابهم فى الجمعية العامة فى اجتماعات مستقلة ، سواء فى بداية الدورة ، أو فى نهايتها ، او حتى فى دورة خاصة (٥١) وذلك لعزل هذه العملية عن المصالح المتداولة فى المسائل الاخرى المطروحة ، بحيث لا يكون التصويت لاحد القضاة ثمنا سياسيا لاجراء مقابل تقدمه الدولة أو الدول الراغبة فى حصوله على المقعد •

ودون التقليل من الفائدة العملية لهذه الاقتراحات ، خاصة الاقتراح بتقديم دراسة عن القضاة المرشحين توضح ماضيهم المهنى والعلمى وسيرتهم الشخصية من الامين العام الى الجمعيه العامة ومجلس الامن ، فان من الواقعى أن تفترض أن عزل عملية انتخاب القضاة عن الاعتبارات السياسية ، أمر مستبعد فى الاطار الحالى للعلاقات الدولية •

١٩ - ومن ناحية أخرى فان انتخاب القضاة يتم حاليا فى كل من الجمعية العامة ومجلس الامن على أساس التصويت ، لشغل كل المقاعد الخالية مرة واحدة ، مما قد يؤدى الى حصول أكثر من خمسة قضاة عند التجديد على الاغلبية المطلقة فى الجهازين ، وهو ما حدث بالفعل فى احدى الحالات (٥٢) • وقد أقترح « مجمع القانون الدولى » سنة ١٩٥٤ (ورددت سويسرا هذا الاقتراح فى ردها على أسئلة الامين العام) أن يتم التصويت بصورة مستقلة لشغل كل مقعد على حدة (٥٣) .وهذا رأى له وجاهته ، ويمكن تنفيذه دون حاجة الى اجراء تعديل فى نظام المحكمة ، وأن كان يقتضى تعديل قاعدة الاجراءات رقم (١٥٢) للجمعية العامة •

كذلك اقترح المجمع المذكور أن يستبدل بالطريقة المعقدة المنصوص عليها فى المادتين ١١و١٢ من النظام (بشأن شغل المنصب الذى لا يمكن انتخاب قاض له فى اول جلسة تعقد للانتخاب) طريقة بسيطة مؤداها قيام المحكمة نفسها بعملية الاختيار من بين القضاة الذين حصلوا على حد أدنى من الاصوات فى الانتخاب الاول (٥٤) . غير أن هذه المسألة قد لا تمثل من الناحية العملية مشكلة تبرر فى ذاتها اقتراح تعديل النظام الاساسى للمحكمة •

٢٠ - كذلك تعتبر مسألة المدة التى يمضيها القاضى فى المحكمة ، وهى تسع سنوات قابلة للتجديد ، من المسائل التى تثير الخلاف . فقد أقترح « مجمع القانون الدولى » منذ سنة ١٩٥٤ اطالة هذه المدة الى ١٥ سنة ، مع عدم جواز التجديد ، وبشرط أن تسرى المدة كاملة حتى بالنسبة الى من ينتخب محل قاض لم يكمل مدته (٥٥) ،وذلك بعكس ما تقول به المادة ١٥ من النظام الاساسى ، من أن من ينتخب فى هذه الحالة « يتم مدةسلفة » • ويترتب على ذلك ، فضلا عن تعديل حكم المادة ١٥ ، تعديل المادة ١٣ التى تجعل مدة العضوية فى المحكمة ٩ سنوات ، وتجيز اعادة الانتخاب ، وتنص على التجديد كل ثلاث سنوات • وواضح أنالاقتراح المذكور يستهدف حماية استقلال القضاة ، وتفادى المخاطر السياسية المرتبطة بتعدد الانتخاب ، وضمان تقدم أفضل العناصر لمنصب القضاء فى المحكمة ، الى جانب ما يترتب عليه من استقرار اتجاهات المحكمة فى هذه الحالة ، بما يسهل على الدول توقع هذه الاتجاهات ، ويدعم بالتالى فرص اللجوء الى المحكمة . غير أن فكرة التجديد الدورى تخدم غرضا هاما هو ضمان الاستمرار ، حتى لا يتغير جميع أعضاء المحكمة دفعة واحدة • وهو ما يمكن أن يحدث فى الاقتراح المذكور ، مع مراعاة أن الاقتراح نفسه يتضمن النص على سن

---

[٥١] المرجع السابق ، ص ٤٧٤

[٥٢] وهى حالة انتخاب القاضى اللبنانى فؤاد عمون . راجع تفصيلا لذلك فى :
Hogan, The Ammoun Case and the Election of Judges to the International Court of Justice, 59 Am. J. Int'l L. 908 (1965).

[٥٣] 45 Annuaire 287 (II, 1954).

[٥٤] المرجع السابق ، ص ٤٢٢

[٥٥] المرجع السابق ، ص ٢٩٧

التقاعد (٧٥ سنة) مما يدعم [illegible]
[illegible] هذه السن .

وعرا [illegible] العضوية السوفيتية من عدم ما معها في أن تصبح مدة العضوية في المحكمة ١٠ أو ١٢ سنة ، مع تجديدها بالتجديد الدوري لثلث الاعضاء كل خمس أو أربع سنوات . في حين اكدت الولايات المتحدة أن مدة السنوات التسع هي الحد الادنى المقبول ، مع امكان النص على احالة القاضي الى التقاعد عند بلوغه ٧٢ سنة ، حتى لا تسيطر على المحكمة الاتجاهات التقليدية ، مما قد يؤثر سلبيا على مواقف الدول منها . وأيدت السويد أيضا فكرة التقاعد في سن ٧٥ سنة . اما مدغشقر فقد طالبت بعدم جواز تجديد انتخاب أي من القضاة ، وذهبت يوغوسلافيا الى ابعد من ذلك بطلبها البحث في امكانية تقصير مدة العضوية في المحكمة . ويصدر الاقتراحان الاخيران عن الرغبة في اشتراك اكبر عدد ممكن في عضوية المحكمة بالتوالي ، مما قد يرضي الدول . ولكن ذلك سوف يضر ولا شك باستقرار اتجاهات المحكمة ، وبما يجب ان يتحلى به قضاتها من استقلال . وفي رأينا أن الوضع الحالي لمدة العضوية هو وضع معقول ، وربما لا يعيبه الا النص على أن من ينتخب بدلا من عضو لم يكمل مدته يستمر في المحكمة الى نهاية مدة العضو الذي حل محله فقط ، وقد تكون هذه فترة وجيزة . غير أن الغاء هذا الحكم سوف يؤثر على فكرة التجديد الدوري للاعضاء مع مالها من مزايا .

٢١ ـ كما أثير الاقتراح بان يعطى للدول التي قبلت « الاختصاص الالزامي » للمحكمة أفضلية عند اختيار القضاة ، وقد قال بهذا الاقتراح مندوب اليابان في اللجنة السادسة للجمعية العامة أثناء نظر موضوع « اعلان مبادىء القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية ، والتعاون بين الدول » (٥٦) . كما أبدى فيرس فحواه عند دراسة اعادة النظر في نظام المحكمة . وكان الفقيه الراحل ماكس هوبر قد اعتبر هذا الاقتراح عادلا ومعقولا عند مناقشة الامر في « مجمع القانون الدولي » سنة ١٩٥٤ (٥٧) .

والمقصود باقتراح كهذا هو تشجيع الدول على قبول « الاختصاص الالزامي » للمحكمة ، واعطاء فرصة أوسع للدول التي قبلت هذا الاختصاص في اختيار أعضاء المحكمة ، وذلك بافتراض أن هذه الدول هي التي ينتظر أن تمارس المحكمة اختصاصها في مواجهتها أكثر من غيرها . الا انه يلاحظ على ذلك اولا انه ليس من الصحيح عمليا أن المحكمة تمارس قضاءها بصورة أساسية في مواجهة الدول التي قبلت « الاختصاص الالزامي » . فمن بين القضايا التي نظرتها المحكمة والبالغ عددها ٤١ قضية ، نجد ١٧ قضية فقط يتأسس الاختصاص المدعى به فيها على تصريحات متبادلة بقبول اختصاص المحكمة (وهو ما يسمى عادة « بالاختصاص الالزامي ») . يقابل ذلك ١٦ قضية تأسس الاختصاص فيها على معاهدات مسبقة بين الاطراف و ٨ قضايا تأسس فيها الاختصاص على « اتفاقات خاصة » بعرضها على المحكمة (٥٨) . كما يلاحظ ثانيا أن من الصعب تحديد الدول التي قبلت فعلا الاختصاص الالزامي المذكور ، نظرا لان قبول بعض الدول قد اقترن بتحفظات خطيرة تشكك في قيمته العملية (٥٩) . ويضاف الى ذلك ثالثا أن الاقتراح يتجاهل الدور الاستشاري للمحكمة الذي لا علاقة له بقبول الدول لاختصاصها . لذلك فاننا لا نشارك الرأي بأن الاقتراح المذكور عادل ومعقول . وهو لا يتفق على أي حال مع مصلحة الدول العربية التي لم تقبل الاختصاص الالزامي منها سوى اثنتين (مصر ، بصورة جزئية ، والسودان مع « التحفظ

---

(٥٦) انظر اقتراح السيد هاتوري مندوب اليابان في :
GAOR, 18th. Sess, Sixth Committee, 821 Meeting, 27 November 1963, p. 226.

(٥٧) 45 Annuaire 429 (I,1954)

(٥٨) راجع البيانات التفصيلية الواردة في هذا الشأن حتى نهاية ١٩٦٤ في مؤلفنا :
Shihata, The Power of the International Court to Determine its Own Jurisdiction. (1965)

(٥٩) راجع بيانا مفصلا بهذه التحفظات في المرجع السابق ، الملحق رقم Annexes III, IV, V, VII

المتقاضى » » ، (٦٠) . ولعل الانسب أن مقترح هنا ، تكملة للاقتراح الاسبق بشأن تقديم مذكرة حول المرشحين لمنصب القضاة قبل عملية الانتخاب ، أن تتضمن هذه المذكرة اشارة الى موقف دولة القاضى من المحكمة ، ليس فقط فى مسألة قبول الاختصاص الالزامى ، وانما بصفة عامة ، تشمل أيضا مدى قبول الدولة لاختصاص المحكمة ، أيا كانت وسيلة هذا القبول ، ومدى لجوئها اليها بالفعل ، ومدى امتثالها لاحكام المحكمة ، الخ .

٢٢ ـ كذلك يلاحظ ان المحكمة لم تلجأ قط الى نظر القضايا طبقا لنظام الدوائر المنصوص عليه فى نظامها الاساسى . ويرجع ذلك فى الواقع الى انه لم يحدث أن طلبت الدول الاطراف فى المنازعات فى أى وقت النظر فيها من جانب دائرة خاصة . وقد اشارت كثير من الدول فى ردودها على أسئلة الامين العام الى أهمية الافادة من نظام الدوائر ، وأوضحت الولايات المتحدة أن فى مقدور الدول أن تنص فى المعاهدات التى تقبل فيها اختصاص المحكمة على الفصل فى المنازعات عن طريق الدوائر ، كما أشارت الى امكان البحث فى السماح باستئناف الحكم الصادر عن الدائرة أمام المحكمة بكامل هيئتها ، ضمانا للتوحيد المبادىء التى تطبقها الدوائر المختلفة ، وحثا للدول على طلب تطبيق نظام الدوائر . كما ذكرت السويد أن اللجوء الى نظام الدوائر سوف يزداد اذا نصت القواعد الاجرائية للمحكمة على أن يتم اختيار القضاة أعضاء الدائرة بناء على الاتفاق بين المحكمة والاطراف فى الدعوى . أما المملكة المتحدة فقد اقترحت امكان ترك اختيار هؤلاء الاعضاء (من بين قضاة المحكمة) للاطراف فى المنازعة .

واذا كان لنظام الدوائر ميزة واضحة فى سرعة البت فى القضايا (باعتبار العدد الاقل للقضاة ، والاجراءات الايسر فى حالة دائرة الاجراءات المختصرة) ، فان هذه الميزة تتأكد باتاحة فرصة للاطراف فى المنازعة لاختيار اعضاء الدائرة ، مما يعطى لقضاء المحكمة « لمحة تحكيمية » قد تفيد فى زيادة اللجوء اليها . ويقتصر نص النظام الحالى للمحكمة على السماح بدور للاطراف فى تحديد عدد اعضاء الدائرة التى تكونها المحكمة للنظر فى قضية معينة ، غير أن القواعد الاجرائية الجديدة (مايو ١٩٧٢) قد استحدثت ، فى مادتيها ٢٦ ـ ١ و٧٦ النص على قيام رئيس المحكمة باستشارة وكلاء الاطراف حول « تكوين الدائرة » التى يطلبون تشكيلها للنظر فى قضية معينة ، ويرفع تقريرا بنتائج البحث الى المحكمة قبل اضطلاعها بمهمة تشكيل الدائرة .

٢٣ ـ ومن ناحية أخرى ، أثارت بعض الدول فكرة انشاء دوائر اقليميــة للمحــكمة ؛ بحيث تتخصص كل منها فى النظر فى منازعات تتعلق بمجموعة معينة من الدول ، سواء على أساس جغرافى أو على أساس الانتماء لنظـام قانونى واحد (بحيث تكون هناك مثلا دائرة افـريقية ودائرة أوروبية ، الـخ ، أو دائرة لدول نظـام القانون المدنى (النظام اللاتينى ، ودائرة لدول النظام القانونى الانجلـو أمريكى ، الخ) . وقد وافق على هذه الفكرة أو على دراستها كل من الارجنتين ، والعراق ، وسويسرا (على أن يترك تحديد الدائرة المختصة للدول الاطراف فـى النزاع) وكندا (التى اقترحت استئناف أحكام هذه الدوائر أمام المحكمة بكامل هيئتها) والى حد ما النمسا . واشـارت هذه الدول الى أن الاخذ بنظام الدائرة الاقليمية ، من شأنه زيادة الثقة فى المحكمة ، وزيادة اللجوء اليها تبعا لذلك . غير ان هذا الاتجاه قد انتقد من جانب دول أخرى ، لتعـارضه مـع ضرورة تـوحيد القـانون الدولى (المكسيك ، فرنسا ، السنغال ، مدغشقر ، والى حد ما بلجيكا)ومن المشكوك فيه فى تقديرنا أن يؤدى نظام الدوائر الاقليمية الى زيادة اللجوء الى المحكمة . فهناك حاليا عدد من المحاكم الدولية الاقليمية هى أقل حظا فى الواقع من محكمة العدل الدولية فى عدد المنازعات التى تعرض عليها ، مما يؤكد أن « الصفة الاقليمية » فى القضاء الدولى ليست فى ذاتها بالضرورة مشجعا على اللجوء اليه . وعلى أية حال ، فقد يمكن تنفيذ اقتراح

---

[٦٠] انظر نص التصريح الصادر عن كل من الحكومة المصرية والحكومة السودانية فى هذا الشأن فى :
(I.C.J.) Year Book 1970 — 1971, No. 25, pp. 72, 68 — 69.

الدوائر الاقليمية دون تعديل نظام المحكمة ، وذلك باعتبارها من قبيل الدوائر التى تختص بنظر « أنواع خاصة من القضايا » مع التوسع فى تفسير هذه العبارة .

٢٤ ـ وأخيرا نجد فى الفقه اقتراحات معقولة ، ولا تتعارض مع النظام الحالى للمحكمة ، تطالب بتعديل قواعدها الاجرائية بحيث يمكنها اتباع الاجراءات المختصرة أمام المحكمة بكامل هيئتها على الاقل اذا طلب الاطراف ذلك (٦١) وبحيث يمكنها النظر فى طلبات الاراء الاستشارية فى دائرة من دوائرها قد تكون هى دائرة الاجراءات المختصرة (٦٢) .

ويرجع الاهتمام باختصار الاجراءات ، كما سنرى ، الى ما لوحظ من أن التقاضى أمام المحكمة يستغرق وقتا طويلا ، وربما كان السبب فى ذلك فى حالات كثيرة هم المتقاضون أنفسهم ، الا أن من أسباب التأخير ولاشك الفترة الطويلة التى تستغرقها مداولات المحكمة ، ثم كتابة الاحكام والاراء المستقلة والمخالفة ، وهى فترات بلغت فى بعض القضايا الاخيرة ستة شهور أو أكثر بعد غلق باب المرافعة . ونعتقد ان معالجة ذلك يحسن أن تتم عن طريق تبسيط القواعد الاجرائية على النحو الذى سنعالجه فيما بعد ، وليس عن طريق المساس بأحكام المواد ٥٥ ـ ٥٧ من النظام الاساسى للمحكمة .

٢٥ ـ أما الاقتراح الخاص بمقر المحكمة ، والذى تقدمت به المحكمة نفسها فى سنة ١٩٦٩ (٦٣) ، فيتأسس على أن مواثيق المنظمات الدولية الاخرى لا تنص على مدينة معينة كمقر لها (٦٤) ، وأن « لاهاى » لم يعد لها نفس الوضع الذى كانت تتمتع به عند اختيارها مقرا للمحكمة ، كما أن « قصر السلام » لم يعد صالحا لايواء المحكمة . يضاف الى ذلك ما هو معلوم من استياء اعضاء المحكمة من معاملتهم من حيث الاسبقية الدبلوماسية فى البلاط الهولندى .

وينص اقتراح المحكمة على تعديل المادة ٢٢ ـ ١ من النظام بحيث تصبح « يكون مقر المحكمة فى لاهاى أو فى أى مكان آخر توافق عليه فى أى وقت الجمعية العامة بناء على اقتراح المحكمة . » مع اجراء التعديلات اللازمة فى صياغة المادتين ٢٢ ـ ٢٨ بناء على ذلك .

وقد اقترح بعضهم انه لا حاجة للاخذ بهذا التعديل اذا قبلت الحكومة الهولندية تشييد بناء جديد للمحكمة يوفى بحاجتها ، مع تعديل نظام الاسبقية الدبلوماسية بما يتفق مع المكانة العالية لقضاة المحكمة (٦٥) . وعلى أية حال يبدو أن هذه مسألة يحسن أن تراعى فيها كل دولة مدى ما لها من مصلحة فى ابقاء المحكمة فى هولندا أو فى المكان المقترح كبديل ، مع أهمية توفير أنسب مقر يساعد المحكمة على أداء وظائفها .

ثالثا ـ اختصاص المحكمة

الاختصاص القضائى

٢٦ ـ تقتصر ممارسة الاختصاص القضائى للمحكمة على المنازعات بين الدول ، حيث تقضى

---

[٦١] راجع مثلا Jenks. The Prospects of International Adjudication 132 (1964).

[٦٢] المرجع السابق ، ص ١٦٠ . يلاحظ ان المادة ٨٢ [٢] من القواعد الاجرائية القديمة للمحكمة كانت تخول للمحكمة ، اذا رأت ان الرأى الاستشارى المطلوب يقتضى تقديم اجابة سريعة ، اتخاذ الخطوات الضرورية للاسراع فى الاجراءات . وقد نقل هذا الحكم فى المادة ٨٧ ـ ٢ من القواعد الاجرائية الجديدة [١٩٧٢] بحيث اصبح من واجب المحكمة اتخاذ الخطوات المذكورة ليس فقط اذا طلبت ذلك الهيئة طالبة الرأى الاستشارى .

[٦٣] راجع هامش ١٢ سابقا

[٦٤] بالرغم من ادعاء المحكمة ذلك فى تقريرها المشار اليه فى هامش ١٢ سابقا ، فليس هذا القول صحيحا على اطلاقه . فكما اوضح وزير خارجية هولندا فى خطابه بتاريخ ١٥ ـ ٩ ـ ١٩٦٩ (U.N., GOAR, 24th Sess., Agenda Item 93, p. 3 — 4).

تنص الاتفاقية المنشئة لاتحاد البريد العالمى على أن يكون مقره فى برن وتنص اتفاقية اتحاد الاتصالات الدولية على ان يكون مقره فى جنيف ، وتنص كل من الاتفاقيتين المنشئتين للبنك الدولى ولصندوق النقد الدولى على ان يكون مقر كل منهما فى الدولة التى تقدم اكبر مساهمة ماليه فى المنظمة .

[٦٥] جروس ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠

المادة ٣٤ ـ ١ من نظام المحكمة صراحة بان « للدول وحدها الحق فى ان تكون اطرافا فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة » . الامر الذى يحرم اشخاص القانون الدولى من غير الدول من اللجوء الى المحكمة للفصل فى المنازعات باحكام قضائية .

ويتأسس الاختصاص القضائى (٦٦) على مبدأ أساسى ، ورثه القانون الدولى المعاصر عن اصول التحكيم فى القانون الدولى التقليدى ، وهو مبدأ الرضاء المسبق للاطراف . غير ان الرضاء هنا لا يعنى احتفاظ الدولة المدعى عليها بالحق فى ان تاذن للمحكمة بممارسة اختصاصها بصدد كل قضية ترفع عليها ، والا لكان الدفع بعدم الاختصاص من جانب هذه الدولة كافيا دائما لصدور الحكم بعدم الاختصاص . انما المقصود فى الواقع هو أن المحكمة لا يجوز لها ممارسة اختصاصها اذا ثبت لها أن الدولة المدعى عليها لم يسبق أن عبرت عن قبولها لاختصاص المحكمة . أما أن ثبت لها أن هذه الدولة قد سبق ان قبلت بطريقة أو أخرى اختصاص المحكمة ، وان هذا القبول ينطبق على وقائع النزاع المعروض ، فان الاعتراض اللاحق من جانب هذه الدولة لا يحول دون ممارسة المحكمة لاختصاصها القضائى فى مواجهتها .

والواقع ان مسألة الاختصاص هى « نقطة الضعف » الرئيسية فى النظام القضائى الدولى (٦٧) ، ويكفى أن نعلم انه فيما عدا حالة واحدة ، تم الاعتراض على اختصاص المحكمة فى كل قضية رفعت اليها من طرف واحد (اى عن غير طريق ابلاغ المحكمة باتفاق خاص بين الطرفين على عرض النزاع عليها) . بل لقد اعترض على اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى قضية عرضت عليها بناء على اتفاق خاص بين الطرفين (قضية بورشجراف (١٩٣٧) . ومن بين الاحكام التى صدرت عن المحكمة الحالية والبالغة ٣١ حكما ، لا نجد الا عشرة احكام لم تتعرض لمسألة اختصاص المحكمة ، لنظر الدعوى امامها (٦٨) .

٢٧ ـ ويمكن ، لاغراض الشرح ، تقسيم الاختصاص القضائى للمحكمة الى قسمين رئيسيين هما الاختصاص الاصلى او المبدئى ، والاختصاص التبعى او العارض (٦٩) .

وينقسم الاختصاص الاصلى للمحكمة (وهو الاختصاص بالنظر فى موضوع المنازعة التى تعرض عليها) الى اختصاص تمارسه بشأن قضية معينة دون سواها (اختصاص محدد بحالة معينة ad hoc) ، واختصاص مستمر يمتد لفترة زمنية محددة او غير محددة ، ويتخطى اى منازعة يمكن ان تثار فى الحدود الموضوعة لهذا الاختصاص .

اما الاختصاص المحدد بحالة معينة ، فقد تمارسه المحكمة على اساس اتفاق خاص بين الاطراف فى المنازعة ، كما قد يمارس ـ بناء على ماجرى عليه العمل ـ دون اتفاق مسبق بين الاطراف ، وانما استنادا الى عدم اعتراض الطرف المدعى عليه بعد رفع الدعوى تطبيقا للمبدأ القضائى المعروف Forum Prorogatum وثمة ادعاء بأن للمحكمة ان تمارس الاختصاص المحدد بحالة معينة فى وضع ثالث ، وهو الوضع الذى يطلب فيه مجلس الامن من الاطراف فى منازعة قانونية احالتها الى المحكمة لتسويتها عن طريقها ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٦ ـ ١ من ميثاق الامم المتحدة . غير أن من المشكوك فيه حقا ان مجلس الامن يملك طبقا للمادة المذكورة . الزام الاطراف باللجوء للمحكمة . وقد رفض هذا الادعاء فى مضيق كورفو (١٩٤٨) من جانب سبعة من قضاة المحكمة ، وان كانت الاغلبية لم تجد داعيا للتعبير عن رأى فى الموضوع ، بعد ان اسست المحكمة

---

[٦٦] فى شرح اساس اختصاص المحكمة وفى بيان تفصيلى بالمراجع فى هذا الموضوع ، انظر مؤلفنا المشار اليه فى هامش ٥٨ سابقا .

[٦٧] Bos, Les conditions du proces en droit in ternational public (19 Bibliotheca Visseriana) 105 (1957).

[٦٨] شحاته ، المرجع المذكور فى هامش ٥٨ ، الملحق رقم ٢. اما الدعوى الوحيدة المقدمه من طرف واحد والتى لم تواجه باعتراض على اختصاص المحكمة فهى المقدمة فى قضية المصايد النرويجية .

[٦٩] انظر عرضا مفصلا لنماذج الاختصاص الذى تمارسه المحكمة طبقا للتصنيف الملخص فى المتن ، فى شحاته ، المرجع السابق ، ص ١١٧ — ١٨٠ .

اختصاصها على عدم اعتراض الدولة المدعى عليها فى الوقت المناسب (٧٠) · ولو اخذ بالرأى المرجوح ، لكانت هذه هى الحالة الوحيدة التى تمارس فيها المحكمة اختصاصا الزاميا بالمعنى الصحيح ، اى اختصاصا لادخل لارادة الاطراف فى قبوله ·

اما الاختصاص المستمر ، فقد يتأسس على نص فى معاهدة (سواء كانت معاهدة عقدت بشأن تسوية المنازعات الدولية ، او معاهدة تنظم موضوعا معينا وتنص على اختصاص المحكمة بالنظر فى المنازعات التى تثار بشأن تفسيرها وتطبيقها) وقد يتأسس هذا الاختصاص على تصريحات او اعلانات متبادلة تكون قد صدرت ، من جانب واحد ، عن كل من الدول المتنازعة وقبلت فيها اختصاص المحكمة طبقا للمادة ٣٦ـ٢ من نظامها (وهذا هو ما يعرف عادة باسم « الاختصاص الالزامى »)وقد سبق ان ذكرنا ان ثمة ٤٧ تصريحا من هذا النوع نافذة (٧١) · وان كانت معظمها مثقلة بتحفظات خطيرة اهمها (١) « التحفظ التلقائى » ، اى الذى يعطى للدولة الحق فى ان تحدد بنفسها ما اذا كان موضوع النزاع يدخل فى اختصاصها الداخلى ويخرج بالتالى عن اختصاص المحكمة · ويرد هذا التحفظ ، الذى ابتدعته الولايات المتحدة فى الاصل ، فى ستة تصريحات نافذة بينها تصريح جمهورية السودان الديمقراطية و (٢) التحفظ الذى يعطى للدولة الحق فى انهاء العمل بالتصريح فى اى وقت ، او باضافة تحفظات اليه يعمل بها بمجرد اعلان ذلك من جانبها وحدها ، بحيث تكون امام الدولة فى الحالتين فرصة سحب قبول الاختصاص فى اللحظة التى تشعر فيها بان ثمة احتمالا لمقاضاتها امام المحكمة ، ويرد هذا التحفظ حاليا فى ٢٢ تصريحا نافذا ·

واما الاختصاص التبعى او العارض فيقصد به الاختصاص بالنظر فى مسائل ليست فى صلب المنازعة ، ولكن تستمد المحكمة سلطة البت فيها من طبيعتها القضائية ، ومن النصوص المنظمة لنشاطها · ويمكن تقسيم هذا الاختصاص الى اختصاص يمارس فى المرحلة المبدئية للدعوى (كاختصاص المحكمة بالفصل فى اى منازعة حول اختصاصها بنظر الموضوع واختصاص المحكمة بالامر باتخاذ اجراءات تحفظية معينة، واختصاصها بالسماح بتدخل طرف ثالث فى الدعوى) · والى اختصاص يمارس فى مرحلة لاحقة لصدور الحكم بالاختصاص فى الدعوى (مثل الاختصاص بالنظر فى الطلبات المضادة ، والاختصاص بتفسير الحكم وباعادة النظر فيه) ·

٢٨ ـ وثمة جدل طويل فى الكتابات الفقهية حول الوضع الامثل الذى يجب ان يكون عليه اختصاص المحكمة · اما الدول فيبدو انها اقل تطلعا للاوضاع المثالية ، وانها قانعة بمبدأ الاختصاص الاختيارى للمحكمة الذى يتأسس على الرضاء المسبق للاطراف · وبالرغم من ان عددا من الدول الصغيرة ، بينها مصر ، كانت قد عترضت فى مؤتمر سان فرنسيسكو سنة ١٩٤٥ على نظام القبول الاختيارى لاختصاص المحكمة ، منادية بالاخذ بمبدأ الاختصاص الجبرى (٧٢) · لا نجد فى الردود التى تلقاها الامين العام سنة ١٩٧١ سوى دولة واحدة (لاوس) تتمسك من جديد بهذه الفكرة (٧٣) ·فى حين تؤكد الدول

---

[٧٠] Corfu Channel Case I.C.J. Reports 1947 — 1948, p. 6 (Judgement), p. 31 — 32 (Separate Opinion by Judges Basdevant, Alvarez, Winiarski, Zoricic, De Visscher, Badawi and Krylov).

[٧١] هذا عدا ٦ تصريحات اخرى انتهى نفاذها منذ سنة ١٩٥١ وهى التصريحات التى صدرت عن كل من بوليفيا ، البرازيل ، جواتيمالا ، ايران، وجنوب افريقيا ·
(I.C.J.) Yearbook 1970 — 1971, No. 25, p. 44, N. 1.

[٧٢] راجع هامش ٢٩ سابقا

[٧٣] U.N. Doc. A/8382 at p. 66.
ويلاحظ انه عندما دعت جامعة الدول العربية الدول الاعضاء فيها الى تقديم ملاحظاتها حول موضوع اعادة النظر فى نظام المحكمة ، جاء فى رد حكومة الاردن المؤرخ ١٩٧٢/٣/٢٠ انه حتى يكون لهذه المحكمة قوة فى حل النزاع يجب ان تكون صلاحيتها اجبارية على جميع الدول اعضاء هيئة الامم » ·ويلاحظ مع ذلك أن الحكومة الاردنية قد ارسلت هذه الملاحظات باعتبارها « مطالعات القاضي فائق حلزون » دون ان تنسبها الى نفسها ·

الاخرى عدم جواز احداث اى تعديل فى اساس اختصاص المحكمة ، مع اضافة بعضها ضرورة تشجيع قبول الدول للاختصاص المبنى على التصريحات المتبادلة او المبنى على نصوص المعاهدات . واقترحت سويسرا والسويد والنمسا ان تصدر الجمعية العامة قرارا يحث الدول على ذلك . كما اقترحت كندا ان يطلب الامين العام من الدول التى اصدرت تصريحات بقبول اختصاص المحكمة ، رفع ما فيها من لبس او غموض .

ومن الاراء الرائجة فى الفقه ، راى كان الوفد المصرى قد اقترحه فى مؤتمر سان فرنسيسكو (٧٤) ويقضى بفرض اختصاص المحكمة على جميع الدول الاطراف فى نظامها ، مالم تعلن الدولة رفضها لهذا الاختصاص ، بحيث يكون الاصل هو الاختصاص ، والاستثناء هو اصدار تصريح برفضه ، بعكس الوضع الحالى (٧٥) . ولا نجد اثرا لهذا الراى فى تعليقات الدول الواردة فى ردودها على الامين العام .

٢٩ ـ غير ان التعديل الذى يكاد يجمع الفقه المعاصر على اهميته (والذى طالبت ببحثه كل من العراق وقبرص والدانمارك وجواتيمالا والولايات المتحدة والارجنتين وفنلندا والمكسيك وسويسرا والسويد والنمسا وكندا ومدغشقر ، فهو ذلك الذى يسمح للمنظمات الدولية بان تكون طرفا فى المنازعات امام المحكمة ، خلافا لنص المادة ٣٤ـ١ من نظامها الذى يقصر هذا الحق ، كما راينا ، على « الدول وحدها » . وقد اقترحت بعض الدول فتح هذا الباب امام المنظمات الدولية ، بما فيها المنظمات الاقليمية ، كافة . ورأت بعضها (النمسا) الاقتصار على الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ووكالة الطاقة الذرية . وكذلك اقترحت المملكة المتحدة امكان الاقتصار على انواع معينة من المنازعات فى القضايا التى تكون المنظمة الدولية طرفا فيها .

وقد سبق ان اقترح مجمع القانون الدولى سنة ١٩٥٤ (٧٦) ، وجمعية القانون الدولى سنة ١٩٥٦ (٧٧) الاخذ باقتراح مماثل ، عن طريق تعديل المادة ٣٤ ـ ١ باضافة عبارة « والمنظمات الدولية » بعد لفظ « الدول » واقترح بعض الفقهاء التوسع فى النص بحيث يذكر صراحة اختصاص المحكمة بالنظر فى المنازعات بين الدول ، وبينها وبين المنظمات الدولية ، وبين المنظمات الدولية بعضها بعضا (٧٨) وربما كان الانسب تحقيقا لهذا الاقتراح ، النص على لفظ « الاشخاص الدولية » بدلا من لفظ « الدول » فى مطلع المادة ١/٣٤ بحيث تقرأ للاشخاص الدولية وحدها الحق فى أن تكون أطرافا .. « الخ » . وميزة هذا الاقتراح أنه يستخدم تعبيرا واسعا يشمل الدول والمنظمات الدولية ذات الشخصية الدولية ، كما يسمح بتغطية احتمالات المستقبل دون حاجة الى تعديل النص كلما عرف المجتمع الدولى أنواعا جديدة من الاشخاص الدولية . وقد يعترض على هذا الاقتراح ، الذى لم يرد فى كتابات سابقة على ما نعلم ، بأنه يستخدم تعبيرا مرنا يصعب تحديده ، والمفروض أن يترك للمحكمة تحديد ما اذا كان الاطراف فى الدعوى يصدق عليهم هذا الوصف (٧٩)

وقد جاء فى رد الولايات المتحدة (كما ظهر ذلك من قبل فى الكتابات الفقهية أيضا) ان من الممكن التوصل الى النتيجة المقترحة دون حاجة الى تعديل المادة ، ٣٤ ـ ١ وذلك عن طريق التوسع فى النصوص التى تقبل فيها الدول الالتزام بالاراء الاستشارية التى تطلبها المنظمات الدولية المخولة بذلك (على نحو ما هو وارد حاليا فى المادة ١١

---

(٧٤) انظر الاشارة الى ذلك فى Rosenne المرجع السابق ، ص ٣٦٥

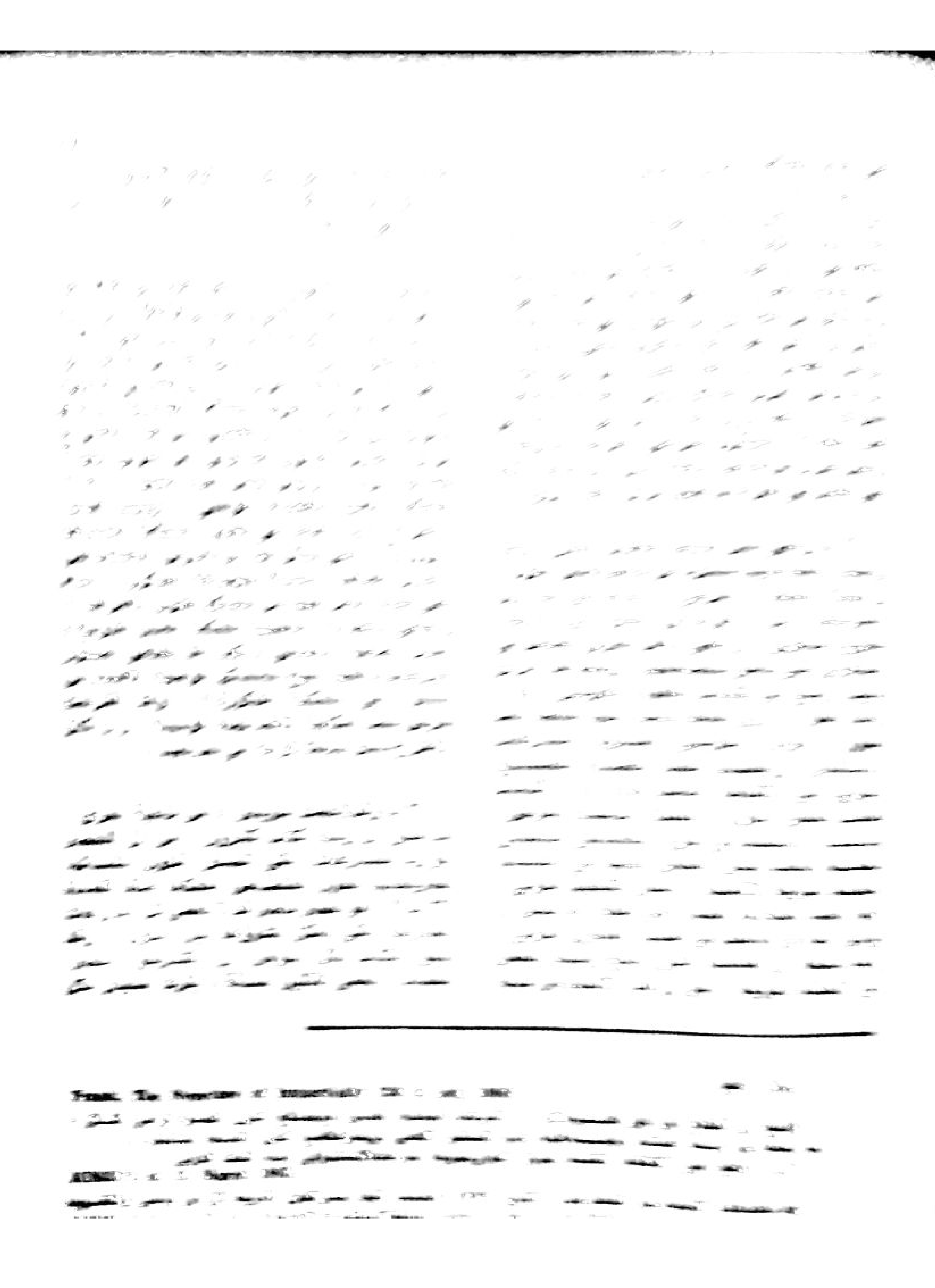
(٧٥) انظر مثلا : Lauterpacht, 45 Annuaire 586 — 7 (II, 1954).

(٧٦) Gross, op. cit., at 314;

(٧٧) 45 Annuaire 298 (II, 1954).

(٧٨) انظر مثلا جنكس ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، جروس ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ I.L.A., 47th Rep. at VIII (1956).

(٧٩) اخذت لجنة الخبراء التى دعت الى عقدها جامعة الدول العربية (القاهرة يونية ١٩٧٢) بهذا الاقتراح كاحد الامور التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار « عندما تتاح فرصة تعديل النظام الاساسى فى المستقبل » .



من نظام المحكمة الادارية للامم المتحدة ، والمادة ٣٠ من اتفاقية حصانات وامتيازات الامم المتحدة ، الخ) اذ تستطيع المنظمة فى هذه الحالة طلب رأى استشارى تكون له عند صدوره قيمة الحكم القضائى ، ويتحول معه الاختصاص الاستشارى ، من الناحية العملية ، الى اختصاص قضائى . واذا كان من الصحيح أن التوسع فى هذا الاتجاه يمكن أن يحقق أهم نتائج التعديل المقترح ، فلا شك أن من الافضل ، ان كانت الفكرة مقبولة فى ذاتها ، أن تمارس بطريق مباشر يجيزه نظام المحكمة صراحة ، خاصة وأن رفع الأمر الى المحكمة فى هذه الحالة ، سيكون بتراضى أطراف المنازعة ، وليس بقرار من جانب المنظمة الدولية وحدها ، كما هى الحال فى اجراءات طلب الرأى الاستشارى

٣٠ ـ وعلى حين يجد التعديل المقترح تأييدا واسعا ، فثمة تأييد محدود من جانب بعض الدول ، والمملكة المتحدة ، قبرص ، للبحث فى تمكين الشركات ، بل والافراد من اللجوء الى المحكمة بطريق الدعوى ، أو على الاقل بطريق التدخل فى الدعاوى التى تتعلق بمصالحهم . ويجد هذا الرأى تأييدا أوسع فى كتابات الفقهاء الغربيين (٨٠) . وهذه طفرة لا نرى حاجة ماسة اليها خاصة بعد ظهور ، المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار ، وانضمام أغلبية أعضاء المجتمع الدولى الى الاتفاقية المنشئة له (٨١) . كذلك طالبت بعض الدول (المملكة المتحدة ،قبرص ، مدغشقر) بالبحث فى تقرير اختصاص استثنائى للمحكمة بحيث يمكن الطعن امامها فى أحكام المحاكم الدولية الاقليمية أو لجان التحكيم الدولى ، وهو أيضا اتجاه له انصاره فى الفقه ، لما يمكن أن يؤدى اليه من توحيد فى تفسير القانون الدولى ، وبما يتيحه من طمأنينة للدول بفتح وسيلة للطعن فى الاحكام الدولية . غير ان هذا الاتجاه من شأنه اطالة أمد التقاضى على المستوى الدولى ، ومن المشكوك فيه أن يكون له أثر حاسم فى زيادة لجوء الدول الى المحكم الدولية بصورة عامة

ومن ناحية أخرى ، يطالب كثير من الكتاب الغربيين ، امثال جنكس وجروس (٨٢)، بأن يفتح المجال أمام المحاكم الداخلية بأن تحيل على محكمة العدل الدولية اى مسالة تتعلق بتفسير معاهدة او حتى بتفسير قاعدة عرفية ، بحيث تصدر الاخيرة فيها حكما مبدئيا تلتزمه المحكمة الداخلية ما دام قانونها يتيح لها ذلك . والمقصود من هذا الاقتراح توحيد تفسير القانون الدولى عن طريق جهة قضائية دولية ، وليس جعل هذه الجهة بمثابة المحكمة العليا للقضاء الوطنى . ويجد هذا الاقتراح سابقة هامة فى نظام « محكمة الجماعة الاوروبية » التى يمكن لها أن تمارس الاختصاص بتفسير المعاهدة المنشئة للجماعة المذكورة ، بناء على احالة الامر اليها من محاكم الدول الاطراف . ويقتضى الاخذ به ، بالنسبة لمحكمة العدل الدولية ، تعديل نظامها الاساسى (كما قد يقتضى صدور تشريعات داخلية تتيح للمحاكم الوطنية الافادة من اللجوء الى المحكمة المذكورة) . وقد اقترحت قبرص بحث امكانية الاخذ بهذه الوسيلة ، وان كان الاقتراح يبدو سابقا لاوانه الى حد بعيد .

٣١ ـ وقد لاحظت سويسرا ، من ناحية أخرى ، ما سبق أن ردده كتاب كثيرون ، من أن الحصر الوارد للمنازعات التى تصدر الدول بشأنها تصريحاتها بقبول اختصاص المحكمة طبقا للمادة ٣٦ ـ ٢ ، هو حصر قاصر قد لا يغطى كل المنازعات القانونية التى يمكن نشوؤها بين الدول . وقد سبق لكتاب مثل سوهن أن اقترحوا حصرا مفصلا ، يغطى ثلاثين مسألة ، يترك الخيار لكل

[٨٠] راجع Frank, The Structure of Impartiality 220 et seq. 1968).
واضح ان الدفاع من حق لجوء الافراد ، الشركات للمحكمة يتفق مع مصالح الدول المصدره لرأس المال ، بما يتيحه من وسيلة قضائية دولية هامة امام المستثمر الاجنبى فى منازعاته مع الدول المضيفة لاستثمارة .

[٨١] راجع نص الاتفاقية المنشئة للمركز الدولى لتمويله منازعات الاستثمار فى وثيقة البنك الدولى ICSID/2 of 18 March 1965.
وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ منذ ١٤ اكتوبر ١٩٦٦ وانضمت اليها من الدول العربية كل من تونس والمغرب والسودان ومصر .راجع شرحا لاحكامها فى ابراهيم شحاته، معاملة الاستثمارات الاجنبية فى مصر ١٠٢ ـ ١٠٧ [١٩٧٢]

[٨٢] انظر جنكس ، المرجع السابق،ص ١٦٥ ـ ١٦٦ ، جروس ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٩ ـ ٢١٢

دولة فى تحديد ما تقبله منها (٨٣) ، وان كان الانسب ان يكتفى هنا بعبارة عامة مثل « جميع المنازعات القانونية المتعلقة بأى مسألة فى القانون الدولى » كما اقترح جروس الذى يرى بحق أن مكان هذه العبارة ليس هو المادة ٣٦ ـ ٢ التى تتحدث عن « الاختصاص الالزامى » وحده ، وانما فقرة عامة بشأن اختصاص المحكمة (٨٤) . وقد رأت كندا أنه لا حاجة الى حصر أنواع المنازعات التى يقبل فيها الاختصاص ، وان الافضل هو أن **يترك للدول حصر المنازعات التى تريد استبعادها** من قبولها لاختصاص المحكمة . وهذا أيضا اقتراح مفيد ، وان كان ، كسابقه ، ليس بالاهمية التى تستدعى تعديل نظام المحكمة

٣٢ ـ كذلك اقترحت بلجيكا أن تكلف المحكمة احدى الدوائر التى تنشئها طبقا للمادة ٢٦ أن نظامها بأن تقوم بمهمة التوفيق بين الاطراف فى المنازعة ، بحيث تصدر قرارا يلتزمه الاطراف أو يقبل الاطراف تسوية الموضوع عن طريق المحكمة بكامل هيئتها . واقترحت أيضا أن تقوم هذه الدائرة ، كهيئة منفصلة ، بكشف الحقائق أو التحقيق فى وقائع نزاع معين . وقد جاء فى رد الحكومة البلجيكية أن أعمال هذا الاقتراح بشقيه لا يستدعى تعديلا فى النظام الحالى للمحكمة ، وهو ما نشك فيه .

واقترحت هولندا من ناحية أخرى ، اقتراحا نعتقد أنه عظيم الفائدة . ولا يستدعى أى تعديل فى النصوص . وهو أن تلجأ الدول الى المحكمة ، **ليس للفصل بصورة نهائية فى النزاع . وانما لتخطى عقبة معينة فى المفاوضات بين الاطراف** ، بحيث تستمر المفاوضات فى ضوء ما تقرره المحكمة ، حتى يمكن لهم ان يتوصلوا بأنفسهم الى تسوية مقبولة . ويتم ذلك عمليا عن طريق تقديم أسئلة معينة للمحكمة ، او طلب ارشاداتها فى موضوع معين ، أو حتى طلب تحقيقها لوقائع معينة . وقد ثبت نجاح هذه الوسيلة فى قضية الامتداد القارى لبحر الشمال (سنة ١٩٦٩) (بين ألمانيا وهولندا والدانمارك) ، حيث صدر الحكم بالفعل مقررا مبادىء معينة (أو ارشادات) ، ثم واصل الاطراف مفاوضاتهم فى ضوء هذه المبادىء (٨٥) . ولعل أهم ما فى هذا الاقتراح العملى ، انه يتيح للدول اللجوء الى المحكمة مع احتفاظها بالحق فى أن تقرر بنفسها الحل النهائى للنزاع .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن المحكمة تقبل ، دون نص صريح فى نظامها ، اصدار أحكام تقريرية تتعلق بسؤال مجرد فى منازعة معينة ، وان كانت قد اشترطت فى قضية شمال الكمرون (سنة ١٩٦١) أن يكون للحكم فى هذه الحالة آثار فى المستقبل ، بحيث تمتنع المحكمة عن اصداره اذا تأكد لها أنه سيكون بغير أى قيمة عملية (٨٦) . وقد تناولت سويسرا هذه المسألة فى ردها ، مؤكدة على ضرورة التوسع فى اصدار الاحكام التقريرية دون التقيد بما جاء فى الحكم المذكور ، واقترحت لذلك صدور قرار من الجمعية العامة يشجع المحكمة على اصدار أحكام تقريرية . ولا نعتقد أن من الملائم أن تقحم نفسها فى هذه المسألة التى تتعلق بفهم المحكمة لدورها ، طبقا للنظام الذى تعمل فى حدوده .

---

[٨٣] راجع

Sohn, Step by Step Acceptance of the Jurisdiction of the I.C.J., Proc. Am. Soc. Int'l L. 131 (1964).

[٨٤] جروس : المرجع السابق ، ص ٢١٦

[٨٥]

North Sea Continental Shelf Case, I.C.J. Reports 1969 p. 3.

ويلاحظ أن الاطراف فى هذه القضية طلبوا من المحكمة « بيان مبادىء وقواعد القانون الدولى الواجبة التطبيق فى تحديد الامتداد القارى بين الاطراف » مع اتفاقهم على انهم سيحددون الامتداد القارى فى بحر الشمال بين دولهم بالاتفاق طبقا للحكم المطلوب اصداره من محكمة العدل الدولية » . وقد دفع هذا المحكمة الى تحديد مهمتها بانها وضع قواعد ومبادىء القانون الدولى فى الموضوع ، والعوامل التى تؤخذ فى الاعتبار عند اجراء المفاوضات . نفس المرجع ، ص ٥٢ .

[٨٦]

Case Concerning the Northern Cameroons, I.C.J. Reports 1963, p. 27, 33 — 34.

٢٣ – [illegible] ... الاختصاص الاستشاري ... المحكمة ... [illegible] ... الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ... [illegible] ... المحكمة العدل الدولية ... [illegible] ... الاختصاص الاستشاري ... [illegible] ... في هذه الحالات ... [illegible] (٨٧).

وبالرغم من الحث الكبير ... للهيئات الدولية المسموح لها بطلب الآراء الاستشارية، فإنها نادرا ما تقوم بذلك. الأمر الذي يقتضي – كما ذكرنا – اقتراح ... [illegible] ... بحث ... المحكمة ... في مؤتمر أو باجتماعات مختصرة. كما يجري اقتراح التوسيع من العمل في الاتفاقيات مع أو بين الهيئات المذكورة على الصورة التي ... تطلب ... الاستشاري عند الخلاف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقيات.

٢٤ – ويلاحظ مثلا ... المحكمة التي من

[illegible] ... (٨٨).

[illegible] ... المحكمة ... [illegible] ... الجمعية العامة ... [illegible] ... المملكة المتحدة والولايات المتحدة ... [illegible] ... التوسيع فيه ... [illegible] ... من أي جهة كانت، حتى من الأفراد، ثم ...

(٨٧) راجع هامش ٨١ سابقا لبيان الهيئات المذكورة.

(٨٨) راجع ... المرجع المذكور في هامش ٨٨ ... [illegible] ... المحكمة ... الاستشاري ... [illegible] ... الاختصاص الاستشاري ... [illegible] ... الرأي الاستشاري.

(٨٩) Weiss ... [illegible] ... 1958, p. 60, 72.

U.N.A. Fifth Report at VIII (1960).

وقد اقترحت الجمعية أيضا ... أجهزة الأمم المتحدة ... المحكمة ... الاستشاري ... [illegible] ... نفس المرجع.

(٩٠) اتخذت لجنة الخبراء ... في إطار جامعة الدول العربية ... مايو ١٩٣٣ ... [illegible] ... الرأي الاستشاري من المحكمة.

منها الى المحكمة ما تراه مناسبا وهاما (٩١) كما اقترحت العراق البحث في تحويل الامين العام للامم المتحدة الحق في طلب اراء استشارية من المحكمة • (٩٢) وهو ايضا اقتراح مفيد ، ولا يقتضي تعديلا في نظام المحكمة ، وان كان الاسب عندئذ ان يصدر الترخيص الى « الامانة العامة » وليس شخص الامين العام ، باعتبار ان الاولى هي الجهاز او الفرع الذي يمكن تخويله ذلك طبقا للنصوص القائمة (٩٣) •

٣٥ ـ ويثار من ناحية اخرى مسالة السماح للدول بطلب آراء استشارية من المحكمة ، هو امر يحتاج ، الى جانب تعديل المادة ٩٦ من الميثاق ، الى تعديل المادة ٦٥ ـ ١ من نظام المحكمة ، الا اذا تم عن طريق لجنة للامم المتحدة كما جاء في الاقتراح السابق ، أو عن طريق الجمعية العامة أو مجلس الامن • وقد دافعت دول كثيرة عن حق الدول في اللجوء مباشرة الى المحكمة لطلب آراء استشارية ، وان اشارت بعضها الى ما قد يترتب على ذلك من اضعاف الاختصاص القضائى للمحكمة . وابدت دول اخرى مخاوفها من هـــذا الاتجاه ، فاستنتت سويسرا الى أن قيام دولة بعرض موضوع معين على المحكمة لطلب رأيهـــا الاستشارى فيه ، سيعرض الاخيرة لحرج شديد اذا ما عرض عليها الموضوع نفسه بعد ذلك لاصدار حكم فيه . واقترحتسويسرا بالتالى ، اذا سمح للدول بطلب اراء استشارية ، الا يتم ذلك بالنسبة للمنازعات القائمة الا اذا التزم جميع الاطراف مسبقا ، بما في ذلك اى طرف يتدخل في الاجراءات ، بقبول الراى الذى يصدر مــن المحكمة • أما فرنسا فقد عارضت اتجاه الدول الى الاختصاص الاستشارى للمحكمة ايا كانت صورته أو شروطه ، باعتبار ان الدولة ان لجات بمفردها الى المحكمة ، تكون قد عرضت الدول الاطراف الاخرى في المنازعات (ولابد أن تكــون هناك منازعة حالة أو محتملة) لاختصاص المحكمة الذى لم يقبله هذه الاطراف • اما اذا كان اللجوء بالتراضي بين الاطراف ، ففي مقدورهم استخدام الاختصاص القضائي عن طريق الاحكام الملزمة . ونعتقد ان من المفيد ان يسمح للدولة باستفتاء المحكمة في مسائل القانون الدولى التى تهمها ، مع مراعاة انه اذا تعلق الامر بمنازعة (وهذه مسالة تقدرها المحكمة) ، فيجب ان توافق الاطراف الاخرى في المنازعة على عرضها على المحكمة (٩٤) • ويختلف الامر هنا عن الاختصاص القضائى ، باعتبار ان الراى الذى تصدره المحكمة غير ملزم قانونا رغم قيمته الادبية الكبيرة ، مما يسهل على الدول اللجوء الى المحكمة في هذه الحالة • غير ان تحقيق هذا الاتجاه يمكن ان يتم كما اشرنا بطريق غير مباشر ، ودون حاجة الى تعديل الميثاق •

٣٦ ـ والى جانب الاقتراحين المذكورين اللذين حظيا بتأييد واسع ، نجد اقتراحات متفرقة لا تلاقى نفس القدر من التأييد ، مثل السماح للمحاكم الدولية ولجان التحكيم ، بل ولجان التــوفيق الدولية • بطلب الراى الاستشارى من محكمة العدل الدولية ، وذلك فيما قد يصادف هذه المحاكم واللجان من مسائل قانونية تود معرفة راى المحكمة فيها (٩٥) . ومثل ما اقترحته السويد والنمسا من اعطاء الحق نفسه للمحاكم العليا الداخلية في الدول الاطراف في نظام المحكمة ، وبشرط التزام المحاكم المذكورة بما صدر عن المحكمة من آراء • بل لقد اقترحت قبرص البحث في تمكين الافراد انفسهم من اللجوء الى الاختصاص الاستشارى للمحكمة ، وهى ايضـــا طفـــرة ربما لا تتفق مع المرحلة الحالية لتطور القضاء الدولى ، بعكس ما يطالب به بعض الكتاب من السماح للافراد بتقديم مذكرات للمحكمة عند نظرها لطلب رأى استشارى يتعلق بحقوقهم (٩٦) كما هى الحال في مراجعة

---

[٩١] انظر مثلا جروس ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢
[٩٢] وذلك في رد الحكومة العراقية على اسئلة الامين العام للامم المتحدة (A/8382 at p. 100).
[٩٣] وهذا ما اخذ به تقرير لجنة الخبراء المذكورة في الهامش ٩٠ سابقا
[٩٤] تبنت هذا الاتجاه ايضا لجنـــة الخبراء المذكورة في الهامش ٩٠ سابقا
[٩٥] راجع جــروس ، المرجـــع السابق ، ص ٣٢٣
[٩٦] المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ وانظر ايضا جنكس ، المرجـــع السابق ، ص ١٤٤

احكام المحكمة الادارية للامم المتحدة مثلا ، اذ ان الامر هنا يبتغى فقط تحقيق المساواة فى اجراءات بدائها المنظمة الدولية .

رابعا : اجراءات المحكمة وطرق العمل فيها

٢٧ ـ للقواعد الاجرائية اهمية بالغة فى قضاء محكمة العدل الدولية ، خاصة فى المرحلة الاولى من الدعوى عند اثارة الدفوع المبدئية بعدم الاختصاص وعدم القبول ٠ وقد كانت المحكمة تسير على القواعد الاجرائية التى وضعتها سنة ١٩٤٦ ، والتى نقلت فى معظمها عن قواعد المحكمة الدائمة التى وضعت سنة ١٩٢٢ وعدلت سنة ١٩٣٦ ، ثم بدات المحكمة منذ سنة ١٩٦٧ اعادة النظر فى قواعدها الاجرائية ، بغية تحقيق المزيد من التبسيط والمرونة ، وانتهت بنشر القواعد الاجرائية المعدلة فى ١٠ مايو ١٩٧٢ ليعمل بها اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٧٢ ، كما سبق أن ذكرنا ٠

والحق ان المطالبة بتعديل القواعد الاجرائية ، لتبسيط الاجراءات وتخفيض النفقات والوقت الذى يتطلبه عرض منازعة على المحكمة ، كانت دائما مطالبة شائعة ، نادى بها كثير من الباحثين ، ورددتها دول كثيرة ممن تولت الرد على أسئلة الامين العام ، وان كانت بعضها قد اكدت ان تأخير الفصل فى القضايا يرجع الى سلوك الاطراف ومطالبتهم المستمرة بالتأجيل ، واسرافهم فى تقديم المذكرات أو فى المرافعات الشفوية (٩٧) . ومن الدول(فرنسا) من رأت ان يترك للمحكمة وحدها مناقشة قواعدها الاجرائية ، فهى وحدها القادرة على معرفة مدى مناسبة هذه القواعد ، كما انها وحدها المخولة ، طبقا لنظامها ، بتعديل هذه هذه القواعد ٠

٣٨ ـ واذا كانت معظم الدول قد اكتفت بالمطالبة العامة بتبسيط الاجراءات فقد قدمت بعضها اقتراحات محددة ٠ فرأت الولايات المتحدة انه ليس من الضرورى فى كل حالة سماع المرافعات الشفوية ، رغم ما قد يستنتج من نص المادة ٤٣ من نظام المحكمة من ضرورة ذلك ، كما رأت على الاقل ـ أن تحدد المحكمة للاطراف نطاق هذه المرافعات ، فى اسئلة معينة لا يتجاوزونها . وهو اقتراح رأت سويسرا انه غير عملى ، مكتفية باقتراح تحديد الفترة الزمنية للمرافعة الشفوية ، وعدد المتكلمين من كل جانب ، ولكنه ترك تأثيرا واضحا على نص المادة ٥٦ من القواعد الاجرائية الجديدة للمحكمة (٩٨) كما اقترحت الولايات المتحدة توجيه الاجراءات السابقة على المرافعة الشفوية الى تحديد وتضييق المسائل محل المنازعة والتأكد من الملم الاطراف بالمسائل التى تعتبرها المحكمة ذات صلة بالموضوع ٠ وهو ما اخذت به المادة ٥٧ من القواعد الاجرائية الجديدة . واضافت الولايات المتحدة الى ذلك اقتراح الاكتفاء بما تشترطه المادة ٤٣ فى مرحلة المذكرات المكتوبة من تقديم المذكرات والاجابات عليها ، ثم الردود على الاجابات دون تجاوز ذلك ـ كما كانت تسمح به القواعد السابقة الى تقديم تعليق على الردود فى القضايا المعروضة باتفاق خاص بين الاطراف ٠ وقد اخذت القواعد الاجرائية الجديدة بما هو اكثر من هذا الاقتراح ، حيث نصت فى المادة ٤٤ منها ، على أن تقتصر المذكرات المكتوبة فى القضايا التى تعرض بموجب طلب مقدم الى المحكمة على المذكرة المقدمة من المدعى والاجابة المقدمة من المدعى عليه ، مع امكان السماح بالرد والتعليق اذا اتفق الاطراف على ذلك او اذا رأت المحكمة ضرورة لهذا ٠

واقترحت سويسرا ان ترفض المحكمة التأجيل أكثر من مرة واحدة فيما تعطيه من آجال

---

[٩٧] يكفى للتدليل على ذلك أن نذكر ان المذكرات المكتوبة التى قدمت فى قضية شركة برشلونة Barcelona Traction Co. Case, I.C.J. Reports 1970, p. 3, 6. قد بلغت حوالى ١٩ الف صفحة ، الامر الذى يفسر صدور الحكم بعد حوالى ستة شهور من قفل باب المرافعة

[٩٨] اوضحت المادة ٥٦ المذكورة ان المرافعات الشفوية لكل طرف يجب ان تكون موجزة بقدر الحاجة ، وانه يجب توجيهها للمسائل الرئيسية التى يختلف حولها الاطراف ، مع تفادى تغطيتها للمسائل المذكورة فى المرافعات المكتوبة . وفى نهاية المرافعة يقرا وكيل كل طرف نتائج مرافعته دون اعادة الحجج التى يستند اليها ، ثم يقدم نسخة مكتوبة منها الى المحكمة والطرف الاخر .

للاطراف ، كما اقترحت قبرص ان تحدد القواعد الاجرائية بتوسيع انواع المنازعات التي يكون من المناسب ، بالنسبة لها ، تطبيق نظام الدوائر (طبقا للمادتين ٢٦ و ٢٩ من نظام المحكمة) مع التوسع في اللجوء الى نظام الاجراءات المختصرة (المادة ٢٩) والى نظام العدول (المادة ٣٠ ــ ٢) والاستعانة بلجان التحقيق والخبراء الفنيين (المادة ٥٠) ومع العمل بقدر الامكان على تقصير المدة اللازمة لاعداد الحكم بعد غلق باب المرافعة • كما اقترحت سويسرا ان تقتصر الاراء المخالفة والاراء المستقلة للقضاة الذين لا يشتركون في الحكم الذى تصدره الاغلبية على المسائل التى تناولها الحكم دون غيرها ، مما يترتب عليه ايضا الاختصار في المدة اللازمة لكتابة هذه الاراء •

٣٩ ــ وثمة اجراء اتبعته المحكمة في حالات محدودة لم تجاوز مرتين في المحكمة الحالية ، واربع مرات في المحكمة السابقة عليها ، ويلاقى مع ذلك معارضة من جانب الكثيرين ، رغم النص عليه في القواعد الاجرائية للمحكمة وذلك هو اجراء ضم الدفوع المبدئية بعدم الاختصاص أو عدم القبول الى موضوع الدعوى بحيث يفصل فيها بعد النظر في الموضوع (٩٩) اما اساس هذا الاعتراض فهو ما يقتضيه الاجراء المذكور من اطالة لامد المنازعة (مع امكان الحكم بعد ذلك بعدم الاختصاص) وما يؤدى اليه من الزام الدولة المدعى عليها بمناقشة الموضوع امام المحكمة ، في الوقت الذى قد لايكون للمحكمة اختصاص فيه ، ولا شك ان اجراء الضم يجب أن يقتصر تطبيقه على اضيق الحدود ، كما فعلت ذلك المحكمة ، وكما طالبت به كثير من الدول التى علقت على هذا الامر • اما أن تحرم المحكمة كلية من الحق في ضم الدفوع المبدئية الى الموضوع ، فهو امر يتعارض مع حسن سير العدالة ، لان اختصاص المحكمة ينعقد ، كما رأينا اذا ثبت للمحكمة ان الدولة المدعى عليها قد قبلت الاختصاص ، وان هذا القبول ينطبق على وقائع المنازعة (انطباق الاداة المنشئة للاختصاص على الوقائع التى يمارس عليها الاختصاص) (١٠٠) فاذا كان الاعتراض مقصورا على عيب في الاداة المنشئة للاختصاص كان من السهل على المحكمة ان تفصل فيه دون بحث موضوع الدعوى • اما اذا كان الاعتراض يسلم بوجود هذه الاداة وبصحتها ، ولكنه ينازع في انطباقها على الوقائع او يشكك في هذه الوقائع نفسها ، فقد يتعذر على المحكمة الفصل في مسألة الاختصاص قبل البحث ، ولو بصورة عامة ، في موضوع الدعوى • ويظهر ذلك مثلا في حالة الخلاف حول ما اذا كانت هناك « منازعة » او حول « تاريخ نشأة المنازعة » (اذ كثيرا ما ينص في الاداة التى تقبل الاختصاص على أن يكون ذلك في المنزاعات التى تنشأ بعد تاريخ معين) او حول ما اذا كانت المنازعة تدخل في الاختصاص الداخلى للدولة ، الخ • لذلك فاننا لا نميل الى تأييد الاقتراح الذى تقدمت به سويسرا من ان ضم الدفوع المبدئية الى الموضوع يجب أن يقتصر على الحالة التى يتقرر فيها « وجود » اختصاص المحكمة ويتعلق النزاع فيها فقط بما اذا كان « نطاق » هذا الاختصاص يغطى المنازعة المعروضة • ويكفى هنا تأكيد ان عملية الضم يجب أن تمارس في أضيق نطاق ويجب تفاديها كلما كان ذلك ممكنا وهو أمر تمارسه المحكمة بالفعل ، بل يصفه احد قضاتها السابقين (كارنيرو) بأنه لا يمارس الا في حالة « الضرورة المطلقة » (١٠١) •

٤٠ ــ ويثار اعتراض مماثل على اصدار المحكمة أوامر باتخاذ اجراءات تحفظية معينة قبل أن تكون قد فصلت في الاعتراض حول اختصاصها بالنظر في موضوع الدعوى مثلما حدث في قضية الشركة الانجلو ايرانية للبترول (١٩٥١) (١٠٢) ومن المعروف أن أيران لم تنفذ أمر المحكمة في هذه القضية التى صدر الحكم فيها بعد ذلك بعدم الاختصاص ، وان جانبا من الفقه يشكك في مدى الزام الامر باتخاذ الاجراءات التحفظية في مثل هذه الحالة ، ويجعله اقرب الى التوصية مما لا

---

(٩٩) استعملت المادة ٦٧\٧ من القواعد الاجرائية الجديدة تسمية مبتكرة لهذا الاجراء باتاحته « عندما لا يتوافر للدفع صفة مبدئية مطلقة » . ونصت المادة ٦٧\٨ على أن تنفذ المحكمة الاتفاق بين الاطراف بمعالجة الدفوع المبدئية في اطار الموضوع .

(١٠٠) في تفصيل ذلك ، شحاته ، المرجع المذكور في هامش ٥٨ ، ص ٩١

(١٠١) انظر Ambatielos Case, I.C.J. Reports 28, 48 (Individual Opinion of J. Levi Carneiro).

(١٠٢) Anglo-Iranian Oil Co. Case (Interim Measures), I.C.J. Reports 1951, p. 89.

يتفق مع مهابة المحكمة • لذلك نجد سويسرا تقترح هنا ايضا الا تصدر المحكمة اوامر باتخاذ اجراءات تحفظية طبقا للمادة ٤١ من النظام الا اذا كان اختصاصها بنظر الموضوع قد تأكد بشكل ما ، وان ظل الخلاف قائما حول نطاق هذا الاختصاص ويقترب هذا من موقف القاضيين فينارسكي وبدوى فى القضية المذكورة حيث اشترطا لاصدار الامر ان يكون اختصاص المحكمة بنظر الموضوع « كبير الاحتمال بدرجة معقولة » (١٠٣) كما يقترب بصورة اوضح من الرأى المخالف للقاضى لوترباكت فى قضية انترهاندل (١٩٥٧) (١٠٤). وان كان يختلف عن موقف المحكمة من ان بحث موضوع التدابير المؤقتة ، او الاجراءات التحفظية يتم طبقا للمادة ٦١ ـ ١ من القواعد الاجرائية ، ولا علاقة له بالمادة ٦٢ منها المتعلقة بالنظر فى الدفوع المبنية ضد الاختصاص ، بحيث يجوز للمحكمة اصدار الامر بهذه الاجراءات ما لم يكن واضحا لهـا منذ البداية انها غير مختصة بالنظر فى الدعوى • ونعتقد ان الموقف الذى اتخذه القاضيان فينارسكى وبدوى هو الاولى بالاتباع . لما يقتضيه فرض الاجراءات التحفظية من تدخل فى شؤون الدولة لا يجوز تبريره ، ان لم يكن ثمة احتمال كبير لاختصاص المحكمة بنظر الدعوى . ولعل فى موقف ايران فى القضية المشار اليها درسا يؤكد اهمية تغيير اتجاه المحكمة فى هذا الشأن وهذه مسألة لا تقتضى على اى حال تعديل نظام المحكمة بل انها لا تقتضى تعديل قواعدها الاجرائية •

٤١ ـ ومن ناحية اخرى اقترحت بعض الدول وسائل للتخفيف من عبء نفقات التقاضى امام المحكمة (علما بأن نفقات المحكمة ذاتها تتحملها الامم المتحدة وليس الاطراف فى الدعوى • مما يجعل اللجوء اليها اقل كلفة من اللجوء الى محاكم التحكيم الدولى) • فاقترحت الولايات المتحدة امكان تغطية جزء من النفقات التى يتحملها الاطراف عن طريق ميزانية الامم المتحدة بقرار من الجمعية العامة فى كل حالة ، وذلك تشجيعا للدول على اللجوء الى المحكمة • كما اقترحت السويد انشاء صندوق خاص فى الامم المتحدة لمواجهة هذا الغرض واقترحت كندا من جانبها اتباع نظام دولى لتقديم المعونة للدول التى تحتاج اليه فى التقاضى امام المحكمة على ان تشمل هذه المعونة تقديم الخدمات القانونية والاموال اللازمة للسير فى اجراءات الدعوى . ويلاحظ ان اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ تنص فى ملحقها على تحمل الامم المتحدة لنفقات التوفيق فى المنازعات التى تثار بشأن هذه الاتفاقية (١٠٥) وهى سابقة مفيدة فى هذا الصدد • واخيرا فقد اقترحت المملكة المتحدة ان تأخذ المحكمة فى طبعها للمذكرات والمرافعات ، بما تفعله بشأن نشر الاحكام من ان يتم ذلك باللغتين الانجليزية والفرنسية (وليس فقط باللغة التى تقدم بها المذكرة او تتم بها المرافعة) لما لهذا من تيسير على الباحثين خاصة وان الترجمة تتم اثناء الاجراءات خدمة لقضاة المحكمة •

٤١ مكرر ـ وثمة مسألة ذات طابع اجرائى لها مع ذلك اهمية موضوعية كبيرة وهى مسألة الاغلبية اللازمة لصدور احكام المحكمة • فالنظام الحالى ينص على صدور الحكم بالاغلبية المطلقة للقضاة وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس • وقد تعرضت هذه القاعدة للنقد فى شقيها • فاشارت الولايات المتحدة فى ردها على اسئلة الامين العام الى اهمية البحث فى جعل قرارات المحكمة تصدر باغلبية الثلثين « ضمانا لمشاركة وجهات نظر النظم القانونية المختلفة فى مداولات المحكمة » (١٠٥ م) كما سبق للمندوب الاسرائيلى فى اللجنة السادسة للجمعية العامة ان اعترض على مبدأ تغليب رأى فريق القضاة الذى فيه رئيس المحكمة عند تساوى الاصوات واقترح

---

[١٠٣] المرجع السابق ، ص ٩٦

[١٠٤] Interhandel Case, I.C.J. Reports 1957, p. 105, 119 (Dissenting op. of Judge Lauterpacht).

[١٠٥] انظر نص الاتفاقية فى U.N. Doc. A/Conf. 39/27 (May 23, 1969).

[١٠٥م] U.N. Doc. A/8382, op. cit., p. 37.

بدلا من ذلك صدور الحكم لصالح المدعى عليه في هذه الحالة اذا كانت الدعوى قضائية واعلان عجز المحكمة عن تقديم الفتوى المطلوبة اذا كان الامر يتعلق بطلب راى استشارى ثم اقترح ان تصدر الاحكام بأغلبية نصف اعضاء المحكمة على الاقل وليس فقط اغلبية القضاة المشتركين في نظر القضية (١٠٥ مم) . غير ان هذه الاقتراحات لم تجد تأييدا يذكر لدى الدول الاخرى .

خامسا ــ القانون الذى تطبقه المحكمة .

٤٢ ــ يعتبر القانون الذى تطبقه المحكمة فى نظر كثير من المعلقين احد الاسباب الهامة لندرة اللجوء اليها . ويرجع ذلك فى قولهم اما الى عدم تأكد الدول من مضمون قواعد هذا القانون ، واما الى رفض هذا المضمون ، باعتباره يتعارض مع مصالح الدولة ، أو باعتباره قد تم فى غيبة الدولة ودون مشاركة منها . وقد شاعت هذه الحجة فى كثير من الكتابات الفقهية ، خاصة فى تبرير موقف الدول الجديدة من المحكمة (١٠٦) . كما تردد شىء منه فى أجوبة بعض الدول على أسئلة الامين العام ، بما فى ذلك اجابة العراق . ويقترح عادة . للتغلب على هذه الصعوبة زيادة اللجوء الى تقنين قواعد العرف الدولى ، عن طريق مؤتمرات التقنين ، حيث تعمل عندئذ الى وضع قواعد تتسم فى وقت واحد بالوضوح وبمشاركة الدول الجديدة والقديمة على السواء فى أعدادها . ومع تأييدنا لاهمية هذه الخطوة ، يجب أن نشير مع ذلك الى انه رغم تقنين احكام كثيرة فى اتفاقيات متعددة الاطراف شارك الجميع فى صياغتها (كاتفاقيات جنيف لقانون البحار ١٩٥٨ واتفاقيات فينا للحصانات الدبلوماسية (١٩٦١) والحصانات القنصلية (١٩٦٣) ولقانون المعاهدات (١٩٦٩

فان عددا ضئيلا من الدول هى التى قبلت مع ذلك الالتزام باختصاص المحكمة فى تفسير وتطبيق هذه الاتفاقيات ، مما يؤكد أن الاستناد الى الحجة المذكورة ينطوى على كثير من المبالغة (١٠٧) .

٤٣ ــ وتقضى المادة ٣٨ ــ ١ من نظام المحكمة بأن وظيفتها الفصل فى المنازعات « وفقا لاحكام القانون الدولى » ثم تحدد المادة طرق التوصل الى هذه الاحكام باللجوء الى أربعة مصادر هى ــ حسب صياغة النص الحرفية :

أ ــ الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التى تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

ب ــ العرف الدولى ، كدليل على سلوك عام مقبول كقانون .

جـ ــ مبادىء القانون العامة التى أقرتها الامم المتمدنة .

د ــ أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين فى القانون العام فى مختلف الامم ، كوسائل احتياطية لتحديد قواعد القانون . وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٩ .

ثم تنص المادة ٣٨ ــ ٢ على سلطة المحكمة فى الفصل فى القضية « وفقا لمبادىء العدل والانصاف et aequo et bono بشرط موافقة أطراف الدعوى على ذلك .

وقد تعرضت هذه الصياغة ، منذ وضعها فى نظام المحكمة الدائمة للعدل الدولى سنة ١٩٢٠ ، لانتقادات عديدة ، نظرا لما تحمله من خلط بين مصادر القاعدة القانونية ، والادلة المتعلقة باثبات وجودها ، الى جانب خلطها بين مصادر القانون ومصادر الالتزام ، كما أن التطورات التى لحقت

[١٠٥مم] راجع U.N. Doc. A/CN. 6/SR. 1278/Corr. 1, pp. 3 — 4.

[١٠٦] انظر مثلا : Abi Saab, The Newly Independent States and the Rules of International Law, 8 Howard Law Journal 95, 110 (1962); Anand, Role of the New Asian-African Countries in the Present International Legal Order, 65 Am. J. Int'l L. 383, 387 (1962), Lissitzyn, International Law in a Divided World, Int'l Conciliation, No. 542 at 37 — 40 (1963).

[١٠٧] انظر شحاته ، المرجع المشار اليه فى هامش ١٨ ، ص ٦٤ ــ ٦٧

القانون الدولى منذ ذلك التاريخ ، أضافت الى الانتقادات الخاصة بالصياغة ملاحظات هـامة تتعلق بالموضوع .

٤٤ ــ وتتلخص اهم الانتقادات حول صياغة نص المادة ٣٨ ــ ١ فى : (١) الطريقة المعكوسة التى وردت عليها الفقرة ب بشأن العرف ، حيث أن المحكمة لا تطبق العرف كدليل على سلوك عام مقبول كقانون ، بل تطبق القاعدة القانونية التى تستنتج من السلوك المتواتر الذى يكون العرف ، وقد أشارت قبرص فى ردها على الامين العام الى هذه الملحوظة الشائعة فى الكتابات الفقهيـة . و (٢) استعمال عبارة « الامم المتمدنة » فـى الفقرة (جـ) . وهى من مخلفات الماضى وليس لها الان معنى ، بالاضافة الى ما قد توحى به بمفهوم المخالفة من معانى غير مقبولة حاليا ، لذلك نجد بعض الدول مثل المكسيك وجواتيمالا تطالب فى أجوبتها بحذف هذه العبارة ، و (٣) غموض الفقرة (جـ) مما أدى الى الاختلاف حـول تفسيرها . الامر الذى يحسن معه توضيح أن المقصود ، كما يذهب الى ذلك الراى الغالب ، هو « مبادىء القانون العامة المستقرة فى النظم القانونية الداخلية للدول المختلفـة » و (٤) المساواة فى النص بين احكام المحاكم وكتابات المؤلفين رغم اهمية اعطاء الاولى قيمة أكبر و (٥) ذكر الاحكام والمؤلفات كمصادر للقانون الدولى ، مع الاعتذار بأنها احتياطية ، فى حين أن كتابات المؤلفين بالذات لا يمكن أن تكون مصدرا رسميا للقانون ، انما هى ادلة يستعان بها لمعرفة أحكام العرف الدولى أو لتفسير المعاهدات .

٤٥ ــ أما اهم الانتقادات الموضوعية فتتلخص فى أن النص بشكله الحالى لا يتضمن اية اشارة الى قرارات المنظمات الدولية ، بالرغم من العدد المتزايد لهذه المنظمات ، ومن سلطة بعضها فى اصدار قرارات ملزمة للأطراف فيها . لـذلك اقترحت قبرص النص على « القرارات التشريعية والاعلانات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن » . بين المصادر المنصوص عليها فى المادة ٣٨ ــ ١ ، وهو اقتراح منقول عن الفقيه الامريكى جروس (١٠٨) . وأخذت النمسا باقتراح أفضل من شأنه التفرقة بين « القرارات الملزمة للمنظمات الدولية » وينص عليها بين المصادر الاصـلية ، و « الاعلانات والقرارات غير المـلزمة » وينص عليها بين الوسائل الاحتياطية التى يستعان بها فى تحديد قواعد القانون الدولى . ولاشك فى فائدة العمل بهذا الاقتراح اذا تقرر تعديل نظـام المحكمة (١٠٩) ، خاصة بعد أن استقر فى الفقه أن القرارات الملزمة للمنظمات الدولية يمكن أن تكون مصدرا للحقوق والالتزامات الدولية . وهو ما أشار اليه القاضيان جيسوب وتاناكا فى رأى كل منهمـا المخالفين فى قضـية جنـوب غـرب افريقيا (المرحلة الثانية) ١٩٦٦ (١١٠) . بل أن القاضى السابق جيسوب قد أشار مؤخرا الى امكانية استناد المحكمة الى هذا المصدر رغم عدم ورود اشارة اليه فى المادة ٣٨ ــ ١ باعتبار أنه مسلم به فى « مذاهب كبار المؤلفين » التى هى وسيلـة احتيـاطية لمعـرفة أحكام القـانون الدولى (١١١) .

خاتمة ــ الخطوات المستقبلة

٤٦ ــ يتضح من العرض السابق أن هناك اربعة أنواع من الاقتراحات التى يقصد منها تمكيـن المحكمة من أداء دورها بصورة أفضل :

---

[١٠٨] جروس ، المرجع السابق ، ص ٣١٩

[١٠٩] حبذت لجنة الخبراء المشكلة فى اطار جامعة الدول العربية [مايو ١٩٧٢] الاخذ بهذا الاقتراح

[١١٠] South West Africa Case (Second Phase), I.C.J. Reports 1966 p. 291 — 294 (Judge Tanaka) and p. 432 — 33, 441 (Judge Jessup).

[١١١] راجع تعليقه المنشور فى 65 Proc. Am. Soc. Int'l L. 284 (1971).

١ ــ اقتراحات تقتضى تعديل النظام الاساسى للمحكمة

واهمها فتح المجال أمام الاشخاص الدولية من غير الدول ، لعرض المنازعات التى تكون اطرافا فيها على الاختصاص القضائى للمحكمة ، وفتح المجال لطلب الرأى الاستشارى من المحكمة أمام الدول وعدد أكبر من المنظمات الدولية التى لا يغطيها نص المادة ٩٦ من الميثاق ، واعادة صياغة المادة ٣٨ ــ ١ من النظام الاساسى بما يجعل القرارات الملزمة للمنظمات الدولية مصدرا معترفا به لاحكام القانون الدولى المعاصر .

٢ ــ اقتراحات تقتضى تعديل القواعد الاجرائية التى تتبعها المحكمة

ومنها السماح بأتباع الاجراءات المختصرة امام المحكمة بكامل هيئتها ، واعطاء دور للاطراف فى المنازعة فى اختيار القضاة أعضاء الدائرة التى يطلبون نظرها للنزاع ، واباحة طلب الرأى الاستشارى من احدى دوائر المحكمة ، واباحة تطبيق نظام العدول عند نظر طلبات الرأى الاستشارى ، واباحة استمرار القاضى الذى لم يجدد انتخابه فى نظر الدعوى الى أن يتم البت فى موضوعها بصورة نهائية الخ .

وقد رأينا ان القواعد الاجرائية الجديدة التى أصدرتها المحكمة فى مايو ١٩٧٢ قد تأثرت بعدد من هذه الاقتراحات ، وان لم تأخذ بها جميعا .

٣ ــ اقتراحات تقتضى صدور قرارات من الجمعية العامة

مثل انشاء لجنة تتلقى طلبات الرأى الاستشارى من جانب الهيئات غير المخولة فى أن تتقدم مباشرة بهذه الطلبات الى المحكمة ، وتخويل هذه اللجنة التقدم باسمها الى المحكمة بطلب الرأى الاستشارى فيما تراه جديرا بذلك من الامور التى تصلها ، ومثل تكليف الامانة العامة باعداد دراسة حول الاشخاص المرشحين لمنصب القضاة تكون تحت نظر الجمعية العامة ومجلس الامن قبل كل عملية انتخاب ، ويذكر فيها السيرة الشخصية والماضى العلمى والمهنى لكل شخص ، مع بيان موقف دولته من المحكمة .

٤ ــ اقتراحات لا تقتضى الا صدور توصيات من الجمعية العامة ،

مثل دعوة الدول الى اصدار المزيد من التصريحات الخاصة بقبول اختصاص المحكمة طبقا للمادة ٣٦ ــ ٢ من نظامها ، والى النص فيما تعقده من معاهدات على اختصاص المحكمة بالفصل فيما يثار من خلاف حول تفسيرها أو تطبيقها ، ومثل التأكيد بأن اللجوء الى المحكمة لا يعتبر عملا غير ودى فى مواجهة الدولة المدعى عليها ، ومثل لفت نظر الدول الى امكانية اللجوء الى المحكمة ، لا للفصل فى منازعة ، وانما للحصول على ارشادات وتفسيرات تعينهم على التوصل بأنفسهم ، عن طريق المفاوضات ، الى تسوية متفق عليها ، ومثل مناشدة المحكمة التوسع فى ممارسة الاختصاص باصدار أحكام تقريرية ، الخ .

٤٧ ــ ومعلوم أن تعديل نظام المحكمة يحتاج ، باعتباره تعديلا لميثاق الامم المتحدة ، الى موافقة ثلثى اعضاء الامم المتحدة ، بما فيهم جميع الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن . وقد افاد كل من الاتحاد السوفييتى وفرنسا ، الى جانب دول أخرى ، بمعارضتهما فى ادخال اى تعديل على النظام الحالى للمحكمة . واغلب الظن أن الصين سوف تتخذ أيضا ذات الموقف . ويترتب على ذلك الاستشارى من جانب الجهات غير المخوله

الخاشر أمر غير وارد من الناحية العملية ؟ ما لم تغير هذه الدول اتجاهها في هذا الشأن •

وقد حبذ عدد كبير من الدول التـي تولت الرد على أسئلة الامين العام ، أن تقوم الجمعية العامة بتشكيل لجنة خاصه تـــواصل بحث الموضوع (وكانت ٢٢ دولة قد تقدمت باقتراح بهذا المعنى في الدورة الخامسة والعشرين) (١١٢) ، في حين رات السويد تأجيل بحث الموضوع ريثما يتقـــرر مصير الاقتراح بانشاء محكمة جنائية دولية ليكون ذلك في الاعتبار عند البحث • اما العراق فقد ذكرت امكانية لجوء الجمعية العامة الى محكمة العدل الدولية لطلب رأى استشارى منها حول نظامها وقواعدها الاجرائية •

ونعتقد ، في ضوء ذلك ، أن اقتراح تشكيل لجنة خاصة تدرس ما تقدمت به الدول من أراء في هذا الموضوع وتصنفها طبقا للتقسيم الرباعي السابق ذكره ثم ترفع توصياتها الى الجمعية العامة ، هو اقتراح جدير بالتأييد ، لما يمكن أن يحققه من بلورة الافكار المقدمة وصياغتها في عدد من الاقتراحات المحددة والقابلة للتنفيذ •



(١١٢) انظر مشروع القرار المقدم بتاريخ ٤ نوفمبر ١٩٧٠ A/C. 6/L. 800. وصيغته المعدلة A/C. 6/L. 800 Rev. 1 وانظر عرضا وتحليلا للاقتراحات التي قدمت في هذا الشأن الى الدورة ٢٥ للجمعية العامة للامم المتحدة في الوثيقة U.N. Doc. A/8238 of 11 December 1970.



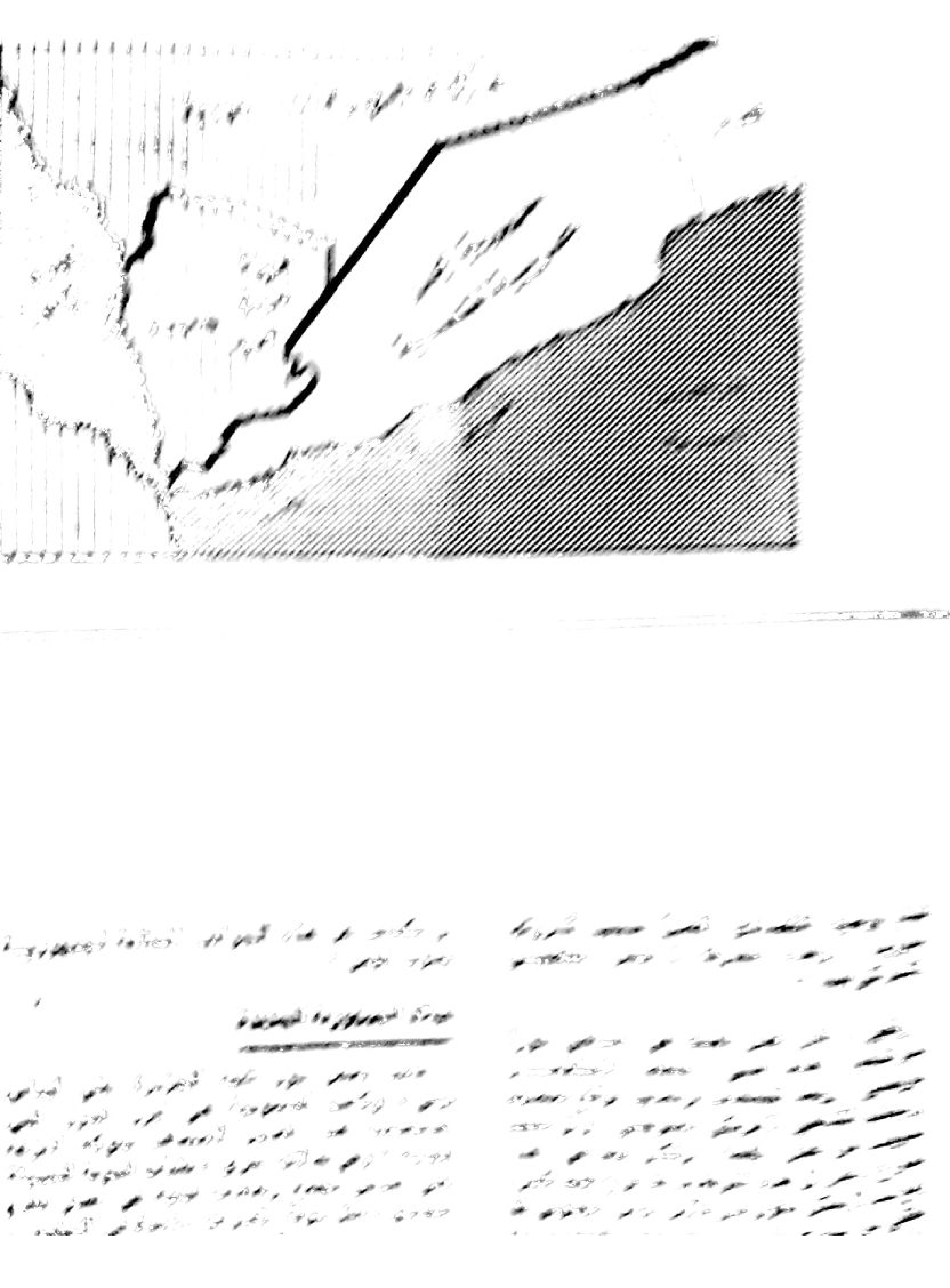
اليمن الجنوبي والتقدمية الراديكالية في ظل القبلية

د. صلاح العقاد

استاذ التاريخ الحديث فى كلية البنات ـ جامعة عين شمس

رغم عدد السكان المحدود ، وضعف الموارد الاقتصادية فان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تقدم حقلا خصبا للدراسة فى مجال السياسة والمجتمع العربى . فهى ، من الناحية التاريخية تمثل نموذجا من التحول عن طريق الطفرة ، من مجتمع قبلى الى دولة تعتبر نفسها من اكثر الدول العربية تقدما ، من حيث النظام السياسى والاجتماعى ولو من الناحية النظرية على الاقل . فالجبهة القومية الحاكمة فى جنوب اليمن ، هى محصلة تجارب واتجاهات سياسية عديدة ، اشتهرت فى مختلف انحاء العالم العربى ، وتركت بصماتها بدرجات متفاوتة على اعضاء الجبهة . وكما يستنتج من استخدام وصف الجبهة ، فهى ائتلاف ضم بعض عناصر ماركسية وبعثية واعضاء من حركة القوميين العرب . وكان على تلك العناصر ، رغم تنافرها فى مناطق أخرى من العالم العربى ، ان تنصهر أثناء مرحلة النضال المسلح ضد الاستعمار غير أن هذا التنافر انعكست آثاره على تماسك الجبهة بعد الاستقلال .

وفيما يختص بالجانب الاقتصادى ، اقترن استقلال جنوب اليمن بملابسات حرمت البلاد من اهم مواردها . فاغلاق قناة السويس عطل أعمال ميناء عدن الحر ، كما أن انسحاب البريطانيين فجأة ، وايقاف المعونة البريطانية انتقاما من الجبهة القومية ، كل ذلك أعطى حجة لخصوم الاشتراكية بأن يستشهدوا على فساد النظام . وحجتهم هى أن الدول المحافظة فى شبه الجزيرة



بصورة حاسمة من الاوضاع السابقة ، بينما أقر نظام اتحاد الامارات الزعامات القبلية والاسرية ؟ يرجع ذلك الى عاملين :

العامل الاول وجود مدينة كبيرة هى (١) عدن ، تصلح لكى تكون محور ارتكاز للدولة الحديثة ، بفضل تقدمها على أى امارة على حدة ، من حيث عدد السكان ، أو من حيث تقدم الوعى السياسى والاجتماعى · وليس لعدن نظير فى دولة الامارات المتحدة ·

العامل الثانى : تغلغل الاستعمار البريطانى فى جنوب اليمن ، بشكل اقوى منه فى اى مكان آخر من شبه الجزيرة العربية · واذا تغلغل الاستعمار اداريا واجتماعيا ، فانه يساعد فى مرحلة ما على التقريب بين الاجزاء المبعثرة لتسهيل السيطرة الاستعمارية ، ولكن يؤدى فى مرحلة تالية الى اعتياد السكان التعايش فى ظل ادارة وطنية واحدة ، ويساعدهم على التغلب على النزعات القبلية أو المحلية ·

ولم يكن فى نية الاستعمار البريطانى ايجاد دولة موحدة بهذا الشكل الذى تم فى عهد الاستقلال ، وانما بنيت الخطط البريطانية على أساس ايجاد نظام اتحادى ، يعترف بالاسر والزعامات التقليدية السابقة، غير أن انتصار العناصر التقدمية فى نهاية عهد النضال المسلح ، مكنها من القضاء على عوامل التفكك هذه · وقد ذهب النظام الجديد فى محاولة اقتلاع النزعات المحلية الى درجة أنه محا اسماء المناطق التى كانت تعرف بأسماء القبائل أو الاسر الحاكمة ، مثل العميطى والكثيرى والواحدى · وقسم البلاد الى ست محافظات تحمل أرقاما مسلسلة ·

ولم تفقد عدن رغم ما أصابها من تدهور اقتصادى وسكانى دورها القيادى فى الدولة الجديدة · فقد هبط عدد السكان من ربع مليون نسمة ، الى نحو مائة الف ، ومع ذلك فهى ما تزال تحتفظ بمركزها كمدينة عصرية ، تضم فئات المجتمع الحديث من عمال وتجار ومهنيين ، وتتأثر بالتيارات السياسية الواردة من ... وكان التفاوت ملحوظا منذ عهد الاستعمار البريطانى · فمن الناحية القانونية ، كانت عدن (٢) المدينة وما حولها فى مساحة ٧٥ ميلا مربعا مستعمرة تاج ، تدار مباشرة بوساطة حاكم بريطانى معين ، بينما يرتبط الزعماء العرب فى المنطقة الشمالية الغربية ، او فى حضرموت بمعاهدات استشارة تحولت فى سنة ١٩٥٩ الى معاهدات تحالف · وفى رأينا أن هذه الارتباطات عمقت التجزئة فى جنوب اليمن ، لانها حولت زعيم القبيلة عن دوره الاجتماعى المحض · واسبغت عليه صفة سياسية ، وقربته من مركز رئيس دولة · ولولا تغلب العناصر الحضرية المستندة الى المدن ، لنجحت الخطط البريطانية فى جعل جنوب اليمن دولة اتحادية ، تدور مشاكلها حول التنازع بين اختصاصات الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، وهو ما لا تحتمله دولة قليلة الموارد والسكان · ومن الخطأ الظن بأن سيادة الحياة القبلية تعنى بالضرورة انتشار البداوة ·

ويقدر عدد الذين يعيشون على الرعى والاسلوب البدوى بنحو نصف السكان · أما النصف الاخر فقد تحول الى الحياة الحضرية على مختلف أشكالها · ولعل أبسط درجات هذا التحول تتمثل فى اشتغال عدد من أبناء سلطنة المهرة بالصيد والملاحة · وأقرب منهم الى الحياة الحضرية هذا العدد الكبير من التجار الذين هاجروا من حضرموت وانتشروا فى الهند واندونيسيا ، استطاعوا ان يكونوا ثروات كبيرة · وقد عاد كثيرون من الحضارمة المهاجرين بعد استقلال اندونيسيا والهند ، وحملوا معهم ثرواتهم التى كونوها هناك ·

يضاف الى ذلك أن حركة هجرة واسعة تدفقت على عدن من مختلف المحميات أثناء الحكم البريطانى ، حيث كانت مجالات العمل واسعة ، سواء فى الميناء ، او فى القاعدة البريطانية ، أو فى مصفاة البترول · وفى المدينة تحول البدو مرة واحدة الى طبقة عاملة (٣)

---

(١) J. Brinton : Aden and the Federation of South Arabia. American Society of International Law — Washington 1964

(٢) Central Office of information : Aden and South Arabia, London, 1965.

(٣) محمد على الجفرى : حقائق عن جنوب الجزيرة ، القاهرة سنة ١٩٥٨.

ومن الناحية الاقتصادية ، أدى هذا التحول المفاجىء الى ازدياد تداول النقد ، والاتجاه الى شراء الارض وزراعتها ، بينما تخلى كثيرون عن مهنة الرعى · وبمساعدات فنية من الانجليز ، عرفت فى جنوب اليمن الملكيات الزراعية الكبيرة التى آلت الى الامراء ومشايخ القبائل ، بعد ان كان النظام السائد فى العهد الرعوى هو شيوع الارض · وهكذا بدا شبه نظام اقطاعى يظهر فى جنوب اليمن قبيل الاستقلال ، ولم تتح له فرصة للنمو ، اذ بادرت الجبهة القومية الى مصادرة هذه الاملاك ، مع اسقاط نظام الامارة (٤)

ولم ترث الدولة المستقلة ، على خلاف ما جرى فى معظم المستعمرات البريطانية ، النظام الاتحادى الذى اجهد الانجليز انفسهم فى اصطناعه ، ومع ذلك فقد استمرت بعض الاجهزة التى أسست فى عهد الحكومة الاتحادية تعمل فى خدمة الدولة الجديدة · ومن أبرز تلك الاجهزة الجيش ، الذى اشرف ضباط انجليز على تكوينه وتدريبه ، لذلك فان نظرة عاجلة على قيام النظام الاتحادى فى الجنوب العربى لا تخلو من فائدة ، بالرغم من أن الموضوع غدا مجرد مسألة تاريخية ·

لقد كان اتحاد الامارات خطوة أولية ضرورية لقيام أية دولة حديثة فى المنطقة ، حيث ان البلاد كانت مقسمة الى وحدات صغيرة تزيد على عشرين ، ومعظمها من الضآلة بحيث لا يستطيع أن يتحمل اعباء أية ادارة حديثة · وقد وضع النظام الاتحادى فى بداية الامر للامارات الغربية الواقعة بين عدن واليمن · وتكونت النواة الاولى من ست وحدات فى سنة ١٩٥٩ ، واقبلت بعد ذلك عدة امارات على الالتحاق بالاتحاد ، بينما عارضه امراء آخرون مثل سلطان لحج حاكم أكبر امارة فى المنطقة ، اذ وجد أن الاتحاد لا يحقق له الطموح فى زعامة الدولة المقترحة ، فانضم الى المعارضة ، وتعاطف مع الوطنيين المعتدلين ، كما يمثلهم حزب رابطة الجنوب العربى · وترددت المحميات الشرقية الواقعة فى حضرموت فى الالتحاق بالاتحاد ، وعزا بعضهم ذلك الى نزعة حكام تلك المنطقة الى الاستئثار بثروة النفط التى كان يجرى البحث عنها فى ذلك الوقت · ومن المعروف ان شركة بان امريكان صاحبة الامتياز توقفت عن التنقيب فى سنة ١٩٦٦ ، بحجة عدم عثورها على النفط بكميات تجارية · ومنذ ذلك الوقت ، اقبلت امارات حضرموت بدورها على الالتحاق بالاتحاد · وفى رأينا أن تعاظم شأن الحركة النضالية التقدمية فى الجنوب العربى منذ سنة ١٩٦٣ هو الذى دفع بالامراء والشيوخ والسلاطين ، على اختلاف نزعاتهم ، الى تأييد الاتحاد للاحتماء به ضد هذه الحركة ·

على أن القضية الاساسية فى بناء الاتحاد ظلت تدور حول مركز عدن فى النظام المقترح (٥) · فكثيرون من سكان المدينة كانوا يشعرون بتفوقهم الحضارى على المنطقة الداخلية ، ورأوا فى الارتباط بالامارات خطوة الى الوراء · وشجع على بروز هذه النزعة المحلية ، وجود عناصر غير عربية كانت ترى من مصلحتها فصل عدن عن المنطقة الداخلية تحت شعار « عدن للعدنيين » ، وذلك حتى لا تذوب فى منطقة كبيرة ذات طابع بدوى ·

وعلى العكس ، اعترض آخرون فى المحميات بأن وضع عدن من الناحية القانونية يجعلها أكثر خضوعاً للنظام الاستعمارى ، وبالتالى فأن الارتباط بها يعرقل السير التدريجى نحو الاستقلال ، ولكن كان من المتعذر عمليا فصل المنطقة الداخلية عن منفذها الطبيعى ونافذتها الوحيدة على العالم الخارجى ، وأعنى بذلك ميناء عدن · ولم تكن الميناء هى منفذ الجنوب الخاضع للحماية البريطانية فحسب ، بل انها كانت طريق الاستيراد والتصدير الرئيسى بالنسبة لليمن الشمالى ·

وفى سنة ١٩٦٢ استقر الرأى على دمج عدن فى الاتحاد المقترح ، وتطلب ذلك اتخاذ خطوة دستورية أولية ، وهى نقل بعض السلطات الى حكومة محلية من الوطنيين ، وتحديد موعد لانهاء

(٤) Ingrams W. H. Aden. Protectorate Report on the Social and Economic Conditions. London, 1963.

(٥) Colonial Office : Accession of Aden to the Federation of South Arabia, London 1962.

السـ... البريطانية ، مع امكان الاحتفاظ بالقاعدة طبقا لمعاهدة دفاع تعقد مع الحكومة الاتحادية • (٦)

وتم تكوين الحكومة المحلية فى عدن خلال شهر مارس ١٩٦٣ ، ولم يعن ذلك نهاية المشاكل بالنسبة لاقامة نظام الاتحاد ، بل على العكس اخذت العقبات تظهر بصورة اكثر حدة ، فكيف يتم تمثيل الوحدات المتفاوتة من حيث الحجم ، ومدى التقدم والرقى فى الاجهزة الاتحادية ؟ هل يكون ذلك بالتساوى أم حسب عدد السكان ؟ هذا اذا كان هناك اصلا احصاء ولو تقريبى للسكان • وكيف يكون مركز عدن فى الاجهزة الاتحادية • هل تتمتع بمركز متفوق أم تمثل حسب عدد سكانها (ربع مليون مقابل نحو مليون فى المنطقة الداخلية) • وكان الاتجاه السائد هو أن تخص عدن بمركز ممتاز ، فاقترح مثلا ان تمثل بالثلث فى مختلف الاجهزة الاتحادية • وأخيرا تردد التساؤل عن كيفية اقامة هيئة تشريعية على أساس انتخابى ، بينما لم يعرف المجتمع القبلى فى معظم الامارات ، بديلا عن النظام الابوى •

ونظرا لهذه المشكلات المعقدة ، لم يقيض للاجهزة الاتحادية أن تكتمل حتى نهاية الحكم البريطانى فى ١٩٦٧ • فلم يبرز الى حيز الوجود سوى هيئة تنفيذية محدودة السلطات ، وجيش اتحادى سيكون له دور حاسم فى اختيار الفئة التى ستتولى السلطة عند الحصول على الاستقلال • وبسبب العجز عن حل مشكلات الاتحاد من جهة ، واستمرار حركة الكفاح المسلح من جهة أخرى ، ظل الحاكم البريطانى ، أو المندوب السامى ، كما أصبح يعرف فى السنوات الاخيرة ، يحتفظ بالسلطات العليا • واستمرت حالة الطوارىء معلنة منذ ١٩٦٣ حتى الاشهر الاخيرة التى سبقت انسحاب البريطانيين • ونتج عن ذلك أن الحكومة الاتحادية لم تكتسب (٧) خلال السنوات الاربع التى عاشتها ، هيبة تمكنها من أن تتسلم السلطة من البريطانيين •

ولم يمر الجنوب العربى بنفس المراحل الدستورية التى مرت بها معظم المستعمرات البريطانية ، والتى كانت تنتهى بالالتحاق بالكومنولث • وعلى خلاف هذا الاسلوب الشائع ، انتقلت السلطة الى الذين كانوا حتى عهد قريب يتزعمون حركة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطانى • كذلك فان الاستقلال لم يكن مجرد تغيير فى الحالة السياسية ، بل اقترن بتحول واسع المدى ، شمل اعادة بناء المجتمع والدولة ، مع ما يصحب ذلك من مشكلات عويصة ، زاد من صعوبتها ضعف الموارد الاقتصادية •

مكونات الجبهة القومية

الجبهة كما يدل الاسم ، ائتلاف عدة احزاب او تيارات سياسية ، وقد شهدت مدينة عدن نشاطا واسعا فى تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية التى استفادت من الليبرالية البريطانية • ولكن الجبهة القومية تميزت عن هذه الجمعيات والاحزاب بشمولها لمنطقة الجنوب الداخلية ، بالاضافة الى مدينة عدن نفسها • وقد استفادت الجبهة القومية عند تشكيلها من مختلف التيارات ذات الطابع النضالى فى العالم العربى ، مثل البعث والحركة الشيوعية وحركة القوميين العرب ، لذلك يمكن القول أن الجمعيات والاحزاب المحلية كانت أقل تاثيرا فى الاعداد للجبهة القومية من تلك التيارات السياسية التى تنتشر على نطاق العالم العربى أو العالمى •

وعند الحديث عن تكوين الجبهة القومية ، لا يمكن اغفال جبهة تحرير الجنوب المحتل (٨) المنافسة ، وهما ان اختلفا فى ظروف النشأة ، الا أن كلتا الجبهتين اتبعتا أسلوب الكفاح المسلح فى السنوات الاخيرة • وتدعى كل جبهة انها صاحبة ثورة اكتوبر سنة ١٩٦٣ •

ومع أن التحقيق التاريخى يثبت الان حق الجبهة القومية فى ادعاء هذا الفضل ، الا انه من

---

[٦] Colonial Office : Conference on constitutional Problems of South Arabia, London 1964.

[٧] Trevaskis (Sir Kennedy) : South Arabian Episode, London, 1967.

[٨] محمد عمر الحبشى : اليمن الجنوبى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا منذ سنة ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ، بيروت ١٩٦٨

الثابت ايضا أن جبهة تحرير الجنوب المحتل حاولت ان تلحق فيما بعد بحركة النضال المسلح ٠ وليس هنا مجال سرد التنافس بين الجبهتين ٠ والذى يعنينا هو التعرف على العناصر التى أسهمت فى تكوينهما ، علما بأن بعض هذه العناصر قد تأرجحت بين جبهة التحرير والجبهة القومية ، خاصة فى الفترة التى لم يتبلور فيها تشكيل الجبهتين ، أى ما بين عام ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ٠ ويمكن القول ، بصفة عامة ، ان القوى التى اشتركت فى تشكيل الجبهة القومية هى : حركة القوميين العرب ، وبعض عناصر ماركسية ، بالاضافة الى زعامات محلية من القبائل ورجال الجيش المنسحبين من الخدمة لدى البريطانيين ٠ أما القوى التى اشتركت فى تكوين جبهة الجنوب المحتل فتشمل : حزب الشعب الاشتراكى ، ورابطة الجنوب العربى ، وهيئة تحرير الجنوب اليمنى المحتل ٠ وكان عدد من السلاطين الذين اختلفوا مع الادارة البريطانية يحتلون مكان الصدارة فى الهيئتين الاخيرتين ، مثل السلطان على عبد الكريم حاكم لحج ، ومحمد على عيد روس حاكم يافع ، وبعض شخصيات قبلية أخرى مثل فريد العولقى ٠ ولم يلبث بعض السلاطين أن انسلخوا عن جبهة تحرير الجنوب المحتل ، بسبب الخلاف حول مفهوم الوحدة مع اليمن ٠

ونستخلص من هذا العرض أن الجبهة القومية ارتكزت على عناصر أكثر راديكالية ، بينما ضمت جبهة تحرير الجنوب المحتل أحزابا معتدلة وقوى محافظة ٠ ولقد حاولت اللجنة التنظيمية للجبهة القومية فى الكتاب (٩) الذى نشرته عن ثورة الجنوب ، أن تبين الفرق بين الجبهتين من حيث التركيب الاجتماعى ٠ فذكرت أن الجبهة القومية تمثل القوى الشعبية من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة ومثقفين ثوريين ، بينما تمثل جبهة تحرير الجنوب المحتل البورجوازية المتوسطة ٠ وفى رأينا ان هذا التوصيف الطبقى المحض لحركتين سياسيتين فى مرحلة الكفاح ضد الاستعمار ، انما ينطوى على كثير من الاصطناع ٠

وهناك كثيرون فى مجتمع الجنوب لا ينتمون الى اى من هذه الفئات العاملة ٠ والتمييز الواضح فى المجتمع كان قائما بين المنطقة الداخلية التى يسودها النظام القبلى ، وبين مدينة عدن التى تمثل المجتمع الحضرى بمختلف طبقاته ، حيث وجدت نظم الانتاج الحديثة ، ففيه الراسمالية العليا والطبقة العاملة المكافحة ، كما أن حركة طلابية واخرى نسائية اخذت تلعب دورها فى حياة عدن الاجتماعية أواخر الخمسينات ٠ وانصب التنافس بين الاحزاب السياسية على هذه الفئات الجديدة من مجتمع عدن ، ولاسيما الطبقة العاملة (١٠) منذ أن تكون المؤتمر العمالى الاول سنة ١٩٥٧ ٠ ولكى ننقل صورة واضحة عن حجم الطبقة العاملة ومدى تاثيرها ونوعيتها ، يحسن أن نصنف المهن الاساسية التى وزع عليها العمال كما ورد فى احصاء سنة ١٩٥٩ ٠

١ ـ حركة الميناء ٥٫٦٠٠
٢ ـ أعمال البناء ١٠٫٠٠٠
٣ ـ مصافى الزيت ١٫٧٠٠
٤ ـ الصناعات الخفيفة ٥٫٠٠٠
٥ ـ تجارة الجملة والقطاعى ٧٫٠٠٠
٦ ـ الحكومة والقوات البريطانية ١١٫٦٤٠
٧ ـ الفنادق والمطاعم والخدمة المنزلية ٢١٫٠٠٠
الجملــــة ٦١٫٩٤٠

من ذلك الاحصاء يتضح لنا كيف أن معظم أفراد الطبقة العاملة كانوا يعملون لحساب القاعدة البريطانية أو الخدمات الملحقة بها وقد أدى ذلك الى نتيجة غير متوقعة ، وهى أن حجم الطبقة العاملة تضاءل بعد الاستقلال ، كما تضاءلت مدينة عدن نفسها ، وهبط السكان من ٢٥٠ الفا الى حوالى ٩٠ الفا ، غير أن المبادىء اليسارية التى ازدهرت على عهد نشاط الطبقة العاملة ظلت تلازم ، من الناحية النظرية ، السلطة فى جمهورية اليمن الشعبية بعد الاستقلال ٠

ومن الجدير بالملاحظة ، أن التيارات التى أثرت فى تشكيل الجبهة القومية هى تيارات سياسية تعمل على نطاق الوطن العربى ، مثل حركة القوميين العرب او البعث ، أو على نطاق عالمى مثل الماركسية وقد نشأت حركة القوميين العرب ،

(٩) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية : كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية، بيروت ١٩٦٩.
(١٠) عبد الله الاصنج : حركتنا العمالية فى جنوب اليمن ، القاهرة ١٩٦٥.

كرد فعل على نكبة ١٩٤٨ ، وجعلت المسألة الفلسطينية محور أهدافها التي تتلخص في الوحدة والتحرير والثأر ولم تتخذ الحركة شكلا تنظيميا الا في أواخر الخمسينات وقد لقيت تشجيعا من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وخاصة في الفترة التي سادها توتر بينه وبين حزب البعث ، فاتخذ الحركة كأداة لمناهضة البعث في الأقطار العربية ، ومن بينها منطقة الجنوب العربي ، حيث كان التنافس شديدا على اكتساب النفوذ بين المنظمات التي تناهض مقاومة الحكم البريطاني ويعزى الى أحمد السلامي ، وطه مقبل ، وسيف الضالعي ، وفيصل الشعبي ، تأسيس فرع الحركة في الجنوب ، ولم يلبث أن انضم اليها قحطان الشعبي ، وسالم ربيع من اقطاب الجبهة القومية (١١) فيما بعد وكلاهما تولى رئاسة الجمهورية بعد الاستقلال وقد تعرضت حركة القوميين العرب الى انشقاقات بين جناحين يساري ويميني وأدى الحوار الى انسلاخ فرع الكويت الذي لم يتقبل المبادىء الراديكالية ، بينما لقى اليسار نجاحا في منطقة الجنوب ، واثر ذلك على مسار الجبهة القومية فيما بعد ٠

وفي رأى الماركسيين المتزمتين ان اليسار الحقيقي لا يتمثل في ذلك الفرع المنشق في الجنوب ، والذي انتهى بالائتلاف في الجبهة القومية كما انه في رأيهم ، ان اليسار الحق يتمثل فقط في الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين التي يتزعمها نايف حواتمة ومن المعروف انها انفصلت في سنة ١٩٦٨ عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١٢) بزعامة جورج حبش ، وهو نفسه احد مؤسسي حركة القوميين العرب ٠ ويستدل على ذلك بالكتاب الذي نشره نايف حواتمه ، وانتقد فيه نظام الحكم في اليمن الديمقراطية وتنكر انه لا يطبق الاشتراكية العلمية ٠ وأضاف أن زعماء الجبهة عاشوا خارج المنطقة اثناء النضال ولا يعنينا في هذا المجال مناقشة هذه الادعاءات وانما يستدل من مجرد اخراج هذا الكتاب ، كيف ان اهتمامات حركة القوميين العرب بما يجرى في جمهورية اليمن الشعبية لم ينقطع بعد الاستقلال ولو أن الجبهة القومية في رأينا قد استطاعت ان تصهر في بوتقة واحدة ، الاتجاهات المختلفة التي أسهمت في تكوينها ٠

اما الحركة الشيوعية ، فربما انتقلت الى الجنوب ، عن طريق بعض الطلبة الذين يدرسون في الخارج ، وبعض النقابيين المتصلين بالهيئات الدولية وظل اثر الحركة الشيوعية ضئيلا وتأثر بالخلاف الذي نشأ بين ج ع ع م والاتحاد السوفيتي في سنة ١٩٥٩ ولكن في العام التالي كون عبد الله باذيب الاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي يعد واجهة لحزب شيوعي غير شرعي ولعل الماركسيين في منطقة الجنوب العربي كانوا أكثر ادراكا للظروف المحلية ، وعدم تهيىء المجتمع لثورة ماركسية لذلك أعطوا منذ البداية ، الاولوية لفكرة الكفاح الوطني من أجل الاستقلال ٠

وعندما تبنت الجبهة القومية مبدأ الكفاح المسلح ، لم يتردد باذيب وانصاره في اعلان انضمامهم للجبهة القومية بل ذهبوا الى حد التضامن مع نظام اليمن الجمهوري في الشمال رغم بعده عن الفلسفة الاشتراكية ووقفوا بذلك موقفا مختلفا عن البعثيين الذين عارضوا النظام الجمهوري في اليمن الشمالي ، لمجرد أنه يعتمد على مصر ، والبعث حينذاك على خلاف مع حكومتها ٠ وقد وضع الشيوعيون مجلتهم « الأمل » في خدمة الجبهة القومية ومهما يكن تأثير الحركة الشيوعية ضئيلا من حيث الحجم اذ اقتصر على بعض المثقفين ، الا أن أثر الحركة من الناحية الفكرية ظل واضحا لدى بعض أعضاء الحكومة في جمهورية اليمن الشعبية بعد الاستقلال ولم يستمر تأثير حزب البعث طويلا في منطقة الجنوب العربي كجزء من المنظمة التي تعمل على المستوى العربي العام اذ سرعان ما تنبه عبد الله الاصنج لتبعثر عمال الجنوب بين هذه الهيئات الوافدة من شيوعيين وقوميين عرب وبعثيين ، فرأى ان يدمجهم جميعا في حركة محلية ، مع المحافظة على المبادىء الاساسية لحزب البعث ، بحيث يمكن القول ان حزب الشعب الاشتراكي الذي أسسه الاصنج في سنة ١٩٦٢ كان متأثرا بأفكار البعث ، أكثر منه بأية حركات أخرى وقد رفع نفس الشعارات الحرية الاشتراكية الوحدة وكان الاصنج قد بدأ

نشاطه (١٣) فى سنة ١٩٥٩ على شكل عمل نقابى محض يستهدف الدفاع عن حقوق العمال الاجتماعية ، وتأكيد شرعية النقابات ثم تبين بحق كيف ان الفصل بين العمل السياسى والعمل النقابى يتعذر فى البلاد الخاضعة للاستعمار ، لذلك قرر تكوين حزب سياسى يجمع بين النشاط النقابى والعمل السياسى ، واتخذ منذ البداية اسلوب مقاطعة المؤسسات الوطنية التى شكلها البريطانيون ، مثل المجلس التشريعي ولكنه لم يفكر فى تدبير ثورة مسلحة بل على العكس انتقد مبدأ الكفاح المسلح باعتباره وسيلة فعالة للانتصار العسكرى على بريطانيا ، ومن ثم الحصول على الاستقلال عن طريق استخدام القوة فقد ورد فى احدى نشرات الحزب « نحن لا نؤمن بسفك الدماء او تخريب الارض ونرى ان الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار للوصول الى حل سياسى لا نصر عسكرى حاسم على غرار انتصار دولة على أخرى ونحن لا نقبل توريط القبائل فى قتال مسلح قبل ان يرسم لها تخطيط دقيق (١٤) ولعل هذه كانت تستهدف ثورة قبائل ردفان التى تبنتها الجبهة القومية فى الحال ، ولكن بعد نجاح تجربة الثورة المسلحة ، عاد حزب الشعب الاشتراكى ليتبع نفس الاسلوب ويشترك مع هيئات أخرى فى تنظيم الثورة المسلحة ويمكن القول ان التنظيم الجديد الذى عرف باسم تحرير الجنوب المحتل والذى برز الى الوجود بشكل واضح فى صيف ١٩٦٥ أصبح يعتمد كما كانت الجبهة القومية فى بداية الامر ، على مؤازرة القوات المصرية فى اليمن .

وكما أشرنا منذ قليل ، بدأت الثورة المسلحة على شكل صدام قبلى وقع فى جبال ردفان يوم ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ كما شهد هذا اليوم محاولة اغتيال المندوب السامى البريطانى فى مطار عدن وبادرت الجبهة القومية الى تنظيم هذه العمليات المبعثرة ومما لا شك فيه . أنها صاحبة الفضل فى تحويل الانتفاضات المحلية ، الى ثورة وطنية تدين بالولاء لاقليم محدد من الوطن العربى ، لا للقبيلة ومن الشائع ان العناصر التى اندمجت فيما بعد فى الجبهة القومية ،اعدت للثورة منذ اوائل سنة ١٩٦٣ حينما دعت الى عقد مؤتمر فى صنعاء فى ٢٤ فبراير ، حضره نحو الف شخص من ممثلى القبائل والضباط الذين رفضوا الخدمة فى جيش الاتحاد وحركة القوميين العرب التى مثلها قحطان الشعبى . واتخذ المؤتمر لجنة تحضيرية ، وضعت ميثاقا للجنوب ولم يختلف ميثاق الجبهة القومية فى مسألة الوحدة مع اليمن الشمالى عن جبهة تحرير الجنوب المحتل وانما تأكد الخلاف بين الجبهتين بصدد علاقتهما بالقوات المصرية فى اليمن وفى بداية حركة الكفاح ، ساندت مصر الجبهه القومية ويقول انصار الجبهة انه بعد أن تشكلت الجبهة المنافسة أعطت معلومات خاطئة للمخابرات المصرية مما جعل حكومة القاهرة تميل الى جبهة التحرير الجديدة التى أخذت بحكم التأييد الشامل من مصر ، تبدو اكثر تمسكا بمبدأ الوحدة بين اليمن الشمالى والجنوبى

ومنذ ان وقعت القطيعة بين المنظمتين فى اوائل سنه ١٩٦٦ ، والحكومة المصرية تسعى الى التوفيق بينهما حتى انها دعت الى مؤتمر فى الاسكندرية فى أغسطس ١٩٦٦ اتفق فيه ممثلو الجبهتين على اقامة منظمة واحدة ، على اساس جبهوى لا اندماجي واتفق المؤتمر على ان تمثل جبهة تحرير الجنوب بنسبة ثلثين والجبهة القومية بنسبة الثلث فى المنظمة المقترحة بينما يتم اندماج قوات حرب العصابات تحت قيادة واحدة (١٥) وقد احتجت العناصر الاكثر يسارية على هذا الحل قائلة ان جبهة تحرير الجنوب المحتل تضم السلاطين وزعماء تقليديين كثيرين ودعا سالم ربيع أعضاء الجبهة القومية الى عقد مؤتمر خاص فى حمر ، حرص ان تمثل فيه شخصيات من ساحات القتال وقد لبى الدعوة الى هذا المؤتمر اغلبيه زعماء الجبهة القومية بينما امتنعت اقلية باسم الوحدة الوطنية التى لم يمض على اقامتها زمن طويل ويلاحظ أن نفوذ جبهة تحرير الجنوب المحتل كان يبدو أرجح فى العالم العربى خارج منطقه الجنوب أما فى داخل البلاد فان الجبهة القوميه كانت أوسع تمثيلا وتشمل الداخل ومدينة عدن ، بينما كانت جبهة تحرير الجنوب تكاد تقتصر على عناصر مجتمع المدينة المدنى وكلما اقترب

(١٣) منشورات اتحاد عمال العرب : نشاط الحركة النقابية ودورها النقابى فى جنوب اليمن ، سنة ١٩٦٥
(١٤) منشورات حزب الشعب الاشتراكى سنة ١٩٦٣ : هذا هو موقفنا
(١٥) Tom Little : South Arabia, Arena of conflict, London 1968.

موعد الاستقلال زاد الصراع حدة بين القوتين المتنافستين ، حتى بدت البلاد على شفا حرب أهلية خلال شهر سبتمبر ١٩٦٧ ذلك أن الحكومة الاتحادية التى جهد الانجليز فى اقامتها ، اخذت تتداعى بفعل مقاومة العناصر الوطنية من كلتا الجبهتين وهددت هذه العناصر كل من يقبل منصبا وزاريا بالقتل ، حتى خلت عدن تماما من اية حكومة محلية ، بينما اخذ السلاطين والشيوخ يخرجون تباعا من البلاد ، وتوجه معظمهم الى السعودية ، وصارت القضية حينذاك هى : أى من الفئتين الوطنيتين يعترف به دوليا وعلى المستوى العربى كمتحدث باسم شعب الجنوب ؟

وقد برزت تلك المشكلة بجلاء بمناسبة زيارة ممثلى الامم المتحدة لعدن فى ابريل ، فأراد كل فريق أن يتحدث اليهم باعتباره الممثل الشرعى لشعب الجنوب ، ولكى يثبت حقه فى ذلك ، تنافس الفريقان فى اظهار قوتهما ، بأن أمر كل أتباعه المنتمين للنقابات العمالية بشن الاضرابات ، وحتى ذلك الوقت ساد الدوائر العربية اعتقاد بتفوق جبهة تحرير الجنوب المحتل التى تتمتع بتأييد معظم الدول العربية ، الا أن الموقف أخذ يتبدل منذ أغسطس ، اذ تنازلت الجبهة عن دعواها بأنها هى الممثل الوحيد للجنوب العربى ، وأبدت استعدادا لمشاركة عناصر وطنية أخرى ، نعنى بذلك الجبهة القومية • ثم دار جدل حول نسبة تمثيل كل من الجبهتين ، سواء فى هيئة المفاوضات مع بريطانيا ، أو فى أجهزة الحكم التى ستتسلم السلطة من الانجليز • وتوسطت الجامعة العربية بين القوتين المتصارعتين ، وبينما كان الحوار يدور فى الخارج حول توزيع المناصب ، كانت الجبهة القومية تدعم مركزها باستمرار فى الداخل ، حتى اذا حل شهر مايو ١٩٦٧ كانت كفة الجبهة القومية قد رجحت بصورة واضحة • وقامت جبهة التحرير بمحاولة اخيرة لاثارة النقابات العمالية التى بقيت موالية لها حتى ذلك الوقت • فكانت المحاولة أشبه بالانتفاضة التى تسبق الموت •

ما هى العوامل التى كفلت تفوق الجبهة القومية قبيل اعلان الاستقلال فى ٣٠ نوفمبر ؟

اولا : اعتمدت الجبهة على قطاعات أوسع من الشعب ، وتغلغل نفوذها فى الداخل حتى فى منطقة حضرموت التى عاشت الى عهد قريب فى شبه عزلة عن بقية الجنوب ، ولم تغفل الجبهة القومية مدينة عدن حصن جبهة التحرير ، واستطاعت أن تحول اليها ولاء عدة نقابات (١٦) •

ثانيا : لم تتورط الجبهة القومية مع بعض السلاطين السابقين الذين سقط نظامهم نهائيا خلال صيف ١٩٦٧ •

ثالثا : تأثر مركز جبهة التحرير بهزيمة حرب ١٩٦٧ من جهتين • فمن جهة أوفدت الجبهة بضع مئات من مقاتليها للمشاركة فى ميدان سيناء ، ولم تتمكن هذه القوات من العودة ، ومع أن مشاركتها لم تتجاوز بضع مئات من المقاتلين ، الا أن مجموع قواتها العاملة بالفعل لم يزد حسب تقدير الصحف البريطانية على ١٦٠٠ (١٧) • ومن ناحية أخرى انسحبت القوات من اليمن فى أعقاب النكسة ، ففقدت بذلك جبهة التحرير عنصرا هاما من عناصر تأييدها •

وأخيرا حسم الجيش الاتحادى هذا الصراع باعلان ولائه للجبهة القومية فى ٧ - ١١ - ١٩٦٧ •

لقد صار الجيش منذ انهيار الحكومة الاتحادية هو الجهاز الوحيد المنظم القادر على أداء دور فى المنطقة • وقد وضع الجيش منذ تأسيسه فى خدمة الحكومة الاتحادية ، كما استخدم لقمع الثورة الوطنية تحت قيادة بريطانية • وما أن لمس قادته موعد الاستقلال يقترب ، حتى خرجوا يوم ٢٠ يونية عن طاعة السلطات الاتحادية ، وأطلقوا سراح عديد من المعتقلين ، ولكنهم لم يحددوا موقفهم من القوى السياسية المتصارعة ، بل أعلنوا حيادهم التام ، ودعوا هذه القوى الى تسوية خلافاتها ، ولم يتحركوا الا بعد أن بقى هناك أقل من شهر على جلاء البريطانيين ، ولابد من وجود قيادة سياسية متفق عليها تتولى المفاوضة مع البريطانيين وتتسلم مقاليد السلطة •

لماذا اختار الجيش جانب الجبهة القومية ؟

يعزو بعضهم ذلك الى ان عدد مؤيديها فى الجيش كان يرجح عدد مؤيدى جبهة التحرير الذين يتجاوزون ٢٥ فى المائة . ومن المحتمل أن يكون تكوين الجيش القبلى قد قرب بينه وبين الجبهة القومية التى تتمتع هى الاخرى بانتشار اوسع بين القبائل . وينكر أنصار جبهة التحرير ان الجيش كان مدفوعا بوساطة البريطانيين ، والواقع ان تهمة الاتصال بالبريطانيين قد تبودلت بين الفريقين . ولكن همفرى تريفليان المندوب السامى البريطانى الذى عاصر هذه الاحداث ، اكد التزام بريطانيا بالحياد فى هذا النزاع الداخلى (١٨) . وقد يتساءل المرء : كيف تميل بريطانيا الى الجبهة الاقرب الى اليسار ؟ وفى الاوساط البريطانية كثيرا ما كان يدور الجدل : هل من الافضل تأييد الحركات الماركسية على امل اثبات فشلها فى العالم العربى ؟ أم انه من الافضل الوقوف ضدها ، حتى لو ادى ذلك الى حلول عناصر تميل الى الارتباط مع مصر والناصرية ؟

ويرى بعضهم فى اختيار الجيش جانب الجبهة القومية خطة ذكية تقوم على الدهاء ، وتستهدف التخلص أولا من جبهة التحرير ، ثم ترك الجبهة القومية تتحمل بعد ذلك مسئولية السلطة التى تكتنفها صعوبات جمة . اذ أن الاستقلال اقترن بظروف عصيبة ، وبذا يصبح من السهل على الجيش اسقاط الجبهة القومية بدورها . وستؤكد الاحداث هذه الافتراضات ، حيث سيحاول الجيش القيام بانقلاب على الجبهة القومية بمناسبة انعقاد مؤتمرها الرابع فى مارس ١٩٦٨ .

أزمة التطبيق الاشتراكى

انتقلت الجبهة القومية فى اقل من شهر ، من حالة كونها منظمة فدائية محظورة ، الى مركز السلطة الرسمية المسئولة . وكان عليها أن تستخدم الاجهزة الباقية من العهد الاستعمارى ، وهى تتكون من ادارة باهظة التكاليف ، بسبب ارتفاع المرتبات غير المتناسب مع وضع البلاد الاقتصادى ، وجيش لم يتخلص بعد من النزعة القبلية . ولابد أنه لم يكن ثمة ترحاب بهذه الحكومة اليسارية ، وفضلا عن ذلك واجهت البلاد أزمة اقتصادية حادة ، اذ اقترن الاستقلال بتوقف النشاط فى ميناء عدن ، وهروب كثير من رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج ، وليس من شأن ذلك كله أن يوفر مناخا صالحا للتطبيق الاشتراكى .

ومن الطبيعى ان تعود الخلافات التى توارت وراء معركة التحرير الى الظهور بعد الاستقلال ، فالجبهة بحكم تكوينها ، ائتلاف من عدة اتجاهات وتيارات سياسية على نحو ما رأينا ، وبحكم مسئولية رجل الدولة أراد قحطان الشعبى أول رئيس للجمهورية أن يبتعد عن الصراعات العقائدية ، وان يستفيد من أجهزة الدولة التى تكونت فى العهد الاستعمارى ، مع امكان تطويرها بالتدريج . فمثلا يمكن تطعيم الجيش الذى ينتمى أساسا للقبائل بعناصر من أبناء العمال والفلاحين . الا أن الشعبى ووجه بعد تليل بالمؤتمر العام للجبهة القومية الذى انعقد (١٩)فى زنجبار فى المدة ما بين ٤ ، ٨ مارس ١٩٦٨ ، وحاول أن يرسم برنامجا مفصلا للدولة الناشئة . فتناول القضايا الرئيسية بالتحليل : شكل الحكم ، النظام الاشتراكى تطبيقا وعقيدة ، ودور الجمهورية الرائد فى تدعيم الحركات الثورية فى البلاد المجاورة . وبخصوص شكل الحكم ، اعتبر المؤتمر الجبهة القومية مفوضة لممارسة جميع السلطات لمدة سنتين ، وذلك عن طريق لجنة تنفيذية منتخبة تتكون من ٤١ عضوا . ويعتبر هذا النظام مؤقتا الى أن يتم انتخاب مجالس شعبية لكل اقليم ، وتقوم تلك المجالس بدورها باختيار أعضاء الهيئة التشريعية من بين مندوبيها . وفى سنة ١٩٦٩ جدد التفويض لمدة سنتين . أما تكوين المجالس الشعبية ، وما يترتب على ذلك من اقامة الهيئة التشريعية ، فلم يوضع حتى الان موضع التنفيذ . ولعل أبرز قضية مثيرة تضمنها البرنامج فيما يختص ببناء هيكل الدولة ، تتعلق بتكوين ميلشيا أو حرس وطنى من أبناء الطبقات العاملة والفلاحين . ومن الواضح أن الهدف هو ايجاد توازن مع الجيش الرسمى الذى لم تطمئن اليه الجبهة منذ البداية .

وفيما يتعلق بالتطبيق الاشتراكى ، فان الاصلاح الزراعى ، كان وما يزال ، اهم ظاهرة فى البلاد

---

[١٨] Humphrey Trivilian : The Middle East in revolution, London 1971.

[١٩] اورد نايف حواتمة فى كتابه المشار اليه نص مقررات المؤتمر الرابع المنعقد فى زنجبار سنة ١٩٦٨

النامية ، حيث لا توجد صناعات هامة يمكن أن يسرى عليها التأميم . وقد عرف الجنوب العربى الملكية الجماعية فى اطار النظام القبلى القائم على شيوع المرعى . وهذه الشيوعية البدائية ، تختلف تماما عن صورة الاشتراكية العلمية التى لا تصلح الا حيث تتقدم وسائل الانتاج . وكان لابد من المرور بمرحلة الملكية الخاصة للارض ، وتطوير الانتاج بوساطة الملاك الجدد كخطوة تمهيدية لاقامة نظام تعاونى أو ملكية جماعية فى قطاع الزراعة . وقد تمت هذه المرحلة فى السنوات القليلة التى سبقت الاستقلال ، حيث تحول السلاطين الى كبار ملاك زراعيين ، وبذا اقترب الجنوب من النظام الاقطاعى ، كما أقبل التجار العائدون من اندونيسيا وشرق افريقية على شراء الارض . وكان متفقا ، منذ عهد الكفاح ، على مصادرة أملاك السلاطين والمستوزرين . وقد تم ذلك بالفعل بمجرد اعلان الاستقلال . أما مؤتمر زنجبار فقد وضع أسس الاصلاح الزراعى بصفة عامة ، فجعل الحد الاقصى للملكية خمسين فدانا فى الاراضى البعلية ، أو التى يتم ريها بصعوبة ، ٢٥ فدانا فى الاراضى المروية بيسر . وقرر تعويضا للملاك الذين ينطبق عليهم الاصلاح الزراعى . كذلك تبنى المؤتمر مبدأ توزيع الارض على الفلاحين ، حسب نظرية أن الانتاج يعود للمنتج ، ولا يصح أن يتحول العامل أو الفلاح الى أجير لدى الدولة ، أو لدى هيئةشبه رسمية .

والواقع ان النظام التعاونى فى الزراعة لا يثمر الا حيث توجد وسائل الانتاج المتقدمة وهذا لا ينطبق الا على مزارع « أبين » التى اقامها الانجليز بين يافع السفلى والفضلى وهى مزارع للقطن طويل التيلة والذرة الرفيعة ، اقيمت على مساحة ١٢٠ الف فدان ، واصبحت ارقى مناطق الجمهورية من حيث الانتاج . اما بقية الارض المزروعة فلا تتجاوز ١٥٠ ألف فدان ، أو ما يوازى ٣ فى المائة من مجموع مساحة الجمهورية بينما يعيش ٧٥ فى المائة من السكان على الانتاج الزراعى ، وبالتالى فان القضية لم تكن متوقفة على عدالة التوزيع بقدر ما كانت تحتاج الى زيادة الانتاج .

ومن بين الاجراءات الاشتراكية التى اقرها مؤتمر زنجبار تخفيض المرتبات سواء بالنسبة لموظفى الحكومة أو رجال الجيش بحيث لا يزيد مرتب أى شخص على ثلاثة اضعاف المرتب الادنى للعاملين فى الدولة . وقد علل المؤتمر ذلك الاجراء بأن المرتبات العالية التى قررت فى العهد البريطانى لا تتناسب وموارد البلاد المحدودة ، وبالتالى فهى تخلق طبقة بورجوازية ممتازة من الموظفين . واخيرا قرر المؤتمر مساندة الحركات الثورية فى شبه الجزيرة بصفة عامة ، وفى منطقة الخليج بصفة خاصة حيث توجد جبهة تحرير ظفار المتأثرة بالماركسية ومن هنا يبين ان المؤتمر كان محاولة للتوفيق بين الجناح المعتدل والجناح اليسارى فى الجبهة القومية ، ولكن كما يحدث عادة ، فقد اغضبت الحلول الوسط مختلف الاطراف . فالجيش اعتبر هذا المؤتمر انتصارا للماركسيين واتهم الجبهة القومية بالارتباط بالشيوعية الدولية . ونفت الجبهة ذلك قائلة بأن المرتبطين بالشيوعية الدولية هم فقط تلك الفئة الصغيرة الموجودة فى حضر موت والتى تسمى نفسها « الجبهة الشعبية » وكان أنصارها قد تحركوا بالفعل بعد انعقاد المؤتمر ، وبادروا الى تأميم ما تحت ايديهم من مشروعات بسيطة فى ميناء المكلاة ، وقد انتقدت الحكومة هذه التصرفات واوقفت فيصل العطاس زعيم هذه الحركة وعلى العكس انتقد اليسار المتطرف مؤتمر زنجبار واخذ عليه تقرير مبدأ التعويض (٢٠) للملاك واعتبر الحد الاقصى للملكية الزراعية كبيرا . ووصف نايف حواتمه الكاتب الماركسى المتحدث باسم هذا الفرع اليسارى حركة حضر موت بأنها حركة شعبية تمثل العناصر الاكثر فقرا .

اما قحطان الشعبى رئيس الجمهورية فقد اراد ان ينأى بنفسه عن هذه الصراعات ولكن هذا الموقف عرضه لانتقاد الفريقين فذكر اليساريون ان رئيس الجمهورية انحاز الى الجيش ، حينما لاحظ التفاف الجماهير حول القرارات التى انتزعها اليسار من المؤتمر الرابع بينما برر الشعبى موقفه بأن وزراءه اليساريين خرجوا على النظام عندما عمدوا بمساعدة وزير الدفاع الى اخراج بعض ضباط الجيش ، بحجة التطهير دون أخذ راى مجلس الوزراء .

وجد رئيس الجمهورية نفسه منزلقا فى الاعتماد على الجيش بصورة مطردة فى حين ان اساس

(٢٠) عادل رضا : ثورة الجنوب ، تجربة النضال وقضايا المستقبل ، القاهرة ١٩٦٩

الحكم كما تفهمه الجبهة القومية هو تغليب الحزب العقائدى على الدولة . ومما زاد من موقف قحطان الشعبى حرجا ، ان الجيش نفسه لم يكن متماسكا اذ مازال متأثرا بالتركيب القبلى للمجتمع . وعندما كونه الانجليز ، وضعوا كثيرين من العوالقة فى القيادة ، وصار يخشى من ان يتعرض صالح العولقى قائد الجيش لاغراء الانقلابات العسكرية التى تحمله الى السلطة لذلك عمدت الحكومة الى تطعيم القيادة بضباط من قبيلة دثينة لايجاد التوازن القبلى واذا بقحطان الشعبى يتحول فى خضم هذه الاحداث الى السلطة الفردية ، على حين ان مؤتمر مارس للجبهة القومية شدد اللهجة على مبدأ القيادة الجماعية ومن ثم يمكن القول بأن الاطاحة بقحطان الشعبى فى يونيو ١٩٦٩ كان بمثابة انتصار للحزب ، والجناح اليسارى منه ، على حساب الاجهزة الاخرى الموروثة من العهد الاستعمارى . وقد ادى هذا التغيير الى احلال القيادة الجماعية محل الحكم الفردى ، وصار هناك اربعة أشخاص على الاقل يشتركون فى السلطة الفعلية مع سالم ربيع رئيس الدولة الجديد . من هؤلاء محمد على هيثم رئيس الوزراء وصالح العولقى وزير الدفاع وعلى سالم البيض وزير الخارجية .

ومما يدل على الاتجاه اليسارى الجديد التوسع فى اجراءات (٢١) التأميم خلال نوفمبر ١٩٦٩ اذ شملت بعض المشروعات التجارية والمصارف الاجنبية وصاحب ذلك اعتراف اليمن الديمقراطية بالمانيا الشرقية ، مما دفع بحكومة بون الى سحب استثماراتها من البلاد . وتصاعد الاتجاه الاشتراكى حتى تمت خطوة هامة فى اغسطس ١٩٧٢ اذ أممت الدولة العقارات السكنية وكونت هيئة اسكان للاشراف والادارة . وهذه تجربة جديدة على البلاد العربية بصفة عامة . وللمرة الثانية خفضت الحكومة مرتبات الموظفين تمشيا مع سياسة التقشف . ومما هو جدير بالملاحظة ان هذه التاميمات الواسعة لم تشمل مصافى البترول التابعة للشركة البريطانية رغم ان المصافى تعد من اكبر المشروعات المنتجة فى عدن ، ويستخدم فيها اكبر تجمع عمالى وكان الطلب قد تزايد على انتاج هذه المصافى فى سنة ١٩٦٨ فى اعقاب العدوان الاسرائيلى الذى احرق معامل التكرير بالسويس فأخذت مصر تتزود من مصافى عدن لفترة من الوقت . ولعل حكومة عدن تشعر بالحاجة الى العائدات التى تدفعها الشركة فى مقابل اعمال التكرير الواسعة . ولا شك ان الحكومة اليسارية شعرت بالحاجة الى تطويع الجيش ، وادخال التغييرات الاجتماعية على الفئات العاملة فيه . لذلك نشرت بين صفوفه رجالها المتخصصين فى التوعية السياسية واعتبرت دورهم اهم من المدربين العسكريين .

وهنا نتساءل : كيف قوبلت تلك الاجراءات الاشتراكية فى مجتمع خرج حديثا من الحياة القبلية ولم يتهيأ لهذه الاجراءات ، حتى بدون ان تطبق الماركسية الشاملة ؟ الواقع ان هذه الاحداث جوبهت بمعارضة من فئات متعددة رجال الدين الذين حرضوا الجماهير ضد الجبهة القومية بعد انعقاد مؤتمر زنجبار سنة ١٩٦٨ يضاف الى ذلك الضباط المسرحون فى عدة عمليات تطهير تعرض لها الجيش . وربما انضم اليهم السلاطين اللاجئون فى السعودية وتجار حضر موت وعدن الذين عادوا حديثا من اندونيسيا وشرق افريقيا ، واخيرا بقايا جبهة الجنوب المحتل التى يتزعمها عبد القوى مكاوى ، وقد تجدد نشاطها خلال عام ١٩٧٢ بعد أن انتقل زعماؤها الى اليمن الشمالى ، مستغلين وقوع التوتر بين الجمهوريتين اليمنيتين وقد كشف حادث اختطاف طائرة اليمن الديمقراطية فى اغسطس ١٩٧٢ عن تكتل هذه الفئات المشار اليها او بعضها فى جبهة معارضة تسمى نفسها « جبهة الوحدة الوطنية اليمنية » وتتخذ قواعدها فى اليمن الشمالية .

ولعل حكومة عدن ادركت مصاعب التطبيق الاشتراكى فى هذه المرحلة بدون تقدم وسائل الانتاج ولذلك فانها تبذل جهودا جبارة لانشاء الصناعة الخفيفة ، غير أنها تحتاج الى مشروعات اساسية تسد الحاجات الاولية لأية دولة عصرية مثال ذلك انشاء الطرق عبر الصحارى والجبال لربط انحاء الجمهورية والا اختل الامن ، وتعرضت البلاد للثورات المحلية طبقا لما تعلنه حكومة عدن نفسها من أن بعض الجيران يريدون ان ينتزعوا المحافظتين الخامسة والسادسة حيث توجد احتمالات بترولية هامة . وقد عهد الى الصين

---

(٢١) « الفقرة الخاصة باليمن الجنوبى » The Middle East and North Africa 15th. edition 1971.

بانشاء اهم هذه الطرق التى تصل عدن بالمناطق الشرقية ويبلغ طوله ٦٤٠ ك ٠ م ٠ ومن المعروف ان المشروعات العمرانية وغيرها تغدو اكثر تكلفة فى البلاد النامية لانها تبدأ من الصفر ٠ وكان النظام الاستعمارى البريطانى يخصص معظم الاستثمارات للخدمات كالصحة والتعليم ، ويتجنب المشروعات العمرانية او الصناعية باهظة التكاليف ٠

ومما جعل التجربة الاشتراكية اشد عسرا ، تلك الظروف الخارجية التى واكبت استقلال اليمن الجنوبى ، وحرمته من أهم موارده الاقتصادية ، وهى تجارة الترانسيت التى كانت تنعش ميناء عدن بأعتبارها ميناء حرا ذلك أن اغلاق قناة السويس جعل البحر الاحمر أشبه ببحيرة مغلقة ، لا تلتفت اليه الملاحة الدولية ، وانخفض تردد السفن على اختلاف انواعها على عدن ، فزاد من عبء البطالة فى المدينة ٠ لذلك اعتبرت الجمهورية الجديدة نفسها ضحية أخرى من ضحايا العدوان الاسرائيلى ، ولو بطريق غير مباشر . وبناء عليه طالبت بأن يكون لها نصيب من ميزانية الدعم الاقتصادى العربى ٠ وهنا اصطدمت حكومة عدن الثورية بدول البترول المحافظة ، خاصة السعودية التى لم تعترف باليمن الديمقراطية ، ولذلك لجأت الجمهورية الى طريقة ثانية ، وهى الاتصالات الثنائية مع بعض الحكومات العربية التى تستطيع تقديم مساعداتمباشرة ، فتجول مندوبو اليمن بين مصر والخرطوم والجزائر والكويت ، وتمكنوا من الحصول على بعض المعونات ٠

ومن الطريف ان الجزائر التى لا تتولى التنقيب عن بترولها بنفسها ، قدمت معونات فنية لمساعدة اليمن فى التنقيب عن البترول ، ولاشك ان دول المعسكر الاشتراكى المتقدمة كانت أقدر على انتشال اليمن الجنوبى من متاعبه الاقتصادية ، فتتبارى الصين والاتحاد السوفيتى فى تقديم المساعدات حتى تقدر المعونات الصينية ب ٢٣ مليون جنيه ، بينما تجاوزت السوفيتية ٢٥ مليون جنيه (٢٢)

وخلاصة القول ان اليمن الديمقراطية ارادت أن تكون رائدة الاشتراكية فى شبه جزيرة العرب فلم تسعفها الظروف ، لاسيما أن الشخص العادى كان يقارن بين أحوال هذه الدولة الاشتراكية ، وبين احوال الدول المنتجة للبترول ، ويلاحظ الفرق الكبير ، خاصة وأن بعض دول البترول ، رغم نظمها المحافظة ، استطاعت أن توفر الخدمات الاجتماعية لمجموع السكان ، نظرا لقلة عددهم ، كما هى الحال فى الكويت وأبو ظبى على سبيل المثال ٠

الروح الثورية وانعكاساتها

على السياسة الخارجية

يقول عبد الفتاح اسماعيل ، أحد الماركسيين المعروفين ، والذى تولى عدة مناصب وزارية : « ان المهمة الثوريةللجبهة القومية لم تنته بتوليها السلطة، لان عليها أن تنشر مبادىء الثورة فيما حولها من اقطار (٢٣) ويتطلب ذلك الاحتفاظ بسرية أسماء بعض الشخصيات القيادية على خلاف المألوف عندما تخرج حركة مناضلة من عهد الكفاح السرى الى عهد السلطة ٠ وقد ألقت هذه الروح الثورية عبئا ثقيلا على علاقات اليمن بجيرانه ، فسادها التوتر فى معظم الاحيان ، ذلك أن اليمن الديمقراطية محاطة من مختلف الجهات بحكومات محافظة ، لا فى شبه جزيرة العربفقط ، بل على الشاطىء المواجه من البحر الاحمر ، واعنى بذلك اثيوبيا التى يسود العلاقات بينها وبين جنوب اليمن توتر شديد ، يرجع أساسا الى المساندة الصريحة التى تمنحها اليمن الديمقراطية لحركة تحرير ارتريا المنادية بالانفصال عن اثيوبيا ٠

وبصرف النظر عن عدالة تلك القضية ، فلجمهورية اليمن عدة مبررات تجعلها مؤهلة اكثر من غيرها لتأييد هذه الحركة ٠ فمن حيث الموقع ، هى أقرب الدول الاسلامية اتصالا بمسلمى ارتريا ، وتربط السكان علاقات عنصرية قديمة . وتقف اثيوبيا من اليمن الجنوبى على طرفى النقيض فى

---

(٢٢) Le monde 28 — 5 — 72.

(٢٣) تصريح منشور فى مجلةروزليوسف فى ١٨ — ١٢ — ١٩٦٧

السياسة الخارجية ، فبينما تعتبر اليمن الديمقراطية نفسها صديقا طبيعيا للمعسكر الاشتراكي ، نجد الحكومة الاثيوبية من أقوى حلفاء الولايات المتحدة في منطقة البحر الاحمر . ويضاف الى عوامل الخلاف، تلك الشائعات القوية القائلة بأن اثيوبيا تمنح اسرائيل تسهيلات ملاحية في موانيها ، بل تؤجر لها بعض الجزر الصغيرة في البحر الاحمر .

ولا تخفى حكومة اليمن الديمقراطية عداءها لانظمة الحكم في الخليج العربي بصفة عامة ، ولسلطنة عمان بصفة خاصة . ولما كانت هناك حدود مشتركة طويلة وغير خاضعة للرقابة بين البلدين ، فقد غدا بوسع عدن أن تقدم المساعدات العسكرية لجبهة تحرير ظفار التي تناوىء حكم سلاطين عمان . ومن المعروف أن هذه الجبهة اخذت توسع نطاق عملها في امارات أخرى ، واطلقت على نفسها اسم « جبهة تحرير الخليج » وتضم بين صفوفها بعض الماركسيين . وكانت تتمتع بتأييد الصين الى ان تم اعتراف هذه بدول الخليج الجديدة .

ومما يزيد من حدة الخلاف بين عمان واليمن الديمقراطية تلك الصراع الذى دار حول ملكية جزر كوريا موريا الواقعة بمحاذاة التقاء الحدود بين القطرين . وقد كانت خطة الجبهة القومية في مفاوضاتها مع بريطانيا لتسلم السلطة ، تتمثل في التمسك بجميع الجزر المحاذية لشواطئها . وقد وفقت في افساد الخطط البريطانية التي استهدفت فصل بريم او كمران ، كما تسلمت جزيرة سومطرة بدون خلاف . أما جزر كوريا موريا فقد ادعت بريطانيا أنها من الناحية التاريخية ملك لسلطان مسقط ، وأنه كان قد نزل عنها لبريطانيا سنة ١٨٥٤ ، لكن في خلال عهد الاستعمار البريطاني بالجنوب ، اديرت الجزر على ايدي (٢٤) حكام عدن . مما جعلها ترتبط من الناحية العملية بالجنوب العربي ، لذلك اعتبرتها الجمهورية الجديدة جزءا لا يتجزأ من اراضيها ، ولم تسلم بالاجراء الذي اتخذته بريطانيا ، حين سلمت هذه الجزر الى سلطنة عمان ، وطالبت باجراء استفتاء للسكان . وقد اثارت الفكرة ردا ساخرا من الدوائر البريطانية ، اذ أن عدد السكان المقيمين لا يتجاوز خمسا وسبعين نسمة .

ولعل قيمة الجزر التي تبلغ مساحتها ٢٨ ميلا ، وتكاد تكون خالية من السكان ، انما ترجع الى ما تحتويه من ثروة في المخصبات الطبيعية . ولما يئست الجمهورية من الاستيلاء عليها بالفعل ، عينت حاكما رمزيا عليها ، وتوقفت القصة عند هذا الحد .

وقد عبرت اليمن الديمقراطية عن عدائها لدول الخليج الاربع التي حصلت على استقلالها سنة ١٩٧١ وطالبت بالانضمام الى جامعة الدول العربية ، فكانت اليمن الديمقراطية العضو الوحيد الذى اعترض على هذا الطلب . ولعل أبرز المشكلات التي تصادف جمهورية اليمن في علاقاتها مع جيرانها ، هي ترتيب نوع الصلات باليمن الشمالي . ذلك أن مبدأ الوحدة بين اليمنيين كان قويا في عهد ما قبل الاستقلال ، وان اتخذ اشكالا مختلفة . ففي الماضي البعيد ، كان المبدأ مستمدا من دعوى إمام صنعاء في حقه التاريخي في الجزء الجنوبي من البلاد . وكانت بريطانيا هي التي تقاوم هذه الفكرة، مستندة الى الخلاف الطائفي بين سكان الجنوب الذين يدين معظمهم بالمذهب الشافعي السني ، وبين الامامة الزيدية . فلما سقطت الامامة ، وظهرت الحركة الوطنية في الجنوب اصبحت الظروف اكثر ملاءمة من العهد السابق او اللاحق للمناداة بمبدأ الوحدة فالوطنيون في الجنوب يستعينون بالجمهورية الجديدة في الشمال ، وتمنح مصر تأييدها لكلا الفريقين . والبريطانيون يتخذون موقفا معاديا من الجمهورية ومن الوطنيين . وقد كان من أبرز مطالب الوطنيين في عدن ، منح المهاجرين من الشمال الحقوق السياسة باعتبارهم مواطنين . وكان لهؤلاء المهاجرين تأثير قوى على تطور الحركة الوطنية ، لانهم يشكلون نسبة عالية من الطبقة العاملة . ولكن بريطانيا اصرت على اعتبار هؤلاء الوافدين أجانب لايتمتعون بالحقوق السياسية .

ومنذ أن تأسست الجبهة القومية وجبهة الجنوب المحتل ، تبنت كلتاهما مبدأ الوحدة ، مع ملاحظة

---

(٢٤) Julian Paget : Last Post, Aden 1964 — 1967, London 1969.

ان منطلق الوحدة لدى جبهة الجنوب المحتل كان اقامة الدولة اليمنية الكبيرة التى تعتمد على تأييد مصر ، بينما منطلق الجبهة القومية كان مبادىء حركة القوميين العرب التى تنادى بالوحدة الشاملة بصفة عامة وبدون تحديد . كما يلاحظ وجود بعض الماركسيين فى الجبهة القومية الذين لا يأبهون لميثاق الوحدة أصلا . واذن فقد كانت الجبهة القومية سلوكا جديدا فى مفهوم الوحدة والتركيب الاجتماعى .

واذا كانت جبهة تحرير الجنوب المحتل قد فقدت تماما فرص المشاركة فى السلطة ، فقد سلكت الجبهة القومية سلوكا جديدا فى مفهوم الوحدة بعد الاستقلال ، الا وهو الدعوة لنشر نظامها التقدمى بين سكان اليمن الشمالى . وفى الوقت الذى تحرج فيه مركز جمهورية اليمن الشمالية بعد انسحاب المصريين ، تجدد نشاط أنصار الامامة بتأييد السعودية فى اوائل سنة ١٩٦٨ ، أصبحت هناك مصلحة مشتركة لمجابهة هذا الخطر . ونشهد خلال هذه الفترة وزارات للوحدة تتكون فى كل من صنعاء وعدن . وتعرض حكومة عدن — رغم قلة امكانياتها — مساعدتها لصنعاء لدفع اخطار « الرجعية » ، ولكن ما ان زال شبح هذا الخطر حتى ظهر الخلاف العميق بين نظامى الحكم فحكومة صنعاء لا تستطيع ، حتى لو أرادت ، أن تجابه مجتمع اليمن الذى عاش فترة طويلة فى عزلة عن العالم الخارجى بمبادىء الاشتراكية فوجدت نفسها بحاجة الى معونة السعودية . وبما ان هذه قد توقفت عن تأييدالامامة ، فقد تمت المصالحة فى اليمن الشمالى ، على أساس ادخال انصار الامامة بجانب العناصر الاقل محافظة مثل محسن العينى البعثى السابق . وقد زالت الاسباب التى كانت تثير التوتر بين اليمن والسعودية ، وتم اعتراف الاخيرة باليمن الشمالى فى صيف سنة ١٩٧٠ ، واخذت تقدم له العون الاقتصادى .

ولم يلبث ذلك التضارب فى الاتجاهات السياسية ان تحول الى اشتباكات ساخنة على الحدود ، ولكل من الشمال والجنوب حججه وتفسيراته الخاصة لتلك المنازعات ، فالمسئولون فى صنعاء يذكرون أن أساس المشكلة هو لجوء عدد كبير من سكان اليمن الجنوبى الى الشمال بسبب سوء الاحوال الاقتصادية ، وأن بعضهم ذهب الى الشمال غاضبا من اجراءات التاميم . ومما زاد الوضع توترا ، أن حكومة عدن وعدت زعماء القبائل اللاجئة فى الشمال بالعفو ، ثم غدرت بثلاثة منهم وحكمت عليهم بالاعدام . وليس بوسع اليمن الشمالى أن يتحمل الاعباء الاقتصادية الناجمة عن ايواء هذه الاعداد المتزايدة .

اما تفسير الجنوب لحوادث الحدود ، فهو أن ثمة نوايا عدوانية توطأت عليها دول رجعية ، وذلك حتى تجتزىء من البلاد المحافظتين الخامسة والسادسة ، لاحتمال وجود البترول بهما ، كما ان هاتين المحافظتين تقعان فى الطريق الى عمان ، وبالتالى فأن الحكومات الرجعية تريد ان تحول دون تقديم المساعدات للثورة الشعبية فى ظفار وغيرها من أنحاء الخليج .

وردت هذه التفسيرات فى تصريح أدلى به رؤساء الوزارة والجمهورية فى القطرين لجريدة الجمهورية القاهرية (٢٥) . ومما يلفت النظر ان كلا من سالم ربيع رئيس اليمن الديمقراطية وعبد الرحمن الايريانى رئيس اليمن الشمالى ، أكد اعتناقه لمبدأ الوحدة اليمنية ، ووصف الحدود القائمةبأنها مصطنعة . ودعا سالم ربيع فى هده المناسبة الى احياء اللجان المشتركة التى كانت قائمة على عهد الاستعمار البريطانى ، وتدعيمها بلجان أخرى تعمل على تنشيط العلاقات الاقتصادية بين البلدين .ونلمح من خلال هذا التصريح ، كيف أن اليمن الجنوبى يتطلع الى تحويل تجارة اليمن الشمالى الى ميناء عدن كما كان فى الماضى ، فى حين تعمل حكومة صنعاء على تطوير موانى الشمال ، وفى سبيل ذلك اغلقت طرق القوافل التىكانت تمر بها التجارةبين البلدين

وكان الايريانى اكثر صراحة فى رفع شعار الوحدة ، فقال اذا كان قيام الوحدة بين اليمن الجنوبى والشمالى مرتهنا بتوزيع المناصب ، فسنؤثر اخواننا فى الجنوب بأهمها . وفى نفس الوقت اعترف محسن العينى رئيس الوزراء فى اليمن الشمالى بأن بلاده لا تسيطر على القبائل الثائرة التى تهاجم حدود

(٢٥) جريدة الجمهورية القاهرة فى١٥ — ٦ — ١٩٧٢

اليمن الجنوبي بسبب الثأر لزعمائها ، كما أشار الى ان حكومة عدن تأوى عددا من السياسيين المعارضين للنظام في صنعاء .

وبخلاف اليمن الشمالي ، توجد عدة دول عربية أخرى لاتنظر بارتياح الى النظام القائم في عدن ، وبالاضافة الى الدول الملكية ، فهناك عدة انظمة جمهورية تتخذ موقفا معاديا صريحا من اليمن الجنوبي ، لاعتقادها بأن النظام على صلة بالحركة الشيوعية الدولية .وأوضح مثل على ذلك هو حكومة ليبيا . وعلى العكس تعتبر حكومتا الجزائر والعراق كما اشرنا اكثرالحكومات العربية تعاطفا مع نظام الحكم في عدن . اما مصر وسوريافتقفان موقفامحايدا في الصراع بين اليمنين .ويمكن القول بأنهما على علاقات عادية مع اليمن الجنوبي ، وكان من شأن الملابسات التاريخية التي أحاطت بظروف استقلال اليمن الجنوبي ، أن حدث تباعد بين الجبهة القومية وبين كل من مصر وسوريا . فمصر القت بثقلها مع جبهة تحرير الجنوب المحتل ، وحزب البعث الحاكم في سوريا خصم طبيعي لحركة القوميين العرب ، وهي من العناصر المؤسسة للجبهة القومية . غير ان حكومة القاهرة رأت ان تتبع سياسة واقعة . فأعترفت بحكومة الجبهة القومية فور تسلمها السلطة ، وذلك حفاظا على استقرار الجمهورية الناشئة . أما سوريا فقد ترددت بعض الوقت ، قبل ان تعترف بحكم الجبهة القومية .

لقد ارادت جمهورية اليمن الديمقراطية أن تتميز بمواقف خاصة داخل اروقة الجامعة العربية ، تنم عن مبادئها الراديكالية ، غير انها لم تجد لصوتها تأثيرا يذكر ، ووجدت نفسها احيانا في شبه عزلة .

كيف فقدت عدن أهميتها الاستراتيجية ؟

خرجت اليمن الديمقراطية الى حيز الوجود ، في وقت تغيرت فيه المفاهيم الاستراتيجية . وقبل الاستقلال ببضع سنوات ، لم يكن احد يتصور أن بريطانيا تتخلى عن البلاد دون ان تشترط الاحتفاظ بقاعدتها البحرية الكبرى في عدن . والابعد من ذلك عن التصور ، ان ترتبط الدولة التي سترث الاستعمار البريطاني بصلات وثيقة مع الكتلة الاشتراكية ، فيحل الاتحاد السوفيتي او الصين بنفوذه محل بريطانيا في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر . والواقع ان التشكك في قيمة القواعد البحرية التي ليس لها عمق في الداخل يعود الى ايام الحرب العالمية الثانية (٢٦) . فقد سقطت سنغافورة ايام الغزو الياباني ، وكلفت بريطانيا خسائر كبيرة . وبعد نهاية الحرب ظفرت الهند بالاستقلال ، وانتهت مسئولية بريطانيا تقريبا كقوة اساسية للدفاع عن الشرق الاقصى . وحلت الولايات المتحدة محلها في هذا الدور ، بل تكفلت بالدفاع عن دول الكومنولث الواقعة هناك مثل استراليا ونيوزيلندا . فلماذا استمر الانجليز متشبثين بعدن ، ولم يتخذوا قرار الانسحاب الا في عام ١٩٦٦ ؟

لقد ظلت بريطانيا حتى ١٩٥٦ تعتبر نفسها شريكة للولايات المتحد ةفي مواجهة الحرب الباردة في الشرق الاوسط والمحيط الهندي . وحينما أخذت تتخلى عن هذا الدور بالتدريج بعد العدوان الثلاثي ، استثنت عدن من هذا الاتجاه ، فلم تبدل موقفها بسهولة ، نظرا لاعتقادها بأن أمن شركات النفط العاملة في الخليج متوقف على قوة بريطانيا العسكرية حول سواحل شبه الجزيرة العربية (٢٧) . وبعبارة أخرى تغير مغزى الوجود البريطاني ، فبعد أن كانت عدن حلقة استراتيجية عالمية ، أصبحت مجرد أداة لحماية مصالح رأسمالية في منطقة محدودة ، هذا بالرغم من أن الحكومة البريطانية لم تصرح بذلك حينما ابتكرت ما عرف « باستراتيجية شرق السويس » ، واعتبرت عدن وسنغافورة شبكة متصلة ، تخدم اهداف واسعة المدى في الاستراتيجية العالمية ، ولكن من الناحية العملية لم تستخدم عدن الا فيما يتعلق بمنازعات محلية . فقد استخدمت في عام ١٩٦١ لانزال القوات البرية في الكويت بمناسبة تهديد عبد الكريم قاسم بضم تلك البلاد الى العراق . وقيل ان التدريب في هذه البيئة الحارة جعل الجنود البريطانيين صالحين لاداء هذه المهمة . ثم استخدمت قاعدة عدن لمد يد المعونة لحكومة نيريري في تنزانيا ، وذلك لمواجهة ثورة

---

(٢٦) Gillian King : Imperial outpost : Aden London 1964.

(٢٧) x. Farny : East and West of Suez, London, 1971.

داخلية فى سنة ١٩٦٣ ، وعندما حصلت كينيا على الاستقلال نقل مقر قيادة الشرق الاوسط من نيروبى الى عدن ·

وأمسى من المتوقع بعد تولية حزب العمال الحكم فى ١٩٦٤ أن يعاد النظر فى مسالة القواعد بصفة عامة ، وعدن بصفة خاصة · فلم يخف الحزب وهو فى المعارضة انتقاده للنفقات الباهظة التى تكلفها القواعد ، واعتبر أن بقاء القواعد بدون رغبة السكان يزيد من أعباء تكلفتها ، ويقلل فى نفس الوقت من فاعليتها بالنسبة للاستراتيجية العالمية ·
لقد بحث مجلس العموم خلال عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ احتمال التغييرات التى طرأت على المفاهيم الاستراتيجية ، وتأثير ذلك على عدن وغيرها من القواعد الواقعة شرق السويس · وتساءل نواب كثيرون : لماذا لا ترتكز بريطانيا على حاملات الطائرات والغواصات المزودة بالرءوس لاداء دورها التاريخى فى المحيط الهندى ؟ لقد اثبتت التجارب فاعلية هذه الاسلحة النووية البحرية كبديل عن القواعد بعد أن استخدمتها الولايات المتحدة فى مناطق متعددة من العالم ، ولكن عندما اتخذ قرار الانسحاب من عدن عام ١٩٦٦ كانت الخطة تقضى بتقوية الوجود العسكرى فى منطقة الخليج كبديل عن تاعدتها ، مما يدل على أن البريطانيين كانوا ما يزالون يعتقدون أن أمن شركات البترول لا يتحقق بدون حماية عسكرية ·

وبالرغم من أن الجبهة القومية قد أظهرت بعد تسلمها السلطة ، تقاربا قويا مع الكتلة الشرقية ، فان البريطانيين لم يمضوا فى خطة تقوية وجودهم فى الخليج ، بل على العكس ، قرروا بعد ثلاثة أشهر من استقلال اليمن الجنوبى الانسحاب من الخليج أيضا ، مما يدل على أن عدن لم تعد مركزا من مراكز الصراع الدولى · ولا شك أن اغلاق قناة السويس قد نزع ما تبقى لعدن من قيمة استراتيجية ·

وليس معنى ذلك أن اليمن الجنوبى يعيش بمعزل تام عن الصراع العالمى ، فمثلا حاولت اسرائيل أن تلفت نظر الدول الغربية الى ما عسى أن تتعرض له مصالحها من خطر من جراء وقوع اليمن الجنوبى فى دائرة النفوذ الشيوعى ، كما أن الملاحة الاسرائيلية عبر باب المندب قد تتعرض للمضايقات ، اذا ما تلقت اليمن الجنوبية مساعدات عسكرية كبيرة · كما أن الشائعات التى راجت عن منح جنوب اليمن تسهيلات للاسطول السوفييتى ، جعلت بعض المراقبين يعتبرون استقلال اليمن الجنوبى خطوة نحو تصعيد الحرب الباردة فى منطقة المحيط الهندى ، اذ أخذت الولايات المتحدة تهتم فى نفس الوقت بتوسيع عمليات اسطولها السابع فى هذه المنطقة ، ولم تعد تعتمد على الحلف المركزى ·

ولم تغير بريطانيا من خططها العسكرية فحسب ، بل بدلت مواقفها السياسية من جمهورية اليمن الجنوبية بعد اعلان استقلالها، ذلك أن خطة بريطانيا كانت قد بنيت على وجود حكومة صديقة هى حكومة الاتحاد التى تتكون من السلاطين وشيوخ القبائل والطبقة البورجوازية العدنية · وبما ان الجبهة القومية ذات الطابع اليسارى هى التى تسلمت السلطة فى آخر لحظة ، فقد سحبت بريطانيا وعودها بتقديم المبالغ اللازمة لاستمرار الجهاز الادارى وأعمال التعمير والانشاء ، وكانت مقدرة بنحو ستين مليون جنيه سنويا · وأخذت تتراجع بالتدريج فهى تساوم تارة على تخفيض المبلغ ، ثم تكتفى بدفع أقساط شهرية بسيطة لا تتجاوز المليونى جنيه لبقاء النظام الادارى · وعجل ذلك بالتقارب بين حكومة عدن وبين الكتلة الاشتراكية ، واذن فأن التقارب مع هذه الكتلة ليس مرجعه فقط التعاطف الايديولوجى ، بل المصلحة الاقتصادية الملحة · وبطبيعة الحال عرض كل من الاتحاد السوفييتى والصين مساعدات بشروط أفضل ، بل ان الصين قدمت أطباء وفنيين بدون مقابل ، ومهدت الطريق الطويل الذى يربط عدن بشرق الجمهورية ، كما قامت المانيا الشرقية بتصدير الاسلحة الخفيفة وتدريب الشرطة ·

ولم يشأ زعماء الجبهة القومية أن يورطوا أنفسهم فى النزاع الصينى السوفييتى ، فنشرات الحزب الشيوعى السوفييتى تروج على قدم المساواة مع صور ماوتسى تونج ، والشعارات المؤيدة للثورة الثقافية · ومع ذلك فقد أخذت الصين تفقد سمعتها بأعتبارها زعيمة الثورة فى العالم الثالث (٢٨) · ولابد أن يكون مركزها البارز فى جنوب اليمن قد تأثر بعدة مواقف اتخذتها حكومة بكين ، ولم تتفق مع أهداف نظام

---

(٢٨) Le monde 21 — 5 — 72.

الحكم فى عدن ، من ذلك مثلا الاعتراف المبكر بدول الخليج العربى ، وما يترتب على ذلك من سحب الصين معونتها ومؤازرتها لجبهة تحرير الخليج الشعبية . وقد رأينا كيف ان حكومة اليمن الديمقراطية تعلق املا كبيرا على ايجاد انظمة صديقة لها فى شبه الجزيرة بتأييد هذه الجبهة ، كذلك فان موقف الصين المتقلب بجانب باكستان « الرجعية » ضد بنجلاديش ، لا يتمشى وسياسة اليمن الديمقراطية ثم جاء تأييد الصين لحكومة النميرى ضد الحركة الشيوعية السودانية مخيبا لآمال نظام الحكم فى عدن . ومن جهة أخرى ، تم تبادل التمثيل السياسى بين بكين وأديس أبابا ، رغم الدور الذى تقوم به أثيوبيا فى المنطقة لصالح الولايات المتحدة الامريكية . ومما يدل على هذا التحول فى العلاقات بين الصين واليمن الجنوبى ، عدم حضور ممثلين للحزب الشيوعى الصينى فى المؤتمر الخامس للجبهة القومية الذى انعقد فى مارس ١٩٧٢ ، وذلك خلافا لما حدث فى مؤتمر زنجبار سنة ١٩٦٨ .

ومهما يكن من تراخ فى العلاقات بين الصين واليمن الديمقراطية ، فان ما حدث أخيرا من تغيرات فى العلاقات بين الدول الكبرى ، يجعل مهمة حكومة عدن الثورية أشد عسرا .

ان من خصائص الانظمة الراديكالية ، ولاسيما اذا كانت حديثة العهد فى البلاد النامية ، أن تعتبر نفسها صاحبة رسالة ينبغى عليها أن تنشرها فى الاقطار المحيطة بها على الاقل ، ولكن ضعف موارد اليمن الجنوبى من جهة ، وقلة عدد النخبة المثقفة التى تقوم بهذ الدور الرائد من جهة أخرى تنزع من جنوب اليمن كل سلاح فعال فى هذا المجال . ويتساءل المرء كيف انتقل النزاع بين اليمنيين من الصراع المسلح الى اقرار مبدأ الوحدة كما تضمنه تصريح القاهرة فى ٢٨ اكتوبر الماضى . وفى رأينا ان هذا التصريح هو بمثابة تعبير عن أمانى تجول فى نفوس الجماهيرية أكثر مما هو خطوة عملية نحو وحدة اندماجية ، اذ أن ثمة صعوبات مختلفة ما زال ينبغى التغلب عليها لكى تكون خطوة الوحدة عملا جادا . من ذلك اختلاف النظامين . نظام صنعاء الذى هو ائتلاف من عناصر قبلية وبعضها كان قريب العهد بالولاء للملكية وبعضها الاخر يعبر عن نزعة القبائل الى الاستئثار بالاستقلال الذاتى الى حد تكوين قوات مسلحة خاصة بها والاثراء من جراء الحرب الاهلية قبل سنة ١٩٦٧ . ومن الواضح تباين المثل بين هذا النظام وبين النظام المتعلق بالماركسية فى عدن .

ثم هناك الصراع التقليدى بين أهل الجبل فى هضبة الجبل الشمالى الذين يحسون بتفوقهم المعنوى والمادى على أهل السهل فى اليمن الجنوبى وهذا الاحساس بالتفوق هو تراث لصراعات تاريخية اتخذت فى الماضى لون الخلاف الطائفى بين الزيدية والشوافع .

ثم هناك أخيرا الاختلاف فى اتجاهات السياسة الخارجية وارتباط النزاع اليمنى ببعض الصراعات العربية خارج اليمن ، بينما ازداد اليمن الشمالى تقاربا من السعودية وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة لمح زعماء عدن اثناء الصراع الى أن الاتحاد السوفيتى لن يتخلى عن تأييد اليمن الجنوبى فى حالة تعرضه للخطر . ويحظى زعماء عدن بتأييد كامل من العراق والجزائر بينما تتوثق علاقات اليمن الشمالى بالدول المحافظة فى شبه الجزيرة (*)





د. عبد العظيم رمضان

باحث مصرى متخصص فى تاريخ مصر الحديث

ان اعيد فتح السودان سنة ١٨٩٩ الى نهاية الحرب العالمية الاولى ، كانت المؤثرات التى خضع [...]ها الجيش المصرى تنبع من مصدرين أساسيين : [...]صدر الاول ، الاحتلال الانجليزى ، والمصدر [...]ثانى ، السيادة العثمانية · وقد رأينا تأثر [...]جيش بهذين المصدرين فى ثلاثة أحداث متعاقبة : [...]ادث العقبة سنة ١٩٠٦ ، والحرب الطرابلسية سنة ١٩١١ ، والحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ *

والى جانب هذين المصدرين الاساسيين ، كانت توجد مصادر أخرى للتأثير لا تقل أهمية ، وان كانت تابعة : أولها ، القصر ، وبمعنى أكثر تحديدا ، الخديو عباس الثانى ، الذى رأينا سعيه للسيطرة على الجيش فى « حادث الحدود » سنة ١٨٩٤ ، ثم دوره فى تمرد بعض الاورط المصرية والسودانية فى السودان سنة ١٩٠٠ · والثانى ، الرأى العام المصرى المصطبغ بالصبغة الاسلامية العثمانية ، تحت تأثير حركة الحزب الوطنى ·

Scanned with CamScanner



وبانتهاء الحــرب العالمية الاولى وقيــام ثورة ١٩١٩ ، تتغير أدوار القوى المؤثرة ، فيتضاءل تاثير السيادة العثمانيه بعد سقوطها فى عام ١٩١٤ وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب ، وفى الوقت نفسه ، ترتفع اهمية القوى المؤثرة التابعة ، فتصبح لها صفة أساسية · وبذلك تصبح مصادر التاثير الاساسية على الجيش المصرى منذ ذلك الحين ثلاثة : اولها ، الشعب · وقد برز كعامل مؤثر فى الاحداث فى ثورة ١٩١٩ ، واخذ يمارس تاثيره فى الحياة السياسية : اما بشكل مباشر ، عن طريق المظاهرات واعمال العنف والاضرابات والمقاطعة ، واما بشكل غير مباشر عن طريق « التنظيمات الحزبية ، و « المؤسسات التشريعية » و « الحكومات الدستورية » . ثانيا ، القصر .وقد برز بدوره ليلعب دورا اساسيا فى الحيــاة السياسية والتشريعية بعد الثورة ، بفضل الاحتلال الذى اراد له أن يلعب هذا الدور ، فنص فى مشروع تصريح ٢٨ فبراير على أن الامر « فى انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » هو شركة بين الملك وشعبه (١) · ثالثا ، الاحتلال · وقد أخذ دوره يتآكل تدريجيا منذ

---

(١) الكتاب الابيض الانجليزى ، ترجمة ابراهيم عبد القادر المازنى ، وثيقة رقم ٣٥ ص ٤٦ ــ ٥١

قيم الثورة تحت نضال الشعب المصرى ، وان ظلت له الهيمنة على الاحداث الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ . وسنرى كيف مارست كل قوة من هذه القوى تاثيرها على الجيش المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

الجيش المصرى وتاليف الوفد

ونقطة التحول فى مجرى الاحداث ، هى قيام الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ على اساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث ، هو التوكيل الشعبى ، او التوكيلات الشعبية ، التى كانت توزع فى أنحاء البلاد كل يوم ، وتعود حاملة عشرات الالوف من التوقيعات . ومنذ ذلك الحين بدأت حياة سياسية جديدة فى مصر ، مغايرة كل التغيير للحياة السياسية التى سبقتها . فقد شرع سعد زغلول فى تأليف الوفد بعد مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة التى تمت بينه وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وبين السير ريجنالد ونجت ، المندوب السامى البريطانى ، ودار الحديث فيها حول استقلال مصر . فحين علم سعد زغلول بعد المقابلة أن السير ريجنالد ونجت أبدى دهشته من أن ثلاثة يتحدثون عن أمر أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ، قرر تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى أنهاوفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الامة تخولها هذه الصفة . وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ من كل من : سعد زغلول رئيسا ، وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود واحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمدعلى علوبة ،أعضاء. وقداخذ سعد زغلول بعد ذلك فى تدعيم الوفد بمختلف العناصر التى تمثل الامة ، حتى تتم له الصفة التمثيلية الكاملة . ولما كان معظم رجال الوفد الاول ينتمون لحزب الامة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية ، فقد سعى سعد لضم ممثلين للحزب الوطنى ، وبعض أعضاء وفد الامير عمر طوسون الذى أراد تأليفه لمنافسة الوفد . كما عمل على ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية فى محاولة لتوحيد عنصرى الامة . ثم اخذ يضم بعض ذوى المكانة الشخصية واصحاب العصبية القبلية ، حتى اذا بلغ عدد الاعضاء أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الاول ، أعيد تكوين الوفد من جديد ، وصدق الاعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وهو الذى وضعه الوفد الاول (٢) .

ومن ذلك نلاحظ أن الحركة الوطنية الجديدة التى تولى قيادتها الوفد ، لم تحاول الاستعانة بالجيش . بل أدارت ظهرها له تماما . الامر الذى يختلف كل الاختلاف عما حدث فى الحركة العرابية ، عندما سعت القيادات الوطنية البورجوازية التى كانت تقود الحركة الدستورية حينذاك ، الى استخدام الجيش للتخلص من الحكم المطلق والنفوذ الاجنبى ، كما سعى ضباطالجيش بدورهم الى الالتحام بالقوى الشعبية لتحويل الحركة العسكرية الخاصة بهم الى حركة دستورية وطنية عامة تشمل كل أفراد الشعب [٣] .

وهذا الفارق الكبير يتطلب منا تناوله بالتفسير . وفى الحق أن هناك عدة أسباب لهذا الانفصام بين حركة الوفد المصرى والجيش .

أولها : أنه فى عام ١٩١٨ ، لم تكن ثمة حركة عسكرية يقوم بها ضباط الجيش ويمكن استغلالها من قبل قيادات الوفد ، كما استغلتها القيادات الدستورية سنة ١٨٨١ . ومن المعروف أن هذه القيادات لم تخلق حركة الجيش فى عهد توفيق ، وانما كانت هذه الحركة موجودة لاسبابها الخاصة . ولو ان مثل هذه الحركة كانت موجودة فى الجيش فى سنة ١٩١٨ فلربما دفعت القيادات الوفدية الى الاتصال بها ، وان كان من المشكوك فيه تماما أن يؤدى هذا الاتصال الى نفس النتيجة التى انتهى اليها الاتصال بالضباط العرابيين سنة ١٨٨١ ، لاختلاف الظروف فى الحركتين اختلافا بينا .

ثانيا ــ أن القيادات الوطنية التى ألفت الوفد ، وعلى رأسها سعد زغلول ، لم يكن ليخطر ببالها اطلاقا الحصول على الاستقلال بطريق العنف او طريق الثورة المسلحة ، حتى تفكر فى مساندة الجيش لها ، وانما كانت هذه القيادات تعتبر المسألة المصرية مسألة قانونية تحل بالمرافعات

---

[٢] انظر دكتور عبد العظيم رمضان،تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ــ ١٩٣٦، ص ٨٨ ــ ١٠٥.
[٣] نفس المؤلف : قيادة الثورةالعرابية وفكرة السلطة [الطليعة،سبتمبر ١٩٧١]

والمذكرات ؟ تطرح أمام مؤتمر الصلح أو على مائدة المفاوضات مع بريطانيا . ولم تتصور اطلاقا ان الوكالة الصورية التى حصلت عليها بقصد محاجة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الاصيل ، والوفد هو الوكيل .

ثالثا ، أن قيادات الوفد فى ذلك الحين كانت تعيش فى جو المبادىء التى أطلقها الدكتور ولسن ، عن « حق تقرير المصير » ، و « تاليف عصبة الامم » ، والنقاط الاربع عشرة المشهورة . وكانت تعتقد أن الولايات المتحدة سوف تفرض هذه المبادىء فى مؤتمر الصلح اذا أبت انجلترا الجلاء . وبذلك لم تكن القضية الوطنية فى نظرها لتتطلب ثورة أو اراقة دماء .

رابعا ، ان البلاد كانت فى ذلك الحين خاضعة لاحتلال بريطانى عسكرى ثقيل ، وكان الجيش المصرى بالذات واقعا تحت السيطرة البريطانية ، سواء من ناحية القيادة أو من ناحية الادارة ، بينما كانت العناصر الوطنية بعيدة كل البعد عن مراكز التأثير فيه . ومثل هذا الواقع كان من شأنه أن يبعد التفكير فى أمر الاستعانة بهذه العناصر .

خامسا ، ان بريطانيا كانت فى ذلك الحين قد خرجت لتوها من اكبر حروب الدنيا منتصرة ، وكانت مصر تعج بجيوش المستعمرات ، حتى كان فيها من الجيوش الاسترالية وحدها ٧٠٠ ألف جندى كانت توشك على العودة الى بلادها ، فأبقتها السلطات البريطانية عندما نشبت الثورة (٤) . ومثل هذا الواقع كان يجعل من دعوة ضباط الجيش المصرى الى الانتقاض على الاحتلال أشبه بدعوة لهم الى الانتحار .

الجيش المصرى وثورة ١٩١٩

ومع ذلك ، فاذا كانت حركة الوفد المصرى قد ادارت ظهرها للجيش ، فان الجيش لم يدر ظهره تماما . فهناك لمحات فى الثورة تبين أن الجيش كان متعاطفا مع الشعب لحد كبير . بل ان الوثائق والمصادر الانجليزية تظهر أن هذا التعاطف كان واضحا بدرجة لم تخف على السلطات العسكرية البريطانية ، وكان له تاثيره فى احجام هذه السلطات عن استخدام الجيش فى اخماد الاضطرابات فى أوائل الثورة فى بعض المناطق . وكان البوليس ، الذى يضم عناصر أوروبية كثيرة ، قد تولى المسألة فى اليومين الاولين للثورة ، ولكن بعد أن ظهر أن الموقف أخذ يخرج عن حدود السيطرة ، انتقل الامر الى يد السلطات العسكرية البريطانية ابتداء من الساعة الثامنة والنصف مساء من يوم ١١ مارس ١٩١٩ (٥) . وقد ذكر السير تشيتهام انه بعد حوادث يوم ١٣ مارس ، وحين أخذت البوادر تشير الى أن الحركة أصبحت افضل تنظيما ، وأكثر انتشارا مما كان متوقعا ، « دار بينى وبين الجنرال هربرت قائد الجيش المصرى فى القاهرة ، حديث طويل بشأن ما اذا كان من الممكن والمرغوب فيه استخدام القوات المصرية فى تلك المنطقة (الازهر) ، وقد قررنا أخيرا أنه من الافضل عدم استخدامها . فمع أن الجنرال هربرت كان يرى أن النظام العسكرى سوف يحول دون القوات المصرية والوقوف ضدنا ، الا أنه لا يملك الا أن يعترف بأن عواطف الضباط المصريين والجنود المصريين على السواء تميل مع الوطنيين » (٦) .

وفى الحقيقة أننا نلمس فى بعض حوادث الثورة اصبع التدبير العسكرى ، وان كان بصفة فردية . فقد كان من أكثر حوادث الثورة جرأة وتنظيما ، عندما هاجم القرويون النجدات الانجليزية المرسلة بالبواخر النيلية الى أسيوط . فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط فى ثلاثة مواقع : الاول ، تجاه بلدة « شلش » مركز ديروط . وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى . وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة حصدت منهم عدة مئات . وقد وقع الهجوم الثانى بعد المكان الاول ، ولم يفز فيه الثوار بطائل أيضا . ثم وقع الهجوم الثالث بعد محطة « نزالى جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطة « صنبو » مركز ديروط . وقد احبط هجومهم ايضا .

فهذه الهجمات أشبه بخطة عسكرية منها بحوادث عفوية ، وان كانت ذات طابع فردى كما

---

[٤] احمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ١ ص ٥٥

[٥] Russel Pasha. Sir Thomas; Egyption Service 1902 — 1946 P. 192 (London 1949)

[٦] ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٢١ . وقد ورد بالترجمة العربية للوثيقة التى نشرها مركز الوثائق

٩٠
نكرنا • ويقوى هـــذا الاعتقاد اذا تبينا من بين المتهمين فى هذا الحادث بعض العسكريين • وقد حكم على بعضهم بالسجن ، مثل الملازم أول محمد حسن احمد السبع (٧) •

وقد اتخذ اشتراك الضباط والجنود المصريين فى الثورة صفة جماعية ، عندما القى اللورد كيرزن خطابه المشهور يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ ، واشاد فيه بعدم اشتراك ضباط الجيش والبوليس والموظفين فى حوادث الثورة ، واستدل بذلك على أن عقلاء الأمة وصفوة المتعلمين فيها لم يشتركوا فى الثورة ! (٨) • فعلى اثر اذاعة هذا الخطاب ، غادر طلبة المدرسة الحربية كليتهم يوم ٢ ابريل ١٩١٩ تضامنا مع طلبة المدارس الاخرى ، وتركوا خطابا الى مديرهم شرحوا فيه الاسباب التى دعتهم الى اتخاذ هذا الاجراء ، ورجوا الا يعتبر عصيانا حيث انهم قد تركوا سلاحهم ومعداتهم وممتلكاتهم الشخصية فى المدرسة • وقد قاموا بمظاهرة أمام قصر البستان والوكالة الامريكية ، بعد أن انضم اليوم بعض طلبة مدرسة البوليس • وفى اليوم نفسه ، ترك ٦٠ جنديا من احدى فصائل الجيش المصرى ــ وكانت قد صدرت اليهم الاوامر بالتحرك الى الواسطى ــ ثكناتهم وصفوفهم ، وخرجوا الى المدينة حاملين معهم أسلحتهم وذخيرتهم • ولكنهم عادوا الى ثكناتهم باستثناء عشرة منهم • ثم سافرت الفصيلة كلها الى الواسطى فى اليوم التالى (٩) •

وقد أزعجت هذه الحوادث الجنرال النبى الذى سارع الى الاجتماع بالسلطان فؤاد صباح ٤ ابريل ، وكتب بعدها الى اللورد كيرزن يبدى اعتقاده بأن « الجيش المصرى والبوليس يمكن الوثوق بهما فى الوقت الحاضر » ، « وان كانا » ــ حسبما يقول ــ « يزداد ان تأثرا كل يوم بما تنشره الصحافة المتطرفة التى تزداد قوة وعنفا » (١٠)

وفى الواقع ان مظاهر تعاطف الجيش مع الشعب فى ثورته لم تنقطع ، فبعد أربعة أيام من برقية الجنرال النبى السالفة الذكر التى يعرب فيها عن ثقته بالجيش والبوليس بصفة مؤقتة ، أى فى يوم ٨ ابريل ، كان الضباط المصريون وطلبة المدرسة الحربية وطلبة مدرسة البوليس ، يشتركون مع فئات الشعب الاخرى وطبقاته فى مظاهرة كبرى ابتهاجا بالافراج عن سعد زغلول • وقد تعرض الجنود الانجليز لبعض مظاهرات ذلك اليوم بالاعتداء ، وكان من الحوادث التى ارتكبوها ما أسىء فيها « الى بعض كبار قواد الجيش المصرى » ! كما يقول أحمد شفيق (١١)

ولعل هذه الاساءة التى لحقت بكبار قواد الجيش المصرى على يد الجنود الانجليز، كانت وراء طلب ضباط الجيش والبوليس من وزارة حسين رشدى باشا عند اعتلائها الحكم فى اليوم التالى ، أن يعهد أمر المحافظة على الامن العام والنظام الى قوات الجيش المصرى والبوليس ، منعا لوقوع الحوادث التى يقوم بها الجنود البريطانيون (١٢) وقد تعزز هذا الطلب فى اليوم التالى (١٠ ابريل) حين تضمن المطلب الثالث من مطالب لجنة الموظفين التى أعيد تأليفها فى ذلك اليوم ، واشترطت اجابتها لعودة الموظفين الى أعمالهم ، « الغاء جميع الاحكام العرفية ، وسحب الجنود البريطانية من الشوارع » (١٣) وقد اتفق رشدى باشا مع الجنرال النبى بالفعل على سحب هؤلاء الجنود من الشوارع وأن يأخذ على عاتقه

والبحوث التاريخية بالاهرام فى الكتاب المذكور [ص ٢١٠] ان الجنرال هربرت هو قائد القوات البريطانيا فى القاهرة ؛ وهى ترجمة غير صحيحة ، لان قائد القوات البريطانية فى مصر منذ قيام الثورة كان هو الجنرال واطسون ؛ وقد سلم القيادة للجنرال موريس] انظر : Pasha, op. cit. P. 198. اما الجنرال هربرت فهو قائد قوات الجيش المصرى فى منطقة القاهرة كما هو ثابت فى الاصل الانجليزى للوثيقة المذكورة ، ومن هنا كان حديث المسير تشبثهم معه من اجل استخدام الجيش المصرى فى قمع الاضطرابات .

[٧] دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ١٣٨ ــ ١٣٩

[٨] احمد شفيق : المرجع المذكور ص٢٧٢ Chirol. The Egyptian question P. 1986.

[٩] ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة ٤٠ ، ٤٣

[١٠] نفس المصدر ، وثيقة ٤١

[١١] احمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٦٥

[١٢] نفس المصدر ص ٢٢٢ ــ ٢٣

[١٣] نفس المصدر ص ٢٣١

المحافظة على النظام العام ، ولكن بعد تنفيذ الموظفين اضرابهم ، سحب الجبران النبى اتفاقه ، على حد تعبير رشدى باشا : « فى الغد قال لى اللورد ، قد سحبت كلمتى ، لانك عاجز عن قيادة موظفيك ،فكيف تريدان تقود الجماهيرفى الشوارع ؟ مستكتنى بقوله هذا » (١٤)

على كل حال ، فان تمسك الانجليز ببقاء الجنود البريطانيين فى الشوارع لمواجهة أعمال الثورة ، كان له ما يبرره من ناحية ولاء الجنود والضباط المصريين والشك فيه ففى مظاهرات يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ التى وقعت فى الاسكندرية فى مناسبة الاحتفال بذكرى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وقد أنيطت مهمة تفريقها برجال البوليس وفصيلة من الجنود المصريين شكا رجال البوليس من أن جنود الفصيلة لم يقدموا العون الكافى لهم . وقد أجرى تحقيق بالنسبة لتصرفات الضابط المسئول عن تلك الفصيلة (١٥) · وفى مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩١٩ التى قامت فى القاهرة احتجاجا على بلاغ دار الحماية الذى اعلن عن ارسال لجنة ملنر والذى أذيع يوم ١٤ نوفمبر ، وصلت الى ميدان عابدين لتفريق المتظاهرين سيارتان فيهما جنود من الاورطه السادسة المصرية · ولكن أحد المتظاهرين ناول بعض الجنود العلم المصرى ، فرفعه أحد الجنود على بندقيته فوق السيارة التى يركبها ، وصعد شاب الى مقدمة السيارة ، وأخذ يخطب أخوانه ، والجنود يصفقون له ويستعيدونه ·ثم انصرف الجنود بسيارتيهم والمتظاهرون يهتفون لهم (١٦) ·

وفى الحق ، لقد كان اكتساب ضباط وجنود الجيش المصرى لصف الثورة ، والحصول على مساندتهم ، هدفا من اهداف العمل الوطنى · ومما سعت له الجمعيات السرية فى ذلك الحين · ففى تقرير للسير تشيتهام الى اللورد كيرزن يوم ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ تحدث عن عودة المنشورات المثيرة الى الظهور ، وذكر أن ثلاثة من هذه المنشورات قد احضرت اليه ، « وكان احدها موجها الى رجال الجيش المصرى والبوليس ، لتحريضهم على التخلى عن واجبهم » (١٧) · وعندما قبض على اعضاء جمعية الانتقام ، ضبطت فى منزل محمد لطفى المسلمى ، رئيس الفرع فى مصر ، ورقة تبين أن الجمعية كانت على اتصال وثيق بكل قسم من اقسام الجيش (١٨)

وقد اعترف اللورد ملنر فى تقريره المشهور الذى قدمه لحكومته يوم ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، بانضمام ضباط الجيش الى صفوف الحركة الوطنية ، مما اعتبره أمرا خطيرا فقال : « لقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الان كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحفيين وطلبة المدارس · وأخطر من هذا شأنا ، أنها تخللت الان طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الاصول الرسمية دون مجاهرتهم بميولهم » (١٩) ولاشك أن هذا الاعتراف الرسمى من جانب اللورد ملنر ، يعتبر رد اعتبار كافيا للضباط المصريين الذين اساءت اليهم أشد الاساءة اشادة اللورد كيرزن بهم فى خطاب ٢٤ مارس ١٩١٩ ·

الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية ٩ يونية ١٩٢٠ — ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يرتبط الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يقوم عليهما الاستقلال وهما : أولا ، انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر ، وجلاء القوات البريطانية عنها ، ثانيا ، مسئولية الدفاع عن البلاد · وقد مرت المفاوضات

---

[١٤] انظر حديث رشدى باشا مع وفدرجال الصحافة والقانون فى ١٥ ابريل ١٩١٩. [نفس المصدر ص ٢٤٥]
[١٥] ٥٠ عاما فى ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٥٨
[١٦] احمد شفيق : المرجع المذكور ص ٥٦٢
[١٧] ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٥٩
[١٨] دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٧٣
[١٩] تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر [قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص ٢٤٧ [المطبعة الاميرية ١٩٢٧]

٩٢ المصرية البريطانية فى الفترة من ٩ يونية ١٩٢٠ الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بثلاثة أدوار : الدور الاول ، مفاوضات سعد — ملنر والدور الثانى ، مفاوضات عدلى ، كيرزن والدور الثالث ، المفاوضات الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير مما نتناوله فيما يلى :

أولا — مفاوضات سعد — ملنر

بالنسبة لمفاوضات سعد — ملنر ، فقد قامت خطة سعد زغلول على انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى ، مع عقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا ، تتعهد فيها بريطانيا ، فى حالة الحرب ، « بالاشتراك » مع مصر فى الدفاع عن سلامة أراضيها من أى اعتداء خارجى . وفى مقابل ذلك ، اذا تعرضت بريطانيا لأى تعد من جانب دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة مصر ذاتها فى خطر مباشر ، تتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها ، جميع ما تحتاجه بريطانيا حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، على أن تحدد شروط أداء هذه المعونة باتفاق خاص (٢٠) ومعنى ذلك أن مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق الجيش المصرى مع اشتراك الجيش البريطانى معه فى الدفاع بوصفه حليفا .

على أن اللورد ملنر رفض بصفة مطلقة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، متذرعا بأن مصلحة بريطانيا فى الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية تقتضى وجود قوة عسكرية فى مصر للمحافظة عليها (٢١) . وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة مصرية قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا فبحكم المحالفة ، نضع على القناة جيوشا من عندنا . واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف فنضع من عندنا عشرة . واذا كنتم تريدون عشرة فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا » . ولكن اللورد ملنر أصر على الرفض ، فاقترح سعد زغلول أن تكون العساكر مصرية والضباط انجليز ، فرفض ملنر أيضا . فقال

سعد : « عندنا شبه جزيرة سيناء ... جدا ، نصير ادارته لكم للمدة التى تشاءون » . فكرر اللورد ملنر الرفض (٢٢) وعندما وضح للوفد أن اللورد ملنر لا يتردد فى قطع المفاوضات لو أصر (الوفد) على سحب كل قوة بريطانية من مصر ، لم يجد مفرا فى النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية .

وقد توقفت عند ذلك الحد مسألة تحديد صفة القوة البريطانية التى ستبقى مصر ، بما لذلك من صلة بدور الجيش المصرى فى الدفاع عن البلاد . فقد حرص الوفد على الا تكون تلك القوة « حامية لمصر » بأى وجه من الوجوه ، ولا تكون « جيش احتلال » ولا « قوة لحفظ النظام » (٢٣) ولا يراعى فى وجودها الا مصلحة انجلترا من وجهة الاغراض الحربية التى تقتضيها المواصلات ، ولا يكون لوجودها علاقة بمصلحة مصر من حيث الدفاع عن سلامة أراضيها (٢٤) ومعنى ذلك أن تبقى للجيش المصرى مسئوليته فى الدفاع عن البلاد .

وفى مشروع الوفد الذى قدمه يوم ١٧ يوليو ١٩٢٠ للورد ملنر ، نص على أن يكون لبريطانيا — اذا رأت لزوما — أن تنشىء على مصاريفها بالشاطىء الاسيوى لقناة السويس ، نقطة عسكرية « للمساعدة » على صد ما عساه يحصل من الهجمات على هذا القنال . ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا أى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لها باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس . وأن يكون بقاء هذه القوة العسكرية البريطانية بصفة مؤقتة لمدة عشر سنوات ، على أن يجرى التفاوض بعدها « لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم » بحيث يكون مناط الاستغناء هو مقدرة مصر

---

[٢٠] انظر نص مشروع المساعدة الذى قدمه الوفد المصرى الى لجنة ملنر يوم ١٧ يولية ١٩٢٠ [نفس المصدر ص ٢٢٣ — ٢٤]

[٢١] تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر [نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ١]

[٢٢] احمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه ، مجموعة خطب سعد زغلول وخطبة سعد زغلول يوم ٦ مايو ١٩٢١

[٢٣] تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر [قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٥٥ ع ، ٢٥٢ ع ١]

[٢٤] مفاوضات عدلى كيرزون ، محضر الجلسة الرابعة [نفس المصدر ص٢٩٩]

وحدها على الدفاع عن القنال • وفي حالة الخلاف يرجع الأمر الى عصبة الامم (٢٥) ومعنى ذلك أن الوفد يفترض تقوية الجيش المصرى فى خلال العشر السنوات التالية لتوقيع المعاهدة ، على نحو يغنى عن وجود القوة العسكرية البريطانية •

وقد قبل اللورد ملنر النقطة الخاصة بتحديد صفة القوة العسكرية البريطانية • فنص فى مشروعه على الا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكرية للبلاد ، كما لا يمس حقوق حكومة مصر • (٢٦) ولكنه رفض تحديد موقعها على الضفة الاسيوية للقنال ، بحجة أن حماية المواصلات الامبراطورية لا يقتصر على قناة السويس (أى المواصلات البحرية) وانما يتناول المواصلات الجوية والبرية أيضا • وكان المفهوم من ذلك أن تكون هناك قوة فى الاسكندرية لضمان الملاحة فى البحر المتوسط ، ولتكون قاعدة للاسطول البريطانى ، وفى المواقع التى ستكون مراكز للطيران وفى جهات المواصلات البرية الرئيسية • وهو أمر رفضه الوفد تماما لما فيه خطر ظاهر يهدد استقلال البلاد ، وأصر على الا ترابط القـوة العسكرية البريطانية فى أكثر مـن نقطـة واحدة (٢٧) وقد ترك اللـورد ملنـر أمـر تعيين « المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة » الى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة (٢٨) على أن الوفد لم يلبث أن قرر عدم صلاحية المشروع الذى قدمه اللورد ملنر للدخول فى مفاوضات مـع بريطانيا على أساسه ، ما لم تقبل معه التحفظات التى قيدت الامة قبوله بها ، وأهمها الغـاء الحماية • وبذلك انتهى الدور الاول من المفاوضات المصرية البريطانية •

ثانيا : مفاوضات عدلى كيرزن

تمثل مفاوضات عدلى — كيرزن تشـددا من السياسـة البريطـانية عما وصلت اليه بمشروع ملنر ، خصوصا فيما يتعلق بالجيش • فبعد أن كان مشروع ملنر قد حدد غرض القوة العسكرية البريطانية فى مصر ، بحمـاية المـواصلات الامبراطورية دون غيرها من الاغـراض ، رأى اللورد كيرزن أن هذه القوة انما هى لتحقيق الاغراض الاتية :

١ ــ الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب

٢ ــ مساعدة مصر فى الدفاع عن سـلامة الحدود المصريه من أى اعتداء خارجى ، اذا دعت الحاجة

٣ ــ حماية المصالح الاجنبية •

٤ ــ مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام ، اذا دعت الحاجة الى ذلك • كما أصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولا زمان (٢٩)

وقد تذرع اللورد كيرزن فى التمسك بهـذه الاغراض بحجة غريبة ، هى أنه « لا ينتظر أن يكون لمصر جيش كبير ، لان ذلك كثير النفقات •• ولنفرض أنكم تستطيعون انشاء جيش قوى ، ولا أنكر أن عندكم المواد الاولية الكافية لذلك ، فهل يتم هذا بين ساعة وأخرى ؟ فترى أن الذى يعنينا هو ترتيب الاوضاع اللازمة للايام الاولى ، فاذا قويتم بعد ذلك كانت الظروف قد تغيرت وجاز تعـديل الحالة » • وقد استند كيرزن فى التمسـك بالاغراض السالفة الذكر للقـوة العسكريـة البريطانية ، الى أن الحكومة المصرية قد طلبت العون من القوات البريطانية فى حـوادث الاسكندرية التى وقعت يوم ٢٢ مايو ١٩٢١ بين المصريين والاجانب : « هبوا ان هذه القوة لم تكن موجودة ، فماذا كنتم فاعلين ؟ » • وقد رد عدلى باشا قائلا : « اذا كنا دعوناها ، فلان الجيش الانجليزى جزء من نظامنا الحالى ، فلا غرابة فى

[٢٥] انظر مشروع الوفد السالف الذكر [نفس المصدر ص ٢٣٣ ع ٢]]

[٢٦] تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر [نفس المصدر ص ٢٥٣ ع ١]

[٢٧] نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ٢ ، احمد ابو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٢ •

[٢٨] مشروع ملنر فى ١٨ اغسطس ١٩٢٠ ، الفقرة الثانية من النقطـة الرابعة [قانون رقم ٨٠ ... الخ ٢٥٣ ع ١ [انظر ايضا ص ٢٥٥ ع ٢]

[٢٩] تقرير عدلى باشا الى السلطان فؤاد فى ٨ ديسـمبر ١٩٢١ [نفس المصدر ص ٢٨٥ [انظر ايضا محضر الجلسة الرابعة من مفاوضات عدلى ـ كيرزن فى نفس المصدر ص ٣٠١ ـ ٣]

أن يدعى ، لانه أصبح يعتمد عليه فى مثل هذه الظروف · ولكن فى النظام الجديد سيصبح فى تنظيم البوليس والجيش أن يكون صالحا للقيام بهذه الواجبات · وانى موقن بأن الجيش المصرى بعد تنظيمه قادر على درء هذه الأخطار » ·

وقد رد اللورد كيرزن مشككا فى الاعتماد على الجيش المصرى فى اداء هـــذه المهـــمة قائلا : « تشيرون الى الاعتماد على حسن مسلك الجنود المصرية وقدرتها ، وتنسون ما حدث فى الاسكندرية فى الحوادث الاخيرة · ان بعض رجال الجيش والبوليس انحازوا الى جانب المعتدين واطلقوا النار على الاوروبيين » ·

وقد رد عدلى باشا قائلا : « هذا تقدير وحكم وأريد أن أعرف الوقائع والشهادات التى بنى عليها ذلك الحكم · قد يكون أن جنديا هنا أو هناك أطلق عيارا ناريا فى حالة دفاع أو شبهها ، فهل معنى ذلك أن الجيش اشترك فى العداء ؟ » (٣٠) ·

وعلى أثر هذه المناقشة ، أعد وفد عدلى باشا مذكرة للورد كيرزن بشأن المسألة العسكريـــة ، استند فيها فى عدم الحاجة الى القوة العسكرية البريطانية لحفظ الامن أو حماية الاجانب أو الدفاع عن الحدود ، الى أن مصر سيكون لها « جيش قوى منظم ، يمكنها من القيام بهذه الواجبات · وقد رفض اللورد كيرزن تصديق أن الجيش المصرى اذا أعد يمكنه اداء هذه الواجبات قائلا : « الامر فى ذلك لا يخرج عن احدى صورتين : الاولى ، أن تكونوا أظهرتم فى الماضى ما يدل على استعدادكم لذلك ، والثانية ، أن تكون لامتكم نزعة حربية ، وأن تكون قد أشربت حب النظام العسكرى · وليس شىء من ذلك بصحيح · والدليل على ذلك حـــوادث الاسكندرية · وكل من يعرف فلاحى مصر يعرف أنهم خير فلاحين للارض ، وأنه ليس لديهم أقل استعداد حربى · وأنكر أول مرة هبطت فيها بمصر ، انى رأيت منظرا غريبا ، فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية ، وكان أهلهم من ورائهم يبكون ويصرخون — أولئك الذين سينتظمون فى مسلك الجيش و... بالبكاء والعويل » ·

وقد رد عدلى باشا قائلا : « ذلك أن قانون القرعة كان فى الوقت الذى تشيرون اليه ممقوتا · فانه كان يجعل الشخص الذى يؤخذ للخدمة العسكرية لا يعود يصلح لغيرها » · ولكن اللورد كيرزن أصر على رأيه بأن الجيش المصرى مجرد من الصفات الحربية اللازمة ، واستبعد أيضا أن يوجد من يقر بغير ذلك ! وقد استشهد عدلى باشا بالتاريخ قائلا : « ولكن التاريخ قد دل على أنه لما نظم الجيش المصرى ، حارب حربا مجيدة وقام بكل ما طلب منه » · ولكن كيرزن عاد ليستشهد بحوادث الاسكندرية مرة ثانية قائلا : « كذلك دلت حوادث الاسكندرية على أن الجيش المصرى لم يكن غير كفء فقط ، بل دلت على أنه انضم الى المشاغبين والغوغاء » (٣١) ·

وواضح من هذه المناقشة أن اللورد كيرزن لم يقرأ شيئا عن الجيش المصرى ، حتى فى كتاب سياسى استعمارى مثله أكثر منه غلوا ، هو اللورد كرومر فى : « مصر الحديثة » ، أو فى كتاب اللورد ملنر : « انجلترا فى مصر » ، أو فى غير هذين من الكتب الانجليزية ، وفى هذه الكتـــب كان رأى مؤلفيها يختلف تماما عن رأيه ، وان عزوا كفاءة الجيش المصرى الى الدور الذى قام به الضباط الانجليز ·

على كل حال ، فقد كان الحل الذى ارتآه اللورد كيرزن هو ما ذكره من قوله : « اذا وقع لكم ان اخرجتم جيشا عظيما بعد خمس سنوات مثلا ، فقد يصبح الامر محل نظر » · وقد تساءل عدلى باشا عما اذا كان هناك محل لاعادة النظر فى المسألة اذا تغيرت الظروف ، فرد اللورد كيرزن ساخرا : « اذا تغيرت الظروف فلا مانع ، فقد تضيع المستعمرات ولا يكون محل للكلام عن المواصلات » (٣٢) · وبهذا التشكيك فى الجيش المصرى ، والاصرار على مسئولية الجيش البريطانى فى مصر عن الدفاع عن البلاد ، فشلت مفاوضات عدلى — كيرزن ، وانتهى الدور الثانى من المفاوضات المصرية البريطانية ·

---

[٣٠] محضر الجلسة الرابعة من مفاوضات عدلى — كيرزن [نفس المصدر ص ٣٠٢ — ٤]
[٣١] محضر الجلسة السادسة [نفس المصدر ٣٢١]
[٣٢] نفس المصدر ص ٣٢٢

ثالثا – تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشلت مفاوضات عدلى – كيرزن عندما رفض عدلى باشا وزملاؤه بالاجماع المشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفد المصرى الرسمى فى العاشر من نوفمبر ١٩٢١ ، « لانه لا يحقق الغاية التى ذهب الوفد للمفاوضة من اجلها » . ومع ذلك ، فقد كانت هذه النصوص ذاتها هى التى قام عليها تصريح ٢٨ فبراير ، وكان عدلى باشا وزملاؤه وانصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن هم انفسهم الذين عاونوا فى اصدار التصريح !

فقد قام اتفاق تصريح ٢٨ فبراير على أن تصدر انجلترا ، دون أن تنتظر عقد معاهدة ، تصريحا بالغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمان وتاليف حكومة دستورية والغاء الاحكام العسكرية ، مع استبقاء أربع نقط فقط للتسوية اطلق عليها « تحفظات » ، تشمل ما عدا ذلك من نصوص مشروع كيرزن . وهذه التحفظات تنص على ما يلى :

اولا – تامين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر (٣٣) . والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى عملية التامين . وقد نصت المادة العاشرة من مشروع كيرزن، التى تناولت الاحكام الخاصة بهذا الغرض ، أن « تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ، ويكون لها أن تستقر فى اى مكان فى مصر ولاى زمان يحددان من آونة لاخرى . ويكون لها ايضا فى كل وقت ما لها الان من التسهيلات لاحراز الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمدن الحربية واستعمال جميع ذلك » (٣٤) .

ثانيا – الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تداخل اجنبى بالذات أو بالواسطة . والغرض من هذا الا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى للقيام بهذا الدور . ونلاحظ ان هذا التحفظ كان يشمل المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن (٣٥) ، ولم يشمل المادة العاشرة التى تنص على أن تتعهد بريطانيا « بمساعدة » مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة اراضيها (٣٦) . ومعنى ذلك أن تصريح ٢٨ فبراير كان اكثر غلوا فى هذه المسألة من مشروع كيرزن نفسه ، لانه نص على « الدفاع عن مصر » ، ولم ينص على « مساعده » مصر فى الدفاع عن اراضيها . وبذلك يكون قد الغى دور الجيش المصرى تماما فى الدفاع عن البلاد ، وأفقده بالتالى مبرر وجوده وبقائه .

ثالثا – حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات . والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية ، واستخدام الجيش المحتل فى ذلك .

رابعا – السودان .

وعلى كل حال ، فبمقتضى هذه التحفظات ، وما انطوى تحتها من مواد مشروع كيرزن لم يكن لمصر ان تعين اى ضابط اجنبى فى الجيش المصرى بدون موافقة المندوب السامى البريطانى . وكان عليها أن تستمر فى تقديم تلك المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى للسودان . وكان على القوات المصرية فى السودان أن تكون تحت أمر الحاكم العام (٣٧) . كما أن احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية المصالح الاجنبية ، قد استلزم بالتالى من وجهة النظر الانجليزية ، أن يكون للمندوب السامى الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وعلى كل ما يتصل بترقيته أو كفاءته (٣٨) . وبذلك لم

(٣٣) الكتاب الابيض الانجليزى ، وثيقة رقم ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٣٠ – ٣٨
(٣٤) انظر مشروع كيرزن تحت عنوان: مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر [قانون رقم ٨٠.. الخ ص ٣٧٥]
(٣٥) الكتاب الابيض الانجليزى ، وثيقة ٢٣ ص ٣٢
(٣٦) انظر مشروع كيرزن [قانون رقم ٨٠ ص ٣٧٥]
(٣٧) نفس المصدر ص ٣٧٥ – ٦
(٣٨) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer pp. 200 — 202.

يتغير وضع الجيش المصرى فى عهد تصريح ٢٨ فبراير – وهو العهد الذى استمر لمدة أربعة عشر عاما – عما كان عليه فى عهد الحماية .

الجيش فى الدستور

لم يختلف وضع الجيش فى عهد الاستقلال الناقص الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير عما كان عليه فى عهد الحماية من ناحية احكام السيطرة البريطانية عليه – كما ذكرنا . ولكنه من جهة أخرى أصبح محورا من محاور الصراع بين القصر والشعب ، أو بمعنى أدق بين القصر والقوى البورجوازية التى كانت تقود النضال الوطنى فى ذلك الحين .

وكان من الطبيعى أن يكون الدستوراول مسرح لهذا الصراع . فبعد أن انتزعت البورجوازية المصرية من يد الاحتلال جزءا من السلطة ، حيث اصبح لمصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير « ان تنشىء برلمانا يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » (٣٩) – اخذت على الفور فى تنظيم عملية الحكم بينها وبين القصر من جانب . وبينها وبين بقية طبقات الشعب من جانب آخر ، واخذت تقيم مؤسساتها التشريعية والسياسية التى تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد . ولما كان الجيش احد هذه المؤسسات الهامة ، ان لم يكن أخطرها ، فلم يلبث أن اصبح – كما ذكرنا – محورا من محاور الصراع بين البورجوازية والقصر .

وعند صياغة الدستور ، اقرت لجنة الدستور فى قرارها الثامن والستين بأن : « الملك هو القائد الاعلى للجيوش البرية والبحرية ، وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها » – ولكنها من جانب آخر نصت على أنه : « لا يجوز له اعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها .. فكلها لا تكون نافذة المفعول الا اذا وافق عليها البرلمان » (٤٠) .

اما بالنسبة للرتب العسكرية والنياشين وطريقة منحها ، وهى من المسائل الخطيرة التى يلزم أن يكون للبرلمان اشراف عليها وسيطرة نافذة فيها ، فقد حرصت لجنة الدستور البورجوازية على تقييد انشائها ومنحها من جانب الملك . فنصت فى قرارها السابع والستين على ان يكون منحها « على الوجه المبين بالقوانين » (٤١) . ومعنى ذلك اخضاعها لموافقة البرلمان . كما حرصت على تقييد حق الملك أيضا فى مسألة تعيين وعزل الضباط ، فنصت فى نفس القرار على ان « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين .. على الوجه المبين بالقوانين » (٤٢) .

اما بالنسبة للجيش كمؤسسة ، فلم تقرر لجنة الدستور بشأنه أحكاما خاصة ، ولكنها وكلت للقوانين ترتيب شئونه ، بحيث يتعين اشتراك البرلمان فى تقريرها ، سواء من حيث أن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة ، او من جهة أنه تقدير وتقرير لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الامن العام فيها . فنصت فى الباب الخامس (مادة ١٣٥) . على أن قوات الجيش تقرر بقانون » . ومعنى ذلك ألا يصدر بشأنها زيادة أو نقصان أو غير ذلك الا بقانون . كما نصت فى المادة ١٣٦ على ان يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض » (٤٣) .

---

[٣٩] الكتاب الابيض الانجليزى ،وثيقة٢٥ ص ٤٩

[٤٠] لجنة الدستور : مجموعة محاضراللجنة العامة ص ٦١ [المطبعة الاميرية١٩٢٤]

[٤١] نفس المصدر ص ٦٠ ، انظر ايضا : البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ص ٢٠٩

[٤٢] نفس المصدر المكان

[٤٣] نفس المصدر ، انظر تقرير لجنةالدستور ص ٢٢٨ ومشروع الدستور ص٢٣٦

كذلك فقد حرصت لجنة الثلاثين على أن تنص فى المادة الثالثة على ان المصريين « وحدهم » الذين يعهد اليهم بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى غيرهم هذه الوظائف الا فى أحوال استثنائية يبينها القانون » (٤٤) . ومعنى ذلك نزع الصبغة الانجليزية عن الجيش المصرى جنبا الى جنب مع الادارة الحكومية .

وعلى هذا النحو ، فقد أصبح الجيش : منظمة وافرادا ، خاضعا للقوانين التى يوافق عليها البرلمان . وبالتالى أصبح خاضعا لاشراف الامة وسيطرتها ، الامر الذى جعل القصر يتحرك سريعا لملاحقة مواد الدستور السالفة الذكر بالمسخ والتشويه ، كما ادى ، من جانب آخر ، الى وقوع الصدام العنيف بين الانجليز والامة فيما عرف بأزمة الجيش فى عام ١٩٢٧ .

وبالنسبة للملك فؤاد ، فيمكن القول بأن اهتمامه بالجيش قد تركز حول مسألتين : المسألة الاولى . الرتب والنياشين ، والمسألة الثانية ، تعيين الضباط وعزلهم – وذلك لصلتهما المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش . أما المسائل الاخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك ، فلم يأبه لها الملك كثيرا ، لانها كانت تدخل فى اهتمام سلطات الاحتلال .

وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور بعد أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا . فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته . وكان النظام التشريعى المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية لفحصه . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور ، ووضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها . ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ، وجاءت وزارة نسيم باشا ليعيد مع اللجنة المراجعة من أولها . وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة التى أخذت فى قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التغيير والتعديل . وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على « عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هى اللجنة الاستشارية التشريعية التى كانت مكونة جميعها من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو عبد الحميد بك بدوى ، ووزارة نسيم باشا التى كانت بعيدة كل البعد عن ثقة الشعب وتأييده (٤٥) .

وبالنسبة للجيش ، فقد تم تعديل النصوص الخاصة بمسألتى الرتب العسكرية والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم ، على نحو يكفل بسط سلطة الملك المطلقة عليها ، بحيث لا تخضع لقانون ، وبالتالى لا تخضع لرقابة البرلمان . فقد عدلت المادة ٤١ التى وضعتها لجنة الثلاثين والتى قيدت مسألة الرتب والنياشين بالقانون – كما ذكرنا – لتصبح المادة ٤٣ التى اصبحت تنص على أن « الملك ينشىء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والقاب الشرف الاخرى » ، وبعد وضع « نقطة » علامة على انتهاء الجمله ، استمرت المادة تقول : « وله حق سك العملة تنفيذا للقانون . كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة » . وبهذا الفصل بين الحكم الخاص بالرتب والنياشين ، والحكم الخاص بسك العملة ، منع سريان عبارة « تنفيذا للقانون » على مسألة الرتب والنياشين ، وأصبح أنشاؤها ومنحها حقا مطلقا للملك لا يمكن تقييده بقانون . فاذا أراد البرلمان مثلا أن يضع قانونا فى هذا الصدد ، وقفت هذه المادة حائلا بينه وبين ما يريد (٤٦) .

هذا فيما يتصل بالرتب والنياشين . اما فيما يتصل بمسألة تعيين وعزل الضباط ، فقد جرى التعديل فيها أيضا بما يجعلها حقا مطلقا للملك غير مقيد بقانون . وتبدأ القصة حين ارتأت اللجنة التشريعية فى عهد الوزارة النسيمية ان المادة ٤١ من مشروع لجنة الدستور ، قد تناولت مسائل عدة : منها منح الرتب والنياشين ، ومنها تولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين ، ومنها اعلان الاحكام العرفية . فقررت أن تقسم هذه المادة الى

---

[٤٤] نفس المصدر ، مشرع الدستور ص ٢٣١ ، انظر ايضا ص ٧٥]

[٤٥] انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٢٨٥ – ٦

[٤٦] الاخبار من ٢٢ ابريل الى ٧ مايو ١٩٢٣ ، نقلا عن البرت شقير : المرجع المذكور ص ٢٠٩ – ٢١٠ ، ويمكن الاطلاع على النص الفرنسى للمادة ٤٣ فى نفس المصدر ص ٢٠٩ حاشية 1

ثلاثة أقسام ، اختص القسم الثانى منها بمسالة ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين واصبح المادة ٤٤ ونصها كالاتى : « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين وضباط الجيش على الوجه المبين بالقانون » . وهذا النص لا يختلف فى شىء عن نص لجنة الثلاثين الذى يجعل تولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لاحكام القانون . ولكن اللجنة التشريعية عادت بعد وضع هذا النص ، فرأت ان تبدى ملاحظة فيما يتعلق بامتيازات الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم ، وأشارت الى انه يحسن التوفيق بين ما للملك من المركز الخاص فى هذا الشأن ، وبين المبادىء الجديدة المقررة فى مشروع الدستور فيما يتعلق بحقوق الملك بوجه عام ! ومع أن هذه الملاحظة لا قيمة لها فى الواقع ، لانه لا معنى مطلقا للتفرقة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فيما يتعلق بأن يكون تعيينهم وعزلهم خاضعا لاحكام القوانين – يدل على ذلك ان اللجنة نفسها لم تستطع أن تبت برأى فى هذا الموضوع ، ولم تجرؤ على اقتراح نص آخر بديل او الاشارة به – الا أن الوزارة النسيمية لم تلبث ان استندت الى هذه الملاحظة الغريبة المبهمة فى التفريق بين تعيين وعزل الموظفين المدنيين وبين تعيين وعزل الموظفين العسكريين . فصار نص المادة ٤٤ على النحو الاتى : « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » . أى أنها أسقطت « ضباط الجيش » من حكم هذه المادة . ثم تكلمت عنهم فى المادة ٤٦ فقالت : الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب . الخ » . وبذلك أصبح حق الملك فى تولية وعزل الضباط أيضا حقا مطلقا غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها ، وسلب حق البرلمان الشرعى فيما يتعلق بوضع القوانين الخاصة بهذا التعيين وهذا العزل (٤٧) .

على كل حال ، فبانتقال السيطرة على ضباط الجيش الى يد القصر على هذا النحو بعيدا عن سيطرة البورجوازية وممثليها فى البرلمان ، تكون هذه السيطرة قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الانجليز اليمنى الى يدهم اليسرى ! وقد فسر سعد زغلول هذه النقطة فى تعليقه على مغزى استحواذ الملك على سلطات واسعة فى الدستور على حساب الامة فقال : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى . . فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الاجنبى ويدعى أن العرش فى سلامة بفضل نفوذه . فهذه القوة التى تركت للملك ، ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الاجنبى يستعملها لاغراضه ضد مصلحة الوطن (٤٨) . وقد استمر هذا الوضع الى عام ١٩٣٦ حين عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا وبها دخلت العلاقات المصرية البريطانية فى عهد جديد .

برلمان ١٩٢٤ والجيش المصرى :

على كل حال ، فان انتقال الحكم فى مصر الى يد حكومة دستورية ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب انتخابا حرا ، وانتحال مظاهر الحياة السياسية فى الدول الكاملة الاستقلال، لم يلبث ان ادى الى النتيجة الوحيدة المنطقية ، وهى السعى لالباس الشكل المضمون ، والوصول الى الاستقلال الحقيقى والحرية الفعلية . ولما كان الجيش هو الدرع الواقى الذى لا بديل عنه لحماية استقلال الامة ، فقد كان ذلك ما جعل الصيحات تتعالى فى برلمان ١٩٢٤ من أجل تقوية الجيش وتخليصه من النفوذ الاجنبى وسيطرة الاحتلال .

وفى الحق لقد شهد مجلس النواب فيضا من الاسئلة التى تناولت اوضاع الجيش وما آل اليه على يد الاحتلال . وبعض هذه الاسئلة يعد تحديا صريحا للنفوذ الانجليزى ، كما ان الاجابات عليها من جانب سعد زغلول لم تكن أقل تحديا . فقد تناول أحد هذه الاسئلة سردار الجيش المصرى : هل هو مصرى ؟ وهل هو مرءوس لوزير الحربية المصرية ومسئول امامه عن أعماله ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبه من خزينة مصر ؟ وكان رد سعد زغلول : نعم ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ومرءوس لوزير الحربية المصرية

---

(٤٧) نفس مجموعة المقالات السالفة الذكر (نفس المصدر ص ٢١٢ – ٢١٥)

(٤٨) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ج ٢ ص ٨٥٩

[illegible] الحربية المصرية .

ويكرر السؤال الثاني : « [illegible] هل يرى معالي الوزير [illegible] لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ولا يتمشى مع [illegible] استقلالها أن يكون الرئيس [illegible] [illegible] بالسودان لا يتفق مع مصلحة مصر [illegible] لا تتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى [illegible] الرئيس [illegible] أيضا . [illegible] أن [illegible] بالسودان لا تتفق مع مصلحة مصر [illegible] أيضا ويجب [illegible] » وعندما أبدى [illegible] سعد باشا وقال : « كلنا [illegible] الوقت لهذه [illegible] أن [illegible] حقيقة وحدة . ونريد أن [illegible] جيشه وضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يعتز به مصري [illegible] أمانينا . وهذا ما نسعى اليه » (٤٩) .

وفي يوم ١١ مايو ، سأل أحد النواب وزير الحربية عما اذا كانت وزارة الحربية تفكر في أن تستبدل بالضباط الانجليز ضباطا مصريين ، ومتى تتم ذلك ؟ وقد رد وزير الحربية بأن « استبدال الضباط المصريين بالضباط الانجليز موضع عناية الوزارة ، لأنه مصدق لما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من الدستور ، التي تقضي بأن يعهد الى المصريين وحدهم تولي الوظائف العامة ، مدنية كانت أو عسكرية ، وبألا يتولى الأجانب هذه الوظائف الا في أحوال استثنائية يعينها القانون . وقد شرعت الوزارة في اتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك » (٥٠) .

وفي نفس الجلسة ، وبعد أن أدلى وزير الحربية ببعض البيانات ، قال النائب عبد العظيم الهادى رسلان : « الفت النظر الى أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان ، يجب علينا أن نرتكز على جيش قوي ، وأننا بعد المعلومات التي سمعناها من معالي الوزير لا يمكن أن نقول ان هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالا تاما » (٥١) .

الجيش في مفاوضات سعد ـ مكدونالد

وقد أثيرت هذه الأسئلة والاجابات في مفاوضات سعد ـ مكدونالد التي دارت في أواخر سبتمبر ١٩٢٤ وكان المستر مكدونالد هو الذي فتح باب المناقشة فيها . فقد سأل سعد باشا عن هذه البيانات التي فاه بها أمام البرلمان المصري في الصيف ، والتي علم أنه صرح فيها بأن « وجود قيادة الجيش المصري العامة في يد ضابط أجنبي ، وابقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » ، وقال له : ان ابداء هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول ، لم يقتصر على وضع السردار السير لي ستاك في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصري أيضا في هذا المركز . ولكن سعد باشا رد عليه « بأن الأقوال السابقة التي قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأي البرلمان المصري فقط ، بل رأي الأمة المصرية أيضا » ! (٥٢) .

على أن أقوى ما تعلق بالجيش المصري ودوره في هذه المحادثات ، ما تمسك به سعد زغلول من مسئولية الجيش المصري المطلقة وحده في الدفاع عن مصر وحراسة قناة السويس في زمن السلم ، ورفضه ،بالتالي ،ابقاء أية قوة مسلحة بريطانيةفي مصر . فعلى الرغم من أن الشروط التي عرضها المستر مكدونالد بالنسبة لوجود هـذه القـوة البريطانية تعد أحسن شروط تلقاها مفاوض مصري الى ذلك الحين ، حيث أوضح المستر مكدونـالد لسعد زغلول بعبارات قوية أن وجود هذه القوة

---

(٤٩) مجلس النواب : مجموعة مضابطدور الانعقاد الاول ١٥ مارس ـ ١٠يولية ١٩٢٤ ، مضبطة يوم ١٧ مايو ١٩٢٤

(٥٠) نفس المصدر ، جلسة يوم ١١مايو ١٩٢٤

(٥١) نفس المصدر

(٥٢) الكتاب الأبيض الانجليزي عنمحادثات سعد ـ مكدونالد . وقد نشره محمد ابراهيم الجزيري في كتابه : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارةالشعب ص ٢٤٨ ـ ٢٥١ [مطبعةدار الكتب المصرية ١٩٢٧]

البريطانية « لن يكون مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما » وانه « لا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة اى تدخل فى الحكومة المصرية ، او أن تمس السيادة المصرية » وان «الحكومة البريطانية لاتنوى ان تتحمل اقل مسئولية عن اعمال الحكومة المصرية او تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر او تدير السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها » (٥٣) الا أن سعد زغلول رفض السماح ببقاء هذه القوة البريطانية فى مصر اطلاقا على أساس ان وجود هذه القوة لا يتفق مع مبدأ التحالف ، وأن « الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس فى زمن السلم . أما فى زمن الحرب ، فتاتى الجنود البريطانية الى القناة طبعا ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصرى » (٥٤) .

وهذا الموقف من سعد زغلول يعد خطوة الى الامام بالنسبة لمفاوضاته مع اللورد ملنر . ففى تلك المفاوضات - كما رأينا - قبل سعد وجود قوة بريطانية على الضفة الشرقية للقنال وقت السلم للاشتراك فى حراستها مع القوات المصرية . ولكنه صحح هذا الموقف فى المفاوضات الاخيرة فأصر على أن يكون الجيش المصرى وحده هو المسئول عن حراسة القناة وقت السلم . وعلى حد قوله : « قلنا لهم : نحن اصحاب الارض التى يمر القنال منها ، فنحن المكلفون بحراسته . فان لم تكن هذه الحراسة كافية ، وهذا القنال أصبح طريقا عموميا . فمن المناسب أن يكون تحت حماية الدول جميعا ، أى عصبة الامم » (٥٥) .

الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤

قبل أن نتناول دور الجيش المصرى فى حوادث السودان عام ١٩٢٤ وما ادى اليه هذا الدور من طرده من السودان : يحسن بنا ان نرسم صورة شاملة وتفصيلية له ... وذلك كأساس الحربية المصرية فى ذلك الحين : لفهم موقف السياسة البريطانية والمصرية ازاءه .

اولا - تكوين وحدات الجيش المصرى

كان الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤ مشكلا من وحدات من المصريين ، ووحدات من السودانيين والعرب على النحو الاتى :

١ - **الوحدات المصرية** : وكانت مكونة من : (أورطة من الخيالة) بها ٦ ضباط مصريين و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٤ بطاريات مدفعية) بكل منها ٦ ضباط مصريين و ١٥٥ صف ضابط وعسكريا ، (عدد ٢ بلوكات محافظة مدفعية) بكل منها ٥ ضباط مصريين و ١١١ صف ضابط وعسكريا ، (٩ أورط مشاة) بكل منها ٢٣ ضابطا مصريا و ٦١٢ صف ضابط وعسكريا .

٢ - **الوحدات السودانية** : وكانت مكونة من : (أورطة خيالة سودانية) بها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٣ بلوكات بنادق راكبة من العرب) بكل منها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٥ صف ضابط وعسكريا ، (بلوك المدفع الماكينة من العرب) وبه ٣ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ٣٣ صف ضابط وعسكريا ، (٦ أورط مشاة سودانية) بكل منها ٢٤ ضابطا مصريا و ٥ ضباط انجليز و ٨٦٢ صف ضباط وعسكريا ، (سلاح الهجانة من العرب) وبه ٣١ ضابطا مصريا و ٧ضباط انجليز و ٩٨ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الشرقية) وبها ٣٧ ضابطا مصريا و ٨ ضباط انجليز و ١٤٩٥ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الغربية) وبها ٣٩ ضابطا مصريا و ٩ ضباط انجليز و ١٣٧٦ صف ضابط وعسكريا ، (أورطة خط الاستواء) وبها ٢٦ ضابطا مصريا و١٣ ضابطا انجليزيا و١١٥٤ صف ضابطوعسكريا ، (بطارية الماكينة السودانية) وبها ٦

---

[٥٣] نفس المصدر

[٥٤] انظر تصريحات سعد باشا لجريدة الانفورماسيون الباريسية يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ [احمد شفيق : الحولية الثالثة ص ١٥٤ - ١٥٥] انظر ايضا تصريحات سعد باشا وخطبه حول هذه المسالة فى : الجزيرى : المرجع المذكور ص ٢٥٢ - ٦

[٥٥] خطاب سعد باشا فى الاسكندرية يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٢٤ [الجزيرى : نفس المصدر ٢٦٣]

ضباط مصريون وضابط انجليزى واحد و ١٦٨ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية مبارزة المدفع الماكينة) وبها ضابطان مصريان وضابط انجليزى واحد و ٤٧ صف ضابط وعسكريا .

٢ ــ المصالح العسكرية : وكانت مكونة من :

أ ــ القسم الطبى ، وبه ٧١ ضابطا مصريا و ١٨ ضابطا انجليزيا و ٤١٩ صف ضابط وعسكريا .

ب ــ قسم الاشغال العسكرية ، وبه ٢٦ ضابطا مصريا و ٨ ضباط انجليز و ١٠٠٥ صف ضابط وعسكريا .

جـ ــ مصلحة التعيينات ، وبها ٣٠ ضابطا مصريا و ٥ ضباط انجليز و ٢٥٧ صف ضابط وعسكريا .

د ــ مصلحة الاسلحة والمهمات ، وبها ٢٦ ضابطا مصريا ، و ٥ ضباط انجليز و ٤٩٣ صف ضابط وعسكريا .

هـ ــ ادارة القرعة العسكرية ، وبها ٤٧ ضابطا مصريا وضابطان انجليزيان و ٥٩ صف ضابط وعسكريا .

و ــ القسم البيطرى ، وبه ١٠ ضباط مصريين و ٥ ضباط انجليز و ١١٥ صف ضابط وعسكريا .

ز ــ سلاح الحملة ، وبه ١٥ ضابطا مصريا وضابطان انجليزيان و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا .

ثانيا ــ توزيع القوات المصرية فى القطر المصرى

كان يوجد فى مصر من الجيش المصرى لواءان ، أحدهما يعسكر فى القاهرة والمعادى ، والثانى يعسكر فى الوجهين القبلى والبحرى . وكان اللواء الاول موزعا كالاتى :

١ ــ العباسية :

وبها القوات الاتية : (بلوك من الخيالة) وبه ٦ ضباط و ١٤١ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية المدفعية الرابعة) وبها ٦ ضباط و ١٦٠ صف ضابط وعسكريا ، (بلوك الحافظة المدفعية الثالث) وبه ٥ ضباط و ١٠٨ صف ضابط وعسكريا ، (الاورطة المشاة الثانية) وبها ٢٢ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا ، (الاورطة المشاة الثامنة) وبها ٢٣ ضابطا و ٥٨٦ صف ضابط وعسكريا ، (قسم من الاورطة المشاة السادسة عشرة) وبه ٥ ضباط و ١٦٤ صف ضابط وعسكريا .

٢ ــ المعادى :

وتوجد بها (الاورطة الرابعة المشاة) وبها ٢٣ ضابطا و ٦٠٤ صف ضابط وعساكر . اما اللواء الثانى فكان موزعا على النحو الاتى :

٣ ــ الوجه القبلى :

أ ــ اسيوط وبها ٢٠ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا من الاورطة الاولى المشاة .

ب ــ بنى سويف ، وبها ١٧ ضابطا و ٤٣٩ صف ضابط وعسكريا من الاورطة السادسة عشرة المشاة

جـ ــ اسوان ، وبها ضابط واحد و ٥ صف ضباط وعساكر من الاورطة الاولى المشاة .

٤ ــ الوجه البحرى :

أ ــ الاسكندرية ، وبها ١٩ ضابطا و ٥١٢ صف ضابط وعسكريا من الاورطة الخامسة المشاة .

ب ــ السويس ، وبها ضابطان و ٦٣ صف ضابط وعسكريا من الاورطة الخامسة المشاة .

جـ ــ بورسعيد ، وبها ضابط واحد و ٣٢ صف ضابط وعسكريا من الاورطة الخامسة المشاة .

د ــ طنطا ، وبها ١٩ ضابطا ، و ٥٠٨ صف ضباط وعساكر من الاورطة الرابعة المشاة .

هـ ــ السلوم ، وبها ٤ ضباط و ١٠٠ صف ضابط وعسكرى من الاورطة الرابعة المشاة .

ثالثا ــ توزيع القوات المصرية فى السودان

كانت بقية الجيش المصرى ، فيما عدا اللواءين المذكورين ، موجودة فى السودان . وكانت موزعة على المناطق الاتية ، مضافا اليها أورطة السكة الحديدية .

١ ــ قسم الخرطوم ، وبه ٦١ ضابطا انجليزيا و ٢٣٩ ضابطا مصريا و ٥٨٦٣ صف ضابط وعسكريا .

٢ ــ قسم العطبرة ، وبه ضابط انجليزى واحد و ٢٨ ضابطا مصريا و ٢٢٣٥ صف ضابط وعسكريا ، بما فى ذلك أورطة السكة الحديدية .

٣ ــ قسم النيل الازرق ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٨ ضابطا مصريا و ١٣٧٧ صف ضابط وعسكريا .

٤ ـ قسم كردفان ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٤٢ ضابطا مصريا ، و ١١٩٥ صف ضابط وعسكريا .

٥ ـ قسم جبال النوبة ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٠ ضابطا مصريا و ٩٩٠ صف ضابط وعسكريا .

٦ ـ قسم أعالى النيل والبيور ، وبه ٩ ضباط انجليز و ٤٠ ضابطا مصريا و ١١٤١ صف ضابط وعسكريا .

٧ ـ قسم منجلا ، وبه ١٢ ضابطا انجليزيا و ٢٢ ضابطا مصريا و ٨٢٨ صف ضابط وعسكريا .

٨ ـ قسم بحر الغزال ، وبه ١٢ ضابطا انجليزيا و ٣٩ ضابطا مصريا و ١٢٥٥ صف ضابط وعسكريا .

٩ ـ قسم كسلا ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٤٧ ضابطا مصريا و ١٩٧٢ صف ضابط وعسكريا .

١٠ ـ قسم دارفور ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٥٤ ضابطا مصريا و ١٤٧٤ صف ضابط وعسكريا .

رابعا ـ عدد الضباط المصريين والانجليز فى الجيش المصرى

كان عدد الضباط المصريين والانجليز من جميع الرتب فى الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤ يبلغ ١١٤٧ ضابطا ، منهم ٩٩٣ ضابطا مصريا و ١٥٤ ضابطا انجليزيا ، وهم موزعون على الرتب المختلفة كالاتى :

١ ـ رتبة الفريق ، وبها ضابط مصرى واحد وضابط انجليزى واحد . ٢ ـ رتبة اللواء ، وبها ٦ ضباط مصريين و ٥ انجليز ٣ ـ رتبة الاميرالاى ، وبها ٧ ضباط مصريين و ١٣ انجليزيا ٤ ـ رتبة القائمقام ، وبها ٢٩ ضابطا مصريا و ٢٩ انجليزيا ٥ ـ رتبة البكباشى ، وبها ٦٨ ضابطا مصريا و ١٠٦ انجليز ٦ ـ رتبة الصاغ ، وبها ٦٤ ضابطا مصريا فقط ٧ ـ رتبة اليوزباشى ، وبها ١٨٧ ضابطا مصريا فقط ٨ ـ رتبة الملازم أول ، وبها ٣١٩ ضابطا مصريا فقط ٩ ـ رتبة الملازم ثان ، وبها ٣١٢ ضابطا مصريا فقط .

خامسا ـ مرتبات الضباط المصريين والانجليز

لم يكن هناك فرق بين مرتب الضابط المصرى والضابط الانجليزى من رتبة واحدة . غير أن الضابط الانجليزى كان يستولى على بدل اغتراب فى مصر والسودان . أما الضابط المصرى فلا يحصل على هذا البدل الا أثناء الخدمة فى السودان فقط . كذلك كان بدل الاغتراب السنوى لكل منهما مختلفا لصالح الضابط الانجليزى . فمن بيان لبدل الاغتراب فى السودان يتبين أن بدل « اللواء » المصرى كان يبلغ ١٠٨ جنيهات بينما يبلغ بدل « اللواء » الانجليزى ٣٠٠ . وكان بدل الاميرالاى المصرى ٩٦ جنيها ، بينما بدل الاميرالاى الانجليزى ٢٤٠ جنيها . وكان بدل القائمقام المصرى ٨٤ جنيها وبدل القائمقام الانجليزى ٢٤٠ جنيها . أما البكباشى المصرى فكان يحصل على ٧٢ جنيها ، بينما كان البكباشى الانجليزى يحصل على ٢٢٢ جنيها (اذا كان أمضى خمس سنوات فى رتبته) .

سادسا ـ ملاحظات على الجيش المصرى عام ١٩٢٤

ونلاحظ على هذه البيانات السالفة الذكر ، التى أدلى بها وزير الحربية المصرية فى ذلك الحين ، أنه لم يشر اشارة واحدة الى الضباط السودانيين ، الامر الذى ليس له الا معنى واحد ، هو أنه كان يطلق لفظ الضباط المصريين على المصريين والسودانيين على السواء . كذلك نلاحظ أن الارقام التى أوردها ـ وقد اثبتناها هنا بمراجعة دقيقة على الاصل ـ بها بعض الفروق فى الارقام الاجمالية . وعلى سبيل المثال ، فقد حدد وزير الحربية عدد الجيش المصرى بـ ٢٢٫٥٣٥ ضابطا وصف ضابط وعسكريا ، ولكن المجموع الصحيح لما اورده من أعداد الوحدات المصرية والسودانية يبلغ ٢٠٫٣٠ فقط . كذلك حدد وزير الحربية عدد القوات المصرية الموجودة فى القطر المصرى بـ ٥٤٨٣ ، على أن المجموع الصحيح لما أورده هو ٤٧٧١ . والتفسير الذى نراه هو أن وزير الحربية قد سقطت منه بعض الاعداد التى لم يوردها . ونلاحظ أيضا أن وزير الحربية قد حدد قوات الجيش المصرى الموجودة فى السودان ب ١٧٫١٥٢ ضابطا وعسكريا ، ولكننا اذا أضفنا هذا العدد الى العدد الذى أورده لقوات الجيش المصرى الموجودة فى مصر ، وهو ٥٤٨٣ لكان المجموع ٢٢٫٦٣٥ ، أى بزيادة قدرها ١٠٠ على المجموع الذى أورده .

مع ذلك يمكن استخلاص الاتى :

أولا ـ أن الجيش المصرى لم يكن مؤلفا من مصريين فقط ، وانما كان مؤلفا من مصريين وسودانيين وانجليز . وكانت الوحدات السودانية تنقسم الى وحدات تنتمى الى الاصل الزنجى ، ويطلق عليهم السودانيون ، ووحدات تنتمى الى الاصل العربى ، ويطلق عليهم العرب .

ثانيا ـ لم يكن عدد القوات المصرية البحتة يتجاوز ثلث قوات الجيش المصرى ، فقد كان هذا العدد يبلغ ٧٣٧٩ فى مصر والسودان .

ثالثا ـ كان عدد الضباط المصريين والسودانيين يفوق بكثير عدد الضباط الانجليز فى الوحدات السودانية . فقد كان هذا العدد يبلغ ٥٥٢ مقابل ١٢٨ . وكان عدد الضباط المصريين وحدهم يبلغ ٣٠٨ ضابطا .

رابعا ـ كانت السيطرة فى يد الضباط الانجليز ، فلم تكن تقل رتبة الضابط الانجليزى عن «بكباشى» ، وكان عددهم يزيد على عدد الضباط المصريين من نفس الرتبة ، فبينما كان عدد الضباط المصريين من رتبة « فريق » الى رتبة «بكباشى» يبلغ ١١١ ضابطا ، كان هذا العدد فى الضباط الانجليز يبلغ ١٥٤ ضابطا .

خامسا ـ كان أكثر من ثلاثة أرباع الجيش المصرى موجودا فى السودان . اذ لم يكن يوجد بمصر سوى ٥٤٨٣ ضابط وصف ضابط وعسكريا ، بينما كانت بقية القوات وعددها ١٥٢ر١٧ موجودة فى السودان . وحكمة هذا التوزيع معروفة بعد استرداد السودان ، كما سبق أن بينا ، ولكن مع انتهاء تلك الظروف تدريجا ، كانت مصر قد أصبحت مركز الفتنة والاضطراب ضد الاحتلال ، وبالتالى فلم يعد من المناسب تركيز الجيش المصرى فى مصر حتى لا تضطر بريطانيا الى زيادة جيش الاحتلال . وكان جيش الاحتلال فى الواقع يتزايد مع نمو الوعى القومى ، ومع تزايد اعمال الثورة فى مصر ، فقد كان هذا الجيش بعد استرداد السودان لا يزيد على ٥٠٠٠ جندى ـ كما أشرنا ـ ثم زاد الى ٥٧٠٠ فى أعقاب حادث العقبة (٥٦) ، وفى سنة ١٩٢١ كان هذا الجيش يبلغ ٠٠٠ر١١ جندى (٥٧) . ومعنى ذلك أن جيش الاحتلال كان يملك يدا مطلقة فى مصر .

سادسا ـ على الرغم من أن معظم القوات المصرية كانت موجودة فى السودان . الا أنها كانت تتكون فى غالبيتها من عناصر سودانية ، وكان للضباط الانجليز السيطرة والقيادة . على أن الضباط المصريين كانوا مع ذلك يمثلون خطرا حقيقيا على السلطات البريطانية هناك ، بغالبيتهم العددية بالنسبة للضباط الانجليز ، وبصلاتهم الوثيقة بالاسرات السودانية بحكم اللغة والدين . وقد ازداد خطر هؤلاء الضباط المصريين مع ارتفاع المد القومى فى السودان ، متأثرا بالمد القومى فى مصر الذى تفجر فى ثورة ١٩١٩ . وبذلك اصبح التخلص منهم ضرورة ملحة للسياسة البريطانية التى كانت تخطط فى ذلك الحين للانفراد بالسودان

دور الجيش المصرى فى اضطرابات السودان سنة ١٩٢٤

ترجع فكرة طرد الجيش المصرى من السودان من جانب السلطات البريطانية الى ما قبل اضطرابات يونية واغسطس ١٩٢٤ التى تمثل قمة المد الثورى فى السودان فى ذلك الحين . فقبل سنوات من هذه الاضطرابات ـ كما يقول لويد ـ كانت السلطات البريطانية المختصة فى السودان ترى واضحا انه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخذوا من السودان ميدانا لاغراضهم الخاصة ، فان الاداة الوحيدة الفعالة التى سوف يعتمدون عليها فى اثارة روح التمرد والعصيان ضد الانجليز لن تكون سوى المصريين المقيمين فى السودان ، سواء أكانوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء المقيمين فى السودان معناه أن خطر العصيان فى الجيش ثم الانتقال منه الى الاهالى سوف يظل قائما ووشيك الحدوث ، فالجنود السودانيون على الفطرة ومتعصبون ، وضباطهم المصريون يملكون المقدرة على التأثير على عقولهم بتصص مبلبلة عما يخبئه المستقبل (٥٨) .

---

[٥٦] المؤيد واللواء فى أول اغسطس ١٩٠٦ ، من تصريحات للورد جراى والمستر هولدن فى مجلس العموم
[٥٧] مفاوضات عدلى كيرزن ، قانون رقم ٨٠ . الخ ص ٢٠٢ .
[٥٨] Lloyd, op. cit. p. 133.

وقد كان من الضرورى اتهام المصريين بتأليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ خطة طردهم من السودان · وقد بدأ ذلك من قبل أن تبدأ حوادث يونية واغسطس · ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم السودان العام الى المندوب السامى فى مصر يخبره بأن الدعاية المصرية فى السودان قد تفاقمت بشكل كبير ، وان هذه الدعاية قد احدثت تأثيرها فى المدن الشمالية فى السودان · ودعا منذرا الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٥٩) · وفى الوقت الذى ارسل فيه الحاكم العام هذه الرسالة، كانت السلطات البريطانية فى السودان تستكتب السودانيين عرائض التأييد للحكم الانجليزى ، وتدفع بالتالى العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة .

وبالفعل سارعت هذه العناصر الوطنية السودانية الى جمع التوقيعات المضادة ، ومن نفس الاشخاص الذين أكرهوا على توقيع العرائض السابقة للانجليز من زعماء القبائل وعمد العشائر ونظار الاقسام والعامة ، معلنين فيها أنهم أكرهوا على التوقيع ، وأنهم لا يبغون سوى البقاء الى الابد فى حظيرة الوطن الاكبر ، وأن مصر والسودان جزء لا يتجزأ (٦٠) ·

وهنا نلاحظ على هذه العناصر الوطنية السودانية التى قامت بالحركة الوطنية فى السودان ، انها كانت تتألف من عناصر مدنية وعسكرية ، على العكس تماما مما حدث عند تأليف الوفد المصرى ، الذى رأينا أنه كان مؤلفا من عناصر مدنية بحتة · فقد كان على رأس الحركة الوطنية السودانية ، الملازم أول على عبد اللطيف الذى أسس فى أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء الابيض » فى الخرطوم ، وكانت ترمى الى اشتراك السودانيين فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى (٦١) · كما كان فى هذه الحركة أيضا البوزباشى محمد صالح جبريل ، الذى عرف سر العرائض الانجليزية سالفة الذكر من الملازم على عبد اللطيف ، وأسرها الى صاحب كتاب : « ضحايا مصر فى السودان » ، وزوده بما وقع فى يده منها ليرسلها الى مصر (٦٢) · كذلك كان على رأس الحركة الملازم أول على زين العابدين ، الذى غادر السودان ممثلا للعبيد السود (الزنوج) الى القاهرة ، ومعه السيد محمد المهدى التعايشى ، ابن الخليفة التعايشى ، كممثل للعرب ، وهما يحملان الوثائق المؤيدة لمصر والممضاة من الاشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض الثقة بهم · ولكن هذا الضابط حجز وزميله فى حلفا بعد أن فتش ، وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ (٦٣) ·

وقد كان ازاء هذا الاستفزاز من جانب السلطات البريطانية ، أن خرجت حركة اللواء الابيض عن سريتها يوم ١٩ يونية ، وقامت بمظاهرات كبيرة فى أم درمان وعطبرة وفى بور سودان ومدنى (٦٤) · وقابلت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع الشديد ، وأوسعتها ضربا بالسيوف ، فجرح أحد عشر ، وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط والموظفين المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات (٦٥) ·

وفى يوم ٢٩ يوليو انتعشت الحركة من جديد ، ولكن فى نادى الضباط بالخرطوم · فكما يروى الاميرالاى أحمد رفعت ، الذى كان أقدم ضابط هناك ورئيس النادى ، فقد دعى فى ذلك الليلة تليفونيا الى النادى ، ليجد كثيرا من الضباط المصريين والسودانيين وهم فى غاية الهياج والتأثر للحوادث التى حدثت من السلطة المحلية هناك · وكانت المسألة الاولى التى أثارت هياج الضباط ما وقع للضابط على زين العابدين الذى قبض عليه فى

[٥٩] Ibid.
[٦٠] محزون : ضحايا مصر فى السودان ص ٧١
[٦١] احمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان ص ١٧
[٦٢] محزون : المرجع السابق ص ٧١ – ٧٢
[٦٣] مضبطة مجلس النواب يوم ١٩ يونية ، ٢٣ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦١ من وثائق اشار اليها النائب احمد سيف النصر بك .
[٦٤] احمد خير : المرجع المذكور ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعى : فى اعقاب الثورة جـ ١ ص ١٧٢
[٦٥] مضبطة مجلس النواب يوم ٢٤ يونية ١٩٢٤ ص ٦٦٤ من تلغراف واردالى رئيس مجلس النواب ، الرافعى : المرجع المذكور ص ١٧٣

هذا واعيد الى الخرطوم كما ذكرنا ـ فقد وضع هذا الضابط ليلة فى السجن الملكى قبل أن ينقل الى الاورطة السودانية الحادية عشرة . وقد رأى الضباط أنه لم يكن لينبغى وضع أحد الضباط بالسجن مباشرة ، بل كان يجب ايقافه بأى وحدة عسكرية حفظا للشرف العسكرى كما هو متبع فى جميع الجيوش .

كانت المسألة الثانية التى أثارت الضباط ، منع الهتاف لملك مصر . فقد عين قره قول شرف يوم العيد بمدينة حلفا ، وطلب الضباط الهتاف للملك فؤاد ، كما كان متبعا قبل ذلك ، فامتنع المدير عن التصريح بذلك علنا فى حضور القائمقام على بك ماهر أركان حرب حلفا . ولما كان العلمان المصرى والانجليزى فى ذلك الوقت ما زالا يرفرفان فوق مراكز الحكومة السودانية ، وكان الهتاف جاريا قبل ذلك فى أنحاء السودان ، فقد كان السؤال الذى طرحه الضباط : لماذا أوقف هذا الهتاف ؟

أما المسألة الثالثة التى أثارت الضباط فهى ما وقع فى محاكمة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعائره الدينية بالجامع ، حيث عرض القاضى بالملك فؤاد عند النطق بالحكم .

لذلك قرر الضباط الاحتجاج على هذه التصرفات للواء هدلستون باشا ، نائب السردار بالخرطوم ، وقد تضمن الاحتجاج الذى رفعوه اليه يوم ٣٠ يولية ١٩٢٤ ما يلى : « قد تكرر حصول حوادث أخيرا من بعض تصرفات السلطة المحلية ، أدت الى اهانة الجيش . وعلاوة على ذلك ما حصل أخيرا فى محاكمة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعائره الدينية بالجامع ، حيث عرض القاضى الانجليزى بجلالة الملك عند النطق بالحكم . وبما أن الجيش لا يرضى بهذه الاهانة ، ولا يقبل التعريض بمليكه الذى أدى لجلالته قسما بأن يكون مخلصا لجلالته حاميا لعرشه ، نود أن تتخذ اجراءات عادلة نحو ايقاف تكرار مثل هذه الاهانات .

حضرة صاحب السعادة نائب السردار بالخرطوم . كلفت من قبل عموم ضباط الجيش المصرى فى قسم الخرطوم ، بأن أرفع لسعادتكم هذا الناتج من شدة شعورهم » .

وقد سلم الاميرالاى أحمد رفعت هذا الاحتجاج للاميرالاى ثيربورن نائب قومندان قسم الخرطوم ، وأفهمه « شدة حماس الضباط ، وأنهم يريدون ردا يطفىء غضبهم » ، ثم هدد قائلا ، « ان الضباط لا يريدون عمل أى شىء ضد القانون ، الا أن مثل هذه الحوادث لما تضر بالضبط والربط . فهل تود مثلا عندما تأمر ضابطا مصريا تحت ادارتك ، يقول لك : انك انجليزى وأنا مصرى ! أما تعلم أن الموسيقى فى كل وحدة تصدح بالسلامين الملكيين معا ، وتحب أن ذلك يبطل » !

وفى ليلة أول أغسطس ، جمع الاميرالاى أحمد رفعت جميع الضباط بالنادى ، حيث كتبوا الى نائب السردار يعربون عن استيائهم لنشر الالفاظ التى قيلت فى المحكمة فى جريدة « الحضارة السودانية » ، « وأن جميع الضباط يقولون انهم موجودون بالجيش بالسودان باسم جلالة الملك فؤاد من عهد استرجاعه لغاية الان ، وهذا يتعارض مع هذا الحكم ، وأنهم ما زالوا يطلبون من سعادتكم ردا يزيل استياءهم » (٦٦) .

ولم يلبث صدى هذه الحركة أن أحدث أثره بعد أسبوع واحد . ففى يوم ٩ أغسطس ، انفجر الموقف فى السودان حين وقعت الحوادث الاتية كانما كانت على ميعاد . ففى هذا اليوم غادر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم مدرستهم حاملين البنادق والحراب والعلم الاخضر ، مخترقين المدينة فى مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر وبالحرية وسقوط الاستعمار . وبعد أن وقف الطلبة امام سراى الحاكم العام ، ورددوا الهتاف مع التحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومى ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين . ولكن فى تلك الاثناء كانت السلطات البريطانية قد افرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر . فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن

---

(٦٦) مذكرتان للمرحومين امير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد واميرالاى احمد بك رفعت عن اعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ص٢٧ ـ ٣٥ [الاسكندرية ١٩٣٦] .

تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر ، وهددوا باستخدام هذه الاسلحة اذا استعملت معهم القوة • على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين وأحكمت الحصار عليهم ، وانتهى الامر بانتهاء المقاومة ، وحمل الطلبة الى وابور فى عرض النيل الازرق فترة من الزمن ، وبعدها ادخلوا السجن العمومى فى كوبر (٦٧)

وعلى كل حال ، ففى نفس اليوم الذى حدث فيه تمرد طلبة المدرسة الحربية ، حدث تمرد خطير آخر فى اورطة السكة الحديدية (المصرية) بالعطبرة • فعلى حسب بيان الوزارة المصرية فى هذا الشأن ، فقد خرجت الاورطة بمظاهرة غير منظمة ، وأحدثت اتلافا فى المهمات • فخرجت فصيلتان من الجيش البريطانى تمكنتا من قمع هذه المظاهرة • ولكنها لم تلبث أن تجددت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، اخترقت الحصار دفعتين ، وكان رجال الاورطة مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد ، وأتلفوا السيارات والالات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية فأطلق الجنود النار عليهم ، وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجروح خفيفة واصابة غلامين كانا بالثكنة .

ولم تلبث الاضطرابات أن عمت امدرمان وواوى وملكال (٦٩) .

وقد كان على اثر هذه الاحداث ، أن انتقلت فكرة طرد الجيش المصرى من السودان الى مستوى جديد • ففى خلال نفس الشهر (أغسطس) اجتمع فى لندن – كما يقول « لويد » – كل من المندوب السامى فى مصر المارشال اللنبى ، والحاكم العام للسودان السير لى ستاك ، والمستر مكدونالد ، لبحث الخطوات اللازمة لمواجهة الخطر فى السودان • وقد قر رأى المستر مكدونالد فى هذا الاجتماع على أنه اذا رفضت الحكومة المصرية « أن تتصرف بأمانة » فى السودان ! فان حكومته سوف تطالبها بمغادرته كلية • وفى هذا الاجتماع أخذ اقتراح انشاء قوة سودانية خالصة فى السودان فى التبلور • ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية فى الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع فى تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الاطيان المنزرعة قطنا (٧٠) • وهذه الخطة التى اشترك فيها اللورد اللنبى شخصيا سوف نراه يقوم بتنفيذها بحذافيرها بعد مقتل السردار مباشرة دون أن ينتظر تعليمات حكومته !

على كل حال ، لم تلبث الحكومة البريطانية ان أفصحت عن نيتها هذه بصراحة فى مذكرة أرسلتها الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديدية • وفى هذه المذكرة قالت انها « تعد ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية فى تلك البلاد ، عما تردد ذكره كثيرا اثناء الخمسة الاشهر الاخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية •• وانه « نظرا لهذه الظروف ، فقد اتخذت حكومة صاحب الجلالة ، التى تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، التدابير لتعزيز الحامية البريطانية فيه ، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان اورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء • وان حكومة صاحب الجلالة لن تتردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الامن العام (٧١) ومعنى ذلك بوضوح أنه اذا اظهرت وحدات الجيش المصرى جميعها عدم الولاء ، فان للحكومة السودانية الحق فى ابعادها فى الحال •

ولم يلبث المستر مكدونالد ان اكد هذا المعنى فى المباحثات التى دارت بينه وبين سعد زغلول فى الشهر التالى (سبتمبر) • فقد أوضح أن الحكومة

---

(٦٧) الجزيرى : المرجع المذكور ص٣٢٢ من بلاغ رسمى اصدرته الحكومة المصرية يوم ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٤ ، دكتور مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٩١ – ٤٩٢

(٦٩) الجزيرى : المرجع المذكور ص ٣٢٣ (المطبعة الاميرية ١٩٥٣) ، الكتاب الاخضر ص (٢٢) ،

(٧٠) Lloyd, op. cit. p. 120

(٧١) Lloyd, op. cit. p. 188. الكتاب الاخضر المصرى عن السودان ص ٢٣

البريطانية لا ترغب في تشويش الاتفاقات القائمة ، ولكن يجب أن تصرح بأن الحالة القائمة التي تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين بأن يتآمروا ضد النظام المدني ، هي حالة لا تطاق . فاذا لم تزل تلك الحالة بإخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تحل واجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر (٧٢) . ثم عاد المستر مكدونالد فأكد هذا التحذير مرة أخرى قائلا : ان هؤلاء الرعايا المصريين يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، وانه ، اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أي اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالي مصدرا للخطر على الامن العام ، (٧٣) .

مقتل السردار والانذار الانجليزي

فـــي نوفمـــــبر ١٩٢٤

انتهت حوادث أغسطس الدامية في السودان بعد حركة القمع العنيفة التي قامت بها السلطات البريطانية هناك . ولم تتطور لتصبح ثورة شاملة تشمل وحدات الجيش المصري جميعها . وبذلك ظلت السياسة البريطانية الذريعة التي تعللت بها لطرد الجيش المصري وكل المصريين من السودان ، حسب الخطط المرسوم لهذا الغرض .

على أن السياسة البريطانية لم تكن لتعدم ذريعة أخرى لتنفيذ هذا المخطط ، لان المسألة في الحقيقة لم تكن مسألة ولاء القوات المصرية في السودان أو عدم ولائها ، وانما كانت المسألة هي الاستئثار بالسودان . لذلك فعلى الرغم من أن اغتيال السردار السير لي ستاك في يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ لم يحدث في السودان ، وانما حدث في القاهرة ، ولم يقع بيد أحد من الضباط المصريين أو السودانيين ، وانما وقع بيد مدنيين مصريين ، كما أن أحدا من الموظفين المصريين في حكومة السودان لم يكن له ضلع في الحادث . ولم تكن هناك ثورة أو تمرد عسكري في السودان عند وقوع الحادث ،

الا أن السياسة البريطانية ارتأت في صفة السير لي ستاك كقائد عام للجيش المصري وحاكم عام السودان ، ذريعة كافية هيأتها الاقدار لتنفيذ مخططها في طرد الجيش المصري من السودان .

ولن نتعرض هنا لكل مشتملات الانذار البريطاني الذي قدمه اللورد اللنبي لسعد باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، دون انتظار موافقة حكومته ، وانما نتناول فقط المطلب الخامس منها المتعلق بالجيش . وقد ورد في هذا المطلب ما يلي :

« ان تصدر (الحكومة المصرية) في خلال أربع وعشرين ساعة ، الاوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد » .

وقد فصل هذا المطلب في وثيقة منفصلة على النحو الآتي :

« بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصري ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (براءات الضباط) (٧٤) .

وقد رفضت وزارة سعد زغلول هذا المطلب رفضا قاطعا . فقد أوضحت في ردها الذي أبلغته لدار المندوب السامي في اليوم التالي ، « أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان ، لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من الدستور المصري ، التي تنص على أن الملك هو القائد الاعلى للجيش ، وهو الذي يولي ويعزل الضباط » (٧٥) .

(٧٢) الكتاب الابيض الانجليزي عن مفاوضات سعد ـ مكدونالد [الجزيري : المرجع المذكور ص ٢٥١]
(٧٣) نفس المصدر ص ٢٤٩]
(٧٤) الكتاب الاخضر ص ٢٩
(٧٥) نفس المصدر ص ٣١

وكان رد المندوب السامى على هذا الرفض ، أن أرسل فى نفس اليوم مساء كتابا لسعد زغلول باشا ، ابلغه فيه أنه « نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ، فقد أرسلت التعليمات الى حكومة السودان .. بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك » (٧٦) . وقد كان المعنى الصريح لهذا الكتاب أن اجلاء الجيش المصرى من السودان سوف يتم بطريق القوة المسلحة .

ابعاد الجيش المصرى من السودان

فى ذلك الحين ، وكما رأينا من عرضنا السابق للوحدات المصرية بالسودان . كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب فى وحدات واحدة تحت علم واحد وقيادة واحدة . وقد احدث ذلك تأثيره فى عملية اخلاء السودان . فلم يتم هذا التنفيذ بالقوة كما هى الحال بين جيشين متحاربين ، وانما لعبت الخديعة دورها فى عملية الاخلاء .

ويروى لنا الاميرالاى أحمد بك رفعت ، قائمقام الطوبجية فى الخرطوم وقتذاك ، الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية ، فيذكر أنهم تكتموا الامر الصادر اليهم من المندوب السامى ، حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين ، حتى اذا ما اطمأنوا الى ذلك ، كشفوا امرهم ، وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية فى كل مديرية وبلدة وهم عزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزى والسودانى امام السودانيين التحقيرهم : « يعاشرنا هؤلاء الضباط الانجليز مدة من السنين ، ويفاجئوننا بمثل هذه الحوادث المخزية، بينما كنا نعتقد اننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة ! ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء والاخلاص . هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطننا ، بينما هم يرشدون الجيش الانجليزى ليسوقنا غدرا كالاغنام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا فى حرب وأخذونا أسرى . ياللخيانة ! لما كان من الشرف ان ينذرونا بالحرب خيرا لهم من هذا الغدر الشائن » (٧٧)

ويعتبر ما وقع للاورطة الرابعة بالخرطوم القبلية ، مثالا لما وقع لبقية الاورط الاخرى فى أنحاء السودان . فقد وقف هدلستون باشا ، نائب السردار ، أمام قشلاق هذه الاورطة ، « ينفذ أمر سفرها فورا بالقوة ، مهددا باطلاق نيران المدافع عليهم من الطابية المعرضين لها ، ومن قوة انجليزية أخرى كانت مختبئة خلف قطار السكة الحديدية الذى كان واقفا أمام قشلاق الاورطة - وذلك بعد حصوله على ذخيرتهم قبل ذلك . وكان قد فاجأ البكباشى جلال منير وعساكره الاتية من ميدان ضرب نار البندقية صباحا بقوة أخرى ، فاذعن القائمقام محمد بك يحيى قومندان الاورطة للامر ، وأخذ فى شحن متاع الاورطة بالقطار ، ثم قاموا عن طريق بورسودان فى أكثر من قطار واحد ليلا مخفورين بعساكر انجليزية وسودانية مسلحة البنادق والمدافع الماكينة ، حتى وصلوا الى بور سودان بهذه الحالة . وعندما قاموا بطريق البحر الى السويس كانوا مخفورين بمدرعة انجليزية (٧٨) .

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر . وكان خليقا بأن يتم ترحيلها بصورة مختلفة ، لو كان قد أتيح لها ما أتيح لقوة الخرطوم البحرية من فرصة . وكانت هذه القوة مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية هى : ٢ جى بطارية طوبجية ، ٣ جى بطارية طوبجية و ٥ جى بطارية طوبجية ، والاورطة الثالثة مشاة . فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ « بالجبه خانة » حالما احسوا بالخديعة الانجليزية (٧٩) وبذلك خلقوا وضعا جديدا لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين .

---

(٧٦) نفس المصدر ص ٣٢
(٧٧) ملكرتان .. الخ ص ٧٢ ، ٣٩ - ٤٠
(٧٨) نفس المصدر ص ٤٩ - ٥٠
(٧٩) نفس المصدر ص ٣٦ - ٣٧

فبالنسبة للانجليز ، وعلى الرغم من أنهم كانوا يحاصرون ثكنات القوة المصرية بالجنود الانجليزية والمدافع الماكينة العديدة . فقد اضطروا الى تعديل موقفهم واتباع طريق الملاينة . منعا لاشتباك قد « يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات » وفى ذلك يقول الاميرالاى احمد رفعت : « لو كان » شيربورن بك (نائب قومندان قسم الخرطوم) قد تحصل على هذه الذخيرة فى الصباح لكان اهاننى ومس شخصيتى ، لا لشيء الا لكونى مجردا من القوة . وما هذه القوة يا ترى ؟ هى هذه الذخيرة التى لا تنفع ولا تؤدى الى اى ظفر كان » (٨٠) .

وكان هدلستون باشا قد أصدر أمرا كتابيا يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ للقائمقام أحمد رفعت أشار فيه الى مقتل السردار ، وما ترتب على ذلك من تقديم المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها اجلاء الوحدات المصرية والضباط المصريين عن السودان فورا . وقال : « وبما أن الحكومة المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الاربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرته . فقد امر المندوب السامى الحاكم العام بتنفيذ الاخلاء . وبصفتى نائب السردار ، فقد وقع على تنفيذ هذه الاوامر . وبما ان الحكومة المصرية لم تسلم بإخلاء السودان ، فقد وجب على أن اتخذ جميع الاحتياطات الحربية ، ومن بينها فى هذه الحالة وجود القوات البريطانية وعزل جميع ثكنات الجيش المصرى . وسوف تسافر القوات المصرية بالقطار بالسلاح والبنادق ولكن بدون ذخيرة » .

على أن الضباط والجنود المصريين رفضوا بتاتا تسليم الذخيرة وترك السودان : « خير لنا أن ندافع حتى نموت ، ولا نترك السودان الا بأمر مليكنا وحكومتنا » وهنا عمد الانجليز الى ارسال رجال المخابرات يشيعون فى كل وحدة أن باقى الوحدات الاخرى سلمت ذخيرتها وسافرت . ولكن عزم جنود الخرطوم بحرى كان « صحيحا ممزوجا بالشجاعة المتناهية والاصرار على البقاء » . على تعبير أحمد بك رفعت .

وقد اشترط الضباط المصريون لتنفيذ الاخلاء الشروط الاتيه :

١ ـ وصول مندوب مصرى من قبل الملك يحمل لهم أمر السفر .

٢ ـ السفر بجميع الاسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى .

٣ ـ يكون السفر من طريق حلفا وليس من طريق بورسودان (٨١) .

وقد قبل هدلستون باشا تلك الشروط وبناء على ذلك أرسل القائمقام رفعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد (نظرا لما اشيع وقتها من عدم وجود حكومة فى مصر) يبلغه فيه أن الضباط وصف الضباط والعساكر «مصممون على عدم ترك السودان دون امر جلالتكم يرسل مع مندوب مصرى . أو يموتون عن آخرهم فى قشلاقاتهم » وفى هذا التلغراف التاريخى ، وصف القائمقام أحمد رفعت حالة القوات المصرية فى مواجهة القوات الانجليزية فقال : « وذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع ، وهى لا تكفى لاى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها جبه خانة لاتحصى ، ومخازن الجبه خانة المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان » (٨٢) .

وفى نفس اليوم ، انعقد مجلس حربى بقشلاق الاورطة الثالثة البيادة بالخرطوم البحرية ، وقرر ضباطه « الثبات الى النهاية ، حتى نسلم أرواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكنا » . كما قرروا توحيد قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى تحت قيادة القائمقام احمد رفعت « حيث ن اللواء محمد أمين باشا ، اقدم ضباط مصر فى السودان ، تخلى عنا فى هذا الوقت العصيب (٨٣) .

هذا هو الوضع الذى خلقه موقف قوة الخرطوم البحرية بالنسبة للانجليز . أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بثبات الطوبجية فى اليوم الاول ، وانضمام الاورطة الثالثة البيادة

---

[٨٠] نفس المصدر ص ٤٨

[٨١] نفس المصدر ص ٤٥ — ٤٧ ، ٥٠ .

[٨٢] نفس المصدر ص ٥٣ — ٥٥

[٨٣] قرارات المجلس الحربى المنعقد بالخرطوم بحرى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ [نفس المصدر ص ٨١ — ٨٢]

١١٠ حتى انتابت العاصمة

اليهم فى اليوم التالى ، حتى انتابت العاصمة المثلثة ، أم درمان ، والخرطوم القبلية ، والخرطوم البحرية ، هزة من الفرح والحماس ، وسارع أهلها الى اظهار تاييدهم وعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى اية لحظة ،. « فقد سئموا عهد الانجليز الغادر والضرائب الباهظة والذل الذى اعتراهم وانزله الانجليز بهم » . ولهذا أخذوا يهتفون للطوبجية والجيش المصرى وباسم أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع (٨٤) .

وترامى الى سمع الضباط والجنود السودانيين رفض الطوبجية الرحيل ، واشيع انهم سيقاومون ، فقاموا بحركتهم الجريئة التى ادت الى وقوع مجزرة دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى . ففى اصيل يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الاورطة الحادية عشرة السودانية — وكانتا قد نقلتا من هذه الاورطة من أم درمان الى الخرطوم لتحلا فيها محل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما وافية — تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين الى الخرطوم بحرى لتنضما الى القوات المصرية وتتضامنا معها . ولما بلغ النبأ هدلستون باشا ، حشدقوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم بحرى ،وانذرهما بالرجوع الى ثكناتهما، ولكنهما أصرتا على الرفض ، فأمر باطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل ، وأطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة . واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة . فلما كان اليوم التالى ، كانت الفصيلتان السودانيتان قد اتخذتا من المستشفى العسكرى مركزا لمقاوتهما ، فأطلق الجنود الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ببسالة حتى فنى معظمهم . وكان على رأس المضحين ، البطل عبد الفضيل الماظ ، الذى سقط فى المعركة وهو ممسك بمدفعه الرشاش ، وقبض على الضباط الثوار وأعدموا ، وهم ، سليمان محمد ، وحسن فضل المولى ، وثابت عبد الرحيم . وحلّ وثاق الضابط على البنا فى اللحظة الاخيرة قبل اطلاق الرصاص عليه (٨٥)

وتعزو المصادر البريطانية هذه الحركة من جانب الفصيلتين السودانيتين الى تحريض الضباط المصريين . فيذكر توينبى Toynbee ان هذه الجنود السودانية قد عملت بتحريض الضباط المصريين ، وتحت الاعتقاد بانهم سيتلقون تاييد وحدات المدفعية المصرية . كما يذهب « لويد » الى ان السلطات البريطانية فى السودان قد حصلت على ادلة لا تنقض بأن حركة التمرد هذه كان يدبرها المصريون بقيادة أحد كبار ضباط المدفعية ، وان هذا التحريض قد صدر بعد ان تسلمت الوحدات المصرية الاوامر بالسفر ! (٨٦) . وتحت تاثير هذه المزاعم يتساءل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتها للقوات السودانية « (٨٧) .

فى الواقع أن عدم مساعدة القوات المصرية للفصيلتين السودانيتين ، يعتبر فى حد ذاته دليلا على فساد هذه المزاعم . الا اذا كان هدف الضباط المصريين اراقة الدماء بدون جدوى ، وهو أمر غير معقول . ويتضح ذلك جليا اذا عرفنا أن حركة المقاومة التى قامت بها الاورط المصرية بقيادة القائمقام أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء فى السودان ، لان الذخيرة التى كانت فى يدها لم تكن تسمح لها بمجرد التفكير فى ذلك ، وانما كان الهدف أن تسافر بأمر الملك لا بأمر الانجليز ، ويكون السفر بجميع الاسلحة والمهمات والذخائر ، وبالشرف العسكرى . وبالاختصار فان الحركة كانت ترمى الى المحافظة على شرف الجيش المصرى « فلا يساق كالاغنام تحت حرس عليه ، لابسا لباس الذل والهوان » (٨٨) .

أما عن التزام القيادة المصرية الحياد التام ، وعدم مساعدتها للفصيلتين السودانيتين ،

---

[٨٤] نفس المصدر ص ٧٣ — ٧٥

[٨٥] Toynbee Arnold; Survey of International Affairs 1925 p. 25.
احمد شفيق : الحولية الاولى ص ٤٧٣ — ٤٧٥ ، الرافعى : المرجع المذكورص ٢٠٤ ، احمد خير : المرجع المذكور ص ٢٧ ، دكتور مكى شبيكة ، المرجع المذكور ص ٤٩٢

[٨٦] Lloyd, op. cit. p. 136. — Toynbee, op. cit. p. 25.

[٨٧] احمد خير : المرجع المذكور ص٢٧

[٨٨] مذكرتان .. الخ ص ٦٩

فبالاضافة الى الاسباب السابقة ، يفهم من رواية الاميرالاى أحمد رفعت ، ان هذه القيادة قد فوجئت تماما بسماع دوى طلقات المدافع ، ولم تكن تعلم السبب ، ثم أشيع فى اليوم التالى ان بعضا من عساكر ١٠ جى و ١١ جى أورطة اشتبكت مع الجيش الانجليزى . وقد علم القائمقام رفعت بعد ذلك من «ضابط انجليزى من قلم الادجوتانت جنرال الجيش المصرى» بأن ستة ضباط هم سبب القتال بين القوة البريطانية والسودانية لداعى تخليص اقاربهم المسجونين (٨٩) ـ وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التى حصلت بالسودان . ومن ثم فلم تأخذ الحركة السودانية فى أذهان الضباط والجنود المصريين الصورة الحقيقية التى كانت لها .

على كل حال ، فباعتلاء وزارة زيور باشا الحكم ، وتسليمها بجلاء الجيش المصرى عن السودان ، تنتهى المقاومة المصرية التى ابدتها الاورط السالفة الذكر تحت قيادة القائمقام أحمد رفعت . فقد عهدت الحكومة الى وزير الحربية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى الضباط والجنود بالسودان «بوجوب الكف عن مقاومة الاجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان لاخراجهم بالقوة من الاراضى السودانية» . وقد حمل هذه الرسالة البكباشى أمين هيمن الذى سافر على متن طائرة حربية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر . وكانت وجهة نظر الحكومة الزيورية فى هذا الاذعان ـ كما جاء فى رسالة وزير الحربية السالفة الذكر ـ أنه «ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى . وبما أن الحكومة المصرية قد احتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى» (٩٠) .

وقد انهت هذه الرسالة المقاومة كما ذكرنا ، فقد جمع القائمقام احمد رفعت ضباط الطوبجية والبيادة ، وأخبرهم بوجوب اطاعة أمر الملك بالانسحاب . فوافقت الغالبية الساحقة على ذلك . وقامت القوة من الخرطوم بحرى الى حلفا بدون حرس انجليزى فى ايام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر و ١ و ٢ ديسمبر ١٩٢٤ حيث وصلت الى الشلال يوم ٥ ديسمبر . وعلى هذا النحو تم اخلاء السودان من الجيش المصرى .

وبقى هذا السؤال ، هل كان هناك بديل أمام حكومة زيور باشا غير دعوة الضباط والجنود المصريين للكف عن المقاومة والعودة من السودان ؟ . ونجيب على هذا السؤال دون تردد بأنه لم يكن ثمة بديل . فالموقف فى السودان بالنسبة للجيش المصرى كان ميئوسا منه لحد كبير ، لقد فاجأت الخديعة والغدر القوات المصرية فى جميع المواقع ، فاستولت السلطات العسكرية البريطانية على ذخيرتها ، وقامت بترحيلها الى مصر فى نفس اليوم تحت اشراف الحرس الانجليزى والسودانى . وأما بالنسبة لقوة الخرطوم التى كانت تمثل مركز المقاومة ، فان الموقف كان قد افلت من يدها منذ وقت مبكر لتستطيع أن تفعل شيئا يمكن أن يلقى الفزع فى قلب الاحتلال . فكما يقول الاميرالاى أحمد رفعت ، «لو ثبتت القوات المصرية الاخرى كما ثبتت الطوبجية ، ولو حصل مثل ذلك فى الاورطة الرابعة ، ولو كان القائمقام لبيب بك الشاهد قبض على زمام جنوده وثبت قليلا ، ولو أتى اليوزباشى محمد أفندى حليم بسياراته المدرعة وعساكره السودانية كما كانوا يريدون ، ولو أتى اليوزباشى على أفندى اسلام بالبطارية السودانية ، أو ثبت هؤلاء فى قشلاقاتهم مظهرين عدم رضائهم بما حصل ـ لكانت انضمت القوات السودانية المنقطعة الى القوة المصرية . ولو حصل ذلك كله رغما عن صعوبة المواصلات ، لوقفت الجنود الانجليزية عند حدها وأرغمت على فك الحصار .. وكانت انقلبت حالة السياسة الانجليزية فى السودان الى صالح المصرى والسودانى ، ولخفت الوطأة على مصر من الجنود الانجليزية وأساطيلها» (٩١) .

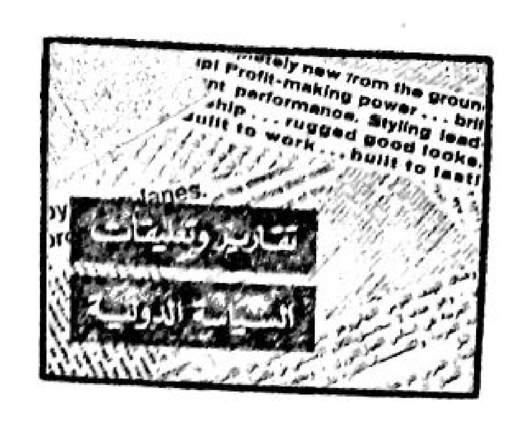
على أن هذه الافتراضات جميعها لم تتحقق ، وفى الوقت نفسه لم تكن ذخيرة قوة الخرطوم بحرى تكفى لاى دفاع ضد القوات البريطانية فى ذلك الحين ، وبذلك لم يعد من وراء استمرار المقاومة «سوى سفك الدماء بغير جدوى» ـ كما ورد فى كتاب وزير الحربية السالف الذكر ـ وهو صحيح .

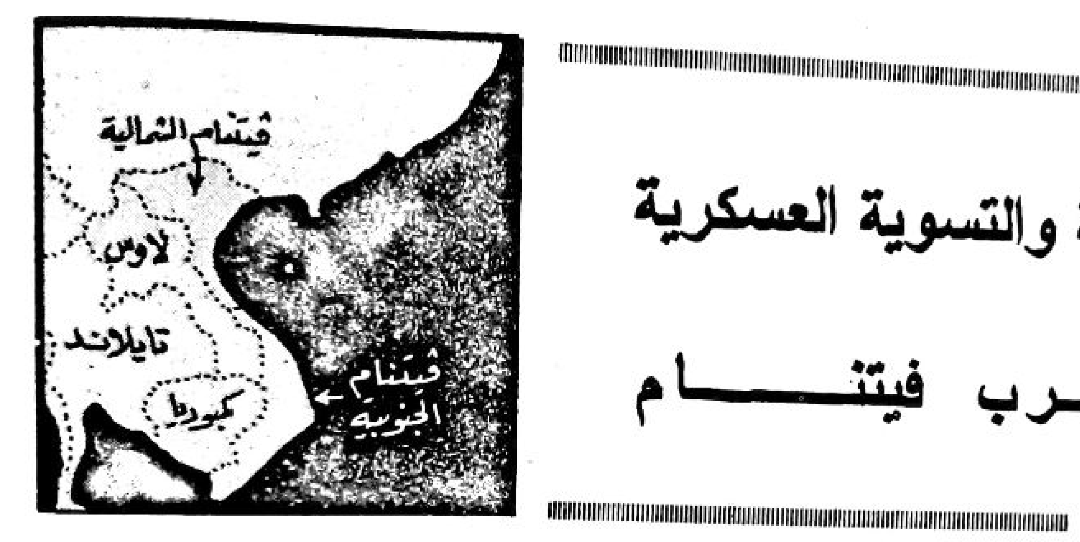
---

[٨٩] نفس المصدر ص ٦٦ ، ٦٩

[٩٠] انظر نص هذه الرسالة فى المصدر نفسه ص ٨٣ ، الرافعى : المرجع المذكور ص ٢٠٤ .

[٩١] نفس المصدر ص ٧٣





التسوية السياسية والتسوية العسكرية لحـــرب فيتنـــام

عبد العزيز العجيزى

بدأت المشكلة الفيتنامية تأخذ طريقها الى التسوية النهائية ، بعد ان تم اخيرا التوصل الـى اتفاق لاحلال السلام فى فيتنـام بين حكومـة الولايات المتحدة الامريكية ، وحكومـة جمهورية فيتنام الديمقراطية .

وقد جاء اعلان نبأ التوصل الى اتفاق فى بيان أذاعته حكومة هانوى فى ٢٦ اكتوبر ، جاء فيه ان حكومة هانوى قدمت فى يوم ٨ اكتوبر مشروع اتفاقية للسلام فى المحادثات الثنائية التى تدور فى باريس بين ممثلها لى دوك ثو ومستشار الرئيس الامـريكى الدكتـور هنرى كيسنجر . واقتـرحت حكومة هانوى فى هـذا المشروع ، أن يتم وقف القتال فى كل فيتنام ، وانهاء التورط العسكرى الامريكى فيها ، وأن يتم سحب القوات الاجنبيـة الحليفة للولايات المتحدة من فيتنام الجنوبية ، وأن يتم أيضا الافراج عن الاسرى من الجانبين . ونص المشروع أيضا على أنه بالنسبة للوضع فى فيتنام الجنوبية ، تقام انتخابات حرة وديمقراطية لتكوين حكومة فى فيتنام الجنوبية يختارها الشعب ، والى هذا الحين تبقى الأدارتان الحاليتان فى فيتنام الجنوبية ، ويقصد بذلك جبهة التحرير وحكومة سايجون .

وهكذا اقترح مشروع حكومة هانوى تسوية المشكلة الفيتنامية على مرحلتين : المرحلة الاولى ، وتتمثل فى انهاء القتال فى فيتنام ، ووقف التورط الامريكى فيها ، والاتفاق على المبادىء التى يمارس بمقتضاها شعب فيتنام الجنوبية حقوقه فى تقرير مصيره . والمرحلة الثانية تتم فيها تسوية المشاكل بين حكومة سايجون والحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، والتى تمثل جبهة التحرير .

وبعد أن عرض بيان حكومة هانوى الخطوط العريضة لمشروع الاتفاق الذى اقترحته ، أشار الى أن الولايات المتحدة وافقت عليه ، نظرا لانه ضم كل النقاط التى كان قد تم الاتفاق عليها بين الجانبين فى الجلسات السابقة . وقال بيان هانوى انها اقترحت أن يتم توقيع الاتفق فى منتصف أكتوبر ، ولكن الحكومة الامريكية طلبت فى ٢٠ أكتوبر وضع جدول زمنى محدد يقوم على وقف الغـارات

الامريكية فى ٢٣ أكتوبر ، مع وقف الحصار المفروض على موانىء فيتنام الشمالية ، وعلم أن يتم توقيع الاتفاق فى باريس يوم ٣١ أكتوبر بوساطة وزيرى خارجية واشنطن وهانوى .

وقال البيان انه تم فى ٢٢ أكتوبر التوصل الى النص النهائى تحت عنوان « الاتفاق الخاص بانهاء الحرب واعادة السلام فى فيتنام » . ويقول البيان ان الجانب الامريكى عاد فى ٢٣ أكتوبر واشار الى وجود بعض الصعوبات مع حكومة سايجون ، وطلب استمرار المفاوضات للتغلب على هذه الصعوبات ، دون الاشارة الى الجدول الزمنى الذى تم الاتفاق عليه .

هذا هو البيان الذى أذاعته حكومة هانوى ، واتهمت فيه الحكومة الامريكية بالمماطلة والتراجع . وقالت انه ليس من المعقول أن يعارض الجنرال ثيو الارادة الامريكية ، بينما هو ليس أكثر من أداة فى يد واشنطن .

وقد اضطرت واشنطن فعلا الى الاعتراف بصحة نص الاتفاق الذى أذاعته هانوى . وصرح هنرى كيسنجر فى أعقاب صدور بيان هانوى : « ان السلام أصبح فى متناول اليد » . ولكن رغم ذلك ، تأخر التوقيع على الاتفاق ، وعادت المفاوضات بين الجانبين مرة أخرى ، فى محاولة لتسوية تلك الصعوبات التى أشار اليها الجانب الامريكى ، وكلها تتعلق بوضع حكومة سايجون .

الظروف المحيطة باتفاق السلام :

فى أكتوبر عام ١٩٦٨ ، وفى أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة ، قطع ريتشارد نيكسون على نفسه عهدا ، بأن ينهى المشكلة الفيتنامية ، وقال آنذاك ان أى رئيس يعجز عن احلال السلام فى فيتنام فى أربع سنوات لا يستحق اعادة انتخابه . وقد يتساءل بعضهم عن السبب الذى أدى الى انتظار نيكسون الى آخر لحظة ليوافق على السلام رغم ان المفاوضات جارية منذ يناير ١٩٦٩ ؟ والاجابة عن هذه التساؤلات قد تضطرنا الى دراسة دقيقة للسياسة الامريكية تجاه المشكلة الفيتنامية طوال السنوات الاربع الماضية ، ولكن فى مقدورنا أن نلخص هذا كله فى أن الحكومة الامريكية حاولت تحقيق أكبر قدر من المكاسب فى فيتنام ، قبل تحقيق الاتفاق النهائى ، واستغلت الفترة الطويلة التى بدأت ببدء المفاوضات فى يناير ١٩٦٩ ، لتدعم موقفها فى فيتنام الجنوبية ، حتى لا نخسر كل شىء باحلال السلام .

ومنذ صيف ١٩٦٩ أعلن الرئيس نيكسون البدء فى تنفيذ سياسة جديدة فى فيتنام هى سياسة « الفتنمة » ، التى بمقتضاها يتم القاء عبء الحرب كله على حكومة سايجون ، على أن تتولى الولايات المتحدة تكوين جيش قوى يكون أداة استمرار الحرب ضد الثوار . وقدرت الحكومة الامريكية انها تستطيع سحب قواتها من فيتنام تدريجا ، بحيث يكتمل هذا مع اكتمال تكوين جيش فيتنام الجنوبية ، وضمان قدرته على مواجهة الثوار ، دون معونة امريكية . وفعلا بدأ تطبيق هذه السياسة مع بداية عام ١٩٧٠ واخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهمة تدريب وتسليح جيش فيتنام الجنوبية . وبدأت الولايات المتحدة فى تنفيذ خطة عسكرية واسعة النطاق لضرب الثوار فى فيتنام الجنوبية ، وفى معاقلهم فى لاوس وكمبوديا ، فى محاولة لتصفية وجود الثوار تماما ، قبل اتمام الانسحاب الامريكى من فيتنام .

ولكن الاحداث سارت فى اتجاه مضاد للتوقعات الامريكية ، ففى عام ١٩٧٢ وقعت تطورات جديدة ، هددت بفشل الاستراتيجية الامريكية تماما . وقد حكمت هذه الاحداث والتطورات ثلاث مجموعات من الظروف التى كان لها دور فى التأثير على الوصول الى اتفاق للسلام : وهى الظروف العسكرية للمعارك فى فيتنام ، والظروف الدولية القائمة فى النصف الاول لعام ١٩٧٢ ، وأخيرا ظروف حملة الرئاسة الامريكية .

أولا : التطورات العسكرية وآثارها :

اتضحت الآن أهداف الهجوم الشامل الذى شنه الثوار بمساعدة قوات فيتنام الشمالية فى الربيع ، اذ كان الغرض الاساسى توجيه ضربة الى سياسة الفتنمة ، واقناع الولايات المتحدة بصعوبة الاعتماد على جيش حكومة ثيو . وقد أدى الهجوم

فى تقهقر جيوش الجنرال ثيو ، واضطرت الولايات المتحدة الى التدخل عسكريا لانقاذ الموقف ، وحماية حكم سايجون . ولم تتمكن حكومة ثيو من البقاء الا بفضل التدخل الامريكى .

وقد اظهر الهجوم أيضا ضعف نظام حكم ثيو ، وعدم قدرته على البقاء طويلا دون المساندة الامريكية . وذلك لان حكومة ثيو لا تتمتع بتأييد شعبى ، وانها مهما ادعت لنفسها من انتماء للديمقراطية ، فالحقائق كلها تشير الى أن ثيو يتبع أساليب لا تمت للديمقراطية بصلة . وقد ظهرت بعض هذه الحقائق فى أثناء حملة انتخابات الرئاسة فى سايجون فى اكتوبر ١٩٧١ ، فقد كشف المارشال كاوكى ، النائب السابق للجنرال ثيو ومنافسه فى انتخابات الرئاسة الاخيرة ، عن بعض الحقائق المتعلقة بتزوير الانتخابات ، والدور الذى لعبته السفارة الامريكية فى عام ١٩٦٧ . ومنذ شهور قليلة ، تمت بعض التصرفات بخصوص طلب الرئيس ثيو سلطات استثنائية لمواجهة الموقف ، وكان من الضرورى الحصول على موافقة مجلس الشيوخ . وكان اسلوب ثيو لاسكات معارضى هذا القرار . يكاد يقترب من أساليب القرصنة ، اذ قامت الحكومة بمنع النواب المعارضين من الوصول الى مقر المجلس . وقد وصف مراسل جريدة الموند الفرنسية تلك الاوضاع فى مقال تحت عنوان « الحرب فى الجنوب » نشر فى عدد ١٤ يوليو ١٩٧٢ . وأوضح هذا المقال أيضا الانفصال الواضح بين المؤسسات الحاكمة فى سايجون والشعب ، كما أشار الى بعض الحقائق الخاصة بعدم قدرة الصحافة على ممارسة أى حرية ، رغم أن قانون الصحافة الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٦٩ يمنع الرقابة على الصحف .

فكان هجوم الثوار أدى الى اهتزاز القواعد الضعيفة التى يقوم عليها حكم ثيو ، وأظهر قصوره وعجزه عن البقاء وحده دون مساعدة أمريكية .

وفعلا ايقنت الحكومة الامريكية ان استمرار هجوم الثوار يهدد بالقضاء التام على سياسة الفتنمة ، وانه من الافضل اللجوء الى الدبلوماسية مرة أخرى لانقاذ الموقف . ولم يتحسن الوضع العسكرى لقوات سايجون ، وبعد أن حققت قوات الثوار هذا الهدف الاساسى ، تحولت الى الهدف الثانى ، الذى لا يقل أهمية عن الاول . والهدف المبدئى لهجوم الثوار هو ضرب قوات سايجون فى المناطق الاهلة بالسكان ، لتحرير أكبر مساحة ممكنة من الاراضى من سيطرة حكومة سايجون . وتحقيقا لهذا الهدف ، انقسمت قوات الثوار الى قسمين : قسم يقوم بعمليات عسكرية علنية فى المناطق الشمالية والوسطى ، لشغل قوات الحكومة ، وقسم آخر يقوم بعمليات عسكرية خفية فى دلتا نهر الميكونج ، لتحرير أكبر عدد ممكن من القرى . وتكمن أهمية المنطقة الجنوبية ، أو دلتا نهر الميكونج ، فى انها تضم اكبر كثافة سكانية . وان تحريرها يعنى زيادة السيطرة السياسية للحكومة الثورية المؤقتة ، مما يكون له أكبر الاثر فى المعركة السياسية التى تلى وقف اطلاق النار ، لان هذه المعركة ستحدد السلطة التى تتولى الحكم فى الجنوب .

واستمر هجوم الثوار الى آخر لحظة ، وقررت جبهة التحرير ، أنه من الضرورى تحرير أكبر مساحة من الاراضى ، واثبات أن الجبهة لديها القدرة على خوض المعركة حتى النهاية ، وأنها لن تستسلم أبدا لاى وعود أو تهديدات . وفى شهرى اكتوبر ونوفمبر ، دارت المعارك الضارية على بعد كيلو مترات قليلة من سايجون ، ولم يؤد اعلان اتفاق السلام فى ٢٦ اكتوبر الى هدوء القتال ، بل على العكس ، بذلت قوات الجبهة مجهودا مضاعفا ، شعورا منها بأن لحظة النصر قد اقتربت ، وان كل معركة ستقرب الشعب اكثر واكثر من الاستقلال الحقيقى .

وهكذا يتضح أن الوقت يعمل لصالح الثوار ، وان الاستراتيجية الامريكية التى قامت على أساس الفتنمة ، لن تحقق تقدما ، ما دام الثوار يحتفظون بقدرتهم على القتال . ثم أن القوات الامريكية تنسحب من فيتنام ، ولا يستطيع نيكسون أن يبقى على مساعدة ثيو الى الابد ، بسبب الضغوط الداخلية فى الولايات المتحدة .

كل ذلك كان كافيا لاقناع الحكومة الامريكية بأن الوقت قصير ، وأن توقيع اتفاق للسلام فى المستقبل القريب ، أفضل من الهزيمة الكاملة .

ثانيا : الاوضاع الدولية :

نتج عن الزيارتين اللتين قام بهما الرئيس

نيكسون لكل من بكين وموسكو فى النصف الاول من عام ١٩٧٢ ، تحسنا بالغا فى العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتى • وقد ساعد هذا التحسن فى العلاقات ، على ايجاد جو من التفاهم بشأن عدد كبير من المشاكل الدولية ، كما أوضح زعماء بكين وموسكو مواقف بلديهما تجاه السياسة الامريكية فى فيتنام •

وعندما تدهور الموقف فى شهر مايو فى فيتنام ، وتوقفت محادثات السلام ، استطاعت حكومتا بكين وموسكو ، القيام ببعض المساعى الحميدة التى أدت الى استئناف المحادثات فى ١٣ يوليو •

فقد شهد شهر يونيو عدة تحركات دولية هامة ، تركز بعضها حول بكين التى استقبلت فى فترات متقاربة الدكتور هنرى كسينجر مستشار الرئيس نيكسون لشئون الامن القومى • ومندوبه فى محادثات فيتنام السرية التى تدور منذ بداية عام ١٩٦٩ فى باريس ، مع ممثلى حكومة هانوى . واستقبلت أيضا السيد لى دوك ثو عضو المكتب السياسى فى حكومة هانوى • وممثل فيتنام الشمالية فى محادثات فيتنام السرية •

وبذلت الحكومة السوفيتية أيضا بعض الجهود لاعادة المفاوضات • فقام الرئيس السوفييتى بودجورنى بزيارة لهانوى فى منتصف شهر يونيو ، حيث أجرى محادثات رسمية مع زعماء فيتنام الشمالية • تناولت بصفة أساسية • الوضع فى فيتنام • وعقب انتهاء هذه الزيارة • صرح الرئيس بودجورنى • فى يوم ١٨ يونيو وهو فى مطار كلكتا فى طريق العودة بانه سعيد بنتيجة محادثاته مع زعماء هانوى • وقال ان الاتحاد السوفييتى سيبذل كل ما فى وسعه من أجل « تهدئة الحرب » فى فيتنام ، وأعلن عن قرب استئناف محادثات السلام فى باريس •

وفعلا استأنف الاطراف الاربعة محادثات باريس فى ١٣ يوليو • وعادت أيضا الجلسات السرية الثنائية بين كسينجر ولى دوك ثو • وفى شهر اغسطس أيضا جرت سلسلة هامة من الاتصالات ، حملت كسينجر الى سايجون • ولى دوك ثو الى بكين . ومن جانب آخر ظهرت بوادر التفاؤل من نتائج المحادثات ، وبدا أن هناك تقدما ملحوظا تحرزه المباحثات •

وكان الرئيس نيكسون قد صرح فى مؤتمر صحفى فى ٢٧ يوليو ، بأن فرص السلام أصبحت اليوم أفضل مما كانت عليه فى أى فترة سابقة • ونشرت مجلة نيوزويك فى عدد ٢٤ يوليو ١٩٧٢ نبأ فحواه أن المخابرات المركزية الامريكية تمكنت من رصد سلسلة من التعليمات الصادرة من القيادة العسكرية لجبهة تحرير فيتنام الجنوبية الى قواتها بالاستعداد لوقف القتال فى أى وقت ما بين شهرى سبتمبر ونوفمبر ١٩٧٢ •

ثالثا : انتخابات الرئاسة الامريكية :

شكلت انتخابات الرئاسة عاملا هاما فى تحريك المفاوضات الفيتنامية ، لان الرئيس نيكسون وافق على مقترحات السلام المعلنة فى ٢٦ اكتوبر ، وهو يعلم ان عليه اتخاذ موقف ايجابى من السلام فى فيتنام قبل يوم ٧ نوفمبر •

وفى الحقيقة ، فان نيكسون اعتبر مسألة السلام الفيتنامى تحديا شخصيا له ، وأعلن فى اكتوبر ١٩٦٨ فى أثناء حملة انتخابات الرئاسة السابقة ، أنه سوف يعمل على تحقيق السلام قبل مضى أربع سنوات •

وحاول نيكسون فى السنوات الثلاث الاولى من حكمه ، أن يبعد مسألة فيتنام عن الاضواء ، كما حاول تهدئة الرأى العام الامريكى ، باعلان سياسة الفتنمة ، وبدء تنفيذ سياسة الانسحاب التدريجى للقوات الامريكية ، وانهاء تورطها فى المهام القتالية • ولكنه فشل فى الاستمرار الى ذلك ، بسبب تطورات مايو ١٩٧٢ التى اعادت فيتنام الى وسط الانباء فى أمريكا .

وهكذا أصبحت المسألة الفيتنامية تحتل مكان الصدارة ، وسط المسائل التى تدور حولها المنافسة الانتخابية ، وأصبح الرئيس نيكسون يواجه مأزقا ، لان اعادة تصعيد الموقف بالحصار البحرى والغارات ، لا يتفق مع وعوده بشأن تحقيق السلام •

واستغل المرشح الديمقراطى جورج ماكجفرن هذا الموقف ، فأعلن أنه اذا تولى الرئاسة ،

سيعمل على سحب كل القوات الامريكية من فيتنام في فترة ثلاثة شهور ، بشرط الافراج عن الاسرى الامريكيين في نفس الوقت ، كما أنه سيوقف الغارات والاعمال الحربية كلها فورا على فيتنام الشمالية ولاوس وكمبوديا ، وأعلن ايضا أنه سيوقف كل مساعدة أمريكية للجنرال ثيو أو حكومته ، ويترك التسوية السياسية للفيتناميين انفسهم .

ومن جانب آخر ، كان الضغط يزداد على نيكسون داخل الكونجرس ، حيث يحتل الحزب الديمقراطي أغلبية المقاعد ، فاتخذ عدد من الشيوخ قرارا في ٢ اغسطس بضرورة اصدار مجلس الشيوخ قرارا بسحب القوات الامريكية المقاتلة من الهند الصينية ، وقطع الاعتمادات المالية الخاصة بالنشاط العسكري هناك في مهلة ثلاثة شهور من تحقيق الشرطين الاتيين :

اولا : ان تطلق فيتنام الشمالية سراح جميع اسرى الحرب الامريكيين :

ثانيا : ان توضح فيتنام الشمالية مصير المفقودين الامريكيين .

وهكذا اقترب نيكسون من يوم ٧ نوفمبر ، والمسألة الفيتنامية لا تزال قائمة ، وكان عليه أن يتحرك بسرعة . واهم ما في الامر ، أن نيكسون لم يكن يسعى الى مجرد الفوز ، وانما أراد أن يكون له هذا الفوز بأغلبية كبيرة ، لم يحققها رئيس من قبله .

هذه هي الظروف التي أحاطت بالمرحلة الاخيرة من مباحثات السلام التي ادت الى التوصل الى الاتفاق المعلن في ٢٦ اكتوبر . ولكن التوقيع على الاتفاق ، وكان محددا له يوم ٣١ اكتوبر ، تأخر ، وقامت بعض الصعوبات التي تسببت في تأجيل التوقيع ، بل واجراء سلسلة جديدة من المباحثات .

اتفاق السلام والصعوبات القائمة :

ليس هناك شك في ان نص اتفاق البنود التسعة الذي أذاعته هانوي ، هو الاتفاق الذي توصل اليه فعلا الجانبان الفيتنامي الشمالي والامريكي من خلال المفاوضات الثنائية السرية التي دارت بين هنري كسينجر ولي دوك ثو .

وبعد اعلان نص هذا الاتفاق ، ظهرت المواقف المختلفة ، فحكومة هانوي وجبهة التحرير ، تؤيدان النص تأييدا كاملا ، وتطالبان الحكومة الامريكية بتوقيعه . وأيدت ايضا كل من بكين وموسكو الاتفاق ، وطالبت بضرورة الاسراع في التوقيع عليه .

اما الولايات المتحدة ، فقد اعترفت بصحة الاتفاق ، ولكنها طالبت بتأجيل التوقيع عليه الى حين التغلب على بعض الصعوبات . وفي حديث للرئيس نيكسون أذيع في ٣ نوفمبر ، اعلن ان الصعوبات التي تعوق توقيع الاتفاق ، خاصة بالمسائل الرئيسية . وقال انه لا تزال هناك بعض المشكلات تتطلب الحل ، كما ان هناك بعض الامور الغامضة في الاتفاق تحتاج الى توضيح .

هذا هو التفسير الذي أعلنته الحكومة الامريكية لتأخير التوقيع على الاتفاق . وطالبت بأجراء مزيد من المفاوضات للتغلب على هذه الصعوبات والمشاكل ولكن تحليل الموقف الامريكي قد يؤدي الى تفسير مختلف :

تفسير الموقف الامريكي :

اذا حاولنا تفسير الموقف الامريكي من الحل السلمي منذ بداية عهد نيكسون ، يتضح ان الحكومة الامريكية ترفض منذ عام ١٩٦٩ الحل القائم على النزول التام عن فيتنام للجانب الاخر . والهدف الاساسي من سياسة الفتنمة ، كان توفير القدرة لحكومة الجنرال ثيو ، لتتولى بنفسها الحفاظ على بقائها أمام هجمات الثوار .

فالحكومة الامريكية كانت واقعة تحت ضغوط داخلية ودولية اضطرتها الى الانسحاب العسكري الكامل من فيتنام في خلال السنوات الاربع الاولى من حكم نيكسون ، ولكنها لم تقبل ان يكون ذلك تسليما كاملا للثوار . وعندما وقع هجوم الثوار الشامل في ربيع عام ١٩٧٢ واصبحت سياسة الفتنمة مهددة بالانهيار ، بينما ازدادت من جهة اخرى الضغوط على نيكسون ليضع نهاية للحرب في فيتنام رأت الحكومة الامريكية ان تسوى المسائل السياسية التي تحدد موقف فيتنام الجنوبية سياسيا دون تعجل .

وعندما تم التوصل الى اتفاق في اكتوبر الماضي

ـ وكانت هناك حملة انتخابية تتطلب من نيكسون ان يستغل مثل هذا الاتفاق ، حتى يحقق النجاح ـ لم يكن الموقف العسكرى فى فيتنام الجنوبية فى صالح حكومة الجنرال ثيو .

لقد حقق الثوار تقدما كبيرا فى الشهور الماضية ، فركزوا على المناطق الاهلة بالسكان فى دلتا نهر الميكونج ، علما منهم بأن السيطرة على هذه المناطق ستكون لها أهمية حيوية عند التسوية السياسية . ولذلك فان التعجل فى توقيع الاتفاق سيؤدى حتما الى تجميد الوضع لصالح الثوار ، وهذا ما تحاول الولايات المتحدة تفاديه .

فكان الولايات المتحدة قد عزمت على تحقيق اكبر قدر من المكاسب من خلال المرحلة التى تلى وقف اطلاق النار ، وفى اثناء مرحلة التسوية السياسية . هذا هو التفسير المنطقى للموقف الامريكى ، وهذا هو مضمون المحاولات التى تبذلها الولايات المتحدة فى الدورة الاخيرة لمباحثات باريس السرية التى بدأت بين كيسنجر ولى دوك ثويوم ٢٠ نوفمبر .

ومن الامور التى تؤخذ فى الحسبان فى هذه المرحلة الجديدة من المفاوضات ، ان الرئيس نيكسون اكتسب حرية نسبية فى الحركة بعد فوزه فى الانتخابات فى ٧ نوفمبر . ان هذه الحرية لن تدوم طويلا ، لان الانتخابات أسفرت عن فوز الديمقراطيين بأغلبية فى مقاعد الكونجرس ، مما يحدد حرية الحركة للحكومة ، عندما تبدأ الدورة ٩٣ للكونجرس فى يناير ١٩٧٣ .

موقف الجنرال ثيو :

والموقف الامريكى قد اتخذ لنفسه سندا من وضع حكومة سايجون ،وكانت حجة ان الرئيس ثيو يعارض الاتفاق ، من الحجج التى اتخذتها الولايات المتحدة ذريعة لتأخير التوقيع على الاتفاق .

ولقد أوضح بيان حكومة هانوى رأى حكومة فيتنام الشمالية فى هذه الحجة ، فجاء فى البيان ان حكومة سايجون مجرد اداة فى يد واشنطن ، وانها لا يمكن ان تعارض اتفاق السلام ، اذا كانت الولايات المتحدة قد عقدت العزم على توقيع السلام . ونضيف ان الولايات المتحدة قد أوضحت اهتمامها باجراء محادثات ثنائية سرية مع هانوى مباشرة ، دون ان تشرك حكومة سايجون . لانها رأت ان المحادثات الثنائية هى الوسيلة الاكيدة لسرعة تحقيق الاتفاق دون التقيد بموقف سايجون . وكان فى استطاعة واشنطن ان تنسق موقفها مع سايجون قبل التوصل الى الاتفاق . كما فعلت هانوى مع الحكومة المؤقتة للثوار .

ولكن ما حدث قبل ذلك فى نوفمبر ١٩٦٨ تكرر فى اكتوبر ١٩٧٢ ـ فعندما أعلن جونسون بدء المحادثات الرباعية فى ٣١ اكتوبر ١٩٦٨ ، وحدد لها يوم ٦ نوفمبر ، اتخذ الجنرال ثيو موقفا معارضا ، وظل يماطل حتى يناير ١٩٦٩ . مما اضطر الحكومة الامريكية الى الضغط عليه بشدة ، لاقناعه بالاشتراك فى المفاوضات .

وفى اكتوبر ١٩٧٢ عارض الجنرال ثيو الحكومة الامريكية مرة أخرى . ويقوم موقف الجنرال ثيو على الرفض التام لاية تسوية تشرك الحكومة الثورية المؤقتة فى حكم يتولى السلطة فى سايجون .

وقد أعرب ثيو عن موقفه فى عدة مناسبات ، ففى بداية شهر اكتوبر ، القى بيانا امام المجلس الوطنى فى سايجون ، عبر فيه عن تمسك حكومته بضرورة انسحاب قوات فيتنام الشمالية من فيتنام الجنوبية ولاوس وكمبوديا ، وان تسوى المشاكل السياسية فى فيتنام بالمباحثات المباشرة بين حكومة سايجون وحكومة هانوى ، ورفض فكرة اشتراك الحكومة الثورية المؤقتة فى أى ائتلاف حكومى فى الجنوب .

وفى ٢٤ اكتوبر ، وبعد زيارة هنرى كسينجر لسايجون التى عرض فيها على الرئيس ثيو اتفاقية السلام ، ألقى ثيو خطابا مذاعا قال فيه انه يرفض أى وقف للقتال لا يشمل ضمانات دولية لوقف التسلل من الشمال ، كما يرفض أى شكل لائتلاف حكومى يضم الشيوعيين ، ويرفض أيضا أى وقف للغارات الامريكية على فيتنام الشمالية كجزء من حل مؤقت للحرب .

وفى ٢٧ اكتوبر طالب ثيو بأن تقوم الامم المتحدة بالاشراف على اجراء استفتاء حول تشكيل اللجنة التى ستتولى الانتخابات الجديدة للرئاسة فى

فيتنام الجنوبية ، واعتبر هذا الاقتراح بمثابة مشروع مضاد لنص اتفاق السلام الذى اذيع فى اليوم السابق . ويقوم المشروع الذى قدمه الجنرال ثيو ، على أساس تسوية المسألة الفيتنامية بثلاث اتفاقيات منفصلة :

١ ـ اتفاق لوقف القتـال فى فيتنـام ، يتم بين الاطراف المشتركة فى مؤتمر باريس .

٢ ـ اتفاق بين الشمال والجنوب لتسوية مسألة الحدود بينهما ، وبحث اعادة التوحيد .

٣ ـ التسوية السياسية فى فيتنام الجنوبية .

وقد استمر موقف الجنرال ثيو من اتفاق السلام يزداد سوءا ، وجرت سلسلة من الاتصالات بين الولايات المتحدة وثيو عن طريق السفير الامريكى فى سايجون الزورث بونكر ، ومساعد كسينجر الجنرال الكسندر هيج الذى توجه الى سايجون عدة مرات فى اكتوبر ونوفمبر .

وفى فيتنام الجنوبية ، يواجه الجنرال ثيـو متاعب عسكرية ، تمنعه من الشعور بالامان فى حالة وقف القتال . فقد تمكنت قوات الثوار ، التى ضاعفت من مجهودها بعد اعلان اتفاق السلام ، من الاقتراب من العاصمة سايجون ، والاستيلاء على عدد من القرى التى تبعد كيلو مترات قليلة عنها .

وفى حالة وقف القتال ، فالمفروض ان يجمد موقف القوات على ماهو عليه ، مما يتيح الفرصة أمام الثوار للبقاء فى مناطق واسعة ، استطاعت قواتهم تحريرها ، وهذه المناطق ستساعد ممثلى حكومة الثوار المؤقتة على الاشتراك فى الحكومة الدائمة التى يختـارهـا الشعب الفيتنـامى بالانتخاب . ولذلك فان الجنرال ثيو يريد كسب الوقت ، لعل قواته تستطيع تحقيق بعض الانتصارات ، بفضل العون العسكرى الامريكى ، وشحنات الاسلحة والطائرات التى تدفقت على جيش حكومة سايجون منذ ٢٦ اكتوبر ، فى محاولة أخيرة لتدعيم موقف ثيو العسـكرى قبل وقـف القتال ، ومنع وصول أية مساعدات عسكرية من الخارج .

هذه هى الصعوبات الرئيسيـة التى واجهت اتفاق ٢٦ اكتوبر ، فمن جهة ، تحاول الولايات المتحدة تأخير التوقيع كسبا للوقت ، وتحقيقـا لمكاسب سياسية ، ومن جهة أخرى يحاول ثيو استغلال الموقف الامريكى ، لعرقلة توقيع الاتفاق الذى غالبا ما يؤدى الى الاطاحة به شخصيا وبحكومته فيما بعد ، لانها لا تمثل أى قاعدة ديمقراطية حقيقية ، كما ذكرنا من قبل .

ولكن هذه الصعوبـات لن تتمـكن من عرقلـة التوصل الى اتفاق نهائى لفترة طويلة وعندما بدأت الدوره ٢١ للمحادثات السرية بين كسينجر ولى دوك ثو فى باريس فى ٢٠ نوفمبر ، اتفق الجميع على أنها الجولة الاخيرة وانها اذا فشلت فى التوصـل الى حـل نهائى ، فان ذلك سيعد انتكاسة خطيرة لفرص السلام فى فيتنام والسؤال الان هو ماهى الصعوبات العملية التى ستواجه تطبيق اتفاق السلام .

تطبيق اتفاق السلام :

أعلنت حكومة هانوى تمسكها بما جاء فى الاتفاق المعلن فى ٢٦ أكتوبر . وانها لن تتنزل عن موقفها . والمفروض ان تؤدى سلسلة المفاوضات الاخيرة الى توضيح وتفسير بعض البنـود ، والاتفاق على تفصيل الخطوات التنفيذية .

وليس فى استطاعتنا التنبؤ بهذه التفاصيل ، ولكن اذا اخذنا البنود التسعة الواردة فى الاتفاق السابق الاشارة اليه أساسا للتنبؤ فان تطبيق الاتفاق سيتم على مرحلتين :

المرحلة الاولى يتم فيها وقف القتال فى فيتنام ولاوس وكمبوديا وفى فيتنام الجنوبية يتم الفصل بين قوات حكومة سايجون وقوات جبهة التحرير ، على أساس الجيوب المتناثرة ، وعلى أن يبدأ سحب القوات الامريـكية ، ووقف أى امـداد اجنبى بالسلاح .

انتكوين الجيوب قد يخلق بعض المشاكل ، ويحتاج الى رقابة فعالة ، المفروض ان تقوم بها لجنة مكونة خصيصا من بعض الدول الاجنبية .

ولم يصدر حتى كتابة هذا التقرير اى اعلان رسمى بشأن عضوية اللجنة الدولية . ونشير الى ان لجنة الرقابة الدولية التى انشاها مؤتمر ١٩٥٤ تضم الهند وكندا وبولندا . وان الانباء الصادرة من الدوائر الدبلوماسية المحيطة بمفـاوضات باريس ، تشير الى ان فرنسا قد تلعب دورا هاما فى الاشراف الدولى على تطبيق اتفاق وقف اطلاق النار وقد ذكرت ايضا اندونيسيا والمجر .

والمرحلة الثانية هى الاكثر دقة وصعوبة اذ تتم فيها تسوية المشاكل السياسية الخاصة بفيتنام وتنقسم هذه المشاكل الى قسمين : الاول خاص باختيار الحكومة الدائمة لفيتنام الجنوبية عن طريق انتخابات حرة . والثانى خاص بخطوات اعادة توحيد شطرى فيتنام ولا شك ان هذه المشاكل هى التى تكون العقدة الرئيسية فى المسألة الفيتنامية ، اذ سيحاول كل طرف ان يفرض سيطرته على السلطة فى سايجون .

وهناك تجربة سابقة بشأن تطبيق اتفاقية جنيف فى ١٩٥٤ عندما تمكنت الولايات المتحدة من مساندة نجو دينه ديم وشجعته على عرقلة تنفيذ التسوية السياسية . وقد استفاد الثوار من هذه التجربة ، فصمموا على ضرورة استقالة الجنرال ثيو ، وتشكيل حكومة مؤقتة ، تضم الفئات اليمينية والثورية والمعتدلة وتتولى ادارة الامور الى أن تتم الانتخابات وتكوين حكومة ائتلافية مؤقتة ، تضم ثلاث فئات ، هى الحل الذى يضمن فى رأى الثوار الحياد الذى تجرى اثناءه ، انتخابات نزيهة تتيح الفرصة أمام القوى الوطنية لان تتولى السلطة . ولكن الولايات المتحدة تسعى لان تحول هذه الانتخابات لصالحها ، فتعيد الى الحكم مجموعة من اصدقاء الولايات المتحدة كما حدث بعد يوليو ١٩٥٤ .

وفى الواقع فان كل جهود الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية ، كانت ترمى الى تحرير أكبر قدر من الاراضى من سيطرة الحكومة العسكرية فى سايجون ، لان الجنرال ثيو قد اتخذ لحكومته اسلوب الاوتوقراطية والتزوير . وقد عرضنا فى بداية هذا التقرير لبعض نماذج من هذا الاسلوب الذى ساندته فيه الولايات المتحدة .

أما الحكومة الثورية ، فهى تضم ممثلين عن كافة الفئات والجماعات الوطنية والدينية والاجتماعية فى فيتنام الجنوبية ، وهى بهذا لا تمثل الشيوعيين فقط ، كما تدعى الولايات المتحدة . وقد بدا ذلك واضحا من كافة البرامج والمشاريع التى قدمتها الحكومة الثورية المؤقتة ، ونذكر منها على سبيل المثال برنامج النقط السبع المقدم فى يوليو ١٩٧١ ثم البيان الصادر فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٢ وعنوانه « اعلان حول الحرب العدوانية الامريكية فى فيتنام واعادة السلام » . وقد اعاد هذا البيان الاخير تأكيد موقف الثوار الذى يطلب وقف سياسة الفتنمة ، وسحب القوات الامريكية والحليفة لها ، ووقف المعونة الامريكية لادارة الجنرال ثيو . واضاف البيان « ان حل مشاكل الجنوب الداخلية يجب أن ينبع من حقيقة انه توجد ادارتان وجيشان وقوى سياسية أخرى فى فيتنام الجنوبية ، وأنه من الضرورى تحقيق وفاق وطنى . وعلى الاحزاب فى الجنوب أن تضمن الحريات الديمقراطية للشعب ، بناء على مبدأ المساواة والاحترام المتبادل ، وعدم تصفية أى قوة للقوى الاخرى . ومن اجل ذلك الهدف ، يغدو من الضرورى انشاء حكومة مؤقتة للوفاق الوطنى ، تضم ثلاثة أطراف متساوية ، وتتولى ادارة الشئون العامة فى فترة الانتقال ، وتنظيم الانتخابات » .

وقد نص بيان الثوار ، على أن يتم اختيار الطرف الثالث ، المحايد ، بالمشاورات بين الفئات والاشخاص غير التابعين لادارة سايجون أو للجبهة الوطنية — واضاف بيان الثوار « انه اذا أرادت واشنطن فعلا احترام حق تقرير المصير للشعب فى الجنوب ، وهى تتفاوض جديا فى سبيل السلام ، ولحل مشكلة فيتنام الجنوبية ، فان الحكومة الثورية المؤقتة على استعداد لابرام اتفاقية تتعهد بمقتضاها بألا يتولى الحكم فى الجنوب نظام شيوعى ، على الا يتولى الحكم نظام موال للولايات المتحدة » .

وهكذا اختارت الحكومة الثورية طريق الادارة المحايدة التى تضمن المساواة فى الفرص بين جميع القوى الوطنية .

هذا هو موقف الثوار ، تؤيده حكومة هانوى ، ويتضح منه أن الثوار قدموا للولايات المتحدة كل الضمانات لتحقيق تسوية عادلة ، ولا يمكن أن تحصل الولايات المتحدة على أفضل مما حصلت عليه فى اتفاقية ٢٦ أكتوبر . وكما صرحت مدام بنه ، وزيرة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة ومندوبة الجبهة فى محادثات باريس ، فى ١٥ نوفمبر « بأن الرئيس نيكسون يهدد بافساد فرص السلام » . فان محاولات الولايات المتحدة للحصول على امتيازات أو شروط أفضل ستؤدى الى عرقلة المفاوضات ووقف التسوية .

ولذلك ، فان كل الامال معلقة الان على مجهودات المرحلة الاخيرة للمفاوضات التى بدأت فى باريس فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ . واستمرت خلال ديسمبر وبدا أنها سوف تنتهى الى اتفاق يوقع مع بداية العام الجديد (*)

يوميات القضية الفيتنامية

٢ سبتمبر ١٩٤٥ : هو شى منه يعلن من هانوى استقلال فيتنام ، وقيام جمهورية فيتنام الديمقراطية .

٩ مارس ١٩٤٦ : توقع القيادة الفرنسية اتفاقا مع هو شى منه ، على أساس منح استقلال مبدئى لفيتنام ، مع حق ابقاء قوات فرنسية فى فيتنام لمدة خمسة أعوام ، ولكن الحكومة الفرنسية ترفض الاستمرار فى هذا الاتفاق .

ديسمبر ١٩٤٦ : تبدأ المناوشات العسكرية بين القوات الفرنسية و هو شى منه ، وتحاول فرنسا اقامة حكومة موالية لها .

٨ مارس ١٩٤٩ : يقيم الفرنسيون دولة فيتنام ، برئاسة الامبراطور السابق باو داى ، ويستمر القتال ضد ثوار هو شى منه ، الذين لجأوا الى أسلوب حرب العصابات لاستعادة استقلال فيتنام من الاستعمار الفرنسى . وتقوم دولة فيتنام رسميا فى ديسمبر ١٩٤٩ .

يوليو ١٩٥٣ : يتم توقيع وقف القتال فى كوريا ، بعد ان نشب بين الولايات المتحدة والقوات الكورية الشمالية والصينية الشعبية .

٨ مايو ١٩٥٤ : بدأ مؤتمر دولى فى جنيف ، خصص لمسألتى كوريا والهند الصينية . وقد بحث موضوع الهند الصينية بمؤتمر يضم ١٤ دولة ، منها : دولة فيتنام وثوار فيتنام وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين الشعبية .

٨ مايو ١٩٥٤ : فى فيتنام منيت حامية فرنسية كبيرة بهزيمة امام الثوار فى حصن دين بين فو ، بعد ثلاثة اشهر من القتال .

٢١ يوليو ١٩٥٤ : انتهى مؤتمر جنيف الى اتفاقات لانهاء القتال فى فيتنام ولاوس وكمبوديا ، ووضع خطوط عريضة لتسوية المسألة الفيتنامية ، تنص على ان فيتنام تقسم بخط مؤقت لفصل القوات المتحاربة ، وان الشعب يقرر اختياره حكومته بانتخابات تجرى قبل يوليو ١٩٥٦ ، تعاد بعدها وحدة فيتنام .

٩ سبتمبر ١٩٥٤ : توقيع اتفاق فى مانيللا ، لانشاء حلف عسكرى فى جنوب شرق آسيا ، يضم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واستراليا ونيوزلندا وتايلاند ، وتدخل فيتنام الجنوبية فى نطاقه ، رغم ان ذلك مخالفا لما جاء فى اتفاقية جنيف .

١٦ يوليو ١٩٥٦ : يلغى ديم ــ بتأييد من الولايات المتحدة ــ اجراء الانتخابات التى نصت عليها اتفاقية جنيف .

١٦ يوليو ١٩٥٦ : يلغى رئيس فيتنام الجنوبية ــ بتأييد من الولايات المتحدة ــ اجراء الانتخابات التى نصت عليها اتفاقية جنيف .

١٩٥٧ ــ ١٩٥٩ : تبدأ حركة ثورية فى فيتنام الجنوبية بمناوشات ضد حكومة ديم ، بينما تتعاون الولايات المتحدة لحماية نظام ديم ، وتمده بالعون الاقتصادى والعسكرى وبالمستشارين العسكريين .

مايو ١٩٦٠ : الولايات المتحدة تزيد عدد مستشاريها فى فيتنام الى ٦٨٥ مستشارا .

١ نوفمبر ١٩٦٣ : يقع انقلاب عسكرى ضد ديم ، بموافقة الولايات المتحدة ، وتقوم حكومة عسكرية برئاسة الجنرال دونج فان منه .

٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ : جونسون يتولى الرئاسة فى الولايات المتحدة ، بعد مقتل جون كيندى ، ويبدأ نورا فى بحث المسألة الفيتنامية .

٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ : فى فيتنام الجنوبيه ، تقوم مجموعة من القوى والاحزاب الوطنية بتكوين جبهة وطنية لتحرير فيتنام الجنوبية ، تبدأ عملها العسكرى المنظم ضد قوات حكومة سايجون .

٢ ــ ٤ اغسطس ١٩٦٤ : تقع صدامات بين زوارق طوربيد فيتنامية شمالية وطرادين امريكيين ، ويصدر جونسون امرا الى الطائرات الامريكية بقصف الاهداف الاستراتيجية فى فيتنام الشمالية .

٧ اغسطس ١٩٦٤ : الكونجرس الامريكى يصدر قرار خليج تونكين ، الذى يفوض جونسون فى اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة ضد فيتنام الشمالية ، لحماية القوات الامريكية فى فيتنام .

٧ فبراير ١٩٦٥ : بعد هجوم لثوار الجبهة على قاعدة بلايكو الامريكية ، تبدأ الطائرات الامريكية غارات مستمرة ضد فيتنام الشمالية .

ابريل ١٩٦٦ : استمرار الغارات الامريكية ، وابلغ القوات الامريكية فى فيتنام اربعمائة الف جندى .

سبتمبر ١٩٦٧ : الولايات المتحدة تنظم انتخابات فى فيتنام الجنوبية ، والجنرال نجوين فان ثيو يصبح رئيسا للجمهورية .

٣٠ يناير ١٩٦٨ : الثوار يشنون هجوما شاملا فى فيتنام الجنوبية .

٣١ مارس ١٩٦٨ : جونسون يعلن استعداده للتفاوض مع هانوى ، ويعلن عدم تجديد مدة رئاسته .

١٣ مايو ١٩٦٨ : تبدأ فى باريس اول جلسة للمفاوضات بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية .

٣١ اكتوبر ١٩٦٨ : جونسون يعلن وقف الغارات على الشمال ، واتفاق بدء محادثات فيتنام الرباعية فى ٦ نوفمبر ١٩٦٨ ، باشراك حكومة سايجون وجبهة التحرير .

٦ نوفمبر ١٩٦٨ : نجاح الرئيس نيكسون فى انتخابات الرئاسة .. الرئيس ثيو يرفض الاشتراك فى المفاوضات التى ترجأ .

٢٥ يناير ١٩٦٩ : بعد الضغط الامريكى على ثيو ، تبدأ اول جلسة للمحادثات الرباعية فى باريس .

يوليو ١٩٦٩ : الرئيس نيكسون يقوم برحلة الى جنوب شرق آسيا ، يعلن خلالها سياسة أمريكية جديدة ، يتحمل فيها الفيتناميون عبء القتال ، وسحب القوات الامريكية تدريجيا من فيتنام .

٤ اغسطس ١٩٦٩ : اول جلسة للمحادثات السرية بين هنرى كيسنجر وممثلى فيتنام الشمالية فى باريس .

٣ سبتمبر ١٩٦٩ : وفاة هو شى منه رئيس جمهورية فيتنام الديمقراطية .

٣٠ ابريل ١٩٧٠ : نيكسون يامر قواته فى فيتنام بمهاجمة قواعد الثوار فى كمبوديا .

فبراير ــ مارس ١٩٧١ : القوات الفيتنامية الجنوبية ، تساندها القوات الامريكية ، تدخل لاوس لضرب معاقل الثوار هناك .

٩ ــ ١١ يوليو ١٩٧١ : هنرى كيسنجر يقوم برحلة سرية الى بكين .

٢١ ــ ٢٨ فبراير ١٩٧٢ : رحلة نيكسون الى بكين .

٣٠ مارس ١٩٧٢ : بدء هجوم الثوار وقوات الجنرال جياب من الشمال على فيتنام الجنوبية ، وانقطاع محادثات باريس للسلام ، على اثر تدهور الوضع فى فيتنام .

٨ مايو ١٩٧٢ : نيكسون يامر بعودة الغارات المستمرة على فيتنام الشمالية ، ويفرض حصارا بالالغام على موانيء فيتنام الشمالية .

١٣ يوليو ١٩٧٢ : عودة محادثات باريس للسلام .

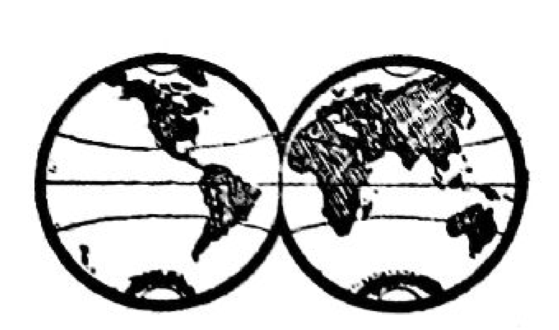
٨ اكتوبر ١٩٧٢ : كيسنجر ينجح فى الاتفاق مع وفد هانوى على اتفاق مبدئى .

٢٦ اكتوبر ١٩٧٢ : هانوى تعلن نص الاتفاق ، وتتهم الولايات المتحدة بالمماطلة فى التوقيع .

٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ : الجلسة رقم ٢١ للمحادثات السرية كيسنجر ــ لى دوك ثو ، تستمر خمسة أيام .

٢٥ نوفمبر ١٩٧٢ : تاجيل المحادثات السرية ١٠ ايام ، بعد ظهور بعض العقبات .

ــ ديسمبر ١٩٧٢ : عودة الجلسات السرية بين كسينجر ولى دوك ثو فى باريس .





الدور الجديد لأوروبا بعد مؤتمر التسع

نازلى معوض أحمد

شهد مركز الاجتماعات الدولى بفندق ماجستيك العتيق بالعاصمة الفرنسية فى الفترة مابين يومى ١٨ اكتوبر و ٢١ اكتوبر الماضيين، أول مؤتمر قمة للسوق الاوربية المشتركة فى صورتها الجديدة الموسعة المسماة اليوم (بأوربا التسع) . وقد حضر المؤتمر رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بومبيدو ، وثمانية من رؤساء حكومات الدول الاوربية ، وهى : المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة (بريطانيا) ، وايطاليا ، وهولندا ، وبلجيكا ، ولوكسمبرج ، وايرلندا ، والدانمرك . وتشكل وفد كل دولة من الدول الاوربية التسع من وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية وعدد من الخبراء الفنيين ، كما حضر المؤتمر كمراقبين ، عضوان من لجنة السوق الاوربية المشتركة ، وهى الفرع الفنى الدائم للسوق . وكانت هذه هى المرة الاولى التى تتمكن فيها بريطانيا ، ومن ورائها أيرلندا والدانمرك ، من تحطيم الجليد الاوربى ، وذلك باشتراك الدول الثلاث بصفة رسمية فى مؤتمر للسوق الاوربية كأعضاء كاملين ، وان كانت مدة العضوية بالنسبة للدول الثلاث الجدد فى السوق ، طبقا لنصوص اتفاقيات الانضمام المبرمة ، تبدأ من يناير سنة ١٩٧٣ .

وصدر البيان الختامى (١) لمؤتمر القمة الاوربى ليعلن اتفاق زعماء أوربا التسعة ، على أن أول خطوة نحو تحقيق الوحدة الاوربية الشاملة ، هى اقامة نظام نقدى موحد فى صورة صندوق مشترك للنقد الاوروبى ، اعتبارا من اول ابريل القادم ، يكون اساسا لخلق عملة اوربية موحدة مستقبلا . وقرروا أن يجتمع وزراء خارجيتهم ٤ مرات سنويا ـ بدلا من مرتين كما كان يحدث قبلا ـ وذلك بناء على اقتراح من قبل بريطانيا ... الاتحادية ، لوضع سياسة خارجية مشتركة ، على أن يكون ذلك خارج اطار السوق المشتركة ، تحتفظ كل دولة بسيطرتها على سياستها الخارجية الوطنية . كما قرر رؤساء الدول الاوربية تحديد عام ١٩٧٥ موعدا للانتهاء من دراسة مبادئ تحقيق الوحدة السياسية الكاملة فى نهاية العقد الحالى (١٩٨٠) . وقد تضمنت نتيجة البيان الختامى للمؤتمر ٧ نقط أساسية ترسم أهداف السوق الاوربية الموسعة . الاولى تؤكد الرغبة فى ارساء عملية تنمية المجموعة الاقتصادية الاوربية على أسس من الديمقراطية ، وحرية ... الاشخاص والافكار . والثانية تعبر عن ... الاعضاء تصميمها على دعم المجموعة الاقتصادية الاوربية ، باقامة اتحاد نقدى واقتصادى ، كضمان للاستقرار والنمو ، وحل التفاوت بين الاقاليم المختلفة داخل الدول الاوربية . والثالثة أن يتيح التوسع الاقتصادى تخفيف الفوارق فى ظروف المعيشة ، وذلك بمشاركة جميع القوى الاجتماعية . والرابعة تأكيد رغبة الدول الاوربية فى زيادة الجهود فى اطار سياسة شاملة تجاه الدول النامية ، وخاصة الدول التى تتصل أوربا الغربية تجمعها مستويات خاصة ، لاسباب جغرافية وتاريخية (دول منطقة البحر المتوسط والدول الافريقية التسع عشرة المنتسبة الى السوق

(١) أنظر نص البيان فى قسم الوثائق الدولية بهذا العدد .

الاوربية المشتركة) • والنقطة الخامسة تؤكد تشجيع تنمية المبادلات الدولية • والسادسة تأكيد أهمية علاقات حسن الجوار بين جميع الدول ، أيا كانت نظمها •أما النقطة السابعة فتؤكد ضرورة قيام أوربا بدورها فى الشئون العالمية ، كشخصية متميزة مصممة على اقامة توازن دولى أمثل .

وليست هذه هى أول مرة يعقد فيها أقطاب دول أوربا الغربية اجتماعا للقمة على هذا النحو ، بل هى المرة الرابعة بعد مؤتمر ميسينا لوزراء خارجية فرنسا وألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج فى يونيو عام ١٩٥٥ ، وفيه تقدم سباك وزير خارجية بلجيكا آنداك ، بمشروع معاهدة السوق المشتركة ، ثم مؤتمر روما الذى تم فيه التوقيع على معاهدة روما المنشئة لاجهزة السوق الاوربية المشتركة فى مارس سنة ١٩٥٧ • أما مؤتمر القمة الاوربى الثالث الذى عقد فى لاهاى فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ وحضره رئيس الجمهورية الفرنسية ورؤساء حكومات الدول الخمس الاخرى الاعضاء فى السوق ، فقد أثيرت فيه موضوعات تدعيم الجماعة الاقتصادية الاوربية فى المجالات المالية والفنية ، والاثار المختلفة التى يمكن أن تنجم عن توسيع عضوية السوق المشتركة • وفى مؤتمر لاهاى هذا عقدت رسميا واحدة من أكبر الصفقات السياسية فى السوق ، عندما بادلت فرنسا موافقتها على بدء مفاوضات قبول بريطانيا والدول المرشحة الاخرى لعضوية السوق ، مقابل اتمام السياسة الزراعية المشتركة للسوق ، والالتزام بالاتحاد النقدى والاقتصادى فى صورة مشروع لانشاء صندوق للاحتياطى النقدى الاوربى . كما اتخذت الدول الاوربية الست فى ذلك المؤتمر قرارا بوجوب التشاور السياسى بين هذه الدول ، تمهيدا للتنسيق بين سياساتها الخارجية تجاه قضايا العالم الهامة •

ولمؤتمرات القمة الاوربية طبيعة ذاتية خاصة فى اطار الهيئات الاربع التى تشرف على ادارة الجماعة الاقتصادية الاوربية ، وهى البرلمان الاوربى (الجهاز التشريعى للسوق) ، ومجلس الوزراء (الجهاز التنفيذى للسوق) واللجنة (الجهاز الفنى الدائم للمنظمة) ، والمحكمة (الجهاز القضائى ذو الاختصاص الالزامى فيما يتعلق بفض المنازعات المتعلقة بتنفيذ معاهدة السوق المشتركة) • فمؤتمر القمة الاوربى ، سواء فى لاهاى عام ١٩٦٩ او فى باريس عام ١٩٧٢ لا يمثل جهازا تاسيسيا من أجهزة اتخاذ القرارات الملزمة فى نطاق السوق ، كما انه ، من جهة أخرى ، ليس مجرد اجتماع اجراءات تكون مهمته محدودة ، بتكليف لجنة من اللجان العاملة فى المنظمة بدراسة موضوع أو مسألة ما • بل ان الحقيقة تتوسط هاتين الصورتين من الاجتماعات الدولية . فمؤتمر القمة الاوربى انما يقدم توجيهات موضوعية ، وتعريفات توضيحية للمبادىء والافكار والاتجاهات التى تتبعها الدول الاعضاء فى تلك المنظمة الاوربية الاقليمية المتخصصة ، فى شتى مجالات تعاونهم السياسى والفنى ، وفى فترة زمنية قادمة ومتسعة نسبيا •

ولقد أتى الدافع المباشر لاتخاذ الدول الاوربية قرار الاجتماع فيما بينها على أعلى مستوى سياسى وفنى ، للمرة الرابعة فى أكتوبر الماضى بباريس ، أتى من الشاطىء الامريكى البعيد للمحيط الاطلنطى • ففى منتصف أغسطس عام ١٩٧١ أصدر الرئيس الامريكى نيكسون قرارات اقتصادية خطيرة ، كان أهمها بالنسبة للاقتصاد الاوربى ككل ، اجراءات فرض ضريبة اضافية قدرها ١٠ فى المائة على الواردات ، ووقف عمليات تحويل الدولار الى ذهب ، كما طالب نيكسون باعادة تقييم العملات الغربية الاخرى ، لمواجهة تدهور الموقف الاقتصادى والنقدى للولايات المتحدة ، ولتحقيق تصحيح نسبى للعجز الضخم فى ميزان المدفوعات الامريكى مع أوربا الغربية • هذه الاجراءات الامريكية جعلت دول السوق الاوربية المشتركة معرضة للاصابة بعجز تجارى تقدر قيمته بنحو ٢ مليار دولار سنويا ، وخاصة بسبب ارتفاع أسعار تحويل عملات دول السوق ، كما تاثرت نسبة ٨٧ فى المائة من صادرات السوق الاوربية الى الولايات المتحدة بما قيمته ٥٧٣٥ مليون دولار ، أى ١٢ر٨ فى المائة من مجموع صادرات دول السوق المشتركة الى العالم •

وهنا بادر الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو الى اصدار بيان رسمى سمى « بيان الاليزيه » فى يوم ١٨ أغسطس عام ١٩٧١ اى عقب صدور القرارات الامريكية مباشرة . يدعو فيه الدول الاعضاء فى السوق ، الى عقد مؤتمر قمة ، يكون بمثابة رد

انتقامى أوربى فى المجالين الاقتصادى والنقدى ضد الولايات المتحدة . فلقد استاء الفرنسيون الذين يشعرون دائما بالقلق ازاء موقف الاقتصاد الامريكى من أوربا ، وأثره على بقية دول العالم ، من الاجراءات الامريكية المذكورة ، واعتبروها اجراءات غير مشروعة ، وفقا للوائح صندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات) .

غير انه أصبح من الواضح خلال الاشهر اللاحقة ، ان أعضاء السوق الاوربية المشتركة لم يتفقوا فيما بينهم على خطوات اقتصادية او نقدية موحدة . فلقد أختلف وزيرا المالية لالمانيا الغربية وفرنسا حول ما اذا كان التعويم او فرض القيود هو الاجراء الافضل لمحاربة المضاربة على رأس المال . وفى ديسمبر سنة ١٩٧١ أعلن نيكسون خلال اجتماع فى جزر الازور مع الرئيس الفرنسى بومبيدو ، تخفيض قيمة الدولار ، وذلك لتهدئة الفرنسيين بالذات . الا أنه مع بداية عام ١٩٧٢ بدأ بومبيدو سلسلة اجتماعات مع رؤساء حكومات الدول الاعضاء فى السوق الاوربية ، كل على حدة . وكان محور الموقف الفرنسى فى تلك المحادثات الثنائية جميعا ، واحدا ، وهو أن « مؤتمر القمة الاوربى فى أكتوبر يجب أن يكون هو اعلان الاستقلال الاقتصادى والنقدى للسوق » . ولقد استهدفت الحكومة الفرنسية أن توافق الحكومات الاوربية الاخرى الاعضاء فى السوق على اتباع سياسة واحدة ، تتعلق بالطلب على الدولار فى المستقبل ، كما كانت تريد أن تنشىء السوق بنكا مركزيا خاصا بها ، وأن تقيم صندوق نقد خاص بها ، بقصد حماية حدود التذبذب المخفضة لعملات الدول الاعضاء بالسوق ، وفرض رقابة على النقد فى أوروبا كلها ، لمنع المضاربة على الدولار . ولقد كان من المفروض أن يطرح رسميا مثل هذا البرنامج النقدى الطموح فى مؤتمر القمة بباريس ، غير أن الشقاق بدأ يظهر على الجبهة الاوربية . فلقد عومت بريطانيا الجنيه الاسترلينى ، وكسرت بذلك حدود التذبذب المخفضة للسوق المشتركة ، وكسرت ايطاليا القيود التى تنص عليها اتفاقية بال ، وبدأت فى تسديد ديون المقايضة المستحقة عليها بالدولار بدلا من وضعها بالذهب ، وبذلك عززت دور الدولار كعملة وسيطة رئيسية . وهكذا رأى بومبيدو فى شركائه بالسوق ، ترددا شديدا فيما يتعلق باعلان الاستقلال النقدى الاوربى ، خاصة عشية انتخابات الرئاسة الامريكية . فلقد خشى هؤلاء الشركاء من مغبة أى اجراء فردى لزيادة السعر الرسمى للذهب ، أو رفض دعم الدولار ، أو اتخاذ موقف صلب عنيد ازاء دعوة واشنطن لمساعدتها فى مواجهة العجز فى ميزانها التجارى . وهدد بومبيدو مرارا بالغاء مؤتمر القمة الاوربى . الا أن مؤتمر صندوق النقد الدولى الذى عقد فى واشنطن ، بعد ذلك بشهور ، وفيه اعترف جورج شولتز وزير الخزانة الامريكى علنا برغبة الدول الاوربية فى اصلاح نظام النقد الدولى ، وتخفيف الدولار من دوره الخاص ، انما كان بداية مرحلة من العلاقات النقدية الامريكية ـ الفرنسية ، الاقل توترا وعداء .

ثم اجتمع وزراء المالية والاقتصاد الاوربيين فى روما فى ١٢ سبتمبر الماضى ، ووضعوا الخطوط الرئيسية التى توصلت الدول التسع الى الاتفاق عليها بشأن اقامة صندوق أوربى للتعاون النقدى ، وهو مشروع أقل طموحا بكثير من مشروع صندوق الاحتياطى النقدى الاوروبى الذى كانت الدول الاوربية الست المؤسسة للسوق ، قد اتفقت على دراسة امكانيات اقامته ابان مؤتمر لاهاى فى ديسمبر سنة ١٩٦٩ . وعلى الرغم من أن بومبيدو ظل يواصل ضغطه على الدول الاوربية الاخرى من أجل تحقيق « تماثل نقدى أوربى » فى اطار السوق الاوربية المشتركة ، الا أن موضوع الحرب الاوربية التجارية والنقدية ضد الولايات المتحدة ، فقد كثيرا من قوته وخطورته قبيل انعقاد مؤتمر القمة بباريس . وهكذا لم يعد أمام الدول الاوربية التسع ـ التى تقف من الناحية العسكرية تحت حماية الولايات المتحدة الامريكية ، ومن الناحية الاقتصادية ترتبط بنظام النقد العالمى الذى يسيطر عليه الدولار ، كما تقع من الناحية السياسية تحت النفوذ المشترك للقوتين الاعظم فى عالمنا اليوم ـ لم تعد أمامها سوى أهداف ثلاثة يتعين عليها بلوغها فى نطاق مؤتمر القمة الاوروبى الاخير : ولا التوصل الى درجة مرضية من الاتفاق بين الدول التسع ، وعلى الاخص بين الثلاثة الكبار فيهم ، فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية ، بما يسمح للمجموعة أن تستمر فى سياستها المشتركة . ثانيا ، البرهنة للناخبين الاوربيين ، وعلى الاخص فى بريطانيا وايرلندا والدانمرك ، وهى الدول

الاعضاء الجدد فى السوق الاوربية المشتركة ، على أن أوربا الجديدة كيان حقيقى واحد ، وان الانتماء اليها مجز بالمنطق الاقتصادى البسيط . ثالثا ، تحديد درجة ونوع الانفتاح الذى تريد أن تحققه مجموعة دول السوق على العالم الخارجى ، وخاصة تجاه الولايات المتحدة فى مجالات ثلاثة : اصلاح نظام النقد الدولى ، ومحادثات التجارة العالمية ، وبالتالى التزامات أمريكا العسكرية فى أوربا .

والواقع أن الخلفية الحقيقية للمبادىء المعلنة فى البيان الختامى لمؤتمر القمة الاوربى الاخير ، وللاهداف الرسمية الواردة فيه ، انما تتمثل فى مواقف مختلف الدول الاوربية التسع من الموضوعات المدرجة فى جدول أعمال مؤتمر القمة الاوربى ، بعد سلسلة طويلة من المباحثات والمساومات والحلول الوسط بين وزراء الخارجية لتلك الدول خلال الشهور السابقة على عقد المؤتمر . وهذه الموضوعات هى : الوحدة الاقتصادية ، والتقدم الاجتماعى ، ثم تدعيم مؤسسات السوق المشتركة ، والتقدم فى المجال السياسى المشترك ، وأخيرا العلاقات الخارجية ، ومسئوليات السوق الاوربية تجاه المجتمع الدولى . ولنبدأ بدراسة موقف الدول الداعية لعقد المؤتمر .

لقد عبر بومبيدو تعبيرا واضحا عن جوهر الموقف الفرنسى ، فى بيانه أمام الجلسة الاولى للمؤتمر ، حين دعا الدول الاعضاء فى السوق ، الى ضرورة المضى وراء مراحل الاتحاد الجمركى ومنطقة التجارة الحرة بين الدول الاوربية ، والتوصل الى تطبيق سياسات اقتصادية ونقدية منسقة ومتوائمة ومتحدة فى النهاية. اهتم بومبيدو بصفة أساسية ، بالاحتفاظ بالقوة الدافعة الكبيرة التى يتمتع بها التطور الصناعى الفرنسى فى الوقت الحاضر ، الامر الذى يعتبره شرطا مسبقا لتحقيق الاستقرار السياسى فى البلاد . وتعكس زيادة الصادرات الفرنسية بنسبة ٧٠ فى المائة منذ عام ١٩٦٩ مدى الانتعاش الراهن فى الاقتصاد الفرنسى . ومن ثم ركز الفرنسيون فى مؤتمر باريس على ضرورة دراسة مسائل الوحدة النقدية الاوربية ، لانهم يهتمون باستقرار عملية التبادل النقدى الاوربى، ليضمنوا لاقتصادهم الوطنى استمرار المكاسب التى أتيحت له بفضل السياسة الزراعية المشتركة للسوق . ودعا الفرنسيون فى المؤتمر الى الاسراع بتنفيذ مشروع صندوق دعم العملات الاوربية الذى اتفق عليه وزراء المالية لدول السوق فى روما ، وذلك لتوحيد جبهة أوربا التسع من المشكلات النقدية التى يثيرها الدولار الامريكى ، وخاصة فى دورة سنة ١٩٧٣ لمحادثات الجات ، ومحاولات اصلاح نظام النقد الدولى .

الا أن الموقف الفرنسى فى المؤتمر كانت له أبعاد أخرى غير اقتصادية أو نقدية . فمن حيث القضايا التنظيمية المتعلقة بتعديل تشكيل واختصاص بعض اجهزة « الجماعة الاوربية الاقتصادية » . والتى أثيرت فى مؤتمر باريس ، اتخذت فرنسا موقف الرفض الصريح . ففى بداية عام ١٩٧٢ اقترح فيلى برانت مستشار المانيا الغربية تأسيس « سكرتارية سياسية » جديدة للسوق ، تكون مهمتها تنسيق خطوات تعاون سياسى أوثق بين دول السوق الاوربية ، على أن تشكل على قدم المساواة من تسعة أعضاء تعينهم دولهم كوزراء مختصين بالشئون الاوربية المشتركة . وهنا طالبت الحكومة الفرنسية أن يكن مقر تلك السكرتارية المقترحة ، فى باريس ، الا أن الدول الاوروبية الاخرى رفضت ذلك الاتجاه الفرنسى ، وعلى الاخص لندن التى رأت ضرورة اقامة السكرتارية السياسية الجديدة فى بروكسل ، جنبا الى جنب أجهزة الجماعة الاوربية الاقتصادية الاخرى . واحتدم الجدل بشأن هذه المسألة قبيل انعقاد المؤتمر ، الى تخلى الفرنسيون مؤقتا عن فكرتهم ، وتم تأجيل الموضوع كله . ومن جهة أخرى نزلت دول البنلوكس (هولندا ـ بلجيكا ـ لوكسمبرج) عن مطالبها بشأن اعادة النظر فى مواد معاهدة روما المنشئة لاجهزة الجماعة الاوربية ، وذلك فى مقابل وعد فرنسى بتطبيق مضمون المادة ٢٣٥ من معاهدة روما التى تنص على مبدأ التوسع المستقبل فى ميادين عمل الاجهزة الاوربية فى بروكسل (خاصة فى المشاكل البيئية والاجتماعية) .

لقد ذهب الرئيس الفرنسى بومبيدو الى مؤتمر القمة الاوربى بباريس ، وفى ذهنه تصميم من شقين : مقاومة الاغراءات التى تقدم لفرنسا لكى تتخلى عن بعض مكاسبها الناتجة من السياسة

الزراعية المشتركة ، ثم الرفض القاطع لاية محاولة تستهدف نقل بعض الصلاحيات والاختصاصات والسلطات الوطنية التى تتمتع بها بصورة تقليدية ، الحكومات الاوربية ، الى البرلمان الاوربى أو الى اى جهاز آخر قائم فى نطاق الجماعة الاوربية . فالمدرسة الفكرية الفرنسية ، فيما يتعلق بنوعية ونمط التكامل الاوربى ، كانت طوال العقد الماضى ، وما زالت ، تقوم على أساس ضرورة الابقاء على الاوضاع التنظيمية لاجهزة الجماعة الاوربية على ما هى عليه منذ انشائها ، دون تغيير موضوعى أو شكلى أو فنى ، وذلك حرصا على مقومات السيادة القومية للدول الاعضاء ، وتجنبا لتحولها الى هيئات عليا فوق القوميات . أما فيما يتعلق بالعلاقات الاوربية ـ الامريكية ، فلم يفعل وزراء الخارجية الاوربية الذين اجتمعوا للاعداد لمؤتمر القمة ، فى روما فى منتصف سبتمبر الماضى ، أكثر من الموافقة على أدراج هذه المشكلة فى جدول الاعمال ، دون مناقشتها موضوعيا . ويرجع ذلك أساسا الى الموقف الفرنسى الذى يتحفظ تحفظا شديدا ازاء فكرة اقامة صلة مباشرة بين واشنطن وبروكسل ، غير البعثة الدائمة التى أرسلتها الولايات المتحدة الى مقر أجهزة السوق الاوربية . وفى محادثات بومبيدو الثنائية مع الزعماء الاورووبيين الاخرين ، بشأن هذه المسألة ، ولا سيما مع برانت ، أظهر الرئيس الفرنسى مخاوفه من احتمال وقوع أوربا فى شكل جديد من أشكال التبعية لحلف الاطلنطى ، أو الرزوح تحت وطأة السيطرة الامريكية المتزايدة فى حالة ما اذا تألفت (لجنة كبرى) أو (لجنة عليا) تختص بمتابعة ودراسة المشكلات التجارية والاقتصادية المشتركة بين الولايات المتحدة والسوق الاوربية . ويرجع حرص الرئيس الفرنسى على محاولة تحقيق استقلال أوربا قدر الامكان عن الولايات المتحدة ، الى النزعة الديجولية الصرفة الا أن بومبيدو أعلن فى بيانه أمام الجلسة الاولى لمؤتمر القمة بباريس أن الروابط السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، القائمة بين « أوروبا التسع » وذلك « البلد الكبير الذى هو القوة الاقتصادية الاولى فى العالم » ، هى روابط وثيقة ضيقة ، لا يمكن لاوروبا الغربية أن تعمل ضدها ، « هذا وان كان هذا الوثوق فى العلاقات الاوروبية ـ الامريكية يفرض علينا تأكيد الشخصية الاوروبية » .

وأخيرا بالنسبة للموقف الفرنسى فى المؤتمر ، أثار موضوع المساعدات الاوربية الى دول العالم الثالث خلافا رئيسيا بين باريس وشركائها الاخرين فى السوق . ولقد اتضح هذا الخلاف فى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاخير ، الذى عقد منذ شهور فى سنتياجو . ففرنسا تنادى بضرورة وضع اتفاقات سلعية عالمية للتجارة ، بغية تثبيت أسعار المواد الاولية التى تعتمد عليها الدول النامية اعتمادا كبيرا فى تجارتها الخارجية . الآن الاعضاء الخمسة الاخرين المؤسسين للسوق ، يتخذون نفس الموقف الامريكى المعارض بشدة لفكرة تثبيت هذه الاسعار عالميا . وذلك لان كل دولة أوربية ، على حدة ، ترى فى الاستقلال بوضع سياستها الوطنية الخاصة بالمعونات لدول العالم الثالث ، مجالا خصبا لتصدير نفوذها السياسى والثقافى والاقتصادى الى تلك البلاد النامية . وفى محاولة للالتقاء فى منتصف الطريق مع شركائه بالسوق ، اقترح بومبيدو أثناء انعقاد المؤتمر ، اقامة جهاز فنى جديد يسمى « المنشأة الاوربية لتحسين ظروف العمل والحياة » ، تكون مهمتها القيام بالدراسات المتعلقة بالمشاكل السكانية ، ومشاكل البيئة ، وتحسين ظروف العمل الصناعى . هذا وقد اعترف الرئيس الفرنسى ، وهو يعرض نتائج مؤتمر القمة الاوربى على مجلس الوزراء الفرنسى ، قائلا : « ان الوحدة ما زالت للان صورة غير مكتملة ، ولكننا سوف نتركها باختيارنا فى تلك الصورة غير المتكاملة ، حتى نتحاشى المخاصمات المذهبية غير المجدية . وسوف يتخذ هذا الاتحاد صورته المتكاملة فقط بناء على رغبة الدول الاعضاء وعملهم » . هذا عن الموقف الفرنسى فى مؤتمر القمة الاوربى الرابع . مطالبة بالكثير أثناء المؤتمر ، ثم اقتناع بالواقع فى نهاية المؤتمر .

أما ألمانيا الاتحادية ـ أكبر قوة اقتصادية فى نطاق السوق الاوربية المشتركة ـ فلقد رأت ضرورة الاهتمام أساسا وأولا بالاتحاد الاقتصادى الاوربى ، أو على الاقل تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الاوربية التسع ، ثم انطلاقا مما سبق ، يمكن بعد ذلك الاتفاق على سياسة موحدة لاستقرار العملات ، ومكافحة التضخم السائد فى دول السوق . ومن المعروف أن الخلاف قد ساد فترة من الزمن بين فرنسا وألمانيا الاتحادية حول ما اذا كان ينبغى اعطاء الاولوية للتكامل

الاقتصادى أو النقدى فى السوق . الا أن هذا الخلاف فقد كثيرا من حدته خلال الاشهر السابقة على المؤتمر ، فقد أدرك الفرنسيون أن التنسيق الاقتصادى أصبح له أهمية حيوية بالغة فى ظل التضخم الاقتصادى الاوربى الراهن ، كما اقتنع الالمان بحتمية توازى كل من السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية زمنيا ، وموضوعيا ، وتنفيذيا .

وأثناء انعقاد المؤتمر ، ظهرت بجلاء النزعة الديمقراطية الاشتراكية للمستشار برانت . فلقد ركز جهوده على السياسة الاجتماعية لدول السوق ، أو بمعنى أدق ، على مواجهة الانعكاسات الاجتماعية للتضخم فى الدول التسع . وقدم اقتراحا من أجل وضع برنامج عمل يتضمن تنسيق ظروف العمل ، واتفاقيات الاجور ، ومشروعات حماية البيئة الصناعية والعمالية فى الدول الاوربية الغربية وذهب برانت الى حد المطالبة بمنح سلطات وصلاحيات واسعة « للجنة الدائمة الاوربية للتشغيل » التى أقيمت عام ١٩٧١ وبرهنت على نجاح كبير فى أعمالها . وهذه اللجنة هى الجهاز الاوربى الوحيد المكون من ممثلين عن الاتحادات العمالية وعن العمال وعن وزراء الصناعة والاقتصاد الاوربيين جنبا الى جنب . ورغم أن المطالب الاجتماعية لبرانت لم تجد صدى قويا لها فى مؤتمر القمة بباريس ، الا أنه عبر أثناء المؤتمر ، تعبيرا قويا عن دعوته الاساسية ، بأن تعود المكاسب والمنافع الاقتصادية للسوق الاوربية على الفئات العمالية ، مثلما تؤدى منذ سنوات عديدة الى ثراء ورفاهية رجال الاعمال الاوربيين . ولا عجب أن أعلن برانت فى خطاب له فى أبريل الماضى أن : « أوربا الغربية تستطيع ويجب عليها أن تكون فى العشر السنوات القادمة ، المجتمع الاكثر تقدما اجتماعيا فى العالم » . وهكذا يتصور برانت أوروبا الموحدة ، وقد اصطبغت بصبغة يسارية واضحة . وهكذا أيضا خرج برانت من مؤتمر القمة الاوربى ، وهو داعية للعدالة الاجتماعية فى مجتمعات الدول الاوربية الغربية .

وتمثل موقف ايطاليا فى مؤتمر باريس الاخير ، فى زعامتها المستمرة منذ سنوات للدعوة الى السياسة الاقليمية الموحدة ، أو بمعنى آخر ، الى سياسة التنمية الاقليمية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا فى المناطق الاوربية المتخلفة نسبيا ، من حيث التقدم الصناعى والتكنولوجى ، والتى توجد أساسا فى الجنوب الايطالى ، وكذلك فى مناطق الشمال الشرقى فى انجلترا ، وفى منطقة غرب ايرلندا . ومن ثم كان من الطبيعى أن تساند كل من المملكة المتحدة وايرلندا ، الموقف الايطالى فى المؤتمر . ولقد حدث تحت الضغط الايطالى ، أن اتفقت الدول الاوربية فى مايو عام ١٩٧٢ على انشاء صندوق للتعاون الاقليمى قبل أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، أو على الاقل توفير موارد جديدة تخصص لتمويل برنامج مشترك لتحسين ظروف المناطق الاوربية الفقيرة . الا أن الواقع لم يتعد سوى اجتماع لوزراء خارجية الدول الاوربية ببروكسل فى ٢٥ سبتمبر الماضى ، تقرر فيه تخصيص نسبة ضئيلة من أموال « الصندوق الاوربى للضمان الزراعى» لتنمية تلك المناطق . وأمام مؤتمر القمة الاوربى بباريس ، أعلن جوليو أندريوتى رئيس وزراء ايطاليا اقتراحه بضرورة الاسراع بانشاء صندوق للتنمية الاقليمية فى تاريخ لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٧٤ ، على أن تقوم أجهزة الجماعة الاقتصادية الاوربية — حتى يحين ذلك التاريخ — بوضع خطة أعمال محددة ، تستهدف أساسا تذويب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين مختلف الاقاليم الاوربية فى الدول التسع .

وقامت دول البنلوكس الثلاث بتوجيه أنظار مؤتمر القمة الاوربى بباريس الى المسائل التنظيمية لاجهزة السوق الاوربية المشتركة . ففى الجلسة الافتتاحية ، طالب رئيس وزراء هولندا باجراء تعديل قانونى جذرى فى بنيان السوق ، بحيث يتم انتخاب البرلمان الاوربى بالاقتراع العام المباشر للشعوب الاوربية (والمعروف أن البرلمان الاوربى يتكون من ممثلين تختارهم برلمانات الدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوربية ، وأن اختصاصهم استشارى ومحدود) . كما طالبت هولندا ، ومن ورائها بلجيكا ولوكسمبرج ، بضرورة تدعيم صلاحيات وسلطات البرلمان الاوربى فى نطاق السوق ، فى تاريخ لا يتعدى عام ١٩٧٥ ، وذلك على أساس أن تقوية مؤسسات السوق الاوربية أمر حتمى من أجل امكان تجاوز المرحلة الاولى الى المرحلة الثانية فى عملية بناء أوربا الموحدة . كذلك دعا رئيس وزراء لوكسمبرج ، الى قيام البرلمان الاوروبى بالرقابة الفعالة على ميزانية الجماعة الاقتصادية الاوربية ، بدلا من رقابة البرلمانات

الوطنية عليها • وواقع الامر ان البنلوكسيين يرون فى تقوية وتوسيع صلاحيات واختصاصات البرلمان الاوربى سياسة توازن فعالة فى مواجهة السياسات المتميزة فى وطنيتها ، والتى تتخذها بعض دول السوق الاوربية ، الاقوى اقتصاديا وسياسيا ، وكذلك ازاء سياسات المحاور الاوربية من نمط (باريس – بون) • وظل موقف الدول الثلاث على ما هو عليه حتى نهاية المؤتمر • وعندما حان الوقت لصياغة البيان المشترك ، ألح الهولنديون فى اصدار اعلان قوى يتضمن ان أية خطوات نحو اتحاد اقتصادى وثيق العرى ، يجب أن توازيها سلطات أوسع للبرلمان الاوربى • وأن يتم تكوينه بالانتخاب العام المباشر ، مما أدى الى تأخير صدور البيان ساعات •

والى جانب الاعضاء الستة المؤسسين للسوق المشتركة ، حضر مؤتمر القمة الاوربى الرابع ، ثلاثة أعضاء جدد هم : المملكة المتحدة والدانمرك وايرلندا . ومنذ عام ١٩٦١ وبريطانيا تحاول الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة ، وتقدمت ثلاث مرات بطلب العضوية اليها • الاولى فى اغسطس عام ١٩٦١ ، والثانية فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ ، والثالثة فى منتصف عام ١٩٧٠ بعد أن وهنت المعارضة الديجولية العنيدة لدخول بريطانيا الى السوق • وكانت تلك المعارضة الفرنسية راجعة الى اعتبارات عديدة ، بعضها يتعلق باهتزاز الاقتصاد البريطانى ، وبعضها الاخر بتبعية بريطانيا للولايات المتحدة • هذا بالاضافة الى عوامل نفسية تتعلق بالزعامة الفرنسية لاوربا الغربية فى الستينات . وأخيرا تم فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٧١ توقيع اتفاقية انضمام المملكة المتحدة الى الجماعة الاوربية • وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ وقعت الدانمرك والنرويج وايرلندا على اتفاقية الانضمام ، وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٢ ، أى قبل مؤتمر القمة بباريس بيوم واحد فقط ، وقعت الملكة اليزابث الموافقة النهائية على انضمام بريطانيا الى السوق الاوربية المشتركة ، بعد عام كامل من المناقشات البرلمانية فى مجلسى العموم واللوردات بين مؤيدى دخول السوق ومعارضيه • واستمرت مناقشة مشروع اتفاقية الانضمام على مدى ٤٠٠ ساعة كاملة فى مجلس العموم ، وتم رفض حوالى ٥٠٠ محاولة لادخال تعديلات على الاتفاقية من جانب المعارضة العمالية • ورغم ذلك كله أقر المشروع دون أى تغيير ، مما يعدسابقة فى التاريخ البرلمانى البريطانى •

كذلك أعلنت ايرلندا ، بعد اجراء استفتاء عام ، موافقتها على الانضمام لعضوية السوق • أما النرويجيون فقد رفضوا العضوية فى الاستفتاء العام الذى أجرى فى سبتمبر الماضى ، وجاء الرفض بأغلبية ٥٣ر٦ فى المائة من أصوات الناخبين ، وذلك لان حوالى ٩٠ فى المائة من صيادى السمك والمزارعين هناك لم يرضوا عن بنود اتفاقية الانضمام التى أسفرت عنها المفاوضات مع دول السوق • هذا بينما وافقت غالبية الشعب الدانمركى على انضمام بلادهم للسوق ، نظرا للمكاسب الاقتصادية التى ستحصل عليها الدانمرك من جراء الاسعار العالية للمنتجات الزراعية فى نطاق السوق الاوربية ، مما يرفع دخول فلاحى وصيادى السمك الدانمركيين بما يتراوح بين ٣٠ فى المائة و٥٠ فى المائة وفقا للاحصائيات الرسمية لاجهزة السوق ذاتها • كما تحصل الدانمرك على عملات أجنبية تبلغ حوالى ٧٠٠ مليون كرون – حوالى ٤٢ مليونا من الجنيهات الاسترلينية – فى العام الاول للعضوية ، ترتفع الى ١٥٠٠ مليون كرون فى العام فى نهاية الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات •

وبذلك أصبح الاعضاء الستة ، تسعة فى الجماعة الاقتصادية الاوربية • واتخذت الدول الثلاث الجدد أثناء أول مؤتمر قمة أوربى يضمها جميعا ، مواقف ايجابية واضحة تعكس مصالحها الذاتية الخاصة ، كما تعبر فى بعض جوانبها عن وجهات نظر بعض الدول الاعضاء المؤسسة للجماعة • فعلى سبيل المثال ساند الدانمركيون الموقف الفرنسى من مسألة اقامة السكرتارية السياسية المقترحة ، فى باريس وليس فى بروكسل • وعلى نحو ما فعلت ايطاليا ، ومن ورائها ايرلندا ، اهتمامها على سياسة التنمية الاقليمية للمناطق الاوربية التى تعانى من التغير الصناعى والبطالة وطالب ادوارد هيث رئيس الوزراء البريطانى ، أثناء المؤتمر ، بوضع خطط مركزية لعلاج مشاكل التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين المناطق الاوربية المختلفة والحقيقة أن بريطانيا تستهدف من تشديدها على حيوية مشروعات التنمية الاقليمية ، الى أن تعوض ما سوف يتحمله اقتصادها من خسائر واضحة ، بسبب السياسة الزراعية للسوق المشتركة ، ومنه

عن طريق التمويل الاوربى المشترك لتلك المشروعات الانمائية ، والتى سوف تنال منها مناطق الشمال الشرقى البريطانية نصيبا يعتد به ، مما يؤدى الى موازنة ايجابية للخسائر المذكورة. كذلك ابدى هيث عناية خاصة بالمشروعات الاوربية المشتركة فى الميادين التكنولوجية المتقدمة .

ومن جهة أخرى ، شاركت الدول الثلاث الجدد ، فرنسا رأيها فيما يتعلق باستبعاد التعديلات التنظيمية المقترحة من قبل دول البنلوكس . فقد رأت كل من بريطانيا والدانمرك وايرلندا ان الموقف الاوربى العام لا يسمح بعد باجراء تغييرات بعيدة المدى فى مؤسسات السوق . كما أن الوقت لم يحن بعد لانهاء حق الفيتو القومى الذى تتمتع به الدول الاعضاء . كذلك أوضحت الدول الثلاث أنها ستكون فى حاجة الى بعض الخبرة العملية والممارسة الواقعية فى ظل الكيانات التأسيسية القائمة فعلا فى السوق قبل احداث تعديلات جذرية فيها .

استعرضنا فيما سبق ، المواقف المختلفة للدول التسع التى حضرت المؤتمر الاوربى بباريس فى أكتوبر الماضى . ومن الطبيعى أن قرارات هذا المؤتمر لم تكن سوى نتاج لتفاعل تلك المواقف ، وانها جاءت لتعكس نقاط التلاقى الممكنة بين وجهات النظر المتعددة .

وثمة ملاحظات هامة على أعمال وقرارات مؤتمر القمة الاوروبى فى باريس تجدر الاشارة اليها

الملاحظة الاولى ، تتعلق بموقف مؤتمر القمة الاوربى من أزمة الشرق الاوسط . لقد أغفل المؤتمر الاوربى هذه الازمة ، ولم يأت لها ذكر فى جدول أعماله أو فى بيانه الختامى . هذا على الرغم من أن الدول الاوربية الست المؤسسة للسوق الاوربية قد أعلنت موقفها الموحد الرسمى من الازمة منذ مايو سنة ١٩٧١ فى صورة توصيات محددة ، كان أهمها : ضرورة انشاء مناطق منزوعة السلاح بين اسرائيل وجاراتها العربية ، ومرابطة وحدات من قوات الامم المتحدة فى المنطقة لمدة ٥ سنوات ، ثم انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى التى احتلت فى القتال الاخير ، والموافقة على التدويل الادارى لمدينة القدس ، واخيرا اتخاذ اجراءات جماعية أوروبية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين .

ومن الواضح أن ذلك الخط السياسى الرسمى الذى التزمت به أوربا الغربية من الازمة فى مايو سنة ١٩٧١ ، انما يعكس فى غالبيته العظمى القرار رقم ٢٤٢ الصادر من مجلس الامن فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ بشأن تلك الازمة . وقبل أن ينعقد مؤتمر القمة الاوربى الاخير ، اقترحت بريطانيا ادراج أزمة الشرق الاوسط فى جدول أعماله ، وأيدتها فى ذلك ايطاليا لاعتبارات استراتيجية تتعلق بأمن منطقة البحر المتوسط . الا أن المانيا الغربية وهولندا اعترضتا على وضع الازمة رسميا فى مناقشات المؤتمر ، بحجة أن أول اجتماع قمة للسوق الاوربية الموسعة يجب أن يقتصر قدر الامكان على الشئون الاوربية الصرفة ، والحقيقة أن اعتبارات عديدة أخرى تدخلت فى موقف المؤتمر من أزمة الشرق الاوسط . أولها حالة التجمد التى وصلت اليها تلك الازمة نفسها ، ومنها عزم الحكومة المصرية على اثارة الازمة فى الجمعية العامة للامم المتحدة فى الاسبوع الاخير من شهر نوفمبر الماضى ، ومنها كذلك أن الدول الاوربية تعلم أن أزمة الشرق الاوسط هى موضع مباحثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ظل التقارب الحادث بين العملاقين ، وفور انتهاء الانتخابات الامريكية .

وبدا أن السياسة الاوربية قد اكتفت فى الفترة الحالية بالاهتمام بالجوانب الانسانية للقضية . فلقد قرر وزراء خارجية السوق المشتركة فى بروكسل فى ٧ نوفمبر الماضى تقديم مساعدات غذائية ، بالاضافة الى ٨٠٠ مليون دولار نقدا للاجئين الفلسطينيين فى لبنان والاردن وسوريا ، وذلك فى اطار برنامج خاص بالسوق ، يبقى على تقديم المساعدات الاقتصادية للاجئين . واعتقد المراقبون أن دول أوربا الغربية تخلت عن كل مشروعاتها بتبنى مبادرة أوربية لاقرار السلام فى الشرق الاوسط ، بعد أن فشلت فى تنسيق سياستها تجاه هذه الازمة ، وأن تلك الدول قد قنعت بأن تشغل « المقاعد الخلفية » فى استراتيجية السلام فى الشرق الاوسط .

الا أنه منذ منتصف شهر نوفمبر ، عادت أزمة الشرق الاوسط لتحتل مكانتها السابقة ضمن الاهتمامات الاوربية الغربية فى السياسة الدولية . فلقد أعلن نوربرت شملرز وزير خارجية هولندا أمام البرلمان الاوربى فى ستراسبورج – وكان يتحدث بصفته الرئيس الحالى لمجلس وزراء مجموعة السوق المشتركة – أن التطورات السياسية فى الشرق الاوسط ذات

أهمية واضحة لاوربا ، وأن الدول الاعضاء فى السوق قررت لذلك تنسيق مواقفها ازاء المشكلة فى اطار مهمة يارنج ودور الامم المتحدة · كما أكد فالتر شيل وزير الخارجية فى المانيا الغربية أن دول السوق مهتمة بالتوصل الى حل سلمى لازمة الشرق الاوسط · ومن الواضح أن تلك التصريحات الاوروبية بصدد قضية الشرق الاوسط ان هى الا اعادة تأكيد لمضامين التوصيات الصادرة منذ مايو سنة ١٩٧١ ، ومن ثم يمكن التكهن بأن موقف أوربا الغربية من أزمة الشرق الاوسط لم يطرأ عليه تغيير ملموس ، سواء سلبيا أو ايجابيا ، نتيجة لانعقاد مؤتمر القمة الاوربى الاخير ·

وتنبع الملاحظة الثانية من واقع القرارات والتوصيات ـ ذات الطابع الفنى الغالب اقتصاديا واجتماعيا وماليا ونقديا ـ والتى انتهى اليها مؤتمر القمة الاوربى · لقد كان انعقاد ذلك المؤتمر فى باريس تعبيراً تنظيميا عن ادراك زعماء الدول الاوربية التسع ، العميق ، لحقيقة معنية ، وهى أن كتلة أوربا الغربية التى تمثل أكبر قوة فى التجارة الدولية فى العالم ، وثانى أغنى وحدة اقتصادية بعد الولايات المتحدة ، لن يقدر لها أبدا أن تحل مشاكلها السياسية والاستراتيجية والدفاعية بحلول ايجابية فعالة ، ولن تتمكن اطلاقا من التحول من قزم سياسى الى عملاق فى لعبة التوازن الدولية ، وفى علاقتها بالقوى العالمية الاعظم ، الا فى حالة قيام وحدة أوربية قوية تواجه بها دول أوربا التسع مشاكلها النقدية والاقتصادية ، بل والاجتماعية والنفسية ، مواجهة جماعية منظمة ·

والملاحظة الثالثة تتعلق بالترابط المنطقى والموضوعى الواضح بين مختلف القرارات والتوصيات التى صدرت عن مؤتمر القمة الاوربى الاخير · فان اتباع سياسة نقدية فعالة ، انما يفترض أساسا تطبيق سياسة اقتصادية مشتركة ، قوامها اتخاذ اجراءات جماعية لوقف التضخم فى دول أوربا الغربية ، ومن ناحية أخرى ، لن تكون للسياسة الاقتصادية قيمة بدون سياسة تنمية اقليمية للمناطق المتخلفة نسبيا ، والا تزايد التفاوت بين مختلف أقاليم دول السوق · وأخيرا فان الاقتصاد والنقد والتنمية الاقليمية تفترض توحيد السياسات الاجتماعية السكانية والعمالية فى تلك الدول . وبذلك يتضح التكامل والتفاعل بين وجهات النظر الفرنسية والالمانية والايطالية والبريطانية فى ذلك المؤتمر .

أما الملاحظة الرابعة والاخيرة ، فهى أن السوق الاوربية المشتركة ، بانضمام الاعضاء الثلاثة الجدد اليها ، لم تصبح واسعة النطاق والامكانيات المادية والفنية والبشرية فحسب ، بل أضحت قطبا اقتصاديا وتجاريا شديد الجاذبية بالنسبة لدول أخرى كثيرة خارج السوق ذاتها ، بغض النظر عن العقائد والايديولوجيات التى تدين بها تلك الدول · ويصدق هذا القول على الدول المحايدة مثل النمسا والسويد وسويسرا التى حاولت كل منها ، عن طريق ابرام اتفاقية للتجارة الحرة مع السوق الاوربية المشتركة ، أن تتجنب خطر العزلة السياسية التجارية ، كذلك تزداد رغبة الدول الاوربية الشرقية ، فى الوقت الحاضر ، فى عقد ارتباطات وثيقة مع دول السوق الموسعة . فرومانيا فتحت أبوابها لبروكسل ، وهناك تفاوض شاوسيسكو رئيس الدولة والحزب الشيوعى الرومانى بنفسه ، واصطحب معه وزير خارجيته ، وذلك لتوسيع ارتباطات رومانيا التجارية مع الغرب ، تكملة لتجارتها مع الكتلة الاوربية الشرقية · وفى نطاق التعاون الثنائى مع الدول الغربية برزت بولندا فى الاونة الاخيرة · ووقعت أثناء زيارة جيرك رئيس حزبها ، لفرنسا فى أول أكتوبر الماضى ، الخطوط العريضة للاتفاقية مع باريس لتوسيع التبادل التجارى بين البلدين ، كما وضعت الاساس لبعض المشروعات الخاصة بانتاج السوق الاوربية المشتركة · كذلك أصبحت أسواق أوربا الغربية بالنسبة للصادرات اليوغسلافية ، تمثل أهم المنافذ الخارجية على الاطلاق .

كان هذا هو مجمل الملامح الرئيسية لمؤتمر القمة الاوربى بباريس فى أكتوبر الماضى . ذلك المؤتمر الذى اثبت أن السوق الاوربية المشتركة ليست مجرد مجموعة من النظم الثابتة والهياكل الجامدة ، وانما هى كيان عضوى حى متطور بصورة مستمرة ، يتلقى دفعة حياة جديدة مع كل عضو جديد ينضم اليه ، ولا يستجيب للتغيير فحسب ، بل يتجه أيضا نحو ميادين حديثة للتقدم بمعناه الشامل · لقد قال أرنولد توينبى منذ سنوات : « سوف تتوحد أوربا ، آخر الامر ، على نحو ما كان نابليون يريد ، لا بقوة الغزو ، ولكن بمحض الارادة والاختيار » .

ترى ، هل يشهد عام ١٩٨٠ تحقق نبوءة المؤرخ البريطانى الكبير ؟ سؤال تجيب عليه الاعوام القليلة القادمة .



الوحـــدة بعـد الحـــرب بين صـنعاء وعدن



احمد ابراهيم الابراشى

إذا كانت المصلحـة العربية العليا تحتاج الى توفير كل قطرة دم عربى من أجل معركة مصيرية، فانه لابد أن تحشد لها كل الجهود لمواجهة عدو شرس ، يتهدد حاضر الامة العربية ومستقبله من تاريخها وحضارتها . وماكان يدور على أرض اليمن من سقوط للقتلى، وتشريد للنساء والاطفال ، أمر كان من المحتم تداركه ، قبل أن يستفحل ويدخل الامة العربية فى طرق فرعية تبعد عن هدفها الاصلى .. ولذلك فقد سارعت جامعة الدول العربية ، ممثلة فى مجلسها بالاهابة بكل الاطراف ، حكومة وشعبا ، أن يدعموا جهودها من أجل تحقيق الامال اليمنية والعربية وذلك (بضبط النفس ، والتزام الروية والحكمة) ، حتى يمكن تسوية ما بين الجمهورية العربية اليمنية فى الشمال ، وجمهورية اليمن الديمقراطية فى الجنوب ، من خلافات والتوفيق بينهما .

وانطلاقا من هذا المعنى ، أصدر مجلس جامعة الدول العربية فى ١٣ سبتمبر ١٩٧٢ قرارا بانشاء لجنة التوفيق العربية . وقد جاء فى القرار أن المجلس يوصى باستمرار جهود السيد الامين العام . وتعاونه لجنة من ممثلين عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية العربية السورية ، ودولة الكويت ، والجمهو العربية الليبية ، وجمهورية مصر العربية (١) .

اعمال اللجنة :

وقد طلبت اللجنة ، بعد أن قامت بزيارة ع الطبيعة للارض اليمنية ، من الاطراف المعني تنفيذ البنود التالية :

١ ـ وقف اطلاق النار ، وايقاف الاعمـ العسكرية نهائيا ، ووقف الحملات الاعـــلام فورا .

٢ ـ انسحاب قوات الجانبين الى ما ور الحدود لمسافة ١٠ كيلو مترات داخل أراضيها .

٣ ـ منع اية حشود عسكرية ، قد تؤدى ال تجديد الاشتباكات .

٤ ـ دعوة لجان عسكرية مشتركة مـ الجانبين ، لمراقبة تنفيذ ما سبق ، مستعين بدوريات عسكرية مشتركة . ويمكن للجـامع العربية ان توفد مندوبين عنها للاشتراك فى ذلك

٥ ـ دعوة وفدى البلدين الى الاجتماع فى مق الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى القاهرة على أن يكون الوفدان مزودين بكافة الصلاحيات وقد تم انعقاد هذا الاجتماع بالفعل ودار البحث في حول النقاط التالية ،

أولا : عودة أهل الجنوب الى بلادهم ٠

– ايجاد تسوية شاملة ترضى أهل القبائل الشمالية

– تعويض أهالى الشمال الذين اممت ممتلكاتهم فى الجنوب تعويضا عادلا ٠

– تسوية مشاكل الاراضى المتنازع عليها ٠

– سحب الحشود العسكرية وفتح الحدود ٠

– الامتناع عن الاعمال المعادية ٠

– احياء اللجان المشتركة فى جميع المجلات ٠

ثانيا : بحث التدابير والاجراءات التى تؤدى الى الوحدة الحقيقية بين شطرى اليمن ، لعرضها على مؤتمر للقمة ٠

مرحلة التنفيذ

وبعد مضى شهر على تأليف لجنة التوفيق العربية ، وبعد أخذ ورد من الجانبين اليمنيين الشمالى والجنوبى ٠ أمكن الاتفاق بين الحكومتين ، شعورا بالمسئولية عن سلامة أرض اليمن ، ومستقبل أجياله ، ورغبة فى احلال دعائم السلام فى ربوع بلادنا ، وحرصا على تصفية المشاكل القائمة بين شطرى اليمن ٠٠ وتدعيما لروابط الكفاح المشترك بينهما وحرصا على حماية اليمن من نفوذ الاستعمار والاستعمار الجديد ، وعلى حماية المكتسبات التى حققها الشعب اليمنى بنضاله الطويل، ولوضع طاقات بلادنا فى خدمة أغراض التنمية والتطور ، ومن أجل توفير الشروط الضامنة لخلق المناخ الملائم لاقامة الوحدة بين شطرى اليمن ، ومن أجل المساهمة فى معركة المصير العربى ضد التحالف الامبريالى الصهيونى ، أمكن الاتفاق فى ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ على النقاط التالية :

١ – سحب الحشود ، وفتح الحدود ٠

٢ – انسحاب الجانبين من المناطق التى تم الاستيلاء عليها بعد ٢٦ سبتمبر ١٩٧٢ ٠

٣ – عودة جميع النازحين الى شماله وجنوبه ، الراغبين فى العودة الى أماكنهم ٠

٤ – ايقاف ومنع جميع الاعمال التخريبية والنشاطات السلبية من الجانبين ٠

٥ – اغلاق معسكرات التدريب ، وتصفية الاعمال العدوانية من الجانبين ٠

٦ – تسوية المشاكل التى تؤثر على العلاقات بين الطرفين ٠

٧ – تعيين ممثلين شخصيين عن رئيسى الدولتين لمتابعة تنفيذ الاتفاق بين الجانبين ٠

٨ – يعقد اجتماع لرئيسى الدولتين فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٢

٩ – يتم تنفيذ هذا الاتفاق فى مدة أقصاها شهر واحد ٠

مرحلة الوحدة

ومن نفس الشعور الذى ساد فى الاجتماعات التى تمت فيها تهدئة حالة النزاع المسلح بين البلدين خرجت فكرة اقامة وحدة بين شطرى اليمن ، على أنها الحل الدائم والطبيعى لكل النزاعات القائمة ، والتى يمكن أن تثار فى المستقبل ٠ وعلى هذا تقدم الجانبان ، كل بتصوراته للوحدة ودارت مناقشات طويلة حول هذه الفكرة فى الاجتماعات التى دارت بين رئيسى الوزراء فى البلدين بمقر جامعة الدول العربية فى القاهرة ٠٠

وكان من رأى وفد الجمهورية العربية اليمنية ، انه يتصور الوحدة على أنها اطار لمختلف القوى الوطنية وقوى الشعب الواسعة ٠ وليست التقاء بين السلطتين فى الشطرين ، ولكنها اعادة لكل الاوضاع القائمة فى الشطرين الى الشعب ، ليقرر بشكل ديمقراطى ، وبكامل حريته ، صيغتها شكلا ومضمونا وفق ما تمليه عليه مصلحته وحاجته . كما أن الوحدة لا تعنى الضم وانه لا يمكن التصور بأن الوحدة تعنى القضاء على فئة ، أو اتجاه ، أو سيطرة لفئة ، أو اتجاه معين ، وانما هى اطار لمختلف القوى الوطنية ٠ كما أن الشعب وحده فى الشطرين ؛ هو الذى يملك بالوسائل الديمقراطية ، حق تحديد شكل الوحدة ، ونمط العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على صعيد الدولة والمجتمع ٠ وقد حدد وفد الجمهورية العربية اليمنى الخطوط الاساسية للوحدة ، نوجزها فيما يلى :

أولا : الشكل :

انصهار الكيانين القائمين فى كيان واحد ، أى دولة يمنية واحدة ، ذات علم واحد ، وشعب كل المؤسسات فى بعضها بعضا فيكون هناك :

أ – جيش وأمن واحد ٠

ب ـ سلطة تشريعية واحدة منتخبة انتخابا حرا ٠

جـ ـ سلطة تنفيذية واحدة ٠

د ـ مؤسسات اقتصادية وثقافية واجتماعية وخدمات واحدة ، بحيث لا يكون على الارض اليمنية الا كيان واحد ، ودولة واحدة ٠

ثانيا : النظام ،

وبالنسبة للنظام ، لابد من الاخذ بمبدأ الديمقراطية الواسعة التى تحتفظ فى اطارها بكل الاتجاهات والقوى السياسية ، بحيث يترك للجماهير وحدها حق تقييم تلك الاتجاهات والقوى ، ويحكم عليها فى عموم الدولة الموحدة.

ثالثا : الوسائل :

وجاء تحديد الجمهورية العربية اليمنية لوسائل تحقيق هذه الوحدة فى الخطوات التالية :

ـ تشكيل لجان مشتركة ، تستهدف بشكل عام دراسة طرق وخطة توحيد الكيانات القائمة ، وخطة دمج مختلف مؤسسات الدولة فى مؤسسة واحدة فى كل المجالات ٠

وقد عدد الجانب اليمنى الشمالى تلك اللجان ، وحددها فيما يلى : اللجنة الدستورية ، اللجنة القانونية والقضائية اللجنة الاقتصادية والمالية ، اللجنة الثقافية والاعلامية ، اللجنة العسكرية ، لجنة الخدمات والمرافق العامة ، لجنة الشئون الداخلية والادارة المحلية ٠

ـ ولضمان سير الخطوات العملية للوحدة فى طريق مأمون من كل تحريف أو تسلط ، فانه بعد انتهاء اللجان من اعمالها (ستة شهور) ، وبعد مصادقة المجالس التشريعية على الدستور ، يعهد بادارة الاعمال فى البلاد من كلا الشطرين ، الى حكومة مؤقتة ، تتولى توفير كل الضمانات لعودة كل القوى والعناصر الوطنية الى مواطنها ، لكى تسهم مع كل الشعب ، فى مناطقه المختلفة ، فى التعبير عن رأيه فى مصيره ومستقبله ٠ كماتقوم الحكومة المؤقتة، بايجاد المناخ السليم لاقامة حوار فكرى حول مشروع الدستور قبل طرحه للاستفتاء العام ٠ وتتولى الحكومة المؤقتة ايضا الاعداد للاستفتاء العام ، على أن يكون عاما مباشرا وحرا ديمقراطيا ، وعلى أن يتم تحت اشراف لجنة الجامعة العربية ٠

وجهة نظر الجنوب :

أما الجانب الجنوبى ، فيرى أن بناء دولة اليمن المحدة يجب أن يتم من خلال أركان وأسس وقوانين حديثة ومتطورة ، ومؤسسات اقتصادية وسياسية واجتماعية متطورة ٠ فالوحدة ليست مجرد أمل وطنى ، ولا طموح مشروع لليمنيين فحسب ، ولكنها ايضا قضية التقدم والحضارة ، وخطوة أولى نحو وحدة الامة العربية كلها ٠٠ ويضيف الى ذلك أن العدو المتربص باليمن ، يستغل هذه التجزئة ليغرس الفتنة ، ويؤجج الصراع بين ابناء الوطن الواحد ٠ ويرى ان اقتطاع عسير ونجران وجيزان وجزر الطير وحانش الصغرى والكبرى وكوريا موريا وغيرها ، من بين الاسباب التى تعرقل مسيرة الوحدة ، خاصة وأن المملكة العربية السعودية ـ كما جاء فى مقدمة مشروع الوحدة الذى تقدمت به اليمن الديمقراطية الشعبية فى اجتماع الجامعة العربية تتدخل بصورة مستمرة فى شئون اليمن منذ عام ١٩٦٢ ٠ ويتصور وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مساحة الدولة الجديدة ٠ من حيث المبدأ بأنه لابد من توحيد اراضى اليمن كلها من عسير حتى المحافظة السادسة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، فى دولة واحدة ، اساسها الحرية والعدالة ٠

وقد حدد المشروع عاما واحدا كفترة انتقالية ، بقصد تهيئة الظروف المناسبة لشعب اليمن فى ممارسة حقه ، عن طريق الديمقراطية ٠ وفيما يلى الخطوط الاساسية لمشروع حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية ٠

١ ـ يتشكل مجلس يمنى عال ، من رئيس واعضاء المجلس الجمهورى ومجلس الرئاسة ، ويجتمع مرة كل ثلاثة شهور ، ويكون اجتماعه فى احدى العاصمتين بالتناوب ، وتكون رئاسة المجلس بالتناوب ، وتكون اختصاصات هذا المجلس كما يلى :

أ - بحث جميع الامور المتعلقة بتوحيد سياسة الحكومتين اليمنيتين فى مختلف المجالات ، وازالة العقبات التى تعترض تحقيق الوحدة الوطنية اليمنية .

ب - تكوين مجالس يمنية فرعية ، لدراسة التفاصيل المتعلقة بتوحيد سياسة الحكومتين فى جميع المجالات .

جـ - اتخاذ القرارات فى المقترحات والتوصيات المقدمة من المجالس اليمنية الفرعية .

د - يشكل المجلس الاعلى ، فى أول اجتماع له ، لجنة دستورية خاصة من ممثلى السلطتين ، تكون مهمتها اعداد مشروع دستور للدولة اليمنية الموحدة ، وعرضه على الشعب اليمنى للاستفتاء العام .

٢ - تشكل مجالس فرعية ، من مهمتها توحيد السياسة الخارجية ، وسياسة التعليم ، والثقافة ، والصحة ، والاقتصاد ، والسياسة العسكرية ، والتشريعية ، والاعلامية .

ملاحظات الشمال والجنوب :

وكان من الطبيعى أن يتقدم الجانبان بملاحظاتهما بشأن تصورات كل منهما للوحدة. فكان من رأى وفد الجمهورية العربية اليمنية ، أن المشروع المطروح من جانب حكومة اليمن الديمقراطية الشعبية ، يسهم بشكل ايجابى فى انجاح مهمة لجنة الجامعة العربية للتوفيق . وهى المهمة التى تتمثل فى العمل على ايجاد الحلول الجذرية لكل المشاكل التى يعانى منها ابناء الشعب اليمنى الواحد . بينما تؤكد حكومة الجمهورية العربية اليمنية على أن اصرارها على الوحدة الفورية بين شطرى اليمن ، انما يعكس حرصها الكامل على انجاح مهمة لجنة التوفيق العربية . فى الوصول بالشعب اليمنى الى شاطىء الامن والاستقرار الدائمين . كما يعكس حرصها الشديد على توفير جهود الامة العربية ، لمواجهة قضاياها المصيرية . ويرى الجانب اليمنى الشمالى ايضا ، أن المحاذير التى تكررت فى مشروع اليمن الجنوبية كمبررات لعرقلة الوحدة ، وكشروط مسبقة لتحقيقها ، انما تعتبر تسترا فى ظل قضايا وطنية ، للهروب من مواجهة مسئولية اتخاذ الخطوات العملية الجادة لتحقيق الوحدة الفورية . كما أن المشروع يستبدل بالخطوات العملية الجادة لتحقيق الوحدة ، خطوات تنسيقية مطاطة ، الغرض منها تفويت الفرص السانحة لتحقيق الوحدة الفورية . كذلك فى المشروع المطروح ، يصر على تصوير المجتمع اليمنى ، كمجتمع متباين فى تكوينه ، وفى نمط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة فى شطرى اليمن . بينما فى الواقع ، هناك انسجام تام ، وهو السمة التى طبعت الشعب اليمنى عبر مئات القرون ، وانه لا توجد اية فوارق اجتماعية او اقتصادية بين أبناء الشعب اليمنى الواحد .

تعليق الجنوب :

اما تعليق وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على ما ابداه وفد الجمهورية العربية اليمنية ، فيتلخص فى النقاط التالية :

١ - ان وفد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يأسف بحق ، لان الملاحظات المقدمة من وفد الجمهورية العربية اليمنية اتسمت بروح الرفض والاعتراض الكامل ، بدلا عن المناقشة الجادة والايجابية . فالهدف من المشروع الذى تقدمت به اليمن الديمقراطية ، هو تبيان للوسائل العملية لازالة التجزئة ، وتوحيد الكيانين . على أسس متينة وسليمة ، تستجيب للارادة الحرة للشعب اليمنى فى الشطرين .

٢ - ان الاتهام الموجه لليمن الديمقراطية بالانفصال ، يتجاهل المقترحات الجادة لتوحيد شطرى اليمن ، كما أن ملاحظات الجمهورية العربية اليمنية قد أغفلت الاشارة الى الالتزام بروح ونص بيان لجنة التوفيق العربية ، لتوفير ظروف ملائمة للعمل الوحدوى ، بفتح ما يسمى بالحدود ، والامتناع عن أى عمل سياسى أو عسكرى او اعلامى ، يؤدى الى اثارة المشاكل أمام توحيد الكيانين . وفى نفس الوقت ، يستغرب وفد اليمن الديمقراطية اغفال وفد الجمهورية العربية اليمنية لمسألة استعادة الاراضى اليمنية المقتطعة .

اتفاق الوحدة :

وعلى اية حال ، فانه فى النهاية تحقق اتفاق الوحدة بين شطرى اليمن ، وتم توقيع الاتفاقية بجامعة الدول العربية فى ٢٨ اكتوبر ١٩٧٢ على

مستوى رؤساء الوزارتين فى الشمال والجنوب (انظر وثيقة اتفاقية الوحدة بين شطرى اليمن فى الجزء الخاص بالوثائق) . ثم تأكد الاتفاق بالاجتماع الذى تم فى طرابلس بليبيا بين الرئيسين الايريانى وربيع ، وحضره الرئيس معمر القذافى . وقد أكد الرئيسان الايريانى وربيع ، حرصهما على الاسراع فى تنفيذ اتفاقية الوحدة ، نصا وروحا ، وتوفير كل الظروف الملائمة لبناء اليمن الواحدة ، فى ظل المحافظة على منجزات ثورة ١٦ أيلول و ١٤ تشرين الاول ، وتوفير مناخ ديمقراطى كامل ، وذلك حرصا على استقلال اليمن ، وبناء مجتمع متطور ، يسير فى طريق التقدم والاشتراكية . كما دعا الجانبان الى ضرورة العمل من أجل القضاء التام على مخلفات نظام الامامة ، والنظام الاستعمارى فى اليمن ، وحكم السلاطين الاقطاعى ، كطريق وحيد لحل مشكلات الانسان اليمنى .

وقد تضمن الاتفاق فى النهاية عشر نقاط ، نوجزها فيما يلى (١) :

١ – يقيم الشعب العربى فى اليمن دولة واحدة ، تسمى الجمهورية اليمنية .

٢ – للجمهورية اليمنية علم واحد ذو ألوان ثلاثة : الاحمر ، فالابيض ، فالاسود .

٣ – مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية اليمنية .

٤ – الاسلام دين الدولة ، وتؤكد الجمهورية اليمنية على القيم الروحية ، وتتخذ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

٥ – اللغة العربية هى اللغة الرسمية للجمهورية اليمنية .

٦ – تهدف الدولة الى تحقيق الاشتراكية ، مستلهمة التراث الاسلامى العربى ، وقيمه الانسانية ، وظروف المجتمع اليمنى ، بتطبيق العدالة الاجتماعية التى تحظر أى شكل من أشكال الاستغلال . وتعمل الدولة ، عن طريق اقامة علاقات اشتراكية فى المجتمع ، على تحقيق كفاية فى الانتاج ، وعدالة فى التوزيع ، بهدف تذويب الفوارق سلميا بين الطبقات .

٧ – الملكية الاسمية للشعب ، أساس تطوير المجتمع وتنميته ، وتحقيق الكفاية الانتاجية ، والملكية الخاصة غير المستغلة مصونة ، ولا تنزع الا وفقا للقانون وبتعويض عادل .

٨ – نظام الحكم فى الجمهورية اليمنية وطنى ديمقراطى .

٩ – ينشأ تنظيم سياسى موحد ، يضم جميع فئات الشعب المنتجة صاحبة المصلحة فى الثورة ، للعمل ضد التخلف ، ومخلفات العهدين : الامامى والاستعمارى ، وتشكل لجنة مشتركة لوضع النظام الاساسى للتنظيم السياسى ولوائحه ، مستهدية فى ذلك بالنظام الخاص باقامة الاتحاد الاشتراكى العربى فى الجمهورية العربية الليبية ، وفى ضوء مناقشته من قبل فئات الشعب .

١٠ – يعين دستور الجمهورية اليمنية حدودها .

ثم جاء فى نهاية البيان الذى أصدره الرئيسان انهما يؤكدان حق الانسان اليمنى فى أن يحيا على أرضه حرا كريما .

ماذا بعد التوقيع ؟

فى ضوء المناقشات التى دارت بين وفدى اليمن ، والملاحظات التى ابداها كل منهما وفى ضوء الواقع اليمنى بسلبياته وايجابياته سواء فى الشمال او الجنوب ، فانه من الافضل ان نتساءل ماذا بعد التوقيع ؟ والاجابة السهلة هى أن تخلص النوايا ، ويبذل كل الطرفين جهودهما من أجل تنفيذ اتفاقية الوحدة . والواقع وهو ما سنعرض له بعد قليل ، ان هناك ما يبشر بامكانية اتمام تنفيذ هذه الاتفاقية

ان القلق النابع اصلا من الاصرار العربى ، على أن توجه كل الامكانيات نحو هدفها الصحيح والمنشود ، هو الذى جعل عديدا من المراقبين السياسيين يتساءلون خصوصا وعلى حد تعليق لواحد منهم بأن البيان الذى صدر عن اجتماع طرابلس قد ذلل العقبات ، الا أنه لم يمهد الصعاب .

ومن بين هذه الصعاب ايجاد الصيغات الملائمة للعلاقات الاشتراكية والنظام الديمقراطى ، حتى يمكن أن تطبق على أرض الواقع اليمنى بسهولة .. كذلك فان المعارضة سواء فى الشمال او الجنوب ، لا تزال تتقدم بمطالب وتضع شروطا : ولعل من أبرز المعارضين ما يأتى :

– الجبهة الوطنية المتحدة التى يتزعمها عبد

(١) انظر نص الاتفاق بقسم الوثائق الدولية فى هذا العدد .

القوى مكاوى ، وتضم عددا من السلاطين الذين ابعدوا اثناء الاحتلال البريطانى وتدور وجهة نظر الجبهة فى النقاط التالية ، وذلك من ثنايا المذكرة التى تقدم بها مكاوى لمؤتمر القمة فى طرابلس :

١ ـ وضع حد للسيطرة الشيوعية فى الجنوب .
٢ ـ الافراج عن كل السجناء السياسيين فى الجنوب الذين يقدر عددهم بنحو ٢٠ الف سجين .
٣ ـ اعادة جميع العسكريين ورجال البوليس والموظفين الذين طردوا من وظائفهم الى أعمالهم .
٤ ـ اعادة كل الممتلكات التى صادرتها السلطات فى الجنوب الى أصحابها .
٥ ـ يجب أن تسبق قيام الوحدة خطوات تمهيدية قبل الموافقة النهائية على الاجراءات الخاصة بالوحدة اليمنية .

٦ ـ يجب اجراء استفتاء فى الشمال والجنوب لانتخاب مجلس رئاسة يتألف من رئيس ونائبى رئيس خلال ثلاثة أشهر من مؤتمر القمة ويجب أن تشكل لجنة يتفق عليها من بعض البلدان العربية لتشرف على الاستفتاء لضمان حياده . ثم يشكل مجلس الرئاسة حكومة انتقالية تجرى انتخابات عامة خلال ستة أشهر ، لاختيار مجلس دستورى لليمن كله ويجرى بعد ذلك اختيار حكومة جديدة من أعضاء هذا المجلس .

ـ تنظيم القوى الوطنية ويرأس التنظيم عبد الله الاصنج الوزير فى حكومة صنعاء . وتتهم حكومة عدن هذا التنظيم بأنه يحاول اعادة السلاطين الى أرض اليمن ، الا أن تنظيم القوى الوطنية يرى أن السلاطين لا يشكلون حلفا داخل التنظيم وهم لا يقدمونهم للشعب كبديل عن الحكم القائم ، بل ان قضيتهم لا تعدو كونها قضية انسانية تلتزم المعارضة بتأمين سلامتهم وعودتهم الى اليمن كمواطنين عاديين .

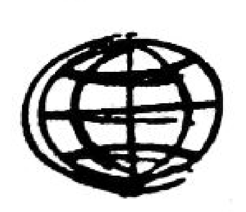
ومن بين الصعاب التى يمكن ان تواجه الحكم فى الدولة الجديدة ، يقف المذهب الدينى فاليمنيون فى الجنوب ينتمون أساسا الى الشافعية ، بينما أهل اليمن الشمالية زيديون قبليون .

كذلك فان هناك عدة آلاف منفى من اليمن ، يوجدون فى الشمال والجنوب وكلاهما يعارض الحكم سواء فى الشمال او فى الجنوب ، كل حسب وجوده على الارض التى هاجر اليها .

النوايا الطيبة

ومع تواجد نزعات القلق والتخوف ، الا أن بشائر تنفيذ الاتفاقية بدأت فى الظهور فقد أوردت وكالات الانباء ان الحدود بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية قد تم فتحها ، كما أن القوات المسلحة لشطرى اليمن قد انسحبت الى الحدود المشتركة ، كذلك بدأت رحلات الخطوط الجوية اليمنية ، بالعمل بين شطرى اليمن . كما تكللت تلك النوايا الطيبة بأن صرحت مصادر اليمن الديمقراطية بأنه لا مانع من وجود قوات الجمهورية العربية اليمنية فى جزيرة قمران وهى الجزيرة التى كانت محل نزاع شديد بين البلدين .

والواقع وكما جاء فى التقديم لاتفاقية الوحدة فان الوحدة اليمنية الشاملة فوق انها امل كل يمنى على طول رقعة اليمن فهى فى حاجة اساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسى وبناء اقتصاد وطنى مستقل ، وهى أيضا ضرورة قومية لانها تمكن اليمن من الاسهام فى الكفاح الذى تخوضه الامة العربية ضد التحالف الامبريالى الصهيونى واخيرا فانها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الامة العربية بأسرها .





الوجود الاقتصادى اليابانى فى أفريقيا

د. محمد عبد الغنى سعودى

منذ ما يزيد على الربع قرن بقليل ، خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية ذليلة جريحة ، بعد ان كانت جيوشها قد أجتاحت ميدان الشرق الاقصى والمحيط الهادى • والفت نفسها دولة تابعة للولايات المتحدة الامريكية التى فرضت عليها قيودا واجراءات مشددة ، وخاصة فى شئونها العسكرية ، غير أن يابان اليوم ، عوضت يابان الامس ، وركزت جهدها على تنمية شئونها الاقتصادية ، حتى أصبحت ثالث قوة صناعية فى العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، بل وأصبحت منافسا خطيرا لهذه الدول ولدول غرب أوربا ، التى ارتفعت فيها عناصر الانتاج ، وخاصة عنصر العمل • وهكذا تعددت الصناعات فى اليابان وتنوعت ، ويكفينا فى هذا المجال مثلا أن نذكر أنها ثانى منتج للسيارات ، وأول منتج للسفن فى العالم •

واليابان بسكانها البالغين نيف ومائة مليون نسمة ، بلغ حجم تجارتها فى الاتجاهين ٤٣٧٣٠ مليون دولار عام ١٩٧١ ، بفائض فى الميزان التجارى قدره ٤٣٠٧ مليون دولار • ولتقدير مبلغ السرعة فى النمو الاقتصادى لديها ، يكفى ان نعرف ان مجموع الانتاج القومى كان يزيد بمعدل ١١ فى المائة سنويا منذ عام ١٩٦٣ ، ولعل هذا يعطى فكرة عن ديناميكية الاقتصاد اليابانى ونموه ، اذا عرفنا أن هدف الامم المتحدة فى عقد التنمية بالنسبة للدول النامية ، أن يزيد دخلها بمعدل ٥ فى المائة سنويا • ورغم هذا فان دخل الفرد السنوى فى اليابان يبلغ نحو ١٤٠٠ دولار او بمعنى آخر نصف دخل الفرد فى المملكة المتحدة ، وثلث دخل الفرد فى الولايات المتحدة الامريكية •.

ويرجع تعاون اليابان مع الدول النامية وتطور العلاقات معها الى عام ١٩٦١ ، حين ظهرت فيها منظمات متخصصة مثل صندوق التعاون الفنى لما وراء البحار O.T.C.F.

Overseas Techenical Cooperation Fund

ووكالة التعاون الفنى لما وراء البحار O.T.C.A.

Overseas Techenical Cooperation Agency

ومعهد اليابان الاستشارى للدراسات الفنية للمشروعات الصناعية Japan Consulting Institute for Technical Studies on Industrial Project.

وتكونت فى نفس العام الجمعية الافريقية اليابانية ، وتبعتها الرابطة المغربية الافريقية • غير أن الرغبة فى تنمية العلاقات السياسية لا تنفى مطلقا الاعتبارات الاقتصادية ، اذ لا يمكن فى كثير من الاحوال فصل السياسة عن الاقتصاد فى عالمنا المعاصر • فاليابان دولة صناعية ، لكنها تفتقر الى معظم المواد الخام الضرورية لقيام هذه الصناعة ، ومن ثم فهى فى حاجة الى المواد الاولية الافريقية كالنحاس والحديد والفوسفات والقطن والاخشاب واليورانيوم والمنجنيز وغيرها • ولا يقتصر اهتمام اليابان بافريقية على انها مصدر للمواد الاولية ، بل يتعداها الى المواد الغذائية ، كالكاكاو والبن والزيوت النباتية فضلا عن الدخان •

تجارة اليابان مع افريقية

وهكذا تستورد اليابان من افريقية مجموعة متنوعة من السلع ، من الملح الذى تستورده من تونس ومصر واثيوبيا ، **والفوسفات** من المغرب وتونس والسنغال وتوجو ، **والقطن** من مصر والسودان واوغندا وتنزانيا ونيجيريا ، **والاخشاب** من موزمبيق وساحل العاج ، والحديد من

سوازيلاند وأنجولا وموريتانيا وموزمبيق وليبريا وسيراليون ، والمنجنيز من جابون وانجولا وغانا . هذا فضلا عن الجرافيت والانتيمون والماس وبعض البترول من الجزائر ونيجيريا وتتجه اليابان الى عقد الاتفاقات التجارية فى حالة بعض الخامات الضرورية لصناعاتها كما هى الحال فى النحاس الذى عقدت من اجله مع زامبيا اتفاقا طويل الاجل لاستيراد مائة ألف طن سنويا لمدة عشر سنوات ، واتفاقا آخر لشراء ١٩ مليون طن من حديد سوازيلاند ، هذا غير الاتفاقات الاخرى مع كنغو زائيرى لشراء النحاس وغيره من الخامات . بل وتشترك الآن خمس شركات يابانية فى عمليات تعدينية فى الكنغو . وقد شهد عام ١٩٧٠ بداية لاشتراك المؤسسات التعدينية اليابانية فى التنقيب عن الثروة المعدنية فى كنغوزائيرى وزامبيا . كذلك اشتركت المؤسسات الصناعية اليابانية فى اتفاقات مع لجنة الطاقة الذرية الفرنسية ، لاستخراج رواسب اليورانيوم فى النيجر وهناك أيضا الاتفاق اليابانى المغربى لاستخراج النحاس من المغرب ، والبحث عن البترول فى المياه الاقليمية لكونغو زائيرى ، واشتراك مؤسسة Mitsubushi فى كونسرتيوم دولى لاستغلال رواسب حديد غينيا ، فضلا عن تحرك المؤسسات اليابانية لاستغلال رواسب حديد موزمبيق .

وفى ميدان المواد الغذائية ، تظهر مشكلة المياه الاقليمية وحقوق الصيد البحرى على السطح ، ذلك أن الاساطيل اليابانية اعتادت أن تجوب مياه الدول الافريقية ، سعيا وراء الصيد البحرى الثمين . ولم تظهر حدة المشكلة ، الا حينما مدت معظم الدول الافريقية مياهها الاقليمة الى اثنى عشر ميلا بدلا من ستة أميال ، وذلك فى عام ١٩٦٧ . وكان من نتيجتها ، على سبيل المثال ، ضبط سفن الصيد اليابانية فى مياه موريتانيا عدة مرات وكادت تسبب أزمة سياسية ، لولا عقد الاتفاق اليابانى الموريتانى ، الذى بمقتضاه تدفع اليابان نصف مليون جنيه استرلينى سنويا ، وتقدم المعونة الفنية لشركة صيد الاسماك الموريتانية ، مع اقامة مصنع لتعليب الاسماك وذلك ، فى نظير سماح موريتانيا لاسطول صيد اليابان بالعمل فى مياهها .

ولئن كانت اليابان تستورد العديد من السلع الافريقية ، فانها تصدر للاقطار الافريقية سلعا أكثر تنوعا ، بحيث يصعب حصرها . ولكن يمكن القول بوجه عام انها تغطى قاعدة عريضة من الاسماك المحفوظة ، الى جانب تصدير أجزاء المصانع والمنتجات الكيماوية والمنسوجات الصناعية وماكينات الخياطة وأجهزة الراديو والتيلفزيون والسيارات والسفن والاجهزة الكهربائية والمنسوجات وآلات التصوير ولعب الاطفال .

التعاون الاقتصادى والفنى :

ويبدو أن مجال اليابان فى افريقية أكثر وضوحا فى الاقطار الناطقة بالانجليزية عنها فى الاقطار الناطقة بالفرنسية ، وذلك بسبب قبضة فرنسا الاقتصادية على مستعمراتها السابقة . فالدول

التجارة اليابانية الأفريقية بالألف دولار أمريكى عام ١٩٧١

البلد	واردات من	صادرات الى
جنوب أفريقيا	٣١٩٠٧٧	٤١٢٤٧٥
زامبيا	١٤٩١٣٤	٣٣٨٤٥
ليبيريا	٧٤٢٥٨	٩٩٨٨٥٠
أنجولا	٦٩٥٩٨	٢١٧٧٩
غانا	٤٠٥١٤	٣١٣٨٠
مصر	٣٩٥٧٥	١٤٨٦٣
السودان	٢٧١٨٩	١٣٨٢٥
نيجيريا	٢٧١٣١	٩٥٩٨٩
زائيرى	٢٦٨٩٧	٦٤٠٨٣
أوغندا	٢٢٥٧٩	٢٠٤٧٠
المغرب	١٣٩٧٩	١٢٦٩٢
سيراليون	١١٢٤٧	١٠٣٥٢
موريتانيا	١٠٥٩٢	١١٩٨
أثيوبيا	١٠١٥٧	٢٦٢٦١
موزمبيق	٩٥٥١	٤٩٥٦
الكميرون	٩٨٥٧	٣٢٥٩٣
ملاجاشى	٩٣٨٣	٥٨٧٠
ساحل العاج	٩٣٧٣	١٤٣٣٤
تنزانيا	٩١٢٤	١٧٥٢١
كينيا	٨٤٢٧	٤٨٦٣٣
ليبيا	٨٣٨٩	٤٣١٤٨
جابون	٤٩٢٤	٢٩١٦
داهومى	٤٨٣٧	٤٠٢٩
كونغوبرازافيل	٣٠٣١	٩٧٥٦
السنغال	٢٨٠٤	٥٩٤
توجو	٢٦٩٧	٣٥١٥
مالى	١٦٧٨	٢٥١
فولتا العليا	١٤٢٨	٢٩٩

الناطقة بالانجليزية كانت أقدر على السيطرة على أرصدتها الاجنبية وسياستها الجمركية ، عن تلك الناطقة بالفرنسية .

ويشمل التعاون الاقتصادى والفنى تدريب الفنيين الافريقيين فى اليابان ، واقامة مراكز التدريب فى الدول الافريقية ، فضلا عن التعاون الفنى المباشر فى مشروعات معينة ، واخيرا المساعدات التى تقدمها اليابان على هيئة قروض .

وفى مجالات التعاون الفنى ، نجد ان شرق افريقيه له نصيب الاسد ، حيث تستثمر اليابان معظم رؤوس أموالها فى افريقية داخل هذا الاقليم . فقد أقرضت كينيا ٥ر٦ مليون دولار وأسست مركز تدريب فنى يديره عشرة خبراء يابانيين . فضلا عن ٢٥ حبيرا من منظمة التعاون الفنى لما وراء البحار . وقد أقامت شركة شكسيما مصنعا للمنسوجات بالقرب من نيروبى ، ومصنعا اجرللالياف الصناعية اشتركت فى اقامته مؤسسات طويو وشورى . كذلك اقامت مؤسسة كواساكى مصنعا لجلفنة الحديد فى نيروبى . وتقوم بعض الشروعات الاخرى المشتركة كالمنسوجات وشباك الصيد . وقدمت اليابان قرضا لتنزانيا قيمته ٥ر٦ مليون دولار ، واقامت مركزا للتدريب الفنى يشرف عليه ثمانية من اليابانيين . وتقوم وكالة التعاون الفنى لما وراء البحار بدراسة امكانات قيام صناعات جديدة . كما عاونت مؤسسة شوتن Shoten فى اعداد مصنع للبطاطين فى دار السلام ، واشتركت مؤسسات الصيد اليابانية فى مشروع صيد فى مياه تنزانيا .

ويتركز معظم راس المال اليابانى فى اوغندا فى معامل النسيج فى كمبالا ، ومعامل شباك صيد الاسماك . فضلا عن مصنع لالواح الصلب المجلفن .

وبدات شركة Yogodawa اقامة مصنع لالواح الصلب المجلفن فى زامبيا . فضلا عن مشروع ضخم للاسمدة . ومدت اليابان اثيوبيا بالاجهزة السلكية ، وانشات مؤسسة Mitsubushi مصنعا للمنسوجات ، ويعمل فى اثيوبيا ٤٠ خبيرا يابانيا . وقد اوفدت اليابان الى نيجيريا ٧٩ خبيرا ، كما قدمت قرضا طويل الاجل قدره ٣٠ مليون دولار ، علاوة على المعاونة فى بناء ميناء صيد بحرى فى لاجوس ، واقامة مصنع لطباعة النسيج فى لاجوس ايضا ، وآخر لصناعة النسيج فى كانو فى شمال نيجيريا ، ومصنع لتجميع الراديو والتليفزيون ، اشتركت فى اقامته شركة سانيو اليابانية ، وقد قامت هذه الشركة باقامة مثل هذا المصنع فى غانا ، كما قامت شركة تويوتا بانشاء مصنع لتجميع السيارات . كذلك كان هناك دراسات على زراعة الارز وقصب السكر وامكانات قيام صناعات صغيرة ، تشترك فيها المؤسسات اليابانية . ولقد دخل راس المال اليابانى صناعة استخراج الحديد فى جابون ، واجتذبت صناعة صيد الاسماك النشاط اليابانى فى ساحل العاج ، فضلا عن اقامة مصنع لتجميع السيارات الخفيفة .

واعلن اليابانيون عن مشروع استثمارى ضخم فى السودان ، اذ ستقوم بعض المؤسسات اليابانية بتنمية نحو مليون وربع فدان فى أرض الجزيرة الى الجنوب من الخرطوم ، فى مشروع مشترك مع الحكومة السودانية ، على ان تقوم هذه المؤسسات بتدبير ٢٤ مليون دولار ، وتشترك حكومة السودان بنحو ١٢ مليون دولار . وتقوم وكالة التعاون الفنى لما وراء البحار O.T.C.A. بدراسة امكانات قيام بعض الصناعات الصغيرة ، ومد خط حديدى ثانوى نحو حدود تشاد .

أما مصر فقد قدمت لها اليابان قرضا قيمته ٣٠ مليون دولار . كما يعمل فيها ١٤٠ خبيرا . وقد اشتركت مؤسسة Mitsubushi فى اقامة مصنع السكر فى ادفو ، ومؤسسة ميتاشى فى اقامة ١٢ محطة طلمبات ، وتامكو فى اقامة مصنع للورق ، هذا فضلا عن الاشتراك فى اقامة مصنع للبلاستيك . وآخر للراديو والتليفزيون .

ضآلة المعونات اليابانية

واذ كانت تبين من العرض السابق دلائل الاهتمام اليابانى بافريقية ، فان ما يحد من توثق العلاقات الاقتصادية ، ضآلة أو قلة المساعدات اليابانية الرسمية للاقطار الافريقية ، ذلك انه فى عام ١٩٦٨ مثلا لم تزد المساعدات الاقتصادية الافريقية على ٢ر٢ فى المائة من مجموع قيمة

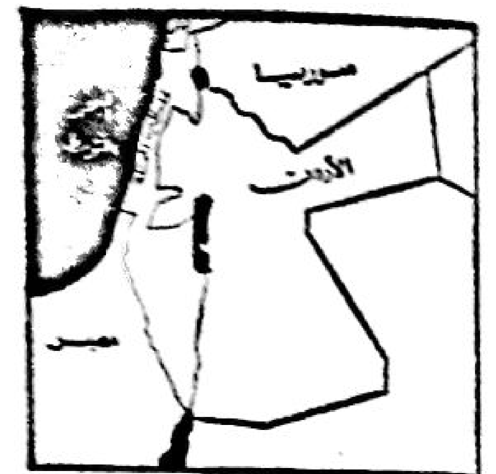
المساعدات الخارجية اليابانية – التى يذهب معظمها الى الهند والباكستان وأقطار جنوبى شرقى آسيا ٠

وقد أكد على ضآلة المعونة اليابانية مستر كونو رئيس مؤسسة Mitsubushi للصناعات الثقيلة ، بعد زيارته لتسع دول افريقية (كينيا – تنزانيا – زامبيا – كونغو زائير – نيجيريا – غانا – ساحل العاج – السنغال – اثيوبيا) اذ صرح أنه اذا كانت اليابان تريد أن تقترب من افريقية لثروتها الدفينة فلابد لليابان من أن تزيد من مساعدتها للاقطار الافريقية ٠ وتلاحظ فى الوقت الحاضر العلاقات الطيبة بين افريقية واليابان ، ولكن هذا قد لا يفيد فى المستقبل اذا لم تبد اليابان نواياها الحسنة ، عن طريق مساعداتها الاقتصادية لافريقية ٠

زيادة التقارب فى السبعينات

وعلى العموم يبدو أن هناك زيادة فى التقارب اليابانى الافريقى ، ومن دلائله قيام رؤساء البعثات الاقتصادية اليابانية التى تجوب العالم ، بزيارة الدول الافريقية عام ١٩٧٠ ورؤساء هذه البعثات والمؤسسات معرفون فى العالم ٠ ومن أمثال هذه المؤسسات Mitsui Sumitomo كما أن بيوتاتهم هى بيوتات التصدير والاستيراد الرئيسية ومن ورائهم المؤسسات المالية الضخمة كبنك طوكيو وبنك اليابان وبنك الاستيراد والتصدير ٠ وفى نفس العام ، شهدت طوكيو زيارة كبار الشخصيات الافريقية اثناء المعرض التجارى الذى اقيم فيها ٠ ومن هذه الشخصيات الامبراطور هيلاسلاسى وروبرت جاردنر السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية الافريقية ٠ ويؤيد التقارب الاتجاه الرسمى فى اليابان نحو زيادة توثيق الصلات بافريقية ففى مؤتمر السفراء اليابانيين بافريقية الذى عقد فى طوكيو فى نوفمبر ١٩٧٠ قال وزير الخارجية اليابانية مخاطبا سفراءه فى الدول الافريقية أن علاقات اليابان بافريقية لم تكن وثيقة بسبب عوامل متعددة كالموقع الجغرافى ، وحداثة استقلال كثير من الدول الافريقية ، ووقوعها لمدة طويلة تحت التأثير الاوروبى ، لذلك لم تكن الدول الافريقية بالنسبة لليابان سوى أسواق لتصريف صناعاتها الخفيفة ، اما الان فان الحكومة اليابانية ترغب فى زيادة توثيق العلاقات السياسية مع افريقية ، وبالتالى زيادة التعاون الاقتصادى واعلن سفير اليابان فى كينيا فى نفس العام ان اليابان ستأخذ على عاتقها تنفيذ أكبر مشروع طريق برى فى القارة ، وهو الطريق الذى يبدأ من ممبسه فى كينيا الى لاجوس فى نيجيريا ، بطول نحو ٤٠٠٠ ميل مخترقا أوغندا وكونغوزائير وجمهورية افريقية الوسطى وتشاد والكمرون ، ولئن اقامت اليابان بعملية المسح المبدئى لهذا الخط فان اليابان ستبدو فى صورة جديدة على خريطة القارة وقد يكون هذا ردا على خط حديد تنزام (تنزانيا – زامبيا) الذى يقوم بمده الصينيون ٠

غير أنه قبل الانتهاء من تتبع تطور هذه العلاقات ينبغى ان نتساءل ما الذى يجعل اليابان تجد ترحيبا فى افريقية ؟ ان اليابان فى الحق تعد نموذجا حيا لدولة متقدمة يمكن الافادة من خبرتها فى ميادين التقدم الاقتصادى الذى تسعى اليه الاقطار الافريقية ويتميز هذا النموذج بأن يخرج عن اطار النموذج الغربى ، الممثل فى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الامريكية من ناحية وفى نفس خارج اطار الدول الاشتراكية ومن ثم فتنمية العلاقات الاقتصادية مع اليابان فيه تنويع للعلاقات الخارجية وبعد عن السيطرة الاستعمارية السابقة ذات الذكريات المريرة ولقد عاون على هذا ايضا أن اليابان استطاعت ان تسير على خط عدم الانحياز فى السياسات الافريقية يضاف الى رصيد اليابان مركزها الممتاز فى جميع أنحاء القارة بسبب انجازاتها الاقتصادية كما أن اليابانيين لا يعاملون على أنهم من شعوب ملونة فى جنوب القارة ، بل يتمتعون بمميزات البيض سواء فى روديسيا او فى جنوب افريقية ، وكان توثق العلاقات اليابانية مع دول الاقلية البيضاء سببا فى تعرضها أحيانا لنقد مرير من جانب الدول الافريقية ٠



حقوق الانســان فى فلسطين وحــادث ميونيـــخ

جورج جبور

انعقدت فى لندن فى الفترة بين ٦ و ٩ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٢ ندوة عالمية حول حقوق الانسان فى فلسطين . وقد دعت الى عقد الندوة ، الامانة العامة الدولية لمؤتمر المسيحيين من اجل فلسطين ، وذلك تمهيدا للمؤتمر الثانى للمسيحيين من اجل فلسطين ، الذى جرى عقده فى جامعة كنت ببلدة كانتربرى بين ١١ و ١٦ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٢ . وقد اسهم فى الندوة مايزيد على عشرين اخصائيا فى القانون الدولى من المهتمين بقضية فلسطين ويمكن تقسيم اعمال الندوة الى قسمين : القسم الاول ، العمل الاعتيادى الذى كان ينتظرها ، والقسم الثانى ، العمل الذى وجدت نفسها أمامه منذ اجتماعها الاول ، ونعنى بذلك حادثة ميونيخ التى وقعت فى ٥ ـ ٩ ـ ١٩٧٢ ، أى قبل انعقاد الندوة بيوم واحد .

حادثة ميونيخ :

شغلت حادثة ميونيخ الندوة ، منذ أول اجتماع لها وحتى آخر اجتماع عقدته . واذا كان ثمة اختلاف فى الاراء بين أعضاء الندوة حول تقبل أو ضرورة قيام الفدائيين بحوادث كحادثة ميونيخ ، الا أنهم اتفقوا جميعا فى الرأى على استنكار الحملة العنصرية الناهضة للعرب التى اتسم بها الاعلام والسلوك الغربى ، بمناسبة الحادثة ، والتى تمثلت لاعضاء اللجنة فى نوعية التغطية الاعلامية التى سادت الصحف الانجليزية ، وتحيز افتتاحيات تلك الصحف ضد العرب عموما . كذلك اجمع أعضاء الندوة على ادانة الهجمات الاسرائيلية على لبنان وسوريا ، تلك الهجمات التى جرت فى ٨ ـ ٩ ـ ١٩٧٢ وادت الى وقوع ضحايا ، كانت اغلبيتهم الساحقة من المدنيين .

وقد عبرت الندوة عن مواقفها ازاء حادثة ميونيخ وما تبعها من اعتداءات اسرائيلية ، فى وثائق ثلاث :

١ ــ رسالة الى صحيفة « التايمز »

١ ــ فى ٦ ــ ٩ ــ ١٩٧٢ : وجه ١٢ مساهما فى الندوة ، رسالة الى محرر جريدة التايمز اللندنية ، بغية نشرها فى باب رسائل الى المحرر ، وذلك ردا على افتتاحية لتلك الجريدة حول حادثة ميونيخ . قد ورد فيها الاتى :

« نعتقد أن هذه الحادثة المروعة ، ينبغى أن ينظر اليها كحادثة واحدة جديدة فى سلسلة تراجيدية طويلة من العنف ، بدأت مع اقتناص الصهاينة لفلسطين ، وشملت فيما شملته مذابح دير ياسين وقبية وكفر قاسم واللد ، ومؤخرا قرية حاصبيا اللبنانية التى هدمها سلاح الطيران الاسرائيلى فى ايار ... »

كذلك ذكرت الرسالة ان موقعيها لا يشاركون محرر التايمز رأيه فى أن « مآسى الفلسطينيين قد أثارت ضمير العالم » . وقال الموقعون انه « بالضبط لان العالم لم يقم بأى عمل لانهاء مآسى الفلسطينيين ، فقد لجأ بعض منهم الى اعمال يائسة لاثارة انتباه العالم » .

وفى الختام اكد موقعو الرسالة على ضرورة لن يهتم المجتمع الدولى بمسالة « اجبار اسرائيل على الالتزام بميثاق الامم المتحدة ... وقراراتها المتضمنة الاعتراف بالحقوق الاصيلة ، السياسية والانسانية ، للفلسطينيين ..... » .

٢ ـ بيانان صحفيان :

١ ـ فى ٧ ـ ٩ ـ ١٩٧٢ أصدرت رئاسة الندوة بيانا صحفيا باسم الندوة ، ناشدت فيه العالم السعى لاقامة « سلم عادل » فى فلسطين . كذلك حذر البيان من تفاقم « الجو العام العنصرى المعادى للعرب » ، واعتبر ان « قيام اسرائيل بعمليات انتقامية سيكون عملا احمق » . وذكر البيان أيضا تخوف الندوة من زيادة اسرائيل لانتهاكاتها حقوق الفلسطينيين فى اسرائيل والمناطق المحتلة .

٢ ـ فى ٨ ـ ٩ ـ ١٩٧٢ أصدرت الندوة بيانا صحفيا أدانت فيه الاعتداءات الاسرائيلية على سوريا ولبنان ومقتل الضحايا من المدنيين والاطفال . وجاء فى البيان أنه « ليس ثمة أية ذريعة ممكنة ، بحسب المذهب المفترض وغير المقبول لحق التتبع ، تسمح بتصعيد ما يسمى بالتخويف . هذه الاعمال فى نظرنا هى جرائم حرب » . واختتم البيان بالقول ان على حكومات العالم واجب انهاء هذه الهجمات المجرمة وفرض سلم عادل .

والجدير بالذكر أن جريدة التايمز تجاهلت الرسائل الثلاث تجاهلا تاما ، فلم تنشرها ولم تشر اليها بأى شكل من الاشكال .

البحث القانوني :

ثم جاء بحث د . ماليسون بعنوان « تقييم القانون الدولى للخصائص الفقهية لمقاومة الشعب الفلسطيني : النضال من أجل حقوق الانسان » وكان هو البحث الوحيد المكتوب الذى قدم للندوة .

وينقسم البحث الى أقسام أربعة ، يختص أولها ببحث « وظيفة القانون الدولى فى تحقيق حقوق الانسان للشعوب والافراد » . وهو يؤكد ضرورة الجبر ، وايقاع العقوبات بمخالفى القانون الدولى لحقوق الانسان ، كما يؤكد على دور « الرأى العام الفعال » فى عملية الجبر وايقاع العقوبات هذه .

ويختص القسم الثانى من البحث بالوضع الفقهى للمقاومة العسكرية الفلسطينية . فيدرس وضع المقاومة المنظمة وغير المنظمة وذلك فى ضوء اتفاق جنيف بشأن اسرى الحرب . وخاصة المادة ٤ (٢) منه التى تبحث فى وضع حركات المقاومة المنظمة وشروط الاعتراف لها بتلك الصفة ، اعتمادا على التاريخ التشريعى لتلك المادة وما ينطبق منه على وضعية المقاومة الفلسطينية المنظمة ، ليستخلص نتيجة هامة وهى ان وجه الجدة فى اتفاقية جنيف المشار اليها آنفا ، هو انها ـ بخلاف ما سبقها من تشريع دولى ـ تعتنق حقا مطلقا غير مقيد لمقاومة الاحتلال ، كما تلغى السابق بواجب الولاء لسلطة الاحتلال من قبل سكان المناطق الواقعة تحت الاحتلال . أما بالنسبة للمقاومة غير المنظمة فان البحث يتناول اتفاقية جنيف بشأن اسرى الحرب فيجد انها رغم عدم احتواءها على نص خاص بالمقاومة غير المنظمة ، الا أن الاعمال التحضيرية لها تتضمن الحق المطلق للسكان المدنيين فى مناهضة الاعمال غير القانونية لسلطات الاحتلال ومعيار قانونية الاعمال هنا هو اتفاقية جنيف بشأن المدنيين لعام ١٩٤٩ وغيرها من القوانين الدولية المرعية . واذ كانت النتائج التى وصلت اليها لجنة حقوق الانسان فى الامم المتحدة تؤكد انتهاك اسرائيل لاتفاقية جنيف بشأن المدنيين ذلك فان ثمة فى القانون الدولى مجالا واسعا مفتوحا امام الفلسطينيين لممارسة المقاومة العسكرية غير المنظمة .

أما القسم الثالث من بحث ماليسون فيختص بايضاح « الوضع الفقهى للمقاومة الفلسطينية السياسية ـ القانونية » وفى هذا القسم يبرهن ماليسون على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى « شخصية عامة Public boo. تصلح موضوعا للقانون الدولى . ويستند الباحث هنا على قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ليستخلص منها ان شعب فلسطين يشكل بمقتضى هذه القرارات ، كيانا قوميا متميزا ليس له فى الوقت الحاضر من دولة قومية . وان هذا الاعتراف الدولى بقومية شعب فلسطين يخول لهذا الاخير حق النضال من أجل التمتع بالحقوق القومية المعترف بها واخيرا يقارن ماليسون بين المفهوم التمييزى للقومية اليهودية الذى تتبناه الصهيونية وبين المفهوم المتحرر من العنصرية لمفهوم القومية الفلسطينية لينتهى الى نتيجة مؤداها ان مفهوم القومية اليهودية يتعارض

مع مبادىء ومعطيات القانون الدولى ، فى حين ينسجم مفهوم القومية الفلسطينية مع تلك المبادىء والمعطيات .

ويطرح القسم الرابع والاخير من بحث ماليسون وضيفة الوضع الفقهى فى مجال انقاذ الحقوق الفلسطينية السياسية ـ القانونية من خلال الامم المتحدة والقانون الدولى . فينتقل ماليسون من التفسير القانونى الى المغزى السياسى ، من انعقاد راى القانون الدولى على الاستحقاق القانونى لثورات لم تنتصر بعد على ارض المعركة (كما فى الاقطار الجنوبية من افريقيا وفى فلسطين بمقتضى القرار ٢٧٨٧ تاريخ ٦ ـ ١٢ ـ ١٩٧١ الى الوسيلة العملية لانقاذ هذا الاستحقاق القانونى . وفى مجال القيام بعملية فرض العقاب وهو مجال متطور باستمرار فان ماليسون يكتفى فى هذا المقام بطرح اسئلة لا يقع الجواب عليها فى نطاق بحثه .

البحوث الاخرى :

وقد استمعت الندوة ايضا الى ثلاثة بحوث شفوية :

١ ـ بحث للدكتور عابدين جبارة ، وهومحام ورئيس رابطة الخريجين الامريكيين من اصل عربى . ويدور البحث حول امكان اقامة دعوى امام القضاء الامريكى بطلب وقف المساعدات المالية التى يتبرع بها الامريكيون لاسرائيل والحركة الصهيونية والمعفاة من الخصم الضريبى الامريكى على اساس انها ليست تبرعات لامور الاحسان ، بل تبرعات لغايات واعمال سياسية . ويبرز البحث ، من خلال استعراض للقوانين المالية الضريبية الامريكية كيف تستفيد الصهيونية من هذه القوانين على وجه غير قانونى . والملاحظ ان هذا الموضوع اثير منذ تسع سنوات على نطاق واسع من قبل لجنة فولبرايت (لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالعلاقات الخارجية) فاختمرت فكرة اثارته قانونيا منذ ذلك الحين . عندما بادر عدد من القانونيين الامريكيين المناهضين للصهيونية الى اقامة الدعوى الذى طال ترقبها . والملاحظ ان معظم اعضاء اللجنة يرون انه بالرغم من جدية وقانونية مثل هذه الدعوى فانه من غير المحتمل ان تقترن بنتائج عملية كبرى لايقاف التبرعات الامريكية لاسرائيل والصهيونية . ولكن اللجنة تامل فى ان تكون هذه الدعوى ذات تاثير كبير فى اجبار المنظمات الصهيونية فى الولايات المتحدة على « اعادة تنظيم نفسها » ، كما قد تسفر عن فضح هذه المنظمات قانونيا واعلاميا معا وكذا تواطؤ الحكام الامريكيين مع الصهيونيين .

٢ ـ بحث للاستاذ جورج جبور بعنوان « مخطط بحث حول المسائل القانونية الناجمة عن الطبيعة العنصرية للاستعمار الاستيطانى » . وهو عرض جديد لمسائل الفصل والتمييز العنصريين المارسين فى جنوب افريقيا واسرائيل وجنوب روديسيا . وقد تبنت اللجنة البحث المذكور فى تقريرها النهائى ، لما تضمنه من مسائل تعالجها معظم العلوم الاجتماعية الحديثة فى مجال قضايا الاستعمار الاستيطانى . وهو مجهود يمكنه ان يسهم فى تحسين فهم هذه الظاهرة التى يهدد استمرارها السلام والامن الدوليين .

٣ ـ بحث للاستاذ الدكتور مارسيل ليبهان ، وهو يدور حول المسألة اليهودية وخصائص الصهيونية من وجهة نظر الماركسية ، واستغلال الصهيونية وتشجيعها نزعة مناهضة السامية ، وتحالفها مع الامبريالية فى الماضى والحاضر .

وهو بحث سياسى فى اساسه . اثار بعض النقاش بشأن جدوى « تقريب المسألة اليهودية » ـ وهو تقريب اوروبى كلاسيكى ـ كمدخل كاف لفهم قضية فلسطين . لكن الاقتناع كان كاملا بصدد ما اكده الباحث من ان « الصهيونية تحبذ انبعاث ونمو المشاعر والفعاليات المناهضة لليهود ، تلك المشاعر والفعاليات التى تناهضها الندوة » ، وهو ماورد فى التقرير النهائى للجنة .

التقرير النهائى للجنة

تضمن خمسة اقسام : اولها بصدد حقوق شعب فلسطين فى القانون الدولى ، وقد اعتمد اساسا على بحث ماليسون . وثانيها تناول خصائص الصهيونيه ، وقد اعتمد على الابحاث الثلاثة الاخرى . اما القسم الثالث ، فقد شمل « الوسائل العملية لحماية حقوق الانسان للشعب الفلسطينى » . وفى هذا المجال ابدت الندوة

اهتماما بضرورة التثقيف الدولى بشأن قضية فلسطين ، وبضرورة نشر الوثائق والقرارات الدولية المؤيدة لحقوق شعب فلسطين على نطاق واسع . وكذلك استنفاد الطرق القانونية الدوليه الموجودة ، للتوصل الى تنفيذ القرارات والقوانين الدولية . وقد وردت بين المقترحات فقرة بشأن ضرورة تنظيم ندوات قانونية ودولية ، توضح حقوق شعب فلسطين ، وفقرة أخرى تنادى بضرورة الاحتفال السنوى بذكرى مذابح دير ياسين وكفر قاسم ، التى يتمثل فيها الارهاب الصهيونى الاسرائيلى . كذلك ورد اقتراح بضرورة القيام بجهد منظم للحيلولة دون قيام حكومات فى العالم به لاعتراف بالواقع الاسرائيلى « والحقائق » التى تحاول اسرائيل خلقها فى المناطق المحتلة والتى تمثل فى الواقع انتهاكا صريحا للقانون الدولى . واخيرا اوصت اللجنة بتشكيل لجنة قانونية دائمة لمتابعة تنفيذ الوسائل التى جرى النص عليها فيما سبق .

اما القسم الخامس والختامى من التقرير ، فقد تناول الافق الدولى لنضال شعب فلسطين من أجل حقوقه فأكد حقيقه وهى ان النضال الفلسطينى يطرح أسئلة ذات أهمية لنضال كل الشعوب ، لا سيما شعوب العالم الثالث ، فى مناهضتها للسيطرة والاستغلال الاجنبيين ، وان « نصر شعب فلسطين سيكون نصرا لملايين عديدة فى مختلف ارجاء العالم » . كذلك اكد التقرير أن نضال الشعب الفلسطينى من اجل حقوقه « يعيد له كرامته ، ذلك انه نضال مبنى على العدل ، ومعترف عليه فى القانون » .

ملاحظات ختامية :

ليس ثمة من شك أيضا فى ان الامانة العامة الدولية لمؤتمر المسيحيين من أجل فلسطين . قد قامت بعمل ايجابى فى الانتباه الى الجوانب القانونية فى قضية فلسطين ، لكن هذا لا يمنعنا من توجيه بعض الملاحظات :

الملاحظة الاولى ان الندوة لم يدع اليها فقهاء دوليون وعرب . كان يستحسن ان توجه اليهم الدعوة ، نظرا لما قدموا فى مجال التكييف القانونى لقضية فلسطين . كذلك لم يكن الاعداد للندوة كافيا ، فقد ظهرت قبيل انعقاد الندوة ندرة فى البحوث المقدمه ، ويبدو ان الاستاذ ماليسون وحده كان المساهم الوحيد الذى عرف مسبقا ان عليه تقديم بحث ، فاستجاب لذلك . اما بقية البحوث المقدمة ، فقد كان تقديمها للندوة وليد الحاجة ، لذلك جاءت شفهية كلها . ولا جرم فى ان التقصير فى هذا المجال لا يقع كله على الذين قاموا بالاعداد لهذه الندوة ، فقد اعتذر فى اللحظات الاخيرة اخصائيون وعدوا بتقديم بحوث .

ومما هو جدير بالذكر ان الحكومة البريطانيه لم تمنح تأشيرة دخول لاخصائى فلسطينى (ابراهيم العابد) ، كان ينتظر ان يتقدم ببحث . على أن النقد الاهم لا ينبغى ان يوجه الى الامانه العامة الدولية لمؤتمر المسيحيين من أجل فلسطين ، بل الى الهيئات السياسية والقانونية العربية التى يقع عليها – قبل أية هيئة دولية – الواجب الاول فى توجيه النظر ، وبلورة الرأى ، وقيادة المساعى نحو تأصيل قضية فلسطين قانونيا . والحق ان الهيئات العربية لم تقم بأى مسعى جدى فى هذا السبيل بعد ندوة «القانونيين العرب فى الجزائر صيف ١٩٦٧) ، فى وقت ينهمك فيه قانونيو وسياسيو العالم فىمعالجة مسائلقانونية تثيرها خاصة قضية فلسطين ، مثل مسألة عدم شرعية الغزوات الانتقامية ، ومثل مسألة تحدى الكيانات السياسية الاستيطانية فى افريقيا والشرق الاوسط للمنظمات الدولية والقانون الدولى ، ومثل مسألة حقوق الثورات فى ممارسة نشاطها من اراضى اقطار مجاورة أو غير مجاورة (وهى المسألة التى تبحث الامم المتحدة أوجها منها الان تحت اسم « مكافحة الارهاب » وحبذا لو قامت الهيئات السياسية والقانونية العربية – وعلى الاخص اللجنة القانونية الدائمة للجامعة العربية ، واتحاد المحامين العرب والجمعية المصرية للقانون الدولى – بجهود جدية فى هذا السبيل .



الحوار الجديد بين بكين وطوكيو

نبيه الاصفهانى

لم تكن الزيارة التى قام بها أخيرا الرئيس « كاكوى تاناكا » الى بكين، مفاجأة فى حد ذاتها على الصعيدين السياسى والدبلوماسى فمنذ أن أعلن تاناكا فى ٧ يوليو الماضى ، عند توليه رئاسة الحكومة ، أنه سيعمل على اعادة العلاقات الطبيعية مع الصين الشعبية ، كان من المنتظر أن تنتهى الامور على هذا النحو ، وخاصة بعد أن ردت بكين على مبادرة الرئيس اليابانى بتوجيه دعوة رسمية اليه لزيارة الصين ٠ وهكذا كانت الجماهير الصينية فى العاصمة الصينية تستقبل فى ٢٥ سبتمبر للمرة الاولى منذ ١٩٤٣ رئيسا يابانيا وترحب به ٠

بيد أن ما أثار انتباه المعلقين السياسيين انما هو دون شك السرعة التى تمت بها حركة التقارب هذه، وخاصة بعد أن ظلت العلاقات بين الدولتين ، لاعوام عديدة ، تتخبط بين المد والجزر. فقد بدا خلال هذه الفترة الاخيرة ، وكأن الحكومتين اليابانية والصينية ، تتعجلان احداث هذا التقارب فى فترة وجيزة ، فاجتهدت كل من جانبها فى ازاحة الصعوبات التى بقيت مدة تقف حجر عثرة فى وجه تصفية الجو بين الدولتين ٠

لهذا يحق للباحث فى جوهر التطورات الاخيرة التى استجدت على العلاقات الصينية اليابانية ، أن يتناول التحرك الدبلوماسى النشط الذى قام به المسئولون فى بكين وطوكيو خلال الشهور الاخيرة من خلال زاويتين : الاولى تشمل العوامل السياسية والاقتصادية فى كل من الدولتين التى بحكم بنيتها ، كانت لابد أن تؤدى الى هذا التحول فى العلاقات بين البلدين ، والثانية تتضمن العوامل الطارئة ــ ومعظمها دولية ــ التى عجلت بالمصالحة الصينية اليابانية التى شهدتها بكين أخيرا ٠

أسس العلاقات الصينية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

١ ــ فى عهد الحرب الباردة (١٩٤٥ ــ ١٩٦٠)

فى بداية الستينات ، عبر صحفى فرنسى عن موقف اليابان من الصين الشعبية بهذه الكلمة : « أن اليابان قد اعتادت على أزمة ضمير تلازمها ٠ فكلما مرت فترة تساءلت بقلق : هل يجب الاعتراف بنظام حكم بيكين أم لا » ؟ أن هذه الكلمة تفصح عن أهم عنصر يتحكم فى كيان السياسة اليابانية تجاه الصين الشعبية : فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وجدت اليابان نفسها ، ابان الهزيمة الساحقة التى منيت بها على يد القوات الامريكية ، من أهم المراكز التى تقف على حافة العالم الرأسمالى ، وعلى خط المواجهة الساخنة الذى يفصل بين المعسكرين الشرقى والغربى ٠ وفى ظل الاحتلال العسكرى الامريكى الذى أحكم قبضته على اليابان ، اتجهت الى اعادة بناء اقتصادياتها المنهارة ، فاندفعت تناضل بكل ما أوتيت من مهارة ومرونة لتسترجع كيانها الاقتصادى فى ظل الرأسمالية الغربية ٠ ولكنه حتى خلال هذه الفترة ، وبحكم العلاقات التاريخية العميقة الجذور ــ من ثقافية واقتصادية وتجارية ، لم تتوان لحظة واحدة عن التطلع بقلق الى ما كان

يجرى فى الصين ، حيث قامت بثورة ضخمة أدت فى النهاية الى انتصار الشيوعية .

وكانت اليابان منذ دخولها المرحلة العصرية ، قد اختارت الطريق الرأسمالى الغربى . وكانت تأمل من وراء ذلك ، بناء امبراطورية على النحو الامبريالى المعهود فى ذلك الوقت . وبالطبع كان التوسع الامبريالى اليابانى يشمل القارة الصينية ذات الحضارة العتيقة . وعندما هزمت اليابان واحتلت اراضيها كان من أثر هيمنة الوجـود الامريكى على الشئون اليابانية ، انها لم تترك أمام المسئولين اليابانيين سوى طريق واحد مفتوح ، وهو البناء الرأسمالى الجديد ، فاندفعت فيه دون تردد ، وبتشجيع من السلطات الامريكية التى كانت ترى فى النهضة الاقتصادية اليابانيــة الجديدة تحديا للعملاق الصينى الصاعد على مســافة قريبة . وبالطبع كان موقف اليابان تجاه نظام الحكم فى بيكين ،صورة طبق الاصل من موقف واشنطن ، فقد كان أى تصعيد يطرأ على الصراع القائم بين الولايات المتحدة والصين الماووية ، سرعان ما ينعكس على السياسة اليابانية تجاه الصين . فكان الموقف اليابانى يبدو متشددا وذلك بحكم حلف الدفاع المشترك اليابانى الامريكى الذى كان قد وضع اليابان تحت مظلة ذرية أمريكية ، تستهدف اساسا « احتواء الصين الشعبية » .

اما من حيث موقف المسئولين الصينين ، فقد كانت هناك ذكريات اليمة عن العدوان الذى قامت به اليابان فى القرن ١٩ على الصين ، كما ان وضع اليابان تحت لواء الولايات المتحدة لم يكن عاملا مشجعا لتخفيف التأزم بين الدولتين . لهذا، كانوا ينظرون الى اليابان على انها دولة عميلة للامبريالية الامريكية . وكان أهم ما يحز فى نفوس المسئولين الصينيين ، اعتراف اليابان بحـــكومة فورموزا والتقارب الى تايوان ، عن طريق اقامة علاقات دبلوماسية وثيقة واقتصادية ، أسفرت عن استثمارات ضخمة فى الجزيرة . اما تجاه حكم بكين ، فقد التزمت اليابان بعدم الاعتــراف بشرعيته .

ولكن بالرغم من جميع هذه الاعتبارات ، يلاحظ أن ثمة اختلافا بين موقف اليابان وموقف الولايات المتحدة تجاه الصين الشعبية : كانت اليابان تخشى الاتحاد السوفيتى الذى رفض مدة طويلة ابرام معاهدة صلح معها اكثر مما تخشى اليابان جانب الصين الشعبية . اما الولايات المتحدة ، فقد كان من اجراء معاناتها من الصين الشعبية فى حرب كوريا ، ما جعلها تضع هذه الدولة فى مرتبة العدو الاول الذى يهدد السلام العالمى . ومن جهة اخرى ، فان بعد نظر المسئولين اليابانيين ، وهم يندفعون فى حركة الانطلاقة الصناعية الجديدة ، جعلهم يتطلعون دائما الى الصين الشعبية لمـــا يتضمنه من امكانيات هائلة لتسويق منتجاتهم فى المستقبل . لهذا كانوا على ثقة فى ان الصين الشعبية ستصبح فى المستقبل من أهم عملائهم التجاريين . ومن ثم حرص المسئولون اليابانيون ، خلال هذه الفترة ، على الحفاظ على علاقاتهم التجارية مع الصين الشعبية مهما كانت هــذه العلاقات متقلصة ، وكلمـا أتاحت لهم الظروف السياسية المفروضة عليهم ذلك ، كانوا يعملون على تنميتها .

فى ضوء هذه الاعتبارات يمكننا تلخيص موقف اليابان تجاه الصين الشعبية خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية ، والتى شهدت الحــرب الباردة فى أوجها على النحو الاتى : لم تعترف اليابان بحكومة الصين الشعبية ، ولم تقم معها علاقات دبلوماسية ، بل خصت تايوان بالاعتراف بشرعية الحكم . ولكنها فصلت بين مــوقفها السياسى المتزمت وعلاقاتها التجارية مع الصين الشعبية ، فحافظت على حجم من التبادل التجارى من خلال بعثات كبار رجال الاعمال اليابانيين ، كما عقدت الامل فى نمو هذا التبادل على مر الايام .

وفى نهاية الخمسينات ، بــدأ المسئــولون الصينيون يدركون مدى تمسك اليابانيين بالتعامل التجارى معهم . وكانت السياسة الصينية قــد اندفعت فيما أسمته بتصدير الثورات الى خارج البلاد التى تضمنتها الايديولوجية الماووية ،وجعلت لهذا البند الاولوية فى تحركها السياسى . لهذا رأى المسئولون الصينيون فى تمسك اليابان بالتعامل معهم وسيلة لتكييف هــذا التعـامل بالضغــوط السياسية . وهى ضغوط لم تكن تهدف فى حقيقة الامر اجبار اليابان على التخلى عن خطها السياسى المستوحى من الولايات المتحدة بقدر ما كانت تمثل

فى احراج حكومة طوكيو امام حكام فورموزا . وكانت النتيجة أن استغلت الصين فرصة اقامة معرض تجارى فى ناجازاكى فى ١٩٥٨ فتعللت بان احد الزوار نزع العلم الصينى الشيوعى ، وبادرت بالغاء العقود التى ابرمتها مع رجال الاعمال اليابانيين ، وكانت تتضمن قيام اليابان بتوريد كميات ضخمة من الصلب والاسمدة للصين الشعبية التى تمد اليابان بالحديد والفحم . وتلا ذلك اعلان بيكين قطع علاقاتها الاقتصادية والثقافية مع اليابان ودأبت أجهزة الدعاية الصينية على تحذير اليابانيين من اقامة قواعد عسكرية على أراضيهم آملة بذلك أن تخلق ازمة عند التوقيع على مد المعاهدة الدفاعية الامريكية اليابانية ، ولكن حكومة كيشى لم تلتفت الى هذه التحذيرات وفى ١٩٦٠ جددت المعاهدة المذكورة وانتهت الخمسينات بتدهور جديد فى العلاقات الصينية اليابانية .

٢ـ فى عهد التخفيف من حدة التوتر (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)

ولكنه فى بداية الستينات استجدت احداث على المسرح الدولى سرعان ما انعكست على العلاقات الصينية اليابانية واهمها :

ـ تأكدت النية لدى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على العمل للتخفيف من حدة التوتر ولانتهاء الحرب الباردة فكان لابد ان ينعكس هذا العامل على الدور الدفاعى الذى انيطت به اليابان وهى فى خط المواجهة بين المعسكرين الغربى والشرقى .

ـ قيام نزاع ايديولوجى حاد بين بكين وموسكو . احدث انقساما فى الكتلة الشيوعية وتصعيده الى حد قطع العلاقات بين البلدين . وقد اولت اليابان اهمية لهذا العامل اذ من المعروف أن الاتحاد السوفيتى كان العميل التجارى الرئيسى للصين الشعبية وان انسحابه وامتناعه عن مد الصينيين بما يلزمهم لحركة التنمية الضخمة التى شرعوا فيها سيجعلهم يجدون فى البحث عن مورد آخر . وكان لدى اليابان الثقة بحكم التعامل الماضى معهم فى أنهم سيلجأون اليها وهو ما كان تأمله . وبحكم هذين العاملين حدث تطور فى العلاقات الصينية اليابانية على نحو لم يخل من تناقضات فى بعض جوانبها :

مضت العلاقات السياسية بين البلدين فى طريق التدهور فى عهد حكومات ساتو المتتالية . فاذا فجرت الصين قنبلة ذرية . نددت اليابان بها وطالبت بالحفاظ على المظلة النووية الامريكية للدفاع عنها ضد عدوان صينى محتمل . بل ظهر أيضا تيار يطالب باعادة تسليح اليابان .

وكان رد الصينيين على ذلك ، الهجوم العنيف على ما سمى بالعسكرية اليابانية الجديدة ، مع حث الاحزاب اليسارية فى اليابان ، على المطالبة بالغاء معاهدة الدفاع التى جددت مدتها مع الولايات المتحدة ، وبانسحاب القوات الامريكية من جزيرة اوكيناوا ، حيث اقامت قواعد نرية ضخمة .

ولكن على عكس التدهور الذى لازم العلاقات السياسية بين الصين الشعبية واليابان ، شهدت الستينات تحسنا ملموسا فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وذلك رغم كل ما حاولته حكومات ايزاكو ساتو للحد من التعامل التجارى شبه الرسمى مع العملاق الصينى ، وكانت النتيجة أن برزت فى الاسواق الصينية ، مؤسسات يابانية صغيرة الحجم ، حلت محل المجموعات الكبرى ، ودأبت على التوسع فى مبادلاتها مع الصين ، الى أن أصبحت فى نهاية الستينات تمثل تسعة أعشار حجم التجارة اليابانية مع الصين .

ولكن بقيت مجالات عديدة فى الاسواق الصينية لم تطرقها التجارة اليابانية . فقد كان فى مقدور الصين مثلا أن تمد اليابان باللحوم ، وببعض الخامات المعدنية التى تحتاجها الصناعة اليابانية احتياجا شديدا . وفى ١٩٦٧ كانت اليابان قد استوردت ٦٢٠٫٠٠٠ طن من الفحم الصينى ، ولكن هذه الصفقة لم تتجدد منذ ذلك التاريخ . لهذا ظلت الواردات الصينية لليابان تشمل أساسا منتجات أولية ، مثل الحرائر ، وغذائية مثل حبوب السويا ، وهى المواد التى كانت تستوردها المؤسسات الصغيرة .

أما الصادرات اليابانية للصين ، فقد كانت تقتصر أصلا على الاسمدة التى تفتقر اليها التربة الصينية ، والمصانع التى يحتاج اليها الاقتصاد الصينى النامى المنطلق فى حركة التصنيع .

وبصفة عامة ، أصبح حجم الصادرات اليابانية للصين فى نهاية هذه الفترة ، يمثل خمس حجم التجارة الخارجية الصينية ، فى حين لم يتعد ٣٠ فى المائة من حجم المبادلات اليابانية مع الخارج . والواقع أن الحركة التجارية هى عصب الحياة فى اليابان التى تفتقر الى معظم المواد الاولية اللازمة لحركتها الصناعية ، ولكنها مع ذلك حققت انطلاقة رائعة ، فى هذا المجال ، بفضل التوسع فى الاستيراد والتصدير . ومنذ بداية هذه الحركة الصناعية ، اتجهت اليابان كلية الى الاسواق الامريكية ، حيث غزت الصناعة اليابانية مجالات عديدة ، الى أن اشتدت المنافسة بين الشريكين اليابانيين والامريكيين . وبدأت الولايات المتحدة تفرض قيودا على الواردات اليابانية لحماية صناعتها ، وكان من الطبيعى فى هذه الحالة أن يتجه المسئولون اليابانيون مرة أخرى الى التنقيب عن الاسواق الشاسعة التى تتمثل فى الصين الشعبية المجاورة .

وعند نهاية الستينات ، استجدت أحداث أخرى على الصعيد الدولى ، وهى التى هيأت المناخ الملائم لاجراء تعديلات جذرية فى العلاقات الصينية اليابانية فى السبعينات وأولى هذه الاحداث هى :

١ — اعلان الرئيس ريتشارد نيكسون فى بداية عام ١٩٦٩ عقب انتخابه ، عن نظريته السياسية تجاه الاوضاع فى جنوب شرق آسيا ، وهى التى عرفت « بنظرية جوام » التى تضمنت أساسا رغبة الحكومة الامريكية الجديدة فى انهاء حرب فيتنام ، والانسحاب التدريجى من المنطقة . وكان من أهم آثار هذه السياسة الجديدة ، انها تركت لليابان مزيدا من الحرية والاستقلال السياسى ، وخاصة بعد أن يجرى انسحاب القوات الامريكية من جزيرة أوكيناوا . ومن جهة أخرى ادرك المسئولون اليابانيون انه لدى الولايات المتحدة اتجاها ملموسا نحو التقارب الى العملاق الصينى ، ووضع حد لعزلته ، ولسياسة الاحتواء التى كان فوستر دالاس قد وضعها فى عهده . وبالطبع رأت اليابان انها أولى من الولايات المتحدة بهذا التقارب .

٢ — وفى نهاية الستينات كان النزاع الصينى السوفيتى قد صعد الى حد قيام اشتباكات عسكرية على نهر أورسو ، حيث كان التنازع على أراض شعبية شاسعة ، فالقادة العسكريون ... الخطر لم يعد يجىء من الجنوب ، حيث بدأ الاتجاه الى رفع حزام الاحتواء ، بل من الشمال ، حيث دعم الاتحاد السوفيتى حشوده العسكرية ، وأعلن فى الوقت نفسه عن نظريته الخاصة باقامة حلف للأمن الجماعى الآسيوى ، وهو موجه أساسا ضد العملاق الصينى .

وقد انعكس هذا الحدث بالنسبة لليابان ، فى شكل منافسة قدمت بين الدولتين الشيوعيتين للتقرب اليه ، ما كانت تقف فى مواجهة الاثنين وبينما كان الاتحاد السوفيتى يجرى محادثات مع اليابانيين لاشراكهم فى تنمية وتصنيع سيبيريا كان المسئولون الصينيون قد بدأوا ينظرون الى اليابان على أنها الدولة العملاقة الثالثة فى العالم ، التى يمكن أن يقيمون معها علاقات تعاون ، دون التورط فى التبعية السياسية التى عانوا منها فى عهد التعاون الصينى السوفيتى .

وقد حث هذان الحادثان كلا من الصين الشعبية واليابان ، على السعى لايجاد قاعدة تفاهم بينهما ، يمكن أن تؤدى فى المستقبل الى اعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين ولكن كانت هناك عوائق ما زالت تقف فى وجه التقارب المنشود وهى :

— موقف الحكومة اليابانية فى ساحة الامم المتحدة حيث كانت الصين الشعبية تسعى لكى تزيح فورموزا وتحتل مقعدها الدائم ، وكانت اليابان تتبنى الموقف الامريكى طوال الستينات

— حرص اليابان على الحفاظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع حكومة تايوان ، ومع شان كاى تشيك الذى كان قد وضع معها معاهدة تحالف منذ ١٩٥٢ .

التقارب الصينى اليابانى فى السبعينات ..

وتأتى السبعينات محملة باحداث جديدة ، ستؤدى فى نهاية الامر الى أحداث التحسن الذى هيأته السنوات الاخيرة من العقد السابق فى العلاقات الصينية اليابانية وذلك بفتح حوار جديد بين طوكيو وبكين واهم هذه الاحداث :

١ — أنهاء عزلة الصين الشعبية ودخولها الامم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧١ حيث احتلت مقعدها الدائم مع انسحاب فورموزا نهائية من المنظمة

العالمية وبالتالى تم الاعتراف على الصعيد العالمى بشرعية حكومة الصين الشعبية ، وبانها تمثل وحدها الشعب الصينى .

٢ ـ زيارة الرئيس ريتشارد نيكسون للصين الشعبية فى ربيع العام الحالى وقد أسفرت عن تقارب بين بكين وواشنطن . وكان من أهم اثار هذه الزيارة على اليابان ، انها احدثت قلقا فى الاوساط الرسمية التى شعرت بالامتعاض لاغفال واشنطن التشاور معها قبل اجراء هذا التقارب . وخاصة وان الحكومة الامريكية قد قررت البدء فى غزو الاسواق الصينية ، بعد ان كانت مبادلتها مع الصين الشعبية ، تقتصر على السلع السياحية

وقد ابرز هذان الحادثان من زاوية العلاقات الصينية اليابانية ، متطلبات جديدة . فمن جهة ، كان الحادث الثانى بمثابة اعلان ببدء المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان لغزو الاسواق الصينية . وعلى هذا الاساس ، بدأ تيار قوى ، وخاصة فى الاوساط الاقتصادية اليابانية الكبرى ، يطالب الحكومة ويلح عليها بتحسين علاقاتها ببكين وقد اشتد هذا التيار ، الى حد زلزلة قواعد حكومة ايزاكو ساتو المحافظ الليبرالى الديمقراطى الذى كان معروفا عنه آنه يأنف من التقارب الى الصين الشعبية . ومن جهة أخرى ، أدى الحادث الاول ، وهو الاعتراف الدولى بشرعية حكومة الصين الشعبية الى الحد من أهمية تايوان بالنسبة لليابانيين .

وقد انعكست هذه المتطلبات الجديدة على النحو الاتى ،

ـ فى اليابان ، برزت مجموعة جديدة من القادة فى صفوف الحزب الليبرالى الديمقراطى الحاكم ، تطالب باجراء تقارب مع بكين . ومن بين هذه المجموعة تاناكا الذى فاز فى الانتخابات الاخيرة ويلاحظ أن مساندة بكين له أمام الراى العام اليابانى ، كان لها أثر نسبى فى فوزه بالرئاسة فى يوليو الماضى . لهذا ما كاد تاناكا يشكل الحكومة الجديدة ، حتى أعلن انه سيعمل على اعادة العلاقات الطبيعية مع الصين الشعبية .

ـ وفى الصين الشعبية ، اعتبرت الدوائر الرسمية أن ازاحة ايزاكو ساتو من الحكم ، تمثل بادرة لفتح صفحة جديدة فى العلاقات الصينية اليابانية . وقد حرص المسئولون الصينيون على ابداء بعض التنازلات فى الشروط الصارمة التى كانوا قد وضعوها فى الماضى ، لاعادة العلاقات بينهم وبين طوكيو . لهذا اتسمت المبادىء التى أعلن عنها شوان لاى بالاعتدال والمرونة ، وهى :

أولا : مطالبة اليابان بالاعتراف بأن حكومة الجمهورية الشعبية الصينية هى الحكومة الشرعية الوحيدة التى تمثل الصين ، أى تكرير ما اعترف به العالم فى الامم المتحدة ؛

ثانيا : على اليابان ان تعترف بان تايوان مقاطعة وجزء من الصين

ثالثا : على اليابان ان تلغى معاهدة ١٩٥٢ المبرمة مع شان كاى تشيك .

وقد بادرت الحكومة اليابانية بقبول هذه الشروط الثلاثة ، فى سبيل تحقيق الهدف الاكبر ، وهو اعادة العلاقات مع بكين . وكان من اثارها ، ان اقفلت السفارة اليابانية فى تايبين ، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان وتايوان وتم ايضا الاتفاق بين البلدين ، اثر زيارة تاناكا لبكين ، على فتح سفارة يابانية فى بكين ، وسفارة صينية فى طوكيو .

اهمية الحوار الصينى اليابانى الجديد :

ولا شك أن لاعادة العلاقات اليابانية الصينية انعكاسات هامة على صعيد الدولتين المعنيتين من جهة ، وعلى مستوى المنطقة من جهة أخرى :

ـ بالنسبة لليابان ، فان زيارة تاناكا الى بكين قد أسفرت عن قبول اليابان الاعتراف بالمبادىء الخمسة الخاصة بالتعايش التى وضعتها السياسة الصينية ، كما تم الاتفاق بين الحكومتين على تعهد بعدم الاعتداء . ولكن أهم ما ستجنيه اليابان من هذا التقارب ، هو دون شك الانفتاح الاقتصادى الذى سيحققه فى المستقبل ، وخاصة بعد ان رفع الحاجز الرئيسى الذى كان يقف فى وجه تنمية العلاقات الاقتصادية ، عندما صرح الرئيس تاناكا بان البنك اليابانى للاستيراد والتصدير سيمول مبيعات مصانع اخذت طريقها بالفعل الى الصين الشعبية ، مما سيؤدى الى مضاعفة حجم الحركة التجارية بين البلدين . وتسود الاوساط اليابانية اليوم موجة من التفاؤل ، اذ قدر المسئولون اليابانيون امكانية مضاعفة حجم المبادلات مع الصين بمعدل الضعفين بل ثلاثة أضعاف خلال السنوات المقبلة . ومنذ شهور ، كانت المجموعات الصناعية الكبرى اليابانية قد اختارت طريق

التقارب الى الاسواق الصينية · وفى سبيل ذلك ، رفضت التعامل مع حكومة تايوان · ومن هذه المجموعات : شركة الصلب « نيبون ستيل » و « بنك فوجى » ومجموعة « متسوى » ومجموعة « متسوبشى » ·

ـ أما بالنسبة للصين الشعبية ، فان أحداث محور بيكين ـ طوكيو يعد بالنسبة لها أمرا أساسيا لعدة أسباب ، فهى من جهة ستضمن أن العملاق الاقتصادى اليابانى لن ينقلب عليها ، وهى التى كانت دائما قلعة من التقدم الصناعى الهائل الذى حققته اليابان فى مدة وجيزة جدا · ومن جهة أخرى ، فان وجود عملاق اقتصادى أسيوى بجوار الصين ، يمكن أن يؤدى الى تعاون مثمر غير مشروط بالضمانات السياسية والعسكرية التى كانت تفرضها عليها دولة كبرى مثل الاتحاد السوفيتى أو حتى الولايات المتحدة ، بل ان التعاون فى المجالات التكنولوجية والمالية قد يدفع بالاقتصاد الصناعى الصينى الى الامام ، دون أن يخضعها من جراء ذلك لشريكها الذى يحتل مكانة مختلفة فى المنطقة · ولكنها على أية حال متعادلة مع الصين الشعبية · وأخيرا ، فان اجتذاب اليابان نحو الصين الشعبية ، كفيل بأن يحد من اندفاع هذه الدولة الى التعاون مع السوفييت ، كما قد يبطىء حركة التوغل الاقتصادى اليابانى نحو الجنوب الشرقى الاسيوى ، وهو أمر قد يساعد أيضا على التعجيل باعادة توحيد كوريا ·

ـ وعلى صعيد منطقة جنوب شرقى آسيا ، فان التقارب الصينى اليابانى أهمية لا يستهان بها ، وخاصة بالنسبة للمثلث : اليابان ـ تايوان ـ الاتحاد السوفييتى · فان التقارب الصينى اليابانى سوف يفند الخطة السوفيتية القائمة على الحفاظ على حكومة مستقلة فى تايوان فى المستقبل بعد وفاة شان كاى تشيك ، كنقطة انطلاق لسياستها الاسيوية الهادفة الى اقامة حلف جماعى آسيوى والذى تعتبره الصين احتواء جديدا لها ·

ومن جهة أخرى ، فان الحوار الجديد الذى قام بين طوكيو وبيكين قد أوقع الولايات المتحدة فى مأزق ، لان مبيعاتها فى الاسواق الصينية تكاد لا تذكر ، فى حين يأتى العملاق اليابانى فى مقدمة الشركاء المنتمين الى الكتلة الغربية فى هذه الاسواق ·

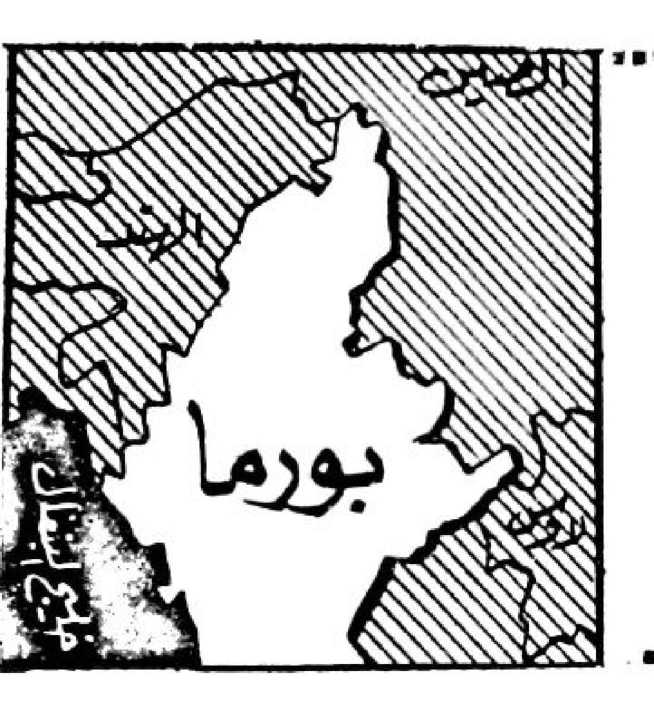
وأخيرا ، فان اعادة العلاقات الصينية اليابانية قد أدت الى زلزلة الصرح الدبلوماسى والعسكرى الذى وضعه فوستر دالس فى الخمسينات :

ـ فان معاهدة الامن المبرمة بين اليابان والولايات المتحدة فى ١٩٦٠ كانت تعد حجر زاوية الدبلوماسية اليابانية لمدة عقدين ، وكانت منذ بدايتها تستهدف « احتواء الصين » ثم تحولت الى وسيلة لاقامة قاعدة ارتكاز بالنسبة للامريكيين ، للقيام بعمليات عسكرية فى كوريا وتايوان ، وفى الشرق الاقصى بصفة عامة · ولكنها أصبحت اليوم غير نافذة بالنسبة للصين ، ولم تعد تقتصر الا على تعاون يابانى أمريكى بالنسبة لجنوب شرق آسيا ·

ـ أصبحت المعاهدة اليابانية الصينية الوطنية المبرمة فى عام ١٩٥٢ اليوم « منتهية » فى نظر طوكيو ، و « ملغاة » فى نظر بيكين ، منذ اعادة العلاقات اليابانية الصينية · والملاحظ أن زيارة نيكسون لبيكين ، قد قضت أيضا على المعاهدة العسكرية المبرمة فى عام ١٩٥٤ بين واشنطن وحكومة تايوان ، وكانت تضمن لفورموزا السند المسلح الامريكى فى حالة قيام أزمة فى القارة الصينية · وبعد رفض واشنطن التدخل فى « حرب أهلية » ، فانه من المستبعد أن تلجأ الولايات المتحدة الى أوكيناوا لمساندة حكومة تايبيين » ·

ـ كذلك لم يعد أى كيان للبيان المشترك الذى وقعه الرئيس ساتو ونيكسون فى ٩ نوفمبر ١٩٦٩ ، والذى تضمن تعهد البلدين بالتعاون لصالح السلام والامن فى منطقة تايوان ·

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، يكتسب التقارب الصينى اليابانى الذى سجلته زيارة الرئيس تاناكا لبيكين فى سبتمبر الماضى ، أهمية كبرى بالنسبة لتوازن القوى الدولية ، كما أن ابعاده سوف يكون لها ثقل لايستهان به فى المستقبل على منطقة جنوب شرق آسيا التى دامت مدة عقدين ، مسرحا داميا لحروب اثارتها الولايات المتحدة ، بحجة الدفاع عن أمنها فى المحيط الهادى · وفى عصرنا هذا ، حيث نشاهد نهاية الاستقطاب الثنائى فى القوى الدولية الذى فرضته على العالم الحرب الباردة ، وبداية عهد جديد قائم على تعدد مراكز القوى فى العالم ، فان التعاون المثمر الذى يمكن أن ينشأ بين الدولتين الاسيويتين العملاقتين ـ العملاق الصناعى اليابانى والعملاق الشيوعى النامى الممثل فى الصين ـ لهو خير مؤشر بنهاية عهد الحروب فى الشرق الاقصى ، وبداية عهد جديد قائم على الامن والسلام والحياد ·



بورما وبناء الاشتراكية الديمقـــــــراطية

سمير كرم

استطاعت بورما على مدى ٢٤ عاما منذ استقلالها (عام١٩٤٨) ، وبوجه خاص على مـــدى ١٠ سنوات منذ قيام ثورتها الاشتراكية ،ان تنأى بنفسها عن الصراعات والحروب التى غرقت فيها - بشكل مباشر او غير مباشر - باقى دول المنطقة التى تقع فيها · فبورما تربطها حدود مشتركة مع الهند وبنجلاديش (باكستان الشرقية) وتايلاند والصين ولاوس · وهى قريبةجدا من منطقة الهند الصينية ، التى لم تهدأ فيها نيران الحرب منذ اكثر من ربع قرن · ورغم كل هذا استطاعت بورما أن تنأى بنفسها عن الخطر ، وحافظت طوال هذه السنين على حيـــاديتها واستقلالها عن الضغوط الخارجية من اطراف الصراعات المختلفة فى جنوب شرق آسيا ·

والواقع ان « طريق بورما الى الاشتراكية » ، وهو البرنـــــامج الاشتراكى الذى تعهده بالتنفيذ مجلس الثورة الحاكم منذ صعوده الى السلطة قبل ١٠ سنوات ، وبالتحديد فى ٢ مارس عام ١٩٦٢ بقيادة جنرال نى وين - يمثل فى آسيا كلها تجربة فريدة لها ملامحها الخاصة ·

نقطة تحول

من جانب « حزب البرنامج الاشتراكى البورمانى » وهو الحزب الوحيد فى البلاد · وقد أعطى الاجتماع الثالث للجنة المركزية للحزب فى ١٦ مارس الماضى برئاسة جنرال نى وين رئيس مجلس الثورة ورئيس اللجنة المركزية تجسيدا واضحا للاهمية التى تعلقها القيادة السياسية فى بورما على مشروع الدستور ، وحـــدد جنرال نى وين الهدف من طرح المشروع على اللجنة المركزية حين قال « ان علينا جميعا أن نعى أن المشروع الحالى ليس كاملا بعد · لقد دعى ممثلو الحزب الى هذا الاجتماع لادخال التحسينات عليه بعد المداولات المناسبة · وحتى عندئذ فاننا لن نصدق عليه من جانبنا نحن · انما الذى أحب أن أقوله الان أن علينا - بدلا من الدخـــول فى مناقشات مطولــة - أن ننتظر وأن نستمع الى اقتراحات الشعب بشأن مشروع الدستور ، وأن ندرسهـــا ونشترك فـــى اتمامه » ·

وبطبيعة الحال فانه لا يمكن عزل الظروف التى طرح فيها مشروع الدستور عن الظروف السياسية الداخلية والخارجية لبورما ·

١٠ سنوات من التحول الاشتراكى

بدأت بورما التخلص من سيطرة رأس المال الاجنبى ونفذ حزب البرنامج الاشتراكى قانونا للاصلاح الزراعى قائما على أساس توزيع الارض على الفلاحين الفقراء ، ووضعت تشريعات جديدة للعمل تضع مصلحة الطبقة العاملة فى الاعتبار الاول . وحققت الدولة عملية اضفاء الطابع الوطنى على اقتصاد البلاد ، فيما يشبه فى كثير من الوجود تجربة « التمصير » فى بلادنا . وحققت بالمثل سيطرة وطنية على مصادر الثروة وقطاعات التعليم والثقافة والخدمات .

المؤتمر الاول للحزب

وكانت الفترة الماضية منذ قيام مجلس الثورة بمباشرة السلطة برئاسة جنرال نى وين حتى طرح مشروع الدستور الجديد – وحتى يتم اقراره نهائيا هذا العام – بمثابة فترة انتقالية تركز الانتباه خلالها على تدريب « كوادر » الحزب واكتشاف العناصر النشطة والقيادية فيه . وعن طريق هذه العملية نفسها امكن تحويل الحزب بعد سنوات من المشاركة فى النضال الجماهيرى وفى التصدى لمشاكل القطاعات المختلفة من الشعب فى أنحاء البلاد – من حزب « كوادر » الى حزب جماهيرى حقيقى . ولهذا السبب فان الحزب لم يعقد أول مؤتمر عام له الا فى العام الماضى (فى الفترة من ٢٨ يونيو الى ١١ يوليو عام ١٩٧١) . وسبق عقد المؤتمر جهد كثيف للغاية فى الاعداد له استغرق ١٨ شهرا . وقد شهد هذا المؤتمر اول شارة الى البدء عمليا فى صياغة مشروع جديد للدستور حيث أعلن جنرال نى وين امام المؤتمر ان من اهم المشكلات الملحة التى يتعين على المؤتمر بحثها وضع دستور جديد لان بورما قضت زهاء ١٠ سنوات دون أجهزة حكومية منتخبة . فان مجلس الثورة فى نضاله ضد الاعداء السياسيين للنظام الجديد قد اضطر للحد من الحريات الديمقراطية . وكان الغاء النظام البرلمانى البورجوازى – وفقا لتعبير جنرال نى وين موجها ضد الطبقات الاستغلالية وقد ساعد على تقوية التضامن الوطنى الا انه كانت له أيضا بعض الاثار العكسية .

واتضحت الملامح الاولى للدستور المقترح خلال اعمال المؤتمر الاول لحزب البرنامج الاشتراكى حيث تقرر أن يعقب اقرار الدستور الجديد تسليم مجلس الثورة السلطة الى جمعية وطنية منتخبة ، وتألفت لجنة استشارية تضم ٣٠ مدنيا يمثلون جميع القوميات فى بورما لتقديم التوصيات لمجلس الثورة فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها حين يتم اقرار الدستور .

وفى اطار الظروف الخارجية التى تحيط بالانتقال الى الحياة الديمقراطية فى بورما ، يمكن ان نضع زيارة جنرال نى وين للصين الشعبية فى اغسطس ١٩٧١ وكانت العلاقات بين الصين وبورما قد شابتها شوائب عديدة أكثرها خطرا صراعات الحدود وتأييد بكين لبعض اقسام الحركة الشيوعية فى بورما ، لاشك أن هذه الزيارة أسهمت بدور واضح فى اعطاء انطباع بان الصين تكف يدها عن تأييد الحركات المتمردة المسلحة فى بعض مناطق بورما ، وهذا كفيل بتوفير عامل استقرار تحتاج اليه بورما فى ظروفها الراهنة . ولهذا كانت حكومة بورما سعيدة بتغطية انباء زيارة جنرال نى وين الناجحة للصين على اوسع نطاق . وفعلت الشىء نفسه بالنسبة لزيارة قصيرة (لمدة ٢٤ ساعة) قام بها للرانجون الرئيس السوفيتى نيكولاى بودجورنى فى أواخر العام الماضى .

والواقع انه خلال السنوات القليلة الماضية تحولت الجماعات المتمردة المسلحة فى مناطق حدود بورما الى مجرد جماعات مهربين ليست لها اية أهداف سياسية محددة ، وانما تعمل فحسب فى حماية الطرق التى تسلكها البضائع المحظورة وبضائع السوق السوداء . أما باقى هذه الجماعات فان الانقسامات تمزقها بصورة تقلل اى فاعلية لنشاطها .

ستة مبادىء رئيسية

تلك هى الظروف التى أحاطت بالتطورات الداخلية فى بورما ، والتى بلغت ذروتها بطرح مشروع الدستور الجديد للمناقشة .

وقد وضع برنامج الحزب ستة مبادىء رئيسية كأساس لصياغة الدستور الجديد :

١ ـ ان يتم الحفاظ على النظام الاشتراكى كهدف للبلاد ·

٢ ـ ان ينتهج النظام الاقتصادى الاشتراكى نظام لاقتصاد البلاد ، وأن تقرر النصوص الضرورية لحماية هذا النظام الاقتصادى الاشتراكى دون أى لبس ·

٣ ـ ان ينص على ان يكون بنيان الدولة مؤسسا على الديمقراطية الاشتراكية ·

٤ ـ ان يعلن أن جميع المواطنين قد صمموا على ان يعيشوا معا فى مودة متمتعين بحقوق وفرص متكافئة ·

٥ ـ أن يقرر ان جميع المواطنين ملتــزمين بالتساوى بواجب أداء كل الالتزامات فى قضية الاشتراكية ولما فيه مصلحة الامة ·

٦ ـ ان توضع كل النصوص الواجبة التى تكفل بنجاح اقامة بلد اشتراكى ديمقراطى ·

وقد وضعت فى الاعتبار الى جانب هذه المبادىء الرئيسية توجيهات محددة من الجنرال نى وين بصفته رئيسا لحزب البرنامج الاشتراكى · ومنها « أن يكون الدستور متفقا مع أمانى الشعب العامل ومقبولا له جميعا فى عملية الصياغة الفعلية وأن تكون النصوص دقيقة » ·

ويتضمن مشروع الدستور الجديد لاتحاد بورما ديباجة و٦ فصول تحتوى على ٢١٠ مــواد · وتتضمن الديباجة اشارة للخلفية التاريخية لاتحاد بورما والمبادىء التى أوصح الشعب العامل فيها تصميمه عليها · وتصل الديباجة الى المرحلة التى تمت فيها ثورة مارس عام ١٩٦٢ التى قام بها الجيش بقيادة جنرال نى وين بعــد أن « أصبح الموقف فى البلاد بالتحلل الى حد مثيـر للانزعاج » ·

وتضمن مشروع الدستور عددا من « القرارات بعد الديباجة أولها : ان الشعب العامل كله فى بورما يقبل قيادة حزب البرنامج الاشتراكى للبلاد بلا منازع لتحقيق هدف اقامة النظام الاشتراكى · **ثانيا** : أن يعمل الشعب العامل على بناء نظام للاقتصاد الاشتراكى طبقا لطريق بـورما الى الاشتراكية ، معارضا كل النظم الاخرى التى تتميز باستغلال الانسان للانسان واستغلال الامم للامم الاخرى · **ثالثا** : أن يعمل الشعب العامل بكـل جماعاته القومية على انتهاج « طريق بورما الى الاشتراكية » من أجل بناء أسلوب حياة اشتراكى يمكن الفرد من أن يحقق مصيره بنفسه · **رابعا** : أن يتعاون كل أفراد الشعب العامل المنتمين لاتحاد بورما وطنيا معا ، فى وئام ومساواة عنصرية ، فى السراء والضراء على الا ينفصلوا أبدا بعضهم عن بعض · **خامسا** : أن يؤدى الشعب العامل · فى الوقت الذى يتمتع بكل الحقوق الديمقـراطية والشخصية التى يكفلها له الدسـتور ـ كل الواجبات وأن يفى بكل الالتزامات فى قضيـة الاشتراكية ومن أجل خير البلاد · **سادسا** : أن يناضل الشعب العامل فى اتحاد بورما باستمرار من أجل السلام العالمى وعلاقات الصـداقة الدولية ·

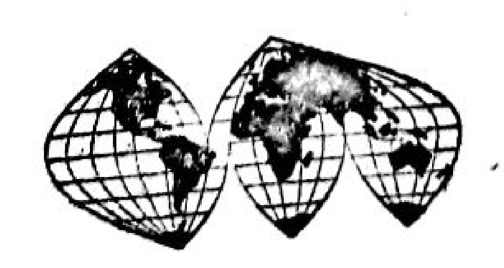
الوحدة الوطنية

وتركز الفصول المختلفة لمشروع الدستور تركيزا واضحا على قضية وحدة الوطن البورمانى ، وذلك انعكاسا لمسألة كانت منذ عهد الاستعمار البريطانى بوجه خاص من أعقد المسائل التى تواجهها بورما بسبب التقسيم العنصرى الذى حاول الاستعمار البريطانى بشتى الطرق فرضه على الحيـاة السياسية والاقتصادية والاجتمـاعية لشـعب بورما · وتؤكد المادة الثانية من فصل « الدولة » فى المشروع « أن كل الجماعات العنصرية الوطنية فى بورما قد قررت أن تعيش معا فى وحدة ومساواة عنصرية ، وألا تفترق سواء فى أوقات الرخاء أو أوقات العسر » · وتؤكد المادة الرابعة أهمية سيادة الدولة على جميع المواطنين باعتبار ذلك أمرا هاما جدا للحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى استمرار وجود البلاد ودعمها كاتحاد » · بل أن مشروع الدستور يربط قضية الاخذ بنظام الحزب الواحد وقضية الوحدة الوطنية ، مؤكدا أن تحاشى النزاعات والصراعات الحزبية يهدف الى الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب · ويمكننا أن نلاحظ من الناحية الاحصائية البحتة أن المواد من

٢ الى ٢١ لا تخلو واحدة منها من اشارة الى نقطة الوحدة الوطنية بين القوميات والعناصر التى يتكون منها اتحاد بورما ، وذلك فضلا عن الفصول من ٣ الى ١٠ التى تتناول التقسيم السياسى والتنظيمى لاتحاد بورما ٠ وقد قسم المشروع الاتحاد الى ١٤ قسما ، فيها ٦ ولايات و ٨ اقاليم . الولايات مقسمة وفقا للقوميات من ناحية ، والاقاليم وفقا للتقسيم الادارى من ناحية أخرى ٠

وتكشف مطالعة مشروع الدستور الجديد لبورما تأثيرات الفلسفة البوذية فى عمومياته ، وتأثيرات تجربة قيادة الجنرال اونج سان (١٩١٥_١٩٤٧) الذى يعد بطل استقلال بورما ورائد الاشتراكية الاول فيها ، وتأثيرات المبادىء التى وضعها اعلان « طريق بورما الى الاشتركية » ، وحزب البرنامج الاشتراكى لبورما ٠ وتحت كل هذه التأثيرات - التى يمكن القول بأنه لا توجد تناقضات أساسية او متطاحنة بينها - تتهيأ بورما لمرحلة جديدة من تطورها السياسى فيما بعد الاستقلال . يمكن اعتبارها المرحلة الثانية فى بناء الاشتراكية ، وهى مرحلة تتميز باقرار النظم والمؤسسات الديمقراطية ، بينما كانت المرحلة الاولى تتميز باقرار الاجراءات الثورية فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة التاميم والاصلاح الزراعى والغاء الاحزاب ومحاربة الحركات الانفصالية المسلحة وتأكيد سلطة الدولة ٠ وقد تم كل ذلك فى غياب الاجهزة المنتخبة ٠

وفى مستهل التجربة الجديدة الهامة التى تقدم عليها بورما وهى تناقش - على جميع المستويات - مشروع دستورها الجديد ، يردد حزب البرنامج الاشتراكى مبدأه بأنه « ليست هناك نظرية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية معصومة من الخطأ ٠ ان الوقوع فى الخطأ سمة انسانية ، والنظريات والمقولات والمذاهب والاقوال والتكهنات التى يرددها الناس لا يكون لها معنى ومناسبة الا فى سياق الزمان والمكان اللذين كتبت او وضعت فيهما والدوافع وراءها ٠ انها لا يمكن ابدا ان تكون مطلقة او كاملة بحيث يصبح تحسينها غير ضرورى ٠٠ ان حزب البرنامج الاشتراكى لبورما لن يتردد - وهو يتولى المهام الماثلة أمامه - فى أن ينتهج ويطبق نظاما جديدا قد يجد أنه أفضل خدمة لمصالح اتحاد بورما » ٠





انتصـــار الاتجـــاه الواقعى فى انتخابات ألمانيا الغربية

نزيرة الافندى

لأول مرة فى تاريخ ألمانيا الفيدرالية منذ اعلان قيامها فى سبتمبر ١٩٤٩ ، ولاول مرة فى تاريخ الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى يمتد الى أكثر من ١١٠ أعوام ، يحتل مركز الصدارةفى البوندستاج (مجلس النواب الالمانى) ، مؤكدابذلك نقطةالتحول التى شهدهاالمسرح السياسى لالمانيا الفيدرالية فى اعقاب انتخـابات ١٩٦٩ ، وتولى فيلى برانت زعيم الحزب الاشتراكى منصب المستشار ، بعد احتكار دام عشرين عاما من جانب الحزب الديمقراطى المسيحى .

وقد تابعت الدوائر العالمية فى الشرق والغرب ، سير المعركة الانتخابية فى ألمانيا الغربية باهتمام بالغ . يعادل الاهتمام الذى أولاه العالم للانتخابات الامريكية . كذلك اتفقت هذه الدوائر فى شعورها بالارتياح ، ازاء فوز الائتلاف الحكومى برئاسة فيلى برانت . فلم تكن هذه الانتخابات التى أجريت فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٢ – قبل موعدها بعام – مجرد تبادل مقاعد الحكومة والمعارضـة بين الاحزاب السياسية فى بون . وانما كانت اختيارا دقيقا بين اتجاهين سياسيين ، تمتد آثارهما الى النطاق الدولى على مدى اتساعه . فاحد الاتـجاهين ، وتمثله الحكومة ، قائم على سياسة حسن الجوار ، والانفتاح على الشرق ، مع المحافظة على العلاقة التقليدية لبون مع الدول الغربية ، بينما الاتجاه الثانى ، وتمثله المعارضة ، ينحـرف الى رفض منطق دولتين ألمانيتين للشعب الالمانى ، وما يعنيه هذا الرفض من احياء لسياسة الحرب الباردة . وقد عبر فيلى برانت عن هذين الاتجاهين بقوله :

« ان اتحاد الدول الاوروبية لا يمكن أن يظل كم تصورناه خلال الخمسينات والستينات ، ان فكر أوروبا تصبح أكثر قوة اذا لم تكن قائمـة عل معاداة الشيوعية فحسب . بل اذا تصـورناه كرابطة تحاول حل مشاكل العصر الملحة ، وهي تعى قدراتها تماما ، وتحاول أن تأخذ على عاتقه مسئولياتها فى السياسة العالمية . اننا نريد شيئ أكثر من مجرد أوروبا تجارية .. نريد أوروبـ يتحسن فيها مستوى المعيشة للجميع . نريده ديمقراطية واجتماعية ، لكى تصبح وطنا مشترك لكل شبابنا » .

كما يعتبر بقاء الائتلاف الاشتراكى – الحر ، فى الحكم ، تأكيدا وتدعيما لدور ألمانيا الفيدرالية عل مسرح السياسة الدولية ، ذلك الدور الذى تبلور ملامحه منذ تولى فيلى برانت الحكم فى ١٩٦٩ فلم تعد توصف بأنها العملاق الاقتصادى والقز السياسى ، بل أصبح لالمانيا الفيدرالية دورها فى التقارب بين الشرق والغرب ، وفى تخفيف حد التوتر ، وانهاء سياسة المواجهة فى وسطالقار الاوروبية .

ولا يـمكن اغفال دلالـة فوز فيلى برانت عل النطاق الداخلى فى ألمانيا الغربية ، لانها أبرز التأييد الواضح من جانب الناخبين لمزيد مـ الضمان الاجتمـاعى ، واسـتقرار العمـالة بالاضافة الى مشاركة عناصر الانتاج المختلفة ف الادارة ، بنسب متساوية . كما أن انخفاض نس التصويت لصالح الحزب الديمقراطى المسيحى تعنى أن دعوته الى تدعيم المعجزة الاقتصادية الت حققتها ألمانيا الغربية ، وبغض النظر عن حـج

المماثلة ، لم تعد تلقى نفس التأييد السابق ، ولا تلائم وحقائق العصر الحالى .

ولقد أدى اختلاف سياسات الحكومة والمعارضة فى المجالين الداخلى والخارجى ، وما يعنيه فوز احدهما بالنسبة لانصار الاخر ، الى اضفاء طابع واهمية خاصة على انتخابات عام ١٩٧٢ مقارنة بالانتخابات الاخرى ، حيث تخلف كثير من عناصر المجتمع الالمانى الغربى عن حيادها الانتخابى .

ونظرا لان سياسة الانفتاح على الشرق تحتل مركز الصدارة فى سياسة برانت الائتلافية ، وانها السبب الاساسى فى فقده الاغلبية فى البوندستاج ، التى كانت تقدر بـ ١٢ مقعدا ، كذلك كانت السبب فى حصوله على أغلبية ساحقة تقدر بـ ٤٨ مقعدا فى انتخابات ١٩٧٢ ، فاننا سنتناول فيما يلى :

أولا : المراحل المختلفة لسياسة بون تجاه الشرق ، وموقف فيلى برانت منها .

ثانيا : النقط الاساسية التى استندت اليها المعارضة ، وموقف الحكومة منها .

ثالثا : السمات العامة لانتخابات ١٩٧٢ ، وأثرها على دور الاحزاب فى المسرح السياسى لالمانيا الغربية .

رابعا : أثر سياسة برانت الشرقية على تطورات الاحداث فى القارة الاوروبية .

المراحل المختلفة لسياسة بون تجاه الشرق منذ عام ١٩٤٩ :

شهدت الفترة الزمنية من شهر سبتمبر ١٩٤٩ حتى ديسمبر ١٩٧٢ ، حيث تم التوقيع الرسمى على المعاهدة الاساسية بين دولتى المانيا فى برلين الشرقية ، ملامح التحول من سياسة المواجهة الى المهادنة بين الشرق والغرب ، وكذلك التحول من سياسة الحرب الباردة الى سياسة حسن الجوار ، واقامة علاقات طيبة مع الدول الشرقية ، بل وزيارة مستشار ألمانيا الفيدرالية لعاصمة ألمانيا الديمقراطية ، للتوقيع فى نوفمبر سنة ١٩٧٢ على أول معاهدة تم التوصل اليها بين الدولتين ، تنظم العلاقات بينهما .

وقبل تناول المعاهدة الالمانية الاساسية بالتفصيل ، نظرا لتصورها انتخابات ١٩٧٢ ، بالاضافة الى آثارها الدولية ، يجدر بنا الاشارة الى المراحل المختلفة لسياسة بون تجاه الشرق ، منذ تاسيس جمهورية ألمانيا الفيدرالية على مدى ثلاثة وعشرين سنة مضت :

اولا : منذ تاسيس جمهورية المانيا الفيدرالية عام ١٩٤٩ حتى ١٢ أغسطس ١٩٦١ :

وقد سيطر فى هذه الفترة مبدأ هولشتين المعلن فى ٩ ديسمبر ١٩٥٥ ، والخاص بقطع العلاقات مع أية دولة تعترف بحكومة المانيا الشرقية .

وقد شهدت هذه الفترة انضمام المانيا الفيدرالية الى حلف شمال الاطلنطى فى ٥ مايو ١٩٥٥ ، وكذلك توقيع برلين الشرقية على معاهدة تكوين حلف وارسو فى ١٤ مايو ١٩٥٥ ، مع اعتراف الاتحاد السوفييتى بحكومة بون ، واقامة العلاقات الدبلوماسية فى سبتمبر ١٩٥٥ بعد انهاء حالة الحرب فى يناير من نفس العام .

ثانيا : الفترة من ١٣ أغسطس ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٦ : شهد عام ١٩٦١ اقامة حائط برلين فى ١٣ أغسطس ، الذى كان يمثل تطورا جديدا فى علاقة بون بالشرق ، فقد كان الحائط بلورة حية للحرب الباردة التى وصلت الى أوجها بين الطرفين .

وقد شهدت هذه الفترة تخلى اديناور عن الحكم .

ثالثا : الفترة من ديسمبر ١٩٦٦ الى سبتمبر ١٩٦٩ . وهى فترة تولى الائتلاف الحكومى المشكل من الحزب الديمقراطى المسيحى والحزب الديمقراطى الاشتراكى . وقد شهدت هذه الفترة التى تولى فيها برانت منصب وزير الخارجية ، اعادة لترتيب الاولويات . فقد أصبح تخفيف حدة التوتر يحتل الاولوية بالنسبة لهدف اعادة التوحيد ، وانشاء علاقات دبلوماسية كاملة مع رومانيا فى ٣١ يناير ١٩٦٧ ، واجراءات محادثات دبلوماسية مع تشيكوسلوفاكيا فى يناير من نفس العام ، بالاضافة الى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع يوغسلافيا فى ٣١ يناير ١٩٦٨ .

وخلال هذه الفترة ، نشب الخلاف بين برانت وجوزيف شتراوس زعيم الجناح اليمينى للحزب الديمقراطى المسيحى ، فى اعقاب ازمة تشيكوسلوفاكيا فى اغسطس ١٩٦٨ التى اعتبرها بمثابة ضربة قاسية لسياسة برانت المشجعة تجاه الشرق التى ادت الى تقييد حركته فى هذا الاتجاه خلال الفترة الاخيرة لحكومة كيسنجر الائتلافية

رابعا : الفترة من أكتوبر ١٩٦٩ حتى ١٩ نوفمبر ١٩٧٢ :

ما ان وصل المستشار الاشتراكى الى منصبه ، حتى أعلن تمسكه بسياسة الـ « Ostpolitik » بقوله : « يجب ان تكون هناك ، ويمكن ان تكون هناك ـ ولسوف تكون هناك ، مفاوضات بين بون وبرلين الشرقية . وقد تحولت هذه الكلمات الى مبادرات ملموسة وفعلية . فقد بدأ برانت فترة حكمه بلقاءاته التاريخية مع فيلى شتوف رئيس وزراء ألمانيا الديمقراطية فى ١٩ مارس ١٩٧٠ بمدينة « ايرفورت وفى ٢١ مايو ١٩٧٠ بمدينة « كاسل » واختتم فترة حكمه الاولى بالتوقيع فى السابع من نوفمبر ١٩٧٢ بالاحرف الاولى من جانب ممثله « **ايجون بار** » على معاهدة اساسية ، تنظم العلاقة بين دولتى ألمانيا ، وتتيح لهما الانضمام الى الامم المتحدة .

١ ـ بين هذين الحدثين التاريخيين ، كانت هناك أحداث أخرى ، مهدت الطريق أمام تخطى الحواجز والعقبات التى تحول دون اقامة جسور بين دولتى ألمانيا عبر حائط برلين . لهذا تم فى ١٢ أغسطس ١٩٧٠ توقيع معاهدة بون موسكو لنبذ استخدام القوة . وفى ١٧ سبتمبر ١٩٧٠ تم توقيع معاهدة بون وارسو . وفى سبتمبر ١٩٧١ تم توصل الدول الاربع الى اتفاق بشأن برلين الغربية ، وتم تدعيمه فى ديسمبر ١٩٧١ باتفاق دولتى ألمانيا حول برلين الغربية . ثم اتفاقية تسهيل المرور بين دولتى ألمانيا والموقعة فى ٢٦ مايو ١٩٧٢ .

٢ ـ ويلاحظ من ان فترة تولى برانت الحكم (١٩٦٩ ـ١٩٧٢) قد أعطت دفعات قوية للامام لسياسة « الانفتاح على الشرق » وعلى حد قول فيلى برانت ان حكومته « حققت خلال ثلاث سنوات ما عجزت عن تحقيقه حكومات الديمقراطيين المسيحيين المتتالية ، خلال العشرين عاما الماضية » . وقد كانت اجرأ خطوة لبرانت ، هى التوقيع بالاحرف الاولى من جانب ممثله « ايجون بار » على المعاهدة الاساسية التى تنظم العلاقةبين دولتى ألمانيا . وقد استغرقت المفاوضات الخاصة بهذه المعاهدة حوالى خمسة أشهر ، فى أعقاب التصديق على معاهدتى موسكو ، وارسو من جانب البوند ستاج . وذلك على الرغم من عنف وضراوة هجوم المعارضة عليه .

ـ ويلاحظ فى هذا الصدد أيضا ، ان المعارضة الالمانية المتمثلة فى الحزب الديمقراطى المسيحى وجناحه البافارى ، برئاسة راينير بارزيل ، شعرت ان معارضتها المطلقة لسياسة الانفتاح على الشرق ، وفى ظل التطورات التى شهدها المناخ العالمى للتقارب بين الولايات المتحدة زعيمة المعسكر الغربى ، والاتحاد السوفيتى زعيم المعسكر الشرقى ، لم تعد مجدية ، ولا تجد آذانا صاغية ، ليس فقط على النطاق الدولى ، ولكن أيضا على النطاق المحلى داخل ألمانيا الغربية ذاتها . وقد أوضحت نتائج الانتخابات هذا الاتجاه بجلاء لذلك نجد أن المعارضة فى بون اخذت تتبنى سياسة الانفتاح على الشرق ، وفى نفس الوقت تهاجم الشرق ، ممثلا فى ألمانيا الديمقراطية . وقد حددت المعارضة الخطوط العامة لسياستها فى الاتى (تصريحات بارزيل فى برلين الغربية فى أكتوبر ١٩٧٢)

ا ـ ستواصل حكومة الديمقراطيين المسيحيين تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وبولندا

ب ـ ان أية مفاوضات مع برلين الشرقية ستكون طبقا لثلاثة مبادىء :

١ ـ حرية الحركة لافراد الشعب الالمانى .
٢ ـ حرية نقل وتبادل المعلومات .
٣ ـ حرية الرأى داخل ألمانيا .

جـ ـ عدم اتخاذ أى اجراء يضعف وحدة ألمانيا ، ولا تغير فى صلة برلين الغربية مع الجمهورية الفيدرالية .

د ـ ان سياسة برانت تجاه الشرق ، بصورتها الحالية ، اتخذت مضمونا خطيرا ، لتجاهلها دولة اوربا الاتحادية . ولكن المسيحيين الديمقراطيين سيواصلون سياسة الانفتاح ، وتخفيف حدة التوتر ، على اساس التزاماتهم تجاه الغرب .

٤ ـ جاءت المعاهدة الاساسية بين دولتى ألمانيا ، بمثابة ضربة قاصمة لامال المعارضة فى الفوز ، وتولى الحكم مرة أخرى . فقد تضمنت المعاهدة كل ما يمكن لتسهيل اتصال أفراد الشعب الالمانى فى الدولتين ، وكذلك تبادل المعلومات والثقافة ، مع المحافظة فى نفس الوقت على وحدة الامة الالمانية ، وعلى صلة برلين الغربية بحكومة بون ، وبما يتفق والواقع الفعلى ، ومقتضيات العقد الحالى من القرن العشرين .

وتتكون المعاهدة من عشر مواد ، بالاضافة الى

ثلاث وثائق ملحقة بها ، تتعلق ببيان الدول الاربع الكبرى حول حقوقها فى المانيا ، وكذلك فيما يتعلق بانضمام دولتى المانيا الى الامم المتحدة ، بالاضافة الى الخطاب الموجه من الحكومة الفيدرالية الى برلين الشرقية ، الذى تؤكد فيه عزمها على المضى قدما فى سبيل تحقيق الوحدة الالمانية ، مما هو جدير بالذكر ، ان خطابا يحمل نفس المعنى ، الحق بالمعاهدة الموقعة بين بون وموسكو فى اغسطس ١٩٧٠ . وتتمثل النقط الاساسية فى المعاهدة بين الالمانيتين فى :

ا – ان تقوم العلاقات الطبيعية وعلاقات حسن الجوار ، على اساس من المساواة فى الحقوق .

ب – ان تسترشد الدولتان بمبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة فى تصرفاتهما ، وخاصة فيما يتعلق باحترام سيادة واستقلال جميع الدول ، وكذلك حق تقرير المصير .

جـ – ان تتعهد الدولتان باحترام الوحدة الاقليمية لكل منهما ، وعدم المساس بالحدود التى تفصل بينهما . مع تسوية خلافاتهما بالطرق السلمية ، ونبذ استخدام القوة او التهديد بها .

د – انه لا يحق لاحدى الدولتين ان تمثل الاخرى فى المجال الدولى .

هـ – ان تؤيد الدولتان جهود نزع السلاح وتخفيض القوات ، دون مساس بحقوق الدول الاخرى .

النقاط الاساسية فى الصراع بين الحكومة والمعارضة :

تركز الصراع بين الائتلاف الحكومى ، برئاسة فيلى برانت ، وبين المعارضة ، برئاسة راينير بارزيل فى نقطتين اساسيتين : سياسة Ostpolitik ، وبخاصة المعاهدة الالمانية الفيدرالية مع برلين الشرقية ، الى جانب التضخم الاقتصادى فى مجال السياسة الداخلية وسنركز فى تناولنا لنقط الصراع ، على أوجه النقد الموجهة الى المعاهدة الاساسية الموقعة فى السابع من نوفمبر ١٩٧٢ . ولكننا لن نغفل اثر العامل الاقتصادى ممثلا فى ارتفاع الاسعار ، فقد كاد ان يطيح بحكومة برانت . كذلك يعتبر الهدف الاول لسياسة الحكومة الائتلافية فى بون بعد ضمان استمرارها فى الحكم طيلة اربعة أعوام قادمة .

لتحولات وبهذا الهجوم على سياسة برانت الشرقية ، الى التركيز على سياسة حكومة بون تجاه المانيا الديمقراطية ، وخاصة بعد التوقيع بالاحرف الاولى على المعاهدة الاساسية بين دولتى برلين الشرقية ، وقد كان هذا التحول – كما سبق الايضاح – ضروريا فى ظل حركة التأييد العالمى « لبرانت » ، التى انعكست فى منحه جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧١ . وقد تركزت أهم الانتقادات المعارضة ، ووجهة نظر الحكومة ازاءها فى الآتى :

اولا : ان الاعتراف بوجود دولتين المانيتين ، يتعارض وهدف اعادة توحيد الشعب الالمانى القائم على حق تقرير المصير . وبالتالى فان الحزب الديمقراطى المسيحى يرفض الموافقة على اى اجراء يضعف من وحدة المانيا .

– والواقع ان المعاهدة الاساسية بين دولتى المانيا ، اتسمت بطابع تنظيمى ، أكثر منه اتخاذ خطوات للاعتراف بالمانيا الديمقراطية ، طبقا للقانون الدولى فهى تنظم العلاقات القائمة فعلا بين الدولتين ، بما يكفل تحقيق الاهداف التى ينادى بها الحزب الديمقراطى المسيحى نفسه وسنشير الى ذلك بالتفصيل .

١ – اصدار الدول الاربع الكبرى بيانا ملحقا بالمعاهدة الاساسية ، يؤكد على حقوق ومسئوليات هذه الدول فى ألمانيا . وعلى الرغم من امكانية انضمام الدولتين الى الامم المتحدة ، يترك الباب مفتوحا أمام الوحدة القومية الالمانية مستقبلا . ولقد حرصت حكومة بون على الحاق هذا البيان بالمعاهدة ، خشية مطالبة برلين الشرقية بالسيادة الكاملة فى أعقاب انضمامها الى المنظمة الدولية ، وطبقا لميثاقها . ولهذا سعت الى استصدار هذا البيان ، ليضع قيودا ، لفترة غير محددة ، على سيادة كلتا الدولتين . وجدير بالذكر أن اتفاقية الدول الاربع حول برلين والموقعة فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ ، تضمنت نفس الجملة الخاصة بحقوق ومسئوليات الدول الكبرى فى ألمانيا .

٢ – ان المعاهدة الاساسية مرفق بها خطاب بشأن الوحدة الالمانية ، موجه الى برلين

الشرقية ، تؤكد فيه حكومة بون انها لم تقلع عن المهمة التى فرضها عليها الدستور والتى تقضى بالعمل من أجل توحيد شطرى ألمانيا .

٣ ـ تبادل التمثيل الدبلوماسى على مستوى الوزراء المفوضين ، وليس على أساس السفراء الفعليين .

٤ ـ استمرار التبادل التجارى بين بون وبرلين الشرقية ، على أساس المعاملة التفضيلية ، واعفاؤها من الرسوم الجمركية ، لانها ليست مبادلات بين دولتين المانيتين مستقلتين .

٥ ـ ان الوثائق الاضافية الملحقة بالمعاهدة ، بالاضافة الى اتفاقيات تسهيل المرور الموقعة فى ديسمبر ١٩٧١ ومايو ١٩٧٢ ، قد أسهمتا فى الحفاظ على الوحدة القومية لالمانيا ككل ، كما انها تعد اسهاما يضاف الى جهود الدول الاربع فى ألمانيا ، بغية تخفيف حدة التوتر ، والقضاء تدريجيا على نتائج تقسيم ألمانيا ، ويجب ملاحظة الاتى :

أ ـ استفادة حوالى ٣٠ ألف شخص من قرار العفو الذى أصدرته سلطات ألمانيا الديمقراطية ، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لقيامها ، مع السماح لحوالى سبعة آلاف بالسفر الى ألمانيا الفيدرالية .

ب ـ زاد الاتحاد السوفيتى من سرعة منح الألمان الذين يقيمون فيه ، ويرغبون فى العودة الى ألمانيا الفيدرالية ، تصاريح الهجرة . وقد بلغ عدد المستفيدين فى ٥ نوفمبر ١٩٧٢ : ١٫٧٠٠ شخص ، بالاضافة الى ٤٠ ألف آخرين سيسمح لهم مستقبلا بالهجرة ، وذلك من اجمالى عدد الالمان البالغ عددهم ١٫٨ مليون شخص .

جـ ـ كذلك وصل الى ألمانيا الغربية ، طبقا لمعاهدة « بون ـ وارسو » وخلال الفترة من ٨ ـ ١٢ فبراير ١٩٧١ ، فقط ، ١٫٧٠٠ شخص من أصل ألمانى ، كانوا يقيمون فى بولندا . ولاشك أن هذه الخطوات كان من شأنها تدعيم الصلات والوحدة بين الشعب الالمانى فى دولتى ألمانيا . بل انها تعد الوسيلة الوحيدة الفعالة والواقعية ، لتنفيذ ما تطلق عليه المعارضة الالمانية حرية الحركة لافراد الشعب الالمانى .

ثانيا : ركزت المعارضة فى هجومها ، على ضرورة التأكيد على علاقة برلين الغربية بالجمهورية الفيدرالية ، وان وقف اطلاق النار عبر حائط برلين والحدود الالمانية الشرقية والغربية ، أكثر أهمية من انضمام ألمانيا الى الامم المتحدة . فقد لقى سبعة وستون شخصا مصرعهم منذ بناء الحائط ، وهرب ١٣٠٫٠٠٠ مواطن من ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية .

١ ـ فيما يتعلق ببرلين الغربية ، فقد تم ادراجها فى الوثائق الملحقة بالمعاهدة الاساسية ، امتدادا لاتفاق الدول الاربع الموقع فى ٣ سبتمبر ١٩٧١ . فعلى الرغم من أن برلين الغربية ليست جزءا من الجمهورية الفيدرالية ، ولا تحكم بوساطتها ، كما أن ممثليها الـ ٢٢ فى البوندستاج لهم أصوات استشارية فقط ، ولا ينتخبون خلال الانتخابات العامة فى ألمانيا الفيدرالية ، الا أن القوانين الاخيرة تمتد لتطبق على برلين الغربية ، كما أن حكومة بون تمثلها فى الهيئات والمنظمات الدولية ، وكذلك المؤتمرات العالمية . وبالتالى وضع حد لمطالبة برلين الشرقية ببرلين الغربية . كما أن كلاوز شوتز عمدة برلين الغربية ، اشترك فى مناقشة مجلس الوزراء فى بون قبل اقرار الموافقة على المعاهدة الاساسية بين دولتى ألمانيا .

وقد أكد على ذلك فيلى برانت ، فى مجال تعليقه على المعاهدة ، فقال انه اذا حدث ورفضت ألمانيا الديمقراطية ادراج برلين الغربية فى أى اتفاق تكميلى بين دولتى ألمانيا ، فانه لن يكون هناك أى اتفاق . وقد استخدمت ألمانيا الديمقراطية نفس الاسلوب فى مايو ١٩٧٢ ، فقد علقت موافقتها على اتفاقيات برلين الموقعة فى سبتمبر وديسمبر ١٩٧١ ، على تصديق البوندستاج على معاهدتى بون مع كل من موسكو ووارسو .

٢ ـ بالنسبة لحائط برلين الذى تم بناؤه فى ١٣ اغسطس ١٩٦١ ويمتد لمسافة ١٦٤ كيلومترا ، فلا يمكن لاحد ازالته ، كما لم يستطع أحد منع اقامته . وبالتالى ، فان الطريقة العملية للتخفيف من آثاره فى التقسيم بين الشعب الالمانى ، هى اقامة مزيد من الاتفاقيات لتسهيل المرور من والى برلين الغربية ازاء برلين الشرقية . ولهذا ارتفع رقم مناطق المرور بين الحدود طبقا للمعاهدة الاساسية الى تسع بعد أن كانت خمسا . وقد عبر عن ذلك فيلى برانت فى حديث أدلى به لصحيفة النيوزويك الامريكية بتاريخ (١٣ نوفمبر ١٩٧٢) بقوله : « اننا لا نستطيع ازالة حائط برلين باشارة عصى ، لان الامريكيين أنفسهم لم يكن باستطاعتهم منع بنائه . ولكننا نبنى الجسور ،

وهى خطوات قليلة فى صالح البعيدين ، ولكنها أكثر أهمية من الكلمات الكبيرة » .

٢ – عقد مؤتمر للناشرين المستقلين فى برلين الغربية ، اشترك فيه ممثلون لـ ٣٢٨ دار نشر ، واشترك فى المؤتمر « هوينش بول » الحاصل على جائزة نوبل فى الادب لعام ١٩٧٢ . وقد أوضح جونت جراس الناشر الالمانى ان هناك سببا قويا لاختيار برلين الغربية مقرا للمؤتمر ، فعلى الرغم من عدم اشتراكها فى الانتخابات ، الا أن نتائجها ذات أهمية كبيرة للمدينة ، وكذلك لشرق ألمانيا .

ثالثا ، فى مواجهة تركيز المعارضة الالمانية على ضرورة الاهتداء بحرية نقل وتبادل المعلومات والتبادل الثقافى بين طرفى ألمانيا المقسمة ، نجد أن المعاهدة الاساسية ، الى جانب الاتفاقيات الاخرى الموقعة بين دولتى ألمانيا ، قد تناولت هذا الجانب بعناية كبيرة ، الى الدرجة الذى يحق بها لحكومة فيلى برانت أن تعتبر هذه المعاهدة استجابة لمطالب المعارضة فى نطاق الامر الواقع . فقد تناولت المعاهدة تنظيم العلاقات فى مجال الثقافة والعلوم والصحة والتكنولوجيا ، كما تناولت تنظيم التدفق المزدوج للكتب والمجلات الثقافية ، وكذلك البرامج الاذاعية والتلفزيونية بين الطرفين . كذلك أتاحت للمراسلين الصحفيين التابعين لالمانيا الغربية ، فرصة الاقامة فى ألمانيا الشرقية ، وتمتعهم بنفس الحقوق المتاحة للمراسلين من الدول الاخرى .

التضخم الاقتصادى :

ركزت المعارضة فى هجومها على الحكومة ، على ارتفاع الاسعار ، وان الاشتراكية مرادفة لغلاء المعيشة ، وبالتالى فان استمرار برانت فى الحكم ، معناه نهاية المعجزة الاقتصادية الالمانية ، وقد لخص موقف المعارضة قول زعيمها بارزيل : « اذكر لى اسم دولة فى العالم حققت فى ظل الاشتراكية مستويات المعيشة التى حققناها فى ظل نظام السوق الذى قاده ايرهارد » . وقد ركزت المعارضة على المجال الداخلى ، مدفوعة باعتبارين : أولهما ، الخوف التقليدى للمواطن الالمانى من التضخم الاقتصادى ، ثانيهما ، افلاسها الواضح فى مجال السياسة الخارجية ، وبخاصة فى مجال الانفتاح على الشرق . وفى المجال الاقتصادى ، يتعين علينا ابراز النقاط التالية ، لتوضيح موقف حكومة برانت .

أولا : ان ارتفاع مستوى الاسعار فى ألمانيا الغربية خلال الفترة من يناير الى أغسطس ١٩٧٢ وصل الى (٧ر٥) . وعلى الرغم من ارتفاعه ، الا ان ترتيبه كان السابع ، مقارنة بارتفاع الاسعار فى دول السوق التسع ، فقد وصل الارتفاع الى (٩ر٨) فى ايرلندا ، (٢ر٧) فى هولندا ، كما انه يتساوى ومعدل الارتفاع فى لوكسمبورج .

ثانيا : ان ارتفاع الاسعار فى ألمانيا الغربية ، يعود فى جزء كبير منه ، الى نظام النقد الدولى وأزماته المتوالية ، التى أصبحت تقتضى علاجا جذريا وليس مجرد اجراءات ممسكنة لمواجهتها . يضاف الى ما سبق ، تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على ألمانيا الغربية ، وعلى رأسها الدولار الامريكى ، حاملة معها تأثيرات التضخم من دولة الى أخرى .

ثالثا : كانت لتولى الحزب الاشتراكى فى بون ، آثار انعكست على السياسات الاقتصادية . فقد انخفضت نسبة البطالة الى أقل من ١ فى المائة ، واختفت فترات العمل القصيرة ، واستقبلت ألمانيا خلال السنوات الثلاث ٣ر٢ مليون عامل أجنبى ، بالاضافة الى زيادة الانفاق الحكومى . وقد أدت هذه الاسباب مجتمعة الى تزايد كمية النقود المتداولة فى الاسواق ، وبالتالى أدت الى ارتفاع الاسعار . وعندما تقدم كارل شيللر وزير الاقتصاد السابق باقتراح فى مارس ١٩٧٠ بفرض زيادة فى الضرائب تقدر بـ ١٠ فى المائة ، رفضت حكومة برانت الاقتراح . وبعد استقالة شيللر وتولى هيلموث شميدت منصبه ، أعلن فى اجتماع له مع زعماء اتحادات التجارة والاعمال عقده خلال شهر أكتوبر ١٩٧٢ ، معارضة الحكومة لاى تدخل فى استقرار الاسعار والدخول . وقال انه فى دولة مثل ألمانيا الغربية ، تتوافر فيها ثلاثة أماكن شاغرة لكل متعطل ، لا يمكن اللجوء الى تخفيض حجم العمالة ، مقابل استقرار الاسعار ، لان ٥ فى المائة زيادة فى الاخيرة ، أفضل من ٥ فى المائة نقص فى الاولى .

رابعا : كذلك شهد المسرح الاقتصادى لالمانيا الغربية ، تغيرات واضحة فى موقف اتحادات العمال والتجارة ، ففى الماضى ، كان معظم النجاح الاقتصادى لالمانيا ، يعتمد على اعتدال الاتحادات والنقابات ، اذ كانوا يطالبون فقط بما يمكن لاصحاب رؤوس الاموال تقديمه . ولكن فى أعقاب تولى حكومة برانت الحكم ، توصل اتحاد عمال

المناجم فى مايو ١٩٧٠ الى اتفاقيات مع أصحاب رؤوس الاموال ، تقضى بزيادة الاجور بنسبة ٧ر٧٥ فى المائة . كذلك توصل اتحاد عمال المعادن الى اتفاق آخر فى نفس الشهر ، يقضى بوضع ٢٦ مارك شهريا لكل عامل ، بغية تكوين رأس مال خاص بهم ، ولمدة ست سنوات وقد بلغت تكاليف ما يتحمله أصحاب رؤوس الاموال ، ما يعادل ٣ بلايين مارك ، أى ٣٥٦ مليون دولار سنويا . كما توصلت الحكومة الى اتفاق مع ١ر٢ مليون من أعضاء اتحاد الخدمات العامة فى النقل والمواصلات ، على زيادة تقدر بـ ٨ فى المائة فى الاجر ، وتحقيق زيادة حقيقية فى دخل صغار العمال تقدر بـ ٩ر٦ فى المائة الى غير ذلك من الاتفاقيات الخاصة برفع الاجور على مدى السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٧٢ .

ـ وفى مواجهة هذه الحلقة المفرغة التى وجدت الحكومة الالمانية نفسها مقيدة بها ، لان ارتفاع الاسعار يؤدى الى المطالبة برفع الاجور . وهذه تؤدى بدورها الى زيادة الطلب الداخلى وكمية النقود المتداولة ترفع الاسعار الى أعلى مرة أخرى . لجأت الحكومة الالمانية الى سياسات السوق المفتوحة ، عن طريق البنك المركزى الفيدرالى ، الالمانى ، بغرض امتصاص جزء من النقود المتداولة التى تدفع الاسعار الى أعلى مرة سعر الفائدة ، ورفع نسبة احتياطى البنوك التجارية . وكذلك رفع سعر الخصم للاوراق المالية .

ولاشك أن سياسة فيلى برانت خلال فترة حكمه الجديدة ، ستوجه المزيد من العناية لكبح جماح التضخم ، كى لا يضار صغار العمال وأصحاب المرتبات الثابتة . وهم غالبية الذين اعطوا لحزب برانت الاشتراكى وللحزب الديمقراطى الحر أصواتهم فى انتخابات عام ١٩٧٢

المناخ العام لانتخابات ١٩٧٢

تميزت الانتخابات الاخيرة . فى ظل الاسس التى سبقت الاشارة اليها والتى استندت اليها كل من المعارضة والحكومة الائتلافية خلال معركتها الانتخابية ، بطابع خاص عن مثيلاتها السابقة . فقد بلغ عدد الناخبين ٤١ر٣٨ مليون شخص ، مقارنا بـ ٦٧ر٣٨ مليون عام ١٩٦٩ . مع ارتفاع تكاليفها النقدية الى الضعف .

وعلى الرغم من اتهامات راينير بارزيل زعيم المعارضة ـ عقب هزيمته ـ لحكومة بون ، بأنها استخدمت أجهزة السلطة من أجل التأكيد على بقائها فى الحكم ، الا أن المتتبع لتطورات الاحداث فى ألمانيا الغربية منذ أكتوبر ١٩٧٠ ، يجد أن المعارضة لجأت الى أساليب مختلفة ، ووسائل ضغط متعددة الى درجة التجريح الشخصى . من اجل استعادة السلطة التى ضاعت منها فى عام ١٩٦٩ ، بتولى الائتلاف الاشتراكى ، الحر الحكم . ويمكن اجمال هذه الاساليب فى الآتى :

أولا : استخدام الرشوة وعناصر الترغيب الاخرى ، لدفع أعضاء البوندستاج الى تغيير ولائهم الحزبى ، وهزيمة الحكومة فى عمليات الاقتراع على سياساتها الداخلية والخارجية . وقد كشف فيلى برانت عن هذه الاحداث ، فى خطاب أرسله الى رئيس البوندستاج ، مدعما بالحقائق . كذلك أعلن فى شهر سبتمبر ١٩٧٢ وقبل الانتخابات العامة بشهرين ، عن استقالة اثنين من سكرتيرى الدولة البرلمانيين ، بسبب تقاضى كل منهما ما يعادل ٣ر٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا من مؤسسة « هنريش باير » للنشر والتى تصدر صحيفة « كويك » المعادية للحكومة . كما كشفت التحقيقات البرلمانية عن تلقى عدد كبير من النواب فى ألمانيا الغربية ، أموالا سرية ، لمساندة المصالح والاحتكارات السياسية والاقتصادية داخل البرلمان .

ثانيا : استغلال المعارضة للصحافة اليمينية ، وعلى رأسها مؤسسة شبرنجر الصحفية ، وكذلك مؤسسة « هنريش باير » لشن هجوم عنيف لا هوادة فيه على حكومة فيلى برانت وسياستها الخارجية . وقد تفجرت الازمة بين برانت وهذه الصحافة فى أغسطس ١٩٧٢ ، عندما صادرت قوات البوليس صحيفة « كويك » التى دأبت على نشر الوثائق السرية الرسمية ، نتيجة مطالبة السلطات الضريبية ، وبأمر من المدعى العام .

ثالثا : تخلت اتحادات التجارة والاعمال ، وكذلك النقابات والاتحادات العمالية ، عن الدور الحيادى الذى كانوا يلتزمون به خلال الانتخابات السابقة ، فى ضوء البرامج الاقتصادية التى اعلنتها كل من المعارضة والحكومة الائتلافية . بالاضافة الى خوف رجال الاعمال والصناعة من ازدياد سلطة الاتحادات العمالية ، التى وضحت خلال فترة حكم برانت . ولهذا لجأوا الى منع

رانت من القاء خطب فى المصانع ، طبقا لقانون شركات الالمانى الذى ينص على عدم شرعية نشاط السياسى فى المصانع . بل لقد ذهبوا الى عد من ذلك ، باستصدار حكم قضائى بادانة ستشار الذى استخدم أساليب غير شرعية حتى ضمن انتخابه » ·

رابعا : استغلت المعارضة استقالة كارل شيللر حكومة برانت ، وكذلك من الحزب الاشتراكى ، ى جانب ارتفاع الاسعار ، فى اثارة الفزع الخوف بين صفوف المواطنين من شبح التضخم ذى يهدد المعجزة الاقتصادية الالمانية · كما علنت قبل الانتخابات بأسبوع ، عن التزام شيللر الانضمام الى حكومة المسيحيين الديمقراطيين فى حالة توليها الحكم ، وان كان شيللر قد نفى هذه لانباء ·

خامسا : وصلت حدة الانتخابات الالمانية الى رجة اتهام برانت بالخيانة ، وأنه مرشح لاجانب · وقد ركزت على هذه الاتهامات ، لاحزاب اليمينية المتطرفة ، مثل الحزب ديمقراطى الوطنى · وكذلك من جانب المعارضة ، يث أعرب جوزيف شتراوس زعيم الجناح بافارى للحزب الديمقراطى المسيحى ، عن ستيائه لتأييد الاتحاد السوفيتى الواضح لفيلى رانت ، وكذلك موقف الكتلة الشرقية بأكملها ·

سادسا : وقد ذهبت المعارضة الى أبعد من ذلك ن أجل استعادة السلطة · فقد حاولت احراج حكومة فيلى برانت فى علاقتها مع الاتحاد السوفيتى ، حيث أعلن جيرهارد شرويد · وزير الخارجية السابق فى حكومة الحزب الديمقراطى المسيحى ـ اثناء زيارته لبكين فى يوليو ١٩٧٢ انها بتكليف خاص من حزبه ، كما ردد « بارزيل » زعيم المعارضة ، نفس النغمة ، بتصريحه فى أول أكتوبر بانه اذا تولى منصب المستشار ، فلن يجعل هناك تفرقة فى العلاقات بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى · وقد كانت هذه الخطوة من جانب المعارضة غير مقبولة ، لانها تثير حساسيات فى ظل الخلاف العقائدى والمذهبى بين كل من بكين وموسكو · ولكن حكومة بون استطاعت تدارك الموقف ، فى ظل متطلبات الامر الواقع ، واقامت العلاقات الدبلوماسية مع بكين فى ١١ أكتوبر ١٩٧٢ أثناء زيارة فالترشيل وزير خارجية ألمانيا الفيدرالية ·

توضح لنا النقاط السابقة ، مدى عنف الانتخابات الالمانية الاخيرة ، التى لم تكن اختيارا بين أشخاص، وانما بين سياسات واضحة ومحددة ، تتجاوز آثارها النطاق المحلى فى ألمانيا الغربية ، الى المجالات الاوروبية ، بصفة خاصة والدولية بصفة عامة . وعلى الرغم من عنف الاساليب ، وتباين الوسائل التى لجأت اليها المعارضة ، لدفع الناخب الالمانى للتصويت فى صالحها ، الا أن نتائج الانتخابات جاءت مخيبة لها ، وسنتناول ذلك بشىء من التفصيل ·

الانتخابات العامة لسنة / بيان	١٩٤٩		١٩٥٣		١٩٥٧		١٩٦١		١٩٦٥		١٩٦٩		١٩٧٢	
	%	عدد المقاعد	%	عدد المقاعد	%	عدد المقاعد	%	عدد المقاعد	%	عدد المقاعد	%	عدد المقاعد	%	عدد المقاعد
الحزب المسيحى وجناحه البافارى	٣١	١٤١	٤٥,٢	٢٤٤	٥٠,٢	٢٧٧	٤٥,٤	٢٥١	٤٧,٦	٢٥١	٤٦,١	٢٤٢	٤٤,٨	٢٢٤
الحزب الاشتراكى	٢٩,٢	١٣٠	٢٨,٨	١٥٠	٣١,٨	١٨١	٣٦,٢	٢٠٣	٣٩,٣	٢١٧	٤٢,٧	٢٢٤	٤٥,٩	٢٣٠
الحزب الحر	١١,٩	٥٣	٩,٥	٤٨	٧,٧	٤٣	١٢,٨	٦٧	٩,٥	٥٠	٥,٨	٣٠	٨,٤	٤٢
احزاب أخرى	٤,٠	١٧	٣,٢	١٥	٣,٤	١٧	—	—	—	—	—	—	—	—
نسبة التصويت فى الانتخابات	٧٨,٥ %		٨٦ %		٨٧,٨ %		٨٧,٨ %		٨٦,٨ %		٨٦,٧ %		٩١,٢ %	

تطور المراكز النسبية لاهم الاحزاب الالمانيــة :

كانت المــلاحظة العــامة لنتائج الانتخــابات الاخيرة ، مقارنة بالانتخابات السابقة تتركز في نقطتين :

أولا : استطاع الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، لاول مرة منذ عام ١٩٤٩ ، أن يجتــاز الفجــوة الصغيرة التى كانت تفصله عــن الحــزب الديمقراطى ، فقد تخطاها بحصــوله على ٩ر٤٥ في المائة من اجمالى الاصوات ، بالمقارنة بـــ ٧ر٤٢ فى المائة فى انتخابات عام ١٩٦٩ · فى حين حصل الحزب المعارض الذى كان يحتل مركز الصدارة فى كافة البرلمانات السابقة على ٨ر٤٤ فى المائة ، مقابل ١ر٤٦ فى المائة عامى ١٩٧٢ ، ١٩٦٩ على التوالى ·

ثانيا : ان الحزب الديمقراطى الحر الذى يمثل حزب الوسط ، استطاع انقاذ مركزه فى الانتخابات الاخيرة ، بحصوله على ٨ر٤ فى المائة بعد أن كانت كل الدلائل تشــير ، وكذلك استطــلاعات الرأى العام ، الى أن الناخب الالمانى أصبح يفضل نظام الحزبين .

وقد بلغ عدد المرشحين فى الانتخابات ٣٧٥٤ مرشحا ، ينتمون الى ثمانية أحزاب · وفى ظل الــ ٥ فى المائة التى يشترط الدستور الالمانى ضرورة الحصول عليها للتمثيل فى البوندستاج ، اختفت معظم الاحزاب الصغيرة من المجلس ، ومن ثم استقرت مقاعده بصفة أساسية بين الحــزب الديمقراطى المسيحى والحزب الاشتراكى بزعامة فيلى برانت ، والديمقراطى الحر بزعامة فالترشيل وزير الخارجية · ولكن الاحزاب الصغرى رشحت نفسها . على الرغم من ضآلة الفرص المتاحة لها ، بهدف لفت أنظار الناخبين · وفيما يلى استعراض سريع للاحزاب التى رشحت فى انتخابات ألمانيا الاخيرة ، كى نتعرف على التحولات فى وجهة نظر الناخب الالمانى :

أولا : الحزب الديمقراطى المسيحــى : كانت نتائج انتخابــات نوفمبــر ١٩٧٢ التــى أدت الى استمرار الحزب المسيحى فى موقف المعارضة لمدة أربع سنوات أخرى ، انعكاسا لسياسة الحزب المرتبطة بنشأته وزعامته ·

١ ــ يقوم الحزب بصفة أساسية على العناصر الكاثوليكية وكبار رجال الصناعة والبنوك ، ولهذا يعد حزبا محافظا وارثا للقيم الالمانية الراسمالية المستندة على نظام السوق الحر · وبالتالى فرضت عليه نشأته ، والعناصر المؤيدة له ، ضرورة انتهاج سياسة متشددة فى مجال السياسة الخارجية ، مع التركيز على العلاقات مع الغرب ، والمحافظة على استقرار الاسعار ، كهدف أساسى ، وعلى العمالة واستقرارها ·

٢ ــ ضآلــة حجم العضوية ، مقارنة بنسبة التصويت التى يحصل عليها ، حيث تبلغ عضويته ٠٠٠ر٤٠٥ عضو ، كما يقل تأثيره بدرجة ملحوظة فى المناطق البروستنتينية .

٣ ــ ان الانتصارات التى حققها الحزب خلال الفترة الماضية ، كانت تعتمد بصفة أساسية على زعامة « كونراد اديناور » ، ثم أخذ الحزب فى التقهقر فى ظل زعامة ايرهارد وكيسنجر · وقد ظهرت أزمة الزعامة بصورة حادة خلال انتخابات ١٩٧٢ ، فقد أجمع المراقبون على أن شخصية راينير بارزيل كانت أقل قوة وتأثيرا فى الناخبين عن شخصية « فيلى برانت » · ولهذا شارت احتمالات تولى جوزيف شتراوس زعيم الجناح البافارى قيادة المعارضة فى الفترة القادمة .

ثانيا : الحزب الديمقراطى الاشتراكى :

لا يختلف الحزب الاشتراكى عن الحــزب الديمقراطى المسيحى فى سياساته الداخليــة والخارجية فقط ولكن يختلف أيضا مــن حيث نشأته ، والعناصر المؤيدة له · فنشأة الحزب تعود الى عام ١٨٦٩ عندما نشأ حزب « العمــال الديمقراطيين الاشتراكيين » ، ثم تطــور ليصبح « الحزب الديمقراطى الاشتراكى » حاليا · ولهذا يعتمد الحزب بصفة أساسية ، على الطبقــة العاملة · ثم أضيفت اليها العناصر الشابة ذات الافكار الاشتراكية · ولقد مر الحزب الاشتراكى منذ عام ١٩٤٩ بمرحلتين أساسيتين هما :

١ ــ من ١٩٤٩ ــ ١٩٥٩ : تميزت هذه الفترة بانخفاض نسبة الاصوات التى حصل عليهــا الحزب ، على الرغم من اتساع عضويته التى تقدر بـــ ٠٠٠ر٨٠٠ عضو ، وكان ذلك نتيجة الاختلاف بين الاهداف والمبادىء الفعليــة للحزب ، وبين الواقع الفعلى · فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا واضحا فى مستوى المعيشة ، وكذلك تحول كثير من الطبقة العاملة الى الطبقة المتوسطة · وبالتالى ، أصبحت مفاهيم الثورة الاجتماعية ، والبيكتاتورية

الطبقة العاملة ، غير ملائمة من وجهة نظر كثير من الناخبين الالمان . ولهذا كان يوصف بالتطرف واليسارية .

٢ — من ١٩٠٩ — ١٩٧٢ :

اعتبر عام ١٩٠٩ نقطة تحول فى تاريخ الحزب ، فقد تم فيه تغير برنامج الحزب ، فأصبح اصلاحيا أكثر منه ثوريا (برنامج جودسبيرج) الذى أكد على الديمقراطية البرلمانية ، والنظام الاقتصادى القائم على عدم التدخل الخاص ، والمنافسة الحرة ، مع وجود نسبة من التدخل الحكومى والتخطيط الاقتصادى ، كما يتضح دور الدولة فى السياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية ، بما يحقق ضمانات لتكافؤ الفرص للجميع . وقد أدى هذا التطور الى ارتفاع نسبة التصويت التى يحصل عليها من ٣١٫٨ فى المائة الى ٣٩٫٣ فى المائة ثم الى ٤٥٫٩ فى المائة فى أعوام ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٢ على التوالى . مع استقطابه عناصر أخرى غير الطبقة العاملة ، تمثلت فى بعض عناصر الطبقة المتوسطة الجديدة وخريجى الجامعات والمثقفين .

ثالثا : الحزب الديمقراطى الحر :

على الرغم من ضآلة عدد الاصوات التى يحصل عليها الحزب الديمقراطى الحر ، الا أنه يمسك دائما بمفتاح تشكيل الحكومة ، فى حالة تآلفه مع أحد الحزبين الكبيرين .

وهناك سمات خاصة بالحزب الديمقراطى الحر :

— على الرغم من نشأة الحزب التى تعود الى عام ١٨٤٨ فانه لم يستطع الحصول منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، على تأييد جماهيرى واضح خلال الانتخابات العامة ، باستثناء عامى ١٩٤٩ — ١٩٦١ حيث حصل على ١١٫٩ فى المائة ١٢٫٨ فى المائة على التوالى . . بل لقد كان الحزب مهددا خلال الفترة الاخيرة بعدم حصوله على نسبة الـ ٥ فى المائة المقررة للتمثيل فى البوندستاج

— عانى الحزب خلال الفترة الاخيرة من انكماش عضويته من ٠٠٠ر١٠٠ الى ::،ر٥٨ وانخفاض اسهام رجال الصناعة ، فى أموال الحزب ، مع التفتيت الذى حدث فى قيادات الحزب ، نتيجة تآلفه مع الحزب الديمقراطى الاشتراكى وانتقال كثير من اعضائه وعلى رأسهم دكتور مندى رئيسه السابق الى صفوف المعارضة .

كما أدت آراء شباب الحزب من الجناح اليسارى فى النطاق الاقتصادى والسياسى الى زيادة حدة النقد الموجه للحزب واتهامه بفقد شخصيته فى تآلفه مع الحزب الاشتراكى .

وبالاضافة الى الاحزاب الثلاثة الرئيسية كانت هناك خمسة احزاب اخرى ، دخلت المعركة الانتخابية لعام ١٩٧٢ هى :

الحزب الديمقراطى الوطنى : الذى أدى ظهوره فى منتصف الستينات الى تزايد القلق من احتمالات احياء النازية من جديد وقد زادت من هذا القلق نسبة الاصوات المرتفعة التى حصل عليها عام ١٩٦٩ (ما يقرب من ٤٫٣ فى المائة) وهو رقم قريب من الـ ٥ فى المائة المطلوبة للتمثيل فى البوندستاج الا أن شعبيته اخذت بعد ذلك فى التضاؤل بانتظام وفى الانتخابات الاقليمية فى ابريل ١٩٧٢ سحب جميع مرشحيه وطلب من الناخبين التصويت لصالح الحزب الديمقراطى المسيحى . وفى خلال الانتخابات العامة الاخيرة ، حصل على ٠٫٦ فى المائة وقد اتهم كلا من الحكومة والمعارضة بتسليم حقوق المانيا فى الاراضى الواقعة فى شرق اوروبا والتى خسرتها خلال الحرب العالمية الثانية ، نتيجة سياسة الانفتاح على الشرق .

الحزب الشيوعى : انشىء منذ أربع سنوات بعد أن كان قد تم حل سلطته خلال سنوات الحرب الباردة فى الخمسينات وقد اختار الحزب تنظيم حملة محدودة ، تستهدف التقدم على المدى الطويل . ولهذا حرص الحزب على التصرف بطريقة دستورية خشية حظر نشاطه وركز على البحث البطىء عن انصار له ، وخاصة بين العمال والشباب . وقد عقد الحزب اول مؤتمر له فى وسلدرون فى نوفمبر ١٩٧١ ويضم ٠٠٠ر٣٠ عضو ، حيث أعلن عن عزمه على :

اولا : تجميع كل الجماعات الماركسية المتناثرة فى انحاء البلاد .

ثانيا : لا يمكن قبول اية قيود تفرض على حريات العمال من جانب العناصر اليمينية فى حكومة بون التى يمثلها كارل شيللر ، والتى تهدف الى عدم المساس بالمراكز الاجتماعية والاقتصادية لرؤوس الاموال الكبيرة ولهذا يرفض الحزب الاتى:

١ ـ فرض اية قيود على زيادة الاجور بغية الاستقرار الاقتصادى ٠

٢ ـ محاولات العناصر اليمينية منع تشكيل مجالس اشرافية للرقابة ، يشترك فيها العمال ٠

٣ ـ محاولات العناصر اليمينية الحيلولة دون حصول العمال على نصيب عادل فى رأس المال الذى أسهم العمال فى تكوينه ٠

كذلك اشترك فى الانتخابات الاخيرة كل من الحزب الفيدرالى الاوروبى ، الذى يدعو الى مزيد من التوسع والسلطات للسوق الاوروبية المشتركة ، اعتقادا منه بان حل المشكلات الاوروبية لن يتم بصورة فعالة ، الا فى اطار أكبر ، الا وهو اوروبا الموسعة ٠ بالاضافة الى حزب العمال الاشتراكيين ، وحزب الاتحاد الاشتراكى الحر ـ الديمقراطى الوسطى ٠

أثر سياسة برانت الشرقية على القارة الاوروبية :

فى ختام تناولنا سياسة الانفتاح على الشرق التى بلغ بها فيلى برانت الذروة بتوقيعه على المعاهدة الاساسية بين دولتى المانيا ، لابد لنا أن نشير الى اهمية المعاهدة الموقعة بين الطرفين بالاحرف الاولى فى السابع من نوفمبر ١٩٧٢ على النطاقين الاوروبى وكذلك الدولى :

أولا : ان التوقيع على المعاهدة الاساسية كان خطوة ضرورية قبل انعقاد المؤتمر التحضيرى لمؤتمر الامن الاوروبى فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ ذلك ان الدعوة الى هذا المؤتمر قد وجهت من جانب دول حلف وارسو منذ عام ١٩٦٦ الا انها لم تلق حماسا او تأييدا من جانب الدول الغربية ، وكان على رأس المعوقات لعقد هذا المؤتمر وضع الالمانيتين وعلاقاتهما ببعضهما بعضا ، وبالتالى فان التوصل الى معاهدة تنظم وتحدد العلاقة بين بون وبرلين الشرقية ، اعتبرت تمهيدا كبيرا فى سبيل انجاح مؤتمر الامن الاوروبى فى حدود ما يفرضه الواقع القائم على الاقل بالنسبة لتعدد الدول المشتركة فيه ٠

ثانيا : كذلك ستبدأ المحادثات الاستطلاعية الخاصة بالتخفيض المتبادل والمتوازن للقوات المرابطة فى اوربا فى الحادى والثلاثين من يناير فى سويسرا ٠ ولا شك فى أن سياسة الانفتاح على الشرق وتخفيف حدة التوتر بين بون والعواصم الشرقية وعلى راسها برلين الشرقية قد اسهمت فى انجاح الدعوة التى كان فيلى برانت اول من اطلقها فى عام ١٩٦٨ ٠

ثالثا ، ان المعاهدة الاساسية تعد اسهاما فعالا من جانب حكومة بون ٠ على طريقة تخفيف حدة التوتر ، وانهاء عصر المواجهة ليس فقط على النطاق الاوروبى ، ولكن على النطاق الدولى ٠ فقد كانت برلين الغربية دائما وابدا نقطة المواجهة الساخنة بين الكتلة الشرقية ممثلة فى قوات الاتحاد السوفيتى وبين الكتلة الغربية ممثلة فى قوات الدول الغربية الثلاث الحلفاء ٠ وتعد تأكيدا لسياسة نيكسون وبرجنيف على النطاق الدولى

رابعا : ان سياسة برانت الشرقية ، بخطواتها المتتالية ، والتى توجت بالمعاهدة الاساسية ثم بمؤتمر الامن الاوروبى والبدء فى محادثات تخفيض القوات فى ٣١ يناير ١٩٧٢ ستتيح للدول الحليفة الغربية فرصة ازاحة جزء كبير من العبء الاقتصادى الذى تشكله قواتها المرابطة فى أرض الراين ٠ وليس ببعيد الاصوات التى نادت ولا زالت تنادى فى الولايات المتحدة وعلى رأسها السناتور الامريكى « مايك مانسفيلد » بضرورة تخفيض الوجود الامريكى فى القارة الاوروبية ٠ وبالاحرى ينطبق الوضع أكثر على بريطانيا التى تعانى من عجز كبير فى ميزان مدفوعاتها وبالنسبة لفرنسا فلقد سبق لها أن حددت وجهة نظرها فى الاهمية العسكرية لحلف الاطلنطى ٠

خامسا : ان سياسة برانت تجاه الشرق لم تغفل اطلاقا علاقات المانيا التقليدية بالغرب فقد كان لحكومة بون الدور الاساسى فى انضمام بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة كما أن لقاءات برانت المتعددة برؤساء الدول الغربية ، وعلى رأسها الرئيس الامريكى « نيكسون » واضحة وذات نتائج فعالة فى المجالات الاقتصادية والسياسية واخرها لقاء دول القمة الاوروبيين فى التاسع عشر من اكتوبر ١٩٧٢ ٠



التحرك الدبلوماسى المصرى فى أفـريقيـــــا

احمد يوسف القرعى

منذ نشوب ازمة الشرق الاوسط فى يونيو ١٩٦٧، وفى نطاق التحرك الدبلوماسى المصرى على الصعيد الدولى ، اولت الدبلوماسية المصرية العلاقات المصرية الافريقية اهتماما ملحوظا ويبدو هذا الاهتمام واضحا فى الاتجاه الى تكثيف ودعم هذه العلاقات ، باقامة علاقات جديدة للمرة الاولى مع ست دول هى ، غينيا الاستوائية وافريقيا الوسطى وتشاد وموريشيوس ورواندا ومالاجاشى كما استأنفت مصر علاقاتها المقطوعة او المجمدة مع أربع دول اخرى هى : زائير (الكونغوكينشاسا) وتونس وليبيريا وفولتا العليا هذا بالاضافة الى ايفاد عدد متزايد من الوفود المصرية الى كثير من الدول الافريقية ، كما تم فى مارس ١٩٧٢ اعادة تنظيم الادارة الافريقية بتقسيمها الى ثلاث ادارات افريقية بالاضافة الى قسم خاص بالمنظمات والاحلاف يغطى نشاط منظمة الوحدة الافريقية .

الثالثة ببداية عام ١٩٦٠ وهو عام الاستقلال الافريقى ، وتقف عند منتصف عام ١٩٦٧ حيث تبدأ المرحلة الرابعة التى لا زالت الدبلوماسية المصرية تجتاز احداثها الان .

ويستهدف هذا المقال دراسة العلاقات الدبلوماسية المصرية الافريقية خلال هذه المراحل الاربع وفى ضوء تطور صورة افريقيا فى التفكير المصرى (من الصورة الجزئية أو الاقليمية قبل ١٩٥٢ الى الصورة القارية الشاملة بعد ١٩٥٢ ومواقف مصر من الاتجاهات الثورية والمعتدلة والمحافظة التى سادت القارة ، ودور مصر فى المجالات الاقتصادية والثقافية والعرض التحليلى لكل هذا يتيح لنا فى الختام ابداء عدد من الملاحظات العامة حول واقع ومستقبل العلاقات المصرية الافريقية .

مرحلـــة المفهـــوم القـــاصر

انشأت مصر التمثيل الدبلوماسي للمرة الاولى فى التاريخ فى عهد الملك فؤاد الاول ، وبدأت اداة الاتصال الدولى فى التكوين الا وهى وزارة الخارجية وبعثاتها فى الخارج وخلال هذه المرحلة لم يكن لمصر تمثيل دبلوماسى يذكر فى افريقيا ، اذ لم يكن بالقارة آنذاك سوى ثلاث دول مستقلة (بالاضافة الى مصر) وهى : اثيوبيا وليبريا وجنوب افريقيا ، ثم حصلت ليبيا على استقلالها عام ١٩٥١ .

وعلاقات مصر بأثيوبيا لها جذور تاريخية اتسمت بالعلاقة التى تربط الكنيسة القبطية بالكنيسة الاثيوبيه ، وقد اقامت مصر مفوضية وقنصلية فى اديس ابابا فيما بين الحربين وكانت مصر قد اوفدت فى مايو ١٩٣٠ سفيرا فوق العادة فى حفل تتويج الامبراطور هيلاسلاسى . وقدم اوراق اعتماده للامبراطور كما شاركت كل من مصر واثيوبيا فى اجتماعات مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٤ الخاص بانشاء الامم المتحدة . وعلى العكس من علاقات مصر باثيوبيا فانه لم تكن لمصر اية علاقة دبلوماسية مع ليبريا حتى عام ١٩٥١ سوى المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٤ . وتاتى اول علاقة بين البلدين فى يناير ١٩٥١ عندما اوفدت مصر سفيرا ومندوبا فوق العادة الى مونروفيا ، قدم اوراق اعتماده فى الاحتفالات الرسمية بتنصيب رئيس جمهورية ليبريا . وقد أكد رئيس الجمهورية للسفير المصرى انه « بوصفه رئيسا للجمهورية الوحيدة فى القارة الافريقية يعلن تأييده للقضية المصرية ، كما انه يضمر لمصر كل حب ، وللشعب المصرى كل اخلاص وتقدير ، ولهذا فانه كبير الرجاء فى أن تحقق الحكومة المصرية طلب حكومته بانشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين ، واضاف قائلا : « انتم فى الشمال ونحن فى الجنوب ، فلنمد أيدينا بعضنا الى بعض لانقاذ افريقيا » .

وعلاقات مصر بجنوب افريقيا بدأت بافتتاح قنصلية مصر فى العشرينات واقامة علاقات على مستوى قائم بأعمال فيما بين الحربين ، ثم المشاركة فى اجتماعات مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٤

اما علاقات مصر بليبيا ، فتأتى ضمن الاطار العربى بالدرجة الاولى ، ولها جذور تاريخية عربية فقد أيدت مصر قضية الشعب الليبى فى الامم المتحدة حتى تحقق الاستقلال عام ١٩٥١ فاعترفت مصر بالمملكة الليبية كدولة مستقلة ، وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسى على مستوى السفارة .

وعموما فان علاقات مصر بالدول الافريقية المستقلة وغير المستقلة فى هذه المرحلة (١٩٢٢ — ١٩٥٢) حكمتها عدة اعتبارات فى التفكير المصرى :

اولا : ان تصور مصر لكيان افريقيا لم يتخذ آنذاك صورة قارية ، فقد اقتصرت صورة افريقيا فى المنظور المصرى على وحدة وادى النيل فى صورة جزئية (مصر والسودان) أو فى صورة كلية (مصر والسودان واوغندا واثيوبيا وارتيريا والصومال) .

ثانيا ، ان تبنى مصر لقضايا استقلال ليبيا وتونس والجزائر ومراكش (المغرب) فى الامم المتحدة جاء ضمن اطار اهتمامات مصر بدول العالم العربى ، خاصة بعد انشاء جامعة الدول العربية ، واتخاذ القاهرة مقرا دائما للامانة العامة للجامعة ، ولجوء زعماء حركات التحرير الى القاهرة لمواصلة الدعاية لقضية استقلال بلادهم .

مرحلة الانفتاح على افريقيا (١٩٥٢ — ١٩٥٩)

اعتبرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول فى علاقات مصر بدول العالم لا سيما بعد ان أعلنت الثورة معالم سياستها الخارجية المنفتحة على الشئون الدولية ، وقد شهدت سنوات الخمسينات ، بعد قيام الثورة ، تحولا رئيسيا فى علاقات مصر الشاملة بافريقيا يعكس التغير الذى طرأ على التصور المصرى ، او المفهوم المصرى ، لكيان القارة السياسى .

وكانت هذه المرحلة (١٩٥٢ — ١٩٥٩) قد شهدت استقلال خمس دول افريقية هى : السودان وتونس والمغرب وغانا وغينيا وأصبح بذلك عدد الدول المستقلة ، بالاضافة الى مصر عشر دول .

وقد أقامت مصر علاقات دبلوماسية على مستوى سفارة مع السودان والمغرب وتونس باستقلال هذه الدول عام ١٩٥٦ . ورفعت مصر تمثيلها الدبلوماسى الى درجة مفوضية مع جنوب افريقيا فى يناير ١٩٥٦ ، واقامت مصر مفوضية

فى ليبريـا فى نفس العـام ، ثم رفع مستوى التمثيل الى درجة سفارة فى يـونيو ١٩٥٨ .
وباستقلال غانا فى مارس ١٩٥٧ لم تستطع مصر المشاركة فى احتفالات الاستقلال ، نظرا لسيطرة النفوذ البريطانى فى غانا حتى عشية هذا الاستقلال وعدم موافقته على حضور وفد مصر للتهنئة وبعد استقلال غانا بتسعة اشهر قررت وزارة الخارجية المصرية تبادل التمثيل بدرجة سفير مع غانا فى نوفمبر ١٩٥٧ ووصل السفير المصرى الى اكرا فى فبراير ١٩٥٨ أى بعد حوالى عام من استقلال غانا ، وكانت اسرائيل قد سارعت الى افتتـاح سفارة لها فى اكرا فور اعلان الاستقلال . وكذلك فانه رغم استقلال غينيا فى اكتوبر ١٩٥٨ وتبادل برقيات التهنئة بين القاهرة وكوناكرى فان قرار تبادل التمثيل الدبلوماسى بدرجة سفير جاء فى فبراير ١٩٥٩ وتم اختيار السـفير فى يونيو ١٩٥٩ .

وبانفتاح مصر على الشئون الدولية ، وتزايد عدد بعثاتها الدبلوماسية فى الخارج ، اصبح لزاما ان يعاد النظر فى أجهزة وزارة الخارجية واصلاح الاداة الدبلوماسية التى تستطيع ملاحقة تطورات الشئون الخارجية ، فصدر فى سبتمبر ١٩٥٥ قرار جمهورى بتنظيم وزارة الخارجية ، كما صدر قرار وزارى بتنظيم ديوان عام الوزارة نصت المادة الاولى منه على انشاء ادارة للشئون العـربية والافريقية بين ادارات الوزارة ، الا انه اعيد تخصيص ادارة مستقلة للشئون الافريقيـة فى العام التالى (أغسطس ١٩٥٦) وذلك عندما اعيد تنظيم الديوان العام انذاك . وكانت تلك اشارة لتزايد اهتمامات الدبلوماسية المصرية بالعلاقات المصرية الافريقية . كما أعيد تنظيـم وزارة الخارجية وتقوية جهازها الدبلوماسى عام ١٩٥٩ فى عهد الوحدة المصرية السوريـة .

وفضلا عن انشاء ادارة متخصصـة للشئون الافريقية ضمن الادارات السياسية بـوزارة الخـارجية المصريـة ، فـان هـذه المـرحلة (١٩٥٢ ــ ١٩٥٩) شهدت بداية انشاء عدد آخر من الاجهزة المصرية المعنية بالشئون الافريقية ، منها البرامج الموجهة الى افريقيا فى الاذاعـة المصرية وادارة الشئون الافريقية فى مصلحـة الاستعلامات المصرية ، ومكتب رئيس الجمهورية للشئون الافريقية .

وبالاضافة الى هذا ، قامت بمصر منظمـات وأجهزة اخرى معنية بالشئون الافريقية ، اتخذت القاهرة مقرا لها ، مثال ذلك : السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الافريقية الاسيـوية والرابطة الافريقية .

وبتزايد عدد البعثات الدبلوماسية المصرية فى افريقيا ، ونشوء وتعدد الاجهزة المعنية بالشئون الافريقية بالقاهرة ، بدا تكويـن كادر مصرى متخصص فى الشئون الافريقية درس وقـرا عن القارة واكتسب خبرة صقلتها التجربة والممارسة العملية فى سفاراتنا بالدول الافريقية ، او فى المؤتمرات العديدة التى شاركت فيها مصر . مثل مؤتمر باندونج (ابريل ١٩٥٥) ومؤتمرات منظمة تضامن الشعوب الافروآسيوية (٥٧ ــ ١٩٥٨) ومؤتمر منظمة جميـع الشـعوب الافريقيـة (اكرا ــ ديسمبر ١٩٥٨) ومؤتمر الدول الافريقية المستقلة الاول (اكرا ــ ابريل ١٩٥٨) .

وقد اتسم الاطار العام للعلاقات المصريـة الافريقية خـلال المرحلـة (١٩٥٢ ــ ١٩٥٩) باتجاهات ومواقف مميزة فى مقدمتها :

أولا : تبلور المفهوم القارى لكيان افريقيا فى المنظور المصرى : وكان صدور كتاب فلسفة الثورة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وتخصيص الدائرة الثانية لافريقيا من بين دوائر ثلاث تحدد اطار السياسة الخارجية المصرية ، بداية تبلور هذا المفهوم القارى للمرة الاولى . وبذلك تجاوزت مصر مرحلة المفهوم القاصر لافريقيا ، والتى حصر اهتمامات مصر بحوض النيل وشمال افـريقيا فقط .

ثانيا : ايمان مصر بحق الشعوب الافريقية فى تقرير مصيرها : وكان التزام مصر بهذا المبدأ فى قضية السودان بادرة ونموذجا طيبا لتطبيق هذا المبدأ فى مجال العلاقات الدولية فقد عالجت مصر موضوع السودان علاجا جذريا بنى على اسس ثلاثة ، اول هذه الاسس اعطاء السودانيين حق تقرير المصير ، وثانى هذه الاسس التشاور مع السودانيين فى امر مصيرهم ، وأما الاساس الثالث فهو قبول مصر فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء الاجنبى عن مصر . وبهذه الاسس الثلاثة ، استطاعت مصر أن تنجح فى مفاوضاتها مع بريطانيا ، وان تحصل

الى اتفاق معها بشأن الحكم الذاتى، وتقرير المصير للسودان فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ .

وبهذا المفهوم أيضا بدأت مصر تسهم فى الدعوة الى حق تقرير مصير شعوب المستعمرات الافريقيه على مستوى القارة كلها . وبرز هذا الاتجاه فى مواقف مصر فى اجتماعات الامم المتحدة والمؤتمرات الأفريقيه .

ثالثا : الاتجاه الى استخدام الدبلوماسية الهادئة فى حل قضايا مصر مع الدول الافريقيه :

ولعل ابرز مثالين لذلك هما التوصل الى اتفاق يونيو ١٩٥٩ بين الكنيستين المصرية والاثيوبية ، واتفاق نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان .

وجاء الاتفاق الاول (يونيو ١٩٥٩) لينهى فترة من الفتور فى العلاقات المصرية الاثيوبية ، سواء من الناحية السياسية ، أو من الناحية الروحية . فرغم ما تم عام ١٩٥٠ من ناحية تنصيب أول مطران اثيوبى ، الا أن الكنيسة الاثيوبية أصرت على ضرورة اعادة النظر فى مسألتين ، اولاهما كيفية اشتراك الكنيسة الاثيوبية فى انتخاب البطريرك اشتراكا فعليا لا رمزيا ، وثانيهما رفع درجه المطران الاثيوبى . ولم تتخذ أية اجراءات للنظر فى هاتين المسألتين حتى أواخر ١٩٥٧ ، وكانت العلاقات المصرية الاثيوبية فى هذا العام فاترة ، نظرا لاختلاف الاتجاهات السياسية لكل من البلدين تجاه امور كثيرة ، منها قبول أو رفض مشروع ايزنهاور . وفى العام التالى بدأت المفاوضات والمراسلات بين الكنيستين ، وتم توقيع اتفاق يوليو ١٩٥٨ ، وأعقبه اتفاق يونيو ١٩٥٩ ، وبمقتضاه تم اشتراك ممثلى الكنيسة الاثيوبية فى انتخاب خليفة القديس مرقس ، كما تم رفع درجة المطران الاثيوبى الى مركز « بطريرك جاثليق » ، وظل تنصيبه حقا من حقوق بطريرك الاسكندرية وحده . وفى ٢٨ يونيو ١٩٥٩ رسم بالقاهرة أول بطريرك جاثليق بحضور الامبراطور هيلاسلاسى الذى زار القاهرة زيارة رسمية ، وصدر بيان مشترك عن محادثاته مع المسئولين ، كما نشط بعد ذلك مباشرة التبادل التجارى بين البلدين . وبدأت مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية الاثيوبية .

اما الاتفاق الاخر (نوفمبر ١٩٥٩) فقد انهى القضية المعلقة بين مصر والسودان بخصوص الانتفاع بمياه النيل ، وأنشأ الاتفاق لاول مرة فى العلاقات المائية بين البلدين . جهازا لتحقيق التعاون الفنى بينهما بشأن مياه النيل وهو « الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل » . كما تم ايجاد حل لمشكلة الحدود بين البلدين .

مرحلة اثبات الوجود المصرى فى افريقيا (١٩٦٠ — ١٩٦٧)

جاء اختيار عام ١٩٦٠ كبداية للمرحلة الثالثة من مراحل تطور العلاقات الدبلوماسية المصرية ، باعتبار هذا العام عام الاستقلال الافريقى ! ففيه وحده استقلت ١٧ دولة افريقية ، وحتى عام ١٩٦٧ كان قد تم استقلال ١٢ دولة افريقية اخرى وشهدت القارة الافريقية أحداثا هامة طوال هذه السنوات ، لعبت فيها مصر دورا قياديا ، حتى جاءت أحداث العدوان الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧

ومن مجموع الدول السبع عشرة التى حصلت على استقلالها عام ١٩٦٠ ، أقامت مصر فى نفس العام علاقات دبلوماسية مع سبع منها فقط هى : الكاميرون وتوجو والكونغو ليوبولدفيل (زائيرى الان) ، الصومال ، السنغال ، مالى ، نيجيريا . وتقرر افتتاح سفارات فى داهومى ، النيجر ، فولتا العليا ، سيراليون عام ١٩٦١ ، وفى الجزائر وتانزانيا ويوروندى عام ١٩٦٢ ، وفى كينيا وأوغندا عام ١٩٦٣ ، وفى زامبيا ومالاوى والكونغو برازافيل وساحل العاج عام ١٩٦٤ ، وفى جامبيا وموريتانيا عام ١٩٦٥ .

ومعنى هذا أنه تم افتتاح ٢٢ سفارة مصرية جديدة خلال سنوات مرحلة (١٩٦٠ — ١٩٦٧) من مجموع ٢٩ دولة استقلت . والدول الافريقية المستقلة التى ظلت بدون سفارات مصرية فى هذه المرحلة هى : مالاجاشى ، تشاد ، افريقيا الوسطى ، جابون ، رواندا ، بتسوانا ، ليسوتو .

وقد تعرضت العلاقات الدبلوماسية المصرية الافريقية لحالات من القطيعة السياسية ، ترتب عليها استدعاء السفراء حينا ، وقطع العلاقات احيانا فى ظل ظروف استثنائية ، سرعان ما انقشعت وعادت العلاقات الودية مرة أخرى ما عدا حالتين اثنتين هما قطع العلاقات مع جنوب افريقيا عام ١٩٦١ ومع مالاوى عام ١٩٦٦ .

وحالات سحب السفراء تمت من جانب مصر مع فولتا العليا فى يناير ١٩٦٢ ، وتونس فى ابريل ١٩٦٥ ، وليبيريا فى يوليو ١٩٦٦ . أما حالات قطع العلاقات فتمت من جانب مصر مع جنوب افريقيا

في ٣٠ مايو ١٩٦١ ، ومن جانب الكونغو ليوبولدفيل في ديسمبر ١٩٦٠ ، ثم من جانب مصر مع الكونغو ليوبولدفيل في يناير ١٩٦٥ ، ومن جانب تونس في أكتوبر ١٩٦٦ ، ومن جانب مالاوى في فبراير ١٩٦٦ .

وتعكس مواقف الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال مرحلة سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ وما صاحب هذه المواقف من دعم العلاقات مع دول افريقية وقطعها مع دول أخرى ، عددا من الاتجاهات التي تميزت بها الدبلوماسية المصرية خلال هذه المرحلة ، وفي مقدمة هذه الاتجاهات نذكر ما يلي :

أولا : دور مصر البارز في الجناح الثوري للدول الافريقية : وقد اتضح هذا الدور في بداية الامر اثناء أزمة الكونغو ، وكانت مصر طرفا معنيا في هذه القضية ، وقد نسقت سياستها تجاه القضية مع عدد من الدول التقدمية في افريقيا ، خاصة غانا وغينيا ومالي . وقد تبلور موقف هذه الدول مع دول أخرى هي : المغرب وحكومة الجزائر المؤقتة ، في اطار منظمة الدار البيضاء التي عكست الاتجاهات الثورية في افريقيا ، في مواجهة الاتجاهات المعتدلة والمحافظة لكل من مجموعة دول برازافيل ومجموعة مونروفيا . ورغم قيام منظمة الوحدة الافريقية في مايو ١٩٦٣ لتضم هذه المجموعات الثورية والمعتدلة والمحافظة ، الا أنه سرعان ما برزت الاتجاهات والاجنحة داخل المنظمة ، لاختلاف كل جناح أو مجموعة في وجهات النظر تجاه القضايا الحيوية التي واجهت عمل المنظمة ، وفي مقدمتها مساندة حركات التحرير التي تقوم العمل المسلح ، ومشكلات الحدود ، وقضية روديسيا .. الخ . ولعل ما يؤكد ظهور الجناح الثوري داخل المنظمة ، الاجتماع الذي عقدته بعض هذه الدول في القاهرة في ابريل ١٩٦٧ وأطلق عليه اجتماع القمة الافريقي المحدود ، وقد اشتركت فيه مصر والجزائر وتانزانيا وموريتانيا وغينيا . وتشير كلمات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في افتتاح المؤتمر الى الطابع الثوري له ، فهو يقول : « انه اجتماع أصدقاء تقارب فكرهم ، والتقت مواقفهم النضالية ، وصحت عزيمتهم على عمل موحد في قضية تعتبر من أهم ما واجه قارتهم الافريقية .. ، ثم يشير الى أن هذا الاجتماع كان ضروريا ولازما .. وهو اجتماع في اطار منظمة الوحدة الافريقية .. لا تتميز به على احد .. ولكن لا تحتكره لاحد » .

ثانيا : مناهضة النظم العنصرية والاستعمارية :

وكان لتمسك مصر لموقف ثوري في الفترة قد فرض عليها اتخاذ موقف حاسم من النظم العنصرية في افريقيا . بتجاوز مرحلة الاستنكار التي اكتفت بها مصر في سنوات الخمسينات . وجاء قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب افريقيا في ٣٠ مايو ١٩٦١ مبادرة مصرية لاقرار ما يجب أن يكون قائما بين دولة افريقية تمارس سياسة تحررية ثورية ، وبين دولة بيضاء عنصرية تمارس سياسة التفرقة العنصرية ضد الافريقيين . وكان لقرار مصر بقطع العلاقات مع جنوب افريقيا رد فعل لدى الدول الافريقية المستقلة ، فقد اعلنت غانا في اليوم التالي انه يجب عدم الاعتراف بجنوب افريقيا ، بينما اعلنت نيجيريا المقاطعة السياسية والاقتصادية الكاملة ، مشتملة على مقاطعة الطائرات ما عدا حالات الطوارىء . كما لقى موقف مصر تأييدا من القوى الوطنية وحركات التحرير في جنوب افريقيا ، وجاء ذلك في البيان الذي أصدره مكتب جنوب افريقيا في القاهرة .

وقد جاءت ملابسات قطع علاقات مصر مع جنوب افريقيا في أعقاب اتصالات قيادات الحركة الوطنية في جنوب افريقيا بالمسئولين في مصر ، وكان من بين هذه الاتصالات المقابلة التي جرت بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ومجموعة من رجال الحركة الوطنية برئاسة اوليفر تامبو نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الافريقي يوم ٢٥ مايو ١٩٦٠ ، وصرح أوليفر تامبو بعد الاجتماع أن الرئيس ناصر ابدى عطفا شديدا على كفاح الافريقيين ، وأضاف قائلا أن زيارتنا للقاهرة مثمرة جدا ، ونحن نترك للاحداث الهامة القادمة اعلان نتيجة هذه الزيارة . وبعد أيام قليلة اعلنت مصر بيان قطع العلاقات مع حكومة جنوب افريقيا ، استنكرت فيه سياسة الحكومة تجاه الافريقيين ، وقررت عدم اعترافها بهذه الحكومة ، وقطع العلاقات السياسية معها ، وسحب بعثتها الدبلوماسية من هذه البلاد . وكان التمثيل الدبلوماسي المصري في بريتوريا على مستوى مفوضية وقنصلية عامة ، وتمثيل جنوب افريقيا في القاهرة على نفس المستوى أيضا . ولم يؤثر قطع العلاقات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين

البلدين الا بعد مرور عامين · وكان حجم التبادل التجارى آنذاك لا يتجاوز ٤٠ ألف جنيه سنويا · وعندما طالبت الامم المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية على جنوب افريقيا ، التزمت مصر بهذا القرار ، وأعلنت وزارة الاقتصاد المصرية تأكيد قطع العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا فى سبتمبر ١٩٦٣ · واخذت مصر تقاطع جنوب افريقيا اقتصاديا · وفى البيان الذى اذاعته سكرتارية الامم المتحدة فى ٢٤ يوليو ١٩٦٥ جاء فيه أن ١٠٥ دول (من بينها مصر) اتخذت اجراءات مختلفة تهدف الى منع حكومة جنوب افريقيا من اتباع سياسة التفرقة العنصرية ·

وفضلا عن مناهضة مصر للنظم العنصرية ، فقد التزمت أيضا بمساندة حركات التحرير ضد النظم الاستعمارية فى افريقيا · وقد أكد دور مصر فى هذا المجال مواصلة ترحيبها بقادة حركات التحرير فى الرابطة الافريقية بالقاهرة ، واشتراك مصر فى عضوية لجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية · وقامت مصر بقطع علاقاتها مع حكومة البرتغال منذ ٢٩ يونيو ١٩٦٣ ومع حكومة بريطانيا فى الفترة ما بين ١٦ نوفمبر ١٩٦٥ ، ١٩ نوفمبر ١٩٦٧ ضمن ملابسات قضايا تحرير افريقيا ·

وجاء قطع العلاقاتمع البرتغال التزاما بقرارات مؤتمر القمة الافريقى فى أديس أبابا (مايو ١٩٦٣)· وقد أوضح بيان وزارة الخارجية المصرية أنه نظرا لاستمرار حكومة البرتغال فى سياستها الاستعمارية ، وعدم استجابتها لقرارات الامم المتحدة الخاصة بانهاء الاستعمار ، ووقف عمليات القمع والارهاب ضد الشعوب الافريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالى ، وتنفيذا لقرارات مؤتمر القمة الافريقى فى أديس أبابا ، فقد أبلغت حكومة مصر سفارة البرتغال بالقاهرة أنها قررت قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع البرتغال · وفى ١٥ سبتمبر ١٩٦٣ اصدر وزير الاقتصاد المصرى قرارا آخر بقطع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والبرتغال ، وجاء هذا القرار تحقيقا للاعتبارات التى بنى عليها من قبل قرار قطع العلاقات السياسية وقرار مؤتمر القمة الافريقى ·

وقد جاءت ملابسات قطع العلاقات مع بريطانيا ، ضمن اطار موقف منظمة الوحدة الافريقية التى أصدر مجلس وزرائها قرارا فى ٣ ، ٥ ديسمبر ١٩٦٥ مضمونه أنه فى حالة ما اذا عجزت الحكومة البريطانية عن اخماد الفتنة ، والعمل على اعادة القانون والنظام ، حتى تقوم حكومة تمثل الاغلبية قبل ١٥ ديسمبر ١٩٦٥ ، فان الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، يجب عليها أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية بالمملكة المتحدة · وفى ١٥ ديسمبر حدث ازاء رفض بريطانيا للتدخل العسكرى من جانبها لابطال اعلان الاستقلال من جانب واحد ، أن قطعت أقلية من الدول الافريقية ، ومن بينها مصر ، علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ·

ثالثا : العلاقات الاقتصادية فى خدمة الاتجاهات السياسية : ان نشاط مصر الاقتصادى فى افريقيا قد بدأ بصورة ايجابية عام ١٩٦١ بقيام شركة النصر للاستيراد والتصدير بانشاء فروع تجارية لها فى افريقيا ، اتسعت تدريجيا لتشمل معظم دول شرق ووسط وغرب افريقيا · وامتد نشاطها ليشمل عمليات التبادل التجارى العربى الافريقى ، وعمليات التجارة الدولية لتصدير الحاصلات الافريقية فى الاسواق العالمية ، ثم أخيرا النشاط الاستثمارى بمجالاته المختلفة ·

وهناك نقطة استرعت الانتباه من وجهة نظر الاقتصاديين ، وهى أن مصر فى علاقاتها مع الدول الافريقية ربطت علاقاتها الاقتصادية ربطا محكما بالنظم السياسية فيها ، مما جعل العلاقات الاقتصادية تحت رحمة نوعية العلاقات السياسية · ولاشك أن التقلبات السياسية تنعكس بعد ذلك على العلاقات الاقتصادية ، نتيجة هذا الوضع · وأبرز مثال لذلك أن حجم التبادل التجارى مع غانا بلغ فى عام ١٩٦٥ وأثناء حكم الرئيس الراحل نكروما ١ر٥ مليون جنيه ، فى الوقت الذى وصل فيه الى ٦٦٠ ألف جنيه فى عام ١٩٦٧ ، بعد الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكم نكروما فى عام ١٩٦٦ · وكذلك فان القروض التى حصلت عليها غينيا وغانا كانت لظروف سياسية بحتة ، واذا كانت مصر قد لجأت الى الاستثمارات فى نطاق محدود ، فان معظم النشاط الاستثمارى تركز فى غينيا ومالى ·

رابعا : دعم العلاقات الثقافية والدينية والاعلامية تأكيداللدور الحضارى المصرى: فى حين

ارتبطت علاقات مصر الاقتصادية - كما اوضحنا - بالاتجاهات السياسية الى حد كبير ، نجد ان العلاقات الثقافية والدينية والاعلامية تكاد تكون قد غطت كل دول القارة ، بما فيها الدول التى ليست لنا علاقات سياسية معها ٠

فمن ناحية العلاقات الثقافية سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٧ فقد ارتبطت مصر باتفاقات ثقافية مع ليبريا وغينيا والصومال ومالى عام ١٩٦١ ، والسنغال عام ١٩٦٣ ، والتوجو والكنجو برازافيل عام ١٩٦٤ وسيراليون عام ١٩٦٥ وهى اتفاقات ذات خطوط عريضة تشجع وتنص على تبادل المدرسين والاساتذة والمناهج الدراسية والمنح ونشر وترجمة المؤلفات ومعادلة الشهادات والمطبوعات العلمية والادبية والثقافية والاذاعات والرياضة والفرق الفنية ٠ كما ارتبطت مصر باتفاقات للتعاون الفنى والثقافى والعلمى مع داهومى عام ١٩٦٢ ، وغانا عام ١٩٦٦ ، وموريتانيا عام ١٩٦٧ ٠ وثمة اتفاقات أخرى مع نيجيريا عام ١٩٦٣ ، وتانزانيا عام ١٩٦٥ ، وبورندى عام ١٩٦٧ ، الا انه لم يتم التوقيع عليها ٠ واتفاقات التعاون الفنى والثقافى والعلمى ذات خطوط عريضة تنص على تقديم المعونة الفنية فى المجالات الفنية والخبراء ٠

وقد نشطت فى هذه المرحلة أجهزة الدعوة الاسلامية فى مصر ، ومنها المجلس الاعلى للشئون الاسلامية فى تقديم خدماتها الدينية للشعوب الاسلامية فى افريقيا ٠ كما اتسمت هذه المرحلة بالعلاقات الودية بين الكنيسة المصرية وكنيسة أثيوبيا ، فقد تلى توقيع اتفاق يونيو ١٩٥٩ قيام البابا كيرلس سنة ١٩٦٠ بزيارة رعوية لكنيسة أثيوبيا استمرت أسبوعا ، كما زارها مرة ثانية عام ١٩٦٥ ليرأس مجمع بطاركة الكنائس الارثوذكسية الشرقية ، وهو المجمع الذى دعا اليه الامبراطور هيلاسلاسى من أجل ايجاد اتصال دائم وتفاهم مستمر بين الكنائس متحدة العقيدة ٠

أما فى مجال الاعلام ، فقد شاركت مصر فى حضور المؤتمرات وانشاء الاتحادات الخاصة بوكالات الانباء الافريقية ، واتحاد الصحفيين الافريقيين ، واتحاد الاذاعات الافريقية ، ومؤتمر التليفزيون الافريقى ، وقدمت مصر خبراتها المتعددة فى هذا المجال ٠

مرحلة تكثيف العلاقات (١٩٦٧ - ١٩٧٢)

تبدأ هذه المرحلة بنشوب ازمة الشرق الاوسط ، ووقوع العدوان الاسرائيلى على مصر وسوريا والاردن فى ٥ يونيو ١٩٦٧ وقد اولت الدبلوماسية المصرية اهتماما بمجموعة الدول الافريقية فى نطاق التحرك الدبلوماسى المصرى عقب العدوان ، خاصة فى المحافل الدولية ، كالامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمرات الدولية وكان مبعث هذا الاهتمام هو أن العدوان وقع على مصر ، وهى دولة افريقية ٠ وبحكم ما جاء فى المادة الثانية من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، فان من أهدافها الدفاع عن سيادة الدول الافريقية ، وسلامة اراضيها ، واستقلالها ، والقضاء على الاستعمار بكافة أشكاله من القارة الافريقية ٠ كما أن مجموعة الدول الافريقية تمثل ثقلا لاغنى عنه فى التصويت على اى مشروع قرار خاص بازمة الشرق الاوسط فى الامم المتحدة ٠

ورغم المواقف السلبية لكثير من الدول الافريقية عقب العدوان ، فان الدبلوماسية المصرية نشطت وتحركت لشرح حقيقة العدوان الاسرائيلى وابعاده للدول الافريقية ٠ وقد اكتسب التحرك الدبلوماسى المصرى فى هذه المرحلة الملامح التالية :

أولا : تكثيف العلاقات الدبلوماسية مع الدول الافريقية ، وذلك باقامة علاقات جديدة مع ست دول هى : غينيا الاستوائية وافريقيا الوسطى عام ١٩٦٦ ، وتشاد وموريشيوس عام ١٩٧٠ ، ورواندا ومالاجاشى عام ١٩٧١ ، كما استأنفت مصر علاقاتها المقطوعة او المجمدة مع أربع دول هى : الكونغو كينشاسا (زائيرى) فى ٦ يونيو ١٩٦٧ ، وتونس فى ١٢ يونيو ١٩٦٧ ، وليبريا فى ديسمبر ١٩٦٧ وفولتا العليا فى نوفمبر ١٩٧٠ ٠

كما صدر قرار جمهورى عام ١٩٦٩ باقامة علاقات مع جابون ، ولكن الاتصالات من جانب مصر لازالت جارية لتنفيذ هذا القرار ٠

ويلاحظ ان مصر قد بدأت فى هذه المرحلة تقيم علاقات دبلوماسية للمرة الاولى مع دول سبق أن حصلت على استقلالها منذ بداية الستينات ٠

ثانيا : الاهتمام بمتابعة الشئون الافريقية : وفى هذا المجال فقد اوفدت مصر عددا متزايدا من الوفود المصرية الخاصة الى كثير من الدول

الافريقية ، وقامت هذه الوفود بحمل رسائل خاصة ، واجراء مشاورات مع رؤساء الدول الافريقية بقصد الاطلاع على وجهات النظر ، وانعكاسا لحاجة وزارة الخارجية المصرية ودرجة مصالحها وعلاقاتها مع الدول الافريقية ، ثم في مارس الماضي اعادة تنظيم الادارة الافريقية ، ضمن تنظيم ديوان عام الوزارة ، وهو يقضي بانشاء ثلاث ادارات افريقية لمزيد من التخصص ، اولى هذه الادارات تعنى بشرق ووسط وجنوب افريقيا ، والثانية خاصة بغرب افريقيا ، والثالثة بالاتصالات أو العلاقات الافريقية بالاضافة الى قسم خاص بالمنظمات والاحلاف ، يغطي نشاط منظمة الوحدة الافريقية . وهذه الادارات يشرف عليها احد وكلاء الوزارة ، كما يرأس كل ادارة مدير بدرجة وزير مفوض . ولا شك أن هذا التقسيم الجديد يتيح مزيدا من التخصص والتفرغ لمتابعة كل منطقة جغرافية عن كثب .

ثالثا : دعم العلاقات الاقتصادية والثقافية :

وفضلا عن تكثيف العلاقات الدبلوماسية المصرية الافريقية ، فقد اتجهت مصر ايضا الى دعم العلاقات الوظيفية الاخرى مثل العلاقات الاقتصادية والثقافية .

فالعلاقات الاقتصادية تنمو باطراد ، وثمة اتفاقات اقتصادية تعقد او تجدد ، مثال ذلك الاتفاق التجاري مع التوجو الذي تم توقيعه في مارس ١٩٦٤ ، ولم يجدد الا في منتصف ١٩٦٩ . وثمة وفود اقتصادية مصرية تجوب الدول الافريقية لعقد الاتفاقات ومتابعة الاسواق الافريقية . ففي عام ١٩٦٧ سافر وفد الى دول شرق افريقيا ، وزار كلا من اوغندا وتانزانيا وكينيا وبوروندي ، وفي منتصف عام ١٩٦٨ سافر وفد الى غرب افريقيا . وفي العام التالي ١٩٦٩ زار غرب افريقيا وفد آخر . كما عقد في نفس العام مؤتمر تنمية التبادل التجاري مع افريقيا . وكان من اهداف المؤتمر تقييم النشاط الاقتصادي المصري في افريقيا ، لمعرفة النتائج التي تحققت والاهداف التي لم تتحقق ، واعداد السياسة الاقتصادية في افريقيا خلال النصف الاول من السبعينات ، مع اعتبار ان ظروف القارة قد تغيرت ، وان السياسة المصرية لابد ان تساير التغيرات السريعة المستمرة من ناحية التيارات السياسية والاقتصادية التي تجتاح القارة .

اما عن العلاقات الثقافية ، فقد ارتبطت مصر خلال مرحلة (١٩٦٧-١٩٧٢) باتفاقية ثقافية واحدة مع الكاميرون عام ١٩٦٩ ، واتفاقية للتعاون الفني والثقافي والعلمي مع كل من افريقيا الوسطى عام ١٩٧٠ ، وتشاد وجامبيا عام ١٩٧١ . ورغم ظروف العدوان ، فان مصر حرصت على تقديم المعونات حسب امكانياتها المتاحة ، وقد بلغ ما انفقته مصر عام ١٩٧٠-١٩٧١ حوالي مليون و ٢٠٠ الف جنيه . وبلغ عدد المعارين المصريين الى افريقيا ١١٠٠ معار ، منهم ٤٧٨ معارا على نفقة مصر ، يعملون في ٢٢ دولة . وبلغ عدد المنح المقدمة من مصر (مستمرة وجديدة) لعام ١٩٧٠ - ١٩٧١ (١٦٤٠ منحة مختلفة) لعام على ٢١ دولة . هذا بخلاف دعم المراكز الثقافية التابعة لوزارة التعليم العالي في مقديشيو وهرجيسه (بالصومال) وفريتاون (بسيراليون) وكانوا (بنيجيريا) ونواكشوط (بموريتانيا) . كما اقامت وزارة الاوقاف مركزا اسلاميا في دار السلام .

وبالنسبة لعلاقات الكنيسة المصرية بالكنيسة الاثيوبية ، فقد شهد عام ١٩٧٠ تغيرا طرأ على هذه العلاقات ، يقضي بقيام المجمع المقدس بانتخاب ثلاثة مطارنة اثيوبيين يختار الامبراطور واحدا منهم ، ويقتصر دور الكنيسة المصرية على ارسال وفد للمشاركة في احتفالات تنصيب بطريرك جاثليق .

ملاحظات حول الدبلوماسية المصرية في افريقيا :

ان النظرة الشاملة للعرض المرحلي السابق لتطورات العلاقات الدبلوماسية المصرية الافريقية ، تتيح ابداء عدد من الملاحظات :

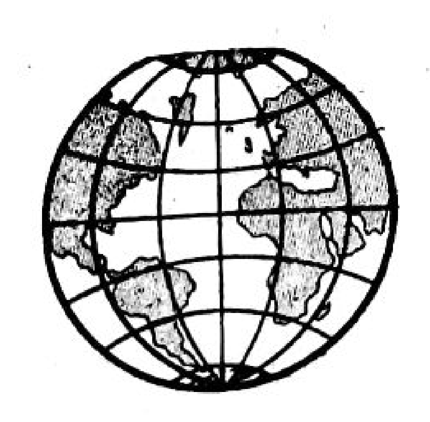
أولا : العلاقات المصرية الافريقية من ناحية التمثيل الدبلوماسي ليست بالمستوى الذي يسمح بالتأثير الفعال او الانتشار في كافة ارجاء القارة ، فليس لمصر سفارات يرأسها سفير الا في ١٧ دولة افريقية فقط ، والباقي فيها تمثيل بدرجة قائم بالاعمال أو تمثيل غير مقيم . ولاشك ان وجود التمثيل الدبلوماسي ودرجته له اهمية في تطوير العلاقات بين كل بلدين من كافة الوجوه . والتمثيل غير المقيم من دلالات فتور العلاقات الدولية .

ثانيا : توجد بالقاهرة ٢٤ بعثة دبلوماسية افريقية على مستوى سفارة ، ما عدا تمثيل سيراليون فهو على مستوى قائم باعمال . ويلاحظ ايضا ان سفارة فرنسا بالقاهرة تقوم بأعمال البعثة الدبلوماسية لكل من ساحل العاج ، وغينيا الاستوائية وفولتا العليا ، ومالاجاشى ، ومور يشيوس ، والنيجر ، ورواندا . كما تقوم سفارة بريطانيا بالقاهرة بأعمال البعثة الدبلوماسية لجامبيا .

ثالثا : ان النشاط الاقتصادى المصرى لا يزال يقوم على أساس التخطيط لكل دولة من دول القارة ، حيث يقوم كل مكتب من مكاتب شركة النصر للتصدير والاستيراد بتحديد الاسلوب الذى يتناسب مع طبيعة أسواق الدولة التى يعمل فيها ، دون وجود سياسة عامة يمكن اتباعها فى دول القارة ، الامر الذى يفتقد وجود تنسيق عام لعلاقات مصر مع دول القارة . وما من شك أن ذلك يخلق نوعا من عدم الاستقرار والارتجال فى العمل .

رابعا : رغم ان ثمة مجالات ضخمة لامكانيات التعاون بين مصر والدول الافريقية فى ميادين التعاون الفنى والعلاقات الثقافية ، مثل المجال الدينى والتعليمى والثقافى والفنى ، كان يمكن لمصر الاسهام بنصيب كبير ، لاسيما فى المجال الفنى ، الا أن هناك العديد من الاسباب التى حالت دون ذلك من اهمها قصور المبالغ المالية المعتمدة فى ميزانيات العلاقات الثقافية بالوزارات .

واخيرا .. فان تدارك الدبلوماسية المصرية لسلبياتها،ومواصلة تحركها الايجابى على الصعيد الافريقى فى مختلف المجالات من شأنه دعم العلاقات المصرية الافريقية وهى علاقات تملك رصيدا هائلا من الروابط والوشائج العديدة التى تربط الشعب المصرى بشعوب افريقيا .



قضية حرية الاعلام والأمم المتحدة

هانى خلاف

من البنود شبه الدائمة فى جدول اعمال الدورات العادية للجمعية العامة للامم المتحدة بند خاص « بحرية الاعلام » .

ويكاد يشكل هذا البند منذ عام ١٩٤٨ مع مسألة « عضوية الصين الشعبية » ، الى جانب اجراءات « افتتاح الدورة » « ومناقشة الميزانية » ، الهيكل الثابت لجدول الاعمال السنوى ، حتى قيل ذات يوم « ان السكرتارية العامة للامم المتحدة قد ادخلت الكليشيهات » الى نظام الطباعة والنسخ لديها حتى فى كتابة جدول الاعمال » .

ولم يكن الامل فى التوصل الى اتفاق بشأن تنظيم حرية الاعلام فى احدى الدورات ، بأقل من الامل فى سابقتها ، الا أن النتيجة كانت دائما تأجيلا من بعد تأجيل ، اما بسبب ازدحام جدول اعمال اللجنة الثالثة المسئولة — الى جانب « الاعلام » — عن شئون اجتماعية وثقافية أخرى ، واما بسبب اختلاف آراء الدول الكبرى (الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، وانجلترا) حول حدود التقييد ، ومجالات الحركة الواجب الالتزام بها فى اتفاقية حرية الاعلام المطلوبة .

انجازات الامم المتحدة فى مجال حرية الاعلام :

تضمن فى ع
الاعلام ، ورد

كذلك توص
اتفاقية خاصة
المادة ١٩ منه
وتشير الفقرة
التى ترد على
جانب ذلك الف
الثالثة والعشـ
القرارات الـ
الاعلام ، ذلك
الى « أثر وج
الاعلام » على
بعدما ظلت مشر
أسيرة الفهم
مكتفية بالحد
للحجر على الا

وعلى الرغ
الفقرة الاولى
المتحدة ، فقد
استكمال مناقشة
الاعلام ، الى
أيضا فى الدور

حرية الاعلام فى ضوء الظروف الجديدة :

الواقع ان العالم تكتنفه الان عدة حقائق وظروف ، تجعل مناقشته اليوم لقضية الحرية الاعلامية تختلف - أو لابد أن تختلف - فى الغاية والمنهاج عن مناقشته لها منذ سنوات مضت .

الحقيقة الاولى : ان الاعلام يعيش بعد ١٩٦٢ فى ثورة تكنولوجية عظمى ، بداتها الولايات المتحدة باطلاق قمرها الصناعى ذى الشبكة الاتصالية الضخمة المعروف باسم تلستار ، والذى يتجاوز ارساله حدود البلاد الاقليمية والقومية ، ويمتد - بعد تطويره فنيا عام ١٩٦٤ - ليغطى أطراف القارات . ولا يقتصر الامر عند هذا الحد ، فهناك احتمالات قوية للتوصل الى نوع من الاقمار الصناعية ذات قوة أعلى Synchronous تستطيع اجهزة الاستقبال العادية ان تلتقط اشاراتها ، والامر مرتهن باكتشاف مصدر افضل للطاقة ، أو بتجهيز الاقمار الصناعية الحالية بمفاعلات ذرية .

ومثل هذه الطاقة التكنولوجية الضخمة ، وما تتضمنه من احتمالات التعاظم والتطوير ، تنشأ عنها - بل لعله قد نشأ بالفعل - عدة مشاكل سياسية واجتماعية وفنية منها الدولى ومنها المحلى ، وهى على عمومها تحتاج الى تشريع وتنظيم لا بد ان تأخذه الامم المتحدة فى الحسبان .. ومن هذه المشاكل : منازعات الملكية الادبية ، وصراع الاذاعات الموجهة ، وتداخل الاشارات بين الاقطار ، والصعوبات اللغوية والثقافية الناشئة عن مخاطبة جماهير مختلفة الانتماءات والاهتمامات ، وتخطيط البرامج التعليمية الدولية .. الخ .

والواقع ان مشروعات الاتفاقيات السابقة ، سواء المتعلقة بحرية الاعلام ، أو المتعلقة بنقل الانباء وحق التصحيح الدولى ، وسواء المقدمة من مؤتمر جنيف ١٩٤٨ ، أو من لجنة الدول الخمس عشرة سنة ١٩٥١ ، بل وحتى المشروعات الفردية التى تقدم بها مؤخرا بعض الباحثين أو بعض مراكز البحوث الاعلامية .. هذه المحاولات لم تتناول فى صلبها المسائل الجديدة المترتبة على اتساع الطاقة الاذاعية عن طريق التلستار الامريكى ، أو شبكة التليفزيون الاوربى Eurovision أو شبكة التليفزيون الدولى Intervision ، وانما كان اهتمامها مركزا فى تشريع وتقنين الضمنات اللازمة لحرية الصحفى او المراسل الاعلامى ، وضمان معاملته على نحو معين عند العمل أو الانتقال ، بالاضافة الى تيسير مهمته من الناحية التنظيمية والمهنية ، وغير ذلك من الامور التى لا تتصل بالسياسات الاعلامية الدولية ، بقدر اتصالها بنواحى الحياة المهنية الضيقة .

وثانى الحقائق : التى تواجهها الجمعية العامة عند مناقشتها مشروع « الاتفاقية الدولية لحرية الاعلام » ان دولا كثيرة انضمت فى الفترة الاخيرة الى الامم المتحدة ، بما تمثله من ثقافات متميزة ، ومدارس قانونية مختلفة ، ومشاكل وأوضاع محلية ، ومستويات اقتصادية خاصة ، وأنماط فى نظام الحكم والاعلام متباينة . كل هذا يدخل فى عملية تقنين « اتفاقية حرية الاعلام » عناصر جديدة ، لابد من أخذها فى الاعتبار .

فمثلا يفترض دخول تلك العناصر الجديدة ميدان المناقشة الدولية ، استحداث بنود خاصة فى مشروع الاتفاقية الدولية لحرية الاعلام ، تتصل بحق الدول الصغرى والنامية فى الحصول أصلا على الانباء بطريقة ايسر مادية ، وأكثر عدالة ، وأكثر حيدة .

وتتضح خطورة هذا الامر اذا ما وقفنا على حجم ونسبة تدفق الانباء الى هذه المناطق من العالم ، ثم نوعية مصادر الانباء القائمة بالتغطية فى هذه المناطق ، ثم أخيرا تكاليف هذه التغطية .

- بالنسبة **للمؤشر الاول** تكفى دراسة لليونسكو أجراها عام ١٩٦١ لرسائل الاتصال الجماهيرى فى الدول النامية ، لتكشف عن ان ٧٠ فى المائة من سكان العالم لا يزالون يفتقرون الى ابسط وسائل الاعلام . فهناك ما يقرب من ١٠٠ دولة ومنطقة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تفتقر الى الحد الذى أوصت به اليونسكو ، وهو عشر نسخ من الصحف اليومية ، وخمسة اجهزة راديو ، وداران للسينما ، وجهاز تليفزيون لكل مائة نسمة من السكان . وترى الدراسة أنه ، من

المحتمل أن يكون الموقف الحقيقي أسوأ من ذلك » .
وقد تأكد ذلك فعلا في دراسة أخرى أجريت ، وتبين منها أن هناك مناطق لا تعرف من أدوات الاعلام اليومي شيئا البتة ، وكل ما لديها أجهزة للعروض السينمائية تعد على الاصابع . ففي جزر ساموا صحيفة واحدة تصدر مرة في الشهر ، في حين توجد سبع دور سينمائية تعرض ضمن برامجها أفلاما اخبارية . وفي جزر هبريد الجديدة (أحدى جزر المحيط الهادى) لا توجد صحف على الاطلاق ، في حين توجد ثلاث دور للسينما . وفي نفس الدراسة نصطدم بحقيقة أكثر ايلاما تتعلق بنسبة توزيع السكان في مناطق نفوذ وكالات الانباء العالمية ، حيث نجد ان ٣٢,٥٧٨,٠٠٠ مليون نسمة من سكان العالم ، لا يتلقون أية أخبار من أية وكالة عالمية .

ومن الظواهر المؤسفة في هذا الصدد ، ما قامت به بعض الدول أعضاء الامم المتحدة من ايقاف كامل للنشاط الاعلامي (الراديو والصحف والتليفزيون) في الفلبين ، واغلاق لدور السينما في افريقيا الوسطى ، وتم ذلك ـ في الحالتين ـ بطريقة تعسفية مفاجئة ، لم يستطع أى منطق أن يسندها .

ـ أما **المؤشر الثاني** ، وهو نوعية الانباء المتوفرة لهذه الدول والمناطق المختلفة ، فنكتفي بذكر ما احصاه الدكتور مختار التهامي في مؤلفه (الصحافة والسلام العالمي ـ دار المعارف ١٩٦٨) من أخطاء وتشويهات وقعت فيها ، أو فيها بعض وكالات الانباء العالمية . فمما لاحظه د. التهامي على هذه الوكالات الاجنبية .

ا ـ اطلاقها لفظ الارهابيين على الوطنيين المناضلين ضد الاستعمار في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية .

ب ـ نقلها انباء يقصد منها المبالغة في تصوير بدائية الشعوب المستعمرة ، والشعوب تحت الوصاية ، بغرض الايماء الى شعوب العالم بان هذه الشعوب لا تصلح لحكم نفسها بنفسها .

جـ ـ لعبت هذه الوكالات ـ ولا تزال تلعب ـ دورا أساسيا في الحرب الباردة ، وفي بث روح الكراهية بين الشعوب .

د ـ تعمل هذه الوكالات ، بما تنشره من أخبار كاذبة أو مثيرة ، على التمهيد للانقلابات الرجعية التي تحدث في انحاء شتى من العالم ، بوحى من الاستعمار العالمي .

هـ ـ تتجاهل هذه الوكالات نقل الاخبار التي تساعد على الحلول السلمية للمشكلات العالمية ، والتي من شأنها ان تلفت نظر الضمير العالمي الى قضايا الشعوب المستعمرة او المتخلفة او المضطهدة ، مثل أخبار الهنود الحمر في أمريكا ، والسكان الاصليين في أستراليا ونيوزيلاند وفلسطين وجنوب افريقيا ، وحركات الثورة في ارتيريا .. الخ .

وهكذا كان الاعتماد على وكالات الانباء بصورتها الحالية أمرا يفتقد الحيدة والموضوعية الكاملة ، مما دفع بعض المفكرين الى المطالبة بأنشاء وكالة أنباء عالمية تابعة للامم المتحدة ، تقدم خدماتها الاعلامية لكل مناطق العالم ، وحبذا لو امتد نشاطها للدول والمناطق غير الاعضاء في الامم المتحدة .

غير أن افتقاد العدالة والموضوعية والحيدة في مصادر الانباء ، لا يرجع فقط الى وكالات الانباء العالمية وانما مصدره الاساسى ـ في بعض الاحيان ، يكمن في نظام الاحتكار وسيطرة رأس المال الفردى على الاجهزة الاعلامية ، مما يجعل المادة الاعلامية المقدمة من خلال هذه الادوات ، خاضعة دائما لمصالح أصحابها في توسيع الربح ، أو مناصرة موقف دون آخر .

والدور المتوقع من الامم المتحدة في هذا الصدد ، هو محاولة ادخال مادة في مشروع الاتفاقية ، تنص على أن تبادر الدول المتعاقدة باصدار القوانين الداخلية الكفيلة بابعاد رأس المال الخاص عن ميدان الصناعات الاعلامية الاساسية ، وخاصة دور النشر والطبع والاعلان والتوزيع ووكالات الانباء والاذاعة المسموعة والمرئية .

ـ وبخصوص **المؤشر الثالث** وهو ما يتعلق بالتكاليف فانه اذا كانت حرية الاعلام تعنى لدى الدول الصغرى النامية ، الحصول على الانباء اصلا ، ثم

الحصول عليه من مصادر محايدة وبطريقة عادلة ، فان المستوى الاقتصادى لكثير من هذه البلاد سيظل ايضا هو محدد مفهوم حرية الاعلام لديها ، وبالنظر الى ارتفاع تكاليف الحصول على الانباء فى بعض هذه البلاد [illegible] الحاجة الماسة الى تخصيص الاعتمادات [illegible] خاصة بتخفيض اجور الارسال ، وضرورة معاملة البلاد النامية معاملة خاصة فى هذا الشأن ، تتناسب مع قدرتها الاقتصادية المحدودة .

ففى دراسة ولبر شرام Schramm المشهورة عن (وسائل الاعلام والتنمية القومية) ، جاء أنه فى وقت معاصر — ١٩٦٧ — يمكن ان تبلغ الفروق فى اجور نقل الانباء بقاء الخدمات ذاتها ٥٠٠ فى المائة فى امريكا اللاتينية ، و ٦٠٠ فى المائة فى افريقيا و ٧٠٠ فى المائة فى آسيا . وفى بعض الاحوال تبلغ اجور الرسائل المرسلة فى اتجاه معين ، ضعف اجور الرسائل المرسلة فى الاتجاه المضاد . (ص ٤٢٠) .

وهذا المثال يمكن أن نستنتج منه صورة لعدم العدالة فى توزيع الانباء ، وهى تنشأ أحيانا بسبب تحيزات سياسية او ارتباطات تجارية بين بعض الاطراف ، أو بسبب عدم وجود القدر الكافى من المواصلات اللاسلكية ، او الى فروق فى أساليب تحديد الاجور .

وترسم احدى الدراسات التى قدمت الى حلقة البحث المنعقدة فى يوغسلافيا سنة ١٩٦٨ لدراسة : وسائل الاتصال الجماهيرى والتفاهم الدولى ، صورة لما يمكن أن يكون عليه التعاون الدولى بخصوص تكاليف الترتيبات واجور الارسال الاذاعى ، وذلك من واقع علاقات دول الكومنولث البريطانى .

والامل معقود — على أى الاحوال — بالمنظمات المختصة للامم المتحدة (كالاتحاد المواصلات الدولى) فى ان تقوم بمعاونة الدول النامية فى انشاء شبكات الاتصال اللاسلكى ، مما قد ييسر من عملية ارسال الانباء وتلقيها ، ويخفض من تكاليفها على نحو ما اقترحه فرانسيس وليمز F. Williams فى مؤلفه Transmitting World News . وكما قد يسهم اقتراح انشاء وكالة انباء دولية تابعة للامم المتحدة فى حل مشكلة حيدة الاعلام ، يمكن ان يسهم فى حل مشكلة التكاليف ، وذلك بأن تقدم هذه الوكالة خدماتها مجانا ، حتى تستفيد منها الدول الصغيرة والمستعمرات الفقيرة .

واذا كنا قد افترضنا فى كل ما سبق عن الحقيقة الثانية التى تواجهها الامم المتحدة عند مناقشتها الان مسالة حرية الاعلام .. اذا كنا قدافترضنا ان دخول وحدات دولية جديدة ذات مستوى اقتصادى وفنى متواضع الى اسرة الامم المتحدة ، قد يفرض مناقشة من نوع جديد لمسالة حرية الاعلام ويزج باتجاهات واهتمامات جديدة فى مشروع الاتفاقية الدولية المزمع عقدها ، فانه من المفترض ايضا ان تلعب هذه العناصر الدولية الوافدة دورا هاما فى حسم هذه المسالة ، التى ظلت معلقة فى جدول اعمال المنظمة قرابة ربع قرن .

وهذا الامر يثير لدينا قضية التوازن الدولى ، وحقيقة دور القطبين الكبيرين (امريكا والاتحاد السوفيتى) فى تشكيل سياسة العالم ، وبالتالى فى تسيير عمل التنظيم الدولى . وهو ما نتناوله الان .

الحقيقة الثالثة : التى تواجه الامم المتحدة اليوم والتى ستناقش فى ظلها كل المسائل المدرجة فى جدول الاعمال ، بما فيها مشروع اتفاقية حرية الاعلام ، هى أن العالم يعيش الان بدرجة او باخرى « المناخ المريح نفسيا » الذى خلقه لقاء المعسكرين السوفيتى والامريكى فى صيف ١٩٧٢ . ومع احترامنا لحق الاخرين فى اعتباره كذلك ، الا اننا نرى هذا « المناخ المريح نفسيا » عاجزا عن ان يخلق تنازلا لدى الطرفين الرئيسيين عن الفلسفات الاساسية التى تحكم الحياة الداخلية والخارجية لكل منهما .

ان اصرار الاتحاد السوفيتى حتى سنة ١٩٧٠ على التمسك بالمادة الثانية عن مشروع الاتفاقية الدولية لحرية الاعلام الذى وضعته لجنة الدول الخمس عشرة سنة ١٩٥١ ، واصرار الولايات المتحدة الامريكية على رفض هذه المادة ، أو اختزال ما بها من قيود على حرية الاعلام .. هذا الاصرار المتبادل ليس الا تعبيرا عن فلسفة الحرية لدى كل منهما .

١ وما من شك فى أن مناقشة « فلسفة الحرية »

كانت خارج نطاق محادثات نيكسون وبريجنيف ٠ ولا حاجة بنا الى التذكير بأنه حتى الاتفاق العام الذى عقده الزعيمان الكبيران بايقاف الحرب الباردة بين الدولتين ، لم يمنع الاتحاد السوفيتى ـ بل وفى الفترة الاولى التى أسماها بعض المعلقين « شهر العسل » فى العلاقات بين الدولتين ـ من أن يرسل احتجاجا الى الولايات المتحدة ، بسبب استخدامها الطاقة الاتصالية الضخمة للتلستار فى بث الاذاعات التى تصل الى شرق أوروبا ، بما تحمله من خطورة نشر القيم الغربية ، والمناهج الليبرالية فى المجتمعات الشيوعية ، وبما تنطوى عليه من خطورة اعادة تشكيل الرأى العام الشعبى داخل الكتلة الشرقية ، بما لا يتفق والمصالح السوفيتية الحاكمة ٠

والمسألة ـ بتعبير آخر ـ تتلخص فى ان وسائل الاعلام ـ كما يرى ميلان شاهوفيتش ـ « تمثل الان واحدة من أقوى وسائل النضال فى المجال الدولى ، وربطها بالالتزامات القانونية الملموسة ، يمثل استعدادا لانتهاج سياسة سلمية ، وتعاون دولى ، واحترام تام ، لاهداف ومبادىء الامم المتحدة ، واحترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية التى تنبع من مصالح جميع الدول والشعوب ، ونظرا لانه لا توجد ظروف من هذا القبيل فى المجال الدولى ، أو فى النشاط الخاص بالحماية القانونية لحرية الاعلام ، فانه من المتعذر تحقيق نتائج هامة » ٠

ومن ناحية اخرى يرى بعضهم أن التوصل الى اتفاق بين الدول بخصوص حرية الاعلام ، أمر ما يزال بعيدا ، بحكم أن الامم المتحدة ـ وهى مؤسسة تربط بين الحكومات ـ ليس من اختصاصها « تسوية المسائل التى يفترض أنها خاصة اما بسلطة الهيئات التشريعية الوطنية ، واما بأنها خاصة برمتها بالصحافة أو غيرها من أدوات الاعلام التى يفترض انها تشكل مستقبلها الخاص » ٠ (بحث : بوجدان أوسولينك : بعض المشكلات المتعلقة بالاتصال الدولى من وجهة نظر القائمين بتنفيذ ميثاق الامم المتحدة ـ ندوة وسائل الاتصال الجماهيرى والتفاهم الدولى ـ يوغسلافيا ١٩٦٨ ـ ص ١٦) ٠

على أن هناك موقفا متفائلا يرى انه بفضل اخضاع دور وسائل الاعلام فى العالم المعاصر ، للعديد من الدراسات والتحليلات الاجتماعية والسيكولوجية والثقافية ، وبفضل شيوع الاتجاه الاجتماعى الذى يطالب بمعالجة مضمون الحقوق والحريات داخل اطار العلاقات الاجتماعية ، فان الهوة التى كانت فيما مضى تفصل بين وجهات النظر قد أخذت فى التضاؤل ٠

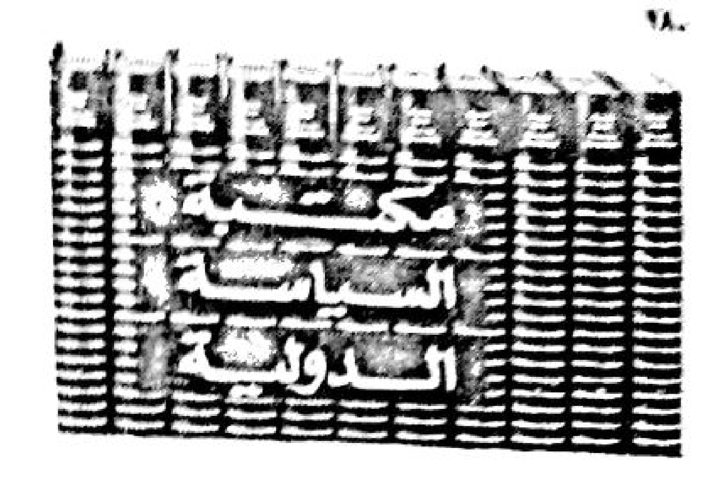
ويستدل على صحة هذا الرأى بنجاح الامم المتحدة فى اصدار قرار فى الدورة ٢٣ يشير اشارة صريحة الى « عرقلة الاحتكارات المسيطرة على وسائط الاعلام لحرية الاعلام والتقدم الاقتصادى والاجتماعى العام » (قرار الجمعية العام رقم ٢٤٤٨ ـ الدورة ٢٣) ، بالاضافة الى عقد اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ التى وافق عليها القطبان الكبيران ، بما تتضمنه من ايراد لبعض القيود على استخدام الحرية فى الاعلام ، لا تقل كثيرا عن القيود الواردة فى المادة الثانية من المشروع القديم للاتفاقية الدولية لحرية الاعلام سنة ١٩٥١ ٠

واذا كانت هاتان الخطوتان تمثلان اقترابا أمريكيا سوفيتيا لم يكن قائما من قبل ، فهو على أى الاحوال اقتراب ظاهرى لم يتجاوز بعد الهدف الثابت لكليهما ، وهو : حماية الوضع الراهن واحتكار وسائل الاعلام ٠٠ سواء أكان ذلك فى صورة ملكية خاصة أم كان بتوجيه من الدولة ٠

أما الدول النامية التى تحررت حديثا ، فلديها سبب آخر للتردد فيما يتعلق بتقنين حرية الاعلام ، اذ تخشى من أن هذا قد يتيح للدول الكبرى ، مع ذلك ، امكانيات أكبر لممارسة سيادتها عن طريق وسائل الدعاية ٠

من جملة الاعتبارات السياسية السابقة ، نخلص الى أن المخرج الناجع للوصول الى تنظيم حرية الاعلام ، هو فى ضرورة تأكيد الصلات بين الاحترام العام لحقوق الانسان ، والعمل من أجل تنظيم هذه الحرية الاعلامية ٠ فالمسألة ليست فى صياغة الاسلوب ، وانما فى الاهتمام بالحيلولة دون ابعاد حرية الاعلام عن حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ٠

ويمكن ان يحدث هذا اذا كان الاهتمام الاساسى معنيا فقط بمصلحة الدول ، أى بمصلحة المهيمنين على وسائل الاعلام ٠



الطبقات الاجتماعية وحركة المجتمع

يتـــفق جميع علماء الاجتـــماع ؟ دون استثناء ، على رأى ، هو أن التركيب الطبقى هـــو القاسم المشترك الذى يلازم حركة تطور المجتمع الانسانى ، منذ أن تخطى هـــذا الاخـــير مرحلة الجماعية . ولكن هذا الاجماع فى الراى الخاص بالاطار العـــام الذى يتحـــرك فيـــه المجتـــمع ، سرعـــان مـــا يزول بمجـــرد أن نتمعن فى التركيبات التى قام عليها المجتمع · وهنا تبرز تساؤلات لا حصر لها · كيف يمكن تحديد هذه الطبقات التى تعد العنصر الاساسى لحركة المجتمع؟ وما هو التعريف الاسلم لما يسمى بالطبقة الاجتماعية؟

وتزداد الامور تعقيدا عندما يتنـــاول البـــاحث موضوع حركة المجتمع ، وتثار تساؤلات جديدة : كيف تتحرك هذه الطبقات ؟ هل يوجد صراع بينها يدفع بالمجتمع الى الامام والى التحول ، أم يوجد تضـــامن بينها يحـــافظ على وجودالمجتمع وعلى تنسيق تحركه · ؟

وتأتى أيضا تعقيدات جديدة تضاف الى هذه التساؤلات : هل سيدوم الصراع الطبقى الى ما لا نهاية ، أم أن هناك نقطة تحول ستقضى عليه أوفى حالة التضامن الطبقى كيف يتحول المجتمع والى أين يسير ؟

والواقع أن الرد على أى من هذه الاسئلة

— ROGER CORNU & JANINA LAGNEAU

— HIERARCHIES ET CLASSES SOCIALES

— COLLECTION U 2 - ARMAUD COLIN.

يفترض منذ البداية لدى الباحث ، الالتزام بموقف أيديولوجي يحتاجه أولا ليفسر حركة المجتمع الذي يحيا فيه ، ويرجع اليه ثانيا ليشمل بـه تفسيره للمجتمعات الاخرى . أى ان جميع النظـريات الاجتماعية التى أبديت حتى الان ، تهيمن عليها أيديولوجية مـا يؤمن بها جميع واضعى هـذه النظريات .

ولهـذا التـرابط العضـوى الوثيـق بيـن الايديولوجيات وعلم الاجتماع انعكاسات هامـة على هذا الاخير . منذ عهد « اوجست كونت » برز علم الاجتماع ضمن اهتمـامات المفـكرين فى نهاية القرن التاسع عشر ، وكانت النتيجة ان تعددت النظريات الاجتماعية وتنوعت فى محاولات لتفسير حركة المجتمع المعاصر لها ، والارتفاع بهذه النظريات الى مصاف القوانين العلمية . ولكن بالرغم من كل ما تضمنه حقل البحث من مرونة ، فان العلوم الانسانية عامة ـ وعلم الاجتماع بصفة خاصة ـ ما زالت حتى هذه الساعة تتخبط فى متاهات الايديولوجيات . وربما يرجع هذا القصر الى أن الباحث فيها هو فى نفس الوقت شاهد وموضع الدراسة ، أى أن هناك تداخلا معقدا بين الموضوعين اللذين يتطلبهما العلم والذاتية المتمثلة فى الباحث نفسه ، مما يصـعب التـفريق بيـن الاثنين

وقد لمس كل من « روجيه كورنو » المتخصص فى البحث الاقتصادى والاجتماعى بجامعة ايكس اون بروفانس ، وجانينا لانيو الباحثة التابعـة لمركز الدراسات الاجتماعية لجامعة السوربون ، هـذا المازق العلمى الذى يلازم كل باحث اجتماعى منذ البداية . ولهذا عندما أرادا تناول موضوع كتاب تحت عنـوان « تنظيـم المجتـمع والطبقـات الاجتماعية » لم يعبرا عن موقفهما الايديولوجى ، بل اقتصرا على انتقاء بعـض النصوص لكبـار المفكرين الاجتماعيين . ليقدما للقارىء ما يعينه على اتخاذ الموقف الذى يـراه اقرب الى نظرتـه الخاصة للمجتمع .

وقد اوضح الباحثان اهم الاعتبـارات التـى روعيت فى اختيار النصوص المقدمة فى الكتاب وهى :

اولا ـ ان اسلم وسيلـة تتمثل فى ابراز اهـم المشاكل المطروحة فى هذا الحقل من البحث ، وكذلك الطريقة التى طرحت بها .

ثانيا ـ ان الكتاب يجب أن يتضمن مجموعة من المشاكل المتنوعة ، بل والمتناقضة ايضا

ثالثا ـ انه لابد من الرجوع الى الدراسـات الماركسية عند طرح المناقشة حول مـوضوع الطبقات

رابعا ـ ان الضرورة تقضى ايضا بتقـديم نصوص قديمة ، تعد فى الواقع الاسس الاولية التى قام عليها علم الاجتماع .

خامسا ـ واخيرا انه من الحكمة اختيار بعض النصوص الحديثة العهد التى تبرز المرحلة الراهنة التى وصلت اليها الابحاث .

لهذه الاعتبارات الخمسة قسم الكتاب الى ثلاثة اجزاء : الاول يضم مجموعة من النصوص تخص المجتمعات فى مرحلة ما قبل التصنيع ، والثانى يختص بتحاليل متنـوعـة لمفهـوم « الطبقـة الاجتماعية » اما الثالث فهو من خلال دراسة المجموعات الانسانية (من طبقاع وسطى ومثقفين والطبقات الاجتماعية فى افريقيا السوداء) او من خلال مواد نظرية يطرح مدى قيمة البحث التحليلى بمفهوم الطبقات وحدوده .

كذلك اكتفى الباحثان ، كمقدمة للكتـاب ، بنشر مقال للعالم البولندى المتخصص فى علم الاجتماع ، وهو «ستانسلاس اوسوفسكى» تناول فيه تصور كل فرد لتركيب المجتمع ، فيراه فى جوهره يعكس الفكرة الاولية التى ما زالت تسيطر على ذهن الانسان منذ طليعة الحضارة . وهى وجود صراع بين قوتين متعارضتين (الخير والشر) الاغنياء والفقراء . الاحرار والعبيد .. الخ) . فيـرى الكاتب ان هذا التصور الثنائى المتعارض لكونه بالنسبة للانسان ، يعد الاساس الذى قامت عليه الاديان فى التقدم ، وهو الذى يحدد اليوم أيضا مفهوم الطبقات الاجتماعية ونجد أيضا ان العلاقات التى تنظم الملكية هى التى تحدد الفوارق الطبقيـة منذ العصور القديمة . ثم يلاحظ انه عندما يوضع تكتيك للصراع الطبقى فان مثل هذا العمل يفترض عادة اجراء استقطاب للواقع الاجتماعى ، اى لنوع من التبسيط الى أن يصبح تصور التركيب الاصلى للمجتمع قائمـا على صراع بين طبقتين (نضال البروليتاريا ضد الراسمالية) الـخ .. وهكذا يستنتج الكاتب فى النهاية بأن التصور المبسط للبنيان الاجتماعى الذى لمسه عندما ينادى ماركس

اوانجليز بالكفاح الطبقى ، ما هو سوى صورة مجددة للفكرة الانسانية الاولية كما انه عكس فى الوقت نفسه المتطلبات الاستراتيجية التى يضعها جانب يناضل فى سبيل التغلب على الاخر فى مجتمعنا المعاصر ٠

ويتضمن الجزء الاول من الكتاب مقتطفات من دراسة قام بها مالينوفسكى ٠ تتناول فيها تقسيمات داخل المجتمعات البدائية الافريقية ،مع التركيز على اهمية الدور الثقافى والتاريخى الذى تقوم به مجموعات قبلية تهيمن على المجتمع الافريقى ٠ بفضل أساطير تسجل انتماءها للسلف المؤسس للمجتمع ٠ ثم تلى ذلك نصوص من مقال كتبه « جورج بالانديه » انصب على التركيبات الانثروبولوجية المشتركة للمجتمعات البدائية من افريقية وامريكية وآسيوية ٠وفيه يحاول الكاتب ابراز اهمية الترابط بين هذه التركيبات ، والمكانة السياسية التى تحتلها بعض المجموعات اما « موريس جوديليه » ، فانه يركز على تعدد الصور التى تتخذها الملكية الجماعية ، ويفند التبسيط الذى جرى من لدن بعضهم ، بوصف هذا النظام بالشيوعية الجماعية ، فهو يلمس فى التعقيد فى صور الملكية التى تشكل المجتمعات البدائية ، وخاصة عندما تمر هذه الاخيرة من مرحلة « الاقتصاد البدائى القائم على الاستهلاك الذاتى » الى مرحلة « تراكم الانتاج » ويطرح الكاتب فى نهاية مقاله عددا من التساؤلات :

– كيف تبدو وراثة الوظائف والاوضاع القانونية فى بعض المجتمعات البدائية ؟

– وفى اى ظروف ينمو اقتصاد قائم على اعادة توزيع الانتاج ؟

– كيف تتكون العلاقات الاجتماعية الجديدة خارج علاقات القرابة بين الافراد ؟

– كيف يبدو عدم المساواة فى الاشراف على عوامل الانتاج ، التى تضاف الى عدم المساواة فى اعادة توزيع الانتاج الاجتماعى .

ويؤكد الكاتب هنا أن نظرية ماركس القائمة على « نمط الانتاج الاسيوى » تؤكد أيضا وجود عدم مساواة اجتماعية ، هى فى الواقع التى تحمى المصالح الجماعية داخل الجماعات البدائية ٠ وبالتالى فان هذه النظرية هى التى تعبر عن تناقص حركة تخطى المجتمع مرحلة الجماعية الى مرحلة المجتمع القائم على الطبقات ٠ وبمعنى آخر فان الاستغلال الطبقى هنا يتحقق من خلال اطار جماعى للملكية

ولتناول النظام الاقطاعى ، اختار الباحثان مقالا لوريس « هو لبواكس » ٠ يحاول فيه هذا الاخير ان يحلل كيفية تحول المجتمع من مرحلة الاقطاع الى مرحلة البورقراطية ٠ فيرى الحركة ناتجة من مركز السلطة الملكية التى كانت موزعة فى عهد الاقطاع ٠ ويلاحظ ان الحكم الملكى كان فى البداية يعتمد على طبقة النبلاء لدعم الادارة المركزية والتوسع فيها ٠ ولكن هذا الاندماج من جانب النبلاء على قمة الوظائف العامة ، لم يفقدهم كيانهم المستقل المكتسب من خلال تراث تاريخى قديم ، الى ان ظهرت تدريجا شخصية الموظف الذى اصبح يقيم طبقا للخدمات التى يؤديها للدولة ٠ ويؤكد الكاتب أن هذا التحول الذى كان يجرى داخل المجتمع ، كان يعتمد اساسا على اهمية امتداد الماضى فى الحاضر .

اما موضوع أفول الطبقة الارستقراطية القديمة ، وصعود ارستقراطية جديدة تستمد نفوذها من مركزها المالى ، فان ماركس يرجعه الى نقطة بداية ،عندما طرحت الملكية الضارية على السوق التجارية ، فتحولت الى سلع ، فكان نذيرا بالقضاء النهائى على النفوذ الاقطاعى القديم ، كما فقدت الارض وما فيها شخصيتها المرتبطة بمالكها الاقطاعى ٠ وفى ظل هذا التطور الجديد ، تغيرت وسائل استغلال خيرات الارض ٠ فقد كان السيد فى ظل الاقطاع يقتطع لنفسه ما يلزمه من انتاج الارض ،ويترك الباقى لاتباعه الخدم ، اما فى ظل الملكية الجديدة ، فقد أصبح المالك المستغل الاول والاخير للارض ، وتحول الخادم الى عامل أجير يومى .

وتبرز النصوص المختارة فى الجزء الثانى من الكتاب مدى تعدد وتنوع ، بل وتعارض المفاهيم والتعريفات التى أعطيت للطبقات الاجتماعية ٠ فيراها « ادموند جوبلو » فى شكل مجموعات متفتحة تستمد كيانها من التقاليد والراى العام الذى يؤكد وجودها ، وان كانت ليس لها كيان رسمى بمعنى الكلمة ٠ فاذا وصفت طبقة ما بأنها « حاكمة » فذلك لا يعنى انها تتمتع بأى سلطة

شرعية ، بل ان هذه الطبقة لديها من الامكانيات الثقافية والتربوية ما يؤهلها اكثر من غيرها للحفاظ على المستوى الحضارى الذى حققته دولة ما ، وذلك فى مختلف نواحى الحياة ، من ثقافية وسياسية واجتماعية . كذلك يؤكد « جوبلو » أن أفول احدى الطبقات لا يأتى عن طريق « ثورة اجتماعية » تقلب الاوضاع فى المجتمع ، بقدر ما يحدث نتيجة فقدان هذه الطبقة المكانة التى كانت تتمتع بها • أما كارل ماركس فيجعل من العلاقات المادية التى تربط بين الافراد ـ وهى علاقات فى تجديد مستمر ـ القاعدة الاساسية التى تؤدى الى قيام طبقات ، وخاصة فى ظل النظام الراسمالى ، حيث نجد ثلاثة عناصر تحدد كيان الفرد ، وهى : قوة العمل ، والرأسمال والعقار • ومن خلال كل من هذه العناصر الثلاثة ، يتحدد دخل الفرد والاجر والربح • وبالتالى وجدت فى المجتمع الرأسمالى ثلاث طبقات كبرى وهى : المأجورين ، والرأسماليين ، والملاك العقاريين . كذلك يؤكد ماركس أن النظام الرأسمالى يتسم بالاتجاه الى فصل أدوات الانتاج عن قوة العمل ، فتتركز الاولى بين أيدى مجموعات تعمل على التوسع فى الانتاج • أما العقار فهو من خلال عملية الفصل هذه، يتحول فى النهاية الى صورة من الملكية ، تعكس نظام الانتاج الراسمالى وهكذا نجد فى النهاية أن حجر زاوية النظرية الماركسية هو وجود صراع طبقى فى ظل المجتمع الرأسمالى العصرى ، منذ أن بدأ فى عهد البورجوازية استقطاب يتجه الى التبسيط ، فزاد من حدة هذا الصراع ، الى ان أصبح متمركزا بين البورجوازية والبروليتارية ؛ ولن ينتهى الى انتصار الثانية •

وبالطبع ، فان أهم المشاكل التى أثيرت حول الطبقات الاجتماعية من خلال تعدد النظريات الاجتماعية والمطروحة ، تتعلق معظمها بالقطاعات الوسطى ، اى المجموعات التى تدخل ضمن الانقسامات الكبرى التى استخلصتها الماركسية ، وان كانت هذه الاخيرة تعترف بوجودها • لهذا تضمن الجزء الثالث من الكتاب نصوصا تتناول أهم هذه المجموعات الوسطى . فنجد مثلا «موريس هولبواكس» ، يتساءل عما اذا كان لدى هذه الطبقات الوسطى وعى مشترك ، لما تبدو فى شكل مجموعات غير منسقة ، يتسم نشاطها بالطابع التكنيكى البحت ، فيؤدى بها الى أن تنظر الى الانسان على أنه مجرد شىء خاضع لقواعد وقوانين ، وتكون مهمتها الاولى تطبيق هذه القواعد والقوانين على الافراد والمجموعات • ويعترف «هولبواكس» بأن حركة التاريخ تتحرك نحو هذه الطبقات الوسطى ، ولكنه يضيف أنه يعبر عن مصلحة هذا الاخير أن تحكمه وتسيطر عليه • ويذكر كلمة المؤرخ «توكفيل» : «لا أن هم الطبقات الوسطى اذا امتزج بهم الشعب والبورجوازية ، فقد يولد حضارة رائعة • اما اذا حكمت وحدها فلن ينتج عنها سوى حكومة او حضارة تفتقر الى الاخلاق والعظمة» •

ويتناول كل من «جوزيف ا. شومبيتر» و«انطونيو جرامشى» هذه المسألة من زاوية مختلفة . فيلاحظ الاول أن مولد عصر الاشتراكية قد لازم موت الرأسمالية ، كما ان تطور التعليم فى معظم دول اوروبا ، وما تلاه من صعود الدائرة الرأسمالية ، كان اساسا لصالح المثقفين ، مما ادى الى التوسيع فى القاعدة الجماهيرية لهم ، فانتشار الرأى الجماهيرى الحر • كل هذا بتشجيع من البورجوازية نفسها ، لان هذه الاخيرة كانت بذلك تدافع عن قضيتها الخاصة ، وعن برنامج حياتها ولكن التوسع فى التعليم العالى ، ادى فى النهاية الى تفشى البطالة فى صفوف المثقفين المتضخمة ، فنتج من ذلك تفشى فى الشعور بالاستياء ، سرعان ما تحول الى نقد لاذع للمجتمع الرأسمالى • ويلاحظ شومبيتر أن هذا الشعور بالكبت الذى يعانى منه المثقفون ، قد يلتحم فى معظم الاحيان بالحركة العمالية ، بالرغم من ان مطالب العمال تختلف كلية عن تطلعات المثقفين • ولكن ما يحدث هو غزو المثقفين للاوساط النقابية ، حيث يتولون وضع سياسةللعمال ، وشعارات ، ونظريات ، وهو امر يؤدى الى انتشار الوعى الطبقى فى صفوف العمال •

اما «انطونيو جرامشى» فيرى فى التطور التكوينى لفئات المثقفين عبر التاريخ اشكالا متعددة ، يذكر اهمها

اولا ـ ان كل مجموعة تولد فى وظيفة اساسية فى مجال الانتاج الاقتصادى ، تولد فئة او فئات من المثقفين • تكون مهمتهم اعطاء هذه المجموعة التناسق والوعى ، بالدور الذى تقوم به داخل المجتمع •

ثانيا : فى كل مرة برزت فيها مجموعة على مسرح التاريخ ، نجد ان لديها فئة من المثقفين

سبقتها فى الظهور ، وبذلك فهى تبدو وكأنها تمثل الامتداد التاريخى بين الماضى والحاضر . ولكن يلاحظ ايضا ان هؤلاء المثقفين يربط بينهم ، الى حد ما ، تضامن واستقلال نسبى تجاه المجموعة المسيطرة .

ومن خلال هذين المبدأين ، يحاول جرامشى ان يضع تعريفاللمثقف ، فيؤكد ان الخطأ فى منهاج البحث هنا يكمن فى انه عادة يقتصر على النشاط الثقافى ، فى حين يجب ان يشمل مجموع العلاقات التىيجرى فى نطاقها هذا النشاط .

ومن جهة اخرى ، فان تكوين الفئات الثقافية يحدث طبقا لحركة تطور تقليدية وملموسة ، اذ ان هناك مجموعات تنتج مثقفين على نحو تقليدى . وهى عادة المجموعات التى اختصت بالادخار . ويقصد « جرامش » هنا البورجوازية . ولكن من الملاحظ ايضا ان العلاقة بين المثقفين وعجلة الانتاج ، علاقةغير مباشرة ، وهى اشبه بعلاقة وساطة على درجات متفاوتة ، وذلك من خلال الشبكة الاجتماعية . مما يؤدى الى تعقد البنية العليا التى يعد المثقفون بالذات من موظفيها الاساسيين .

ويذكر «جرامشى» ايضا انه فى ظل النظام البورقراطى الديموقراطى . تفرز الجماهير مثقفين يجتهدون فى الحصول على اكبر جزء ممكن من الدخل القومى ، فيؤدى ذلك الى قيام تنافس يحتم على مختلف الفئات المثقفة ، تكوين تنظيمات مهنية وغيرها ، تتولى الدفاع عنمطالب كلفئة .

تلك هى بعض الاراءحول الطبقات الاجتماعية التى قدمها الباحثان فى هذا الكتاب . ولا تخفى على القارىء العربى اهميتها ، وخاصة فى المرحلة التى يمر بها المجتمع العربى حاليا ، حيث يجرى البحث عن ايديولوجية كفيلة بتحديد مكانته فى عالمنا المعاصر .

نبيه الاصفهانى

أزمة السياسة الخارجية الأمريكية

— STANLEY HOFFMANN

— GULLIVER EMPETRE : ESSAI LA PO-LITIQUE ETRANGERE DES ETATS-UNIS

— SEUIL - PARIS - 1971.

مؤلف

هذا الكتاب الاستاذ ستانلى هوفمان، نمساوى المولد ، فرنسى الثقافة ، يعمل حاليا استاذا للعلوم السياسية بجامعة هارفارد الامريكية . وقد أمضى شطرا كبيرا من حياته الاكاديمية فى الولايات المتحدة ، فكان قريبا من التجربة الامريكية فى السياسة الخارجية . وقد استوحى عنوان الكتاب « متاعب جاليفر » من قصة مشهورة للكاتب الانجليزى سويفت ، تحكى مغامرات رجل اسمه جاليفر ، وجد نفسه فى عالم من الاقزام ، وواجه هناك كثيرا من المتاعب والمشاكل ، وقد وجد التشبيه ملائما لوضع الولايات المتحدة الامريكية ، الدولة العملاقة ، فى المجتمع الدولى والمتاعب التى تواجهها ، والتى خلقت ازمة للسياسة الخارجية الامريكية .

وقد تناول ستانلى هوفمان الموضوع فى شكل

مجموعة من التأملات والتعليقات حول الازمة التى تواجهها الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية . الا ان هذه التأملات والتعليقات وضعت فى اطار منظم . وفى تتابع منطقى . فبدأ المؤلف يعرض فى أول فصل للنظام الدولى الحالى وخصائصه ، على أساس دراسة الوسط الذى تتحرك فى داخله الولايات المتحدة .

ثم تناول بعد ذلك الخصائص العامة لنظرة الولايات المتحدة الى المجتمع الدولى ، ودورها العالمى ، وآثار التجربة الامريكية فى السياسة الخارجية على تصورات حكامها فى مجال السياسة الخارجية .

وبعد ذلك تناول دور النظام السياسى الامريكى فى التأثير على التجربة الامريكية فى مجال السياسة الخارجية ، وأنهى المؤلف الكتاب بفصل رابع عن بعض التصورات لما يجب ان تكون عليه السياسة الخارجية الامريكية ، وهو يطبق هذه التصورات على تجربة الولايات المتحدة مع حلف الاطلنطى . ويقول ستانلى هوفمان فى مقدمة الكتاب ان هدفه المشاركة فى توضيح بعض الاسس الخاطئة فى السياسة الخارجية الامريكية ، ووضعها امام القائمين على رسم تلك السياسة فى واشنطن .

العالم الخارجي :

يقول المؤلف ان الولايات المتحدة تتعرض لازمة فى علاقاتها الدولية ، وأن اوضح دليل وأقربه الازمة القائمة بين واشنطن وحلف الاطلنطى ، كما أن هناك أمثلة اخرى مثل العلاقة بين واشنطن وبعض دول امريكا اللاتينية . وفى الحالتين تقوم الازمة بين الولايات المتحدة وحلفائها المقربين ، وقد يكمن السبب فى ذلك فى عدم قدرة الولايات المتحدة على التوفيق بين سياستها الخارجية ، والواقع الدولى .

ولكن ما هو اولا هذا الواقع الدولى الذى يجب على الولايات المتحدة ان توفق سياستها على أساسه ؟ .

يتناول ستانلى هوفمان مجموعة النظم الدولية التى يمكن ان تتحقق فى المجتمع الدولى ، وهى ثلاثة نظم تختلف من حيث الخصائص :

اولا ، نظام دولى قائم على توازن القوى . ويطلق عليه اسم « النظام الدولى المعتدل » .

وخصائص هذا النظام تعدد الاطراف القوية ، وتقاربها فى نظمها السياسية والايديولوجية . وفى هذا النظام تحتفظ الدول الكبرى بحرية كبيرة فى التحرك والمناورة فى المجتمع الدولى . وتستمد هذه الحرية او المرونة فى الحركة الدولية من امكانية حسن استغلال المواقف السائدة فى العالم بصفة عامة ، دون الاصطدام بالدول الكبرى المنافسة لها .

ثانيا : نظام دولى قائم على الثنائية ، ويطلق عليه اسم « النظام الدولى الثورى » . وأهم خصائص هذا النظام انه يقوم على وجود قطبين عملاقين متنافسين ، كل منهما يسعى ، بكل ما لديه من امكانيات وقدرات ، الى تحقيق أطماعه . وكل من الطرفين له اهداف وأطماع مختلفة ، نظرا لاختلاف التكوين الايديولوجى والنظامى (نقصد الهيكل النظامى للحكم) لكل من الدولتين . ولا تملك الدولتان العملاقتان ، فى هذا النظام ، اى مرونة فى التحرك الدولى ، وهناك باستمرار مواجهة بينهما واحتمالات للاحتكاك ، ثم ان العداء والمنافسة مستمرين، وكذلك الاحلاف والمصالحات

ثالثا : النظام الدولى الامبراطورى (او الامبريالى) . وهو نظام يكون المجتمع الدولى فيه خاضعا لامبراطورية قوية تتفوق على جميع الدول الاخرى ، ويكون لها وحدها السيطرة على المجتمع الدولى ، وتسييره بما يتفق مع مصالحها وأهدافها ، دون ان تتاح فرصة لمنافسة او صدام .

هذه هى الانظمة الثلاثة التى يمكن ان تقوم فى المجتمع الدولى . وفق راى ستانلى هوفمان ، وهو يسعى بعد ذلك الى اختيار أحد هذه الانظمة الثلاثة يكون سائدا فعلا فى المجتمع الدولى فى الستينات . ويقول انه لاول وهلة ، يبدو ان ما يسود العالم فى هذه الفترة هو « النظام الدولى الثورى » ، ولكن نظرة اكثر عمقا ، تظهر ان خصائص المجتمع الدولى فى الستينات تتفق ايضا مع خصائص « النظام الدولى المعتدل » . بمعنى ان المجتمع الدولى فى الستينات تتفق خصائصه مع نظامين مختلفين ، والسبب فى ذلك ان المجتمع الدولى يضم دولتين عملاقتين ذاتا قوة عسكرية فائقة ، تقوم بينهما منافسة شديدة ، مما يتفق مع

ـــنص النظام الثورى . ومن جانب اخر يتميز المجتمع الدولى باعتدال كبير فى استخدام القوة العسكرية ، كما ان هناك اتجاها لتعدد مراكز القوة ، اذا الغى احتمال استخدام القوة العسكرية النووية ، بسبب الخوف من قوتها التدميرية الهائلة ، وايضا لان الصين الشعبية بدات تظهر كقوة عظمى ثالثة ، مما يجعل المجتمع الدولى قريب من النظام المعتدل .

ويتعرض هوفمن بعد ذلك لوضع الولايات المتحدة فى المجتمع الدولى القائم ، وهو كما راينا مجتمع مزدوج من حيث الانظمة السائدة ، فيرى ان الولايات المتحدة مقيدة تقييدا كبيرا فى تحركها الدولى ، رغم انها دولة قوية ، ورغم ان للمجتمع الدولى خصائص النظام المعتدل . ويرجع ذلك الى ان الولايات المتحدة فى وضع يحرمها من استغلال مميزات النظام المعتدل ، ويفرض عليها عيوب النظام الثورى :

١ ـ فالولايات المتحدة دولة قوية عسكريا ، ولكنها لا تستطيع استخدام هذه القوة للضغط على الدول الاخرى الصغيرة لتحقيق اغراضها واهدافها ، واذا فعلت ذلك ، فانه يكون فى اضيق الحدود ، ولا يمكن استخدام القوة النووية فى هذه الحالات ، ولا فى غيرها .

٢ ـ تواجه الولايات المتحدة منافسة شديدة مع الاتحاد السوفيتى . وبحكم ان الاتحاد السوفيتى دولة ايديولوجية تسعى الى نشر هذه الايديولوجية . تقف الولايات المتحدة فى مركز الدفاع ، فى محاولة لمنع انتشار الايديولوجية ، دون ان تكون لها ايديولوجية بديلة تقدمها .

٣ ـ على الولايات المتحدة ان تستخدم أساليب ووسائل متعددة للتعامل مع اعضاء المجتمع الدولى . بحكم الخصائص التى تضع المجتمع فى اطار النظام المعتدل الذى تتعدد فيه مراكز القوى ـ وهى تواجه متاعب جمة فى هذا المجال .

وينتقل المؤلف فى الباب الثانى الى تحليل سبب هذه المتاعب ، وامكانية معالجتها .

أسلوب السياسة الخارجية الامريكية :

تشكل أسلوب العمل الامريكى فى مجال السياسة الخارجية طوال السنين الماضية ، بناء على التجارب المختلفة التى واجهت الامريكيين فى علاقاتهم بالدول الاخرى . كما ان اسلوب العمل الامريكى فى مجال السياسة الخارجية ، استمد بعض خصائصه من العلاقة التاريخية التى تربط الشعب الامريكى بأصله الاوروبى ، ونظرته الى الاوضاع الاوروبية التى هاجر الى القارة الامريكية هربا منها .

ويقول هوفمان ان تتبع نظرة الامريكيين الى المجتمع الدولى عبر السنين ، يكشف لنا تطورا فى الاتجاه من الانعزالية الى المشاركة الكاملة ، فكان الاتجاه السائد فى القرن الماضى هو الانعزال عن اوروبا تماما ، وجاء الرئيس ويلسون فى فترة الحرب العالمية الاولى فراى ضرورة ربط بلاده بالعالم القديم ، ومن ثم شاركت الولايات المتحدة فعلا فى الحرب الكبرى ، ولكنها عادت الى النزعة الانعزالية ، ورفض الكونجرس طلب ويلسون بشأن ضم امريكا الى عصبة الامم . وظل هذا الاتجاه مسيطرا طوال أزمة الكساد الكبير ، لان امريكا رأت ان الاهتمام بشئون اوروبا قد يمنعها من التغلب على المشاكل الاقتصادية الهامة التى تواجهها . ثم تغير الموقف تماما بعد عام ١٩٤١ اذ اعتبرت الولايات المتحدة ان مصالحها تتطلب المشاركة الايجابية فى الدفاع عن اوروبا ، ثم الدخول كطرف أساسى فى الحرب العالمية الثانية ، وبعد الحرب ظل هذا الاتجاه سائدا ، واصبحت هناك روابط وثيقة بين الولايات المتحدة والمجتمع الدولى . ويعتبر المؤلف ان هناك تغيرا جذريا قد حدث : فبعد ان كانت الولايات المتحدة تعتبر ان العالم القديم هو سبب الازمات والحروب التى تجتاح اوروبا ، وهى اصل كل المشاكل التى دفعت الامريكيين الى الهروب من اوروبا والهجرة الى العالم الجديد ، حيث نجحوا فى التجربة ،وأقاموا نظاما جديدا ودولة عظيمة ، ولكن بعد ذلك تغيرت العلاقة ، لان اوروبا اصبحت محتاجة الى الولايات المتحدة التى اصبحت هى صاحبة الفضل على اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية .

وبعد تحليل العوامل المختلفة التى تشكل العلاقة بين اوروبا وامريكا ، ينتقل المؤلف الى دراسة التجربة التاريخية الذاتية لامريكا ، وهى تجربة قصيرة للغاية ليست لها جذور سوى فى الامتداد الاوروبى الذى عرض له المؤلف .

ويقول المؤلف ان التجربة التاريخية الذاتية للولايات المتحدة قد اثرت فى تحديد مبادىء

معينة ، اصبحت وحدها تحرك السياسة الخارجية الامريكية ، وان هذه المبادىء مستمدة من الواقع الامريكى الذى يؤمن بالحريه الفردية ايمانا كاملا ، على ان يكون التمتع بهذه الحرية فى ظل القانون واحترامه ، دون اللجوء للعنف ، واذا ترجمنا ذلك بالنسبة للعالم الخارجى ، وجدنا ان الولايات المتحدة تؤمن اولا بأهمية حق تقرير المصير وثانيا بعدم اجراء التغيير بالوسائل العنيفة .

ولا شك ان مثل هذا التصور للمبادىء الخاصة بالسياسه الخارجية يحتاج الى بعض التامل ، فربما يعبر عن سذاجة الشعب الامريكى ، واعجابه الشديد بانجزاته وافعاله ، وتركيز كل شىء حول نفسه . واذا كانت هذه المبادىء التى تقوم على حق الشعب فى الديمقراطيه والحرية ورفض اى تغيير لا ينبع من الدستور ، فلماذا لا تنجح بالنسبة لجميع الدول الاخرى وتساعد فى حل الازمات والمشاكل ؟

يرى ستانلى هوفمان ان تمسك الامريكيين بهذين المبدأين يؤدى بهم الى تبسيط زائد للامور ، ويستتبع ذلك فهم خاطىء للمواقف والازمات الخارجية ، لانهم يصرون على تطبيق « نماذج ثابتة » على المواقف المتباينة التى يتعاملون معها . وكل ذلك نتيجته فشل السياسة الخارجية الامريكية ، وعدم تحقيق الاهداف المنشودة ، ويضرب المؤلف بعض الامثلة على مواقف اصيبت فيها الاهداف الامريكية بالفشل .

وفى تصور هوفمان انه على الامريكيين اعادة النظر فى المبادىء بحيث تكون اهدافهم بعيدة النظر ، ووسائلهم أكثر مرونة لتلائم التغييرات فى الواقع الدولى ، وينتقد الاتجاه النفعى الذى اجتاح السياسه الخارجية الامريكيه ، او الاتجاه العملى الزائد ، حيث أنه فرض تطبيق اساليب علمية دقيقة يقوم بوضعها خبراء فى الاستراتيجية والادارة ويرى ان هناك عوامل فى الشئون السياسية غير قابلة للخضوع لحسابات علمية دقيقة ، ومثل ذلك ردود الفعل السياسية للدول الاخرى ، وهى مبنية على مجموعة معقدة للغاية من العناصر النفسية والانسانية ، تضاف الى الحقائق والارقام ، وكثيرا ما تتغلب عليها .

ويخلص هوفمان فى تحليله هذا الى امرين : الامر الاول ، ان السياسة الخارجية الامريكية بحكم جمود المبادىء التى تقوم عليها ، والاسلوب الذى تتبعه لا تصلح الا لمواجهة الازمات او المواقف المتدهورة ، دون أى اهتمام بالاوضاع التى سوف تقوم بعد حل الازمات او المواقف هذه . بمعنى ان السياسة الخارجية قصيرة المدى ، ولا تتعرض للتخطيط البعيد المدى .

والامر الثانى ، ان هناك تناقضا خطيرا بين المبادىء المثالية التى تؤمن بها أمريكا ، وتطبيق هذه المبادىء فعلا : فكثيرا ما يتم ذلك باسلوب يعتمد على التهديد باستخدام القوة او استخدامها لتحقيق الاهداف الامريكية .

النظام السياسى الامريكى :

وبعد ان استعرض ستانلى هوفمان فى البابين الاول والثانى العوامل الدولية ، ثم العوامل التاريخية التى حددت التصور الامريكى للسياسة الخارجية ، وشكلت اسلوب هذه السياسة ، ينتقل الى آثار النظام السياسى الامريكى على رسم وتنفيذ هذه السياسة . ويبدأ بتقديم النظام السياسى للولايات المتحدة ، والاجهزة المسئولة عن وضع وتنفيذ السياسة الخارجية ، والعلاقة بين هذه الاجهزة والضغوط المختلفة التى تتعرض لها .

وطبعا هناك اولا رئيس الجمهورية الذى يعتبر المسئول الاول عن السياسة الخارجية ، مع وجود رقابة الكونجرس والشعب والاحزاب السياسية . وهناك بعد ذلك الاجهزة الحكومية المسئولة عن التخطيط والتنفيذ مثل وزارة الخارجية . ويتعرض هوفمان لاسلوب الاستعانة بالموظفين المؤقتين كمستشارين للرئيس فى رسم السياسة الخارجية ، مثل هنرى كيسنجر ، ويرى ان هؤلاء المعاونين يمتازون عن الموظفين الدائمين فى وزارة الخارجية او وزارة الدفاع او المخابرات ، فى انهم ينقلون باستمرار وجهة نظر خارجة عن اطار الجمود ، وممثلة للتطور الفكرى الحادث خارج الاجهزة الحكومية .

اما عن عيوب هذا النظام ، فاهمها من وجهة نظر المؤلف ، تحميل عبء كبير لرئيس الجمهورية ، وخضوعه لتيارات حزبية كثيرا ما تحكم تحركه فى

خاصة فى فترات
رسم السياسة الخارجية ، خاصة فى فترات الانتخابات .وايضا ملاحقة اجهزة الاعلام المستمر للجهاز التنفيذى فى عمله اليومى . وما لهذه الاجهزة من قدرة على تكشف الامور . يضطر الحكومة الى اللجوء الى السرية التامة فى كثير من الاحيان : وهنا يكمن الخطر، لان عامل السرية يخضع التخطيط فى السياسة الخارجيه لوكالة المخابرات المركزية ، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر فى رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية .

وبعد ذلك ينتقل هوفمان الى دراسة قدرة الاجهزة الامريكية على استقبال وتسجيل اتجاهات ومشاعر الدول الاجنبية والتفاعل معها : وهنا يرى أن امريكا تواجه ازمة ، فالولايات المتحدة حتى الان غير قادرة على فهم الاتجاهات والقوى التى تتحرك فى الدول الاخرى - فالصورة التى ينقلها ممثلو الخارجية الامريكية فى العواصم ، دائما تكون مستقاة من اناس مقربين من السفارة الامريكية وبالتالى أكثر ولاء للولايات المتحدة ، ولا يمثلون وجهة نظر جميع الفئات - بمعنى ان الصورة التى تأخذ بها واشنطن ، غالبا ما تكون صورة متحيزة للولايات المتحدة ، تخفى كثيرا من الحقائق الهامة التى تصبح فى الحسابات الهامة عوامل للفشل او النجاح .

ويختتم هذا القسم بالاشارة الى الانعكاسات التى تحدث فى العالم من جراء تصرفات الولايات المتحدة . وينبه الى أن مركز أمريكا كدولة عظمى يضعها باستمرار موضع فحص دقيق ، والعالم يستمع دائما الى تلك التصريحات الخاصة بالمبادىء والمثاليات الامريكية ، وينتظر ان يراها تطبق فى العالم ، ولذلك فعلى أمريكا أن تسعى باستمرار الى رسم صورة ايجابية عنها ، وهذه هى ضريبة العظمة .

العودة الى السياسة الخارجية :

شرح لنا المؤلف وجهة نظره فيما هو قائم فعلا ، وفى الباب الرابع والاخير ، قدم لنا تصوره لما يجب أن يكون عليه دور الولايات المتحدة الخارجى . وأهم شىء ان تحدد الولايات المتحدة لنفسها أهدافا تتفق ومصالحها الحقيقية فى العالم ، وبحيث يكون تصور هذه المصالح فى المدى الطويل .

والولايات المتحدة يجب ... والولايات المتحدة ... بخصائص النظام الدولى ... الواقع الدولى ... من خلاله النفاذ الى هذا الواقع والتحرك ... فقدت القوة النووية قيمتها العملية ، ... قائمة نظريا ، ولذلك اصبحت هناك دول ... تملك قدرا من القوة العسكرية ... الاقتصادية والثقافية ، لا يمكن للولايات المتحدة تجاهلها . والولايات المتحدة ، بصفتها ... فى العالم واكثرها امكانيات ، تستطيع ان ... ذلك فى الوصول الى الدول الاخرى - ... قوة ، وخلق التفاهم المتبادل الذى ... هذه الدول عن الولايات المتحدة .

ثم أن الاسلوب أيضا يجب ان يتغير ، ... الولايات المتحدة أن تبذل مجهودا ... العيوب السابق الاشارة اليها : فهى ... وأفضل دولة فى العالم ، وما يصلح لها فى ... ليس بالضرورة صالح للدول الاخرى . ثم ان كل دولة لها كيانها واستقلالها ، ولا يمكن فرض التبعية عليها - اما عن معالجة المواقف والازمات ، فيجب أن يكون ذلك قائما على اهداف بعيدة المدى ، بدلا من الارتجال الذى يؤدى فى كثير من الحالات الى الكوارث .

ان الولايات المتحدة دولة عظمى لها ... فى العالم ، وهى لذلك مقيدة بالتزامات معينة . ... قادرة على فك هذه القيود بعض الشىء ... استطاعت التعقل ، وربط اندفاع الشباب ... الذى يميز أسلوبها . ويقول هوفمان انه لا يوجد أبدا أسلوب يسمح باستغلال العوامل الايجابية والغاء نقط الضعف ، انما الاسلوب الصحيح قائم على التوفيق بين احتمالات ممكنة ، والسياسة الخارجية الفعالة هى التى تختار أقل هذه الاحتمالات عيوبا « ان المرونة سوف تسمح ... جاليفر بأن يتحرر من قيوده ، بحيث تقترب الولايات المتحدة من مشاكل وصراعات العالم ، دون خطر تفجير الكوكب كله » .

ويتعرض هوفمان للخطوط العامة للاصلاحات التى يجب ان تتبناها الولايات المتحدة سواء فى تحديد الاهداف الدولية ، او اختيار الاسلوب المناسب لتحقيق النجاح . وينتقل بعد ذلك الى التطبيق العملى لذلك كله ، فى اطار الوجود الامريكى فى حلف شمال الاطلنطى .

وفى النهاية يقول هوفمان ان الولايات المتحدة امام تحدى وهذا التحدى اساسه أن تتوقف الولايات المتحدة عن التفكير الجامد . واحلام العظمة ، ورغبتها فى ان تلعب دور شرطى البوليس العالمى ، لتتبنى أسلوبا مرنا يتفق مع حجم مسئولياتها ، وان تتفتح على العالم ، وتكف عن تلك الانعزالية الفكرية التى فات أوانها . ولكن هل تستطيع الولايات المتحدة أن تواجه هذا التحدى ؟

كانت هذه محاولة لاستخلاص اهم التعليقات والافكار التى قدمها لنا ستانلى هوفمان فى سياق تأملاته عن السياسة الخارجية الامريكية . وقد قام فى هذا الكتاب ، ببحث عن دور الولايات المتحدة فى المجتمع الدولى ، وكشف لنا التناقض القائم بين التصورات والاهداف الامريكية والواقع الدولى . فقد عجزت الولايات المتحدة عن ملاحقة التغير ، والتغلب على ما أصابها من فخر بسبب انتصارها فى الحرب العالميه الثانيه ، وخروجها من هذه الحرب اقوى دولة فى العالم . وابتعد المؤلف عن تقديم حكم شامل على الولايات المتحدة ، واكتفى بابراز العيوب التى تميز السياسة الخارجية الامريكية ، وما تسببه من متاعب للولايات المتحدة ذاتها .

وقد نأخذ على المؤلف انه اهمل الاثار التى تتركها السياسة الخارجية الامريكية على الدول الاخرى ، وما تعانيه هذه الدول بسبب الاسلوب الامريكى المتعنت . وقد يبرر ذلك بأن الهدف لم يكن دراسة السياسة الخارجية الامريكية بالتفصيل الذى يتطلبه العمل الاكاديمى ، انما الهدف هو حث المسئولين الامريكيين على اتخاذ اتجاه جديد فى سياستهم الخارجية .

والكتاب شيق من حيث المواضيع التى تناولها فقد وضع أمامنا العديد من الخصائص التى تميزت بها السياسة الخارجية الامريكية فى السنين الماضية ، ووجدنا فيه تفسيرا لكثير من الازمات التى يعانيها العالم ، بسبب السياسة الامريكية فى فيتنام والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية . ولكن قد نجد بعض الصعوبات فى تتبع سرد المؤلف ، لانه وضع أفكاره فى شكل تأملات وتعليقات ، كثيرا ما تكرر نفس الافكار .

ومن جانب آخر ، أصاب المؤلف فى تحليله للمواقف المختلفة ، وقد جذبت انتباهنا بصفة خاصة ، الأجزاء التى تناول فيها الفهم الامريكى للدول الاخرى ، وما يجرى فيها ، وقد اثبتت التجربة ان الولايات المتحدة غير قادرة على الاتصال الكامل بالشعوب الاخرى لان الغرور الامريكى يسيطر . ويحجب عن السياسيين رؤية الحقيقة كما هى . وقد اقتبس هوفمان فى هذا الصدد عبارة الجنرال ديجول : « ان الامريكيين يتصورون دائما (عندما يزورون الدول الاجنبية) ان هؤلاء الذين يلتقون معهم فى السهرات فى العاصمة يمثلون الشعب كله » . وهو حكم لاذع صدر عن رجل استطاع أن يفهم الامريكيين جيداً .

ولان الكتاب تم قبل تولى نيكسون الحكم ، فقد كان صدور الطبعة الفرنسية فرصة استغلها هوفمان ، فى مقدمة خاصة للطبعة الفرنسية ، لابداء بعض الملاحظات عن الافكار التى وضعها فى الكتاب . ويقول فى هذه المقدمة أن تطور الاحداث بعد ١٩٦٨ لا يستدعى اعادة النظر فى عرضه للنظام الدولى . اما عن علاقة الولايات المتحدة بعد ١٩٦٨ بالدول الحليفة ، فقد أصابها بعض التغييرات ، اتضحت فى نظرية نيكسون بالنسبة لجنوب شرق آسيا ، وما تبع ذلك من فيتنمة الحرب فى فيتنام ، ثم تطورات السلام الاخيرة . كذلك فان أوروبا استطاعت التحرك ،فانضمت بريطانيا الى السوق المشتركة ، بينما تم توقيع معاهدة الصلح بين بون وموسكو .

وقد يثبت ذلك فى رأينا ، انه مهما كبرت قوة الولايات المتحدة ، فهى لا تستطيع أن ترسم نظاما دوليا وفق مصالحها . واختلف هنا مع هوفمان الذى وضع فى القسم الرابع تصوره لما يجب أن تسعى اليه الولايات المتحدة بالنسبة لوضع نظام دولى يتفق مع مصالحها . وفى تصورنا انه يستحيل على دولة ، مهما كبر حجمها أو زادت قوتها ، أن تفرض على الدول الاخرى سلوكا معينا ، لان الشعوب كلها ترفض ذلك ، بل اننا اذا رجعنا الى تاريخ الولايات المتحدة ذاتها ، نجد أن الشعب الامريكى قد كافح ضد بريطانيا كفاحا طويلا من أجل الحصول على استقلاله . فلماذا يرفض هذا الحق بالنسبة للشعوب الاخرى من الناحية العملية ، رغم أن على رأس المبادىء التى تنادى بها امريكا مبدأ حق تقرير المصير . أن هذا يدعو الى التأمل والتفكير .

عبد العزيز العجيزى

العصب الحكومي

— KARL DEUTSCH

— THE NERVES OF GOVERNMENTS

— U.S.A., 1963.

يعتبر الاستاذ كارل دوتيش واحدا من ابرز علماء السياسة المعاصرين الذين قدموا لهذا العلم اسهامات عميقة الاثر . ففى عام ١٩٦٣ ظهر مؤلفه القيم بعنوان «العصب الحكومى» وفى عام ١٩٦٨ طالعنا بكتابه الثانى عن « تحليل العلاقات الدولية » ، هذا بالاضافة الى عديد من الابحاث التى تنبىء عن عمق فى التحليل وأصالة فى التفكير . ويتطلع الاستاذ دوتيش الى بناء نظرية متكاملة تفسر الحياة السياسية على المستويين الداخلى والدولى . وتتوقف فعالية هذه النظريـة على عدة أمور ، فمن ناحية يلزم أن تتضمن تلك النظرية نماذج وأدوات تحليلية ملائمة تزيد من قدرة علماء السياسة على معالجة مختلف الظواهر السياسية . ومن ناحية أخرى لابد ان تبين النظرية الاتجاه المحتمل للتطورات السياسية فى المستقبل ، والنتائج المحتملة لقرارات او تصرفات سياسية معينة . ومن ناحية ثالثة يجب أن تكون النظرية قادرة على تقييم المؤسسات السياسية والنماذج الفعلية للسلوك السياسى التى يمكن ان تختلف بدرجة كبيرة عما تؤدى اليه المؤسسات والقوانين الرسمية ، وفضلا عن كل ذلك ، يلزم أن تربط تلك النظرية بين ماهو كائن وما يجب أن يكون .. وحتى يتم اتمام ذلك البنيان النظرى الضخم ، يغدو لزاما أن تتضافر جهود علماء السياسة ، وأن يعملوا سويا وليس بصورة منفردة ، لان الجهود الفردية ، رغم أهميتها ، محدودة النتائج . ويعتبر كتاب « العصب الحكومى » ، والذى سنعرض له هنا ، من قبيل تلك الاسهامـات الفردية . وفيـه يعرض دوتيش لمجموعة من المدلولات والنماذج المشتقة من نظرية الاتصال والرقابة التى يؤمن بأهميتها فى تحقيقه غايته النهائية ، وهى تكوين نظرية سياسية تتصف بالشمول والانسجام والفعالية . واذا كانت جهود المفكرين السياسيين قد وجهت منذ امد طويل للبحث عن قوة الحكومة ، وعن قوانين ومؤسسات الدولة ، فان دوتيش ، على العكس ، لا يـركز على القوة العضليـة للجسـد السياسى بقدر ما يركز على اعصابـه ، اى على قنوات الاتصال والقرار الموجودة فيه ، وهو فى هذا يشير الى انه من الافيد ان ننظر الى الحكومة ليس على انها مشكلة قوة ، وانما على انها مشكلة تسيير والتسيير بدوره ليس الا ظاهرة اتصالية .

والكتاب ينقسم الى ثلاثة أجزاء يختص الجزء الاول منهـا بعرض نقدى لمختلف النمـاذج التى استخدمت فى العلوم الاجتماعية ـ ومنها علم السياسة ـ فى مختلف مراحل تطورها . امـا الجزء الثانى فيتعرض فيه دوتيش للنماذج الحديثة المبنية على نظرية الاتصال ، وأخيرا يتناول الجزء الثالث تطبيق نماذج الاتصال والضبط فى تحليل

الظواهر السياسية ، وخاصة نظم القرارات السياسية .

البحث عن النماذج الاجتماعية والسياسية :

يرى دوتيش أن النموذج باعتباره تصويرا نظريا لموقف معين ، يؤدي وظيفتين : احداهما تنظيمية ، والاخرى تنبؤية . ويقصد بالوظيفة التنظيمية ، قدرة النموذج على تنظيم وربط المعلومات وابراز ما بينها من تشابه أو اختلاف . اما الوظيفة التنبؤية ، فتعنى قدرة النموذج على التنبؤ باتجاه التطور ابتداء من توافر قدر معين من المعلومات .

ويسجل دوتيش أن الناس قد تعودوا منذ أمد طويل على تنظيم أفكارهم في صورة نماذج مشتقة من واقع خبرتهم المباشرة . وفى مرحلة لاحقة ، الفينا نماذج من خلق الانسان ذاته . وعندما انتقل الناس الى انتاج الاجهزة المعقدة ، أضحت النماذج أكثر تعقيدا . ويتجلى ذلك فى نماذج الالية التى ظهرت مع التطور الالى . فقد تمكن هارفى ـ وبسبب تزايد المعرفة بالمضخات الالية ـ من كتابة بحثه الممتع عن القلب ، مستخدما التماثل بين الصمامات والمضخات فى تقديم أول وصف دقيق للدورة الدموية . ويؤخذ على النماذج الالية أنها لا تصلح لتوضيح علاقات التفاعل بين مقومات وعناصر العضو . وهذا مادعى الى ظهور النماذج العضوية ابتغاء سد هذا النقص .

وبالاضافة الى ذلك هناك ما يعرف بنماذج التطور التاريخى . فليس التاريخ مجرد دائرة من الاحداث ، وانما هو تتابع لخطوات فى شكل نموذج يعبر عن درجة معينة من درجات التنبؤ . والملاحظ بصفة عامة أن النماذج الالية والعضوية ونماذج التطور التاريخى قد أفادت ـ رغم ما تتسم به من قصور ـ فى اضفاء الصفة العلمية على الثقافة الانسانية . فالاولى أسهمت فى وضع أسس المعالجة الكمية للظواهر ، بينما سمحت الثانية بمزيد من التعقيد ، وان لم تدع مكانا للوعى أو الارادة ، أما الاخيرة ، فقد أكدت على فكرة التغيير الكيفى وعلى التجديد والابداع ، وان اغفلت التنبؤات الكمية عبر الزمن . وسعيا لتلافى ما يكتنف هذه النماذج الثلاثة من قصور ، كان من الضرورى أن يتم بناء نماذج تعبر عن درجات معينة من الكم والكيف ، وتسمح بامكانية قياس الظواهر والتنبؤ بتطورها فى المستقبل . وانطلاقا من هذا ، قام بعضهم ـ أمثال راشفنسكى وسيمون ـ ببناء نماذج رياضية تستخدم فى وصف السلوك الاجتماعى والتنبؤ به . بيد أن تلك تواجهه بعض الصعوبات ، منها مثلا أن النماذج الرياضية تبنى على معاملات تحكمية فى صورة معادلات . وهذا امر لا يمكن التعويل عليه ببساطة فى العلوم الاجتماعية .. ولقد حاول ماكس فيبر تحليل العمليات والمؤسسات الاجتماعية فى ضوء أفكاره عن الانماط المثالية . وحقيقة الامر أن التحليل باستخدام الانماط المثالية لا يكفى لبيان كيفية قيام نمط اجتماعى معين أو كيفية زواله . وبعبارة أخرى ، تتعرض الانماط المثالية فقط لوصف الهياكل القائمة . ولكنها لا تستطيع قياس معدل التغير فى تلك الهياكل فضلا عن أنها لا تقدم صورة كمية لعمليات التعلم الاجتماعى . وهكذا فان فيبر لم يصل الى حد تكوين أنماط مثالية حركية للمؤسسات الاجتماعية ، تصلح للتنبؤ بمعدل التغير فى تلك المؤسسات أو احتمال انهيارها ، ولو فعل ذلك لاضحى من الميسور أن تتحول الانماط المثالية الى نماذج اتصال ورقابة .

ولاشك فى أن « نظرية المباريات » ، وهى نظرية ذات طبيعة رياضية ، قد قدمت منهجا جديدا فى دراسة القرارات السياسية والاجتماعية ، بأفتراض وجود تشابه بين المباريات والمواقف الاجتماعية . وقد أفادت هذه النظرية فى معالجة المفاهيم الاجتماعية رياضيا ، وفى صياغة الظواهر الاجتماعية كميا ، كما ساعدت فى تحليل بعض المواقف السياسية مثل الصراع الحزبى والمساومة الدولية . وعلى أية حال ، فان هناك قيودا معينة ترد على استخدام النظرية فى التحليل السياسى . فمن جهة نلاحظ أن النظرية ذات طبيعة استاتيكية ، حيث لا تفترض حدوث تغير ما فى صفات أداء اللاعب اثناء فترة المباراة . وهذا بخلاف الظواهر السياسية التى تشهد باستمرار تغيرا فى مقدماتها وعناصرها . ومن ثم كيف يمكن استخدام نماذج استاتيكية فى علاج ظواهر ديناميكية ؟ ومن جهة ثانية تعجز النظرية عن تحليل بعض المواقف السياسية التى تتصف بالتعقيد فى المقومات والتباين فى الاهداف . وفضلا عن هذا وذاك ، تفترض النظرية انتقاء القيود على النفقة والوقت امام اللاعبين ، وهذا بخلاف المواقف السياسية حيث يكون لزاما تحديد هذين العنصرين .

السيبرنتكس : نمــاذج جديدة في الاتصـــال والضبــط :

في هذا الجزء يتعرض دوتيش للنماذج الحديثة المبنية على أساس من مدلول الاتصال · فيرى أن اصطلاح السيبرنتكس ليس الا تسمية جديدة لعلم الاتصال والرقابة ، وقد استخدمه لاول مـرة نوربرت فاينر · وفي الاربعينات من هذا القرن ، تطور هندسة الاتصال بحيث أضحت متميزة عن هندسة القوى وهندسة النقل · وبينما تعنى هذه الاخيرة بعمليات نقل الاشياء المحسوسة ، وعلى حين تتناول هندسة القوى نقل الطاقة الكهربائية ، فان هندسة الاتصال تهتم بعملية نقل الرسائل · وبفضل هذا التطور ، تبلورت مفاهيم على درجة كبيرة من الاهمية ، ومن بينها مفهوم رد الفعل الذى صار مفهوما أساسيا في العلـوم الاجتماعيـة · ويقصد برد الفعل تحول التصرفات (المخرجات) التى تقوم بها شبكة الاتصالات اسـتجابـة للمعلومات (المدخلات) القـادمة اليهـا ، الى مدخلات مرة ثانية بحيث تعدل على ضوئها من سلوكها اللاحق ··

ويفاضل دوتيش بين نظرية التوازن التلقائى ونظرية رد الفعل · فيقول انه اذا كانت نظرية التوازن ــ والتى تفترض ان النظام حينما يعتوره الاختلال لا يلبث أن يعود ثانية الى حالة التوازن الاصلية ــ تعجز عن التنبؤ بنتائج التغيـرات الفجائية في هياكل النظام أو في بيئته ، كما تقصر عن تفسير مشكلات النمو والتطور ، فان نظرية رد الفعل تتكفل بسد جوانب النقص هذه ، وذلك بفضل امكانية قيـاس المتغيرات التى تتكون منها تلـك النظرية ، وأهمها عنصر التوانى وعنصر الكسب · ويعنى بالعنصر الاول الفارق الزمنى بين استقبال النظام للمعلومات والرد عليها · وكلما قل هذا الفارق الزمنى ، كلما كان ذلك مؤشرا على كفاءة النظام · أما العنصر الثانى فيقصد به كمية التغيير التى يحدثها النظام كنتيجة للمعلومات التـى استقبلها ·

ويعتبر دوتيش الوعى والارادة نماذج لتدفق الاتصال · ويعرف الوعى بأنه تجميع ردود الفعل الداخلية للرسائل الثانوية التى ليست سوى رسائل عن التغيرات في حالة أجزاء النظام ، أى هى رسائل عن الرسائل الاولية التى ترد الى النظـام نتيجة تفاعله مع العالم الخارجى · والوعى بهذا المعنى يمكن أن يتحقق في العقول الالكترونية وفى الجهاز العصبى للانسان · اما الارادة فهـى مجموعة القرارات والتصرفات التى يريدها النظام عن طريق تطبيق المعلومات التى يقدمها له ماضيه ، وعرقلة المعلومات ، المغايرة التى يقدمها لـه حاضره · وتتجلى المشكلة الاساسية للارادة فى كيفية ترجمة المعلومات الماضية للشـبكة الى تصرف ، مع رفض المعلومات التى يكون من شأنها تعديل التصرف المراد أو المرغوب فيه ·والملاحظ أن الناس عادة ما ينحون جانبا تجارب الالم او الخوف أو الشك التى قد تحول بينهم وبين بلوغ غرضهم المنشود · فالمجتمعات البشرية غالبا ما وضعت المحاذير القانونية فى طريق الرسائل التى يمكن أن تغير أنماط سلوكهم · كما أن الدول المعاصرة والحكومات والاحـزاب السيـاسية تسعى ــ رغبة فى تخليد سياسياتها ــ الى رفض الخبرات التى لا تتفق مع ما تتطلع اليه من أهداف ، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة ، بدءا بالتشريع ، ومرورا بالضبط والبـوليس ، وانتهاء بالدعاية ·

وينبه دوتيش الى ارتباط الارادة بالقوة · وقد أثار هذا المفهوم الاخير اهتمام علماء السياسة · فمثلا يرى داهل أن القوة السياسية تعنى القدرة على احداث تغير فى التوزيع المحتمل للمخرجات · أما لاسويل فيعرفها بأنها المشاركة فى صـنع القرارات مع تحديد القرار بأنه سياسة تتضمن جزاءات صارمة ·وتقدم الطبقة المحكومة ــ رغبة فى تفادى العقاب أو نيل الثواب ــ بـاخضاع سلوكها لاوامر صاحب السلطة · وعلى أية حال ، فان تعريفات داهل ولاسويل تتجاهل ــ من وجهة نظر دوتيش ــ تكلفة القوة بالنسبة للقابض عليها ، حيث هى تتعرض فقط للاختيارات المتـاحة للمحكومين مع اغفال الاختيارات المتاحة للحكام · وقد ذهب عالم الاجتماع المشـهور « تالكوت بارسون » الى أبعد مما وصل اليه داهل ولاسويل ، حينما ربط بين القوة والتدفق الديناميكى للمبادلات بين النظم المختلفة فى المجتمع · فـالمبادلات الاجتماعية تتم عن طريق العملة التى تأخذ شكل النقود فى نطاق التبادل الاقتصادى ، وشكل القوة فى نطاق التبادل السياسى · واذا كان الذهب وسيلة التحكم فى الانهيار النقدى ، فان القوة بدورها أداة التحكم فى انهيار المجتمـع السياسى · وعلى حين تكفى أوراق البنكنوت لحفظ

السيولة فى الازمات المالية الاقل تطرفا ، فالامر كذلك بالنسبة للازمات السياسية الاقل تطرفا ، حيث يكفى التأييد السياسى الذى يأخذ شكل التصريحات العامة أو المظاهرات ، للحفاظ على نسيج الثقة فى العملية السياسية .

ويسجل دوتيش أن نموذج التبادل بين النظام السياسى والنظم الفرعية الاخرى فى المجتمع له دلالات كمية معينة . ففى الامكان تقدير حجم المطالب الموجهة الى الحكومة من قبل هذه النظم الفرعية ، ثم تقدير ردود فعل الحكومة على هذه المطالب . واذا كانت سياسات الحكومة تفوق ما يرفع اليها من مطالب ، فعندئذ نكون ازاء نموذج تقليدى ، واذا حدث العكس فلا مفر من شيوع ظاهرة التخلى السياسى ، مع ما يعنيه ذلك من آثار سلبية على الاستقرار السياسى . واذا تحقق التوازن بين المطالب والاستجابات ، ازداد عدد الموالين للنظام السياسى . وعن طريق معدل الحراك الاجتماعى ، وهو المعدل الذى عنده يهجر الافراد حياة القرية بكل خصائصها الى حياة المدينة بين مميزاتها ، يمكن قياس الزيادة فى حجم المطالب الموجهة الى الحكومة . كذلك يستعان بمعدلات التصويت فى تحديد نسبة الاشخاص الذين يؤيدون الحكومة أو الاحزاب السياسية .

نماذج الاتصال ونظم القرارات السياسية :

يناقش الاستاذ دوتيش فى هذا الجزء مدى التطابق بين النماذج الحديثة فى الاتصال والضبط ، والمؤسسات السياسية التى تضطلع بعملية صنع القرارات . فيرى ان الحكومات تعتمد شأنها فى ذلك شأن نظم الاتصال ، على عملية المعلومات . والمعلومات علاقة بين أحداث تأخذ صورة نموذج ومن تتابع العمليات التى تحمل هذه المعلومات تتكون قناة اتصال . ولما كانت المعلومات مدلولا كميا يقبل القياس ، فانه يمكن قياس درجة الانسجام والتناسق داخل الجسد السياسى ، وذلك بالاعتماد على كفاءة قنوات الاتصال الموجودة فيه فى نقل المدخلات والمخرجات . وعلى السلطة السياسية أن تعلم المواطن بقراراتها قبل أن تطالبه بالامتثال لتلك القرارات . فمن العبث أن يكره النظام السياسى الفرد على الالتزام بأمر ما ، قبل أن يكون هذا الفرد على علم كامل واحاطة تامة بذلك الامر . وبينما يكون تدفق المعلومات عن تلك الاوامر الى المواطنين أمرا سهلا فى الظروف

العادية أى فى ظروف السلم والاستقرار السياسى ، فان الوضع غير ذلك فى أوقات الازمات السياسية والحروب ، حين يصبح من العسير على الاجهزة السياسية أن تحدد من توجه اليه أوامرها ، أو أن تتنبأ بردود فعل الافراد على ما تصدره من قرارات . وعندئذ تؤدى هذه القرارات الى نتائج مغايرة لما يبتغى النظام تحقيقه أصلا ، حيث تتمخض محاولات الالزام من جانب السلطة عن فتح باب العنف .. وتشير دراسات القيادة السياسية الى ان الوظيفة الاساسية للزعيم تتمثل فى الابقاء على شرعية سلطته داخل الجماعة ، وذلك عن طريق التوفيق المستمر بين ما يحبه وما يكرهه أفراد تلك الجماعة .

ويقتضى ذلك باستمرار ان يكون الزعيم قادرا باستمرار على استقبال معلومات عن أحوالهم ورغباتهم . وهكذا تعتمد القيادة داخل المجموعة على ما يعرف باسم « وظيفة التخابر الداخلى » . بيد أن مشكلة السلطة السياسية ـ كما يقول دوتيش ـ ليست فقط فى اصدار الاوامر ، وانما أيضا وبنفس القدر فى قبول الشعب لها ورضاهم عنها . فمع انتفاء هذا القبول ، وغياب ذلك الرضى ، يصير الجسد السياسى مهددا بالاضمحلال . وفى هذا يقول آرنولد تويمبى « اتسمت الحضارات العظمى بوجود أقليات حاكمة استطاعت أن تجذب الجماهير الى الامتثال اراديا لقراراتها . وحينما تحولت الى اقليات مسيطرة ، هجر الناس هذا الامتثال الارادى وحل الخوف محل الجاذبية ، وكان ذلك بمثابة السبب الرئيسى الذى أدى الى الانهيار الداخلى لتلك الحضارات » .

وقد عاود دوتيش من جديد حديثه عن مفاهيم رد الفعل والهدف ، وان كان ذلك فى سياق سياسى . فيرى أن معالجة النظام السياسى وفق نظرية التوازن التلقائى ، تقتضى عزل النظام عن البيئة ، بافتراض أن كل ما يأتيه من الخارج نوع من الاضطراب . ولكن وفق نظرية رد الفعل ، لا ينفصل النظام عن البيئة . وانما على العكس يعتمد فى أدائه لوظائفه على تدفق مستمر للمعلومات من البيئة . ويقول دوتيش أن لكل نظام هدفا يسعى الى بلوغه ، وأن هذا الهدف يتغير مع تغير خصائص بعض أجزاء النظام . فمثلا قد تؤدى التغيرات فى الانماط الثقافية للسكان ، الى تغير الاهداف التى يسعى الى تحقيقها النظام

السياسى . وقد يتغير هذا الهدف جذريا ، بمعنى أن النظام وقد حدد هدفا معينا له ، لا يلبث أن يحدد هدفا مختلفا تمام الاختلاف عن سابقه . وعلى هذا النحو غير النظام السياسى السويدى هدفه من بناء القوة العسكرية فى القرن السابع عشر ، الى تحقيق الحياد والرفاهية الاجتماعية فى القرن العشرين .

ويسلم دوتيش بأن النظم التى يعتمد تتابع قراراتها على مبدأ رد الفعل ، تتصف بالذاتية . وكلما ازدادت هذه الذاتية ، كلما ازدادت كفاءة ذاكرة النظام فى تخزين المعلومات . وتتجلى هذه الذاتية فى قدرة النظام على تغيير بنيانه الداخلى ، لمواجهة التأثيرات الخارجية . ويذكر دوتيش أن نظم القرارات السياسية يمكن أن تتعرض للعلل التالية : ١ ـ قد يفقد النظام الموارد التى تمكنه من التغلب على العقبات الموجودة فى بيئته ، ويتأتى ذلك من اتباعه سياسات يكون من شأنها تبديد تلك الموارد . ٢ ـ انخفاض كفاءة القنوات التى تحمل المعلومات الخارجية ، وهذا ما يفسر المبالغة فى تقدير المعلومات الداخلية على الخارجية . ٣ ـ فقدان القدرة على التسيير ، بحيث يصبح النظام عاجزا عن ضبط سلوكه أو تعديله بالدقة والسرعة المطلوبتين . ٤ ـ فقدان عمق الذاكرة ، بمعنى أن تفقد الذاكرة قدرتها على التخزين ، بالاضافة الى تضاءل كفاءتها فى استدعاء المعلومات المخزونة . ٥ ـ عجز النظام عن اعادة التنظيم الجزئى والشامل لبنيانه الداخلى ، ومن ثم توقفه عن تعلم نماذج سلوكية جديدة ، أو عن احداث تغييرات شاملة فى السلوك . وهذه العلل الست تواجه النظام السياسى بخطورة الركود الذاتى أو التحطيم الذاتى الجزئى أو الكلى ، ولذلك يلزم ، درءا لهذه الخطورة ، ان نحمى ذاتية النظام من الاصابة بتلك العلل .

ويتعرض دوتيش فى النهاية للعلاقة بين سياسيات القوة وسياسيات النمو . فيقرر أن القوة ـ سواء فهمت على أنها تعنى القدرة على استخراج السلوك الكامن فى الذاكرة وعلى اقامة نوع من التنسيق بين القيم السائدة والتفضيلات الشخصية أو فهمت على أنها تعنى القدرة على بلوغ هدف معين بأقل خسارة أو السعى نحو هدف مغاير ، أو اتباع سلوك مخالف ـ ترتبط بسياسيات النمو . وتنحصر أبعاد نمو النظام السياسى فيما يلى : ١ ـ تنمية القوة البشرية عقليا وجسمانيا . ٢ ـ تحقيق النمو الاقتصادى . ٣ ـ نمو الذاتية فى النظام ، وهذا يتضمن من جانب نموا فى الموارد اللازمة لتحقيق الانسجام الاجتماعى ، أى نموا فى كفاءة الاتصالات الداخلية بين مؤسسات النظام الاجتماعى ، ومن جانب آخر نموا فى القدرة التسييرية للنظام . ٤ ـ القدرة على تغيير نماذج الاتصال ، بما يمكن النظام من مواجهة آثار المحيط والتغلب عليها . ٥ ـ النمو الطويل المدى ، ويتضمن ذلك زيادة القدرة على تغيير الهدف .

وتسهم السياسيات بدرجة كبيرة فى بلوغ مستويات النمو هذه ، لانها بمثابة مجال القرار فى نطاق الابداع والتعلم الاجتماعى . وتدلنا الخبرة التاريخية على أن السياسيات قد استخدمت أحيانا لزيادة النظم الاجتماعية جمودا ، وفى أحيان أخرى للاسراع بعمليات التغيير . وأحد الملامح التى تميز التراث السياسى الغربى أنه قدم وسائل عديدة تعجل بعملية الخلق والابداع ، ومن بين هذه الوسائل حكم الاغلبية ، وحماية الاقلية ، ومبدأ التنافس . فالحكم القائم على مبدأ الاجماع ، قد يتجه الى الهبوط الشديد بمعدل التغيير ، بينما يسمح مبدأ الاغلبية بتنفيذ التغيير دون تأخير وبسرعة كبيرة . وفى نفس الوقت تحول التقاليد الغربية المتعلقة بحماية الاقليات ، دون أن تؤدى معدلات التغيير المفروضة من قبل الاغلبية ، الى اهدار كرامة الاقليات المعارضة . وأخيرا فان ارساء مبدأ الاختلاف فى الرأى ، وتقديم قنوات مقبولة للتعبير عن النقد والنقد الذاتى ، يؤدى الى ضمان مبدأ الاغلبية . وهكذا فالسياسيات ليست فى ذاتها غاية ، وانما هى وسيلة لتحقيق غاية ، تدور حول التعلم الاجتماعى .

وأخيرا ، وبعد هذا العرض الذى قدمناه لواحد من أهم المؤلفات السياسية التى ظهرت فى الستينات ، نود تسجيل الملاحظات التالية :

ـ لا شك أن دوتيش قد فتح بهذا الكتاب آفاقا جديدة فى معالجة الظواهر السياسية . حيث أسهم فى امكانية الصياغة الكمية للعملية السياسية وفى امكانية التنبؤ باتجاه التطورات السياسية فى المستقبل . وفضلا عن ذلك ، قدم دوتيش تأصيلا فكريا لحقيقة الجهاز العصبى فى الجسد السياسى ، فعالج بذلك ناحية هامة اهملها علماء السياسة ، ولم يولوها ما تستحق من الدراسة والبحث .

ـ يعتمد منهج الاتصال ـ الذى قدمه لنا دوتيش فى مؤلفه المذكور ـ على التلقائية (الالية) ، وعلى التوجيه الهندسى للسلوك البشرى . ويبدو أن دوتيش خشى من أن يتعرض لهذا النقد ، فذكر أن الاختلاف بين ماهو عضوى وما هو آلى ، فى طريقه الى الزوال بفضل التقدم السريع فى استخدام العقول الالكترونية والالات وأجهزة الاتصال والضبط .

ـ يقدم دوتيش نماذج لا تصلح لتفسير العمليات السياسية الفعلية ، فهو غالبا لا يدخل فى حسابه السلوك العشوائى أو السلوك غير الرشيد ، كما لا يأخذ فى اعتباره نظم القيم السائدة فى المجتمع ، أو دهاء القيادة السياسية . وتلك أمور يصعب التحكم فيها .

يركز منهج الاتصال على القياس الكمى لتدفق المعلومات ، ويهمل التحليل الكيفى للمشكلات السياسية . وبذلك يكون دوتيش قد وقع فى نفس الخطأ الذى وقع فيه بناة النماذج الآلية الكلاسيكية ، رغم حرصه الشديد على تلافى هذا العيب .

ـ يطبق مسلك الاتصال ، مفاهيم مشتقة من هندسة القوى ، والهندسة الكهربائية ، وهندسة الاتصال ، على تحليل العمليات السياسية التى تدور أساسا حول الانسان صاحب الاحاسيس والعواطف والانفعالات .

ـ من الامور الاساسية ان اهمية النموذج تنحصر فى قدرته على تبسيط موقف بطبيعته معقد . ورغم أن دوتيش نفسه قد أكد على هذه الحقيقة فى مناقشته المطولة عن النماذج المختلفة التى استوعبت الجزء الاول من الكتاب ، الا أن النموذج الذى قدمه لنا يعبر عن مستوى عال من التعقيد ، ولذلك يصعب استخدامه فى معالجة الظواهر السياسية التى تستدعى تبسيطا شديدا كيما يمكن تحليلها .

كمال المنوفى

المؤلفات العربية السياسية

- البحرين من الحماية الى الاستقلال
- مسألة الجزر فى الخليج العربى
- أزمة الوحدة العربية
- حول التكامل الاقتصادى العربى
- سياسة اسرائيل الخارجية فى افريقيا

■ ■ امل ابراهيم الزيانى ـ البحرين من الحماية الى الاستقلال ـ رسالة ماجستير غير مطبوعة ـ القاهرة ـ ١٩٧٢ ■ ■

البحرين من الحماية الى الاستقلال ، عنوان الرسالة التى تقدمت بها الطالبة امل ابراهيم الزيانى ونالت بها درجة ماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة فى يونية سنة ١٩٧٢ .

وهذه الرسالة جديرة بالاهتمام لاسباب منها : انها اول رسالة فى العلوم السياسية كتبتها آنسة من البحرين ، وانها اول رسالة تناولت بالدرس والتحليل موضوع استقلال البحرين ، وموقف هذه الدولة من أحداث الخليج العربى خاصة ، والسياسة الدولية فى الشرق الاوسط عامة ، كما انها رسالة جيدة ، بذلت صاحبتها فيها كثيرا من الجهد للتغلب على الصعوبات المختلفة التى تعترض اى باحث ، وبخاصة اذا كان هذا البحث باكورة عمله .

ان رسالة الطالبة امل الزيانى تدور حول البحرين ، وتبدأ بتحليل العوامل ذات التأثير فى مركز البحرين ، مبتدئة ذلك بعرض لمركزها الجغرافى مشيرة الى التطور الاقتصادى الذى طرأ منذ الكشف عن النفط فى هذا الاقليم . ثم تتناول تطلعات الدول الى البحرين ، فتتحدث

عن ... سلطان مسقط ، وتطرق الى الاحتلال السعودي للبحرين ، وتنتقل من هذه الى ما كان من مطامع محمد علي ، على يد عملائه [illegible] ، ثم [illegible] الاستعمار [illegible] للتدخل البريطاني في البحرين ، وتخصص مبحثا للشخصية القانونية للبحرين في ظل الحماية البريطانية ، ووصف اجهزة الحماية البريطانية وصفا دقيقا ، [illegible] عن دور المقيم البريطاني ووكالته المعتمد ، وعن [illegible] المستشار البريطاني ، واهمية القواعد العسكرية البريطانية التي تعزز الوجود البريطاني في البلاد . وكما اهتمت بوصف الجهاز الاستعماري البريطاني ، اهتمت كذلك بوصف اجهزة الحكم المحلية ، ومنها سلطة شيوخ البحرين ، والمؤسسات الادارية التابعة له .

وتتناول بعد ذلك الحديث عن رد الفعل الوطني ، والحركة المناهضة منه لمواجهة الاستعمار البريطاني ، وقسمت هذه الحركة الى ثلاث مراحل : حركة ظهرت في الحرب العالمية الاولى ، وحركة ظهرت فيما بين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٣٦ ، ومرحلة ظهرت ابتداء من سنة ١٩٥٤ .

وخصصت فصلا لدراسة المطالب الايرانية في البحرين ، وحللت اهم الوثائق التي اعتمدت عليها الحكومة الايرانية في تعزيز مطالبها ، وتحدثت عن عرض القضية على عصبة الامم ، وخصصت دراسة ايضا لمطالب ايران في جزر الخليج .

وقد افردت فصلا لدراسة الانسحاب البريطاني من البحرين خاصة ، ومن المنطقة العامة ، وحللت الاسباب السياسية والاقتصادية التي حملت بريطانيا على اتخاذ قرارها بالانسحاب ، واوضحت الآثار المترتبة على هذا الانسحاب ، وناقشت ما سمي بمشكلة الفراغ من وجهة النظر البريطانية ثم من وجهة النظر العربية .

وخصصت فصلا لدراسة موقف البحرين من اتحاد الامارات العربية ، فاشارت الى اتفاقية دبي ، والى الدورات التي تلت ابرام هذه الاتفاقية في الدوحة وابو ظبي ، وابانت الصعوبات التي اعترضت هذا الاتحاد وجعلت البحرين لا تنضم اليه ، مفضلا طريق الاستقلال .

وعالجت في الفصل الاخير من الرسالة موضوع استقلال البحرين ، فشرحت المشاورات التي دارت بين بريطانيا وايران والسعودية وحاكم البحرين ، وهي المشاورات التي قربت بين وجهتي نظر بريطانيا وايران ، وسمحت بارسال بعثة من الامم المتحدة لتقصي الحقائق ، وللتعرف على رغبات اهل البحرين وموقف كل من حكومتي ايران وبريطانيا ، وتتحدث بتفصيل عن اعمال بعثة الامم المتحدة في البحرين ، وعن التقرير الذي رفعته البعثة الى يوثانت الامين العام للامم المتحدة وتصديق مجلس الامن في ١١ مايو سنة ١٩٧٠ على تقرير هذه البعثة .

وتحدثت عن الاعلان الرسمي لاستقلال البحرين ، وتقدم البحرين على أثر ذلك بطلب عضوية جامعة الدول العربية ثم الامم المتحدة .

وتخصص بعد هذا ثلاثة مباحث للتطورات التي طرأت على منطقة الخليج عقب استقلال البحرين حتى تاريخ كتابة الرسالة ، وفي مقدمة هذه التطورات احتلال ايران لثلاث جزر في الخليج ، واعلان دولة اتحاد الامارات العربية ، والصراع حول امارة الشارقة .

اما ختام الرسالة فعنوانه ، مستقبل البحرين ، وفيه تنبأ عن العلاقات التي قد تنشأ مستقبلا بين البحرين وامارات الخليج العربي خاصة ، ودول العالم العربي عامة .

وقد استندت في رسالتها الى الوثائق الرسمية ، ومنها وثائق عصبة الامم ، ووثائق الامم المتحدة ، ووثائق الحكومات الاطراف في هذه القضية ، كما انها رجعت الى اهم المؤلفات العربية والانجليزية التي تصدت لسياسات دول الخليج العربي ، كما رجعت الى الصحافة المحلية الصادرة في امارات الخليج .

والرسالة على الرغم مما بذل فيها من جهد ـ لا تخلو من مآخذ نذكر منها : ان الرسالة يغلب عليها الطابع التاريخي ، بمعنى أن صاحبة الرسالة عمدت الى سرد الحوادث ، دون عناية كافية بتحليل تلك الحوادث .

وانها في بعض الحالات تعوزها الموضوعية ، لان تحمسها لوطنها البحرين ـ وهو امر طبيعي جدير بان يؤخذ في الاعتبار ـ كان غالبا عليها مما جعلها مثلا تقول ان البحرين بلد سياحي جذب اليه السائحين من الامارات العربية الاخرى ومن المملكة السعودية او ان البحرين مركز هام للاستثمارات الدولية .

وانها جعلت عنوان الفصل الثالث من رسالتها « البحرين والادعاءات الايرانية » وهي بذلك تضع النتائج قبل المقدمات مع ان البحث العلمي الصحيح كان يقتضي منها ان تجعل عنوان هذا الفصل : المطالب الايرانية مثلا ، ثم تختتمه بعد مناقشة هذه المطالب ، ومناقشة رد الفعل في البحرين ، بالنتيجة التي جعلتها عنوانا لهذا الفصل .

ولكن هذه المآخذ تعتبر في رأينا يسيرة ، اذا قيست بمأخذ آخر هو عدم دقتها في ذكر المراجع . فهي تارة لا تذكر اسماء الناشرين ، وتارة لا تذكر تاريخ صدور المؤلفات ، وتارة تكرر اسم مؤلف أكثر من مرة بصورة تختلف كل مرة عن الاخرى . ولا شك ان طريقة ذكر المراجع كاملة ركن من اركان اى رسالة جامعية ، اذ يجب ذكر اسم المؤلف كاملا ، واسم الكتاب او عنوان المقال واسم المجلة التي نشر فيها ثم اسم الناشر وتاريخ ومكان النشر ، تلك المعلومات لا تقل اهمية عن التحليلات التي استخرجها صاحب الرسالة من هذا الكتاب أو ذاك البحث ، او تلك الوثيقة .

على أن تلك المآخذ لا تقلل من قيمة الرسالة ولا من قيمة المجهود الذي بذلته الانسة آمل ابراهيم الزياني التي نأمل لها مستقبلا علميا زاهرا في خدمة وطنها البحرين ، وخدمة الوطن العربي الذي هو في أشد الحاجة الى شباب يؤمن بان البحث العلمي طريق الى خلاص الوطن العربي من التخلف والتجزئة .

دكتور بطرس بطرس غالي

■■ د. محمد عزيز شكرى — مسألة الجزر — فى الخليج العربى والقانون الدولى — الكويت — ١٩٧٢ ■■

فى بحث علمى موجز ، يقوم الدكتور محمد عزيز شكرى الاستاذ المساعد للقانون الدولى العام فى جامعة دمشق ، بتقديم دراسة قانونية مدعمة بالوثائق لقضية احتلال القوات المسلحة الايرانية لجزر الخليج العربى الثلاث : ابو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى .

وتثير هذه القضية من وجهة نظر القانون الدولى مسألتين اساسيتين : اولاهما مشروعية الادعاءات الايرانية على هذه الجزر فى القانون الدولى العام ، وثانيتهما طبيعة العمل العسكرى الذى قامت به ايران فى هذه الجزر ، صبيحة الاول من ديسمبر ١٩٧١ وآثاره القانونية .

وتشكل دراسة كل من هاتين المسألتين قسما من البحث ، تندرج فيه فروع عدة . فالقسم الاول عالج فيه الدكتور عزيز شكرى مسألة الادعاءات الايرانية على الجزر العربية ، على اساس وقائع التاريخ ، وممارسة السيادة الفعلية على الجزر عبر السنين ، والادلة المادية والقانونية التى تحدد صاحب السيادة الحقيقى .

ويتناول الفرع الاول ، من القسم الاول ، الوقائع التاريخية التى تؤكد عروبة الجزر ، وتتدعم هذه الوقائع بالوثائق والمراسلات البريطانية فى أواخر القرن التاسع عشر المحفوظة فى ملفات وزارة الهند ، وسجلات دار المقيم السياسى البريطانى فى « بوشهر » منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى عام ١٩٢٥ ، ويعرض المؤلف نماذج من هذه الوثائق والمراسلات ، تعطى صورة تاريخية واقعية للحق العربى فى الجزر الثلاث .

وحتى تكتمل هذه الصورة التاريخية الواقعية ، يتناول المؤلف فى الفرع الثانى مسألة ممارسة السيادة الفعلية على الجزر الثلاث . ويعرض مظاهر السيادة الفعلية لرأس الخيمة والشارقة على هذه الجزر . ومن تلك المظاهر ، ادارة المرافق العامة ، ومنح امتيازات استغلال الموارد الطبيعية ، واستيفاء الرسوم ، ورفع العلم العربى للامارتين عليها .

وبعد أن يعرض المؤلف فى الفرع الثالث لاحكام القانون الدولى الناظم (المنظم) لاكتساب السيادة القانونية على الاقليم ، ينتقل فى الفرع الرابع الى تطبيق هذه الاحكام على مسألة الجزر الثلاث ، فيتناول فى فقرتين الوضع القانونى للجزر ، ومناقشة الحجج الايرانية حولها . ان حكومة ايران لم تتقدم علنا بأى دليل يدعم مطالبتها بالجزر الثلاث ، وانما اكتفت فى مناسبات متفرقة بذكر حجج ليس لها محل فى الواقع ، ولا فى القانون .

اما القسم الثانى من البحث ، فيتناول فى اربعة فروع ، طبيعة العمل العسكرى الذى قامت به ايران فى الجزر العربية الثلاث وآثاره فى القانون الدولى . ويعرض المؤلف فى الفرع الاول استخدام القوة العسكرية فى القانون الدولى ، ويؤكد انه ، جنبا الى جنب ، مع السعى لتحريم استعمال القوة فى العلاقات الدولية ، فان المجتمع الدولى يمضى فى فتح السبل تلو السبل امام الدول لحل منازعاتها ، بشكل لا تضطر معه لاستخدام القوة ، ولا يتعرض معه السلام العالمى للخطر .

ويتناول الفرع الثانى بالوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية فى القانون الدولى . ويخلص المؤلف الى ان القانون الدولى يفتح امام ايران سبلا كثيرة : سياسية ، وتحكيمية ، وقضائية ، لحل نزاعها مع الشارقة ورأس الخيمة حول ادعاءاتها على الجزر العربية الثلاث ، لو ارادت تحكيم قوة الحجة . لكن الظاهر انها فضلت حجة القوة .

وخصص المؤلف الفرع الثالث لمناقشة التكييف القانونى للعمل العسكرى الايرانى فى الجزر العربية الثلاث وآثاره ، واعتبر ان هذا العمل العسكرى استخداما للقوة ، بغية الغزو والاحتلال ، ويقصد كسب السيادة على اقليم يعود لدولة اخرى وفق ما كان يعرف فى القانون الدولى التقليدى بالفتح . وهذا يعد خرقا فاضحا وخطيرا لالتزامات ايران الدولية ، وخاصة بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وتحت عنوان مسئولية بريطانيا كدولة حامية ، يتناول المؤلف فى الفرع الرابع والاخير مدى مسئولية الحكومة البريطانية فى الامتناع عن الدفاع عن الجزيرتين من الغزو الايرانى . ويقول ان بريطانيا عرضة لمساءلتها قانونيا عن اخفاقها فى تنفيذ التزاماتها بموجب معاهدة الحماية ، اذا لم نقل تواطئها مع الايرانيين .

ويذهب المؤلف ، فى ختام بحثه ، الى ان الجزر الثلاث : ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى قلب الخليج العربى ، هى جزر عربية من حيث السيادة القانونية عليها ، وما تزال كذلك . فاما ابو موسى فقد سويت مشكلتها مؤقتا باشتراك ايران والشارقة فى ادارتها ، الى ان يحسم موضوع ادعاءات ايران السياسية عليها باتفاقية دولية دائمة ، وبالتالى فان نزول القوات الايرانية بها ، كان مستندا الى هذه التسوية المؤقتة ، ويبقى اثره محصورا ببنودها . واما بالنسبة لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى ، فالعمل العسكرى الايرانى فيهما ، كان عدوانا مسلحا مكشوفا ، خالفت فيه حكومة طهران قواعد القانون الدولى بصورة صارخة ، وليس من شأن هذا الاحتلال ان يغير فى الوضع القانونى للجزيرتين ، لان حق الفتح ، الذى يبدو ان ايران ارادته من احتلالها ، غير مشروع ، وما بنى على الباطل فهو باطل . وفى غياب التنظيم الادارى القادر على العمل الفعال ، لدرء العدوان ، ومعاقبة المعتدى ، لا يبقى امام المضرور الا حق الدفاع المشروع الفردى والجماعى ، وهو حق طبيعى مقدس يحترمه القانون الوضعى ، وينص عليه ميثاق الامم المتحدة صراحة .

وختاما فان بحث الدكتور محمد عزيز شكرى اذ دعم بثلاث وعشرين وثيقة ، بعد [illegible] ميدان الدراسات القانونية ، وهو فى الوقت نفسه يعتبر عملا قوميا نافعا فى ميدان الدفاع عن الحقوق العربية المغتصبة .

احمد يوسف القرعى

■■ الدكتور عبد العزيز الاهوانى – ازمة الوحدة العربية – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ١٩٧٢ ■■

يتألف هذا الكتاب ، من مجموعة دراسات ومقالات ، يبدو انها نشرت فى الفترة من عام ١٩٦٦ وحتى اوائل السبعينات . واول هذه الدراسات واطولها ، دراسة بعنوان « الوحدة العربية بين المد والجزر » وتقع فى حوالى ٨٠ صفحة، كانت قد نشرت فى اعداد من مجلة الكاتب فى النصف الاول من عام ١٩٦٦ . اما الدراسات الاخرى وعددها ١٩ ، فمنها ما يبحث فى الوحدة العربية ، ومنها ما يبحث فى بعض اوجه تطور القوى الاجتماعية فى مصر ، ولكن اغلبها يدخل فى نطاق ما يعرف باسم البحوث الحضارية المقارنة ، حيث يقارن الدكتور الاهوانى الحضارة العربية بغيرها من الحضارات ، ويتعرض لمسائل ثقافية وادبية شتى .

وقبل ان نتعرض بشىء من التفصيل لما يأتى به الدكتور الاهوانى ، علينا ان نثبت ان الكتاب ، رغم افتقاده الظاهرى لوحدة الموضوع ، فانه يصدر كله عن ايمان كامل واضح وجرىء بالقومية العربية ، وبما تستلزمه من وحدة ، وبما تعنيه فى الظروف الحاضرة من تقدمية وعلمية ، انه كتاب الملتزم قومى ، يعالج الامور من وجهة نظر التزامه ، ويعالجها على نحو موضوعى مقنع متمتع بالعمق وسلاسة العرض معا .

يبدا الدكتور الاهوانى **بحثه الاول** بتتبع فكرتى الولاء للوطن الصغير – وهو لديه مصر – وللوطن الكبير . ويناقش اولا مقومات النظرة العصرية ، ولا سيما فى اصرارها على وحدة الرقعة المصرية ، ووحدة التاريخ المصرى . ثم يبحث فى عنصر الدين ، مبينا الظروف التاريخية التى ادت الى تعمق علمانية القومية فى اقطار المشرق العربى ، حيث برز النضال القومى فى مواجهة استعمار تركى ، يشارك العرب دينهم . وحين يرد المؤلف على انصار المصرية ، لا ينسى ان يشير الى حقيقة تاريخية هامة ، وان لم يحظ بكثير من البحث ، وهى ان تجزئة بلاد الشام بعد الحرب العالمية الاولى ، قد زادت من حماسة السوريين للوحدة الكبرى . بعد ذلك ينتقل الدكتور الاهوانى الى البحث فى مقومات القومية العربية ، مفردا مكان الصدارة للغة . ثم للتاريخ والثقافة . كذلك يسند المؤلف الى الوحدة العربية مهمة اصبحت موضع اجماع ، وهى مهمة تجاوز التخلف وبناء الاشتراكية . ويهاجم المؤلف دعاة منطق العزلة . ويلحق بهؤلاء الدعاة ، اولئك الذين يرون ان لاقطارهم مقاما خاصا فى بناء الوحدة العربية . كذلك يهاجم المؤلف مفهوم وجود رسالة خالدة خاصة بالامة العربية ، ويرى ان هذا المفهوم دعوة رومانتيكية (ص ٨٣) ، وان الهدف الذى تسعى اليه العروبة ، وهو اقامة « مجتمع الكفاية والعدل والرقى » ، هو هدف « تسعى اليه البشرية فى بقاع الارض جميعا » . ويحذر الدكتور الاهوانى من ان التمسك بدعوى « الطبائع الثابتة فى الامم ذات الرسالة الخالدة » قد يقود الى محاربة كل تجديد واصلاح (ص ٨٥) .

ولابدلنا من ان نلاحظ هنا ، ان مفهوم الرسالة الخالدة ، كما جاءت به بعض الحركات العربية والمفكرون من العرب ، هو ابعد ما يكون عن شبهة العنصرية التى يراها فيه الدكتور الاهوانى . فالحق ان الرسالة الخالدة ، انما كانت نوعا من رد الفعل الحضارى ، على ما ردده المستعمرون من تفوقهم الحضارى والعنصرى . انها كانت تاكيدا للذات لحظة ضعفها بمواجهة الغرب ، وما لبث التاكيد على الرسالة الخالدة ان تضاءل ، منذ ان اخذت العروبة تعبر عن ذاتها ايجابيا وبرسوخ وثقة .

والبحث الثانى فى كتاب الدكتور الاهوانى بعنوان « السلفية الجديدة » ، وهو يقصد بهذا التعبير، تلك الدعوة التى « تلتفت الى ماض سحيق ، وتحن الى عصور قد سبقت التاريخ العربى » (ص ٩٠ – ٩١) اى انها الدعوة المصرية والفرعونية ، وبالطبع ينتقد الدكتور الاهوانى هذه الدعوة وياخذ عليها تعصبيتها وضيقها خاصة .

ويركز البحثان الثالث والرابع على علاقة الاشتراكية والتقدمية ، على التوالى ، بالوحدة العربية . وفيهما يؤكد المؤلف تلازم النضال من اجل الوحدة ، مع النضال من اجل الاشتراكية ، وحتمية اتباع العرب للاشتراكية ، للتخلص من التخلف والتجزئة معا . كذلك يؤكد الدكتور الاهوانى على تقدمية الوحدة العربية ، وانها ليست تجديدا لماض سلف ، بمقدار ما هى ثورة عصرية تعود مكاسبها الى الجماهير العربية العريضة (ص ١١٩) .

وفى بحث تال بعنوان « الوعى القومى والمحنة الفلسطينية » يرى المؤلف فى الخطر الصهيونى دافعا للوحدة العربية ، اذ لا يستطيع قطر عربى واحد ان يتصدى له بمفرده ، كما جرى مع الاستعمار التقليدى .

بالاضافة الى هذه البحوث الخمسة التى تتناول مسألة الوحدة العربية مباشرة ، فثمة بحثان يتناولان البرجوازية المصرية : ازمتها وما بعد تلك الازمة ، وهما يستعرضان تطور القوى الاجتماعية فى مصر ، ودورها السياسى ، والهوة الفاصلة بين مصالح البرجوازية ومصالح الجماهير العريضة ، والتى تاكدت خاصة منذ توضح الاتجاه الاشتراكى لثورة يوليو .

اما بقية بحوث الكتاب ، فتندرج عموما تحت عنوان البحوث الحضارية المقارنة ، حيث يقارن المؤلف الحضارة العربية مع غيرها من الحضارات ، وحيث يتبين مواقع وتطور بعض المفاهيم فى الحياة العربية . والاصرار العام للمؤلف فى هذه البحوث ، هو على العلمية والمنهج العلمى ، بما يعنيه ذلك من رفض الخصائصية الضيقة التى تنسب الى الحضارة العربية والى غيرها . كذلك يطرح المؤلف هنا بعض المسائل الفكرية ، كمسالة اليمين واليسار فى الادب ، ويؤرخ فى بحثه حول الموقف من التراث لتطور الذهن العلمى فى مصر ، خاصة ازاء مسائل التراث .

وكتاب الدكتور الاهوانى اضافة قيمة للادبيات الوحدوية التقدمية ، وهو يمكن ان يكون ، كما يأمل المؤلف فى اهدائه ، خطوة على الطريق نحو المستقبل المنشود ، ويزيد من جاذبية الكتاب ، سلاسة العرض

ووضوحه ، وبعده عن التعابير والشعارات الجاهزة التي تتردد في كثير من الكتب التي تبحث المواضيع التي بحثها الكتاب ·

على ان لدينا ملاحظة كبرى على ما ينشر من بحوث حول القومية العربية ، تنطبق على هذا الكتاب ، كما تنطبق على اغلب ادبيات الوحدوية التقدمية · ومؤدى هذه الملاحظة ، هو ان البحث في مقومات القومية قد ان ان ينتهي · لقد انتصرت على نحو ساحق فكرة القومية العربية ، وترسخ الولاء لها ، ولم تعد المرحلة مرحلة البرهنة عليها · ان المرحلة ، في راي صاحب هذه الاسطر ، هي مرحلة البحث في كيفية تحقيق الوحدة العربية في ظروف الزمان والمكان الراهنين ·· وهي مسالة لم يتطرق اليها الدكتور الاهواني · الوحدة العربية هي الان منطلق نظري واصبح مجمع عليه ، او يكاد يكون كذلك . ولكن السؤال المطروح هو كيف نذهب من الواقع النظري الراهن المرفوض الى المستقبل المنشود ؟ هذا سؤال يتعلق ، اول ما يتعلق ، بسياسة الدول العربية ، ولكن لابد للمثقفين من ان يدلوا بدورهم فيه ، ويمارسوا فيه تاثيرا على النظم العربية ، وعلى الجماهير العربية معا ·

كذلك يلاحظ الدكتور الاهواني انه حين يكتب عن بعض المواضيع المتخصصة ، مثل تطور القوى الاجتماعية في مصر والوطن العربي ، يلاحظ انه لابد من قيام هيئة عربية متخصصة للبحث في قوى المجتمع العربي من الزاوية السياسية · (ص ١٧٤) · والحق اننا نوافق الدكتور الاهواني على ضرورة وجود مثل تلك الهيئة ، ولابد ـ في راينا ـ من تضافر جهود الباحثين العرب ، ليس في نطاق تلك الهيئة ، بل قبل ذلك في نطاق السعي المشترك لايجادها · ان الحاجة موجودة ، وثمة ضرورة لمبادهة يقوم بها المثقفون لاكفاء تلك الحاجة · ونامل ان ياخذ المؤلف ـ وهو الشخصية الثقافية العربية الراسخة ـ لواء القيادة في هذا الامر ·

واخيرا لابد من ملاحظة صغيرة نوجهها للناشر والمؤلف على حد سواء · لماذا لا يشار في مكان ما من كتاب هو مجموعة مقالات نشرت في ظروف مختلفة . لماذا لا يشار الى تاريخ ومكان نشر كل مقال ؟ ذلك امر سهل التحقيق من جهة ، كما انه ضروري لكي يعرف القارىء الظرف التاريخي الذي كتبت فيه كل مقالة من جهة ثانية ، لاسيما في وقت تتلاحق فيه على الوطن العربي احداث مصيرية كبرى ، ياخذ بعضها في متابعة بعضها الاخر ·

جورج جبور

■■ د· وهبي غبريال ـ حول التكامل الاقتصادي العربي ـ منشورات وزارة الثقافة السورية ـ دمشق ـ ١٩٧٢ ■■

الحديث عن الحركة التكاملية الاقتصادية ، هو الموضوع الرئيسي في جدول اعمال اللقاءات والمؤتمرات ، سواء على مستوى الدول والمجموعات الاقليمية ، او افراد الاسرة الدولية · وفيما يخص الوطن العربي فان هذا الموضوع يكتسب اهمية عظمى اكثر من اى وقت مضى · وكما يقول المؤلف في مقدمة كتابه . فان التشكيك في جدوى الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية على اساس تشابه اقتصادياتها من حيث اعتماد اغلبها على الزراعة ، وعلى مجموعة محدودة من الصناعات ·امرلا يمكن قبوله اصلا . لاعتماده على تجاهل ما يمكن للتنمية المشتركة ان تحققه من تغير في الصورة الراهنة للاقتصاد العربي من اساسها ·

وانطلاقا من هذا الموقف ـ موقف الايمان بضرورة وحتمية الوحدة الاقتصادية العربية ـ يعالج المؤلف في دراسة علمية تحليلية موجزة ، موضوع التكامل الاقتصادي العربي في اربعة فصول ·

ففي الفصل الاول ، تناول د · وهبي غبريال بالدراسة مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية . واوضح الاثار التي تترتب على ازالة الحواجز الجمركية بين الدول التي مازالت تخطو خطواتها الاولى نحو التصنيع وتنمية التجارة فيما بينها ·واثبت بما لا يدع مجالا للشك ان اهمية التكامل في مثل هذه الحالة لا تستند كثيرا الى الكيفية التي يتم بها استخدام الموارد المتاحة،سواء كان ذلك بكفاءة اكثر او اقل ، بقدر ما تستند هذه الاهمية الى ما يوفره التكامل من تهيئة الحوافز لدفع حركة التنمية الى الامام ، الامر الذي لم تقره النظرية التقليدية في التكامل الاقتصادي ·

وفي ضوء هذه الخلفية النظرية ·انتقل المؤلف في الفصل الثاني الى دراسة التجربة العربية في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي ، حيث قدم دراسة تحليلية لتقويم الانجازات التي تمت في نطاق جامعة الدول العربية ، والمعوقات التي حالت ولا تزال تحول دون تحقيق نتائج ملموسة في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي بين البلاد العربية · ومن النتائج التي خلص المؤلف اليها ان الهدف من التعاون الاقليمي بين مجموعة من الدول ، ينبغي الا يقتصر على تنمية التبادل التجاري بين البلاد الاعضاء فحسب ، بل ان هذا التعاون يكمن اساسا في تنسيق الانتاج والاستثمار عن طريق تعبئة الموارد وتخصيصها التخصيص الامثل . ودفع معدل التراكم الراسمالي ، والتنسيق بين جوانب التكامل في اقتصاديات البلاد الاعضاء ، والاخذ بسياسات مشتركة في مجالات معينة ، وهو ما يفتقر اليه التعاون الاقليمي بين الدول العربية ويعتبر حجر الزاوية في بناء الوحدة الاقتصادية بين هذه الدول ·

وتحت عنوان ، الانطلاق نحو الوحدة الاقتصادية الشاملة والتنمية العربية المشتركة ، عالج المؤلف في الفصل الثالث من هذه الدراسة الخطوات التي اتخذتها بعض الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ، عن طريق تنسيق برامج التخطيط والتنمية الاقتصادية بما يكفل قيام تكامل بين المشروعات التي تقيمها هذه الدول · وقدم المؤلف عرضا تحليليا للايجابيات والسلبيات التي تنطوي عليها الاتفاقات المبرمة في هذا الشان ·

ثم تعرض الدكتور وهبى الى بعض الاعتبارات الهامة التى ينبغى مراعاتها فى مجال التطبيق العملى لاتفاقية التكامل الاقتصادى بين الدول العربية ، والتى تستند الى مبادىء اساسية تتعلق باعادة توطين الصناعة ، واهمية فرض تعريفة جمركية موحدة ، والطرق المختلفة التى تكفل عدالة التوزيع لحصيلة الضرائب الجمركية بين الاعضاء ، ومايبنغى مراعاته بالنسبة للمنتجات الزراعية المتبادلة بين هذه الدول ، والاسلوب المناسب لتنسيق السياسات التجارية للدول الاعضاء تجاه العالم الخارجى . الى جانب بعض المبادىء الجوهرية التى ينبغى مراعاتها فى صياغة اتفاقيات المشروعات العربية المشتركة . واسلوب ادارة هذه المشروعات وتمويلها بما يحقق اهداف التنمية المشتركة بين الدول العربية .

وفى الفصل الرابع والاخير ، تناول المؤلف بالدراسة موضوع التعاون النقدى والمصرفى بين الدول العربية ، وقدم اسلوبا مرحليا عمليا يتم على اساسه انشاء اتحاد مدفوعات يضم كافة الدول العربية ، وييسر لها قبول مبدأ التعاون النقدى ، بما يكفل تنظيم التسويات الدولية وقد تناول هذا الفصل ايضا بايجاز ، تجربة اتحاد المدفوعات الاوروبى ، والمصاعب التى واجهت الدول الاوروبية فى هذا الصدد . بالاضافة الى الاقتراحات التى قدمها تريفين سكرتير اللجنة الاقتصادية الافريقية لدى تكليفه اعداد دراسة عن مدى انشاء اتحاد مدفوعات افريقى . وحاول المؤلف استخلاص النتائج ، والاستفادة من التجارب ، لوضع اسلوب مناسب وعملى للتعاون النقدى والمصرفى على المستوى العربى .

ولا شك ان الكتاب – على ايجازه – غنى بالافكار زاخر بالمعلومات ، يلبى حاجة الواقع العربى الراهن الى مثل هذه للدراسات العلمية التحليلية .

احمد يوسف القرعى

■■ محمد على العوينى – سياسة اسرائيل الخارجية فى افريقيا – القاهرة – ١٩٧٢ ■■

تم اعداد هذا الكتاب فى الاصل ، كرسالة علمية تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، وحصل بمقتضاها على درجة الماجستير فى اواخر عام ١٩٧١ . وكما يشير الباحث فى تصدير الكتاب ، فقد ظهر خلوا من بعض فصول الرسالة . ومن ذلك الفصل الخاص بالمجابهة العربية ، وبعض التحليلات الاكاديمية ، وكثير من الاحالات المرجعية . والكتاب بهذه الصورة يشمل ثلاثة ابواب ، تسبقها مقدمة ، وتلحق بها خاتمة ، ويقع فى نحو ٤٠٠ صفحة من الحجم المتوسط .

جاءت المقدمة تحت عنوان ، العوامل المؤثرة فى سياسة اسرائيل الخارجية ، . وقد اورد فيها الباحث بشكل موجز ، مؤثرات الوضع الجيوبولتيكى والتاريخ اليهودى والصهيونى وكذلك المؤثرات الداخلية والخارجية .

وتناول الباحث فى الباب الاول ،موضوع مؤسسات السياسة الخارجية الاسرائيلية ، ويقصد بها الاجهزة التى تسهم بصفة رسمية ، وبطريقة ظاهرة او مستترة ، فى اتخاذ القرارات السياسية المتصلة بالسياسة الخارجية . وهذه المؤسسات هى : مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، البرلمان ، وبعض المؤسسات الاخرى مثل المؤسسة العسكرية ، والهستدروت ، ومؤسسات التعليم والتدريب . وقد اوضح الباحث دور كل مؤسسة فى السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا .

وخصص الباحث الباب الثانى لاهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا ، وحدد هذه الاهداف فيما يلى : كسب الراى العام الافريقى ، وتدعيم كل من النفوذ السياسى ومركز الاقتصاد الاسرائيلى فى افريقيا .

اما الباب الثالث ، فقد تعرض لوسائل السياسة الخارجية الاسرائيلية فى افريقيا ، وصنف هذه الوسائل الى : وسائل سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وعسكرية ، واعلامية . ثم تناول فى الفصل الختامى لهذا الباب موضوع تمويل وسائل السياسة الخارجية . وفى خاتمة الكتاب ، اوجز الباحث نتائج عرضه لموضوعات الابواب الثلاثة .

والكتاب ، بصفة عامة ، مرجع لا غنى عنه للمهتمين والدارسين فى الشئون الافريقية . وينفرد الكتاب بمعلوماته الغزيرة التى تكاد تشكل مسحا شاملا للعلاقات الاسرائيلية الافريقية .

احمد يوسف القرعى



LE MONDE diplomatique

صحيفة « ليموند ديبلوماتيك » — عدد اكتوبر ١٩٧٢ — اليوتوبيا الصهيونية فى مواجهة السياسة الاسرائيلية — بقلم : فيكتور سيجلمان

سيجد القارىء العربى فى هذا المقال . صورة جديدة عليه لما يجرى داخل المجتمع الاسرائيلى . فان الكاتب . وهو صحفى يهودى - يتناول موضوع السياسة العربية التى تمارسها حاليا الحكومة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة من خلال المناقشات التى اثارتها فى صفوف الراى العام الاسرائيلى .

واول ما يبدو واضحا امام الكاتب . هو سرعة انتشار موجة النقد للسياسة العربية المتبعة فى اسرائيل خلال الشهور الاخيرة ، اذ لم تعد تقتصر على بعض اليساريين او المثقفين او « نفوس الصبية » كما ينعتهم المسئولون باحتقار شديد . بل اصبحت تشمل اليوم جميع الطبقات الاجتماعية . فقد انضمت الى صفوف المعارضين ، شخصيات هامة مثل الامين العام للهستادروت — وهى النقابة العمالية التى تضم اكثر من مليون من العاملين — « اسحاق بن اهارون » ومثل « اريين الياف » النائب واحد قادة الحزب العمالى . كذلك جرف تيار النقد مئات من اعضاء الكيبوتز ومن الجامعيين والنقابيين والكتاب . وكان من الطبيعى ان تثير هذه الظاهرة الجديدة قلق المسئولين ، مما ادى بجولدا مائير الى ان تندد ، فى اكثر من مناسبة ، بما تسميه « تآكل روح شبابنا » . وكان رد الناقدين على هذا الوصف انه لا يوجد تآكل فى صفوف الشباب الاسرائيليين . بل هناك « نهضة جديدة للصهيونية الاصيلة الاشتراكية والانسانية » .

ويرى الكاتب اهمية مزدوجة لهذا الحوار الجارى حاليا داخل اسرائيل حول السياسة العربية الحكومية . فهو يتطرق اولا لاسس المجتمع : الاسرائيليات والمثاليات والمقاييس التى شيدت عليها الدولة العبرية فى مواجهة السكان الفلسطينيين فى الماضى ، وثانيا ، وهو الاهم فى نظر الكاتب . ان الحوار يمس القيم الاخلاقية من خلال الاساليب التى لجا اليها الساسة الاسرائيليون الحاليون لتحقيق اهداف الصهيونية .

وقد ولد الحوار ونما حول محورين رئيسيين : اولا المشاكل الاجتماعية التى افرزها المجتمع الاسرائيلى منذ قيامه . وثانيا العلاقات اليهودية العربية وما الت اليه .

اما فيما يخص المحور الاول ، فان الكاتب يلاحظ ان الحكومة الاسرائيلية تواجه منذ اكثر من عام ، تيارا هائلا من المطالب الاجتماعية ، نجمت عنها اضرابات متوالية ، تحدت القوانين التى تحظرها . وكانت المطالبة المقدمة تتركز فى ضرورة رفع الاجور ، وتحسين ظروف العمل . وقد نجمت هذه الاضطرابات اساسا ، عن الفوارق الملموسة فى وضع اليهود الذين هم من اصل اوروبى ، ووضع اخوانهم الذين هم من اصل شرقى . وقد ازدادت حدتها ، الى ان نما وتفشى الشعور بالامتعاض الشديد الذى كان فى كثير من الاحيان يؤدى الى التمرد والذى اخذ على مر الايام يتطرق وينال من قدسية بعض جوانب السياسة الحكومية الاسرائيلية . فمثلا خلال الثلاثة وعشرين عاما التى تلت قيام دولة اسرائيل ، لم يجرؤ احد على مناقشة او انتقاد اعتمادات ميزانية وزارة الدفاع . ولكن الميزانية الاخيرة لم تثر فقط انتقادات على صفحات الجرائد وداخل قاعة الكنيسيت ، بل ان الحكومة قد اضطرت اخيرا ، تحت ضغط موجة النقد الموجه اليها ، الى الحد من الاعتمادات المقررة لهذه الوزارة ، نظريا على الاقل . والاكثر من ذلك انه فى نهاية يوليو ١٩٧٢ عندما اجرى الجنرال ديان حوارا على شاشة التليفزيون . وجد الوزير نفسه مضطرا ان يعطى تفسيرات بشان « اخطاء » ارتكبها بعض كبار الضباط والتابعين لوزارته تجاه

السكان العرب في المناطق المحتلة ، بل انه في نهاية هذه المقابلة ، سمع الوزير بعضهم يوجهون اليه السؤال عما اذا كان لا يرى ان الوقت قد حان لكي يقدم استقالته ؟ ... » .

وعندما ناشد « بنحاس سابير » وزير المالية مندوبي مجالس المؤسسات ، الحد من مطالبهم متعللا في ذلك بما تستوعبه الحرب من جزء كبير من الميزانية (٥٠ في المائة) ، وطالب الحاضرين بمزيد من التضحيات ، كان رد المندوبين عليه انهم قد « سئموا من هذه الحجة الابدية التي هي الامن ، والتي تلقى في وجههم في كل مرة ، لكي يتخلوا عن حقوقهم » . واضاف المندوبون الى ذلك سؤالا موجها للوزير : « لماذا ايها الزميل » سابير « لا تطالب بذلك هؤلاء الذين جنوا ـ وما زالوا يجنون ـ الملايين من هذه الحرب ؟ ! » .

وقد انتقد اسحاق بن اهارون الامين العام للهستادروت رئيسة الوزارة قائلا انها ترأس حكومة تصنع ارباب الملايين ، وتسمح للاغنياء بان يزدادوا ثراء ، بينما تبقى على الفقراء في حالة فقرهم . وكان رد جولدا مائير انها لن تبقى على رأس هذه الحكومة لو اتضح ان هذا الكلام صحيح . ولكن جولدا مائير لم تقدم استقالتها ، ومنذ ذلك اليوم ، قام خلاف خطير بين رئيسة الحكومة وزعيم النقابات الاسرائيلية والاثنان من قادة الحزب العمالي الحاكم .

اما المحور الثاني ، وهو السياسة العربية التي تمارسها الحكومة الاسرائيلية فانه يصطدم اليوم بمعارضة عنيفة ناجمة عن الاوساط التي تعد من صميم اسس المجتمع الصهيوني الحالي . وقدجاء اكبر هجوم في هذا الشأن على يد « اربين الياف » ، وهو احد قادة الحزب العمالي ، عندما اصدر اخيرا كتابا تحت عنوان « بلاد الوعل » ، تضمن تحاليل تعد في جوهرها ، اشد هجوم شن على السياسة الرسمية المتبعة . فقد تولى الكاتب الاسرائيلي ابراز عدم التفهم التام لدى جميع المسئولين الاسرائيليين . من دافيد بن جوريون الى جولدا مائير بالنسبة للمشكلة الفلسطينية . فكتب يقول : « ان اية محاولة لتجاهل هذه المشكلة لن تجدي شيئا ، لانه من العبث اغفال ذكر هذه المأساة الانسانية والوطنية معا . ان منبع الازمة وجذور الشر الذي اولد العداوة بين اليهود والعرب هو المشكلة الفلسطينيةالتي هي جرح تقيح ودام يسيل منه دم الفلسطينيين ودمنا ايضا ، فهي مثل الخراج الذي يسمم جسدالعالم العربي وجسدنا ايضا ! » ويضيف الياف : « لن يكون هناك سلام حقيقي ولا نهاية الازمة الاسرائيلية العربية مادامت المشكلة الفلسطينية لم تحل اولا » . وفي النهاية يؤكد الياف على ضرورة اعتراف اسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني ، وبحقه في تقرير مصيره الوطني . بل ويذهب الى مهاجمة هؤلاء الذين يصفون المناضلين الفلسطينيين بالجماعات الارهابية ، فيكتب في هذا الشأن : « ليس من الحكمة باسرائيل ان تحتقر او تستهين بالمقاومة المسلحة الفلسطينية . فبالرغم من هزيمة وتقهقر المنظمات الفلسطينية ، فانه لمن الخطأ الاعتقاد بأن عصر الارهاب والتخريب قد ولى . وان ثبتت حتى الان النظرية القائلة بأن الفدائيين الفلسطينيين لن يشكلوا ابدا تهديدا جديا لوجود اسرائيل، الا ان هذا يجب ان لا ينسينا كم كلفنا من دماء طوال هذه الاعوام الاخيرة . كذلك يجب علينا ان لا نتهاون في تقييمنا للروح المعنوية والشجاعة التي لدى المنظمات الفلسطينية . ومن الخطأ الجسيم ان لا نرى ان هذه المنظمات قد نجحت ولو مؤقتا في رفع معنويات العرب عامة ، والفلسطينيين خاصة . فقد اصبح الفدائي بالنسبة لهم رمزا للبطولة والاستشهاد» .

اما الذين يتعللون بعدم وجود دولة فلسطينية لانكار وجود الفلسطينيين ، فان الكاتب يرد على هذا النحو « صحيح ان العرب الفلسطينيين اليوم ليست لديهم اسس الدولة . ولكن من اكثر منا ـ نحن اليهود ـ يعلم ان « الامة الصاعدة » يمكن ان يكون لها وجود ، وهي تحمل في قلوب افرادها تطلعاتها الى الدولة التي ستختص بها يوما ما ؟ » » .

والجدير بالذكر ان مثل هذه الاراء النابعة عن كاتب اسرائيلي ، تشغل لاول مرة ، النظرية الاساسية التي يدور حولها موضوع كتاب يصدر في اسرائيل . بل ان الياف نفسه قد اعلن على الملأ في مؤتمر صحفي ان هذه الاراء التي تضمنها كتابه هي : « العلم الذي يرفعه ويناضل في سبيل ايديولوجية الحزب العمالي الذي ينتمي اليه » . وقد ظهر كتاب الياف في وقت مناسب للغاية . فان اسرائيل تعمل على التعجيل بتحقيق سياسة « الامر الواقع » في الاراضي المحتلة عن طريق اقامة تكتلات يهودية جديدة . مما ادى الى قيام « فضائح » في مجال العلاقات الاسرائيلية اليهودية . فقد طرد البدو من رافعه واشعل الحريق في حصاد اكرابا كما اثيرت مأساة المارونيت الذين طردوا من قرى برام واكريث منذ ٢٤ عاما .

ويتناول كاتب المقال ايضا الايديولوجية الصهيونية التي الهمت مؤسس الدولة الاسرائيلية في الماضي ، فيقارن بينها وبين الواقع الحالي . ويبدأ بذكر ما جاء على لسان رجال مثل الجنرال ويزمان ، وهو احد قادة الحزب القومي اليميني (جهال) و . ى . ب . بورات الصحفي المقرب للجنرال ديان ، عندما نعتوا بالنفاق كل من طالب « بالرجوع الى ينابيع الصهيونية الانسانية » ، قائلين ان تحقيق الاهداف العليا التي تضمنتها الصهيونية يرتبط حتما « بنقل السكان العرب وبالاستيلاء على اراضيهم » . ولكن كاتب المقال يؤكد ان هناك ايضا شخصيات تتعارض آراؤها مع هذه التصريحات . فمثلا تولى الاستاذ امنون روبنشتاين ، وهو عميد كلية الحقوق في جامعة تل ابيب ، الرد على قائلا انها « تزييف صارخ لمبادىء الصهيونية وتاريخها » .

وكثيرا ما يذكر المدافعون عن نقاء المثل العليا الصهيونية . ما كتبه دافيد بن جوريون في ١٩٣٠ عندما اكد انه ليس في نيتنا مطلقا نهب العرب او الاستيلاء على اراضيهم لكي نقيم مكانهم اذ ليس من حقنا ان نستولى على حق طفل

عربي واحد ، حتى ولو كان مثل هذا العمل سيتيح لنا تحقيق اهدافنا » . والمعروف ان السياسة التي مارسها الرئيس بن جوريون تجاه الاقليات العربية في اسرائيل فيما بين ١٩٤٩ ـ ١٩٦٣ كانت تناقض هذه الاراء التي دعا اليها في الثلاثينات عندما لم تكن الدولة العبرية سوى حلم . بل ان بن جوريون كان قد بدأ بالتنديد بالسياسة الاسرائيلية الهادفة الى ضم الاراضي المحتلة ، ولكن هذا الموقف سرعان ما تحول الى تاييد تام لسياسة الجنرال ديان والى تأكيد استحالة رد اى ارض عربية احتلتها اسرائيل ، واقامت عليها جماعات يهودية .

ويستخلص كاتب المقال هذه الحقيقة : ان السياسة العربية التي تمارسها اسرائيل الان وتلك التي مارستها منذ قيام هذه الدولة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ موضع مناقشة اليوم .

ففي كتاب صدر لايجال ايلام تحت عنوان « مدخل لتاريخ مختلف للصهيونية » ، انتقد المؤلف السياسة الاسرائيلية بالفاظ اتسمت بالحدة قائلا : « طالما بدا لنا من المستحيل ان نصف ما ارتكبناه في « يالو » وبث الطرون ورافيا واكرابا وبرام واكريت . بشيء آخر سوى انها اعمال سلب ، فاننا اليوم نشاهد ما يبذل من جهود لتبرير مثل هذه الاعمال باسم الصهيونية ! » .

ويذكر ايلام تاريخ اعادة بناء الوطن اليهودي منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى قيام دولة اسرائيل في ١٩٤٨ فيؤكد ان هذه العملية قد تمت عن طريق شراء اراضي من العرب كانت معظمها ارضا جرداء ولكن لم يكن عن طريق الاستيلاء ويضيف الكاتب قائلا انه اذا كان الهدف اليوم هو ايجاد مبررات لعمليات الاستيلاء التي تتم على انها جزء لا يتجزأ من التطلعات الاساسية التي وضعتها الصهيونية فان ذلك سيؤدي الى ادانة تامة للصهيونية من قبل الجيل الشاب اليهودي ، لانه اذا كانت الصهيونية حركة سلب ونهب فما الذي يميزها عن سائر الحركات الاخرى التي شهدها التاريخ ؟ » .

وعلى صفحات جريدة « هارتينز » المستقلة كتب آمنون روبنشتاين : « ان النظام الذي ادى الى طرد العرب من اراضيهم ، لم يبدأ الا بعد حصولنا على الاستقلال ، وليس منذ بداية البناء الصهيوني في هذه البلاد . ومن المؤلم ان نرى ما قطعناه من طريق حتى نصل الى ما جرى في اكرابا » .

ويقف المسئولون الاسرائيليون موقف التحفز ازاء هذه الموجة من الانتقادات التي تتصاعد من داخل اسرائيل . خاصة ان خط المواجهة بين المؤيدين والمعارضين قد امتد الى صفوف الحكومة الاسرائيلية نفسها . فمثلا ان نائب رئيس الوزراء ايجال آلون ، ومعه ٣ وزراء آخرين هم موشى كول (ليبرالي مستقل) وفيتكور ستتوف وناتان بليد (مابام) قد وقفوا في وجه الثلاثي الحاكم ـ مائير ـ دايان ـ جليلي ـ وقد ايدهم معظم الوزراء في مطالبتهم بارجاع سكان بيرام واكريت الى قراهم واعادة بناء ديارهم .

وبالاضافة الى هذا فقد وقف حوالى عشرين كاتبا اسرائيليا من المقربين للحكومة الحالية الى جانب هؤلاء السكان . وبعد مقابلة مع جولدا مائير دامت حوالى سبع ساعات صرح احد الشعراء « آبا كوفنير » :

« جئت هنا مترددا وفي ذهني ان قرار الحكومة بعدم السماح بالرجوع كان قرارا عادلا ولكن بعد ان استمعت اليك فانني مقتنع بضرورة ترك سكان برام واكريت يعودون الى قريتهم » .

ولكن عملية طرد البدو من منطقة رافعه هي التي اثارت سخطا شديدا ، خاصة وان هذا العمل الجائر قد تم ـ باعتراف من الجنرال دايان نفسه ـ دون تصريح من الحكومة او رئيس اركان الجيش . ولكنه لم يبلغ فيما بعد . وفي كيبوتز « كرم ـ شالوم » حيث عقد اجتماع للاحتجاج على هذا العمل . كان رد المسئولين هو ان المزارعين البدو قد طردوا لكي يحل محلهم معمرون يهود . فكان رد الكاتب والصحفي « آموس كنيان » الاتي : يجب ان نكف عن استعمال الفاظ مثل « انشاء تكتلات زراعية يهودية » في حين ان اللفظ السليم هو « الاستعمار الاستيطاني » .

واذا تابعنا هذه السياسة القائمة على السلب الخبيث ، فاننا سوف نعطي في النهاية للعرب « اين بريرا » (لفظ عبري يوصف به وضع الاسرائيليين ازاء عالم عربي دائم العداوة لهم) . وسيؤدي هذا الى دفع العرب للنضال العنيف ضد اسرائيل . اذا اردنا ان نوقف نمو دولة اسرائيل الاستعماري العسكري المغالطة التي نراها تتشكل امام اعيننا ، فيجب علينا منذ الان ان نعلن المسئولي بلادنا اننا لن نقاتل في الحرب القادمة التي يعدونها بأيديهم » .

وفي مقال حرر بمناسبة مرور العام الرابع والعشرين على مولد اسرائيل ، كتب الاستاذ شولاميت الوني ، وهو عضو اللجنة المركزية للحزب العمالي : « ان المزارعين اليهود الذين ارسلوا حديثا الى منطقة غزة ، يستعينون بالبدو الذين طردوا منها لفلاحة الارض ... اننا نواجه هنا ضما للارض على النحو الاستعماري ، كما وضعت مقاييس قانونية واجتماعية مختلفة في منطقة واحدة ، سواء كانت تخص اسياد البلاد او السكان المحليين .. » .

وقد كتب موردخاي بن توف ، وهو من قادة حزب المابام على صفحات « معاريف » : « ان الوجه الاسرائيلي القبيح اصبح يطل علينا من كل جانب .. وان المرء يشعر بأن القيم الاخلاقية التي قام عليها المجتمع الاسرائيلي قد انهارت . بعد ان تحدت المثل العليا . كيف نعجب اذن من ان الايمان الوحيد الذي يطغى هو الذي يعلن ان القوة الغاشمة هي منبع جميع الحقوق ؟ » .

ويلاحظ كاتب المقال ان الانتقادات التي اثارتها حادثة البدو المطرودين انطلقت اولى شرارتها من منطقة لم يكن من المنتظر ان تجيء منها .

فى بداية الدولة احتج ١٢٠ جنديا فى الجيش من الشباب على الطريقة التى عومل بها هؤلاء البدو . واليوم يرجع الفضل فى اعلام الرأى العام بهذه المشكلة . والواقع انه من المهم اتهام هؤلاء ال... الطلبة ... بمعاداة الصهيونية ، وهم الذين يعيشون على بعد ٢٠٠ كم من تل ابيب داخل ... والقرب من الحدود ، حيث يعانون يوميا من الهجمات والاعتداءات التى شنتها عليهم المقاومة العربية . وقد يحاول خصومهم اتهامهم بانهم هم انفسهم يعيشون على اراضى عربية تم الاستيلاء عليها فى الماضى . ولكن مثل هذا الاتهام لا يجدى ، لان معظم هؤلاء الشبان لا تزيد اعمارهم على ٢٥ عاما ، اى انهم غير مسئولين عما جرى منذ ٢٥ عاما او اكثر . هذا بالاضافة الى انه كما قال احدهم : « حتى لو افترضنا اننا قد تصرفنا تجاه العرب دون عدل منذ ٢٥ عاما ، فهل هذا يعطينا الحق فى ان نكرر اليوم مثل هذه التصرفات ؟ وهل هذا يعد الحل الذى سيتيح لنا ان نقيم ، علاقات جديدة ، مع جيراننا كما ينادى بذلك الجنرال ديان ؟ اذا داومنا على اقتطاع قطعة ارض من هنا وهناك . فكيف يمكننا بعد ذلك ان نقنع العرب باننا سنتوقف عن هذا الحد يوما ما ؟ » .

ويحاول المسئولون عزل المحتجين ، فيعمل حزب المابام على السيطرة على ، قاعدة التمرد ، وذلك بشن حملة ايديولوجية واسعة النطاق ، تستهدف تبرير عمليات الاستيلاء على الاراضى العربية باسم نوع من الحتمية التاريخية . والواقع ان موجة النقد والمعارضة التى اتسعت قاعدتها اخيرا فى اسرائيل ، لتشكل خطرا كبيرا على الحكومة الحالية . فالمعروف ان هذه المناقشات والانتقادات الموجهة الى السياسة الاسرائيلية تحت شعار المثل العليا الصهيونية ، سيكون لها ثقل لا يستهان به عندما تجرى الانتخابات التشريعية المقبلة خلال عام ١٩٧٣ كما انها تعد اكثر خطورة على الوحدة الوطنية وعلى الفئة الحاكمة الحالية من كافة الانتقادات التى توجه باسم الاشتراكية او الماركسية .

DIALOGUE

مجلة ديالوج ـ واشنطن ـ عدد ٢ جزء ٥ ـ ١٩٧٢ ـ الثورة الامريكية بدون يسوع وماركس ـ بقلم جان فرنسوا ريفيل .

يعبر الكاتب فى هذا المقال عن أهم الاراء التى تضمنها مؤلف له تحت عنوان « بدون ماركس او يسوع » . وهو يعالج ما يسميه الكاتب بمولد ثورة ثانية فى الولايات المتحدة . وما يقصده من الثورة هنا هو هذا التحول الذى لمسه فى المجتمع الامريكى العصرى ، عندما قام بزيارات الى الولايات المتحدة فى ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

ويصف الكاتب هذا التحول الجارى فى المجتمع الامريكى بانه ثورة القرن العشرين ، كما يؤكد أن امتداد هذه الثورة الى باقى دول العالم ، يتوقف أولا على مدى نجاحها فى امريكا نفسها . ومثل هذا الرأى يبدو غريبا على لسان الكاتب الذى ينتمى الى اليسار الفرنسى . فالمعروف أن اليسار فى اوروبا وفى العالم الثالث ، اعتاد أن يصف الثورة بانها موجهة ضد الولايات المتحدة ، وليست نابعة عنها على أية حال .

ويدافع الكاتب عن وجهة نظره بمطالبه اليسار الاوروبى باعادة النظر فى المقارنة التى وضعها بين الحركة الاصلاحية والحركة الثورية ، مما يعنى فى نظره قبل كل شىء ، مدى قدرة المجتمع ككل فى احداث تغير جذرى فى تركيبه ، وليس مدى قدرة الثوريين فى انتزاع السلطة من بين أيدى الذين يملكونها . فان العالم حاليا يسجل العديد من الانقلابات فى الحكم قلما يمكن وصفها بانها ثورات ، فى حين توجد تيارات ثورية حقيقية بدت منذ عشرة اعوام ، أدت الى احداث تغيرات عميقة فى تركيب المجتمعات .

ويضع الكاتب قائمة بالمطالب التى ينشدها الانسان عندما يتطلع الى احداث ثورة ، فيراها تشمل : أولا انهاء الحروب والعلاقات الامبريالية . وثانيا الالتزام بمبدأ السيادة الوطنيه . وثالثا قطع الطريق امام الدكتاتورية على المستوى الداخلى . ورابعا اقرار المساواة فى الحقوق الاقتصادية والتعليمية ، وتنظيم الاسرة على المستوى العالمى . وخامسا ضمان الحرية التامة على الصعيد الايديولوجى والثقافى والاخلاقى . وجميع هذه المطالب تستهدف ضمان سعادة الفرد من خلال الاستقلال ، والاستفادة من كافة الامكانيات الانسانية الخلاقة .

ويحكم الكاتب على هذا البرنامج بانه خيالى ، وان كان يؤمن بانه لازم للانسان . ثم يتناول التطورات التى تجرى الان فى المجتمع الامريكى فيراها تشكل حركة تحول من حضارة سياسية استنفدت الى حضارة سياسية أخرى ، كما يتنبأ بانها لن تلبث أن تمتد الى دول أخرى .

وهناك أسباب ، فى نظر الكاتب ، تبرر اختيار ارض الولايات المتحدة لتكون مسرحا لهذا التحول . وهى : ان المجتمع الامريكى يحيا فى رخاء اقتصادى متواصل كما أن لديه معدلا مستقرا فى النمو ، وكلها أولويات لا يمكن الاستغناء عنها ، لكى تحدث ثورة ما . ومن جهة أخرى فان للمجتمع الامريكى العصرى قدرة تكنولوجية مرتفعة ، وكذا مستوى عال فى مجال البحث العلمى الاساسى . أما فى المجال الثقافى ، فانه يتطلع الى المستقبل ، وليس معجبا للماضى . واخيرا فان المجتمع الامريكى يمر اليوم بثورة على المستوى السلوكى ، وهى تعمل على تأكيد الحريه الشخصية والمساواة بين الجميع ، كما تندد بالانحراف المستبد للسلطة ، وتؤكد على ... المبادرات الخلاقة فى شتى

المجالات ، وخاصة تلك التى تتعلق بالفنون واساليب الحياة ، كما نسمع بتداول ثقافات متعددة داخل هذا المجتمع .

وتتمثل الثورة الحقيقية فى نظر الكاتب ، عندما يجرى تحول فى الثقافة ، وفى المفاهيم وانماط الحياة ، وفى العلاقات الدولية ، وتلك التى ترتبط بين الاجناس . ومثل هذه الثورة يراها الكاتب جارية حاليا فى الولايات المتحدة ، دون اى دولة اخرى فى العالم .

اما الاخذ بالمقاييس الثورية التى اعتاد عليها العالم ، فهو خطأ لن يفسر ما يجرى حاليا فى الولايات المتحدة ، لان جميع هذه المقاييس نظرية لا غير ، ولهذا يجب أن لا نلجأ اليها لنقرر بأن الولايات المتحدة دولة رجعية .

وعلى سبيل المثال ـ فان المقاييس الثورية المعروفة قائمة اساسا على وجود صراع بين الطبقات : بين الفلاحين وملاك الاراضى ، بين العمال وأرباب المصانع ، بين الشعوب والمستعمرين . ولكن الثورة الامريكية الحالية لا ينطبق عليها هذا الصراع الطبقى التقليدى ، اذ تبدو اكثر ما تبدو فى شكل حركة هائرية . وبالتالى فهى ليست صداما محكما بين فريقين متصارعين ، بل هى اشبه بتلك الثورات التى جرت فى قديم الزمان ، اذ نرى امامنا قوما يستبدون ، وقوما مستبدين ، وقوما يستغلون ، وقوما مستغلين ، واغنياء وفقراء .

ومن جهة اخرى ، فان الفقراء فى المجتمع الامريكى لهم طابع مبتكر لم تعرفه الثورات الاخرى . فهم لا يتاملون فى سبيل الحصول على موارد الحياة ، اذ ان متوسط مدخلهم السنوى يتراوح فيما بين ٠٠٠ر١ ، ٠٠٠ر٢ دولار . اما اذا قل مدخلهم عن هذا المعدل ، فان لديهم الحق فى الحصول على معونة حكومية . والملاحظ هنا ان مثل هذا الدخل فى اوروبا يضع الاسرة فوق مستوى الطبقة الفقيرة . والواقع ان الثورة الامريكية هى الاولى من نوعها التى لا تلتفت الى المطالبة بموارد الحياة ، بقدر ما تناضل فى سبيل احداث تغيير فى القيم والاهداف التى وضعها المجتمع لنفسه . لهذا لن نجد الثوريين الامريكيين يطالبون توزيعا عادلا فى الثروات ، ولكنهم يريدون اجراء تحويل شامل فى طبيعة هذه الثروات .

ويلاحظ الكاتب ايضا ان حرية الاعلام فى امريكا قد اتاحت للثوريين توجيه الانتقادات للقيم التى تتحكم فى المجتمع الامريكى بشكل لا نجده فى اى دولة اخرى فى العالم .

ولكن مميزات الثورة الامريكية كما يراها الكاتب ، تتمثل فى حركة تمرد الشباب ، ومعظمهم من الطلبة ، اى انهم ينتمون الى طبقات ميسورة الحال ، وهم الذين تناولوا بالنقد اللاذع كافة القيم الاخلاقية التى تتحكم فى المجتمع الامريكى ، بل هم أيضا الذين شجعوا حركة تمرد الزنوج . وفى الوقت نفسه ، نجد هجوما نسائيا على سيطرة الرجال .

ويرفض الشباب أيضا الاهداف الاقتصادية والتكنولوجية التى وضعها المجتمع ، كما يطالب باقرار اساليب تربوية ، تتسم بالمساواة بين الجميع . وينتقد أيضا اتجاه السياسة الامريكية الى التوسع فى النفوذ فى الخارج ، ويطالب بوضع البيئة القومية على مستوى أهم من جنى الارباح التجارية .

ان القاسم المشترك لحركة التمرد الامريكى على مختلف أنواعها ، يبدو فى نبذ المجتمع الذى يحركه الربح ، وتسيطر عليه اعتبارات اقتصادية صرفة ، وروح المنافسة ، فتحركه نزعة المعاداة بين اعضائه . وتطالب الحركة بان يصبح الانسان هو الهدف الاصلى للحضارة ، وليس الاداة .

ويشعر الهيبيز ، بصفة خاصة ، بما ألم بالفرد فى المجتمع الامريكى من فقدان الشخصية ، نتيجة التحريف الذى أصاب معانى الحياة . لهذا فهو يعانى من المجتمع القائم على المنافسة المحمومة ، ولكنه مع ذلك لا يدين هذا المجتمع ، بل يرفض فقط جانبا منه . وعلى اية حال ، يقول الكاتب بان ظاهرة الهيبيز لا يمكن ان تظهر الا فى مجتمع وصل به النمو التكنولوجى الى ان اصبح لديه فائض كبير من الانتاج ، وان رفض الهيبيز الانخراط فى مجتمع قائم على المنافسة وانتهاك حقوق الغير ، يشكل فى حد ذاته قوة يجب ان لا يستهان بها .

ويلاحظ الكاتب أيضا ان الولايات المتحدة قد ابدت اهتماما يفوق غيرها من الدول بحماية البيئة من التلوث ، مما يفند فى نظره الاعتقاد السائد فى اوروبا ، بان الطبيعة غير موجودة فى الولايات المتحدة ، بعد ان اصبح الامريكيون يقدسون الآلات المنتجة للتلوث ، فى حين يرى الكاتب أن الامريكى عامة يحترم الآلة لا لشيء ، الا لانها من صنع مجتمع تكنو ـ الكترونى .

وبصفة عامة ، فقد برز فى الولايات المتحدة أخيرا ما يسميه الكاتب بثقافة مضادة ومجتمع مضاد ، وهذا الاخير عالم ثورى جديد يطالب بالمساواة ويرفض العلاقات المستبدة بين الافراد . كما يطالب بتحويل الثقافة الموجهة ، الى ثقافة خلاقة ، ويندد بسيطرة الاهداف القومية على السياسة الخارجية الامريكية ، وينادى بالمساواة الاقتصادية والتربوية مع اعادة تقييم أهداف التكنولوجيا ، واخيرا يطالب بالحرية الشخصية التامة ، وكلها مطالب تستهدف خلق انسان جديد .

ثم يتناول الكاتب المبدأ القائل بان الثورة هى « حركة استيلاء نجحت فى الاستيلاء على السلطة » ، فيتساءل : كيف يتم تحول الاستيلاء الى ثورة ؟ عن بالحصول على السلطة ؟ ان هذه العملية هينة اذا كان الامر يتعلق بمجتمع يضم حكومة مبسطة ذات طابع متمركز . ولكن ماذا عن مجتمع معقد مثل المجتمع الامريكى ، هل يمكن الاستيلاء على السلطة اذا نجح احدهم فى ان يقود هجوما على الكابيتول مثلا ؟

وتقود هذه التساؤلات الكاتب الى ان ينفى عن حرب العصابات فى المدن صفتها الثورية ، اذ هى فى نظره مجرد صورة من الاستيلاء المسلح لا غير . تماما مثل حالة الفوضويين الذين كانوا فى نهاية القرن الماضى يبثون القنابل فى المقاهى الباريسية ، والذين لم يكن

[illegible]

الولايات المتحدة بفوق [illegible] دخلها
[illegible] دولار .

[illegible] التقدم الذى حققه المناهضون [illegible] الفقر فى امريكا منذ ١٩٦٠ ، [illegible] الكاتب يرجعه اساسا الى أن [illegible] قد نجحوا فى أن [illegible] التمرد ليمسم بالعنف [illegible] المجتمع المضاد . ويعين [illegible] الى الامكانيات المتوفرة فى التركيب السياسى الامريكى والتى [illegible] مشاركة ديموقراطية لا [illegible] فى العالم .

وعلى سبيل المثال ، يذكر الكاتب الاضراب الذى قام به عمال مزارع [illegible] فى كاليفورنيا ، والذى دام [illegible] اعوام ، الى أن انتهى بتلبية مطالب النقابات . ويعزو الكاتب هذا النجاح الى عاملين اساسيين: [illegible] أن العمال قادوا حملة لمقاطعة مستهلك العنب ، وساندهم فى ذلك [illegible] والليبراليون . فكان رد فعل اصحاب المزارع أن ابرموا اتفاقيات بيع العنب الى الجيش . فما كان من زعماء العمال الا أن نقلوا المشكلة امام المحكمة العليا ، واتهموا أصحاب المزارع والمنتجين بخرق قوانين مكافحة الاحتكارات . والجدير بالذكر ان محكمة العنب وقفت فى صف العمال . وكانت النتيجة أن قبل [illegible] فى النهاية ٢٥ يوليو ١٩٧٠ جميع مطالب اللجنة العمالية .

هذا الاضراب يعكس فى نظر الكاتب جميع مميزات الصراع القائم فى الولايات المتحدة ، اذ أن افضل وسيلة ثورية ، هى عدم الاقتصار على الالتجاء الى العنف ، بل الالتجاء فى نفس الوقت الى الوسائل المشروعة التى يتضمنها النظام السياسى الامريكى ، وخاصة [illegible] أن استقر التركيب الفيدرالى ، واتاح استقلال البلديات بشأن العمل على مستويات عديدة لاحصر لها . [illegible] كله لايمكننا نحكم بأن التمرد [illegible] هو النشاط الثورى الوحيد الممكن فى الولايات المتحدة .

اما عن التركيبة الليبيرالية [illegible] الامريكية ، فان الكاتب يحكم عليها بالخطأ الجسيم فى التحليل الثورى ، خاصة وأن الطبقة العاملة البيضاء فى الولايات المتحدة تعد محافظة فى مجموعها ، وأن أرباب الاعمال الامريكيين يحبذون الاصلاحات . وأخيرا لان الحكومة الفيدرالية منذ عشرين عاما تقف الى جانب الزنوج ، وتكافح العنصرية المحلية بشتى الوسائل .

ويذكر الكاتب الدراسة التى قام بها ، امتاى انزيونى فى ١٩٦٩ . وقد جاء فيها أن الرأى القائل بأن الولايات المتحدة تتجه الى اليمين مبالغ فيه لان ٦٥ فى المائة من مجموع السكان من الليبراليين ويقصد من ليبرالى هنا من يحبذ تدخل الحكومة فى سبيل تحقيق التقدم الاجتماعى ، ٣١ فى المائة من المتوسطين و ٤٪ فى المائه فقط من الرجعيين .

والخلاصة — فى نظر الكاتب — أن امريكا اليوم تقف على ابواب ثورة جديدة ، هى فى الواقع ثورة العصر ، وهى تتضمن فى آن واحد معارضة جذرية واخلاقية وعملية لنزعة القومية الامريكيه العتيقة ، كما انها تجمع ايضا بين المعارضة الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية ، لتؤكد فى النهاية أن الحرية من حق الجميع ، وتقبل الحضارة التكنولوجية على انها اداة فقط وليست هدفا . لهذا كله يراها الكاتب الامل الوحيد للانسانية ، لانها لا تعمل على هدم الحضارة ، بل تكافح فى سبيل اعادة صياغتها على نحو يسعد الانسانية كلها .

REVUE DE DÉFENSE NATIONALE

مجلة الدفاع الوطنى — باريس — عدد اغسطس ، سبتمبر ١٩٧٢ — الجوانب القانونية للامن الاوروبى — بقلم : شارل زور جيبد

يؤمن الكاتب ، وهو متخصص فى القانون الدولى ، بأن اقامة منظمة اقليميه للامن ، ستكون خطوة ايجابية فى طريق تحقيق

اوروبا جديدة . ولذلك فانه يتناول في هذا المقال ، الابعاد التى ستؤدى اليها مثل هذه المنظمة .

ويبدأ الكاتب بملاحظة ، وهى ان الامن الاوروبى اليوم لم يعد يرتكز فقط على توازن بين الاجهزة العسكرية وعلى الرعب النووى ، بل ان ما برز أخيرا هو مواجهة بين مفهومين للنظام الاوروبى المنشود . يختص الاول بتسجيل الوضع الراهن فى القارة ، بينما يعمل الثانى على التحرك فى سبيل تحرير اوروبا ، أى أن الاول يعمل على دعم سيادة الدول الاكبر ، بينما يتطلع الثانى الى تنمية وازدهار جميع الدول الاوروبيه .

اما الدعوة الى عقد مؤتمر للامن الاوروبى فهى ليست جديدة . فمنذ فبراير ١٩٥٤ عندما توفى ستالين ، بادر خلفاؤه فى الكرملين ، باقتراح مشروع معاهدة لدى ٣٢ دولة اوروبية ، مطالبين هذه الدول بالتعهد بعدم الالتجاء الى التهديد او القوة . وكان رد الدول المعنية على هذا الاقتراح ، هو ان مثل هذا التعهد يعد ازدواجا للالتزام الذى تضمنه ميثاق الامم المتحدة - ولكن بعد مرور ثلاث سنوات فى مارس ١٩٥٧ ، كانت السوق المشتركة قد ولدت ، فرأت فيها حكومة موسكو « سوقا مشتركة عدوانية » ، وتقدمت باقتراح آخر هو مشروع للتعاون الاوروبى . وفى هذه المرة ايضا لم تستجب الدول الاوربية للاقتراح السوفيتى . وكانت النتيجة أن شرعت الدول الشيوعية فى ابرام سلسلة من الاتفاقيات الاقليمية ، منها معاهدة البلقان التى اقترحها شينو ستويكا رئيس المجلس الرومانى ، ومشروع « التحييد النووى لاوروبا الوسطى » الذى اقترحه جروتوولد رئيس حكومة المانيا الديموقراطية . وقد فشلت جميع هذه المشاريع ، لان روح الحرب الباردة كانت ما زالت تسيطر على اوروبا .

وازاء هذا الفشل الذى لاقته مساعى الدول الشيوعية الاوروبية عادت هذه الدول الى موقفها الاول القائم على الدعوة الى اتفاق شامل حول الامن الاوروبى ، وقد جاء هذا التحرك الجديد فى ظروف اكثر ملاءمة من الماضى اذان الستينات قد شاهدت بداية عهد استرخاء فى العلاقات بين الكتلتين . وكانت النتيجة انه فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٤ طرحت بولندا على الجمعية العامة للامم المتحدة فكرة عقد مؤتمر اوروبى ، وتلت ذلك تصريحات اعتمدتها فى بوخارست ثم بودابست ، اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو ، وكلها تشير الى ما طرأ من تغيير متدرج فى موقف الدول الشرقية من مشكلة الامن الاوروبى .

ويلاحظ الكاتب انه منذ ١٩٦٦ بدا فى الافق تطلع جماعى من خلال الدعوات التى وجهتها اللجنة السياسية الاستشارية لدول حلف وارسو ، وكذا الردود التى صدرت عن مجلس حلف الاطلنطى ، وكان هذا التطلع المشترك يتلخص فى ان السلام المنشود لاوروبا ، يجب أن يرتكز على أسس أقوى وأمتن من تلك التى ادت الى توازن فى الاجهزة العسكرية ، أو بمعنى آخر ، يجب ان يقوم السلام على اتفاق قانونى وسياسى كفيل بضمان التعايش بين مجموعات الدول المعنية بالامر ، حتى يتيح لها التعاون المثمر فيما بينها . ولكن اذا تعدينا هذه القاعدة المشتركة ، فلن نلبث أن نلاحظ اختلافات عميقة بين المجموعتين من الدول ، وهى من رواسب الحرب الباردة فى الواقع .

وفى نظر الكاتب ، فان هناك مفهومين للامن الاوروبى . فبالنسبة لبعضهم فان الهدف المطلوب هو اقرار الوضع الراهن فى اوروبا ، وتثبيته اقليميا وسياسيا وايديولوجيا . وكان الامن الاوروبى هو بمثابة بوليصة التامين التى تؤيدها كل كتلة لصالح الاخرى . أما بالنسبة للبعض الاخر ، فان الهدف من الامن الاوروبى هو انهاء حالة الحتمية التى فرضها التاريخ على الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وفى هذه الحالة ، فان ضمان الوضع الراهن الاقليمى ، والاعتراف بتعدد وتنوع الوحدات الدولية الموجودة ، والتوسع فى العلاقات الاقتصادية والفنية والثقافية ، ليست كلها سوى وسائل تستهدف التوصل فى النهاية الى الازدهار الحر لجميع شعوب اوروبا ، حتى يتسنى لهذه الاخيرة أن تمارس حقها فى تقرير مستقبلها السياسى دون قيد .

وفى نطاق هذا المفهوم الاخير للامن الاوروبى ، يامل الكاتب فى الا تقتصر الجهود المبذولة حاليا على عقد مؤتمر للامن الاوروبى ، بل تمتد ايضا الى اقامة منظمة دائمة تضم شخصيات مستقلة . فان وجود مثل هذه المنظمة الاقليمية للامن الجماعى ، يتوافق مع مضمون الباب الثامن من ميثاق الامم المتحدة ، بل ان الكاتب يراها كفيلة بدعم التضامن الذى يمكن ان ينبع عن « جمعية الدول الاوروبيه » ، وبالتالى فانها يمكن أن تكون رمزا فعالا لقيام نظام اوروبى جديد .

ويتصور الكاتب تركيب هذه المنظمة فيراه بسيطا للغاية : لان الاسلوب الدبلوماسى فى التفاوض بين دول ذات سيادة ، هو وحده الاسلوب الذى قد يناسب التعامل بين دول ذات نظم سياسية واجتماعية متعددة . كذلك يؤمن الكاتب بفعالية قيام مثل هذه المنظمة التى ستكون بمثابة منبر دائم لكافة المداولات العامة التى تخص القارة ، على أن يعمل على نشرها فى مختلف قطاعات الرأى العام الدولى . كما سيعلن أيضا عن الاجراءات التى ستتخذ بالاغلبية ، لضمان سريان القرارات المعتمدة . وعلى أية حال ، فان هذه الصورة للتنظيم الاوروبى ستؤدى حتما الى تجديد ما فى الاساليب التقليدية التى تتحكم فى العلاقات بين الدول ، كما انه سيؤدى الى ازدهار ، على الصعيد الاوروبى الشامل ، لهذا النوع المبتكر من التفاوض المتعدد الاطراف الذى اطلق عليه اخيرا «الدبلوماسية البرلمانية » . والواقع أن انشاء مجلس للبرلمانات الاوروبيه ، بجوار مجلس الحكومات ، لابد أنه سيسمح بتنمية العلاقات المثمرة بين مختلف البرلمانات القومية ، وهو ما يسمى بقيام « تمثيل بين الدول ذى

اتجاه راهن ، وهو كفيل باقران مزيد من التشابك فى العلاقات بين مختلف أجزاء القارة الاوروبية .

ومن جهة اخرى ، فان المعنى الحقيقى للامن الاوروبى ، يتوقف على تحديد مهمة مثل هذه المنظمة هل هى مهمة تختص بالاعتراف بالوضع الراهن ، ام انها تستهدف اقامة بنيان جديد يسمح بالازدهار الحر للمجموعة الاوروبية ؟ .

وستكون من أولى مهام المنظمة الاوروبية المنشودة ، الحفاظ على السلام فيما بين الدول الاعضاء فيها . لهذا فانها ستعمل على تفادى أى اشتباك مسلح ليس فقط بين الكتل التى تقسم أوروبا ، بل ايضا بين مختلف الدول التى تنتمى الى كتلة واحدة ، وفى راى الكاتب ان تقبل مبدأ التدخل المسلح فيما بين دول تنتمى الى كتلة واحدة سيعطى لا محالة للدولة الاكبر ، الحق فى التدخل الحر فى المنطقة التابعة لنفوذها ، بحجة حماية النظام السياسى فى الدول التى تنتمى الى الكتلة التى تتزعمها . ولا شك أن مثل هذا العمل سيؤدى فى النهاية الى تجميد نظم الحكم الحالية فى الدول الاوروبية .

وحتى يمكن تفادى هذا التجميد ، يرى الكاتب ضرورة تعمق المنظمة فى مدلول بعض المفاهيم التى كثيرا ما استغلت فى الماضى لتبرير ، عمليات بوليسيه ، قامت بها الدول الاكبر . فلا يكفى هنا تسجيل مبادىء السيادة وعدم التدخل ، لان التدخل الذى يحدث من جانب الدولة الاكبر ، كثيرا ما لا يحظى سوى بتاييد بعض قطاعات حكومية معينة فى الدولة المعنية أو جزء من الراى العام . كما ان التدخل ، عندما يحدث ، لا يصدق عليه الا بعد ان ينجح فى وضع حكومة تؤيده . لهذا فان حق كل حكومة فى طلب معونه خارجية ، من الممكن معارضته فى بعض جوانبه . ولهذه الاسباب ، يرى الكاتب أن الحكمة تتطلب ، على الاقل ، عرض مثل هذا الطلب على المنظمة الاوروبية الجديدة التى عليها ان تقرر مدى فعالية مبررات هذا العون المطلوب .

ويؤكد الكاتب ان حق التدخل موجود فى نطاق الجماعة الاشتراكية الاوروبيه . وهو ما حدث فى تشيكوسلوفاكيا مثلا فى ١٩٦٨ . ويتناول الكاتب دراسة هذا الحق من وجهة النظر القانونية ، ويلاحظ تناقضات لا حصر لها . مثلا ان هذا الحق له مبرراته ، اذا كانت جماعة الدول المعنية به مندمجة على شكل فيدرالى . ويرى الكاتب ان الدول الاشتراكيه تربط بينها علاقات قانون داخلى ، تعطى للدولة المتزعمة للكتلة ، الامكانية فى الحد من اختصاصات الدول الاخرى . ولكن هذا الحق فى التدخل بالذات ، يتعارض فى الوقت نفسه مع القانون الدستورى السوفيتى الذى يؤكد صراحة مبدأ سيادة الجمهوريات الفيدرالية فى الاتحاد السوفيتى . ذلك ان المادة (١٧) من الدستور السوفيتى الصادر فى ١٩٣٦ يعطى للفيدراليات السوفيتية الحق فى الانسحاب فى اى وقت ، واذا وضع هذا الحق فى اطار الحكومات المعنية ، فانه يفترض وجود استقلال ذاتى تام من وجهة النظر القانونيه لمجتمع الدول الاشتراكية امام النظام الدولى العام . ولكن هذا الاستقلال الذاتى لا يتوافق مع مفهوم القانون الدولى الاشتراكى الذى أوضحته النظرية السوفيتية ، ولا مع مفهوم القانون الذى ينظم العلاقات بين الدول الاشتراكية .

ويذكر الكاتب هنا ان اكبر اخصائى القانون فى العالم الاشتراكى ، مثل ، كريلدف ولاخس والاستاذ تونكين ، اقروا بوضوح تام بشرعية معظم المقاييس التى تضمنها القانون الدولى ، بل انهم قد عارضوا بشدة اى تشتيت للنظام القانونى الدولى الذى يؤدى فى نظرهم الى العدمية القانونية . كذلك دافع هؤلاء الاخصائيون عن فكرة وجود مجموعة من المقاييس الاساسية فى النظام الدولى ، اكتسبت طابعا تقليديا ، وهى فى مجموعها تعكس الوضع الحالى للمجتمع الدولى . وبالتالى فهى مقاييس تفرض نفسها على جميع الدول دون استثناء ، فلا يمكن لاى من هذه الدول التنصل منها او تجاهلها . وبالاضافة الى هذا ، يؤكد هؤلاء الاخصائيون أن ما يفرق بين العلاقات القائمة بين الدول الاشتراكية والقانون الدولى فى الدول الاخرى ، هو مجرد اختلاف نوعى . ولكن القانون الدولى الاشتراكى يتضمن نفس المقاييس الاساسية التى نجدها فى القانون العالمى ، وان كانت هذه المقاييس توجد على مستوى أعلى ، بعد أن برأت من التحريفات التى نجمت عن العلاقات القائمة بين الدول غير الاشتراكية . ومن اهم المبادىء الاساسية التى اعتمدها القانون الدولى ، عدم الالتجاء الى القوة ، وعدم التدخل فى شئون الدول الداخلية ، واحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وكلها مبادىء وضعها القانون الاشتراكى فى المقدمه .

والجدير بالذكر ، ان هذه المبادىء الاساسية لا تقتصر على العلاقات القائمة بين الدول الاشتراكية ، بل انها تطبق ايضا على العلاقات التى تقوم بين هذه الدول وسائر الدول الاخرى ، وهو ما أكده ممثلو الاحزاب الشيوعية والعمالية للدول الاشتراكية فى المؤتمر الذى عقد فى موسكو فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٧ ، اذ جاء فيه ان الدول الاشتراكية تقيم ، علاقات متبادلة على مبدأ المساواة التامة بين الدول ، وعلى احترام الوحدة الاقليمية والاستقلال والسيادة الاساسية ، وعدم التدخل المتبادل ، . كذلك فان المادة الاولى لمعاهدة حلف وارسو تؤكد التزام الدول الموقعة عليها ، بالامتناع فى علاقتها الدولية عن التهديد بالعنف أو بالالتجاء الى العنف .. وان التعاون بين هذه الدول سينمو وفقا لمبادىء احترام استقلال وسيادة الدول ، وكذا عدم التدخل فى شئونها الداخلية . ،

وهنا يلاحظ الكاتب أن معاهدة وارسو لا تؤكد وجود علاقات خاصة بين الدول الاشتراكية تنظمها مقاييس خاصة ، بل ان الاجراء الخاص بالمعونة المباشرة لصد اعتداء خارجي ، لا يقتصر على الدول الاشتراكية ، بل انه ايضا

مفتوح لمشاركة الدول الاخرى ، وهو ما جاء فى المادة التاسعة من المعاهدة التى تؤكد ان الحلف مفتوح للدول التى تعلن عن استعدادها للتعاون والمشاركة فى هذا الحلف بغض النظر عن نظامها الاجتماعى والسياسى ، وذلك فى سبيل تعبئة الجهود التى تبذلها جميع الدول السلمية لتحقيق السلام والامن للشعوب » . واخيرا فان الحلف المذكور لا يبدو اداة لتجميد الاوضاع القائمة بين الكتلتين ، بل انه يستهدف تسهيل عملية اندماج الكتلتين داخل نظام عام للامن الجماعى الاوروبى .

ولكن عندما يحدث ما يسمى « بالاعتداء غير المباشر » . اى الاعتداء الموجه ضد الحكم القائم فى الدولة او الحكومة المطعون فيها ، وليس ضد ارض الدولة ، فان الحكومة الشرعية ترتكز فى علاقاتها مع حلفائها على الطابع الدولى للاعتداء غير المباشر ، لكى تحصل على معونة من الكتلة التى تنتمى اليها . لهذا ينصح الكاتب بان تعمل المنظمة الاوروبية المنشودة على تشكيل مجموعات من الباحثين ، لكى تتاح لها القدرة على الحكم بشرعية هذا التدخل الخارجى .

والملاحظ ايضا بان « فكرة المعتدى الخارجى » هنا كثيرا ما تضيع فى حالة الاعتداء غير المباشر ، فى متاهات من المفاهيم المبهمة ، كما حدث ذلك فى ١٩٦٨ عندما وقع تدخل فى تشيكوسلوفاكيا من طرف دول الكتلة الشرقية ، او فى الجمهورية الدومينيكية من جانب الولايات المتحدة . فقد حدثت هذه الامور تحت ستار ما يسمى بفكرة « العدوان السياسى الخارجى » . ولكن الكاتب يرى ان هذه التقديرات جميعها لا تتعدى الطابع الشخصى ، وبالتالى لا يمكن ان تعتمد فى اطار نظام رشيد للامن الجماعى .

ومن جهة اخرى ، فان المبرر القانونى « للتوحيد المفهومى » « الاعتداء غير المباشر » و « وجود خطر مضاد للثورة » ، يكمن فى ان الاثنين يتوافقان مع وضع الدافع الجماعى المشروع الذى تضمنته المادة رقم ٥١ من ميثاق الامم المتحدة . ولكن الحقيقة هى ان الذين صاغوا الميثاق ، كان فى ذهنهم العدوان المسلح التقليدى اى العدوان الذى يلجا فيه الى العنف للهجوم على ارض دولة فيلزم فى هذه الحالة ان تلجا هذه الاخيرة الى الدفاع المباشر . ومن جهة اخرى ، فان ممارسة الدول لحقها فى الدفاع الشرعى الجماعى ، يعنى قبل كل شىء ان المنظمة الدولية قد فشلت فى مساعيها السلمية . وبالتالى تبدو هنا ضرورة انشاء بوليس دولى تابع للمنظمة ، وهو ما ينصح به الكاتب بالنسبه للمنظمة الاوروبية ، على ان تتراجع امام هذه القوى الدولية الاوروبية ، كافة القوات البوليسيه الاقليمية التابعة لمجموعة من الدول ، بصرف النظر عن العلاقات الايديولوجية وغيرها التى يمكن ان تربط بينها .

ولا يخفى ايضا على الكاتب ان تنمية العلاقات الاقتصاديه على مستوى القارة الاوروبية ، امر له اهمية لايستهان بها . وما من شك فى ان ازدهار التعاون الصناعى والتجارى ايضا على الصعيد الاوروبى ، سيكون بمثابة تسجيل فى طريق تحقيق نظام اوروبى جديد . ولهذا يستوجب الامن ايضا تفادى بعض الامور المبهمة . مثال ذلك ان اوروبا الكبرى الاقتصادية لن يمكن ان تولد من هذا التعاون المثالى غير الواقعى الذى نادى به لينفينوف فى جنيف فى ١٩٣٠ ردا على مذكرة ارستيدبريان ، ولان هذا التعاون الاخر الذى نادى به بعض قادة الدول الاشتراكية فى ١٩٥٧ كرد فعل لاقامة السوق المشتركة التى لم ينظروا اليها الا من جوانبها السياسيه والعسكرية .

اما التعاون الحقيقى المنشود ، فيتطلب مزيدا من التفهم بين الوحدات الاقتصادية الحالية ، لان مجالات التعاون التى يجب ان تتاح ، لا تنصب فقط على دول ذات نظم اجتماعية متباينة ، بل ايضا على مستوى الوحدات الاقتصادية التى تشمل مجموعات من الدول .

ويذكر الكاتب هنا ما جاء فى النظريات الاثنين وثلاثين التى قدمها فى ١٩٦٢ معهد الاقتصاد العالمى فى موسكو من دعوة قوية فى سبيل « انشاء تعاون اقتصادى متعدد الاطراف » ، وان كانت الاساليب والاجراءات التى وضعت لتحقيق مثل هذا التعاون لم تتعد الطابع الاكاديمى . فقد اتخذ الخبراء الاقتصاديون السوفيت نموذجا للتعاون متمثلا فيما حققته « اللجنة الاقتصادية لاوروبا التابعة للامم المتحدة » - وهو نشاط غير ناجح فى نظر الكاتب . لكى ينادوا بعقد « مؤتمر دولى للشئون التجاريه » ، يتولى مناقشة امكانية انشاء « منظمة دولية للتجارة تشمل جميع الاقاليم والدول فى العالم دون استثناء » .

ومن جهة اخرى ، كانت الدول الاشتراكية تندد دائما بالوحدة الجمركية التى حققتها السوق المشتركة ، ولكنها اخذت على مر الايام تطالب بان تعامل فى مبادلاتها مع دول السوق ، بنفس الرسوم التى وافقت عليها الدول الست فيما بينها . وفى الوقت نفسه . اخذت تهاجم السوق « لانتهاكها مبدأ الدولة الاكثر رعايه » . وهو المبدأ الذى ثبت فى نظرها صلاحيته فى القانون الدولى منذ زمن بعيد . ثم اخذت تهدد باتخاذ اجراءات مضادة للسوق المشتركة . ففى ١٩٦١ اتخذت الدول الاشتراكية الاجراءات اللازمة لوضع قائمتين للسلع الخاضعة للرسوم الجمركية . كانت فى الواقع تتضمن تعاملا دون رسوم مع الدول التى تمنحها تفضيلات ، اى تعتبرها الدول الاكثر رعاية ، وبالتالى كانت القائمة الثانية التى تفترض تعاملا برسوم مرتفعه ، تخص دول السوق المشتركة . ولكن هذه الاجراءات الجمركية الجديدة ، كانت فى الحقيقة ذات هدف سياسى فحسب ، اذ كانت تهدف الى فرض ضغوط لاختبار مدى تناسق وتكتل دول السوق المشتركة . ولهذا لم تطبق على الواردات الوافدة من السوق المشتركة .

ويستخلص الكاتب هذه الحقيقة ، وهى ان بعض الدول الاشتراكية بدات على مر الايام ، تعترف بما حققته الدول الست من

تنمية فى المبادلات الاقتصادية خلال الاعوام الخمسة الاولى من قيام السوق المشتركة . فكان منها ان بدات تتخذ موقفا تجاه السوق يتسم بشئ من الواقعية ، كل هذا مع تمسكها بعدم الاعتراف بالشخصية الدولية للسوق المشتركة . ويوغسلافيا الدولة الاشتراكية الوحيدة التى اقامت علاقات دبلوماسية مع الجماعة الاوروبية اما بولندا فقد اكتفت بتعيين سفيرها فى بلجيكا ، اخصائيا لشئون السوق المشتركة . ولكن بعد فترة اتسمت باعتماد شكليات قانونية ذات طابع بيزانطى انتهى الامر بقادة اوروبا الشرقية الى الشروع فى ، اتفاقيات فنيه ، مع السوق . وكانت بولندا اولى الدول الاشتراكية التى سعت الى التقرب الى الجماعة الاوروبيه ، الى ان ابرمت مع اللجنة التابعة للسوق اتفاقا خاصا بتوريد البيض البولندى . وفى نفس الوقت وافقت كل من تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا على التعاون مع السوق فى نطاق ، جولة كيندى ، وفى بداية عام ١٩٦٨ كان هذا التعاون العملى قد امتد الى المجر .

ولكن بالرغم من هذا التقارب الذى حدث بين الدول الشرقية والسوق المشتركة ، فمازال يرى الكاتب بان مفهوم التعاون بين الوحدتين الاقتصاديتين ، وهما الكوميكون والسوق المشتركة بعيدا عن اذهان قادة اوروبا الشرقية . فكل ما تم هو ابرام اتفاقيات تجاريه بين دول اشتراكية والسوق المشتركة ، أى انه صورة من التعاون الثنائى لا غير .

واخيرا فى ٢٠ مارس ١٩٧٢ نوه ليونيد بريجنيف بفكرة اقامة حوار بين الكوميكون والسوق المشتركة التى ذكر انها ، جزء من الوضع الراهن فى اوروبا الغربية ، .

ويختم الكاتب مقاله بان الحفاظ على السلام . وكذا تنمية التعاون على مستوى المنظمات الاوروبية ، مازال بعيدا ، لان هناك اولويات لم تتحقق بعد . فان الاهداف الاولى الحالية تتمثل فى التوصل الى تسوية مرضية للمشكلة الالمانية ، وفى الحفاظ على المدى القصير والمتوسط على توازن فى القوى بين مجموعات الدول التى تتقاسم اوروبا حاليا وهى اهداف فى طريقها الى التحقيق . اما الاهداف النهائية . فهى انهاء الكتل فى القارة ، واحلال نظام اوروبى شامل للامن الجماعى محلها ، وهى اهداف مازالت بعيدة الى اقصى حد . ولكن هذا لا يعنى ان التناقضات العديدة التى تقف حجر عثرة امام اوروبا اليوم لا يمكن التحكم فيها . لان الكاتب يرى ان اللقاءات المقبلة التى ستجرى فى هذا الشان ، سواء كانت ذات طابع ثنائى او متعدد الاطراف ، لابد انها ستؤدى الى فتح حوار حقيقى ومثمر بين جزأى اوروبا الحالية .

FOREIGN AFFAIRS

مجلة الشئون الخارجية — نيويورك — عدد يوليو ١٩٧٢ — التقييم المتبادل بين الصين واليابان — بقلم : شالمرز جونسون

يرجع الكاتب فى هذا المقال ، الى جذور العلاقات الصينية اليابانية . فيستعين بالتاريخ لكى يفسر الاسباب النفسية والاجتماعية والسياسية التى تقف اليوم وراء الشعور بالعداء والتأزم الموجود فى العلاقات بين الصين واليابان .

فما من شك فى ان هناك جذورا مشتركة بين المجتمعين الصينى واليابانى . تربطهما بالحضارة الصينية التقليدية لان اللغة اليابانية . وكذلك جزءا هاما من حضاراتها الدينية والفنية والاخلاقية ناتجة عن الثقافة الصينية .

ولكن من جهة اخرى ، فان ثلاثة احداث تاريخية هى التى مازالت اليوم تصبغ موقف الصينيين تجاه اليابانيين . والعكس . واول هذه الاحداث . الموقف المغاير الذى اتخذته كل من الصين واليابان تجاه حركة توغل الامبريالية الغربية فى القرن التاسع عشر ، فانهما الوقفين متناقضين على طول الخط ، فمنذ الوهلة الاولى ، قررت اليابان ان تكيف نفسها بالتكنولوجيا العصرية التى اتى بها الغرب . اما الصين ، فقد فرض عليها النظام الاجتماعى المتفكك ، الاشادة بحضارتها الماضية ، وعدم تقبل الحضارة الاوروبية ، وذلك لمدة قرن على الاقل . وحتى عندما شرعت الدولة الصينية فى التحول الى مجتمع عصرى ، كان ذلك فى اطار وحدة قومية . اما العامل الثانى . فهو انه حتى الحرب العالمية الاولى ، كانت الصين تنظر الى اليابان على انها النموذج العصرى للدولة الاسيوية . وقد دام هذا الاعتقاد الى ان حل الاتحاد السوفيتى محل اليابان . اما العامل الثالث فى نظر الكاتب ، فهو تدخل اليابان عسكريا فى الصين فيما بين ١٩٣٧ ، ١٩٤٥ ، فكان هذا العمل فى نظر الثوريين الصينيين خيانة من اليابان . اذ رؤى فى ذلك الوقت انه يستهدف قمع الحركة القومية الصينية المضادة للامبريالية .

على ان العامل الاول هو الاهم فى نظر الكاتب ، فقد كان المجتمع الصينى مختلفا عن المجتمع اليابانى عند تخطيهما المرحلة العصرية ، بالاضافة الى ان الامبريالية الغربية تعاملت معها باساليب مختلفة تماما . لهذا كله ، جاء رد فعل المجتمعين للغرب متناقضا . فبينما بقيت الصين حتى نهاية القرن الماضى . تعارض التدخل الاجنبى ، مرتكزة فى ذلك على ايمانها بتفوق الحضارة الصينية المجيدة ، اقتنعت اليابان . منذ البداية ، بأن المعارضة قضية خاسرة ، وشرعت دون ابطاء فى اكتساب اسس الحضارة الغربية ، وفى التحول السريع الى مجتمع عصرى .

وفى ١٨٩٥ منيت ، الامبراطورية السمانية ، بهزيمة مريرة ، عندما استولى اليابانيون على تايوان مما ادى فى ذلك الوقت الى تنشيط الحركات الثورية الصينية التى اخذت تندد باهمال الحكومة الصينية . ومنذ ذلك التاريخ . شرع العديد من الطلبة الصينيين فى تلقى العلوم العصرية فى الجامعات اليابانية ،

فكانوا يرجعون الى بلادهم وهم معجبون بما توصلت اليه اليابان من حصيلة فى التكنولوجيا والعلوم العصرية . ولكن عندما بدا للصين تحول اليابان الى قوة امبريالية حل محل هذا الاعجاب كره عميق لكل ما هو يابانى .

وكانت الاستراتيجية الاصلاحية التى انتهجتهااليابان فى تعاملها مع الامبريالية الغربية ، تتمثل اساسا فى محاولتها استيعاب النظم الغربية ، مع غرس هذه الحصيلة فى تركيب اجتماعى اقطاعى . كل هذا مع ضرورة الحفاظ على الشخصية القومية اليابانية ، حتى تضمن امتداد الحاضر للماضى التاريخى . اما الصين فقد رفضت لمدة طويلة الاصلاح مادامت قد رأت انه غير متكافىء مع الثقافة الكونفوشية العتيقة التى تولد لديها تيار ثورى تحت ضغط الامبريالية، فبدت امامها ضرورة القضاء على الثقافة التقليدية ، واحلال ثقافة جديدة محلها تعيد للامة مكانتها القومية فى العالم .

وقد نتج عن هذين الموقفين ، سلوك سياسى فى الصين واليابان ، مازال له تأثير هام حتى اليوم على العلاقات الصينية اليابانية . فبالنسبة للصينيين اليوم ، فان المعجزة الاقتصادية التى حققتها اليابان ليست خطرا عليها فقط ، بل انها ايضا اهانة فى وجهها . وقد فاق حجم المبادلات التجارية بين الصين واليابان ، حجم المبادلات اليابانية مع اى دول اخرى . ولكن بالرغم من ذلك ، فان الصين مازالت لا تؤيد النجاح الاقتصادى الذى حققته اليابان ، كما انها لم تبد رغبة فى ان يدوم مثل هذا التعاون الصينى اليابانى على المدى الطويل . وكثيرا ما يصف شوان لاى النفوذ الاقتصادى اليابانى الصاعد ، بانه ليس سوى ، بعث للعسكرية والامبريالية اليابانية .

ومما يزيد الامور تعقيدا ان اليابانيين لا ينظرون نظرة جدية الى ما حققته الصين الشيوعية حتى الان ، فهم يؤمنون بان الصين لن تصبح يوما ما منافسا خطيرا لهم . وكل ما يهتمون به ، هو غزو الاسواق الصينية ، بعقد صفقات تجارية ، ولا يقلقهم فى ذلك سوى ان تسبقهم دولة اخرى فى تعاملها التجارى مع الصين .

بل حتى عندما اصبحت الصين دولة نووية ، لم يعن اليابانيون باعتبارها خطرا عليهم ، وذلك بالرغم من شدة نفور اليابانيين من كل ما يتعلق بالتجارب الذرية ويفسر الكاتب هذا الموقف اليابانى ، بانه يرجع الى تخلف الابحاث اليابانية التى تتناول بالدراسة ، الثورة الصينية . فان ما يقلق اليابانيين اليوم ، ليس التقدم الذى حققته وستحققه الثورة الصينية ، بقدر توصل الصين الى التحالف مع دولة غير اسيويةمثل الاتحاد السوفيتى او الولايات المتحدة ، لانهم يرون ان مثل هذا التحالف سيحد من حرية اليابان فى التحرك لغزو الاسواق الدولية .

ويرى الكاتب ايضا ان ثمة عاملين تاريخيين قد انعكسا على العلاقات الصينية اليابانية . الاول منهما هو الدور الذى يراد ان يقوم به اليابان فى شكل الدولة النموذجى والرائدة للنهضة الاسيوية العصرية . وهو دور مزيف فى نظر الصينيين . اما الثانى فيتمثل فى العواقب التى نجمت عن الحرب الصينية اليابانية ، وما ادت اليه من مزيد من الشك والريب فى موقف كل دولة تجاه الاخرى . وخلال المرحلة فيما بين ١٨٩٥ تقريبا حتى توقيع معاهدة فرساى ١٩١٨ ، تم فى شكل اقل بروزا ، الى ان تم لليابان الاستيلاء على منشوريا فى ١٩٣١ ، كان الوطنيون الصينيون والاسيويون عامة ، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، يتجهون الى طوكيو ، لتلقى الثقافة العلمية والالمام بالافكار السياسية العصرية . وخلال هذه المرحلة ، لم تكن اليابان قد اختارت بعد النموذج الملائم الذى ستقيم عليه سياستها الخارجية ، بل كانت تحاول فى ذلك الوقت ان تحدد موقفها من العالم .

لهذا كان التساؤل المطروح امام القادة اليابانيين هو الاتى : هل تلجا اليابان الى قوتها الاقتصادية الصاعدة لكى تتزعم القارة الاسيوية وتقودها الى الاستقلال والحياة العصرية ، اما تنضم بكل بساطة الى نادى الامبريالية بعد ان تحققت لها الاسس اللازمة للنهضة الصناعية ؟

ويلاحظ الكاتب ، من جهة اخرى ، انه حتى بداية الحرب العالمية الاولى ، كان الثوريون الصينيون مثل صن يات تسن ، يجدون عند اليابانيين العون والتقدير . بل اكثر من ذلك ، كانت اليابان قد هيأت لهؤلاء الثوريين المناخ اللازم للمناقشة السياسية والاستكشاف الايديولوجى . ولا تخفى علينا اهمية ذلك فيما يخص تربية وتكوين الزعماء الثوريين . كذلك كانت معظم الالفاظ السياسية ، مثل الفوضوية والاشتراكية والشيوعية والقومية الخ .. وهى كلها افكار ومذاهب اوجدتها الحضارة الاوروبية فى الاصل ، قد اخذتها اللغة الصينية من خلال الترجمة التى نقلها لها اليابانيون

ومن ١٩١٥ الى ١٩٣١ (استيلاء اليابان علىمنشوريا)كانت الامكانيات الصناعية لدى اليابان فى نمو مطرد . وقد بدأ القوميون الصينيون يرون فى اليابان بلدا امبرياليا مستحدثا ، ويتهمون اليابانيين بخيانة قضية اخوانهم الاسيويين . وحتى عندما شرع العسكريون اليابانيون فى الثلاثينات يحيون نوعامن القومية الاسيوية اتسمت بالعداوة للغرب ، كان الوقت قد فات ، ولم تعد اليابان فى نظر الصينيين سوى دولة امبريالية صرفة .

وبالطبع ، كانت الحرب الصينية اليابانية من اهم العوامل التى ادت التى تزايد الشعور بالعداء والكره لدى اليابانيين والصينيين على السواء ، وسيظل هذا الشعور حتى اليوم مسيطرا على العلاقات بينهما . ولكن الكاتب يرى من الخطا ، تقييم عواقب هذه الحرب من خلال اعمال العنف والقمع التى نجمت عنها . بل ان اهميتها تكمن من وجهة نظر نتبتها الايديولوجية .

ويعتقد اليابانيون انهم تورطوا فى حرب مع الصين وهم مضطرون الى ذلك اضطرارا . ففى ١٩٣١ كانت جميع مقاطعات شرق اسيا — من الهند الى الفليبين — باستثناء الصين وتايلاند ، مستعمرات

اوروبية او امريكية ، اى ان اليابان كانت مهددة بالحرمان من جميع هذه المقاطعات . اما الصين فقد ظلت اخر دولة مفتوحة للنشاط الاقتصادى اليابانى . حتى ان قامت فيها حركة شبه ماركسية مضادة للامبريالية ، ومضادة لليابان ايضا . وبالاضافة الى هذا كله كانت هذه الحركة تحت تشجيع من الولايات المتحدة . ولهذا كان ذلك يعنى لليابان الشعور بالقلق المتسم بالخوف . فقد كانت تخشى العزلة الدولية . ورهاب التحالفات التى كانت تبرم بهدف منعها من الحصول على احتياجاتها الاقتصادية ، وهو البلد الذى يفتقر الى الموارد الصناعية الاساسية . بالاضافة الى انها كانت تعانى من تزايد خطير فى السكان . لهذا ظل الاقتصاد الصناعى حتى اليوم العامل الاول الذى يسيطر على العقلية اليابانية .

اما فيما يخص بموقف الصين فان الكاتب يرى ان الحرب العالمية الثانية كانت لها نتيجة هامة بالنسبة لهذه الدولة اذ ادت الى سيطرة الفكر الماركسى اللينينى على الحركة الثورية الصينية . وقد اخذ الايديولوجيون الصينيون يؤكدون صدق النظرية الماركسية اللينينية من خلال نظرتهم الى اليابان التى بدت لهم دولة انها قد انتقلت من مرحلة الاقطاعية الى الراسمالية ، ثم الامبريالية . ومازال الصينيون حتى اليوم يؤمنون بأن اليابان تشكل خطرا كبيرا على الصين . وبالطبع كان التحالف اليابانى الامريكى الذى تم اثر الحرب العالمية الثانية وكذلك الموقف المعادى للصين الشيوعية الذى اتخذته الولايات المتحدة ، من العوامل التى اكدت هذا الاعتقاد وارسته فى اذهان الصينيين .

وهكذا يحاول الكاتب ان يوضح الابعاد الايديولوجية التى نتجت عن الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على العلاقات الصينية اليابانية مؤكدا التاثير الكبير الذى كان لهذه النماذج الفكرية على الاتصالات التى جرت بين الصين واليابان ، وتلك التى ستجرى فى المستقبل ايضا .

فهو يرى مثلا ان اليابان تتطلع اليوم الى الاستقرار الدولى لما تستتبع بها يمكن من حرية الحركة فى مجالات التجارة العالمية . وهى تسعى للحصول على هذا الاستقرار الدولى . لا يبخل اليابان بالمعونات الهامة لحكومات عديدة فى دول شرق اسيا مثل اندونيسيا وماليزيا وتايلانده . وفى سبيل هذا الهدف ايضا تقف اليابان موقف المعارض للحركات الثورية التى تستهدف التغيير . اما التفسير الذى يعطيه الصينيون لهذا الموقف اليابانى ، فهو ذو صبغة ايديولوجية بحتة . اذ يرونه ، ظاهرة راسمالية امبريالية رجعية . وبالتالى فان الصين ترفض حتى اليوم . الاعتراف بشرعية هذا العمل الذى تقوم به اليابان . من اقامة علاقات تجارية وبذل معونات لحكومات اسيوية رجعية .

ومن جهة اخرى . يفسر اليابانيون الجهود الصينية التى تبذل فى سبيل النهوض بالثورات فى العالم الثالث ، بانها مظهر من مظاهر العداء الذى يكنه الصينيون لدول مثل اليابان . فان الصين فى نظر اليابانيين قوة لا تعمل للاستقرار العالمى . وبالتالى فان موقفها هذا يتعارض مباشرة مع مصالح اليابان القومية الاساسية . ويذكر اليابانيون هنا ما آلت اليه اسواقهم فى الصين عندما قامت الثورة ، كما انهم يشعرون بقلق كبير من جراء انتشار الايديولوجية الشيوعية فى القارة الاسيوية .

وهكذا يؤكد الكاتب ان كلا من الصين واليابان . لديها من الاسباب ما يحملها على الخوف من الرجوع الى الظروف الدولية التى وجدت فى الثلاثينات . وان كان لكل منهما ايضا تفسيرات ايديولوجية متباينة بشأن الاسباب التى ادت الى ظهور مثل هذه الظروف . وفى النهاية ، يستخلص الكاتب هذه النتيجة وهى : ان لكل من الصين واليابان موقفا تجاه الاخر ، نابعا عن سوء فهم دام لاكثر من قرن ، ولا يبدو اليوم ان ايا من هاتين الدولتين اصبح اكثر تفهما للاخر من الماضى . ويذكر هنا ما حاولت الصين القيام به خلال العقدين الاخيرين . من ممارسة دبلوماسية . من الشعب الى الشعب . مع اليابان . ومن محاولة التاثير على نتائج الانتخابات اليابانية . كل هذا دون جدوى نتيجة لعدم تفهم الصينيين لحقيقة المجتمع اليابانى . بل ان بعض السياسيين اليابانيين كانوا يرون فى الدعاية التى تقوم بها الصين ، مجرد سلاح واداة بين ايدى الحزب الحاكم . كان يلجأ اليها ليفوز اكثر من مرة بالحكم .

ويعتقد الكاتب ان من الاسباب التى ادت الى فشل الصينيين فى الحصول على صداقة اليابانيين ، ان هذا الامر يبدو فى الظاهر سهلا هينا . وان الصحافة اليابانية مليئة بتصريحات لا تفتأ تؤكد صداقة الشعبين اليابانى والصينى . بل ان معظم الزعماء السياسيين اليابانيين كانوا يناصرون بحماس السياسة القائمة على تحسين العلاقات اليابانية الصينية . ولكن الاسباب الحقيقية التى تكمن وراء فشل الدعاية الصينية فى اليابان هى : اولا حقيقة التطور السياسى اليابانى . وثانيا الشروط التى وضعتها الصين امام اى تحسن فى علاقاتها مع اليابان . واهمها تحويل سياستها الخارجية الى سياسة حيادية .

اما عن الجانب اليابانى . فان الكاتب يرى ان معظم التصريحات التى ادلى بها الساسة اليابانيون لصالح الصداقة مع الصين . يجب ان تقيم طبقا لانعكاسها على العلاقات التى تحرك مختلف اجنحة الحزب الحاكم . وهو الحزب الليبرالى الديموقراطى . فكثيرا ما تعبر المقترحات السياسية التى تنبع من صفوف هذا الحزب . عن تطلعات لاحد قادته بالمشاركة فى الحكومة . اى انها كلها تكتيكات تستهدف ازاحة الفريق الحزبى الذى يشكل الحكومة اليابانية . وهكذا هاجم بعض الزعماء الرئيس ساتو . عندما قرر الرئيس نيكسون انتهاج سياسة التقارب الى الصين . وذلك دون استشارة الرئيس لساتو قبل ان يشرع فى

[illegible]

ذلك جهة اخرى ، يطالب المسئولون الحكومة اليابانية ، بأن تقطع علاقتها الاقتصادية التي اقامتها مع حكومات كوريا الجنوبية وتايوان ، وبأن تنهي التحالف الياباني الامريكي ، وبأن تجرى مع الصين مفاوضات لابرام معاهدة سلام جديدة ، وبأن تلتزم الحكومة اليابانية بالاجراءات التي تضمنها الدستور الياباني والخاصة بنزع السلاح . بل ان الصين تريد ايضا ان تحدد بنفسها الشخصيات اليابانية التي يحلو لها ان تتعامل معها . وفي مقابل كل هذه المطالب ، فان الفائدة التي ستجنيها اليابان لو لبت كافة هذه المطالب ليست واضحة ، لهذا لا يعتقد الكاتب ان اليابان ستقبل هذه المطالب ، الا اذا حثت الصين الولايات المتحدة للضغط عليها ، وان كان هذا كله مجرد احتمال .

ومن خلال هذه الاعتبارات ، يتساءل الكاتب : ما هو مدى انعكاس التحرك الامريكي على السياسة الصينية ، وهل سيؤدى الى تحسين في العلاقات الصينية اليابانية ام ان العكس هو الذي سيحدث ؟ لاشك ان اليابان قد شعرت بالاحراج والالم ، وهي تشاهد التقارب الذي حدث اخيرا بين بيكين وواشنطن ، وهو الذي كان يمتز حتى الان بقيامه بدور الوسيط بين الدولتين . ولكن الكاتب يلاحظ ايضا ان القادة السياسيين اليابانيين مازالوا حتى اليوم يأملون في ان تلجأ الصين اليهم للتوسط في علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وهم في سبيل القيام بهذا الدور لن يتوانوا عن بذل تنازلات . وعلى سبيل بث الثقة في نفوس الصينيين ، بعث اليابان ما سمى ، برسالة يوشيدا ، التي كانت تتضمن تعهدا من اليابان الى تايوان بعدم تزويد الصين الشيوعية باعتمادات على المدى الطويل ، تتيح لها الحصول على مشترياتها من اليابان بسهولة . كذلك فتحت اليابان بنك التصدير والاستيراد الياباني امام الصين ، لكي تحصل على ما تحتاج اليه من اعتمادات مالية . اما المؤسسات اليابانية الكبرى ، فقد سارع معظمها الى قبول المبادىء الاربعه التي وضعها شوان لاى كشرط اساسي للتعامل التجارى مع الصين ، وهي : اولا ان لا تتعامل الدوله المعنيه مع كوريا الجنوبيه او تايوان . ثانيا – ان لا تستثمر اموالا في كوريا الجنوبيه وتايوان . ثالثا – ان لا تمد الولايات المتحدة باسلحه تستعمل في الهند الصينيه . رابعا – عدم السماح باقامه فروع لشركات امريكيه في اليابان .

وبالرغم من ان امتثال المؤسسات الكبرى لهذه المبادىء الاربعه ، فان اليابانيين يساورهم الشك في ان لدى اليابان من التنازلات ما يكفي لارضاء الصين . بل ان هناك من يشعر بأن السبب الرئيسي وراء دعوة الصين الموجهة للرئيس الامريكي ، يكمن في محاولة النيل من علاقات الصداقة التي تربط بين اليابان والولايات المتحدة . كما ان السبب وراء التحرك الصيني تجاه الولايات المتحدة ، يرجع جزئيا الى قلق بيكين من عزلة الصين على المسرح الدولي وهي عزلة فرضها عليها الاتحاد السوفيتي . كما ان الحكومة الصينية قلقة ايضا من احتمال قيام اليابان بملء الفراغ الذي سيحدثه في شرق اسيا ، انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة طبقا لنظرية نيكسون . لهذا ، فان احدى الطرق الفعالة لفرض عزلة على اليابان والضغط عليها لكي تتفق مع الصين وفقا لشروط هذه الاخيرة ، تتمثل في منع اليابان من القيام بهذا الدور .

وبالاضافة الى كل هذا التراث من العداوة واللبس القائم بين الدولتين ، فانه يوجد ايضا حاجزان يمنعان اى تقارب سريع بين الصين واليابان ، وهما : اولا مشكلة تايوان ، وثانيا متطلبات اليابان من حيث الدفاع . وتعد تايوان المعضلة الكبرى في السياسة اليابانية وبالرغم من اهمية حجم المبادلات التجارية بين اليابان وتايوان الذى فاقت قيمته في السبعينات بمعدل ١٢٧ مليون دولار ، حجم المبادلات اليابانية مع

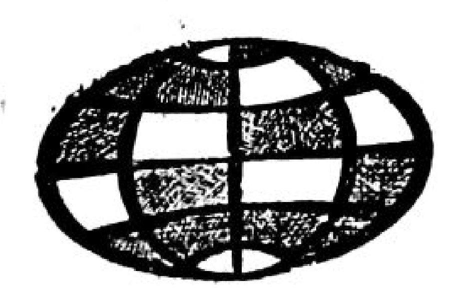
الصين ، الا ان لدى اليابان اليوم الاستعداد للتوصل الى حل وسط لمشكلة تايوان . على ان يؤدى ذلك الى تحسين ملموس فى علاقاتها مع بيكين . ويدرك اليابانيون ايضا ان اغلبية التايوانيين يفاضلون التخلص من حكم اى مجموعة تمثل الكومينتانج الذى يقيم فى المنفى ويعلم اليابانيون ايضا ان التايوانيين قد تذرعوا بالصبر . فى انتظار اختفاء زعماء الكومينتانج من المسرح قريبا . ولكن ما من شك . من جهة اخرى ، فى ان ما تضمنه البيان الصينى الامريكى الصادر فى ٢٧ فبراير ١٩٧٢ من اعتراف الولايات المتحدة بأن ، تايوان جزء من الصين . سيؤدى حتى الى تنشيط فى الحركة الاستقلالية التايوانية ، بعد ان تدرك تايوان بأن الوقت لم يعد يعمل لصالحها .

وفى نظر اليابانيين ، فان تايوان ، مستقلة اقتصاديا ، منذ الان ، كما ان نضالها فى سبيل الحصول على الاستقلال السياسى يلقى تأييدا منهم ، لما لديهم من اسباب تاريخية وثقافية واقتصادية تعزز هذا الموقف . ولكن من جهة اخرى . فان هذا الموقف سيقضى حتما على اية فرصة لاقامة علاقات صداقة مع بيكين حاليا . وبالتالى لا سبيل امام اليابان سوى ان تتبع واشنطن فى اعترافها بسيادة بيكين على الجزيرة . هذا اذا تحسنت العلاقات بين طوكيو وبيكين ، اما اذا ظلت على حالها ، او ساءت فى المستقبل ، فانها حماقة كبرى ان يصفى اليابانيون استثماراتهم فى تايوان ، دون جنى شىء مقابل هذا التنازل .

اما الحاجز الاخر ، وهو متطلبات الدفاع ، فانها كفيلة ايضا باحداث تدهور فى العلاقات الصينية اليابانية . فاليابان لديها القدرة اليوم على ان تصبح قريبا الدولة الثالثة فى العالم ، من حيث الانتاج الصناعى ، ولكن الصين تعد الدولة النووية الخامسة . لهذا تحرص اليابان على دعم دفاعها ليقف فى وجه القوى النووية الصينية الصاعدة . ويتم ذلك بفضل ، المظلة النووية ، الامريكية . ولكن من الواضح ايضا ان معاهدة الامن اليابانية الصينية لم تعد لها فعاليتها الماضية ، وبالتالى قد تضطر اليابان الى البحث عن وسيلة اخرى للدفاع . وهناك وسيلة اولى ، وهى ان تصبح اليابان ايضا دولة نووية ، ولكنه حل ينفر منه اليابانيون انفسهم ، لما سيؤدى اليه من بث القلق والخوف فى صفوف الدول الاخرى التى تتعامل معها اليابان ، ثم انه سيسد الطريق امام اى تحسين فى العلاقات الصينية اليابانية .

ويتجه اليابانيون حاليا الى انتهاج خط سياسى يتسم بالاستقلال عن الولايات المتحدة ، وذلك على امل ان يؤدى هذا التحرك الجديد الى حث الصين على التفاوض معهم . وعلى ذلك بادرت اليابان فى بداية عام ١٩٧٢ الى الاعتراف ببنجلاديش . ولكنها فى الوقت نفسه اعترفت بجمهورية منغوليا الشعبية . كما ابدت تفتحا نحو بيونج يانج . واخيرا قبلت الحكومة اليابانية سياسة التقارب التى نحا نحوها الاتحاد السوفيتى ، واتفقت مع هذا الاخير على المشاركة فى تنمية المشاريع الصناعية فى سيبيريا . ومن الواضح ان لهذه التحركات اتجاهات متنوعة ومتباينة ، وهى على اى حال لا تشير الى وجود سياسة يابانية جديدة . واذا رات الصين ان التعايش مع اليابان لابد ان يتم وفقا لشروطها ، فلابد ان الموقف اليابانى سيتسم من جديد بالتازم الى حد قد تسوء معه العلاقات بين الدولتين .

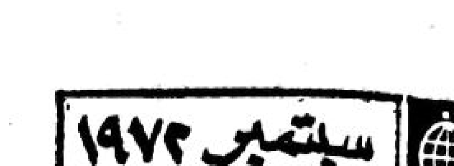
اما اذا ابدت الصين استعدادا ما للتوصل الى حل وسط مع اليابان حول الخلافات القائمة بين الدولتين ، فانه ما من شك فى ان اليابان لن تبخل بتنازلات فى سبيل انجاح هذه المفاوضات . ولكن من المؤكد ايضا انه حتى لو ادت هذه المفاوضات الى ازاحة العراقيل المباشرة التى تقف فى طريق تحسين العلاقات بين الدولتين ، فمازالت المنافسة والعداوة القديمة ـ فى نظر الكاتب ـ قائمة بينهما ، وهى عوامل لا يمكن الاستهانة بها .







سبتمبر ١٩٧٢
اكتوبر ١٩٧٢
نوفمبر ١٩٧٢



الاتحاد السوفييتي :

١ : رفض الاتحاد السوفييتي اقتراحا بريطانيا بانهاء الركود في محادثات نزع السلاح • ويقوم الاقتراح على اساس الاتفاق خطوة بخطوة على حظر الاسلحة الكيماوية باسلوب متدرج ، يتضمن البدء بالقضاء على كل المخزون من تلك الاسلحة ، وتجميد انتاجها •

١٠ ــ ١٢ : قام هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون لشئون الامن القومى بزيارة للاتحاد السوفييتى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت حول المسائل التى تهم البلدين •

١٤ : اعلن فى بيان صدر فى كل من موسكو وواشنطن ، ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قد حققا تقدما ملموسا بشأن التوصل الى عقد اتفاق تجارى واسع النطاق بين البلدين ، وذلك خلال المحادثات التى اجراها هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون مع المسئولين السوفييت • وقد وافق اليكسى كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتى على عقد سلسلة من الصفقات مع شركة « اوكسيدنتلى بتروليم » الامريكية تقدر بمليارات الدولارات •

١٩ : بدأ مجلس السوفييت الاعلى دورته الجديدة فجأة وقبل موعدها العادى بنحو شهرين • وقد دعا الى عقد تلك الدورة فى هذا الوقت ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى وذلك لبحث مشكلة نقص المحاصيل الزراعية فى الاتحاد السوفييتى هذا العام ، وتأثيراته على الخطة الاقتصادية ، وللاستماع الى تقارير سياسية على مستوى عال عن السياسة الخارجية السوفييتية

١٩ : اعلن الاتحاد السوفييتى والعراق ، خلال مباحثاتهما فى موسكو ، تأييدهما الكامل للشعب العربى الفلسطينى فى نضاله لاستعادة حقوقه الشرعية • وجاء فى البيان المشترك ان البلدين يعتبران حركة المقاومة الفلسطينية جزءا لا يتجزأ من حركة التحرير العربية الوطنية ويعلنان الاستمرار فى تقديم معونتهما العسكرية والمعنوية والسياسية لهذه الحركة •

وذكر البيان ان الفريق احمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية ، اتفق مع الزعماء السوفييت اثناء زيارته لموسكو فى الفترة ما بين يومى ١٤ و ١٩ سبتمبر ، على اجراءات محددة ، تستهدف دعم القدرة القتالية لقوات العراق المسلحة •

[انظر ايضا : اسبانيا [١٥] ــ استراليا [١٥] ــ مصر [٣٠] ــ سوريا [٢] ــ العراق [١٤] ــ فرنسا [٤] ــ الهند [٢٠] ــ الولايات المتحدة [٩] [١٥] [٢٨] [٣٠]] •

اثيوبيا :

٢٥ : بدأ الرئيس الهندى ف • ف • جيرى مباحثاته الرسمية مع الامبراطور هيلاسلاسى امبراطور اثيوبيا فى اديس ابابا حول مسائل عديدة ، منها مسالة طرد الاسيويين من اوغندا ، والنزاع القائم بين اوغندا وتانزانيا ، ومشاكل التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ، ومسالة اعتراف اثيوبيا ببنجلاديش •

اسبانيا :

١٥ : وقع اول اتفاق تجاري بين اسبانيا والاتحاد السوفيتي منذ سنوات الحرب الاهلية (الاسبانية) في الثلاثينات · ويقضي الاتفاق بزيادة حجم التجارة بين البلدين زيادة جوهرية · وكانت التجارة تتم بينهما بشكل غير منتظم ، وعن طريق أطراف ثالثة · كما اتفق البلدان على اقامة التمثيل التجاري المتبادل في عاصمتيهما

استراليا :

١٥ : اعلن روبرت هوك رئيس مجلس النقابات العمالية في استراليا ، انه عمل كوسيط سري بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي لمدة عام ، بمبادرة شخصية منه ، وبعد محادثات مع جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل ، وانه زار موسكو لعرض وجهة نظره بالنسبة لموضوع اليهود السوفييت الذين يريدون الهجرة من الاتحاد السوفيتي الى اسرائيل ·

المانيا الاتحادية [الغربية] :

٥ : قامت مجموعة من الفدائيين الفلسطينيين المنتمين الى « منظمة أيلول الاسود الدولية » بعملية مفاجئة في القرية الاولمبية في ميونيخ ، اقتحمت فيها مقر البعثة الرياضية الاسرائيلية ، واحتجزت عددا من افراد البعثة كرهائن ، مطالبة بالافراج عن ٢٣٠ من الفدائيين الفلسطينيين المعتقلين في سجون اسرائيل ، مقابل الافراج عن الرهائن · وقد قتل في بداية هذه العملية اثنان من الاسرائيليين ، ثم قتل في ختامها تسعة آخرون من اعضاء البعثة الرياضية الاسرائيلية · واثناء تلك الاحداث ، اجرى المستشار الالماني فيلي براندت اتصالا تليفونيا مع الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء المصري ، ليستطلع منه عن امكانية تنفيذ اقتراح بارسال الفدائيين والرهائن الاسرائيليين على طائرة خاصة الى مصر ، بحيث تبقى القاهرة على الفدائيين لديها ، بينما تعيد الرهائن الاسرائيليين على نفس الطائرة الى ميونيخ · وقد رفضت القاهرة ان تتخذ اي قرار في هذا الموضوع الا اذا طلب اليها الفدائيون ذلك ·

: طالب بعض المسئولين بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني ، الذي يتزعمه فيلي براندت ، بعدم السماح لمواطني الدول العربية التي تشجع الاعمال الارهابية بالدخول الى المانيا الغربية لاغراض الدراسة او العمل ·

: اعلن متحدث باسم القوات الامريكية في المانيا الغربية ، ان حالة التأهب قد اعلنت بين القوات الامريكية في المانيا الغربية في أعقاب حادث ميونيخ ، وان الاوامر قد صدرت الى جميع القيادات باعادة النظر في جميع احتياطات الامن ، واتخاذ أية اجراءات جديدة لازمة ·

٩ : أعلنت الحكومة الالمانية ، على لسان وزير خارجيتها فالتر شيل ، ان الدول العربية ليست مسئولة بأي حال من الاحوال عن حادث ميونيخ ·

١٠ : أعلن هانز جينشر وزير داخلية المانيا الغربية ان الطلبات التي سيتقدم بها مواطنو الدول العربية للحصول على تأشيرات لدخول المانيا الغربية ستخضع للرقابة ولدراسة دقيقة للاشخاص الذين يطلبون الحصول على هذه التأشيرات ·

١٠ : تمت محادثات رسمية في ميونيخ بين فيلي براندت مستشار المانيا الغربية والرئيس الفرنسي جورج بومبيدو ، حول تطور العلاقات بين البلدين ، ومسألة تحييد أوربا ، وكذلك مؤتمر القمة لدول السوق الاوربية المشتركة المزمع عقده في اواخر هذا العام او في اوائل العام القادم · وقد أوضح الرئيسان في نهاية اجتماعهما ، ان الخلافات بين وجهات نظرهما حيال مؤتمر القمة لدول السوق الاوربية المشتركة ، ما زالت قائمة ·

١١ : اعلن متحدث رسمي باسم حكومة المانيا الاتحادية ان حكومة بون قد قررت دفع تعويض قدره ثلاثة ملايين و ٢٠٠ الف مارك الماني [حوالي نصف مليون جنيه استرليني] لاسر الاسرائيليين الاحد عشر الذين قتلوا في ميونيخ ·

١٤ : اقامت جمهورية المانيا الاتحادية وبولندا علاقات دبلوماسية بينهما خلال الزيارة التي قام بها ستيفان اولزفسكي وزير الخارجية البولندية لبون ·

١٥ : اعلن الدكتور ارهارد ابلر وزير التعاون الاقتصادي في حكومة بون ، انه يجب على المانيا الغربية الا توقف المعونات الاقتصادية التي تقدمها الى الدول العربية كاجراء انتقامي ضد المنظمات الفدائية ، وذلك ردا على زعيم المعارضة رنير بارتزل الذي دعا الى وقف المساعدات الالمانية الى الدول العربية ·

٢٠ : طلب فيلي براندت مستشار المانيا الغربية من البوندستاج الالماني [البرلمان] ، ان يقترع على الثقة بحكومته ، تمهيدا لحل البرلمان ، واجراء انتخابات عامة جديدة ·

٢٢ : سحب البوندستاج في المانيا الاتحادية الثقة من حكومة فيلي براندت · وجاءت نتيجة الاقتراع بالثقة في الحكومة ٢٤٨ معارضا للحكومة و ٢٣٣ مؤيدا لها ، مع امتناع الوزراء عن التصويت · وأصدر جوستاف هاينمان مرسوما بحل البرلمان ــ وذلك لاول مرة في تاريخ المانيا الغربية ــ لاتاحة الفرصة أمام براندت لاجراء انتخابات جديدة في ١٩ نوفمبر المقبل ·

٢٦ : أعلن فيلي براندت مستشار المانيا الغربية ، ان حكومة ستواصل نفس سياستها الخارجية ، ابتداء من سياسة التقارب مع الصين الشعبية ، الى مفاوضات القمة للسوق الاوربية المشتركة ، وذلك رغم هزيمة حكومته برلمانيا · وأكد انه لن يدخل تعديلا ما في سياسته الخارجية الى حين تكوين الحكومة الجديدة ·

٢٩ : اصدرت المانيا الغربية والصين الشعبية بيانا مشتركا ، اشارا فيه الى اتفاقهما حول اقامة علاقات دبلوماسية بينهما خلال اسبوعين · وقد جاء البيان عقب محادثات جرت في بكين لمدة خلال شهرين ونصف بين ممثلي الدولتين ، لمناقشة العلاقات بينهما ·

[انظر ايضا : ايرلندا الشمالية

[٤] ــ بولندا [١٣] ــ مصر
[٧ ــ ٨ ــ ١٣] ــ فلسطين
[٦] ــ المملكة المتحدة [٩]

اندونيسيا :

٨ : اعلن آدم ماليك وزير خارجية اندونيسيا ، ان حكومتى ماكسيكان وبنجلاديش قد تلقت عرضا قدمته اندونيسيا لكى تقوم بالوساطة بينهما لتسوية الخلافات المعلقة بين البلدين .

اورجواى :

١ : اعلن فى بيان رسمى أن راؤول سنديك [٤٧ سنة] زعيم ومؤسس حركة التوباماروس الثورية قد اعتقل بعد معركة جرت بين الثوار من اعضاء الحركة وقوات الامن .

اوغندا :

٥ : اعلن الرئيس الاوغندى عيدى أمين والرئيس جان بيديل بوكاسا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى ، تأييدهما الكامل لنضال العادل للشعوب العربية ، وحقها فى استرداد الاراضى المحتلة . وقد جاء ذلك فى بيان مشترك صدر فى ختام الزيارة الرسمية التى قام بها بوكاسا لاوغندا .

١١ : أصدر الرئيس الاوغندى عيدى أمين قرارا بطرد جميع اعضاء البعثة العسكرية البريطانية من أوغندا فى موعد اقصاه ١٥ الجارى ، واعلن فى بيان رسمى ان هذا الاجراء اتخذ لاسباب تتعلق بالامن القومى لاوغندا . وقد جاء هذا القرار فى أعقاب الاتهامات التى وجهها عيدى أمين الى بريطانيا منذ أيام بالتآمر لاغتياله .

١٢ : اعلن الرئيس الاوغندى عيدى أمين ان الاسرائيليين هم وحدهم الذين يجب ان يندد بهم فى حادث مصرع الاسرائيليين الرياضيين فى ميونيخ على يد الفدائيين ، واقترح الرئيس الاوغندى عقد مؤتمر لكبار قادة الجيوش العربية والافريقية ، لمناقشة سبل اقرار السلام فى الشرق الاوسط .

١٧ : أعلنت أوغندا انها دمرت [illegible] غزو [illegible] من الطراز [illegible] أوغندا [illegible] بتنسيق مع [illegible] أوغندا [illegible] وقد [illegible] اشتراك [illegible] [illegible] وقوة الهجوم من جانبه .

٢٠ : اعلنت الاذاعة الصومالية فى مقديشو ان الرئيسين التنزانى جوليوس نيريرى ، والاوغندى عيدى أمين ، قد وافقا على اتفاقية عددة يمكن من خلالها التوصل الى تسوية لنزاع القائم بينهما . وتتضمن الاتفاقية التى عقدت ــ نتيجة لتدخل الحكومة الصومالية ــ ثلاثة بنود ، هى :

١ ــ انسحاب قوات تنزانيا من مواجهة أوغندا ، وان تتخذ هذه القوات مواقع بعيدة عن الحدود .
٢ ــ يوقف الطيران الاوغندى جميع عملياته ضد أراضى تنزانيا .
٣ ــ تنفيذ الهدنة منذ اليوم ، للسماح باجراء مفاوضات سلمية على الفور .

٢٣ : أعلن متحدث عسكرى أوغندى ان الرئيس الاوغندى قد استعرض التعزيزات العسكرية الليبية التى وصلت الى كمبالا .

٢٥ : دخل القتال بين قوات أوغندا وقوات الغزو يومه العاشر ، ولكنه انحصر فى منطقتى موتوكولا وكيكا جانى ، بعد انسحاب قوات الغزو من مناطق الحدود الاوغندية الاخرى .

٢٦ : اصدرت الحكومة الاوغندية أمرا لجورج هوكنز قنصل بريطانيا فى كمبالا بمغادرة البلاد فورا « باعتباره شخصا غير مرغوب فيه » .

[انظر ايضا : مصر [٢٢] ــ زامبيا [٩] ــ السودان [٢٠] ــ ليبيا [٢٣] ــ المملكة المتحدة [٥] ــ ليبيا [١٦]]

ايران :

١ : طالب شاه ايران بازالة الفوارق بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، عن طريق تنمية الدول الفقيرة اقتصاديا . جاء ذلك فى حديث

[illegible]

ايرلندا الشمالية :

٤ : عقد اجتماع فى العاصمة البريطانية [illegible] بين [illegible] ووزراء بريطانيا [illegible] ووزراء ايرلندا [illegible] الثورة الايرلندية [illegible] ايرلندا الشمالية ، [illegible] الاشتراكى [illegible] وزير دولة البريطانى لشئون ايرلندا الشمالية .

وفى بلفاست ، بدأ رجال « منظمة الجيش الجمهورى الايرلندى » يستعدون لوقف حملة التفجيرات ضد الاهداف المدنية ، لكى يركزوا جهودهم على توسيع جبهة القتال ضد الجيش البريطانى .

١٢ : قررت المنظمات البروتستانتية فى ايرلندا الشمالية تنسيق جهودها من طريق جبهة متحدة ، أطلق عليها اسم « الجبهة المتحدة للمخلصين » بزعامة وليام كريج وذلك لمقاومة اى حل تحاول بريطانيا فرضه على ايرلندا ، يتعارض مع « الاسلوب الديمقراطى العادى » .

ايسلندا :

٢ : حذرت ايسلندا من انها ستتبع سياسة متشددة ازاء السفن الاجنبية التى تخترق مياهها الاقليمية التى مدتها اخيرا من ١٢ ميلا الى ٥٠ ميلا . جاء ذلك التحذير فى تصريح أدلى به اولافور جوانسون رئيس ايسلندة

ايطاليا :

١ : تواجه الحكومة الايطالية ، التى يرأسها جوليو اندريوتى ، اكبر تحد لها منذ توليها الحكم ، بسبب موجة الاضرابات التى اشتركت

فيها مئات الآلاف من عمال الشكلة الحديدية والصنائع الكيميائية وأصحاب محلات المواد الغذائية ، وتنحصر مطالب العمال والتجار فى زيادة الأجور ، وتحسين ظروف العمل ، والاحتجاج ضد القرار الصادر منذ أسبوعين بتجميد الأسعار لمدة ٦٠ يوما .

١٦ : أجرى السنيور جيوسيبى مدينشى وزير خارجية ايطاليا محادثات رسمية مع وزير الخارجية المصرى الدكتور محمد حسن الزيات .

[انظر أيضا : مصر [١٤] — رومانيا [٢]]

باكستان :

٣٠ : تجددت الاشتباكات بين القوات الهندية والباكستانية فى اقليم كشمير .

[انظر أيضا : اندونيسيا [٨]]

البحرين :

١٥ : أعلن الشيخ عبد الله خالد آل خليفة وزير زراعة البحرين ، أن حكومة البحرين لن توافق على الاطلاق على اقامة أية قاعدة امريكية فى البحرين ، وأوضح أن البحرين تعارض سياسة التكتلات الدولية ، وأن ترمى سياستها على مبدأ عدم الانحياز

بنجلاديش :

٤ : طالب مولانا عبد الحميد باشانى زعيم حزب عوامى الوطنى المعارض فى بنجلاديش ، بتشكيل حكومة ائتلافية تحل محل الحكومة الحالية التى يرأسها الشيخ مجيب الرحمن . وقال باشانى فى مذكرته الى السيد ناظر الاسلام رئيس الوزراء بالنيابة ، ان مثل هذه الوزارة يمكن أن يرأسها مجيب الرحمن ، وأن تضم كل الاحزاب فى بنجلاديش .

[انظر أيضا : الهند [١٤] — اندونيسيا [٨]] .

بنما :

١٢ : رفضت الجمعية الوطنية الجديدة فى بنما قبول الايجار الذى تدفعه الولايات المتحدة سنويا ؟ فى مقابل استخدام قناة بنما ، وهو مليون و٩٣ الف دولار . وأعلنت الجمعية أن منطقة قناة بنما تدعم احتلالها بواسطة الولايات المتحدة بطريقة تعسفية ، ونتيجة لتفسير معين لمعاهدة سنة ١٩٠٣ بسبب ضيقا بالغا للكرامة الوطنية

بولندا :

١٣ : قام ستيفان اولزوفسكى وزير خارجية بولندا بزيارة لالمانيا الغربية . وتعتبر هذه الزيارة اول زيارة لوزير خارجية بولندى لالمانيا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك من أجل تصفية بعض المشاكل التى لم تحل بين الدولتين بعد توقيع معاهدة التعاون بينهما فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ ، وعلى رأسها مشكلة اعادة البولنديين الذين من أصل المانى .

[انظر أيضا : المانيا الاتحادية [١٤]] .

تركيا :

٢٦ : وافقت الجمعية الوطنية التركية على مد أجل فرض الاحكام العرفية فى ١١ مقاطعة تركية ، وخاصة فى أنقرة واستانبول ، وكانت الاحكام العرفية قد فرضت فى تركيا فى أبريل سنة ١٩٧١ .

الجزائر :

١٣ : وافقت مجموعة من البنوك العالمية برئاسة فرست ناشيونال بنك اوف شيكاجو الامريكى ، على تقديم قرض قدره ٢٥ مليون دولار الى الجزائر ، لاستخدامه فى تدعيم اسطولها البحرى ، وذلك بمقتضى اتفاق تم توقيعه بالاحرف الاولى بين الجزائر ومجموعة البنوك .

الجمهورية العربية اليمنية :

٢٩ : أعلن محسن العينى رئيس وزراء اليمن الشمالية ، أن مدينة قعطبة الواقعة على الحدود فى المرتفعات العليا تتعرض منذ ٣ أيام للقصف من جانب اليمن الجنوبية . كذلك اتهمت حكومة اليمن الجنوبية [عدن] جماعة من المرتزقة ، يعززهم جيش اليمن الشمالية ، بشن هجوم على منطقة مدينة دالى بالقرب من الحدود ، تم خلاله احتلال قريتين فى المنطقة .

جمهورية مصر العربية :

٤ : عاد الدكتور مراد غالب وزير الخارجية الى القاهرة فى نهاية جولته بأمريكا اللاتينية التى استغرقت شهرا . وقد صرح فور وصوله بانه بحث مع كل من فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة والسفير يارنج ، دور الامم المتحدة فى أزمة الشرق الاوسط خلال دورتها القادمة .

٥ : وصل السيد رام غلام رئيس وزراء موريشيوس الى القاهرة فى أول زيارة رسمية لمصر تستغرق ٥ أيام ، يصاحبه نائبه ووزير خارجية موريشيوس .

٧ : استدعى الدكتور مراد غالب وزير الخارجية المصرى الهر هانزجورج شتلتزر سفير المانيا الغربية بالقاهرة ، وأبلغه أن مصر تنتظر ايضاحات رسمية من حكومة المانيا الغربية لتصريحات نقلتها وكالات الانباء على لسان متحدث رسمى المانى ، تحاول القاء ظلال من الشكوك حول موقف مصر من حادث ميونيخ .

٨ : تقرر الغاء الزيارة التى كان مقررا أن يقوم بها وزير الخارجية المصرية لالمانيا الغربية خلال الشهر الحالى . وكانت هذه الزيارة مقررة قبل أحداث ميونيخ الاخيرة .

١٢ : عقد اجتماع بين الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية والدكتور هانز جورج شتلتزر سفير المانيا الغربية ، بناء على طلب السفير ، ليقدم ايضاحات جديدة من حكومته ، بعد أن رأت القاهرة أن الايضاحات السابقة التى قدمها السفير فى شكل رسالة من فالترشيل وزير خارجية المانيا الغربية الى الدكتور الزيات غير مقبولة .

١٤ : غادر الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية ، القاهرة مبتدئا جولة فى أوروبا يزور خلالها روما ولندن وبروكسل ، ليجرى محادثات مع المسئولين فى العواصم الثلاث حول آخر تطورات الموقف فى أزمة الشرق الاوسط .

٢٢ : قرر الرئيس السادات ايفاد مبعوث خاص الى الرئيسين عيدى أمين وجوليوس نيريرى ، عملا على منع تدهور الموقف على حدود اوغنداوتانزانيا ، بسبب الاحداث التى وقعت على حدود أوغندا . وذلك بناء على رسالة من رئيس تانزانيا دعا فيها الرئيس السادات الى التدخل شخصيا لمنع استمرار تدهور الوضع بين كمبالا ودار السلام .

٢٥ : صادرت السلطات المصرية شحنة من الذرة تبلغ قيمتها مليون و٣٣ الف دولار ، بعد أن تبين أن مصدرها الاصلى هو روديسيا ، وان السلطات الروديسية تحاول اتخاذ بعض الاجراءات للتمويه على الحكومات التى تنفذ ضدها عقوبات المقاطعة التى قررتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وقد صدر قرار رسمى بمصادرة الشحنة والتبرع بقيمتها « للجنة التنسيق لتحرير افريقيا » لصالح حركات التحرر الافريقية .

٣٠ : غادر القاهرة الرئيس السورى حافظ الاسد ، وكان قد وصل اليها منذ يومين قادما من موسكو بعد زيارة خاصة قام بها للعاصمة السوفيتية ، لم يعلن عنها فى حينها ، عقد خلالها عدة اجتماعات مطولة مع القادة السوفيت . وقد طار الرئيس السورى من موسكو الى القاهرة مباشرة ، لاطلاع الرئيس السادات على نتائج مباحثاته مع السوفيت . وتقرر بعد اجتماع الرئيسين لمدة ٣ ساعات ، أن يقوم الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء بزيارة الى الاتحاد السوفيتى تبدأ يوم ١٦ اكتوبر الحالى .

[انظر ايضا — المانيا الاتحادية [٥] ايطاليا (١٦) السودان [٢٠] [٢٩] لبنان [١٨] — ليبيا ٢ ١٨ ٢ — المملكة المتحدة [٦] .

دولة الامارات العربية المتحدة :

١١ : بدأ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة زيارته الرسمية الى بريطانيا . وهذه هى اول مرة يزور فيها الشيخ زايد لندن بعد قيام الاتحاد ، وبعد عام حافل بالتطورات الهامة فى منطقة الخليج .

رومانيا :

٢ : اجتمع كورنيليو مانيسكو وزير خارجية رومانيا مع جوسيبى مدينتشى وزير خارجية ايطاليا ، وبحثا معا العلاقات بين الدولتين ، وكان مانيسكو قد امضى خمسة ايام فى المغرب ، اجتمع خلالها بالملك الحسن والمسئولين المغاربة .

٢٤ : تقدمت رومانيا طلبا رسميا للانضمام الى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، وبذلك اصبحت أول دولة فى المعسكر الاشتراكى تسعى للحصول على عضويتهما .

زامبيا :

٩ : اتسع نطاق الحرب الدعائية بين اوغندا وزامبيا حول موضوع طرد الاسيويين الاوغنديين حاملى جوازات السفر البريطانية من اوغندا . وقد ندد الرئيس كينيث كاوندا رئيس زامبيا بهذا القرار ووصفه بأنه « مثير للخجل » .

سنغافورة :

٣ : فاز حزب العمل الشعبى فى سنغافورة ، برئاسة لى كوان يو ، بكل مقاعد البرلمان ، وعددها ٦٥ ، فى الانتخابات التى اجريت فى الجزيرة ، حيث حصل الحزب على ٦٩,١٪ من مجموع الاصوات . ويتولى الحزب الحكم فى سنغافورة منذ سنة ١٩٥٩ ؛ وسوف يتولى الحكم ٥ سنوات اخرى دون معارضة .

السودان :

١ : اصدر الرئيس السودانى جعفر نميرى مرسوما يقضى باعادة شركتين سودانيتين ، كانت الدولة قد امتهما فى عام ١٩٧٠ الى اصحابهما الاصليين ، وهما شركة ترست التجارية ، وشركة كولدبير . وقد جاء هذا القرار بناء على توصيات لجنة شكلت فى اغسطس الماضى لاعادة النظر فى قرارات المصادرة والتأميم التى سبق صدورها فى يونيو سنة ١٩٧٠ من جانب مجلس قيادة الثورة .

٢٠ : رفضت السلطات السودانية السماح لخمس طائرات حربية ليبية محملة بالقوات والعتاد العسكرى كانت فى طريقها لمساعدة أوغندا ضد الغزو الاجنبى ، بالعبور فى اجوائها ، واجبرتها على الهبوط فى مطار الخرطوم . كما صادرت السلطات السودانية الاسلحة والمعدات التى كانت تحملها هذه الطائرات ، وحجزت من عليها من القوات فى ثكنات القوات المسلحة السودانية ، تمهيدا لترحيلهم الى بلادهم .

٢٠ : أصدرت حكومة السودان قرارا بتصفية عمل شركتين مصريتين فى الخرطوم هما فرع شركة النصر للتصدير والاستيراد ، والشركة الزراعية للشرق الاوسط .

٢٩ : أعلنت السلطات السودانية عن خطوات جديدة اتخذتها مع مصر ، كان آخرها طلبها عودة بعض الوحدات العسكرية السودانية الموجودة فى مصر ، وقيامها باستدعاء بعض الوزراء السودانيين الذين كانوا يزورون مصر ، وطلبها اعادة بعض الاساتذة المصريين بفرع جامعة القاهرة بالخرطوم .

[انظر ايضا : ليبيا [٢٢]]

سوريا :

٢ : غادر موسكو عائدا الى دمشق ، الوفد العسكرى السورى برئاسة

٢٢ : العميد مصطفى شرية ، وذلك بعد زيارة استغرقت اسبوعا للوحدات العسكرية ومراكز التدريب السوفيتية .

٢٧ : اصدر الرئيس السوري حافظ الاسد مرسوما بالعفو عن الفريق امين الحافظ رئيس جمهورية سوريا الاسبق و ٢٥ من الشخصيات المدنية الاخرى ، ممن فروا من سوريا الى بغداد وبيروت .
[انظر ايضا : جمهورية مصر العربية [٣٠] — فلسطين [٤] [٨]

سويسرا :

٢٤ : رفض الشعب السويسري مشروع دستور جديد ، يهدف الى منع تصدير الاسلحة والذخائر والمعدات العسكرية الاخرى الا الى النمسا والسويد — وهما الدولتان الاوربيتان المحايدتان — وكانت احدى الحركات الليبرالية قد دعت الى هذا الاستفتاء ، بعد ان جمعت ٥٠ الف توقيع بالموافقة على اجرائه حسب الدستور السويسري ، لوقف بيع الاسلحة الى مناطق الازمات ، بعد ان كشفت التحقيقات ان هناك جهات سويسرية تبيع الاسلحة الى اسرائيل ودول أخرى .

شيلي :

٢ : وقعت اشتباكات عنيفة تعد من أسوأ الاضطرابات التي شهدتها شيلي منذ عام ١٩٧٠ بين افراد التنظيمات السياسية المتنافسة هناك . وقد امتدت معارك الشوارع حتى قصر الرئاسة في قلب سنتياجو .
١٤ : حذر الرئيس سلفادور الليندي ، في حديث اذاعي ، من ان شيلي تواجه خطر الانزلاق في حرب اهلية ، ودعا الى اجراء حوار سياسي لحل الازمة . كما دعا الحزب الديمقراطي المسيحي المعارض لاجراء محادثات مع الحكومة ، بهدف تجنب وقوع صدام مسلح . وقال الليندي ان حكومة الائتلاف الشعبي التي يرأسها ، والتي تضم الشيوعيين والاشتراكيين والراديكاليين ، تواجه مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة ، ترجع الى المعارضة البرلمانية العنيدة ، وظهور ايديولوجية فاشية ، ثم عرقلة الولايات المتحدة للتسهيلات الائتمانية الخاصة بشيلي .

١٤ : اتحدت الاحزاب السياسية كلها في شيلي على اختلاف اتجاهاتها لتأييد حكومة الرئيس سلفادور الليندي في معركته القانونية مع شركة كنيكوت الامريكية للنحاس التي اممت مع شركات النحاس الاخرى في العام الماضي ، بمقتضى اصلاح دستوري وافقت عليه كل الاحزاب في شيلي .

الصين الشعبية :

٢٥ : وصل الى بكين كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان في زيارة رسمية للصين ، تعد نقطة تحول هامة في علاقات البلدين ، وفي الموقف في قارة آسيا عامة . وقد بدأت المحادثات بين تاناكا وشواين لاى رئيس وزراء الصين باعتذار رسمي عن سلوك اليابان في الصين خلال فترة الحرب الثانية وقبلها .

ويرافق تاناكا وفد من ٥٢ عضوا ، بينهم ماسايوشي أوهيرا وزير الخارجية الياباني .

٢٧ : استقبل الزعيم ماوتسي تونج كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان في اول اجتماع من نوعه بين زعيم الصين وزعيم ياباني منذ بداية الثورة الصينية في اواخر العشرينات ، واندلاع الحرب بين جيش التحرير الصيني بقيادة ماو ، وقوات الاحتلال اليابانية .
٢٩ : اعلنت الصين واليابان اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما ، وانهاء حالة الحرب التي دامت ٢٥ عاما ، وذلك في البيان المشترك الذي صدر في ختام المحادثات التي اجراها كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان مع شواين لاى رئيس وزراء الصين . وبذلك تكون اليابان الدولة ٧٩ التي تعترف بالصين .

وقد اتفق الجانبان على تبادل السفراء في أسرع وقت ممكن .
[انظر ايضا : المانيا الاتحادية [٢٦] — [٢٩] — فرنسا [٤] — كمبوديا [٤] المملكة المتحدة [٧] [ ]

العراق :

١٤ : وصل الفريق أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية الى موسكو في زيارة رسمية للاتحاد السوفيتي تستغرق اربعة ايام .
٢٧ : قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار الاعياد الدينية اليهودية اعيادا رسمية في العراق ، ابتداء من الان . وقد وجه نوري النصري زعيم الطائفة اليهودية في العراق رسالة شكر الى مجلس قيادة الثورة على هذا القرار .
[انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [١٩] — سوريا [٢٧] [ ] .

فرنسا :

٤ : نشب خلاف عنيف بين فرانسوا ميتران زعيم الحزب الاشتراكي الفرنسي المتحالف مع الحزب الشيوعي ، وبيوتر ابراسيموف السفير السوفيتي في باريس ، بسبب رسالة بعث بها ميتران الى السفير السوفيتي يطلب فيها ان يتراجع الاتحاد السوفيتي عن قراره الخاص بفرض ضريبة اقتصادية على هجرة اليهود . وقد رد ابراسيموف برسالة أخرى اتهم فيها ميتران بمعاداة السوفيت ، وبالتدخل في الشئون الداخلية للاتحاد السوفيتي ، وأشار الى ان زيارته للاتحاد السوفيتي قد لا تكون مناسبة في الوقت الحالي .

٤ : أعلن الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو انه تلقى دعوة رسمية لزيارة الصين الشعبية ، واعلن انه قبل الدعوة ، وانه سيقوم بالزيارة ، ولكن بعد [illegible]
١٥ : [illegible] الفرنسي [illegible] آراغا [illegible] الاسكان [illegible]

باعطاء وثائق زعم انها حكومية ، من شأنها احراج الوزارة الفرنسية اذا لم تعدل عن صفقة طائرات الميراج لليبيا ، وتعدل سياستها ازاء اسرائيل .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية [١٠] – الولايات المتحدة [١٥] .

الفلبين :

٢ : تجددت الاضطرابات الطائفية بين المسلمين والكاثوليك فى مدينة دنياس فى اقليم زامبوا جنجا فى شمال الفلبين ، ولقى ١٦ شخصا مصرعهم .

٢٢ : اعلن الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس حالة الطوارئ فى جميع انحاء الفلبين ، واغلاق جميع محطات الاذاعة ومكاتب الصحف ووكالات الانباء فى العاصمة . وقد جاءت هذه الاجراءات بعد ساعات من محاولة فاشلة لاغتيال جوان انريل وزير الدفاع الفلبينى . واعلنت الحكومة ان رجال حرب العصابات الشيوعيين والماويين يسيطرون على المناطق النائية فى البلاد .

٢٦ : صرح النيخادور ميلكور سكرتير عام مجلس الوزراء الفلبينى واحد كبار مساعدي الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس ، بأن الاحكام العرفية قد تظل مطبقة فى الفلبين لمدة عامين . واضاف انه فى خلال هذه الفترة ، سيتم تنفيذ برنامج للاصلاح الزراعى فى البلاد .

فلسطين :

٢ : قام المدنيون الاسرائيليون بتسليم ٦٢٥٠ قطعة سلاح الى السلطات الاسرائيلية ، تنفيذا لقرار حظر حيازة الاسلحة على المدنيين فى اسرائيل ، ورفع عقوبة حيازة السلاح دون ترخيص من السجن سنة الى سبع سنوات .

٤ : اعلن تحدث عسكرى اسرائيلى ان التوتر المشحون بعوامل الخطر ، يتصاعد على طول خطوط المواجهة مع سوريا ، حيث لم تهدأ لرابع يوم على التوالى اعمال العنف والانفجارات فى المنطقة . وفى قطاع غزة قاد مجموعة من رجال المقاومة عملية استهدفت اغتيال رشاد الشوا عمدة المدينة .

٦ : انتقد ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل فى اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى ، موقف ناحوم جولدمان الرئيس السابق للمؤتمر اليهودى العالمى ، نظرا لتشككه فى نجاح الحملة الصهيونية لالغاء الرسوم التى يفرضها السوفيت على هجرة اليهود الى اسرائيل .

٦ : عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا طارئا برئاسة جولدا مائير لبحث الموقف الناشىء عن مصرع الاسرائيليين فى ميونيخ ، واصدرت الحكومة بيانا رسميا يقول « ان اسرائيل سوف تواصل حربها ضد المنظمات الارهابية ، وانها لن تعفى الذين يقدمون للفدائيين العون من المسئولية » .

٦ : صرحت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للامم المتحدة بانها تلقت معونات من حكومة السويد قدرها ٣ ملايين دولار .

٧ : قرر اتحاد المحامين العرب تكليف الاستاذ عبد الرحمن اليوسفى الامين العام المساعد للاتحاد ، بالسفر الى ميونيخ لمتابعة التحقيق مع الفدائيين الثلاثة المعتقلين هناك

٨ : شنت اسرائيل هجوما جويا ضد الاراضى السورية واللبنانية ، قصفت خلاله قواعد الفدائيين داخلها . وصدر بيان عسكرى سورى اعلن ان المقاتلات السورية ووسائل الدفاع الجوى قد تصدت للتشكيلات المعادية ، واجبرتها على الفرار .

٩ : قال ايجال الون نائب رئيسة وزراء اسرائيل ، أن الغارات التى قام بها الطيران الاسرائيلى على تجمعات اللاجئين فى سوريا ولبنان ليست الا بداية لمرحلة جديدة ، مما اسماه « كفاح اسرائيل ضد الفدائيين » ، لمنعهم من العمل سواء على الحدود ، او فى الخارج .

١٢ : اصدر الاتحاد العالمى للعمال بيانا يعلن فيه أن الاعمال اليائسة مثل عملية ميونيخ سوف تستمر مادامت الحكومات المعنية والدول الكبرى والامم المتحدة لا تحاول جادة ايجاد حل عادل وانسانى وسلمى للمنازعات المسلحة ■

٢٢ : قادت جولدا مائير ..... الاسرائيلى قبل ذهابه الى كندا فى مهمة ليوم واحد ، يقوم فيها بحملة لبيع السندات الاسرائيلية .

١١ : حدث خلاف شديد بين بريطانيا واسرائيل ، بسبب التهديدات الاسرائيلية بالانتقام من رجال المنظمات الفدائية العربية ، وبسبب عرض بريطانيا استعدادها لبيع الاسلحة لمصر . وقد ظهر الخلاف اثناء المقابلة التى تمت بين سير اليك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا وماسكل كوماى سفير اسرائيل فى لندن .

١٩ : انفجر طرد « قنبلة » فى سفارة اسرائيل فى لندن ، وادى انفجاره الى قتل المستشار الزراعى بالسفارة ، واصابة زميله الذى كان سيخلفه فى منصبه .

٢١ : وجهت اسرائيل تهديدا جديدا الى لبنان ، بانه اذا ما عاد الفدائيون الى قواعدهم فى الجنوب ، فان اسرائيل سوف ترسل وحدات عسكرية الى المنطقة للقيام بعمليات ذات طابع دائم » .

٢٧ : عين الميجور جنرال الياهو زاتيرا رئيسا للمخابرات العسكرية الاسرائيلية خلفا للجنرال ياديف .

[انظر ايضا الاتحاد السوفيتى [١٩] – المانيا الاتحادية [٥ – ١ ا– ١٥] اوغندا [١٢] – جمهورية مصر [٧– ٨ – ١٢] سويسرا [٢٤] العراق [٢٧] – فرنسا [١٥] لبنان [١٦] – ليبيا [١٦] – الولايات المتحدة [٢٢ – ٢٨]]

فيتنام الجنوبية :

٤ : منح رئيس فيتنام الجنوبية نجوين فان ثيو نفسه سلطات جديدة واسعة النطاق ، تعطيه الحق فى فرض العقوبات بدون محاكمات على العسكريين والمدنيين المتهمين بالخيانة ، والمتهمين بعضوية منظمات شيوعية ، او الذين توجه اليهم تهم الاستسلام للعدو ، واثارة التمرد بين صفوف القوات المسلحة .

١١ : تقدمت الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية باقتراح جديد « لانهاء الحرب واقرار السلام

في فيتنام » ، ويدعو الى اقامة حكومة ائتلاف وطني مؤقتة ، تضم ثلاث مجموعات متساوية ، بحيث لا تشكل هذه الحكومة نظاما شيوعيا أو عميلا للولايات المتحدة الامريكية ، وذلك بغرض تصريف شئون البلاد ، الى أن يتم تنظيم انتخابات « حرة وديمقراطية » .

١٤ : رفضت الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية الاقتراح الذي تقدم به الثوار ، بتشكيل حكومة ائتلاف وطني في سايجون ، ووصف وفدا واشنطن وسايجون في مباحثات باريس هذا الاقتراح بأنه مناورة يهدف منها الثوار الى الاستيلاء على الحكم في فيتنام الجنوبية .

٢١ : أعلن الرئيس الفيتنامي الجنوبي نجوين فان ثيو ، ان المفاوضات الجادة لانهاء حرب فيتنام قد بدأت ، « ولكن احتمالات السلام مازالت بعيدة ، ولن يكون هناك وقف لاطلاق النار قبل انتخابات الرئاسة الامريكية » .

[انظر أيضا : الولايات المتحدة [٩] - [١٥]]

قبرص :

٢٠ : أعلن الاسقف مكاريوس أن حكومته تلقت معلومات مؤكدة بأن كميات كبيرة من الاسلحة تم استيرادها سرا الى قبرص وتوزيعها على قوات الجنرال جريفاس الذي يعيش متخفيا منذ عودته الى قبرص في العام الماضي .

انظر أيضا : كينيا [١٥]

كمبوديا :

٤ : صرح الامير نوردوم سيهانوك ، الرئيس الشرعي لدولة كمبوديا ، بأنه خرج من لقائه الاخير مع شواين لاي رئيس وزراء الصين، بأن الحكومة الامريكية ليست بعيدة من الاستعداد لترك نظام حكم المارشال لون نول في بنوم بنه يسقط .

١٣ : أمرت حكومة الامير سيهانوك قواتها داخل كمبوديا بتشديد هجومها على قوات حكومة لون نول في بنوم بنه وضواحيها ، بعد أن وقع اضطراب وفوضى شديدان في صفوف القوات المسلحة الحكومية ، نتيجة لأزمة الارز الشديدة في كمبوديا .
ووصفت القيادة العسكرية للحكومة الموقف في الطريق الرئيسي من بنوم بنه الى سايجون، بأنه خطير للغاية ، بعد أن احتل الثوار ٨ مواقع حكومية تقع على الطريق رقم ١ الذي يصل بين كومبونج وقاعدة نيك لسون

كندا :

٢ : أعلن بيير ترودو رئيس وزراء كندا حل البرلمان واستقالة وزرائه ، وحدد يوم ٣٠ اكتوبر موعدا للانتخابات العامة الجديدة.

انظر أيضا : فلسطين [١٢]

كوريا الديمقراطية الشعبية :

١٢ : فشل ممثلو الصليب الاحمر في كوريا الشمالية والجنوبية في التوصل الى اتفاق بشأن اعادة جمع شمل الاسرات المشتتة بين البلدين ، والتي يقدر عدد افرادها بـ ١٠ ملايين نسمة ، وذلك في الاجتماع الذي عقد في سيول.

١٧ : صرحت المصادر الكورية بأن حكومة كوريا الجنوبية وافقت على طلب الولايات المتحدة تأخير سحب القوات الكورية الجنوبية [٤٠ ألف جندي] من فيتنام الجنوبية الى منتصف عام ١٩٧٣ . كذلك تعهد بارك تشونج هي رئيس كوريا الجنوبية باستبقاء القوات الامريكية في بلاده حتى ذلك الوقت أيضا .

كينيا :

١٥ : وصل الرئيس القبرصي الاسقف مكاريوس الى نيروبي لاجراء مباحثات مع الرئيس الكيني جومو كينياتا .

لبنان :

١٦ : قامت القوات الاسرائيلية بأوسع هجوم لها ضد لبنان منذ حرب سنة ١٩٤٨ ؟ شمل جميع قطاعات جنوب لبنان ، واشتركت فيه قوات ضخمة ، استخدمت قنابل النابالم ضد خيمات اللاجئين ، وضد القرى اللبنانية الجنوبية .

١٧ : أعلنت حالة الطوارىء في أنحاء لبنان ، وتسلم الجيش السلطات، وفرضت الرقابة على الصحف وعلى البرقيات . وقد أصدر الجيش اللبناني انذارا الى المقاومة بالخروج من جميع مناطق الحدود، وبفرض قيود على تحركات الفدائيين

١٨ : وصل محمود رياض الى بيروت ، ومعه تفويض سياسي كامل من الدول العربية ، للعمل على تفادي اي صدام بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، وتأمين وضع المقاومة في لبنان ، مع المحافظة على أمن لبنان وسيادته .

٢٣ : صرح صائب سلام رئيس وزراء لبنان بأنه ليست هناك نية لعقد اتفاقات جديدة بين لبنان والمقاومة الفلسطينية ، وقال ان الاتصالات مستمرة بين الجانبين .

٢٥ : تمت تسوية المسائل التي كانت محل خلاف بين السلطات اللبنانية وقيادة المقاومة الفلسطينية . وكان في مقدمة الاسس التي تم عليها التفاهم بين الجانبين اللبناني والفلسطيني ، تجميد نشاط الفدائيين في لبنان ، والتمسك بنصوص ومبادىء اتفاقية القاهرة، وعدم انسحاب الفدائيين من العرقوب ، وعدم قيامهم بعمليات على الحدود اللبنانية .

انظر أيضا : سوريا [٢٧] - فلسطين [٨] [٢١] ليبيا [١٦]

ليبيا :

١ : مرت الذكرى الثالثة لثورة الفاتح من سبتمبر بغير احتفالات شعبية أو رسمية ، تعبيرا عن مشاعر الحداد على استشهاد محمد المقريف أحد قادة الثورة

١٦ : قررت ليبيا تقديم قرض مالي الى أوغندا قدره ٣ ملايين دولار .

١٦ : بعث العقيد معمر القذافي ببرقية الى الرئيس اللبناني سليمان فرنجية ، أعلن فيها استعداد ليبيا لمد لبنان بكل المعونة

العسكرية اللازمة لرفقة العدوان الاسرائيلي على لبنان والمقاومة .

١٨ : وقع في طرابلس الرئيسان انور السادات ومعمر القذافي ، في ختام محادثاتهما التي بدأت في يوم ١٥ من الجاري ، ٣ وثائق اساسية خاصة بالوحدة الشاملة المرتقبة بين مصر وليبيا ، تحدد الاولى الاسس التي تقوم عليها دولة الوحدة ، والثانية تشكيل القيادة السياسية للوحدة بين البلدين من الرئيسين السادات والقذافي الى حين تشكيل قيام دولة الوحدة ، أما الوثيقة الثالثة فخاصة بلجان الوحدة ، وقد أصبح عددها ٩ لجان ، حددت القرارات التي صدرت اختصاصات كل منها ، واسماء اعضائها .

٢٢ : قدم قائد القوة الليبية التي منع الرئيس السوداني جعفر نميري مرورها الى أوغندا ، تقريرا الى الرئيس معمر القذافي عن اعادة القوة الى ليبيا بعد ٢٤ ساعة قضتها في الخرطوم .

٢٣ : وصل دوم مبتوف رئيس وزراء مالطة الى طرابلس لاجراء محادثات مع الرئيس الليبي معمر القذافي .
انظر ايضا اوغندا [٢٣] — السودان [٢٠] فرنسا [١٥]

المملكة المتحدة [بريطانيا] :

٥ : وجهت الحكومة البريطانية نداء الى أكثر من ٥٠ دولة ، تناشدها فيه مساعدتها في ايجاد مأوى لنحو ٥٠ ألفا من الاسيويين الذين يحملون جوازات سفر بريطانية ، والذين أصدر الرئيس الاوغندي عيدي أمين قرارا بطردهم من أوغندا .

٧ : أصدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن تقريره السنوي عن « توازن القوى في عام ١٩٧٢ — ١٩٧٣ » ، وقد جاء فيه أن الاتفاقية الخاصة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية بين موسكو وواشنطن ادت الى تحسين وضع الترسانة الاستراتيجية لكل منهما ، في نفس الوقت الذي تواصل فيه الصين تعزيز طاقتها العسكرية التقليدية والاستراتيجية

٩ : رفض السير اليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانية طلب زعيم المعارضة هارولد ويلسون انعقاد البرلمان لمناقشة الازمة بعد المعارك الدائرة على الحدود المصرية . وقد وجهت الحكومة البريطانية دعوتها الى وزير الخارجية المصري .

١٦ : وصل ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا الى طوكيو في زيارة رسمية لليابان تستغرق ٤ ايام ، يستهدف منها اجتماعه بالمسئولين اليابانيين حول الموقف العسكري في الشرق الاقصى ، والموضوعات السياسية والاقتصادية .
انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي [٦] — اوغندا [١١] [١٧] [٢٦] — ايرلندا الشمالية [٤] [١٢] — دولة الامارات العربية المتحدة [١١] فلسطين [١٤] [١٩] الولايات المتحدة [١٥]

المملكة المغربية :

٥ : حدث انقسام في قيادة المعارضة في المغرب ، اذ انفصل عبد الرحيم بوعبيد عن الاثنين اللذين يشتركان معه في زعامة حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، وهما محجوب بن صديق وعبد الله ابراهيم

٢٠ : اعلن الملك الحسن توزيع ٩٠٨٥٠ هكتارا من الاراضي الزراعية [حوالي ٣٠٠ الف فدان] على ٣٨٠٢ منتفع ، واضاف في خطاب وجهه الى الشعب ، ان حكومة المغرب ستستعيد ٢٠٠ الف هكتار من الاراضي التي يملكها الاجانب
[انظر ايضا : رومانيا [٢]]

النرويج :

٢٦ : اسفر الاستفتاء العام الذي اجرى في النرويج في اليومين السابقين ، عن رفض الشعب النرويجي الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة باغلبية ٥٣٫٦ ٪ من اصوات الناخبين ضد ٤٦٫٤ ٪ وقد اعلن تريجفي براتيللي رئيس الوزارة عزمه على الاستقالة بعد ايام .

الهند :

٢ : وصل الى نيودلهي الشيخ مجيب الرحمن رئيس وزراء بنجلاديش لاجراء محادثات سريعة مع السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند .

٩ : حذرت السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند ، كلا من الولايات المتحدة والصين الشعبية والاتحاد السوفيتي من محاولة الوصول الى تفاهم بينها حول مستقبل آسيا على حساب حقوق بلدان العالم الثالث ومصالحها .
(انظر ايضا : الباكستان [٢٠])

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : اعلن رونالد زيجلر المتحدث الصحفي باسم البيت الابيض ، ان كاكوى تاناكا رئيس وزراء اليابان ، قد وافق خلال الجلسة الاولى لمحادثات القمة مع الرئيس الامريكي نيكسون ، على ان تشتري اليابان بصورة فورية ، سلعا امريكية قيمتها ١٫١ مليار دولار ، وذلك لتخفيض العجز في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة واليابان ، الذي تصل قيمته الى ٣٫٢ مليار دولار .

٦ : اصدر وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية بيانا عاجلا طالب فيه دول العالم باتخاذ اجراءات جماعية حازمة ضد ما اسماه « الارهاب والقرصنة الجوية » . كما اصدر مجلس الشيوخ قرارا طالب فيه بفرض عقوبات على الدول التي تؤوى منظمات المقاومة الفلسطينية .

٩ : سافر الى موسكو هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الامريكي نيكسون لاجراء محادثات مع زعماء السوفييت حول حرب فيتنام ، ومشكلة الشرق الاوسط ، ومؤتمر الامن الدولي والتجارة بين الدولتين . وقد توقف كيسنجر في ميونيخ لاجراء محادثات مع المسئولين الالمان .

١١ : اعلنت وزارة الخارجية الامريكية انها تشعر بخيبة امل ، لانها لم تلق من بعض حلفاء الولايات المتحدة تأييدا في جهودها التي تهدف الى اعداد اجراءات صارمة

لوضع حد لما اسمته « بالارهاب الدولى » ، وخصت بالذكر الموقف البريطانى السلبى .

١٢ : اعلن معهدالدراسات الاستراتيجيه والدولية التابع لجامعة جورجتاون الامريكية فى تقرير له ، ان مركز الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الاوسط قد تدهور تماما بسبب تأييدها المطلقلاسرائيل ، وتوارثها للمظالم المتراكمة من النظام الاستعمارى الاوربى القديم ، مما يهدد مصالح الدول الغربية فى المنطقة .

١٥ : اجتمع كيسنجر فى باريس مع الرئيس الفرنسى جورج بومبيدو ، حيث استعرض معه المشاكل العالمية ، والمحادثات التى اجراها مع الزعماءالسوفييت فىموسكو. وكان كيسنجر قد اجتمع فى لندن قبل سفره الى باريس مع ادوارد هيث رئيس الوزراء وعدد من كبار المسئولين ، واجرى معهم محادثات مطولة حول الشرق الاوسط ، وفيتنام ، والمشاكل العالمية الاخرى .

١٥ : وافق مجلس النواب الامريكى باغلبية ٣٢٢ صوتا ضد ٤٠ على مشروع قانون يقضى باعتماد مبلغ ٧٤٦٧٠ مليون دولار للنفقات الدفاعية ، وهو اعلى رقم لتلك الاعتمادات منذالحرب العالمية الثانية . كما وافق مجلس الشيوخ بالاجماع على اتفاقية الحد من انتاج الصواريخ النووية الهجومية التى عقدت بين نيكسون والزعماء السوفييت اثناء مؤتمر القمة فى مايو الماضى .

١٩ : اصدر نيكسون قرارا يقضى بزيادة واردات الولايات المتحدة من البترول من ٤٥ الف برميل الى ٥٠ الف برميل يوميا ، وذلك لمواجهة ازمة تهدد الولايات الشرقية فى الوقود ، بسبب انخفاض الانتاج وارتفاع الطلب كذلك قرر نيكسون السماح بسحب ١٧٠ الف برميل يوميا من احتياط البترول الاجنبى المخزون فى الولايات المتحدة لمواجهة الازمة .

٢٢ : وافق مجلس النواب الامريكى باغلبية ١٦٩ صوتا ضد ١٤١ على قانون العون الخارجى الذى تبلغ ميزانيته ٤٫٣ مليار دولار ، منها ٣٥٠ مليون دولار لاسرائيل .

٢٧ : وقعت فى نيويورك ، كل من اسرائيل والولايات المتحدة ، اتفاقا يقضى بانشاء مؤسسة علمية مشتركة فى اسرائيل تبلغ تكاليفها ٦٠ مليون دولار .وقال وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية الذى وقع ذلك الاتفاق مع بنحاس سابير وزير المالية الاسرائيلى ، ان الاتفاق علامة هامة فى علاقات البلدين .

٢٨ : بعث المؤتمر اليهودى الامريكى الذى يضم ممثلين لاكثر من ٣٠ منظمة يهودية وصهيونية فى الولايات المتحدة ، بخطاب للرئيس نيكسون يطالب فيه بوقف الامتيازات التجارية التى تقدمها الولايات المتحدة للاتحاد السوفييتى ، حتى تتراجع موسكو عن الضرائب التى تفرضها على اليهود السوفييت المهاجرين .

٣٠ : وقع الرئيس نيكسون قرارمشتركا لمجلس الشيوخوالنواب بالموافقة على اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وبذلك يكون الرئيس الامريكى قد اكمل الموافقة على هذه الاتفاقية التاريخية التى تم التوصل اليها خلال زيارته لموسكو فى شهر مايو الماضى

[انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى ١٠ – ١٢ – ١٤ المانيا الاتحادية [٨] – منا [١٢] – الجزائر [١٣] – شيلى [٤] – فيتنام الجنوبية [١٤] – كوريا الديمقراطية الشعبية [١٨] – المملكة المتحدة [٧] .

يوغوسلافيا

٥ : صرح الماريشال تيتو بأنه مازالت هناك اضطرابات فى جمهورية كرواتيا ، ووجه تحذيرا شديدا الى العناصر المخربة التى مازالت تتحرك فى المنطقة .

٢٤ : دعت كل من هولندا ويوغوسلافيا الى ايجاد حل سلمى لازمة الشرق الاوسط ، على اساس قرار مجلس الامن الصادر فى سنة ١٩٦٧ . جاء ذلك فى بيان مشترك صدر عقب الزيارة التى قامت بها الملكة جوليانا ملكة هولندا ليوغسلافيا ، تلبيةلدعوة من الرئيس تيتو .

اليونان :

٦ : قدم كريستيان بالاماس وزيرخارجية اليونان استقالته من منصبه لاسباب صحية . وقبل جورج بابادو بولوس رئيس الوزراء الاستقالة .

اكتوبر ١٩٧٢

الاتحاد السوفيتى

٢ – بدا ايجون باهر مبعوث خاص المانيا الغربية الى موسكو ، محادثاته مع آندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى بهدف ابرام معاهدة تعيد العلاقات الطبيعية بين البلدين .

١٠ – اعلن نيكولاى بودجورنى رئيس مجلس السوفييت الاعلى ، ان الاتحاد السوفييتى كان دائما يساند الشعوب العربية . وقال بودجورنى فى خطابه فى حفل تكريم اقيم فى الكرملين لشاه

ايران الذى وصل الى موسكو فى زيارة رسمية تستغرق عشرة ايام — ان الدوائر الحاكمة فى اسرائيل التى تتلقى دعما عسكريا وسياسيا من الخارج ، تواصل اعمالها الاستفزازية ضد الدول العربية .

١٢ — وقع الاتحاد السوفيتى وايران فى موسكو معاهدة للتعاون الاقتصادى والفنى مدتها ١٢ عاما . كما عقدا اتفاقا يتضمن خطة خمسية للتبادل الثقافى بين البلدين .

٢٠ — اعلنت المصادر المسئولة فى العاصمة السوفيتية ، وهى تعلق على نتائج المحادثات التى اجراها الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى مع القادة السوفييت ، ان تلك المحادثات قد اسفرت عن اتفاق فى الرأى على ان الصداقة المصرية السوفييتية تتسم بالثبات كما اذاع راديو موسكو ان احدى البواخر السوفييتية فى طريقها الى مصر وعليها ٦ آلاف طن من المواد اللازمة لمجمع حلوان للحديد والصلب فى مصر ، ومجمع نجع حمادى للالومنيوم وغيرهما من المشروعات التى يجرى بناؤها فى مصر بمساهمة الاتحاد السوفييتى .

٢٤ — اكد الاتحاد السوفيتى وايران — فى البيان المشترك عن زيارة الشاه الرسمية لموسكو — ان اية تسوية دائمة للنزاع فى الشرق الاوسط يجب ان تضع فى الاعتبار الحقوق المشروعة للشعوب العربية ، بما فيها شعب فلسطين . واكد البيان ضرورة بذل الجهود من اجل التوصل الى سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط ، على اساس تنفيذ جميع بنود قرار مجلس الامن فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ . كما نوه البيان السوفييتى الايرانى المشترك بوجوب حل المسائل المتعلقة بمنطقة الخليج العربى طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، ومن طريق دول المنطقة دون اى تدخل خارجى .

٢٤ — وصل الى موسكو ماسايوشى اوهيرا وزير الخارجية اليابانية لاجراء محادثات مع المسئولين ، تتناول مسائل عقد معاهدة صلح بين اليابان والاتحاد السوفيتى والعلاقات الدبلوماسية الجديدة بين طوكيو وبكين كما وصل وفد فنى يابانى الى موسكو لاجراء محادثات حول تنمية مصادر الغاز الطبيعى فى اقليم ياكوتسك فى سيبريا .

٢٦ — وقع بقصر الكرملين ، الكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى وجوليو اندريوتى رئيس وزراء ايطاليا ، بروتوكولا للتعاون لاقامة علاقات منتظمة بين البلدين . ويقضى هذا الاتفاق باجراء مشاورات نصف سنوية بين وزيرى خارجية الحكومتين او ممثليهما ، على ان تجرى مشاورات طارئة اذا ما تطلب الامر ذلك .

٢٨ — اتفق الاتحاد السوفيتى مع اليابان على ان تشترك هذه الاخيرة مع الولايات المتحدة فى تنمية موارد الغاز الطبيعى فى ياكوتسك بشرق سيبريا ، التى يقدرها السوفييت بـ ١٣ مليار متر مكعب . . وابدت اليابان استعدادها لتقديم قرض مقداره ٣ ملايين دولار للمساعدة فى تنمية الغاز الطبيعى ، على ان تشترى اليابان ١٥ مليون متر مكعب من هذا الغاز سنويا ، ابتداء من عام ١٩٧٨ .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية [٢٣] — ايران [١٠] — جمهورية مصر العربية [٣ — ١٦ — ١٨] — الصين الشعبية [١٨] — السودان [٢٨] — فلسطين [٢٢] — لبنان [٦] — الولايات المتحدة الامريكية [١٢ — ١٨ — ٢٧] — اليابان [٢٧] —

الارجنتين

٧ — صرح اليجاندرو لانوس رئيس جمهورية الارجنتين لضباط الجيش بانه مستعد للتفاوض مع الرئيس الاسبق جوان بيرون حول برنامجه للتعبير الوطنى الذى وضعه لخوض معركة الانتخابات .

المانيا الاتحادية (الغربية)

٥ — قام بوليس المانيا الغربية بحملة اعتقالات واسعة فى جميع الولايات الالمانية ، واعلنت وزارة الداخلية الالمانية انها اصدرت اوامر بطرد ٤٦ شخصا من العرب عقب قرار حظر نشاط الاتحاد العام للعمال ، واتحاد الطلاب الفلسطينيين .

٨ — وافقت الحكومة الالمانية الغربية على امداد ميناء العقبة الاردنى بمعدات حربية قيمتها ٢٤٠ الف جنيه استرلينى ، كجزء من برنامج المعونة الفنية الالمانية للاردن .

٢٠ — اعلن ايجون باهر وزير الدولة فى حكومة بون ، ان حكومة المانيا الديمقراطية قررت اطلاق سراح جميع الالمان الغربيين المسجونين لديها فى قضايا او مخالفات سياسية ، تنفيذا لقرار بالعفو يصدر فى شهر نوفمبر القادم .

٢١ — اعلن فيلى برانت مستشار المانيا الغربية ان حكومته ستواصل جهودها لاعادة العلاقات الطبيعية بينها وبين الدول العربية بعد حادث ميونيخ .

٢٣ — بدا سفراء الدول الاربع الكبرى « بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتى » فى برلين الغربية محادثات لوضع اعلان لحماية حقوق ومسئوليات الدول الاربع الكبرى تجاه المانيا وبرلين الغربية ، بعد ان تصبح كل من المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية عضوا بالامم المتحدة

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى [٩] — المانيا الديمقراطية [١٢ — ١٦] ، الصين الشعبية [١١] فلسطين [٢٩ — ٣٠] ، المملكة المتحدة [٢٤] الولايات المتحدة [٣١] .

المانيا الديمقراطية (الشرقية)

٨ — صدر بيان فى برلين ونيودلهى اعلن تبادل الهند والمانيا الديمقراطية العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، واعلن رفع البعثتين الى مستوى السفارة . وبذلك تكون الهند هى الدولة الثالثة والستين التى تعترف بالمانيا الديمقراطية .

١٢ — اعلنت المانيا الديمقراطية استعدادها لتمكين الطلبة العرب والفلسطينيين الذين تطردهم المانيا

الغربية من مواصلة تعليمهم فى المانيا الديمقراطية . جاء ذلك فى تقرير سياسى قدمه فارنر لامبرتز عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى الالمانى الى اللجنة المركزية للحزب .

١٦ — صدق برلمان المانيا الديمقراطية على اتفاقية العبورمع المانيا الاتحادية، مما يمهد الطريق لتبادل الزيارات بين اهالى البلدين لاول مرة منذ ١١ عاما .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية

٢٠ — ٢٣] .

اوغندا

٦ — وقع وزيرا خارجية اوغندا وتانزانيا اتفاقية سلام تنهى حالة الحرب بين بلديهما ، وذلك بعد محادثات استمرت يومين فى مقديشيو ، تحت رئاسةوزير خارجيةالصومال

٧ — اذيع نص الاتفاقية التى وقعتها تانزانيا واوغندا .وتنص الاتفاقية على وقف كافة العمليات العسكرية ، وانسحاب القوات المسلحة من مناطق الحدود قبل يوم ١٩ اكتوبر الحالى ، على ان يتولى مراقبون صوماليون مراقبة تنفيذ هذا الانسحاب . كما تنص الاتفاقية على وقف اى دعاية معادية ، وعدم استقبال قوات ترمع شن هجوم على الطرف الاخر ، والافراج عن المعتقلين من رعايا اى من الدولتين فى الاخرى .

٩ — اعرب الرئيس الاوغندى عيدى امين عن امله فى ان تعود العلاقات بين اوغندا وبريطانيا الى ماكانت عليه من الود والصداقة قبل قراره طرد جميع الاسيويين الذين يحملون الجنسية البريطانية من البلاد .

١٢ — طلب الرئيس الاوغندى عيدى امين الى المبعوث السامى البريطانى ريتشارد سلاتر مغادرة اوغندا لحظة مغادرة آخر آسيوى يحمل الجنسية البريطانية لها ، واتهمه بالعمل ضد مصلحة البلاد ،وحمله مسئولية ابلاغ الصحف البريطانية بعض التقارير غير الصحيحة .

١٥ — اصدر الرئيس الاوغندى عيدى امين اوامره بطرد جميع الاسيويين

الذين يحملون جنسيات كينيا وزامبيا وتانزانيا ويقيمون فى اوغندا فى موعد اقصاه ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٢ » .

ايران

٦ — افتتح شاه ايران الدورة البرلمانية الجديدة بخطاب ركز فيه على ضرورة حل ازمة الشرق الاوسط، على اساس قرار مجلس الامن فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ .

١٠ — وصل شاه ايران الى الاتحاد السوفييتى فى زيارة رسمية تستغرق عشرة ايام .

٢٤ — اعلن رئيسا وزراء ايران وبلغاريا ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة ، كشرط اساسى لحل الازمة الراهنة بالشرق الاوسط . وجاء ذلك فى البيان المشترك الذى صدر عقب انتهاء زيارة استانكو تودروف رئيس وزراء بلغاريا لايران .

انظر ايضا: الاتحاد السوفييتى

[١٠] ، [١٢] ، (٢١) .

ايرلندا الشمالية

٨ — اعرب خبراء الجيش البريطانى عن اعتقادهم بأن ثلثى كمية المتفجرات التى يستخدمها ثوار ايرلندا الشمالية تأتيهم من فرنسا عن طريق ايرلندا الجنوبية .

١٨ — استدعت السلطات البريطانية فى بلفاست الف جندى لمساعدة القوات البريطانية فى ايرلندا لمواجهة الاضطرابات التى يثيرها البروتستانت . ورغم ذلك شهدت بلفاست معارك ضارية بين القوات البريطانية ، وكل من جماعات البروتستانت والكاثوليك

٦ — اعلن جوسيبى ميدتيشى وزيرخارجية ايطاليا فى مجلس الشيوخ ، ان حكومته احتجت على اسرائيل لقيامها بغاراتها الحربية الاخيرة على الاراضى اللبنانية . كما اعلن انه لم يكن هناك تفكير مطلقا فى اقامة قاعدة نووية امريكية فى جزيرة مادلينا شمال سردينيا ، وان كانت المساعدة البحرية الامريكية لايطاليا هامة ، لتاكيد توازن القوى فى البحر المتوسط

١٧ — اغتالت رابطة الدفاع اليهودى — المنظمة الارهابية الصهيونية — وائل زعيتر ممثل منظمة فتح فى ايطاليا ، وهو فلسطينى اردنى الجنسية يعمل بالسفارة الليبية فى روما .

انظر ايضا ، الاتحادالسوفيتى

[٢٦] .

الباكستان

٢٤ — بعث الرئيس الباكستانى ذوالفقار على بوتو رسالة شخصية الى انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ، حول الركود فى المحادثات بين العسكريين الباكستانيين والهنود ، لتحديد خطوط وقف اطلاق النار فى كشمير . وناشد الرئيس الباكستانى انديرا غاندى فى رسالته بأن تتدخل شخصيا لانقاذ الاتفاقية التى وقعاها معا فى سيملا فى شهر يوليو الماضى.

البرازيل

٢١ — اعلنت قيادة قوات حرب العصابات [وهى قوات منظمة على غرار قوات حرب العصابات التى كان يقودها جيفارا فى بوليفيا فى منشور الى البرلمان البرازيلى ، انها تعمل فى منطقة نائية فى ادغال الامازون على قلب نظام الحكم العسكرى فى البرازيل » .

البرتغال

١٢ — بدأت مباحثات القمة بين ايان سميث رئيس وزراء روديسيا ومارسيليو كايتانو رئيس وزراء البرتغال ، بشأن قيام جبهة مشتركةضد حركاتتحرير افريقيا التى تهدد البلدين .

تايلانـــد

٢٩ — عبأت حكومة تايلاند اكثر من ٨٠٠ من قوات الجيش والبوليس ، تعززهم الطائرات المقاتلة ، للقضاء على الاف المسلحين المتمركزين فى جبال بودو فى جنوب تايلاند ، والذين تضمهم

الحكومة بأنهم متمردون ومن رجال حرب العصابات . ويطالب رجال المقاومه المسلمين فى تايلاند بانفصال ٣ اقاليم تايلاندية بهـا اغلبية من المسلمين ، واقامة جمهورية باتانى الاسلامية فى هذه الاقاليم.

تركيـا

٢٢ ـ اعاد مؤتمر حزب العدالة التركى انتخاب سليمان ديميريل رئيس الوزراء السابق الذى ابعده الجيش عن السلطة منذ ١٨ شهرا ، رئيسا للحزب باغلبية ساحقة ، رغم اعتراض الجيش على عودة ديميريل رئيسـا للحكومة .

تشيكوسلوفاكيا

٦ ـ اجرى الفريق اول محمد احمد صادق نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية المصرى مباحثات رسمية مع الجنرال مارتن دزورا وزير الدفاع التشيكى ، تناولت العلاقات بين البلدين والتعاون العسكرى بينهما .

١٠ ـ استقبل الدكتور لوبومير ستروجال رئيس وزراء تشيكسلوفاكيا الفريق اول محمد احمد صادق نائب رئيس الوزراء ووزيرالحربية المصرى ، وتمخلال الاجتماعبحث المسائل الخاصة بالعلاقات بين البلدين .

١٤ ـ وجه الرئيس التشيكسلوفاكى سفوبودا ، الدعوة للرئيس السادات لزيارة تشيكسلوفاكيا . ولم يحدد بعد موعد هذه الزيارة.

انظر ايضا : جمهورية مصر العربية [٢] ، [٥] .

الجـزائر

٦ ـ صرح اسماعيل محروق وزيرالخزانة الجزائرى ان الجزائر ستتفاوض مع كندا والمانيا الغربية لعقد اتفاقيتين ماليتين معهما ، كما ستحصل الجزائر على قروض اضافية من بنك الاستثمار الاوربى، ومن بنك التصدير الامريكى الذى يقوم بتمويل مشروعات تصدير الغاز الطبيعى الجزائرى الى الولايات المتحدة .

٢ ـ تعرضت العاصمة الجزائرية الى حالة من الاضطراب الشديد ، بعد ان اعلنت قيادة نقابة عمال النقل الاضراب لاول مرة منذ استقلال الجزائر ، مطالبة بزيادة الاجور ، وتحسين ظروف العمل ، والاحالة الى المعاش فى سن ٥٥ عاما .

الجمهورية العربية اليمنية

٢ ـ اعلن رئيس اركان حربالجمهورية العربية اليمنية ان القتال لن يتوقف بين الدولتين اليمنيتين ، الا بعد استعادة مدينة قعطبة الواقعة على الحدود الجنوبية لليمن الشمالية ، والتى استولت عليها اليمن الديمقراطية الشعبية

٥ ـ اعلنت المصادر العسكرية فى صنعاء ، ان نطاق القتال اتسع بن قوات البلدين ، فشمل مناطق حريب وماوية والحشا ، بعد ان كان محصورا فى قعطبة .

٩ ـ صرح متحدث باسم حكومة عدن ان قوات اليمن الشمالية احتلت جزيرة تمران بعد هجوم جوى وبحرى ، بينما اعلنت حكومة صنعاء ان هذه الجزيرة هى جزء لايتجزأ من الجمهورية العربية اليمنية .

١٣ ـ اعلنت لجنة المصالحة العربية ان دولتى اليمن قد وافقتا على وقف اطلاق النار ، وسحب قواتهما مسافة ١٠ كيلو مترات على جانبى الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية . وتقررت دعوة لجان عسكرية مشتركة من الجانبين لمراقبة تنفيذ عمليات وقف اطلاق النار ، ووضع الترتيبات الخاصة بانسحاب قوات البلدين .

١٤ ـ اتهمت جمهورية اليمن الشمالية قوات اليمن الديمقراطيةالشعبية، بقصف مدينة قعطبة ثانية ، ومحاولة احتلال قرية سقيةتجاه بوغاز باب المندب . وقد ساد التوتر الشديد حدود دولتىاليمن، وبذلك لم يستمر اتفاق وقفاطلاق النار فعليا سوى ٢٤ ساعة .

٢٣ ـ توصل الجانبان اليمنيان فى مباحثات المصالحة بالقاهرة ، الى اتفاق حول الاسس العامة لقيام الوحدة بين دولتى اليمن ، يتضمن تشكيل لجنة دستورية ، وسبع لجان اخرى متخصصة ، تتولى خلال عام دراسة كافة المؤسسات فى الشطرين ، ثم يجرىاستفتاء عام على دستور للوحدة ، يتم التصديق عليه من السلطات التشريعية فى البلدين .

٢٨ ـ تم الاتفاق بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية على مشروع بقيام دولة موحدة ، تجمع شطرى اليمن ، يكون لها علم واحد ، وشعار واحد ، وعاصمة واحدة، ورئاسة واحدة ، وسلطات تشريعية وتنفيذيةوقضائية واحدة، على ان يجرى استفتاء الشعبين اليمنيين على دستور الدولة الجديدة بعد عام واحد . كذلك وقع الجانبان اتفاقا من ٨ بنود ، يدعو الى سحب الحشود ، وفتح الحدود ، وانسحاب قوات البلدين من المناطق التى تم الاستيلاءعليها فى العمليات العسكرية الاخيرة ووقف الاعمال التخريبية فىمناطق الحدود .

انظر ايضا : ليبيا [٢٥] .

جمهورية مصر العربية

٢ ـ وصل الى موسكو الدكتور محمد عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء المصرى ووزير الثقافة والاعلام فى زيارة للاتحاد السوفييتى ، لحضور حفل افتتاح المهرجان الثقافى والفنى المصرى الذى تقيمهوزارة الثقافة والاعلام فى موسكو ، احتفالا بمرور ٢٠ سنة على ثورة سنة ١٩٥٢ .

٣ ـ وصل الى القاهرة ، قادما من موسكو ، السيد فلاديمير فينوجرادوف سفير الاتحاد السوفييتى فى مصر ، الذى كان قد سافر الى موسكو يوم ٢ اغسطس الماضى . كذلك وصل الى القاهرة جمال بيديتش رئيس المجلس التنفيذى الاتحادى (رئيس الوزراء) ليوجوسلافيا لاجراء مباحثات رسمية مع الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء المصرى .

حول العلاقات الثنائية الاقتصادية بين البلدين .

٥ — جرت محادثات اقتصادية بين الجانبين المصري واليوغسلافي بالقاهرة ، لبحث المشكلات التي تحول دون تنمية حركة التبادل التجاري بين البلدين بالقدر المناسب ، وعلى راسها مشكلة الدفع بالعملات الحرة ، وبحث مجالات التعاون الاقتصادي والصناعي والفني . وقد تقرر تشكيل لجان مشتركة تقوم بوضع اسس التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

٨ — ابلغ حافظ اسماعيل مستشار الرئيس انور السادات لشئون الامن القومي ، السفير السوداني بالقاهرة ، طلب السلطات المصرية الى حكومة السودان بسحب بقية القوة السودانية الموجودة في منطقة القنال . وكانت الحكومة السودانية قد اصدرت اوامرها راسا الى قائد القوة السودانية المرابطة على الجبهة بسحب الجزء الاكبر من القوة دون اخطار او تنسيق مع السلطات المصرية

١١ — تم توقيع اول اتفاقية استخدام خط انابيب البترول بين مصر وفرنسا . وبمقتضاها ينقل خط الانابيب من السويس الى الاسكندرية ٥ر٧ مليون طن سنويا لمدة عشر سنوات ، لحساب الشركة الوطنية الفرنسية .

١[illegible] — بدأ الدكتور عزيز صدقي رئيس الوزراء المصري مباحثاته مع القادة السوفييت في موسكو .

١[illegible] — صدر بيان مشترك في كل من القاهرة وموسكو من المحادثات التي اجراها الدكتور عزيز صدقي مع الزعماء السوفييت في موسكو . وقد اعلن الاتحاد السوفييتي في البيان ، انه سيعمل كل ما يستطيعه لتحقيق الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة ، وكذلك للحفاظ على الحقوق المشروعة لشعب فلسطين. واكد الاتحاد السوفييتي ان للدول العربية الحق في تحرير اراضيها بمختلف الوسائل طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة . كما جاء في البيان ان الزعماء السوفييت بريجنيف وكوسيجين وبادجورني ، قد قبلوا الدعوة التي وجهها اليهم الرئيس السادات والتي حملها اليهم الدكتور عزيز صدقي لزيارة مصر .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي [٢٠] ، تشيكوسلوفاكيا [٩] [١٠] [١٤] ، الجمهورية العربية اليمنية [٢٧] — السودان [٢١] ، لبنان [٦] ، ليبيا [٢٥] ، يوغسلافيا [٩] ، اليونان [٤] .

الدانمرك

٢ — اسفرت نتيجة الاستفتاء الشعبي في الدانمرك بشأن عضويتها للسوق الاوربية المشتركة اعتبارا من اول يناير القادم ، عن تأييد ٥٧٪ من الناخبين للانضمام ، ورفض ٩ر٣٢٪ منهم له . وقام الشباب الدانمركي المناهض للانضمام الى السوق الاوربية بمظاهرات عنيفة في كوبنهاجن ، احتجاجا على نتيجة الاستفتاء .

كما اعلن جينز اوتو كراج رئيس الوزراء الدانمركي استقالته فجأة « لاسباب شخصية » بعد ساعات من حصول حكومته على تأييد الغالبية العظمى للشعب الدانمركي في الاستفتاء على عضوية بلاده في السوق الاوروبية وقد رشحت اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم «انكر جويرجنش» زعيم الاتحادات العمالية لتولي رئاسة الوزارة خلفا لكراج .

داهومي

٢٦ — قام الجيش الداهومي بانقلاب عسكري ، واستولى على السلطة في البلاد ، وحل مجلس الرئاسة الحاكم والمجلس الاستشاري الوطني .

٢٧ — شكل الميجور ماثيو كيريكو قائد الانقلاب العسكري في داهومي حكومة عسكرية من ١١ عضوا ، عين نفسه فيها رئيسا للوزراء ، الى جانب رئاسة الدولة .

رومانيا

١٨ — اذاعت وكالة الانباء الرومانية ان كورنيليو مانيسكو وزير خارجية رومانيا قد اعفي من منصبه وعهد اليه « بواجبات اخرى » وصدر قرار من مجلس الوزراء الروماني بتعيين جورجي ماكوفيسكو وزير بتعيين جورجي ماكوفيسكو وزيرا الخارجية بدلا من مانيسكو .

انظر ايضا : سوريا « ١٩ ».

زامبيا

١ — تم تشكيل حزب سياسي جديد معارض في زامبيا باسم « حزب الجبهة الشعبية الجديدة » يضم العناصر السياسية التي اطلق سراحها اخيرا ، ومعظمهم من اعضاء الحزب التقدمي السابق الذي اصدر الرئيس كينيث كاوندا قرارا بحظر نشاطه في فبراير الماضي .

السودان

٥ — قبل الرئيس جعفر نميري استقالة حكومته التي يرأسها ، وطلب الى الوزراء الاستمرار مؤقتا في اعمالهم لحين تشكيل الحكومة الجديدة . وابلغ نميري مجلس الوزراء ان الاستقالة تمت بمناسبة قيام « مجلس الشعب » الجديد .

٩ — تم شكيل الوزارة السودانية الجديدة وقد احتفظ فيها الرئيس السوداني بمنصبي رئيس الوزراء ووزير الدفاع ، وضمت الوزارة ١٥ وزيرا من الوزارة المستقيلة.

٢١ — ابعدت السلطات السودانية للمرة الثانية في خلال شهر واحد الدكتور محمد طلبه عويضه مدير فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، وتعللت الحكومة السودانية في اجرائها هذا بدواعي الامن العام.

٢٨ — اعلن رسميا ان السودان والاتحاد السوفيتي اتفقا على تبادل السفراء وكانت العلاقات الدبلوماسية بينهما قد قطعت في يوليه سنة ١٩٧١ بعد القضاء على حركة شيوعية لتولي السلطة في السودان. ومن ناحية اخرى اعلن البوليس السوداني انه تم اعتقال ثلاثة

من الزعماء التسليمين للحزب الشيوعي المحل .
انظر ايضا : جمهورية مصر العربية « ٨ » .

سوريا

١٧ — اذاعت وزارة الخارجية السورية بيانا رسميا قالت فيه ان سوريا تطالب بعوائد تبلغ ضعف العوائد التي كانت تتلقاها من شركة نفط العراق البريطانية التي اممت في البلدين في اول شهر يونيو الماضي ، وذكر البيان أن سوريا طالبت العراق بسلفة مالية على الحساب ، وارسال وفد مزود بالصلاحيات للتوقيع على اتفاق بين البلدين لتنظيم عائدات مرور النفط واضاف البيان ان العراق اجاب عن طريق سفيره في دمشق بأن « مثل هذا الاسلوب لايخدم مصالح البلدين الشقيقين » .

١٩ — اصدرت وزارة الخارجية السورية بيانا اعلنت فيه انسوريا ورومانيا قررتا استئناف علاقاتهما الدبلوماسية التي كانت قد قطعت رسميا في سنة ١٩٦٩ في اعقاب القرار الذي اتخذته رومانيا برفع تمثيلها الدبلوماسي مع اسرائيل الى درجة السفارة .

٢١ — اعلنت الحكومة السورية انها لن تغير موقفها من تأييدها للمقاومة الفلسطينية ، نتيجة للهجمات التي تشنها اسرائيل على قواعدهم في اراضيها .

وقد جاء ذلك الاعلان بعد وقت قصير من تبادل الهجمات بين سوريا واسرائيل عبر خط المواجهة .
انظر ايضا : العراق « ٢٠ » وفلسطين « ١٥ » .

شيلي

٨ — اعلن الرئيس سلفادور الليندى رئيس جمهورية شيلي ، ان بلاده في سبيلها لتطبيق اقتصاد حرب حتى تستطيع مواجهة الصعوبات الاقتصادية العالية الناشئة عن انخفاض سعر النحاس،والحصار الاقتصادى الذى تفرضه الحكومة الامريكية على الحكومة الاشتراكية في شيلي ، وكذلك من انخفاض قيمة الدولار الامريكى الذى يشكل الجزء الاكبر من احتياطى شيلي من النقد الاجنبي .

١٨ — فرضت حكومة شيلي حظر التجول في اقليم سانتياجو ، في محاولة لانهاء موجة المظاهرات وحوادث العنف التي قامت في شوارع العاصمة من جانب العناصر المعارضة لحكومة الرئيس الليندى .

٢٨ — اعلن سلفادور الليندى رئيس شيلي ، انه قطع جميع المفاوضات التي كانت تدور بينه وبين زعماء اتحادات العمال الذين قاموا بتنظيم الاضرابات الاخيرة في البلاد ، وذلك لانهم يريدون منه تقديم تنازلات سياسية تحد من سلطاته الدستورية . ولم يوضح الرئيس الليندى مطالب العمال المضربين .

٣١ — اعلن اورلاند وميلاس وزير مالية شيلي ، ان حكومة الرئيس سلفادور الليندى قد استقالت بصفة جماعية ، وذلك لاتاحة الفرصة امام رئيس الدولةللعمل بحرية تامة من اجل تشكيل حكومة جديدة .

الصين الشعبية

٦ — غادر بكين وفد من العلماء الصينيين يضم علماء في الطبيعة النووية والصواريخ في جولة لبعض بلاد اوربا الغربية والولايات المتحدة في اول جولة منوعها منذ الثورة الثقافية في الصين عام ١٩٦٦ .

١١ — وقع شي بنج فاى وزير خارجية الصين الشعبية وفالترشيل وزير خارجية المانيا الغربية — في بكين — البيان المشترك الذى اعلن رسميا اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وجاء في البيان ان الطرفين سيتبادلان السفراء في « فترة قريبة » .

١٨ — استأنفت الصين والاتحاد السوفيتي محادثاتهما لتسوية مشاكل الحدود بينهما ، وهي المحادثات التي بدأت منذ ٣ سنوات .

٢٦ — كشفت السلطات الصينيةلمجموعة المراسلين الغربيين الدائمين في بكين ، ان العاصمة الصينيةتمتلك شبكة للانذار المبكر في حالة الهجوم عليها بالصواريخ او القاذفات الذرية ، تتيح لاكثر من ٣ر٢ مليون من سكان المدينة ان يلجأوا الى المخابىء في دقائق .
انظر ايضا : المملكة المتحدة « ٢٩ » : الولايات المتحدة « ٢٧ » .

العراق

١٢ — طلبت حكومة العراق رسميا الانتساب الى العرب وفد الى منظمة الكوميكون .

٢٠ — وصل عبد الحليم خدام نائب رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها الى بغداد في زيارة رسمية للعراق تستغرق ٤ ايام ، لاجراء مباحثات مع المسئولين في العراق بصدد العلاقات الثنائية بين البلدين ، وبصورة خاصة حول موضوع البترول .
انظر ايضا : سوريا « ١٧ » .

غينيا

٦ — اعلن الرئيس الغيني سيكوتوري انه اصدر اوامره للجيش وقوات الميليشيا باعدام اى شخص يتم القبض عليهمتلبسا بتهريب السيلى — عملة البلاد الجديدة — دون محاكمته . وحذر سيكوتوري الخبراء الاجانب من القيام بتهريب العملة ، وقال ان العقوبةالجديدة ستطبق عليهم ايضا .

فرنسا

١ — اوضح موريس شومان وزير الخارجية الفرنسي عقب عودته من نيويورك ، بعد ان حضر افتتاح الجمعية العامةللامم المتحدة ،بانه ليس هناك تطابق في وجهات نظر فرنسا والولايات المتحدة فيما يتعلق بفيتنام ، والمشكلة النقدية وازمة الشرق الاوسط .

١٨ — بدا مؤتمر القمة الاوربي اجتماعاته في مركز الاجتماعات الدولى بباريس ، حيث يحضره ٨ من رؤساء حكومات الدول الاوربية ورئيس الجمهورية الفرنسية .

٢٠ — ظهرت بوادر ازمة اقتصادية خطيرة بين فرنسا والولايات المتحدة بسبب رفض الاخيرة اشراك الصناعة الفرنسية مع شركة جنرال اليكتريك الامريكية في انتاج محرك طائرة صامت لا يلوث الجو .

انظر ايضا : ايرلندا الشمالية « ٨ » ، جمهورية مصر العربية « ١٢ » ، المملكة المتحدة « ٢٢ » ، الولايات المتحدة « ١١ » .

فلسطين

١ — اصدرت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل قرارا بتعيين الجنرال اهارون ياريف رئيس المخابرات الحربية السابق في منصب « مستشار رئيسة الوزراء للمهام الخاصة » . وهو منصب جديد ينشأ في اسرائيل لاول مرة .

٢ — اعلن المتحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية، قرار انسحاب قوات المقاومة الفلسطينية من مدن وقرى جنوب لبنان المتاخمة للجليل الاعلى « الخطوط الشمالية لاسرائيل » .

٦ — استقال الجنرال موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلي من عضوية اللجنة الوزارية التى شكلت عام ١٩٦٨ لتوفير الامن لوسائل المواصلات الاسرائيلية في الخارج وذلك اثر الخلاف الحاد الذى اثير في اجتماع اخير لمجلس الوزراء الاسرائيلي بين ديان وايجال آلون نائب رئيسة الوزراء الذى يرأس هذه اللجنة .

٦ — انتهت لجنة كوبيل التى شكلتها جولدا مائير للتحقيق في عملية ميونيخ فيتوصياتها ، الى ضرورة اعادة تنظيم المخابرات الاسرائيلية كما وجهت اتهاما قاسيا الى المسئولين عن المخابرات .

٨ — استقال موشى ديان وزير الدفاع الاسرائيلي من اللجنة الوزارية المكلفة بشئون « العرب الاسرائيليين » . وتعكس استقالته هذه نزاعه مع ايجال آلون نائب رئيسة الوزراء ، وبنحاس سابير وزير المالية ، حول مشكلة تركيز الاعلام الرسمي في يد سلطة واحدة .

٩ — اعلن بنحاس سابير وزير المالية الاسرائيلي أمام مجلس الوزراء الاسرائيلي انه حتى ٦ سنوات مضت كانت الخزانة الاسرائيلية تبيع الدولارات في السوق السوداء للمساعدة في المحافظة على قيمة الجنيه الاسرائيلي . وكانت عمليات البيع تتم كمل اسبوع وبكميات محددة ، لخفض الفجوة بين سعر السوق السوداء والسوق الرسمي للعملة الاسرائيلية بالدولار .

٩ — فرضت الحكومة الاسرائيلية قيودا مشددة على احكام قانون العودة، ونصت اللائحة الجديدة للقانون على ان دخول اسرائيل محظور على الاشخاص الذين عملوا ضد اليهود ، او الذين يشكلون تهديدا لامن اسرائيل ، او الذين يشكلون عبئا على اجهزة المعونة في الدولة كما قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي تشجيع رجال الاعمال الاسرائيليين على استثمار اموالهم في المناطق العربية المحتلة بعد ١٩٦٧ ، على ان تتمتع كل مؤسسة صناعية تنشأ في هذه المناطق بنفس التسهيلات المالية والقروض الحكومية التى يتمتع بها المناطق الاخرى ، ومن بينها الحصول على قروض من الحكومة تمثل ٥٠٪ من رأس المال .

١٠ — اسفر استطلاع للرأى العام اجراه معهد « داهاف » في تل ابيب عن ان ٧٠٪ من الاسرائيليين يفضلون ديان كخليفة لجولدا مائير على راس الحكومة ، بدلا من ايجال آلون .

١٣ — انتهت اللجنة التشريعية الوزارية في اسرائيل . من اعداد مشروع قانون بتعويضات تدفع للعرب عن ممتلكاتهم التى اخرجوا منها بالقوة في فلسطين عام ١٩٤٨ وينص مشروع القانون الذى يعرض على الكنيست في غضون ٦ اسابيع من تقدير هذه الممتلكات بمبلغ ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية ، اى مايعادل ٢٠ مليون جنيه استرليني .

١٥ — قام السلاح الجوى الاسرائيلي بهجوم جوى مفاجىء على منطقتى جنوب لبنان وشمال سوريا في وقت واحد . كذلك اجتاحت اسرائيل موجة من الاضرابات اشترك فيها الاطباء والطلبة وموظفو الجمارك .

١٨ — وجه اسرائيل جاليلي وزير الدولة الاسرائيلي انذارا الى الحكومة اللبنانية ، وطالبها بالعمل على وقف استخدام الفدائيين الفلسطينيين لاراضيها كقاعدة لعملياتهم ضد اسرائيل ومصالحها سواء في اوربا او في اى مكان آخر .

٢٢ — اصدر الجنرال ديان وزير الدفاع الاسرائيلي قرارا بتعيين الكولونيل يودى شوشميك وهو احد كبار العاملين في مقر الحاكم العسكرى الاسرائيلي لقطاع غزة ، عمدة لمدينة غزة وخولته الوزارة سلطات كاملة لادارة شئون القطاع .

٢٢ — صرح الرى رولش امين صندوق الوكالة اليهودية التى تتولى عملية هجرة اليهود الى اسرائيل ، ان ٢٤ الف يهودى قد وصلوا الى اسرائيل قادمين من الاتحاد السوفيتى خلال العام الحالى .

٢٣ — تقدم عمدة رام الله وجميع اعضاء المجلس البلدى للمدينة « في الضفة الغربية المحتلة للاردن » استقالة جماعية لمعارضتهم لشرعية قرارات السلطات الاسرائيلية المحتلة .

٢٦ — عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا طارئا برئاسة السيد ياسر عرفات، لبحث التطورات الاخيرة ، وحملة انفجارات الطرود الملغمة التى تقوم بها اسرائيل في العالم العربى .

٢٩ — نجحت منظمة أيلول الاسود في القيام بعملية مفاجئة للافراج عن الفدائيين الفلسطينيين الثلاثة المعتقلين في ميونيخ منذ سبتمبر الماضى . فقد اختطف فدائيان من منظمة أيلول طائرة ألمانية تابعة لشركة لوفتهانزا بعد مغادرتها مطار بيروت ، وارغما قائدها على رحلة طويلة فوق مطارات اوربا ، انتهت في مطار زغرب اليوغسلافى ، حيث تسلما هناك زملاءهم الثلاثة الذين نقلتهم السلطات الالمانية على طائرة خاصة الى هناك ، مقابل الافراج عن الطائرة والركاب .

٢٩ — صرح يراشميل شريم نائب رئيس شركة طيران « العال » الاسرائيلية بأن اسرائيل طلبت من بريطانيا الغاء اتفاقية « حقوق الهبوط بالمطارات » . وهى الاتفاقية التى وقعت في البلدين عام ١٩٥٠ وتنص على حق طائرات كل من البلدين في الهبوط في مطارات البلد الآخر . وقال شريم أن بريطانيا حطت من قيمة الحقوق التى نص عليها بالاتفاق بالنسبة لاسرائيل .

٢٠ — اثارت اسرائيل ازمة حادة مع المانيا الغربية بسبب موافقة السلطات الالمانية على مطالب الفدائيين مختطفي الطائرة ، واطلاقها عن الفدائيين الثلاثة المعتقلين . فلقد عقدت جلسة طارئة للكنيست الاسرائيلي شن فيها ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلي هجوما شديدا على المانيا الغربية ، كما دعا ابا ايبان سفير المانيا الغربية في تل ابيب وسلمه احتجاجا شديد اللهجة بسبب « استسلام حكومة بون لمطالب مختطفي الطائرة ».

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٠) (٢١) ، المانيا الاتحادية (٥) — (٢١) ، ايران (٢٤) ؛ ايطاليا (١٧) ؛ جمهورية مصر العربية (١٨) سوريا (٢١)، الولايات المتحدة (٢١) .

فنزويلا :

٢١ — قررت حكومة فنزويلا رفع سعر تصدير البترول بنسبة ٥ ٪ على ان يبدأ تطبيق السعر الجديد من اول يناير القادم ولمدة عام واوضح بيريز لاسالفيا وزير المناجم والبترول الفنزويلي ان هذه الزيادة في السعر تتمشى مع قرارات اعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول التي حددها اتفاق طهران . وبذلك يصل متوسط سعر البترول الفنزويلي عند التصدير الى ٣٫١٧ دولار للبرميل الواحد ، بزيادة قدرها ١٨ سنتا .

فيتنام الجنوبية :

٦ — صرحت المصادر العسكرية الامريكية بان الثوار الفيتناميين ضاعفوا هجماتهم في سائر انحاء فيتنام الجنوبية ، وانهم قاموا خلال اليوم السابق باكثر من ١٠٠ هجوم . وقالت هذه المصادر ان القتال اصبح يدور على بعد ١١ كيلومترا من العاصمة سايجون .

١٨ — وصل الى سايجون الجنرال كرايتون ابرامز الرئيس الجديد لهيئة اركان حرب الجيش الامريكي ؛ قبل ساعات من وصول هنري كيسنجر مستشار الرئيس الامريكي لشئون الامن القومي قادما من باريس الى سايجون .

١٩ — بدأت في سايجون المحادثات التي يعلق عليها المراقبون اهمية كبرى في التوصل الى اتفاق للمشكلة الفيتنامية — بين هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون والرئيس الفيتنامي الجنوبي نجوين فان ثيو وجاء في بيان اذيع عقب جلسة طويلة ، ان ثيو لا يقبل تشكيل حكومة ائتلافية ثلاثية الاطراف في فيتنام الجنوبية ؛ وانه يرفض اى حل سياسي لايوافق عليه الشعب بالطريق الديمقراطي

٢٢ — اتسع نطاق المحادثات التي يجريها هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون لتسوية المشكلة الفيتنامية ، اذ شملت كمبوديا لاول مرة . فقد قام كيسنجر بنشاط واسع زار خلاله بنوم بنه عاصمة كمبوديا ، واجرى خلالها محادثات مع لون نول رئيس الدولة فيحكومة الانقلاب الكمبودية .

٢٧ — طالب نجوين فان ثيو رئيس فيتنام الجنوبية بان تقوم الامم المتحدة بالاشراف على اجراء استفتاء حول تشكيل اللجنة التي ستتولى الانتخابات الجديدة للرئاسة في فيتنام الجنوبية . ويعتبر اقتراح ثيو بمثابة مشروع مضاد لاتفاق السلام بين امريكا وفيتنام الشمالية ، الذى ينص على اقامة حكومة ائتلافية للاشراف على اجراء الانتخابات بينما صرح المسئولون في واشنطن بان الاتفاق مع فيتنام الشمالية على وقف اطلاق النار يبدو انه لن يتحقق قبل انتخابات الرئاسة في ٧ نوفمبر ١٩٧٢ .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية [٢٦] الولايات المتحدة [١٧] .

فيتنام الشمالية :

١٤ — واصلت الطائرات الامريكية غاراتها المكثفة على المنشآت الحيوية في فيتنام الشمالية لليوم الثاني على التوالى ، شنت عليها ٢٧٠ غارة ، بعد ان كانت قد شنت عليها في اليوم السابق وحده ما يزيد على ٤٠٠ غارة .

٢٥ — بدأت الطائرات الامريكية تخفض من غاراتها الجوية على فيتنام الشمالية ، واقتصرت عمليات القصف بالقنابل على الاجزاء الجنوبية من فيتنام الشمالية ، نبأ وصفته المصادر العليمة بانه وقف جزئي للغارات الامريكية لاثبات حسن النية خلال هذه المرحلة الحرجة من مباحثات السلام .

٢٦ — صدر بيان من هانوى يعلن انه قد تم الاتفاق ، بصفة نهائية ، على تفاصيل اتفاق السلام في فيتنام ، والجدول الزمني لتنفيذه الا ان الولايات المتحدة الامريكية ارجأت ثلاث مرات التوقيع على الاتفاق بسبب اعتراضات حكومة فيتنام الجنوبية. وطالبت حكومة فيتنام الشمالية كلا من الصين والاتحاد السوفيتي والدول المحبة للسلام ، بالضغط على امريكا للالتزام بكلمتها وتوقيع الاتفاق . وفي نفس الوقت اعلنت حكومة فيتنام الجنوبية انها لا تعترف بأى اتفاق بين حكومتي فيتنام الشمالية والولايات المتحدة .

انظر ايضا : فيتنام الجنوبية [٢٧] الولايات المتحدة [١٠] [١١] [١٧] .

كمبوديا :

٧ — تحولت بنوم بنه عاصمة كمبوديا الى ساحة للقتال عندما شن ثوار كمبوديا هجوما مفاجئا في قلب العاصمة ، ودمروا اكبر جسر في بنوم بنه ، وهاجموا معسكرا للمدرعات في اول معركة من نوعها منذ عامين ونصف ، استمرت ٣ ساعات .

انظر ايضا : فيتنام الجنوبية [٢٤] .

كنـــــدا :

٢١ — فقد حزب الاحرار الحاكم فى كندا الذى يتزعمه بيير ترودو رئيس الوزراء اغلبيته البرلمانية فى الانتخابات العامة ، حيث فاز عليه حزب المحافظين التقدمى بصوت واحد . اذ حصل حزب الاحرار على ١٠٨ مقاعد ، بينما حصل حزب المحافظين على ١٠٩ مقاعد .

كوريا الجنوبية :

١٢ — بدأت محادثات سياسية رسمية بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، بهدف السعى الى اعادة توحيد كوريا . وتجرى المحادثات فى اطار لجنة التنسيق التى تم تشكيلها بمقتضى الاتفاق المشترك الصادر فى ٤ يوليو الماضى .

١٧ — اعلن بارك تشونج هى رئيس كوريا الجنوبية ، الاحكام العرفية فى البلاد . كما اوقف العمل بالدستور ، وقرر حل الجمعية الوطنية ، ووقف نشاط جميع الاحزاب ، وعين رئيس اركان حرب الجيش حاكما عسكريا . وقال تشونج انه اتخذ هذه الاجراءات لاصلاح البناء الوطنى بغرض « مواجهة اللحظة الحرجة الراهنة التى تسعى فيها الامة الكورية لاعادة توحيد اراضيها » .

٢٧ — اعلن شونج هى رئيس كوريا الجنوبية مسودة تعديل دستورى يعد بمثابة تحول ملحوظ فى اسلوب الديمقراطية الغربية . ويقضى التعديل بدعم سلطات رئيس الجمهورية بصورة كبيرة بينما يضعف من سلطات الجمعية الوطنية . كما ينص التعديل المقترح الذى سيطرح على الشعب للاقتراع عليه فى استفتاء عام ، بعدم وضع قيود على عدد المرات لتولى رئاسة الجمهورية ، وان يعقد مؤتمر قومى لتوحيد شطرى كوريا ، ولانتخاب رئيس الجمهورية ، وثلث اعضاء الجمعية الوطنية .

الـــكويت :

١٧ — صرحت المصادر البترولية فى الكويت ، بأن وزراء البترول فى خمس من دول الخليج العربى المجتمعين الان فى الكويت ، لم يوافقوا على الاتفاقية التى توصل اليها نيابة منهم الشيخ زكى اليمانى وزير النفط السعودى مع شركات البترول الاجنبية فى الاسبوع السابق بنيويورك .

لبنـــان :

٢ — اصدر الرئيس سليمان فرنجية قرارا باقالة هنرى اده وزير التربية والتعليم ، فى اول سابقة من نوعها فى تاريخ السياسة اللبنانية . وجاء قرار الفصل للوزير عقب مؤتمر صحفى عقده رغم طلب رئيس الجمهورية الغاءه .

٦ — اعرب كمال جنبلاط زعيم الحزب الاشتراكى التقدمى فى لبنان ، عن تفاؤله بصدد اعادة العلاقات الطبيعية بين القاهرة وموسكو . واضاف بعد عودته من زيارة للقاهرة وموسكو دامت ١٥ يوما ، « اعتقد انه يتعين على الاتحاد السوفيتى ان يقوم بتزويد مصر بالاسلحة اللازمة لتدعيم القدرة الهجومية لجيشها ويتعين على مصر ان تتحاشى عرض الخلافات امام الراى العام » .

انظر ايضا : ايطاليا [١٦] — فلسطين [١٥] .

ليبيـــا :

٢٥ — اعلن مصدر ليبى رسمى ان كلا من اليمن الشمالية واليمن الجنوبية قد وافقتا على عقد مؤتمر قمة فى طرابلس يحضره الرئيسان عبد الرحمن الايريانى وسالم ربيع ، لبحث موضوع الوحدة بين شطرى اليمن . وقال المصدر الليبى ان الرئيس القذافى سيحضر مباحثات الرئيسين اليمنيين ، وان موعد الاجتماع سيحدد بعد لقاء رئيسى وزراء الدولتين فى القاهرة .

مالاجـــاش :

١١ — استقال فيليبرتسيرانانا رئيس جمهورية مالاجاش ، بعد ان ظل فى الحكم ١٤ عاما متصلة منذ استقلالها ، وذلك بعد هزيمته فى الاستفتاء الشعبى الذى اسفرت نتيجته عن موافقة اغلبية ضخمة من الشعب على منح سلطات تنفيذية مطلقة للجنرال جابرييل راماناتسوا رئيس الوزارة .

المملكة المتحدة :

٢ : ٤ — طالب حزب العمال البريطانى المعارض فى مؤتمره السنوى فى بلاكبول بانجلترا ، بان تصفى الولايات المتحدة قواعدها الذرية فى الاراضى البريطانية ، لانها تجعل من بريطانيا هدفا ثابتا للهجوم الذرى . كما عارض مؤتمر حزب العمال الشروط التى وافقت عليها حكومة المحافظين لانضمام بريطانيا للسوق الاوربية المشتركة ، ودعا المؤتمر حكومة العمال — فى حالة توليها السلطة — الى محاولة اجراء مفاوضات جديدة للحصول على شروط افضل للانضمام الى السوق . فاذا فشلت فى ذلك يتم استفتاء الشعب البريطانى بصدد انضمامه للسوق .

١٧ — وصلت الملكة اليزابث ملكة بريطانيا الى يوغسلافيا فى زيارة رسمية لمدة ٥ ايام فى اول زيارة تقوم بها ملكة بريطانيا لدولة شيوعية .

١٧ — صرح متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية ، ان الحكومة البريطانية تندد ، كما اوضحت فى الماضى ، بجميع

الاعمال الارهابية والانتقامية وانه يقلقها التجاء اسرائيل الاخير الى العمل العسكرى ضد لبنان وسوريا ، وان ذلك فى رأى الحكومة لا يخدم قضية التسوية النهائية للنزاع العربى الاسرائيلى .

١٩ — انخفض سعر الجنيه الاسترليني الى ادنى مستوى له منذ ٢٢ شهرا ، تحت ضغط موجة بيع واسعة النطاق فى القارة الاوربية ، بسبب ارتفاع نسبة التضخم والتهديد باضرابات عامة فى بريطانيا .

٢٢ — تم التوصل الى اتفاق بين بريطانيا وفرنسا لتنفيذ مشروع مشترك ، يتم بمقتضاه اقامة نفق مزدوج تحت بحر المانش يربط البلدين معا ، ويصل طوله ٥٦ كيلومترا ، وتبلغ تكاليف تنفيذ المشروع ٣٦٦ مليون جنيه استرليني .

٢٢ — اعلن عمال الموانىء البريطانية حظر تقديم الخدمات للشحنات القادمة من ايسلندا ، بسبب المضايقات التى تتعرض لها سفن الصيد البريطانية فى المياه الاقليمية الجديدة لايسلندا وتبلغ ٥٠ ميلا .

٢٤ — وصل الى لندن جوستاف هاينمان رئيس المانيا الغربية فى زيارة رسمية تستغرق ٤ ايام ، وهى ثانى زيارة يقوم بها رئيس المانى لبريطانيا منذ الحرب .

٢٦ — اجتمع ادوارد هيث رئيس وزراء بريطانيا مع زعماء الاتحادات العمالية ، والصناعية ، فيما وصف بأنه الفرصة الاخيرة للاتفاق اختياريا على اتخاذ اجراءات اقتصادية معينة لوقف التضخم المتزايد فى بريطانيا .

٢٩ — وصل سير اليك دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا الى بكين فى اول زيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية بريطانى للصين الشعبية ، حيث يجرى محادثات مع شواين لاى رئيس وزراء الصين وتشين بنج فاى وزير الخارجية حول تدعيم العلاقات بين بريطانيا والصين .

انظر ايضا : الهند [٩] ، [١٢] — ايرلندا الشمالية [٨] ، [١٨] .

المملكة العربية السعودية :

٢ — اعلن تشارلز براى المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة تدرس عرضا هاما من السعودية . فقد اعلن احمد زكى اليمانى وزير النفط السعودى ان حكومته مستعدة لان تضمن للولايات المتحدة « سيلا لا ينقطع » من البترول ، اذا الغيت الرسوم الجمركية على الخام ، وسمح للسعودية باستثمار اموالها فى كل المشروعات البترولية الامريكية .

المملكة المغربية :

١٦ — اقترح الاتحاد الوطنى للقوى الشعبية وحزب الاستقلال اللذان يشكلان جبهة واحدة ، ان يفوض الملك الحسن سلطاته التشريعية والتنفيذية الى حكومة مؤقتة ، تنظم اجراء انتخابات عامة ، وذلك فى ردهما على مطلب الملك بتقديم مقترحاتهما فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة .

النمسا :

٥ — صرح برونوكريسكى مستشار النمسا بأن بلاده لا تزال ترغب فى ادراج مشكلة الشرق الاوسط فى جدول اعمال مؤتمر الامن الاوروبى . وقال ان الاحداث اكدت ان لمشكلة الشرق الاوسط آثارا هامة على الشئون الاوربية ككل .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ — اعلن بنك فرست بنسلفانيا الامريكى ، انه قدم مبلغ ١٦ مليون دولار مساهمة فى راسمال اول بنك امريكى اسرائيلى ، وذلك بنسبة ٤١٫٦ ٪ وستوزع النسبة الباقية على عدد من البنوك الامريكية والبريطانية والاسرائيلية .

٣ — وافق مجلس الشيوخ الامريكى على اعلى ميزانية للدفاع يقرها منذ الحرب العالمية الثانية وتبلغ ٧٤٫٦ مليار دولار ، يخصص منها ٦ مليارات دولار للحرب فى الهند الصينية .

٩ — صرح جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الامريكية بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه اسرائيل لن تتغير عقب انتخابات الرئاسة الامريكية .

١٠ — وصفت لجنة الاشراف على حملة انتخابات الرئاسة الامريكية فى تقرير لها ، الحملة الحالية بأنها « من اقذر الحملات الانتخابية فى تاريخ الولايات المتحدة » .

١٠ — اعلن البيت الابيض الامريكى ان هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الامريكى يواصل محادثاته فى باريس مع مفاوضى فيتنام الشمالية لليوم الرابع .

١١ — ضربت قنابل الطائرات الامريكية مبنى المفوضية الفرنسية فى هانوى ، اثناء غارة لها على عاصمة فيتنام الشمالية .

١١ — قرر القضاة التسعة للمحكمة العليا الامريكية بالاجماع ، عدم جواز منع اى مدرس من التدريس فى اية جامعة امريكية بسبب انتمائه الى الحزب الشيوعى ، وبذلك اتاحوا الفرصة للمناضلة الزنجية انجيلا ديفيز للمطالبة باعادتها الى جامعة كاليفورنيا .

١٢ — وافق مجلس الشيوخ الامريكى على قرار بمنع الطائرات العملاقة طراز كونكورد الانجلو فرنسية ، وطراز تى يو ١٤٤ السوفيتية ، من الهبوط فى مطارات الولايات المتحدة ،

١٤ — تم توقيع اتفاق امريكي سوفيتي ينص على ان تنقل السفن الامريكية ثلث الـ ٦٥٠ مليون بوشل ، من صفقة القمح الامريكي الذى اشتراه الاتحاد السوفيتي ، والتي يبلغ ثمنها مليار دولار . وهذا هو اول اتفاق يعقد بين الدولتين نتيجة للمحادثات التجارية التي بدأت بعد زيارة الرئيس نيكسون للاتحاد السوفيتي .

١٦ — احتجت الولايات المتحدة رسميا على المشروع الجديد للسوق الاوروبية المشتركة الخاص باقامة « منطقة تجارة حرة » تشمل دول السوق ودول منطقة البحر المتوسط غير الاعضاء فى السوق . ويقضي المشروع بتطبيق مبدأ المعاملة الافضل فى العلاقات التجارية والجمركية بين دول السوق ودول البحر المتوسط ، واقامة منطقة تجارة حرة للسلع الصناعية بينها قبل شهر يوليو ١٩٧٧ .

١٧ — قام هنري كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون برحلة مفاجئة الى باريس ، واجتمع مع سوان ثوى رئيس وفد فيتنام الشمالية فى محادثات السلام ، ثم طار بعدها مباشرة الى سايجون لاجراء محادثات عاجلة مع رئيس فيتنام الجنوبية .

١٨ — اعلن البيت الابيض رسميا ان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد عقدا اتفاقا شاملا لزيادة حجم التجارة بينهما ، وتسوية ديون الاعارة والتأجير المستحقة على السوفيت منذ الحرب العالمية الثانية .

١[illegible] — اعلن مجلس الشيوخ الامريكي موافقة — رغم اعتراض الرئيس نيكسون — على مشروع قرار باعتماد مبلغ ٢٤ مليارا و ٦٠٠ دولار للقضاء على تلوث البيئة فى الولايات المتحدة ، ضمن برنامج يمتد حتى عام ١٩٨٥ كما رفض المجلس مشروع الرئيس الامريكي بوضع حد اعلى للانفاق الحكومي لا يتجاوز ٢٥٠ مليون دولار سنويا .

٢٧ — اعلن الرئيس نيكسون أن الصين الشعبية اشترت ٣٠٠ الف طن من الذرة الامريكية . كما تمت صفقة ببيع ١٩ مليون طن من الغلال قيمتها مليار دولار للاتحاد السوفيتي .

٣١ — طالبت الولايات المتحدة فى بيان اصدرته وزارة الخارجية الامريكية — السلطات الليبية بمحاكمة الفدائيين الخمسة « الثلاثة المفرج عنهم فى ميونيخ والاثنان اللذان اختطفا الطائرة الالمانية » ، او ان تعيدهم جميعا الى المانيا الغربية لمحاكمتهم .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية « ٢٣ » ، شيلي « ٨ » ، فرنسا «١» « ٢٠ » ، فيتنام الجنوبية «٩» «٨» «١٩» «٢٢» «٢٧» «٦» فيتنام الشمالية «١٦» «٢٥» «٢٦» ، اليابان «١٧»

اليابان :

٩ — وافق مجلس الدفاع الوطني الياباني على برنامج جديد للتسليح ، يتيح لليابان مضاعفة انفاقها العسكري لتمتلك انواعا من الاسلحة المتطورة خلال السنوات الخمس القادمة .

١٧ — صرحت مصادر البنوك الاوروبية بأن اليابان اصبحت المصدر الرئيسي لتمويل ميزان المدفوعات الامريكي ، فالدولارات الامريكية توقفت عن التدفق الى اوربا ، وتتجه الى اليابان فى شكل سداد لاثمان السلع اليابانية المصدرة الى امريكا ، وفى شكل مضاربات مالية على « الين » نظرا لتوقع رفع سعره مرة اخرى .

٢٠ — اتخذ مجلس الوزراء الياباني سلسلة من القرارات ، تتضمن اجراءات اقتصادية جديدة لوقف الضغط الخارجي من اجل رفع سعر الين الياباني مرة اخرى او تعويمه ، وذلك فى خطة تشمل توسيع نطاق الواردات ، وتقييد الصادرات بالنسبة الى بعض الاسواق ، وتحرير رؤوس الاموال ، وزيادة برامج المعونة الاقتصادية ، وتحسين برامج الرعاية الاجتماعية .

٢٧ — صرح كاكوي رئيس وزراء اليابان بأن حكومته لن توقع معاهدة صلح مع الاتحاد السوفيتي ما لم يعد الاتحاد السوفيتي سلسلة جزر كوريل الى اليابان .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي «٢١» ، «٢٨»

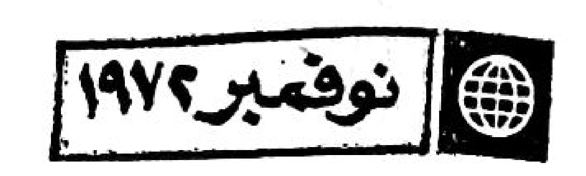
يوغوسلافيا :

٩ — اذيع فى كل من القاهرة وبلجراد بيان مشترك عن نتائج محادثات جمال بيديتش رئيس وزراء يوجوسلافيا خلال زيارته لمصر بدعوة من عزيز صدقي رئيس وزراء مصر . وقال البيان ان الجانبين المصري واليوجوسلافي بحثا تعميق وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين ، وركزا على اهمية تنشيط التعاون بينهما فى المجال الاقتصادي .

١٤ — بعث الرئيس اليوجوسلافي تيتو برسالة الى جميع اعضاء الحزب الشيوعي اليوجوسلافي حدد فيها الخطوط الرئيسية للحملة الجديدة التي يعتزم الحزب القيام بها لتوثيق اواصر الوحدة بين صفوفه ، والقيام بحركة تطهير كاملة فى الحزب ضد من يمكن تسميتهم بالمليونيرات الاشتراكيين « وهم بعض الاشخاص الذين جمعوا ثروات ضخمة منذ ان نفذت الاصلاحات الاقتصادية قبل سبع سنوات » . **انظر ايضا جمهورية مصر العربية «٣» «٥» المملكة المتحدة « ١٧ »**

اليونان :

٤ — اعلن وزير المالية اليوناني عن اشتراك بنك اليونان فى تمويل عملية مد خط انابيب البترول فى مصر بين السويس والاسكندرية بالاتفاق مع المؤسسة المصرية العامة للبترول ، وذلك باعتمادات تصل الى خمسة ملايين دولار .



الاتحاد السوفيتي :

٩ : اذيع اعلان رباعي ، في وقت واحد ، في كل من موسكو وباريس ولندن وواشنطن ، جاء فيه ان حكومات الدول الاربع اتفقت على تأييد ترشيح كل من جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية المانيا الديمقراطية لعضوية الامم المتحدة ، وان ذلك لن يؤثر بأي حال على حقوق ومسئوليات هذه الدول الاربع تجاه كل من برلين ودولتى المانيا .

١٢ : اعلن الاتحاد السوفيتي ان لديه اكبر نسبة من العلماء في العالم ، اذ يوجد لديه ١٧ الف اكاديمي وعضو مراسل ودكتور في العلوم الى جانب ١٠٠ الف باحث حاصل على دكتوراه الفلسفة في مختلف تخصصات فروع البحث .

وصل الى موسكو وفد عسكرى مصرى برئاسة اللواء حسنى مبارك قائد القوات الجوية المصرية ، لاجراء محادثات مع المسئولين العسكريين السوفيت .

٢١ : وصل الى موسكو الرئيس سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في زيارة للاتحاد السوفيتي تستغرق ٣ ايام . وقد بدأ سالم ربيع محادثاته فور وصوله الى موسكو مع اليكسي كوسيجين .

٢٤ : تم في موسكو توقيع اتفاق اقتصادي وفني بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية ، يقدم الاتحاد السوفيتي بمقتضاه مساعدة لليمن في بناء محطة حرارية ومستشفى الى جانب تطوير الخدمات الجيولوجية بها .

٢٤ : اعلن الاتحاد السوفيتي عن قيامه بسلسلة تجارب على الصواريخ في المحيط الهادى ، تبدأ في ٢٦ نوفمبر [١٩٧٢] في منطقة تبعد بمسافة ١٥٠٠ ميل شرقي اليابان ، في دائرة يبلغ قطرها ٥٠ ميلا بحريا ، وتنتهي في ٣١ ديسمبر [١٩٧٢] .

٢٧ : وصل ليونيد بريجنيف زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي الى بودابست في زيارة رسمية للمجر ، يصحبه وفد من الحكومة والحزب ، لبحث مسائل التعاون المتبادل بين البلدين والمسائل الدولية ، واهمها موضوعات الامن الاوربي .

[انظر ايضا : شيلي [٣٠] — الصين [١٢] — فرنسا [٢٧] — الولايات المتحدة [١٤ — ٢٨ — ٣٠] يوغوسلافيا [١٥] — اليونان [٢١] .

الاردن :

٤ : الغت حكومة الاردن بطاقة « تحقيق الشخصية الموحدة » التى يستخدمها الرعايا الاردنيون كجواز سفر الى كل من سوريا ولبنان والجمهورية العربية اليمنية والعراق .

٤ : اعلنت الشركة العربية الاردنية للكهرباء ، انها عقدت اتفاقا مع هيئة الكهرباء الاسرائيلية لاستيراد التيار الكهربائي من اسرائيل .

١٢ : اعلن الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن — الذى يتخذ من دمشق مقرا له بعد ان حلته حكومة الاردن — ان السلطات الاردنية قد اعتقلت عددا من القادة العماليين النقابيين ، منهم امين سر عمال وكالة اغاثة اللاجئين .

٢٦ : اعتقلت السلطات الاردنية ٣٠٠ من افراد الجيش الاردني ، وحددت اقامة عدد من السياسيين بعد احباط محاولة انقلاب ضد الملك حسين في الاردن . وكانت المحاولة التى استهدفت اغتيال الملك حسين ، وقلب نظام الحكم الملكى ، من تدبير منظمة سرية تشكلت داخل الجيش الاردني منذ ٦ اشهر ، بعد اعلان الملك مشروعه الخاص بالمملكة العربية المتحدة .

[انظر ايضا : لبنان [٢٢]]

الارجنتين :

١٧ : وسط اجراءات امن اشترك فيها ٣٦ الفا من جنود القوات المسلحة احتلوا جميع المواقع الاستراتيجية في العاصمة استعدادا لمواجهة الاضطرابات المتوقعة ، وصل الى الارجنتين الرئيس السابق جوان بيرون . ورغم ذلك تمردت احدى الوحدات العسكرية ، وحاولت استقبال بيرون في المطار ، ولكن القوات الحكومية استطاعت القضاء على هذا التمرد .

٢٠ : اجرى جوان بيرون رئيس الارجنتين الاسبق محادثات سياسية مع معظم زعماء الاحزاب السياسية الارجنتينية ، بهدف تنسيق جهودهم في الانتخابات العامة المقرر اجراؤها في مارس القادم لاقامة حكومة مدنية في البلاد ، وذلك لاول مرة منذ ٧ سنوات .

٢١ : القى جوان بيرون خطابا عقب انتهاء اجتماع الاحزاب السياسية الارجنتينية ، اعلن فيه التوصل الى اتفاق بين تلك الاحزاب ، بغية الالتزام بموقف موحد من انتخابات الرئاسة القادمة في البلاد . وقد حضر الاجتماع ممثلو ٢٦ حزبا سياسيا واتحادا نقابيا ، وتم التوصل الى تشكيل لجنة تضم ممثلا عن كل حزب لتحديد نقاط الاتفاق ، لوضع اسس جديدة لممارسة الديمقراطية في الارجنتين

المانيا الاتحادية :

٦ : اصدرت وزارة الخارجية فى المانيا الاتحادية بيانا شديد اللهجة ، ردت فيه على الحملة الاسرائيلية ضدها بسبب الافراج عن الفدائيين الفلسطينيين الثلاثة ، فى الوقت الذى اجرى فيه ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل مشاورات عاجلة مع الياشين بن هورين سفير اسرائيل فى بون ، لبحث عودته الى المانيا الغربية ، ضمن مساع « لاغلاق » الازمة .

٨ : تم التوقيع على اول معاهدة لاقامة علاقات طبيعية رسمية بين دولتى المانيا ، وتتناول مواد المعاهدة ٥ نقاط اساسية هى :

١ — تقوم العلاقات الطبيعية وعلاقات حسن الجوار بين الدولتين على اساس المساواة فى الحقوق

٢ — تتصرف الدولتان الالمانيتان طبقا لمبادىء ميثاق الامم المتحدة.

٣ — تتعهد الدولتان باحترام الوحدة الاقليمية لكل منهما ،وعدم المساس بالحدود التى تفصل بينهما

٤ — لايحق لاحدى الدولتين ان تمثل الاخرى فى المجال الدولى .

٥ — تؤيد الدولتان جهود نزع السلاح وتخفيض القوات الموجودة دون مساس بحقوق الدول الاخرى

١٩ : احرز الائتلاف الحاكم فى المانيا الاتحادية ، برئاسة المستشار فيلى برانت ، فوزا حاسما فى الانتخابات العامة ، مما يعد انتصارا شخصيا لبرانت وسياسته فى الانفتاح على الشرق . وتشير النتائج الرسمية ، الى ان فيلى برانت زعيم الحزب الديمقراطى الاشتراكى قد حصل على اغلبية ٤٨ مقعدا فى البوندستاج ، اى ٤ اضعاف الاغلبية الضئيلة التى حكم فى ظلها منذ سنة ١٩٦٩ مع فالتر شيل وزير الخارجية وزعيم الحزب الديمقراطى الحر .

٢٢ : وافقت المانيا الاتحادية على دفع قسط تعويضات جديدة قدرها ١٠٠ مليون مارك الى اسر البولنديين ضحايا تجارب النازى الطبية الزائفة فى الحرب العالمية الثانية وكانت حكومة المانيا الغربية قد دفعت قبل ذلك تعويضات قدرها ١٠٠ مليون مارك لاسر هؤلاء الضحايا .

المانيا الديمقراطية :

٢٢ : اعلن اريك هونيكر السكرتير الاول للحزب الشيوعى فى المانيا الديمقراطية ، ان بلاده على استعداد لاقامة علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة ودول غربية اخرى ، ولتنمية العلاقات الاقتصادية الالمانية مع تلك الدول

٢٧ : تم فصل الكنيسة الانجيلية فى المانيا الديمقراطية عن زميلتها فى المانيا الاتحادية ، وكانت هذه العملية قد بدات بعد ان تم تقسيم المانيا الى دولتيها الحاليتين

[انظر ايضا : باكستان (١٥) — المملكة المتحدة (١٠)] .

اوغندا :

٨ : غادرت اوغندا آخر دفعة من الاسيويين الذين يحملون الجنسية البريطانية ، رغم نقلهم بالطائرات الى بريطانيا وبعض دول اوربا الغربية .

١٢ : قرر الرئيس الاوغندى عيدى امين ترحيل العدد المتبقى من الاسيويين فى اوغندا الذين يحملون الجنسية الاوغندية من المدن الى الريف ، ليقوموا بزراعة اراضى زراعية تمنح لهم ، وذلك ضمن خطط التنمية فى اوغندا .

٢٠ : افتتح الرئيس الاوغندى عيدى امين البنك الليبى العربى الاوغندى للتجارة الخارجية والتنمية . وهو ثانى بنك جديد يتم افتتاحه خلال الايام السابقة ، لمساعدة الاوغنديين على شراء الشركات والاعمال التى تركها الاسيويون .

٢٣ : اصدر الرئيس الاوغندى عيدى امين اوامره باجراء عملية حصر للمبشرين الاجانب فى اوغندا ، الذين يقدر عددهم بنحو ٥٠٠ جميعهم من الاوربيين ، وذلك تمهيدا للاستغناء عن خدماتهم . وكان عيدى امين قد اعلن ان الاشراف على كنيسة اوغندا سيكون لرجال الدين المسيحى الاوغنديين وحدهم ، وذلك لمنع اى محاولات للتخريب تقوم بها الارساليات الاجنبية .

٢٨ : عاد الى طرابلس بليبيا ، الجنود الليبيون الذين ارسلوا الى كمبالا فى شهر سبتمبر الماضى ، ويبلغ عددهم نحو ٤٠٠ على اثر الهجوم الذى تعرضت له اوغندا من جانب العناصر المؤيدة للرئيس الاوغندى السابق ميلتون اوبوتى من تانزانيا ولم يشترك الجنود الليبيون فى القتال ، ولكن الرئيس عيدى امين اعلن انهم ساعدوا اثناء فترة وجودهم فى اوغندا فى تدريب القوات الاوغندية على استخدام الاسلحة المضادة للطائرات .

ايران :

٦ : اعلن شاه ايران ان الخطوط الدفاعية البحرية لايران تتجاوز نطاق الخليج العربى وخليج عمان وتمتد الى المحيط الهندى . وقال الشاه فى خطاب القاه فى اجتماع حضره الوزراء ، وكبار الخبراء والمخططين والمستشارين الاقتصاديين ، ان القوات البحرية لايران يجب ان تزداد عدة مرات خلال السنوات الخمس القادمة ، لتحقيق استراتيجية بعيدة المدى ، تمتد لهذا المحيط على اساس ان خطوط الامن لاتقتصر على خليج هورمز .

٢٥ : وصل الى طهران جمال بيديتش رئيس وزراء يوغوسلافيا فى زيارة رسمية لايران تستغرق ٧ ايام ، تلبية لدعوة امير عباس هويدا رئيس الوزراء الايرانى . وقد بدات المحادثات بين رئيسى وزراء البلدين وتناولت المشكلات الدولية والمسائل ذات الاهمية المشتركة بين بلديهما .

٢٧ : اعلن بيان ايرانى رسمى عن تبادل اطلاق النار بين قوتين عراقية وايرانية عند احد مراكز الحدود الايرانية ، وذلك بعد ان هاجمت القوة العراقية المركز الذى يقع قرب سومر على بعد ١٥٠ كيلو مترا غربى كرمنشاه . وذكرت المصادر الايرانية ان هذا اول اشتباك بين قوات البلدين منذ ٢٧ يونيو الماضى .

٢٩ : عبر امير عباس هويدا رئيس وزراء ايران عن ان ايران لاتعتقد في امكانية قيام سلام في الشرق الاوسط على اساس الغزو العسكري ، واضاف ان قرار مجلس الامن بشأن ازمة الشرق الاوسط لايسرائيل اكثر الاسس سلامة لاي تحركات نحو تسوية الازمة .

ايرلندا الشمالية :

٢ : اعلن اتحاد المسكرين الكاثوليك القدامى في ايرلندا الشمالية ، تشكيل قوة عسكرية خاصة لحماية اسر ومنازل الكاثوليك في مواجهة اية هجمات من جانب البروتستانت ويؤيد جناحا الجيش الايرلندي الجمهوري السري هذه الخطوة .

٢١ : بدأت محاكمة شين ماكتيوفان قائد الجيش الجمهوري الايرلندي الذي قبض عليه يوم ١٨ نوفمبر بتهمة الانتماء الى احدى المنظمات غير المشروعة وتعتبر السلطات البريطانية ماكتيوفان العقل المدبر وراء العمليات العسكرية للجيش الجمهوري الايرلندي المحظور نشاطه رسميا في جمهورية ايرلندا وايرلندا الشمالية .

٢٦ : قامت مجموعة كبيرة من الرجال المسلحين بمحاولة فاشلة لاطلاق سراح ماكتيوفان رئيس منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي المحتجز تحت العلاج بأحد مستشفيات دبلن .

٣٠ : قال متحدث عسكري بريطاني ان مؤيدي الجيش الجمهوري الايرلندي في الجزائر ولبنان ، هم الذين امدوه بالصواريخ المضادة للدبابات وهي الصواريخ التي استخدمت في الهجوم على مراكز القوات البريطانية في بلفاست .

ايطاليا :

٢ : نفى وزير الدفاع الايطالي الانباء التي ترددت بأن ايطاليا ستبيع طائرات الى ليبيا ، وذلك بعد ان ذكرت جريدة كوريرا دي لاسيرا ان ليبيا ستحصل على مقاتلات ايطالية من طراز « جي — ٩١ — واي » وطائرات هليكوبتر وزوارق

٢٢ : توقفت الهيئات الحكومية فيرزوما عن اعمالها نتيجة اضراب ٢٠٠ الف من الموظفين لمدة يومين ، للمطالبة بتحسين ظروف العمل ، ورفع مرتباتهم ، اسوة بمضاعفة المرتبات الخاصة بكبار الموظفين .

٢٠ : دعا جوزيبي مديتشي وزيرالخارجية الايطالية في بيان امام لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب — الدول الاوربية الى بذل كل جهد ممكن لتسوية النزاع العربي — الاسرائيلي .

[انظر ايضا : مالطة (٢) — (٤)] .

باكستان :

• : ذكرت المصادر المسئولة في باكستان ان مطالب الهند الخاصة بتحديد خط المراقبة في قطاع ثاخوتاك بولاية كشمير لايمكن تنفيذها . وتطالب الهند بتخلي الباكستان عن مساحة ميل ونصف ميل مربع ، والا فانها ستظل تحتل جزءا كبيرا من المنطقة المأهولة في سيالكوت شمال شرق لاهور .

٧ : اعترفت باكستان بفيتنام الشمالية

٨ : اعلنت باكستان رسميا انسحابها من حلف جنوبي شرق آسيا . واصدرت الحكومة الباكستانية بيانا بهذه المناسبة جاء فيه انقرار الانسحاب تم تلبية لواحد من الالتزامات التي قدمها الرئيس ذو الفقار على بوتو الى الناخبين عند انتخابه .

٩ : اعلنت باكستان اعترافها بكوريا الشمالية .

١٥ : قررت باكستان والمانياالديمقراطية تبادل العلاقات الدبلوماسية وتبادل التمثيل على مستوى السفارة . وقال متحدث باكستاني ان هذا القرار اتخذ بعد الاتفاق الاخير بين دولتي المانيا وانه لايعني اي تغيير في علاقات الصداقة مع المانيا الغربية .

١٦ : صرح الرئيس الباكستاني ذوالفقار على بوتو بأن الاعتراف ببنجلاديش هو امر في مصلحة باكستان ، وانه سيستحق بيد من حديد اي حركة تقاوم ذلك .

١٨ : اعلن متحدث باكستاني ان القوات الهندية اطلقت النار على القوات الباكستانية في منطقة سيمانكي في غرب باكستان ، وانها انتهكت اتفاق وقف اطلاق النار بين البلدين عدة مرات في كشمير . وقد نفت المصادر الهندية هذا الاتهام .

٢٧ : افرج الرئيس الباكستاني ذوالفقار على بوتو من جميع اسرى الحرب الهنود وعددهم ٦١٧ اسيرا بدون قيد ولا شرط . واعرب عن امله في ان تفرج الهند عن ٩٠ الف مدني وعسكري باكستاني لايزالون في الاسر بالهند .

[انظر ايضا : الهند (٢٠)]

البحرين :

٢٥ : شبت النيران في اكبر معامل تكرير البترول بالبحرين تملكه مجموعة شركات كالتكس وستاندارد اويل الامريكية واتت النيران على ثمانية من مستودعات البترول . وقد رفضت شركةبترول البحرين الادلاء باية معلومات عن الحريق .

بنما :

٢٥ : اعلن البريجيدير جنرال عمر توريوس رئيس جمهورية بنما ، انه ملتزم بادخال تعديلات شاملة على المعاهدات المعقودة مع الولايات المتحدة بشأن منطقة بنما وذلك بعد ان اتخذ عددا من الاجراءات الدستورية ، شملت اجراء انتخابات اختير فيها ٥٠٥ نواب شكلون الجمعية التشريعية لبنما لاول مرة منذ استيلاءالجيش على السلطة بزعامة توريوس .

بولندا :

٧ : صرح تادونيتش لوليكوفسكي وزير التجارة الخارجية البولندي ، ان من بين المشروعات التي تسعى بلاده الى تحقيقها ، تصنيع المنتجات الامريكية في بولندا ، وتسويقها في دول اوربا الشرقية والغربية ، وانه قد امكن احراز تقدم في خطة لزيادة حجم التجارة بين الولايات المتحدة وبولندا الى

تلك المشكلة ، واضافت ان حجم التجارة الحالى بينهما يبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار .

[انظر ايضا : المانيا الاتحادية (٢٢)] .

تركيا :

● : استقال عصمت اينونو من حزب الشعب الجمهورى الذى رأسه لمدة ٤٠ عاما كما تخلى اينونو عن مقعده فى المجلس الوطنى ، الا انه اعلن مواصلة نشاطه السياسى كعضو فى مجلس الشيوخ مدى الحياة بصفته رئيسا سابقا للجمهورية .

٢٩ : تحاشت الحكومة التركية برئاسة فريد ميلين ، ازمة وزارية عندما فضل خمسة وزراء الاستقالة من حزبهم ، على ان يستقيلوا من الحكومة . فقد طلب الحزب الذى يتبعه الوزراء الخمسة . وهو حزب الشعب الجمهورى — من هؤلاء الوزراء الاستقالة من الحكومة ولكنهم فضلوا الاستقالة من الحزب ذاته .

[انظر ايضا : يوغوسلافيا (٢٤)] .

تشاد :

٢٨ : اعلن فرانسوا تومبالباى رئيس جمهورية تشاد فى بيان رسمى فى ذكرى اعلان الجمهورية ، ان المكتب السياسى والقومى للحزب الحاكم والحكومة عقدوا اجتماعا طارئا قرروا فيه قطع كل علاقة دبلوماسية ، ووقف كل اشكال التعاون مع اسرائيل ، وذلك « لدفع اى لبس فيما يتعلق بتضامننا مع اشقائنا الافريقيين فى الدول العربية » . كما اعلن الرئيس تومبالباى ان بلاده قررت الاعتراف بالصين .

الجمهورية العربية اليمنية :

١٧ : اتفقت جمهوريتا اليمن الشمالية والجنوبية على برنامج زمنى لاعادة الاوضاع العسكرية بينهما الى حالتها الطبيعية قبل النزاع الاخير ، وتم تشكيل لجان وطنية مشتركة لتبدأ فى متابعة تنفيذه .

٢٨ : تم فى طرابلس بليبيا توقيع الاتفاق النهائى لتوحيد دولتى اليمن الشمالية والجنوبية بعد محادثات استغرقت ٣ ايام بين القاضى عبدالرحمن الايريانى رئيس المجلس الجمهورى فى الجمهورية العربية اليمنية ، والسيد سالم ربيع رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، واشترك فى المحادثات الرئيس الليبى معمر القذافى . وينص الاتفاق على اقامة دولة واحدة فى اليمن باسم الجمهورية اليمنية ، وعاصمتها صنعاء . وقرر الرئيسان اليمنيان تشكيل لجنة مشتركة لوضع النظام الاساسى للتنظيم السياسى ولوائحه ، مهتدية بالنظام الخاص باقامة الاتحاد الاشتراكى العربى فى ليبيا .

[انظر ايضا : الاردن (٤)]

جمهورية مصر العربية :

٦ : أكدت مصر مرة اخرى موقفها من أزمة الشرق الاوسط وهو رفض المفاوضات المباشرة مع اسرائيل ، ورفض الحلول الجزئية للمشكلة . وجاء هذا الاعلان فى بيان اصدره نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام ، ردا على تصريحات أدلى بها ويليام روجرز ، تحدث فيها عن تحرك أمريكى جديد فى الشرق الاوسط .

١٩ : بعث الرئيس أنور السادات برسائل شخصية الى رؤساء ٣٥ دولة عن آخر التطورات فى أزمة الشرق الاوسط ، والاخطار الناتجة عن استمرار تلك الازمة .

٢٠ : أصدر وزير الداخلية قرارين باعفاء رعايا الجمهورية العربية الليبية ورعايا الجمهورية العربية السورية من قيود التسجيل عند وصولهم الى مصر واعفائهم من الحصول على تراخيص الاقامة بجمهورية مصر العربية .

٢٧ : وصل الى القاهرة السلطان قابوس ابن سعيد سلطان عمان فى زيارة رسمية لمصر تستغرق ٣ ايام يجرى خلالها محادثات مع كبار المسئولين المصريين .

[انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٦) — كويت (٢٧) — مالطة (٢٣)] .

روديسيا الجنوبية :

١ : تم تشكيل حزب سياسى جديد فى روديسيا الجنوبية ، اطلق عليه حزب روديسيا ، ويمثل السكان البيض ، ولكنه يناهض التفرقة العنصرية ، ويعارض أيضا سيطرة الزنوج ، والمقترحات البريطانية الروديسية الخاصة بتسوية النزاع الخاص باعلان استقلال روديسيا من جانب واحد ، كما يشجع التعاون بين الزنوج والبيض

سوريا :

١٢ : وصل الرئيس السورى حافظ الاسد الى ابو ظبى فى زيارة رسمية لدولة الامارات العربية المتحدة تستغرق ٣ أيام ، بدعوة من الشيخ زايد بن سلطان

٢١ : اشتعلت الجبهة السورية فى قتال عنيف مع القوات الاسرائيلية ، عقب عدوان اسرائيلى جديد على المواقع السورية الامامية ، وبعض المناطق السكنية

٢٥ : تجددت الاشتباكات على الجبهة السورية بين القوات السورية والاسرائيلية ، مما أدى الى ظهور تحذيرات فى داخل اسرائيل من نتائج تصاعد القتال على خطوط سوريا ، على اساس انه يعرض للخطر « وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط » .

٢٧ : وصل الى دمشق الجنرال كيرل روساوف نائب وزير الدفاع التشيكى ورئيس اركان الحرب فى زيارة لمدة ٥ أيام ، مدعوا من قيادة الجيش العربى السورى ، لاجراء محادثات مع المسئولين العسكريين السوريين .

[انظر ايضا : الاردن (٤) (١٢) — مصر (٢٠)] .

شيلي :

٢ : اعلن الرئيس سلفادور الليندي رئيس شيلي ، تشكيل الحكومة الجديدة . وقد أصبح للحزب الاشتراكي بزعامة الليندي أربعة وزراء في التشكيل الوزاري الجديد و ٣ وزارات للشيوعيين و ٣ وزارات للعسكريين لاول مرة في شيلي منذ ٤٠ عاما واثنتان للراديكاليين ، ووزارة واحدة لحركة العمل الوطني الموحد ، ووزيران مستقلان .

٧ : الغيت حالة الطوارىء التي فرضت على ٢٠ اقليما في شيلي منذ شهر . كما الغى حظر التجول ، وذلك بعد أن انتهت الاضرابات التي اشترك فيها أكثر من ٢٠٠ ألف شخص ، مما أدى الى خسارة ٨٠ مليون جنيه استرليني في البلاد .

٣٠ : بدأ الرئيس الشيلي سلفادور الليندي جولة تستمر ١٤ يوما يزور خلالها نيويورك ، حيث يحضر الجمعية العامة للامم المتحدة ، كما يزور الجزائر وموسكو وكوبا والمكسيك .

الصين الشعبية

١ : اعلن شواين لاي رئيس وزراء الصين انه كان على اتصال بالولايات المتحدة وفيتنام الشمالية بشأن محادثات وقف اطلاق النار في فيتنام الشمالية .

٧ : صرحت المصادر المطلعة في بكين ، بأن الصين وبريطانيا توصلتا الى تفاهم ضمني على مستوى عال ، يقضي بالا يؤثر مستقبل مستعمرة هونج كونج على تطور علاقات الصداقة بينهما وينطوي هذا التفاهم على ٣ عناصر اساسية : أولها أن تمتنع الصين لفترة غير محدودة من الضغط من اجل استعادة هونج كونج . والثاني أن تقدم بريطانيا كل الضمانات التي تؤكد أن المستعمرة لن تستخدم بأي حال في اغراض معادية للصين . والثالث ان تستمر هونج كونج نفسها في ابقاء علاقات التعاون بينها وبين الصين في التجارة والمواصلات والطاقة .

١٢ : شنت الصين الشعبية ــ في مقال نشرته صحيفة الشعب الرسمية ــ حملة هجوم عنيف على الاتحاد السوفييتي ، واتهمته بأنه ضاعف ترسانة أسلحته الذرية الى خمسة امثالها خلال السنوات الست الماضية ، واصبح الان « أكبر جهاز حربي » .

١٩ : بدأت الصين الشعبية ، منذ تبادل الاعتراف الدبلوماسي مع اليابان في سبتمبر الماضي ، في بذل جهود مركزة ، للاستفادة من التقدم الصناعي والتكنولوجي الياباني ، لتنفيذ الخطة الخمسية الاقتصادية الصينية الرابعة .

٢٥ : قال تشي بين فاي وزير خارجية الصين في كلمة ألقاها تكريما لوزير خارجية لبنان ، ان « الدول الكبرى تتآمر في منطقة الشرق الاوسط للابقاء على حالة اللاسلم واللاحرب ، بأمل تنازع مناطق النفوذ ، ولكنها سوف تصطدم حتما بمقاومة عنيفة من جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى » .

[انظر أيضا : الولايات المتحدة [٣٠]]

العراق :

١٧ : جددت قيادة حزب البعث الحاكم في العراق اتهاماتها للحزب الديمقراطي الكردي بنقض القانون في المناطق الكردية بالشمال ، والتآمر ضد نظام الحكم العراقي .

[انظر أيضا : الاردن [٤] ــ ايران [٢٧] ــ ليبيا [٢] ــ]

فرنسا :

١٥ : اعلن المتحدث باسم الحكومة الفرنسية ، أن اهم ما أسفرت عنه الزيارة التي قام بها الرائد عبد السلام جلود رئيس الوزراء الليبي لفرنسا ، هو أن : «رغبة الدولتين في اقامة التعاون بينهما قد اتسع نطاقها بصورة تعدت العلاقات في مجال تقديم صفقات الاسلحة » .

١٦ : قال موريس شومان وزير الخارجية الفرنسي في اجتماع الجمعية الوطنية . « أن سياسة فرنسا ازاء الشرق الاوسط لن تتغير ، ولايمكن لحكومته أن تغيرها ، والا ستخالف واجبها نحو السلام ، وان فرنسا اثرت أن تقف الى جانب التوازن الذي كفله قرار مجلس الامن ، أي الى جانب سلام حقيقي دائم » .

٢٠ : بدأ الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو جولة افريقية جديدة ، يزور خلالها فولتا العليا ونوجو .

٢٠ : بدأت في باريس جولة المحادثات الجديدة بين هنري كيسنجر ووفد فيتنام الشمالية لازالة الخلافات التي نشأت بين الجانبين حول اتفاق السلام في فيتنام .

٢٦ : اشترت حكومات الكويت وقطر ولبنان من الحكومة الفرنسية أراض في باريس بمبلغ ١٣٧ مليون فرنك فرنسي ، بسعر ٣٥ ألف فرنك للمتر الواحد ، وهو رقم قياسي في تاريخ الصفقات العقارية بفرنسا .

٢٧ : وصل الى باريس الماريشال اندريه جريتشكو وزير الدفاع السوفييتي ، في زيارة رسمية لفرنسا تلبية لدعوة ميشيل دوبريه وزير الدفاع الفرنسي . وتعد هذه أول زيارة رسمية يقوم بها وزير دفاع سوفييتي لاحدى دول أوربا الغربية منذ ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ .

[انظر أيضا : ليبيا [١١] ــ ٢]

فلسطين :

١ : اغلقت القوات الاسرائيلية منطقة مرتفعات الجولان السورية المحتلة ، وأقامت على المداخل المؤدية اليها نقط مراقبة لرجال البوليس الحربي الاسرائيلي .

١ : اجتاحت اسرائيل موجة اضرابات واسعة النطاق ، اخطرها اضراب الاطباء التابعين للصندوق الطبي الخاص باتحاد العمال « الهستدروت » . وقد واصل موظفو الجمارك اضرابهم ، كما اضرب عمال صناعة الغزل والنسيج مطالبين برفع أجورهم

١٢ : وصل الى نيويورك الجنرال موشي

ديان وزير الدفاع الاسرائيلي ، لاجراء محادثات سياسية مع ويليام روجرز وزير الخارجية الامريكية وملفين ليرد وزير الدفاع .

١٢ : قال ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل في اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي ، انه لايتوقع حدوث اية تغييرات في سياسة الولايات المتحدة ازاء الشرق الاوسط ، بعد اعادة انتخاب الرئيس الامريكي نيكسون .

١٤ : نشبت أزمة جديدة حادة بين المحافظين والاحرار داخل الحاخامية الكبرى في اسرائيل ، مما يهدد باتساع الخلاف بين طائفتي الاشكيناز والسفارديم

٢٢ : صرح شلومو هليل وزير البوليس الاسرائيلي بأنه منذ معارك يونيو سنة ١٩٦٧ حتى الان ، تم اعتقال ٢٠ ألف فلسطيني ، بسبب نشاطهم مع المقاومة الفلسطينية .

٢٣ : وصلت العلاقات بين جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل وأبا ايبان وزير الخارجية الى نقطة القطيعة، على اثر رفض وزير الخارجية الموافقة على تعيين سمحاديننز مدير مكتب مائير سفيرا لاسرائيل في واشنطن خلفا لاسحاق رابين، وهددت مائير ايبان بعدم اشراكه في الحكومة الجديدة .

٢٤ : اقتحمت قوة اسرائيلية محمولة بطائرات هليكوبتر ، جنوب لبنان، لمهاجمة قاعدة للمقاومة الفلسطينية قرب نهر الحصباني على مسافة ١٦٠٠ متر داخل الاراضي اللبنانية

٢٩ : سافر ايجال آلون نائب رئيسة وزراء اسرائيل الى واشنطن ، في زيارة للولايات المتحدة يجرى خلالها محادثات مع وليام روجرز وزير الخارجية الامريكية حول الموقف في الشرق الاوسط . وهذه هي الزيارة الثانية لوزير اسرائيلي في الولايات المتحدة في شهر نوفمبر الجارى .

٢٩ : قرر مؤتمر الاحزاب التقدمية العربية لنصرة المقاومة الفلسطينية في ختام اعماله ببيروت ، انشاء جبهة من الاحزاب والمنظمات التقدمية العربية لمساندة المقاومة الفلسطينية ، وطالب بالوجود السياسي والعسكري للمقاومة في كل البلاد العربية ، وخاصة الدول ذات الارتباط المباشر بالصراع مع الصهيونية وانتخب كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان أمينا للجبهة .

٢٩ : اعلن عمال الطيران المدني في اسرائيل ، الاضراب الشامل الى اجل غير مسمى ، الى أن تتم الاستجابة لمطالبهم الخاصة بزيادة الاجور .

[انظر ايضا : المانيا الاتحادية [٦] — مصر [٦١—١٩] — سوريا [٢١—٢٥] — الصين [٢٥] — ايران « ٧ » — ايطاليا « ٣٠ » تشاد « ٢٨ » فرنسا [١٦] — لبنان [٢٢] — ليبيا [١—١٠] — يوغسلافيا [٢٤] —]

فنلندا :

٢٣ : بدأ في هلسنكي ممثلو ٣٢ دولة أوربية والولايات المتحدة وكندا أول جلسة عمل في المحادثات التمهيدية لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي المزمع عقده في يونيو القادم .

فيتنام الشمالية :

٢ : اصدرت حكومة هانوى بيانا اعلنت فيه أن الرئيس الامريكي نيكسون بعث برسالتين الى فام فان دونج رئيس وزراء فيتنام الشمالية يومي ٢١ و ٢٢ أكتوبر الماضي ، يؤكد فيهما موافقته على الاتفاق ، واستعداده للتوقيع في الموعد المحدد ، وهو يوم ٣١ أكتوبر الماضي . الا أن نيكسون عاد وتراجع ، متذرعا بموقف ثان ثيو رئيس فيتنام الجنوبية .

٧ : صرح سوان ثوى رئيس وفد فيتنام الشمالية في محادثات باريس ، بأن اى محادثات مقبلة مع هنرى كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون لن تكون على وجه الاطلاق من اجل تغيير ماتم الاتفاق عليه فعلا بين الطرفين في اتفاقية السلام .

١٦ : دخلت مفاوضات وقف اطلاق النار في فيتنام أزمة جديدة عندما أصرت حكومة فيتنام الشمالية على أن توقع الولايات المتحدة فورا مشروع اتفاق السلام دون تغيير ، بينما تعلق الولايات المتحدة آمالها في توقيع الاتفاق على الضغط الذى يمكن أن تبذله موسكو وبكين من اجل اقناع فيتنام الشمالية بقبول اعادة النظر في شروط السلام ، حتى تكون اقرب الى موافقة حكومة فيتنام الجنوبية .

[انظر ايضا : الصين [١] — الولايات المتحدة [٣] اليابان [٦]]

كوبا :

١٠ : اعلنت وزارة التجارة الخارجية في كوبا ان حجم التجارة بين كوبا واليابان يصل الى ٢٠٠ مليون دولار ، وانه زاد الى عشرة امثال ما كان عليه عام ١٩٦٩ ، واصبحت اليابان هي العميل الاول بين الدول غير الشيوعية في شراء سكر كوبا ، اذ تستورد منها نحو ٤٥ ٪ من مجموع احتياجات اليابان من السكر .

١٢ : انتهت في هافانا أكبر حوادث خطف الطائرات ، باستسلام الزنوج الامريكيين الثلاثة — الذين خطفوا طائرة أمريكية — لسلطات الامن في مطار هافانا ، بعد أن سيطروا على الطائرة وركابها لمدة ٢٩ ساعة كاملة ، واستولوا على فدية قدرها ١٠ ملايين دولار ، وطافوا بعدد من المطارات المدنية والعسكرية في ثلاث دول ، هي : الولايات المتحدة وكندا وكوبا .

٢٦ : اجرى الحزب الشيوعي الكوبي تعديلا كبيرا في المناصب والمسئوليات الحكومية ، تضمن تعيين ثمانية نواب لرئيس الوزراء ليتولوا الاشراف على جميع أوجه النشاط الحكومي في كوبا، وتكون مسئوليتهم مباشرة أمام رئيس الوزراء فيدل كاسترو ، وذلك « بهدف خلق ظروف أفضل والسماح لرئيس الوزراء كاسترو بان يكرس أفضل جهوده لتحقيق وحدة وتنظيم الدولة » .

انظر ايضا : شيلي [٣٠] — الولايات المتحدة [٢٠]]

كوريا الجنوبية :

٤ : توصلت كل من كوريا الجنوبية والشمالية الى اتفاق حول تشكيل بعثة التنسيق التى ستتولى الاشراف على جميع اوجه العلاقات بين البلدين فى المستقبل وتنسيق عمليات توحيد شطرى كوريا . وتتضمن اعمال اللجنة اقامة سكرتارية دائمة فى قرية بانمونجوم الواقعة على خط التقسيم بين شطرى كوريا ، وكذلك انشاء مجالس فرعية سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية لبحث مشاكل البلدين .

١١ : اعلنت كوريا الجنوبية أن اذاعتها توقفت عن اذاعة البرامج المعادية للشيوعية والموجهة الى كوريا الشمالية ، وذلك تنفيذا للاتفاق بين شطرى كوريا . كما توقفت الحرب النفسية التى كانت تشن عن طريق مكبرات الصوت عبر الحدود بينهما .

الكويت :

٥ : توقفت مفاوضات البترول بين الكويت وشركات البترول الغربية حول سعر نصيب البترول الذى سيصبح ملكا للكويت بمقتضى اتفاقية المشاركة الى أجل غير مسمى ، بعد رفض الكويت السعر الذى اقترحته الشركات ، ورفض الشركات العرض المضاد الذى تقدم به الجانب الكويتى .

٢٧ : قدمت السلطات الكويتية صحيفة « السياسة » الكويتية للمحاكمة ، بتهمة الاساءة للعلاقات المصرية ـ الكويتية . وكانت هذه الصحيفة قد دأبت على نشر مقالات ضد مصر ، تبنيها على الشائعات والاخبار المختلقة .

انظر أيضا : فرنسا [٢٦]

لبنان :

١٤ : تم فى لبنان تنفيذ الاضراب العام الذى قرر الاتحاد العام للعمال القيام به ، احتجاجا على العنف الذى مارسه البوليس اللبنانى اثناء محاولته فض اضراب عمال مصانع الحلوى فى احدى ضواحى بيروت . وقد اعلن مصدر رسمى ، اثر جلسة طارئة لمجلس الوزراء اللبنانى ، ان المجلس قد كلف الجيش مهمة المحافظة على النظام فى جميع انحاء لبنان .

٢٢ : طلبت الحكومة اللبنانية من الاردن سحب ملحقها العسكرى فى بيروت ، وذلك على اثر القاء القبض على مساعد الملحق العسكرى الاردنى فى بيروت ، وهو يسلم حقيبة متفجرات وجهاز للتفجير لواحد من عملائه . وكانت المقاومة الفلسطينية قد اتهمت حكومة الاردن بأنها وراء عمليات التخريب التى ارتكبت فى لبنان ، للايقاع بين المقاومة الفلسطينية والسلطات اللبنانية .

انظر أيضا : الاردن [٤] ـ الصين الشعبية [٢٥] ـ فلسطين [٢٩] ايرلندا الشمالية [٣٠] ـ

ليبيا :

١ : رفضت ليبيا طلب الحكومة الامريكية بمحاكمة الفدائيين الفلسطينيين الخمسة ، أو اعادة تسليمهم الى المانيا الغربية .

٢ : تم فى طرابلس تبادل وثائق التصديق على اتفاقية القرض المبرمة بين الحكومتين الليبية والعراقية ، والتى ستحصل العراق بمقتضاها على قرض ليبى قيمته ٩ ملايين و ٣٣٣ ألف جنيه استرلينى . ويمثل هذا القرض حصة الجمهورية العربية الليبية فى الدعم العربى للعراق ، تنفيذا لقرار وزراء مالية الدول العربية المصدرة للنفط خلال المؤتمر الذى عقد بعد تأميم شركة نفط العراق

١٠ : اعلن منصور الكخيا وزير الخارجية الليبية ، أن الفدائيين الثلاثة الذين افرجت عنهم حكومة بون قد طلبوا من ليبيا حق اللجوء السياسى وانهم حصلوا عليه فعلا .

١١ : عاد الى طرابلس عبد السلام جلود رئيس وزراء ليبيا بعد زيارة رسمية لفرنسا ، اجرى فيها محادثات شاملة مع رئيس الجمهورية الفرنسية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع .

انظر أيضا : أوغندا [٢٨] ـ ايطاليا [٢] ـ اليمن [٢٨] ـ مصر [٢٠] مالطة [٣]

النرويج :

٢٤ : اثارت صفقة القمح الاخيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، احتجاجات كبيرة من جانب حكومة النرويج . وقد تركزت الاحتجاجات أساسا على الفقرة التى تنص على أن تتولى السفن الامريكية نقل ثلث صفقة القمح الى الاتحاد السوفييتى ، وان تتولى السفن السوفييتية نقل الثلث الثانى ، مما يؤدى الى توجيه ضربة شديدة للدول صاحبة الاساطيل التجارية ، وفى مقدمتها النرويج .

٢٦ : اعلنت القيادة العسكرية النرويجية ان الغواصة الاجنبية التى دخلت خليج سوجنى فى المياه النرويجية قبل ١٣ نوفمبر [١٩٧٢ م] خرجت تماما من نطاق المياه الاقليمية النرويجية . وقال بيان القيادة أن السلطات النرويجية لم تستطع التعرف على جنسية الغواصة الاجنبية ، وان عملية تعقبها قد توقفت ، بعد أن نشلت الطائرات والسفن التى حاولت اقتفاء اثرها فى التعرف عليها . وكان جوهان كليب وزير الدفاع النرويجى قد تولى قيادة عمليات المطاردة لتلك الغواصة المجهولة الجنسية .

نيوزيلندا :

٢٥ : فاز حزب العمال فى نيوزيلندا بالاغلبية فى الانتخابات العامة ، وكان الحزب الوطنى الحاكم يتمتع بأغلبية ٤ مقاعد فى البرلمان الوطنى .

الهند :

٢ : قالت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند فى خطاب ألقته فى افتتاح المعرض التجارى الدولى الثالث لدول آسيا ، ان الدول النامية التى يشكل سكانها ثلثى تعداد العالم ، لا تسهم فى التجارة

المالية الا بنسبة ١٧ ٪ فقط . ودعت الدول الغنية الى تغيير مواقفها وسياساتها ، وان تفسح للدول النامية بنصيب اكبر فى تجارة العالم .

٧ : ناشدت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ، الشعب بان يفرض « مقاطعة اجتماعية » على كل من يتسبب فى تفشى الفساد فى البلاد . وقد صرحت المصادر الهندية بانه اذا نفذ هذا النداء، فقد يعنى ان يتعرض أوسع السياسيين نفوذا ، وكبار الموظفين وكبار رجال الاعمال ، لحملة المقاطعة .

٧ : اجرت قوات الامن الهندية حملة تفتيش شاملة لجميع صناديق البريد فى كل انحاء الهند ، بحثا عن أية رسائل متفجرة ، تكون قد اسقطت فيها ، وذلك بعد أن تم العثور على ٣١ خطابا فى صناديق بريد بومبى ونيودلهى ، تحتوى علىمتفجرات

١٤ : صرحت انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند فى اجتماع مغلق للجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الحاكم ، بأن الحكومة الهندية تملك أدلة قاطعة تؤكد قيام وكالة المخابرات المركزيةالامريكية بنشاط تخريبى فى الهند ، يضر بمصالح البلاد . وأكدت انديرا أن حكومتهاستتخذ جميعالخطوات اللازمة لحماية مصالح الوطن ، واقرار الامن فى البلاد .

٣٠ : صدر حكم بالابعاد مدى الحياة على الدكتور عبد المطلب مالك الحاكم السابق لباكستانالشرقيه، بتهمة اثارة الكراهية ضد حكومة بنجلاديش ، والتواطؤ معالجيش الباكستانى خلال الحرب الاخيرة بين الهند وباكستان .

انظر أيضا : باكستان [٥] — [١٨] — [٢٧]

هولندا :

٢٨ : فاز حزب العمل اليسارى الهولندى بثلاثة واربعين مقعدا فى البرلمان فى الانتخابات العامة، وهزم الائتلاف الحكومى الذى كان يمثل قوى اليمين والوسط

مالطة :

٢ : وصل الى مالطة وزراء خارجية ايطاليا وليبيا وتونس ، وذلك لاجراء محادثات مع دوم مينتوف رئيس وزراء مالطة بصددالوضع فى منطقة البحر المتوسط

٤ : اعلن دوم مينتوف ان وزراء خارجية ايطاليا وليبيا وتونس ، قد اتفقوا على اقامة نظام وثيق من التعاون بين الدول الاربع فى ٧ ميادينمختلفة ، منهاالمواصلات والسياحة .

٢٣ : اغلقت حكومة مالطه محطةالتقوية الخاصة بالاذاعة البريطانية المقامة بجنوب الجزيرة ، لاعادة ارسال البرامج البريطانية الى دول الشرق الاوسط وافريقيا . وجاء قرار الاغلاق علىاثر مذكرة الاحتجاج التى ارسلتها مصر الى الحكومة البريطانية بشأن ماتذيعه الاذاعة البريطانية من انباء وتعليقات كاذبة .

المملكة المتحدة :

٣ : اعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن تدابير أمن اضافية لتعزيز الحماية على السفارة المصريةفى لندن ستتخذ بناء على طلب السلطات المصرية .

٣ : اجتاحت بريطانيا موجة منالتدافع على بيع الجنيه الاسترلينى ،بعد فشل المفاوضات التى تجريها الحكومة البريطانية مع زعماء اتحادات نقابات العمال ، للحد من التضخم ، بينما اثارالانخفاض المتواصل لقيمة الجنيه مخاوف شديدة فى لندن وبقية عواصم دول السوق الاوربية المشتركة، حول مصير الاتحاد النقدى الاوربى .

٥ : اجرى ادوارد هيث رئيس الوزراء البريطانى ، تعديلا فى حكومته شمل ١٩ منصبا ، ولكنه لم يمس المناصب الوزارية الرئيسية ، وهى : الدفاع ، والداخلية ، والخارجية .

٦ : اعلن ادوارد هيث تجميد الاجور والاسعار فى بريطانيا لمدة ٩٠ يوما ، كاجراء لمواجهة التضخم الاقتصادى الذىأدى الى انخفاض الاسترلينى الى أدنى مستوى له على الاطلاق . ويشمل هذا التجميد أيضا الايجاراتوالارباح التجارية . وذلك بعد فشل المفاوضات بين الحكومة ورجال الصناعة وزعماء الاتحادات العمالية فى التوصل الى اتفاق اختيارى لمواجهة التضخم .

١٠ : اعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن بريطانيا مستعدة للاعتراف الدبلوماسى بجمهورية المانيا الديمقراطية ، بعد التصديق على المعاهدة التى تنظم العلاقات بين دولتى المانيا .

١٢ : اعلنت حالة الطوارىء بين جميع قوات البوليس البريطانى ومكاتب الخدمة البريدية . كما قامتادارة سكوتلانديارد فى لندن بانشاء فرقة خاصة لتدعيم اجراءات الوقاية من الرسائل الملغومة ، ومكافحة حرب العصابات فى المدن . وقد قررت ادارة البريد فى بريطانيا ، وقف توزيع البريد المرسل من الهند تماما ، بعد ازدياد عدد الرسائل المتفجرة من بومباى .

٢٣ : توقف أكثر من ١٧ ألف قطار ركاب فى لندن وضواحيها ، بسبب اضراب السائقين ، للمطالبة برفع أجورهم . كما قام المدرسون فى لندن باضراب عام ، أدى الى اغلاق ٦٠٠ مدرسة ، وتعطل ٢٠٠ ألف تلميذ ، بسبب مطالبة المدرسين برفع مرتباتهم .

٢٢ : هزمت الحكومة البريطانية فى اقتراع بمجلس العموم بأغلبية ٢٧٥ صوتا ضد ٢٤٠ صوتا ، على مشروع قانون يهدف الى التدقيق بين قوانين الهجرة المطبقة فى بريطانيا وسياسة السوق الاوربية المشتركة . وكانت تلك الهزيمة بمثابة تمرد ضخم حدث بين صفوف حزب المحافظين الحاكم الذى يسيطر فى العادة على اغلبية برلمانية تصل الى ٣٠ مقعدا فى مجلس العموم .

انظر أيضا : ايرلندا الشمالية [٢١] — [٣٠] — مالطة [٢٣] الصين الشعبية [٧]

...لكة المغربية :

٢ : عين الملك الحسن الثانى ? احمد عثمان رئيسا للوزراء ، وكلفه تشكيل حكومة الاتحاد الوطنى . وقد بدأ رئيس الوزراء الجديد على الفور اجراء مشاورات مع زعماء الاحزاب ، ومن بينها حزب الاستقلال ، وحزب الاتحـــاد الوطنى للقوى الشــعبية .

٤ : اعلن حزب الاستقلال المعارض ، رفضه الاشتراك فى الحـكومة التى يحاول احمد عثمان تشكيلها ، ودعا الحزب فى بيانه الى تشكيل حكومة برئاسة شخصية سياسية ملتزمة .

٧ : قضت محكمة القنيطرة العسكرية باعدام ١١ من العسكريين المتهمين فى محاولة اغتيال الملك الحسن فى اغسطس الماضى ، كمـا اصدرت ٣٢ حكما بالسجن لمدد مختلفة .

١١ : اعلن تشكيل الحكومة المغـربية الجديدة ، برئاسة احمد عثمان مدير الديوان الملكى ، واحتفظ الاعضاء الرئيسيون فى الوزارة السابقة بمناصبهم ، فقد ظـل الدكتور محمد بن هيمة وزيرا للداخليــة ، والطيب بن هيمة وزيرا للخارجية .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : وقع الرئيس الامريكى نيكســون على معاهدة مونتريال الدوليــة لكافحة اختطاف الطائرات .

٢ : رفض نيكسون دعوة هانوى لتوقيع الاتفاق لوقف اطلاق النار ، وقال ان ذلك معناه توقيع هدنة مؤقتة ، وليس اتفاقا للسلام الدائم .

٣ : اعلنت وزارة الدفاع الامريكية أنها قد توصلت الى اتفاق مع ثلاث دول آسيوية هى : ايـران وتايوان وكوريا الجنوبية ، لتوريد ١٢٥ مقاتلة نفاثة من طـراز [ف ـ ٥] الى فيتنام الجنوبية على وجه السرعة ، نظرا لنقص العدد المتوافر من تلك الطائرات فى ترسانة الاسلحة الامريكيـة

٨ : فاز نيكسون فى معركة انتخابات رئاسة الجمهورية على منافســه جورج ماكجفرن ، وبلغ عــدد المشتركين فى الانتخابات ٧٧ مليونا و ٥٠٠ الف ناخب ? حصل نيكسون منهم على ٤٥ مليونــا و ٨٦١ ألفا و ٦٩٠ صوتا ، بنسبة ٦١ ٪ ، مقابل ٢٨ مليونا و ٤٠٢ ألف و ٤٦٥ صوتا حصل عليها ماكجفرن ، بنسبة ٣٨ ٪

١٠ : اطلقت وكالة ابحاث الفضـــاء الامريكية من قاعدة كيب كيندى الامريكية ، أول قمر صـــناعى كندى بواسطة صاروخ أمريكى مــن طـــراز [ثور ـ دلتا] لحساب حكومة كندا ، وبحضور وزير المواصلات الكندى .

١٤ : ثارت موجة احتجاجات غاضبة من جانب منتجى الطاقة الامريكية ، بسبب الانباء القائلة بان الولايات المتحدة قد تشترى غازا طبيعيا من الاتحاد السوفييتى قيمته ٤٠ مليـــار دولار على مـــدى ٢٥ ســنة قــادمة . وقــد أعلن رئيس رابطة الشركات الامريكية المنتجــة للبترول والغـــاز ، أن استيراد الغاز من الاتحاد السوفيتى سيكلف الولايات المتحدة ٦ امثال سعر الجملة للغـــاز المنتج فى الولايات المتحدة .

٢٠ ـ اعلن تشارلز ابراى المتحـدث باسم الخارجية الامريكية ، ان الولايات المتحدة اتفقت مع حكومة كوبا فى مفاوضات غير مباشرة ، لتوقيع اتفاقية ثنائية ضد القرصنة الجوية . كما اعلن ان حكومة كوبا قد بعثت مؤخرا برســالة تشــير فيهــا الى استعـــدادها للمبادرة باجراء محادثات ثنائية .

٢١ ـ صرح جيمس نيدهام رئيس سوق الاوراق المالية فى نيويورك ـ بعد عـــودته من زيارة للاتحـــاد الســوفيتى ـ بأن الاتحـــاد السوفيتى يحتاج الى ١٠٠ الف مليون دولار كراسمال لاستمرار تنمية اقتصاده .

٢٢ ـ قرر الرئيس الامريكى نيكســون لاول مــرة ، الســماح للسفن الامريكية بالرسو فى موانى الصين الشعبية ، والسماح للطـــائرات الامريكيــة بتنظيم رحــلات الى الاراضى الصينية .

٢٥ ـ اعلنت الوكالة الامريكية للرقابة على الاسلحة ونزع التسليح ، ان اسرائيل تنفق بنسبة كل فرد فيها على النواحى العسكرية ، اكثر مما تنفق اية دولة اخرى فى العالم ، اذ تنفق اسرائيل مقابل كل فرد فيها ٤٨٤ دولارا سنويا على النواحى العسكرية .

٢٦ ـ استدعى الادميرال ايلمو زوموالت قائد العمليات البحرية الامريكية فى المحيط الهادى ٩٠ من ضباط البحـــرية الامريكيـــة الى وزارة الدفاع ، واتهمهـــم بالفشل فى القيادة ، وعدم اتباع تعليماته الخاصة بالمســـاواة بين البيض والزنوج من رجال البحرية . وقد جـــاء هـــذا الاســـتدعاء بعـــد الاضـــطرابات العنصرية التى اندلعت على متن حاملتى الطائرات كونستليشن وكيتى هوك .

٢٨ ـ اعلن ملفين ليرد وزير الدفاع الامريكى ، ان احدى الغواصات الســوفيتية فى المحيط الهـــادى اطلقت صاروخا يبلغ مداه ٤٦٠٠ كم . وقـــال ان هذه هى المرة الاولى التى يقوم بها الاتحــــاد السوفيتى بتجربة لصاروخ يعبر كل هذه المسافة .

٢٨ ـ اعلن الرئيس الامريكى نيكســون انه عين اليوت ريتشـــارد ســــون وزير الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، وزيرا للدفاع ، خلفا لملفين ليرد الذى سيستقيل من منصبه قبل بدء فترة الرئاسة الثانية لنيكسون .

٣٠ ـ اعلن البيت الابيض الامريكى ، ان الرئيس نيكسون قرر الابقاء على ويليام روجرز وزيرا للخارجية خلال فترة رئاسته الثانية التى تبدأ ٢٠ يناير القادم .

٣٠ ـ انشىء مكتب جديد للتجارة بين الشرق والغرب فى وزارة التجارة الامريكية هدفه مساعدة رجـــال الاعمال الامريكيين فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والدول الشيوعيـــة الاخـــرى

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٩) ـ مصر (٦) ـ شيلى (٣) ـ الصين الشعبية (١) . فلسطين (١٢ ـ ٢٩) ـ فيتنام الشمالية (٢) ـ (٧) (١٦) ـ بنما (٢٥) ـ النرويج (٢٤) .

اليابان :

٦ ـ ابلغت اليابان حكومة فيتنام الجنوبية بأنها ستسهم « بنصيب ضخم »

فى عملية اعادة بناء الهند الصينية اقتصاديا بعد انتهاء الحرب فيها وان كان وضع خطة يابانية للمساعدات الاقتصادية والفنية لدول الهند الصينية لابد ان ينتظر لمعرفة « شكل السلام » الذى سيسود فى فيتنام .

١٣ ـ قررت الوزارة اليابانية حل مجلس النواب اليابانى ، تمهيدا لاجراء اول انتخابات برلمانية عامة منذ تولى كاكوى تاناكا رئيس الوزارة قيادة الحزب الحر الديمقراطى الحاكم فى يوليو الماضى . وقد حددت الحكومة يوم ١٠ ديسمبر « ١٩٧٢ » لاجراء هذه الانتخابات للمجلس الذى يضم ٤٩١ مقعدا .

١٧ ـ وافقت الحكومة اليابانية رسميا على استخدام الولايات المتحدة ميناء يوكو سوكا بخليج طوكيو كقاعدة دائمة لحاملات الطائرات التابعة للاسطول السابع الامريكى وقد احتجت الاحزاب الاشتراكية والشيوعية اليابانية بشدة على هذه الخطوة .

١٨ ـ وافق البرلمان اليابانى على قانونين يهدفان الى تخفيض الفائض المتزايد فى الميزان التجارى اليابانى . وبمقتضى هذين القانونين ، فانه يتم تعديل القوانين المالية المتعلقة بالاستيراد والتصدير بحيث يمكن تنفيذ البرنامج الذى اقرته الحكومة يوم ١٠ اكتوبر الماضى ، بهدف الحيلولة دون اعادة تقييم الين برفع سعره مرة اخرى .

[انظر ايضا : الصين الشعبية « ١٩ » ـ كوبا « ١٠ » ـ] .

يوغوسلافيا :

٢ ـ قدم كوتشا بوبو فيتش وزير الخارجية اليوغوسلافى السابق ، وابرز الشخصيات السياسية فى الصرب ، استقالته من هيئة الرئاسة الاتحادية ، وذلك كرد فعل شخصى على الاتهامات بالليبرالية التى وجهها الرئيس تيتو الى زعماء الصرب .

١٢ ـ بدأ برلمان جمهورية كرواتيا الاتحادية اليوغوسلافية اتخاذ اجراءات لسحب صفة العضوية من ١١ نائبا من اعضائه ،بتهمة انهم كانوا « ضالعين فى التيار القومى المضاد للثورة » الذى تم اكتشافه فى كرواتيا فى العام الماضى .

١٥ ـ نفى ستان دولانك سكرتير المكتب التنفيذى لرابطة الشيوعيين اليوغوسلاف بشدة ، ان يوغوسلافيا قد عادت الى المعسكر السوفيتى ، وقال ان هذه الادعاءات قامت على اساس تفسير خاطىء للتشدد السياسى الداخلى الحالى فى يوغوسلافيا .

٢٤ ـ اكدت يوغوسلافيا وتركيا ضرورة التعجيل باقرار السلام العادل والدائم فى الشرق الاوسط ، على اساس قرار مجلس الامن الصادر عام ١٩٦٧ . جاء ذلك فى بيان يوغوسلافى ـ تركى مشترك صدر فى كل من بلجراد وانقرة عن المحادثات التى اجراها جمال بيديتش رئيس وزراء يوغوسلافيا مع فريد ميلين رئيس الوزراء التركى ، اثناء زيارته لتركيا التى استغرقت ٥ ايام .

[انظر ايضا : ايران « ٢٥ »] .

اليونان :

٢١ ـ تم الاتفاق بين الاتحاد السوفيتى واليونان ، على بناء محطة لتوليد القوى الكهربائية ، تستخدم بعض انواع الاعشاب البحرية وقودا لها ، وتتكلف حوالى ٨٩ مليون دولار . وجاء فى بيان رسمى اذيع فى اثينا ، ان العقد المبدئى وقع فى الاتحاد السوفيتى ، وان المحطة سيجرى بناؤها على جزيرة « فيلييو » .







■ بدات الدورة السابعة والعشرون للجمعيــة العامة للامم المتحدة وقد تركز نشاط المنظمة حول مايدور فى الدورة من مناقشات ، تضمنت بصفة اساسية مناقشة مسالة الارهاب التى تحاول بعض الدول استغلالها دعائيا ضد الدول العربية، ومسالة الشرق الاوسط التى بدات مناقشتهـــا فى ٢٨ نوفمبر ، والتى عجزت الامم المتحدة حتى الان عن تطبيق القرارات التى صدرت فى هذا الصدد .
ومن جانب آخر ، لم يتمكن مجلس الامن من اصدار قرار حول موضوع الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد لبنان وسوريا، بسبب الفيتو الامريكى . وقد حاول المندوب الامريكى فى اثناء مناقشة هذا الموضوع فى مجلس الامن ، اقحام مواضيع اخرى هاجم فيها الدول العربية ، وهى موضوع الارهاب، وموضوع احداث ميونخ . واضـــطر المنـــدوب السوفيتى الى الاعتراض ، منبها الى عدم وجود اية علاقة بين هذه المواضيع والمسالة الخطيرة التى يناقشها المجلس .

■ وقد شهد العالم العربى نشاطا هاما . فقـــد انعقدت فى الكويت فى غضون المدة من ١٥ الى ١٨ نوفمبر ، اللجنة المشتركة لوزراء الدفاع والخارجية المكلفة من مجلس الجامعة العربية بدراسة الموقف العربى من العدوان الاسرائيلى . وقد توصل الوزراء الى عدد من القرارات لبدء العمل فورا . لوضع خطة عسكرية وسياسية لمواجهة اسرائيل، وتحرير الارض المحتلة . وتقرر عقد اجتماع لرؤساء الاركان العرب فى ديسمبر . ثم اجتماع لمجلس الدفـــاع المشترك فى يناير ١٩٧٣ .

هذا وقد لعبت الجامعة العربية دورا ايجابيا فى الوساطة والمصالحة بين جمهوريتى اليمن واليمن الديمقراطية الشعبية ، وتكونت لجنة للمصالحة برئاسة السيد سليم اليافى الامين العام المساعد للجامعة العربية ، ونجحت المساعى الحميدة فى تسوية الخلاف ، وبدا العمل من اجل توقيع اتفاق للوحدة بين الدولتين — [انظر قسم الوثائق الدولية ص ٢٦٧]

■ وفى القارة الاوروبية، بدات الخطوات الفعلية نحو الوحدة الاقتصادية الكاملة لدول الجمـــاعة الاوربية التسع بعد ان رفض شعب النرويج الانضمام اليها ، وقد انعقد مؤتمر قمة لدول الجمـــاعة فى باريس فى ١٩ و ٢٠ اكتـوبر . لوضع الاسس لتحقيق الاندماج الكامل قبل عشر سنوات .

ومن جانب آخر بدات فى هلسنكى فى ٢٢ نوفمبر المشاورات الخاصة بين دول حلف الاطلنطى وحلف وارسو حول عقد مؤتمر للامن الاوروبى وللتخفيض المتبادل لقوات الجانبين فى اوروبا .

■ وفى القارة الاسيوية ، شهدت منظمة حلف جنوب شرق آسيا حدثا هاما ، اذ اعلنت حكومة باكستان الانسحاب من الحلف بناء على قرار اصدرته الحكومة فى ٨ نوفمبر ١٩٧٢ .
ونقدم فيما يلى نشاط المنظمات الدولية المختلفة فى الشهور الثلاثة سبتمبر واكتوبر ونوفمبر ــ

الأمم المتحدة

الجمعية العامة :

الدورة ٢٧ : بدأت الدورة العادية السابعة والعشرون للجمعية العامة في ١٩ سبتمبر ، وانتخبت باغلبية ١٢٨ صوتا وامتناع ٤ دول عن التصويت ، ستانسلاوتريشنسكي نائب وزير خارجية بولندا رئيسا للدورة ·

وقد تولت اللجنة العامة بحث جدول أعمال الدورة ، وتوزيع بنوده على اللجان ، كما انتخبت الجمعية العامة نواب رئيس الدورة ورؤساء اللجان السبع التابعة للجمعية وقد وقعت بعض الخلافات حول عدد من البنود ، منها مسالة كوريا التي تقرر تاجيلها للدورة القادمة · كما وقع خلاف شديد حول ادراج مسألة الارهاب الدولي (البند ٩٩) الذي يحمل عنوان « الاجراءات من أجل منع اعمال الارهاب والعنف التي تهدد الارواح والحريات الاساسية » ·

وفي ٢٢ سبتمبر تمت الموافقة على جدول الاعمال النهائي ، ويضم ٩٢ بندا ، من بينها مسالة الشرق الاوسط ، وتقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في أعمال اسرائيل المنافية لمبادىء حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة ·

وفي ٢٤ سبتمبر ، وافقت اللجنة العامة ، باغلبية ٦٦ صوتا ضد ٢٧ وامتناع ٣٣ دولة عن التصويت ، على ادراج موضوع الارهاب الدولي الذي اقترحه السكرتير العام في جدول اعمال الدورة ، واصبح عنوان البند « دراسة التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يهدد أو يقضي على الارواح البريئة ، وتقرر احالة هذا الموضوع الى اللجنة القانونية ·

وقدم السكرتير العام كورت فالدهايم تقريره الى الجمعية العامة عن نشاط المنظمة في سنة ١٩٧١ — ١٩٧٢ (وثيقة ٨٧٠١ جمعية عامة) ·

وفي يوم ٢٥ سبتمبر ، بدأت المناقشة العامة ، استهلها وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة ، فطالب بوضع نص لاتفاقية دولية ضد الارهاب · وفي ٢٦ سبتمبر ، تحدث وزير الخارجية السوفيتي اندريه جروميكو ، فطالب الدول الاعضاء بأن توقع اعلانا تتعهد فيه بعدم استخدام العنف او القوة في علاقاتها الدولية ، وقدم مشروع قرار بهذا الصدد · واكد وزير الخارجية السوفيتي على اهمية اعادة الحقوق الشرعية للشعوب العربية وضرورة تطبيق قرارات الامم المتحدة ، لحل مشكلة الشرق الاوسط ·

وتحدث بعد ذلك وزير خارجية فرنسا وبريطانيا ، ثم ممثلو الدول الاخرى الاعضاء ، وتحدث مندوب الصين شياوكوان هوا فنبه المجتمع الدولي الى عدم الاعتماد على بعض العلامات السطحية التي توحي بأن هناك تحسنا في الموقف الدولي ·

وفي ١١ أكتوبر ، انتهت المناقشة العامة التي اشترك فيها ممثلو ١٢٥ دولة ، من بينهم رئيسان للوزراء ، ونائبان لرئيس الوزراء ، ومائة وزير للخارجية ·

هذا وكانت اللجان السبع التابعة للجمعية العامة قد بدأت العمل بالنسبة الى بنود جدول الاعمال الموكلة اليها :

اللجنة الاولى (السياسية) :

في ٢٠ سبتمبر ، انتخبت اللجنة السياسية السيد رامغول من جزر موريس ، رئيسا لها ، وقد بدأت عملها في ١٢ أكتوبر ، بمناقشة موضوع الفضاء الخارجي ، ووضع معاهدة خاصة حول القمر ، واستخدام الاقمار الصناعية في الارسال الاذاعي والتلفزيوني المباشر ، وتسجيل الاشياء التي تطلق الى الفضاء الخارجي ، وموضوع التحكم في الاثار المدمرة للاعاصير في المناطق الاستوائية ·

وفيما يخص موضوع الارسال التلفزيوني بوساطة الاقمار الصناعية ، ثار نقاش كبير ، وتقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع قرار (وثيقة جمعية عامة — لجنة أولى ل ـ٥٠٦) تقترح فيه وضع اتفاقية دولية حول المبادىء التي تحكم الارسال المباشر ، وقد وافقت اللجنة في ٩ نوفمبر باغلبية ١٠٢ صوت ضد صوت واحد (الولايات المتحدة) وامتناع ٧ دول عن التصويت على المشروع السوفيتي ·

اللجنة السياسية الخاصة :

بدأت أعمالها في ١٩ سبتمبر ، وانتخبت السيد هادي توري من غينيا ، رئيسا لها · وقد بدأت اللجنة في ٣ اكتوبر بحث تنظيم عملها ، وتقرر بدء العمل ببحث تقرير اللجنة العلمية عن أثار الاشعاع النووي · وبحثت اللجنة بعد ذلك سياسة الابرتهيد ، ثم تقرير وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ، ومسالة قوات الامم المتحدة للحفاظ على السلام ، وتقرير اللجنة الخاصة للتحقيق في الاعمال الاسرائيلية المنافية لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة

وفي أثناء مناقشة موضوع الابرتهيد ، تحدث مندوب مصر في ٢٤ اكتوبر أمام اللجنة السياسية الخاصة عن الاسس العنصرية التي بني عليها نظام الابرتهيد وأشار الى ازدياد الروابط الاقتصادية بين جنوب افريقيا واسرائيل . وأنه تم افتتاح مكتب تجاري لجنوب افريقيا في تل أبيب · وأشار ايضا الى أن هنا كدلائل على تحرك حلف شمال الاطلنطي لربط جمهورية جنوب افريقيا بالنظام الدفاعي والعسكري لحلف الاطلنطي . ونوه بخطر هذه التحركات على حركات التحرر الافريقية (الاجتماع ٨٢١ للجنة السياسية الخاصة — ٢٤ — ١٠ — ٧٢)

وتناولت اللجنة السياسية الخاصة كذلك مناقشة موضوع نزع السلاح ، وقدم الاتحاد السوفيتي اقتراحا بعقد مؤتمر دولي لنزع السلاح · وأكد جاوكوب ماليك رئيس الوفد السوفيتي أن مسالة نزع السلاح حيوية بالنسبة للوضع الدولي · ورأى أن يعقد المؤتمر المقترح خلال العامين القادمين على حين قدم المندوب الامريكي جورج بوش رأيا مختلفا ، فقال ان مؤتمرا دوليا لنزع السلاح ، لن يحقق الجهد الذي يسمح باحراز تقدم ، وقد

يضر بالمسائل الاخرى ، ويبرز خلافات دولية جديدة . اما مندوب الصين الشعبية ، فقد هاجم فكرة عقد مؤتمر دولى لنزاع السلاح .

وفى ٢١ نوفمبر اقرت اللجنة السياسية الخاصة بأغلبية ٦٣ صوتا ضد ٢١ مع امتناع ٣١ دولة عن التصويت ، مشروع قرار يطالب بالاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطينى ، وبضرورة العمل على احلال سلام عادل ودائم فى الشرق الاوسط

اللجنة الثانية :

(الاقتصادية) :

بدأت عملها فى ٣٠ سبتمبر ، وانتخبت بروس رانكين من كندا رئيسا لها . واستهلت العمل بمناقشة عامة تناولت موضوع التنمية الاقتصادية ، واعادة تنظيم برنامج الامم المتحدة للتنمية ، واعمال مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية . وفى المناقشة العامة ، تحدث مندوب مصر مخلص جبة الذى انتخبته اللجنة نائبا لرئيسها ، عن مشاكل الدول النامية التى تسيطر عليها مشكلة الانفجار السكانى ، ونبه الى ضرورة وضع خطة عمل دولية لمواجهة هذه المشكلة لتتناولها المؤتمر الدولى للسكان المزمع عقده فى خلال عام ١٩٧٤ . وانهت اللجنة مناقشتها العامة فى ١١ اكتوبر ، وعكفت على بحث المسائل المدرجة فى جدول أعمالها فى ١٩ اكتوبر . كذلك تناولت اللجنة تقرير مؤتمر الامم المتحدة للبيئة الانسانية – وفى ١٠ نوفمبر أوصت اللجنة بأن يكون مقر مؤتمر البيئة فى نايروبى عاصمة كينيا .

اللجنة الثالثة :

(الاجتماعية والثقافية) :

انتخبت اللجنة فى ٢٠ سبتمبر كارلوس جيابرونى ، من أورجواى رئيسا لها ، وبدأت فى ٢٨سبتمبر بحث اول بند فى جدول اعمالها ، وهو برنامج الاحتفال بذكرى مرور ٢٥ عاما على الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وتتولى اللجنة بحث ١٥ مسالة ، منها القضاء على جميع اشكال التفرقة العنصرية ، وحماية الصحفيين أثناء المهام فى المناطق الخطرة ، وتقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

اللجنـــة الرابعـــة :

(الاستعمار والوصاية) :

انتخبت اللجنة ردنيك تشرينك من تشيكوسلوفاكيا رئيسا لها . وفى ٢ اكتوبر ، بدأت اللجنة عملها ببحث موضوع الاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية ، واستمعت الى بيان القاه مندوب جبهة تحرير موزمبيق الذى منح حق الاشتراك فى اللجنة بصفة مراقب . وناقشت اللجنة عددا من المشاريع حول موضوع الاعتراف بحركات التحرر الافريقية ، ووافقت اللجنة فى ٣ نوفمبر على ٤ مشاريع قدمتها الدول الافريقية للاعتراف بمنظمات التحرير فى المناطق الخاضعة للاستعمار البرتغالى .

وناقشت اللجنة بعد ذلك موضوع روديسيا ، واقترحت بعض الدول الافريقية عقد مؤتمر دستورى لحل مشكلة حكم الاقلية البيضاء ، وضرورة اقامة حكم الاغلبية ولكن بريطانيا اعترضت على هذا الاقتراح ، على أساس عدم امكان اقامة مثل هذا المؤتمر دون موافقة حكم الاقلية .

اللجنــة الخامسة

(الادارية والمالية)

بدأت اعمالها فى ٢٠ سبتمبر ، وانتخبت مونو أوجيو من اليابان رئيسا لها ، وبدأت اللجنة اعمالها بمراجعة مشروع ميزانية الامم المتحدة لعام ١٩٧٣ . وفى ٢٩ سبتمبر قدم السكرتير العام كورت فالدهايم تقريره الى اللجنة عن الميزانية (انظر الامانة العامة) . وقد اشتركت الصين الشعبية لاول مرة فى مناقشة الميزانية ، فتحدث مندوبها فى ٩ اكتوبر واشار الى ضرورة بحث مدى تمشى مخصصات الميزانية مع مبادىء وأهداف الامم المتحدة ، وأشار الى من أسباب الازمة المالية مصروفات قوات حفظ السلام ، وكذلك لجنة اعادة توحيد كوريا ، وفرع مكتب المندوب السامى للاجئين المخصص لشئون التبت .

وتناولت مناقشة الميزانية مقترحات بشأن بعض الاصلاحات المالية ، وقدم السكرتير العام جدولا زمنيا اقترحه لاعداد برنامج للعمل والميزانية ، يطبق فى عامى ١٩٧٤–١٩٧٥ بحيث يكون هناك مشروع مكتمل وواضح قبل ٢٨ فبراير ١٩٧٣ . وتناولت اللجنة أيضا مشاريع ميزانية الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة .

اللجنة السادسة (القانونية) :

بدأت أعمالها فى ٢٠ سبتمبر بانتخاب اريك سوى من بلجيكا رئيسا لها ، ثم انتقلت الى ترتيب جدول الاعمال الذى يشتمل موضوع الارهاب . وفى ٢ أكتوبر ، اتفقت اللجنة على تنظيم عملها ، بعد خلاف طويل حول ترتيب مناقشة الارهاب . وبدأت اللجنة بمناقشة تقرير لجنة القانون الدولى ، ثم انتقلت فى ١١ اكتوبر الى مناقشة تقرير لجنة القانون التجارى الدولى . وفى أول نوفمبر بدأت اللجنة مناقشة موضوع تعريف العدوان .

وفى ٩ نوفمبر بدأت اللجنة مناقشة موضوع الارهاب الدولى ، وقد طلب مندوبو السعودية والسويد والسريلانكا ، ضرورة وضع تفرقة بين عمليات الارهاب التى تهدف الى الربح المادى ، ويتفق الجميع على أنها جريمة ، وبين عملية العنف التى تصاحب كفاح شعب من أجل تحرره . وكان السكرتير العام قد قدم فى ٨ نوفمبر تقريرا حول الارهاب لم يتضمن هذه التفرقة التى اعتبرها اريك سوى رئيس اللجنة ضرورية لمعالجة هذا الموضوع بأسلوب صحيح .

تصفية الاستعمار :

وفى ١٦ اكتوبر ، بدأت الجمعية العامة مناقشة المواضيع التى تتولى معالجتها فى جلسات كاملة ، أو التى انتهت منها اللجان الفرعية . وبدأت الجمعية العمة بمناقشة موضوع تصفية الاستعمار ، ببحث تقرير قدمته لجنة تصفية الاستعمار عن رفض البرتغال الالتزام بقرارات الامم المتحدة الخاصة بالاراضى المستعمرة فى القارة الافريقية .

وقد انتهت الجمعية العامة فى ٢ نوفمبر من مناقشة تصفية الاستعمار باصدار اربعة قرارات :

ـ قرار باغلبية ٩٩ صوتا ضد ٥ مع امتناع ٢٥ دولة عن التصويت . تهيد فيه الجمعية العامة تأكيد اعترافها بشرعية كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار من اجل حق تقرير مصيرها .

ـ قرار باغلبية ١١٨ صوتا ضد صوتين ، مع امتناع ٧ دول عن التصويت ، يطلب من السكرتارية العامة ان تقيم فى ١٩٧٣ فى مدينة اسلو مؤتمرا دوليا للخبراء من اجل اعانة ضحايا الاستعمار والابرتهيد فى القارة الافريقية .

ـ قرار باغلبية ٩١ صوتا ضد صوتين ، مع امتناع ٣٠ دولة عن التصويت ، تنادى فيه الجمعية العامة ، حكومات وشعوب الدول ، باقامة اسبوع كل عام للتضامن مع الشعوب الخاضعة للاستعمار فى افريقيا .

ـ قرار باغلبية ١١٣ صوتا ضد صوتين مع امتناع ١٢ دولة عن التصويت ، لنشر المعلومات حول تصفية الاستعمار .

وسنقدم فى العدد القادم تفصيلا لاعمال الجمعية العامة فى الجزء الاخير من الدورة .

مجلس الامن :

الشرق الاوسط :

عقد مجلس الامن اجتماعا طارئا فى ١٠ سبتمبر ، لبحث شكوى لبنان وسوريا من الاعتداء الاسرائيلى على اراضيهما ـ وكانت سوريا ولبنان قد تقدمت بشكواهما الى المجلس فى ٨ و ٩ سبتمبر . وقد طلبت الدولتان من المجلس اصدار قرار بوقف القتال فورا ، وادانة الهجوم الاسرائيلى على اراضيهما .

وقدمت كل من الصومال وغينيا ويوغسلافيا مشروع قرار يطالب بوقف العمليات الحربية فى الشرق الاوسط ، وجرى التصويت على هذا القرار ، فحصل على اغلبية ١٣ صوتا وعارضته الولايات المتحدة مستخدمة حق الفيتو ، وامتنعت بناما عن التصويت ـ وكانت كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا وبريطانيا قد اقترحت ادخال تعديل على مشروع القرار الصومالى ، باضافة نص يطالب وقف اعمال الارهاب ، ولكن هذا التعديل لم يلق اى قبول من المجلس .

وقدم المندوب الامريكى تفسيرا لموقفه فقال انه يأسف لان مشروع الدول الثلاث لم يذكر شيئا عن احداث ميونخ التى تتطلب ضرورة ادانة الارهاب . وتدخل المندوب السوفيتى ، الذى ساند المشروع الصومالى ، فذكر انه لايوجد محل اثناء مناقشة المجلس مسألة الاعتداء الاسرائيلى على لبنان وسوريا ، للزج بموضوع ميونيخ . ولم يشترك مندوب اسرائيل فى المناقشة ، اذ اعتذر عن الحضور لانشغاله بسبب رأس السنة اليهودية ـ وكانت اسرائيل قد قدمت وجهة نظرها الى المجلس فى خطاب بتاريخ ٨ سبتمبر .

وقد كررت سوريا فى ٣١ اكتوبر شكواها الى المجلس عن اعتداءات اسرائيلية جديدة .

غينيا والجابون :

قدمت غينيا فى ١٢ سبتمبر شكوى الى مجلس الامن عن قيام الجابون بخرق حدود اقاليمها بعد يوم ٢٣ اغسطس ، وبعد أن اعلنت غينيا مد مياهها الاقليمية لمسافة مائة ميل تشمل الجزر الملاصقة لشواطئها ، وان الجابون قامت باحتلال مجموعة من هذه الجزر . وقررتتشكيل لجنة وقد تشكلت لجنة من الكونغو برئاسة الرئيس موبوتو للصلح بين الدولتين تضم ممثلى الكونغو وأربع دول اخرى للعمل على تسوية المشكلة .

روديسيا :

اجتمع مجلس الامن فى ٢٧ سبتمبر بناء على طلب اعضائه من الدول الافريقية : غينيا والصومال والسودان ، لمناقشة مسألة روديسيا . وقد اشترك فى المناقشة ممثلو ١٤ من دول العالم الثالث ، اشاروا الى ضرورة تحمل بريطانيا مسئولية الوضع فى روديسيا ، وطالبوا المجلسباصدار تأكيد لحق شعب زمبابوى فى تقرير مصيره ، وضرورة تطبيق العقوبات على حكومة الاقلية البيضاء .

وفى ٣٠ سبتمبر وافق المجلس باغلبية ١٣ صوتا مع امتناع بريطانيا والولايات المتحدة عن التصويت على قرار بتكليف لجنة العقوبات المفروضة على روديسيا ببحث الاجراءات التى تتخذ ضد وبضرورة التزام جميع الدول الاعضاء بالعقوبات المفروضة على روديسيا .

وقد استخدمت بريطانيا حق الفيتو لمعارضة صدور مشروع قرار حول اقامة مؤتمر دستورى فى روديسيا لتسوية مسألة حكم الاقلية .

الاستعمار البرتغالى :

اجتمع مجلس الامن فى ١٩ اكتوبر لبحث شكوى السنغال من اعتداء برتغالى وقع على اراضيها فى ١٢ اكتوبر ابتداء من اراضى غينيا البرتغالية وقدمت ثلاث دول هى : غينيا والصومال والسودان ، مشروع قرار يدين بشدة اعمال العنف التى ترتكبها السلطات البرتغالية منذ عام ١٩٦٣ ضد السنغال ويطلب من حكومة البرتغال احترام سيادة السنغال وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير فى الاراضى التابعة لها فى افريقيا .

وفى ٢٣ اكتوبر ، اصدر المجلس قراره بموافق على مشروع الدول الافريقية باغلبية ١٢ صوتا ضد لا شىء ، وامتنعت كل من بلجيكا والولايات المتحدة وبريطانيا عن التصويت على القرار الذى دان العدوان البرتغالى على اراضى السنغال . وقام مندوب البرتغال فى الامم المتحدة باصدار بيان اكد فيه احترام حكومة لشبونة لسيادة ووحدة اراضى الدول الافريقية وابداء اسفها لهذا الحدث . وان كانت ترفض الجزء الخاص بحق تقرير المصير الذى ورد فى القرار .

ونود ان نشير هنا الى ان موضوع الاستعمار البرتغالى كان موضع بحث الجمعية العامة فى مناقشاتها عن تصفية الاستعمار (انظر الجمعية العامة) .

وقد عاد مجلس الامن فى ١٥ نوفمبر الى مناقشة موضوع الاستعمار البرتغالى فى افريقيا بناء على طلب تقدمت به الى المجلس ٣٧ دولة افريقية بهدف حمل البرتغال على الاعتراف بحق الشعوب الخاضعة لحكمها فى افريقيا لتقرير مصيرها .

رئاسة المجلس ،

تولت رئاسة المجلس فى [illegible] نوفمبر السيدة جان مرتين سيسى سفيرة غينيا فى الامم المتحدة [illegible]

شهر نوفمبر ، وهذه اول مرة فى تاريخ الامم المتحدة تتولى فيه سيدة رئاسة مجلس الامن .

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

الدورة ٥٣ : استأنف المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ١٢ سبتمبر اعمال دورته العادية ٥٣ وبحث عدة مواضيع منها : اقامة الجامعة الدولية ، وانشاء صندوق للامم المتحدة لاستكشاف الموارد الطبيعية ، وانشاء هيئة دولية للخدمات البحرية ، ومتابعة نتائج مؤتمر ستكهولم للبيئة الانسانية ، وبحث تقارير اللجان التابعة للمجلس والوكالات المتخصصة ، ومنها البنك الدولى ، ومجلس التجارة والتنمية (انظر جدول اعمال الدورة فى الوثيقة مجلس اقتصادى (٥٣) . وقد انتهت اعمال الدورة ٥٣ فى [illegible] نوفمبر .

الاعضاء الجدد : انتخبت الجمعية العامة اعضاء المجلس الجدد [illegible] منغوليا والجزائر و[illegible] ومالى وهولندا و[illegible] واسبانيا وفرنسا والبرازيل و[illegible] وستبدأ فترة العضوية من اول يناير ١٩٧٣ ولمدة ثلاث سنوات . اما الدول التى كانت اعضاء فهى : نيوزيلندا ، غانا ، اليونان ، ايطاليا ، كينيا ، بيرو ، تونس . وقد اعيد انتخاب البرازيل وفرنسا .

اللجنة الاقتصادية لافريقيا :

ـ عقدت اللجنة الفنية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا دورتها الثالثة فى اديس ابابا فى ٣ سبتمبر لوضع برنامج الاولويات فى التشريع [illegible] الاقتصادية فى القارة الافريقية .

ـ عقد فى موسكو سمينار لدراسة احصائيات هجرة السكان الى المدن من ١١ الى ٢٢ سبتمبر باشتراك مشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا والحكومة السوفيتية .

ـ اشرفت اللجنة الاقتصادية لافريقيا على مؤتمر ادارة موانىء غرب افريقيا عقد فى عاصمة سيراليون فريتاون من ٩ الى ١٣ اكتوبر .

اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى

عقدت لجنة تطوير التكنولوجيا [illegible] العمومية ، التابعة للجنة الاقتصادية لآسيا اجتماعاتها فى بانكوك من ٢٩ اغسطس الى اول سبتمبر وكرست اعمالها لوضع خطة اسيوية موحدة لتطوير التقدم العلمى فى برامج التنمية الاقتصادية . وقد تعاونت اللجنة مع هيئة اليونسكو لوضع مشروع هذه الخطة .

اشرفت اللجنة الاقتصادية لآسيا على المؤتمر الاسيوى الثانى الذى عقد فى طوكيو من ١١ الى ١٢ نوفمبر واشترك فيه ٣٠٠ مندوب ومشاور ٢٨ حكومة تحت رئاسة كوه شيوا المستشار بوزارة الخارجية اليابانية وقد انتهى المؤتمر باصدار اعلان وافقت عليه ٢٢ دولة ، يتضمن مجموعة من التوصيات لرفع مستوى المعيشة وتوفير ظروف اقتصادية واجتماعية افضل عن طريق التنسيق المنظم بين دول المنطقة .

اللجنة الاقتصادية لاوروبا :

ـ عقدت لجنة الفحم التابعة للجنة الاقتصادية لاوروبا ، دورتها ٦٨ فى جنيف من ٢٥ الى ٢٨ سبتمبر وبحثت وضع سوق الفحم الاوروبى ، ومشاكل الطاقة فى القارة الاوروبية .

ـ عقدت لجنة الصناعات الكيماوية دورتها الخامسة فى جنيف من ٢٠ الى ٢٢ سبتمبر واستعرضت الوضع العام للصناعات الكيماوية فى اوروبا ، واستخدامات جديدة لمواد البلاستيك .

الامانة العامة :

السكرتير العام :

ـ غادر كورت فالدهايم فيينا فى ٣١ اغسطس الى بلجراد فى زيارة رسمية ليوغوسلافيا استغرقت ٣ ايام ، عاد بعدها الى نيويورك .

ـ عقد فالدهايم مؤتمرا صحفيا فى ١٣ سبتمبر فى مقر الامم المتحدة قدم خلاله مزيداً من التفاصيل حول الاقتراح الذى قدمه فى ٨ سبتمبر لمناقشة موضوع « الارهاب » فى الدورة ٢٧ للجمعية العامة وتعرض فالدهايم كذلك لموضوع الاعتداءات التى تتعرض لها بعثات بعض الدول فى نيويورك . وقال انه اتصل بمندوب الولايات المتحدة فى هذا الشأن بناء على طلب ممثلى الدول العربية .

ـ قدم كورت فالدهايم فى ٢٩ سبتمبر تقريره عن مشروع ميزانية الامم المتحدة لعام ١٩٧٣ الى اللجنة الخامسة للجمعية العامة ، وقد تبين من التقرير الآتى :

١ ـ ان السكرتير العام منذ توليه منصبه ، ووجه بالموقف المالى الحرج للامم المتحدة الذى وصل الى حد ان المنظمة اصبحت عاجزة عن دفع بعض التزاماتها ، فضلا عن انها تواجه صعوبة لدفع مرتبات موظفيها شهريا .

٢ ـ ان السكرتير العام اتخذ كل الاجراءات الممكنة لتوفير اكبر قدر ممكن فى ميزانية ١٩٧٢ نظرا لوجود عجز ناتج عن عدم قيام بعض الدول بدفع حصصها .

٣ ـ ان كل تقديرات ميزانية عام ١٩٧٣ تقوم على مراعاة الحفاظ على الوضع المالى للمنظمة وضغط المصروفات ، ورغم زيادة قدرها ١١ مليون دولار فى الميزانية اوصت اللجنة الاستشارية بتخفيضها بنسبة ٢ فى المائة بحيث تكون الزيادة عام ١٩٧٣ ٣ فى المائة بدلا من ٥ فى المائة عن ميزانية ١٩٧٢ .

ممثلو السكرتير العام :

ناميبيا : اعلن السكرتير العام فى ٢٥ سبتمبر ، تعيين الفريد اشير ، وهو مواطن سويسرى ، ممثلا خاصا للسكرتير العام لاقليم ناميبيا . وقد جاء ذلك وفق قرار مجلس الامن الصادر فى اغسطس ١٩٧٢ . وقد غادر اشير نيويورك فى ٥ اكتوبر متوجها الى جنوب افريقيا . وفى ١٦ نوفمبر قدم تقريره الى مجلس الامن عن الاوضاع فى اقليم ناميبيا ، ومفاوضاته مع المسئولين فى جنوب افريقيا حول وضع ناميبيا .

الشرق الاوسط: اشترك ممثل السكرتير العام الخاص للشرق الاوسط جونار يارنج فى الاتصالات التى جرت فى نيويورك فى بداية الدورة ٢٧ للجمعية العامة ثم غادر نيويورك متوجها الى موسكو فى ٦ اكتوبر ليعود فى نوفمبر للاشتراك فى مناقشة ازمة الشرق الاوسط التى بدأت فى ٢٨ نوفمبر .

محكمة العدل الدولية :

قامت الجمعية العامة فى ٣١ اكتوبر باختيار القضاة الجدد فى محكمة العدل الدولية ، وهم : اسحاق فورستر من السنغال ، وقد تجددت مدته ، واندريه جرو من فرنسا وقد تجددت مدته ، ونجندرا سينغ من الهند ، وجوزيه ماريا رودا من الارجنتين والسير همفرى والدوك من بريطانيا .

وبذلك ترك ثلاثة قضاة المحكمة الدولية ، وهم : السير ظفر الله خان (باكستان) والسير جيرالد فيتزموريس (: بريطانيا) ولويس باديلا نرفو (المكسيك)

وكانت الحكومة الباكستانية قد أبلغت السكرتير العام للامم المتحدة فى خطاب بتاريخ ١٩ سبتمبر أن السير ظفر الله خان رئيس قضاة محكمة العدل الدولية يسحب ترشيحه لاى منصب جديد فى تلك المحكمة (الوثيقة جمعية عامة ٨٧٤٥) .

الوكالات المتخصصة

اليونسكو :

– المؤتمر العام : عقد المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو دورته العادية ١٧ فى باريس فى الفترة من ١٧ اكتوبر الى ١٨ نوفمبر . وانتخب المؤتمر تورى ماجيراوا من اليابان رئيسا للدورة .

ووافق المؤتمر باغلبية ٨٤ صوتا ضد ٦ أصوات وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت ، على قبول عضوية بنجلاديش ، وهى العضو رقم ١٣٠ فى اليونسكو .

وكرس المؤتمر جزءا كبيرا من أعماله لدراسة تقرير مدير عام اليونسكو عن نشاط المنظمة خلال عامى ١٩٧١ – ١٩٧٢ ، كما وافق على ميزانية عامى ١٩٧٣ – ١٩٧٤ وتبلغ قيمتها ١٣٠ مليون دولار ، بزيادة ٣٤ فى المائة على الميزانية السابقة .

وبحث المؤتمر كذلك موضوع الجامعة الدولية التى تريد الامم المتحدة انشاءها ، وصدر عن المؤتمر اعلان يوافق على مبدأ نقل البرامج الاذاعية التعليمية عبر الدول بواسطة الاقمار الصناعية . واصدر المؤتمر قرارا يطالب اسرائيل باحترام وصيانة التحف والآثار القائمة فى الاراضى المحتلة ، وبصفة خاصة فى مدينة القدس العربية .

– قدمت اللجنة الدولية لتنمية التربية والتعليم ، تقريرها فى شهر سبتمبر ، عن الاقتراحات التى يمكن ان تساعد الحكومات على وضع استراتيجية تعليمية سليمة ، والتغلب على المشاكل القائمة . وكان اليونسكو قد كلف هذه اللجنة دراسة موقف التعليم فى الدول المختلفة ، وتقديم الاقتراحات الخاصة بتطويره وتنميته . وقد وضع التقرير ، الذى قدم للمؤتمر العام لليونسكو فى دورته ١٧ ، المبادىء الرئيسية لخطة التعليم الحديث الذى يمكن للدول الاعضاء الاستعانة به لتطوير نظمها .

– أعلن اليونسكو فى ٢٣ سبتمبر ، تعيين جوجليمو دى انجليس دوسا مندوبا له فى الاردن وسوريا ولبنان ومصر ، لتنفيذ اتفاقية لاهاى للحفاظ على التراث الثقافى والآثار فى أوقات الحروب .

– احتفل اليونسكو فى ٨ سبتمبر باليوم الدولى لمحو الامية .

– عقد المجلس التنفيذى لليونسكو دورة من ٢٥ سبتمبر وحتى بدء المؤتمر العام فى ١٧ اكتوبر ، حيث قام بتحضير أعمال المؤتمر العام ، ودراسة التقارير والدراسات التى تعرض عليه .

منظمة العمل الدولية :

عقد مكتب العمل الدولى اجتماعا خاصا فى ٢٦ اكتوبر فى جنيف ، اشترك فيه ممثلو الحكومات والعمال وارباب العمل ، لبحث الآثار الاجتماعية لانشاء شركات متعددة الجنسية ، وظروف العمل ، وعلاقات الانتاج فى هذه الشركات .

بدأ فى جنيف فى ١٩ سبتمبر واستمر شهرا كاملا ، مؤتمر خاص لدراسة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتجارية فى اربع دول افريقية ، هى : اثيوبيا ، وكينيا ، وتانزانيا ، وزامبيا . ويضم هذا المؤتمر عددا من رؤساء النقابات من بلجيكا ، وفنلندا ، وفرنسا ، والمانيا الاتحادية ، والسويد ، وبريطانيا . وقد قام هذا المؤتمر تحت الاشراف المشترك لمنظمة العمل الدولية ، ومركز الامم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاعلامية .

– عقدت اللجنة الاستشارية الافريقية لمنظمة العمل الدولية دورتها الخامسة فى مدينة أديس ابابا من ٢٦ سبتمبر الى ٢ اكتوبر . وناقشت تفاصيل نشاط منظمة العمل الدولية فى القارة الافريقية .

منظمة الصحة العالمية :

– عقدت اللجنة الاقليمية للصحة فى أوروبا ، دورتها ٢٢ فى كوبنهاجن من ١٨ الى ٢٢ سبتمبر . كما عقدت اللجنة الاقليمية للصحة فى افريقيا دورتها ٢٢ فى كوناكرى من ٢٠ الى ٢٧ سبتمبر . وقامت اللجنتان ببحث مشروعى ميزانياتهما لعام ١٩٧٤ واستعراض جدول الاعمال للمرحلة القادمة ، بالاضافة الى دراسة التقارير عن الموقف الصحى فى أوروبا وافريقيا .

– عقد فى كوبنهاجن من ٢٥ الى ٢٩ سبتمبر المؤتمر العالمى الرابع لتعليم الطب ، واشترك فيه عدد كبير من الاطباء والخبراء فى تدريس الطب .

– اعلنت منظمة الصحة العالمية فى ٩ اكتوبر أن الابحاث والدراسات قد توصلت الى عزل فيروس جديد لمرضى الانفلونزا ، اطلق عليه فيروس انجلترا ٤٢ – ٧٢ ، وقد اكتشف لاول مرة فى انجلترا ، وتمكن الخبراء من تتبعه فى الهند ، كما تسبب فى انتشار حالات وبائية للانفلونزا فى استراليا ، وماليزيا ، وسنغافورة .

– أشرفت اللجنة الاقليمية للصحة فى افريقيا على مؤتمر عقد فى برازافيل من ١٦ الى ٢٠ اكتوبر لمدرسى الطب وعلوم الصحة فى ١٦ دولة افريقية .

هيئة الاغذية والزراعة :

– نشر فى ١٨ سبتمبر تقرير هيئة الاغذية والزراعة عن الموقف العالمى للانتاج الزراعى والغذائى خلال عام ١٩٧١ – ١٩٧٢ .

- انعقد المؤتمر الاقليمي الثامن للاغذية والزراعة في أوروبا في مدينة ميونيخ في الفترة من ١٨ الى ٢٢ سبتمبر .

- انعقد المؤتمر الاقليمي الحادي عشر للشرق الاوسط في الكويت من ٩ الى ١٩ سبتمبر بحضور ممثلي ١٩ دولة . وقد تناول المؤتمر مشاكل سوء التغذية ، وضعف الانتاج الزراعي ، والانفجار السكاني في المنطقة .

- انعقد المؤتمر الاقليمي الثاني عشر لامريكا اللاتينية في مدينة كالي بكولومبيا من ٢٧ اغسطس الى ٢ سبتمبر .

برنامج الغذاء العالمي : عقدت لجنة البرنامج التي تضم ٢٤ دولة ، اجتماعاتها في روما من ٢٢ الى ٢٧ اكتوبر ، برئاسة مصطفى اكسين من تركيا . وبحثت اللجنة نشاط برنامج الغذاء العالمي في الفترة القادمة ، حيث يشترك البرنامج في ثلاثمائة مشروع يقدم فيها المعونة الغذائية لاكثر من ١١ مليون فرد . وقد بلغت قيمة موارد البرنامج في الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ ٢٤٩ مليون دولار

وقد بحثت اللجنة تفاصيل المشاريع القادمة ، ومنها : معونة ٤٥ مليون دولار لمصر ، و٥٦ مليون دولار للهند ، و ١٥ر٢ مليون دولار لباكستان .

الوكالة الدولية للطاقة النووية :

المؤتمر العام : انعقدت الدورة ١٦ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية بمدينة تلاتلولكو في المكسيك من ٢٦ سبتمبر وحتى ٣ اكتوبر . ووافق المؤتمر على مشروع ميزانية الوكالة لعام ١٩٧٣ وتبلغ قيمتها ٢١ر٨ مليون دولار . كما اعتمد المؤتمر برنامج نشاط الوكالة للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ .

مجلس المحافظين : عقد مجلس المحافظين الذي يدير الوكالة الدولية للطاقة النووية ، اجتماعاته في تلاتلولكو من ٢٢ سبتمبر الى ٤ اكتوبر . واعتمد اتفاقيات تطبيق الضمانات المرقابة النووية مع المكسيك وكوستاريكا وفيتنام ـ كما اعتمد الاتفاق المعقود بين الوكالة ومنظمة الاوراتوم .

المنظمة الدولية للطيران المدني :

عقدت اللجنة القانونية للمنظمة الدولية للطيران المدني دورة في واشنطن من ٤ الى ١٥ سبتمبر ، لدراسة وضع اسس اتفاقية دولية ضد القرصنة الجوية . وقد اعتمدت اللجنة فعلا مشروع قرار مجموعة من العقوبات الدولية ضد الدول التي تعاون خاطفي الطائرات او ترفض تسليمهم .

المنظمة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية :

في اكتوبر ، بدأ في لندن مؤتمر خاص لمراجعة القواعد البحرية الخاصة بمنع وقوع صدامات بين السفن في أعالي البحار ، وذلك تحت اشراف المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية . ورغم ان القانون القائم قد وضعه مؤتمر مماثل في عام ١٩٦٠ ، الا أن التطورات الفنية السريعة تطلبت اعادة النظر في القواعد القائمة .

اتحاد البريد الدولي :

احتفل اتحاد البريد الدولي في ٩ اكتوبر باليوم الدولي للبريد ، وذلك احتفالا بتوقيع اتفاقية بيرن التي انشيء الاتحاد بمقتضاها في ١٨٧٤ . واصبح اتحاد البريد الدولي يضم الان ١٤٦ دولة .

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :

- عقد مجلس التجارة والتنمية دورته ١٢ في جنيف من ٣ الى ٢٥ اكتوبر ، برئاسة ديجو جارسيس (كولومبيا) . وكرس اعماله لبحث المسائل التي تتعلق بتنفيذ قرار المؤتمر الثالث للتجارة والتنمية . وبناء على شكوى قدمتها شيلي ، بحث المجلس موضوع المقاطعة التي تفرضها شركة نحاس كنيكو على النحاس المستخرج من مناجم شيلي ، واصدر المجلس قرارا باغلبية ٣٩ صوتا ضد صوتين (الولايات المتحدة واليونان) وامتناع ٢٣ دولة عن التصويت ، يؤكد سيادة كل دولة على مواردها ، وحرية كل دولة في تحديد التعويضات التي تمنح للشركات المؤممة .

- توصل المؤتمر المعقود في ٢١ سبتمبر خصيصا لبحث الوضع الدولي للكاكاو ، الى اتفاق يضع حدا أدنى للسعر هو ٢٣ سنتا أمريكيا للرطل ، وحد اقصى قدره ٣٢ سنتا ، على ان يكون استقرار السعر في حدود ناتج عالمي سنوي قدره ٢٥٠ الف طن .

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

- في ٥ سبتمبر ، قدمت اللجنة الخاصة المكلفة ببحث مستقبل السياسة التجارية والعلاقات الاقتصادية الدولية ، تقريرها الى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . ويحتل هذا التقرير مكانة خاصة ، فقد اشترك في وضعه عدد كبير من خبراء التجارة والاقتصاد في أوروبا وأمريكا . وتناول تفاصيل العلاقات التجارية والاقتصادية المعقدة القائمة بين الدول المتقدمة . كما أنه يقدم وجهات النظر المختلفة التي ظهرت بشان الحلول المقترحة لمشاكل العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة .

- عقدت لجنة التنمية دورة في باريس من ١٦ الى ١٨ اكتوبر ، اشترك فيها ممثلون عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وقد بحثت اللجنة امكانيات الدول الاعضاء تجاه الالتزام بالمبادىء العامة للمعونة التي وضعها مؤتمر الامم المتحدة الثالث للتجارة والتنمية .

ولم تكن دول المنظمة قد بلغت بعد هدف تقديم معونة نسبتها ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وكان المتوسط في عام ١٩٧١ : ٠ر٨٣ في المائة فقط .

الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) :

- عقد مجلس الجات دورة في سبتمبر بحث الخلاف القائم بين فرنسا والولايات المتحدة ، ولبحث شكوى اسرائيلية ضد بريطانيا . وبحث المجلس كذلك بعض الملاحظات التي قدمها مندوب البرازيل بشان موقف كندا من الواردات الاجنبية . ومن ناحية اخرى ، قدمت الدول المحايدة في المنظمة الاوروبية للتبادل الحر ، وهي سويسرا وفنلندا والنمسا والسويد ، الى المجلس ما تم من

ـعلقات بينهم وبين الجماعة الاقتصادية الاوروبية .

ـ نشرت السكرتارية العامة للجات دراسة عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية فى الفترة من ١٩٥٣ الى ١٩٧٠ ، تضمنت عرضا لتطور الواردات والصادرات فى الولايات المتحدة .

ـ ونشرت السكرتارية العامة للجات فى ٢٤ اكتوبر تقرير الجات السنوى عن التجارة الدولية فى عام ١٩٧١ . وقد اشار التقرير الى استمرار انخفاض معدل الزيادة فى حجم التجارة الدولية . فكانت النسبة ٦ فى المائة فى ١٩٧١ ، وكانت فى العام السابق ٩ فى المائة . ولكن المنتجات الزراعية احتلت مكانا هاما فى نسبة الزيادة ، فحققت وحدها نسبة زيادة ٩ فى المائة بالنسبة للعام السابق . بينما سجلت المواد المعدنية زيادة ٢ فى المائة فقط .

صندوق النقد الدولى :

ـ عقدت الجمعية العامة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى دورتها السنوية فى واشنطن من ٢٥ الى ٢٩ سبتمبر ، باشتراك وزراء مالية اغلب الدول الاعضاء . وقدم كل من مدير صندوق النقد الدولى بيير بول شفيتزر ، ورئيس البنك الدولى روبرت ماكنمارا ، تقريرهما الى الجمعية . وقررت الجمعية تكوين مجموعة الدول العشرين التى ستتولى وضع المقترحات لاعادة تنظيم النظام النقدى الدولى .

ـ قدم مجلس ادارة صندوق النقد الدولى فى ٦ سبتمبر تقريره بصدد اعادة تنظيم النظام النقدى الدولى ، ويضم التقرير ستة فصول ، تضمنت الاسس والمبادىء لاعادة التنظيم ، وتحليل المشاكل المتعلقة بتحسين نظام المبادلات ، والادوات التى تستخدم فى اعادة التنظيم ، وحركة رؤوس الاموال وتاثرها بالتعديل ، واخيرا تاثر وضع الدول النامية .

ـ نشر صندوق النقد الدولى فى ١٠ سبتمبر تقريره السنوى لعام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ .

البنك الدولى للانشاء والتعمير :

نشر فى ١٨ سبتمبر التقرير السنوى للبنك الدولى للانشاء والتعمير ومنظمة التنمية الدولية ، ومؤسسة التمويل الدولية ، ويتضح من التقرير ، ان حجم القروض والاستثمارات التى قامت بها مجموعة البنك الدولى فى عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ بلغ اكثر من ٣ مليارات دولار ، منها ١٫٩ مليار دولار قدمها البنك الى ٤٠ دولة للمعاونة فى تمويل ٧٢ مشروعا ، ومليار دولار قيمة قروض قدمتها منظمة التنمية الدولية الى ٣٨ دولة لتمويل ٧٤ مشروعا ، بالاضافة الى مبلغ ١١١ مليون دولار حجم استثمارات مؤسسة التمويل الدولية .

اما ديون البنك فقد بلغ حجمها فى عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ : ١٫٧ مليار كلها عبارة عن قروض للبنك من جهات مختلفة اهمها قرض قيمته ٣٢٥ مليون دولار من بنك اليابان (مائة مليار ين يابانى) .

وقد اشار التقرير الى اتساع النطاق الشمول بمساعدات البنك ، اذ اشترك البنك فى مجالات جديدة مثل تخطيط المدن ، ومكافحة الانفجار السكانى .



العالم العربى

جامعة الدول العربية :

مجلس الجامعة :

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية ٥٨ فى مقر الجامعة بالقاهرة فى الفترة من ٩ الى ١٣ سبتمبر ١٩٧٢ . وافتتح الدورة السيد محمود رياض ، الامين العام للجامعة ، الذى قدم الى المجلس تقريرين عن قضية العدوان الاسرائيلى ونشاط الجامعة . وحضر الدورة جميع وزراء الخارجية العرب ، باستثناء الاردن وتونس ، فقد مثلهما رئيسا وفديهما .

وتضمن جدول أعمال الدورة عدة موضوعات ، منها : بحث موضوع مؤتمر التضامن مع الشعوب الفلسطينيين فى الدول العربية المضيفة ، ومذكرة بشأن تكوين صندوق لاعانة أسر الشهداء والمعتقلين ، والعلاقات بين أوغندا واسرائيل وما اقترحته المملكة العربية السعودية من تقديم المساعدة الى أوغندا ، واحتلال ايران لجزر الخليج العربى الثلاث . كذلك بحث المجلس موضوع تنسيق العلاقات الاقتصادية مع دول العالم الثالث ، عملا على وقف التغلغل الاقتصادى الاسرائيلى ، وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات العربية . وتضمن جدول الاعمال أيضا بحث توصيات اللجنة القانونية بشأن مزايا وحصانات جامعة الدول العربية ، ومشروع الاتفاقية الخاصة بحماية الصحفيين ، وتوصيات اللجنة الدائمة للاعلام .

وفور انتهاء الجلسة الافتتاحية ، قسم المجلس اعماله بين لجانه السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والادارية ، وذلك بعد اضافة بنود أخرى الى جدول الاعمال ، بناء على اقتراح من سوريا خاص بالجسور المفتوحة بين الاردن واسرائيل ، وموضوع الترانزيت بين البلاد العربية ، وموضوع الفترات الدراسية فى الخارج .

وكان الامين العام قد قدم اقتراحا للمجلس لدعوة مجلس الدفاع المشترك فى أقرب وقت ، لبحث خطة عمل عربى موحدة لمواجهة العدوان الاسرائيلى ، وقرر المجلس فى هذا الصدد تكوين لجنة من وزراء الخارجية والدفاع لعشر دول عربية ، تتولى وضع خطة عمل عربية موحدة لمواجهة العدوان الاسرائيلى ، وتجتمع فى الكويت [انظر مجلس الدفاع المشترك] .

وأصدر وزراء الخارجية فى ١١ سبتمبر قرارا نددوا فيه بموقف الحكومة الامريكية الاخير فى مجلس الامن ، عندما استخدمت حق الفيتو لمنع المجلس من اصدار قرار ضد هجوم اسرائيل على سوريا ولبنان .

وانتهى المجلس فى يوم ١٣ سبتمبر من أعمال الدورة بعد أن أصدر بيانا يحدد موقف الدول العربية ازاء قضية العدوان الاسرائيلى ، وتجاه المشكلات الدولية المختلفة

بالشرق الاوسط . وجاء هذا البيان أن وزراء الخارجية العرب يؤكدون أن دولهم لا تنحاز الا للحق ، كما تؤمن بالتعاون الدولى الحر المتكافىء ، ويؤمنون بمبدأ عدم تقديم السلاح والعون للمعتدى الذى تؤكده مبادىء الامم المتحدة ، ولذلك فان الدول العربية تدين الدعم الامريكى للعدوان الاسرائيلى . وفيما يلى القرارات التى اصدرها المجلس :

١ — تشكيل لجنة من وزراء خارجية ودفاع ١٠ دول معهما فلسطين ، مهمتها وضع خطة عمل عربى مشترك لمواجهة العدوان الاسرائيلى .

٢ — اثارة قضية قريتى اقرت وكفر برعم [الارض المحتلة] فى الامم المتحدة أمام لجنة حقوق الانسان .

٣ — الموافقة على زيادة عضوية اللجنة الاستشارية لوكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين ، بضم دولتين محايدتين للجنة التى تتبع الامم المتحدة .

٤ — الموافقة ، من حيث المبدأ ، على انشاء صندوق المعونة لاسر الشهداء الفلسطينيين ، وتأليف لجنة لوضع النظام الاساسى للصندوق .

٥ — قرر المجلس تاليف عدة لجان ذات مهام محددة ، هى :

— لجنة لتسوية الخلافات بين جمهوريتى اليمن واليمن الديمقراطية الشعبية :

— لجنة لدراسة موضوع الجسور المفتوحة بين الاردن وفلسطين المحتلة .

— لجنة لتحديد حجم العون لسكان جنوب السودان وكيفية تقديمه .

— لجنة لتقييم اعمال المنظمات العربية المتخصصة .

٦ — وافق المجلس على أن تبادر الدول العربية الى دعم علاقاتها مع أوغندا سياسيا واقتصاديا وثقافيا .

٧ — وافق المجلس على دعم حق جمهورية اليمن الديمقراطية فى جزرها فى البحر الاحمر .

٨ — وفيما يختص باحتلال ايران لبعض جزر الخليج العربى ، أوصى وزراء الخارجية بالاستمرار فى بذل المساعى للحفاظ على عروبة الجزر

٩ — وافق المجلس على تأييد ليبيا فى اثارة موضوع مسئولية الدول التى زرعت الالغام فى أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية أمام الامم المتحدة .

لجنة وزراء الدفاع والخارجية :

بناء على قرار مجلس الجامعة فى سبتمبر ، عقدت لجنة وزراء الدفاع والخارجية التى تضم وزراء دفاع وخارجية اثنتى عشرة دولة وفلسطين ، اجتماعاتها فى الكويت من ١٥ الى ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ . وكانت مهمة اللجنة دراسة خطة للعمل العربى المشترك فى المواجهة ضد اسرائيل ، على أن تتضمن الوسائل والالتزامات الفردية والجماعية فى المعركة ضد العدو .

وقد عقدت أغلبية الاجتماعات فى شكل جلسات سرية ، وقررت اللجنة تشكيل لجنة عسكرية تضم ٨ دول ومنظمة التحرير الفلسطينية ، لبحث المتطلبات العسكرية واعداد « مشروع موحد للعمل العربى » . وبدأت اللجنة عملها فور تشكيلها فى اليوم الثانى لاجتماعات اللجنة المشتركة ، وهى تضم مصر وسوريا والاردن ولبنان والعراق وليبيا والكويت والسودان .

وقدم الامين العسكرى المساعد للجامعة العربية ، الفريق سعد الدين الشاذلى ، تقريرا عن الموقف العسكرى ، ناقشه الوزراء العرب ، وتولت اللجنة الفرعية العسكرية تحويل ما اسفر عنه التقرير ومناقشته ، الى مشروع لخطة تحرير الارض العربية المحتلة . وقدمت كل من ليبيا وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية مشاريع فى هذا الصدد

كذلك قدم السيد محمود رياض ، الامين العام للجامعة العربية ، تلخيصا لهذه المشروعات فى ١٦ بندا .

وفى اليوم الثالث لاجتماعات اللجنة المشتركة ، قدم السيد محمود رياض ورقة عمل جديدة ، تم وضعها فى ضوء المبادىء العامة التى اتفق عليها وزراء الخارجية والدفاع فى الايام السابقة . ويقترح فى ورقة العمل عقد مؤتمر قمة عربى ، يسبقه اجتماع لمجلس الدفاع العربى المشترك ، وقد تضمنت ورقة العمل تلخيصا للموقف .

وتم وضع مبادىء عامة تتلخص فيما يلى :

أولا : الاتفاق بين الدول العربية على تحديد الهدف ، وهو ازالة آثار العدوان الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة .

ثانيا : تصفية الخلافات العربية . وتم اقتراح لقاء بين ممثلى الاردن وفلسطين ، وان تتولى الجامعة العربية هذه المهمة .

ثالثا : توحيد المواقف السياسية بين الدول العربية ، بحيث تجمعها وحدة رأى فى مجالات التحرك السياسى الخارجى .

رابعا : يعقد اجتماع لرؤساء اركان الحرب ، يدعو اليه الامين العسكرى المساعد للجامعة فى شهر ديسمبر ١٩٧٣ ، وتتحدد مهمته بوضع التفصيلات الفنية لخطة عسكرية طبقا لتوصيات اللجنة المشتركة ، وليتقرر عقد اجتماع لاحق لمجلس الدفاع المشترك ، أو يرسل تقرير رؤساء الاركان الى حكومات الدول مباشرة ، ليكون ذلك بمثابة عمل تحضيرى لمؤتمر قمة عربى .

وانتهت أعمال اللجنة المشتركة فى ١٨ نوفمبر ، واستقر الرأى على عقد اجتماع لرؤساء الاركان فى القاهرة فى النصف الاول من شهر ديسمبر ، على أن يعقد اجتماع لمجلس الدفاع فى يناير ١٩٧٣ . وقد جاء ضمن توصيات اللجنة : اقامة مؤسسة عربية لانشاء مصانع للاسلحة فى الدول العربية ، وازالة العقبات من أمام طريق العمل الفلسطينى ، وانشاء صندوق قومى لتمويل خطة التحرير العربية .

وتضمنت توصيات اللجنة المبادىء التالية :

☐ أولا : مسئولية تحرير الاراضى العربية ، مسئولية عربية مشتركة تؤدى كل دولة دورها كاملا سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

☐ ثانيا : عقد اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية فى النصف الاول من شهر ديسمبر المقبل لبحث موضوعين :

[أ] تقرير الامين العسكرى المساعد للجامعة العربية [الفريق

سعد الدين الشاذلى رئيس اركان القوات المصرية] .

[ب] تقرير اللجنة العسكرية الفرعية التى عقدت فى الكويت ، وذلك لتحديد الالتزامات العربية وواجبات المعركة .

☐ ثالثا : يجتمع مجلس الدفاع المشترك من جميع أعضاء دول الجامعة العربية [الثمانى عشرة] فى يناير المقبل حيث يعرض عليه تقرير المجلس الاقتصادى العربى ، وتقرير مجلس أركان الجيوش العربية ، عن تفصيلات الخطة العسكرية وعلاقات الدول العربية بالدول الاجنبية ، واستخدام الاقتصاد العربى كقوة مؤثرة فى خدمة القضية العربية .

☐ رابعا : الدور الفلسطينى فى المعركة دور اساسى ، ويترتب على ذلك ازالة جميع العقبات من طريقه .

☐ خامسا : السماح للمتطوعين العرب بالاشتراك فى العمل الفدائى

[وقد تقدم السيد منصور الكخيا وزير خارجية ليبيا بهذا الاقتراح ، وأعلن أن عدد المتطوعين قد بلغ ١٦ ألف شخص ، بينهم عدد من الدول الاوروبية ، وخاصة فرنسا]

☐ سادسا : اقامة مؤسسة عربية مشتركة لانشاء مصانع للاسلحة فى الاراضى العربية .

[وقد رفعت المملكة السعودية تحفظاتها على هذا المشروع الذى تضمنه تقرير الفريق سعد الدين الشاذلى] .

☐ سابعا : الموافقة على مشروع الصندوق القومى لتمويل خطة التحرير العربية ، على أن تسهم فيه الحكومات العربية وابناء الشعوب العربية كلها .

[وقد تقرر أن تجرى دراسة هذا المشروع الذى تقدمت به ليبيا فى اجتماع المجلس الاقتصادى العربى يوم ٦ ديسمبر المقبل ، على أن تعرض على مجلس الدفاع المشترك]

☐ ثامنا : الاتفاق الكامل على الا تقبل اى من الدول العربية حلا جزئيا أو حلا منفردا للقضية العربية أو تسوية تضر بالقضية الفلسطينية .

المصالحة بين جمهوريتى اليمن واليمن الشعبية :

شكلت جامعة الدول العربية لجنة خاصة برئاسة السيد سليم اليافى الامين العام المساعد للجامعة ، للتوفيق بين اليمن الجنوبية وجمهورية اليمن . وقامت اللجنة بدور ايجابى فى تحقيق الاتفاق الذى انتهى اليه الجانبان بعد سلسلة من المباحثات التى جرت فى طرابلس والقاهرة ، وانتهت الى توقيع اتفاق للوحدة بين اليمن الجنوبية وجمهورية اليمن .

[انظر التقرير الخاص بالمسالة اليمنية وقسم الوثائق الدولية]

الامانة العامة :

— تلقى الامين العام لجامعة الدول العربية فى ٢٣ سبتمبر برقية من كورت فالدهايم سكرتير عام الامم المتحدة فيما يلى نصها :

« اتشرف باحاطتكم اننى استلمت بتاريخ ١٨ سبتمبر رسالتكم بخصوص الوضع فى الشرق الاوسط — واننى بالطبع استنكر حوادث العنف وخرق وقف اطلاق النار فى الشرق الاوسط . وتذكرون اننى منذ اسبوعين قد توجهت بنداء لجميع الاطراف المعنية للعزوف عن العنف ومضاعفة الجهود لايجاد حلول سلمية — واننى لأؤكد لكم اننى سأواصل بذل ما امكن من جهود ، ضمن صلاحياتى وسلطاتى ، للمحافظة على الهدوء فى الشرق الاوسط ، وللمساعدة على تحقيق سلام عادل لمشكلة الشرق الاوسط » .

— تلقت الامانة العامة فى ٢١ سبتمبر البيان الذى اصدرته وزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية بشأن موضوع الطائرات الليبية التى هبطت فى الخرطوم . وقد اعدت الامانة العامة تبليغا لحكومات الدول الاعضاء متضمنا نص هذا البيان .

— غادر الامين العام السيد محمود رياض القاهرة فى ٢٦ سبتمبر متوجها الى نيويورك للاشتراك فى الاتصالات العربية التى تدور فى الامم المتحدة اثناء انعقاد الدورة ٢٧ للجمعية العامة .

— توجه السيد محمود رياض فى ١٥ نوفمبر الى الكويت ، حيث اشترك فى اجتماعات لجنة وزراء الخارجية والدفاع .

— استدعى الدكتور سيد نوفل الامين العام بالنيابة ، السفير الالمانى بالقاهرة الدكتور هانز شتيلزر فى ٢٨ سبتمبر وابلغه اسف الجامعة العربية لاعتقال السيد عبد الله الافرنجى عضو مكتب الجامعة فى بون ، وطلب من السفير ابلاغ حكومته طلب الجامعة الافراج عنه والغاء قرار ترحيله .

اللجنة الدائمة للاعلام :

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربى ، الاجتماع الاول فى دور انعقادها الثانى والعشرين فى ٨ يوليو ١٩٧٢ فى القاهرة ، حيث ناقشت نشاط جهاز الاعلام ، واتجاهات الرأى العام العالمى ، وتوصيات ندوة الاتصال الاعلامى ، بين الشرق والغرب ، ومشروع انشاء مركز للمعلومات عن القضية الفلسطينية . كما استعرضت اللجنة تقريرا عن اجتماع مديرى مكاتب الجامعة العربية فى الخارج .

مجلس الوحدة الاقتصادية :

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية دورته العادية ١٩ فى القاهرة من ١ الى ٣ يوليو ١٩٧٢ وحضره وزراء اقتصاد ورؤساء وفود الدول العربية الاعضاء فى المجلس، ورأس الدورة السيد محمد عبد الماجد احمد وكيل وزارة الاقتصاد السودانى . واصدر المجلس عدة قرارات نذكر منها مايلى :

— مد خدمة الامين العام ، الدكتور عبد المنعم البنا ، حتى نهاية الدورة ٢٠ للمجلس .

— الموافقة على الاسس والمقترحات الموضحة فى تقرير لجنة الهيكل الوظيفى ، بشأن الوضع القانونى للمجلس ، وتدعيم جهاز امانته العامة . ووافق المجلس ايضا على تقرير لجنة التقييم والمتابعة ومراجعة القرارات الصادرة عن المجلس منذ قيامه .

— اوصى المجلس بدعوة الحكومات والمؤسسات العربية بالمساهمة فى البنك العربى — الاوروبى ، وذلك برفع نسبة المساهمة العربية فى رأس مال البنك من ٥٠ الى ٦٠ فى المائة على الاقل ، واعتماد هذه النسبة كحد ادنى للمساهمة

العربية لمؤتمر وزراء المال والاقتصاد الثالث .

الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية :

انعقد في القاهرة في الاسبوع الثالث من نوفمبر ، المؤتمر التنفيذي الاول للاتحاد العربي للمواصلات باشتراك جميع الدول العربية ، ماعدا المغرب التي اعتذرت عن الحضور — ورأس الوفد المصري المهندس جلال البدراوي رئيس هيئة المواصلات ، وتم اختيار الدكتور محمود رياض ، وزير المواصلات المصري ، رئيسا للمؤتمر ، وهو الامين العام للاتحاد .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

انعقد في مدينة الخرطوم في اواخر شهر سبتمبر وبداية شهر اكتوبر ، الاجتماع الاول لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

المؤتمر الاقليمي لمكافحة التدرن :

اشرفت الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي لمكافحة التدرن ، على عقد المؤتمر الاقليمي الرابع عشر لمكافحة التدرن في القاهرة في الفترة من ١١ الى ١٦ نوفمبر — واشتركت في المؤتمر كل من الاردن وسوريا والسعودية والسودان والعراق والكويت ولبنان ومصر وايران وتركيا بالاضافة الى منظمة الصحة العالمية ، والاتحاد الدولي لمكافحة التدرن . والفرع الاقليمي لمكافحة التدرن . وتضمن جدول اعمال المؤتمر : ندوة عن دور الجمعيات الاهلية في المنطقة ، واخرى عن القياسات الوبائية للدرن في المنطقة وثالثة عن تطبيق طعم مكافحة الدرن ورابعة عن وقاية الطفولة والشباب من الدرن .

مؤتمر المرأة العربية والتنمية العربية :

انعقد مؤتمر المرأة العربية والتنمية القومية في مقر الجامعة العربية بالقاهرة من ٢٤ الى ٣٠ سبتمبر بالتعاون بين الجامعة العربية واليونسيف واشتركت ١٦ دولة عربية في المؤتمر الذي اشتركت في افتتاحه السيدة قرينة الرئيس المصري انور السادات ، كما اشتركت في اعماله وزيرة الشئون الاجتماعية المصرية الدكتورة عائشة راتب .

وتضمن جدول اعمال المؤتمر : المرأة العربية واسهامها في التنمية القومية ، والعقبات التي تعترضها وتعوقها عن الاسهام الفعال ، البرامج الحالية لمساعدة المرأة على القيام بدورها في التنمية دور الحكومات والتنظيمات النسائية والاهلية والمنظمات الدولية في مساعدة المرأة على القيام بدورها في التنمية القومية .

القارة الافريقية

الاوكام :

اعلنت حكومة جمهورية الكونغو الشعبية في ٢٢ سبتمبر ١٩٧٢ قرارها بالانسحاب من منظمة الاوكام (منظمة الدول الافريقية ومالاجش وموريشيوس) .

عقدت لجنة السكر التابعة للاوكام اجتماعاتها في ياوندي من ١٩ الى ٢٣ سبتمبر، حيث توصلت الى وضع اتفاقية جديدة للسكر بين دول الاوكام . وكان مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة قد قرر تشكيل هذه اللجنة في ابريل ١٩٧٢ .

بنك التنمية الافريقي :

وافق بنك التنمية الافريقي خلال الدورة الثامنة لمجلس المحافظين الذي عقد في يوليو ١٩٧٢ ، على انضمام دولتين الى البنك ، هما : الجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية الجابون . واصبح بذلك عدد اعضاء بنك التنمية الافريقي ٣٦ دولة ، ورأس المال ٢٥٤,٤ مليون وحدة حسابية .

وسيعقد مجلس المحافظين دورته التاسعة في لوساكا ، ودورته العاشرة في الرباط .

القارة الاسيوية

حلف جنوب شرق آسيا :

اعلنت حكومة باكستان في ٨ نوفمبر ، قرارها بالانسحاب رسميا من عضوية حلف جنوب شرق اسيا ، وجاء تفسير هذا القرار من جانب حكومة باكستان ، بانه يتمشى مع السياسة التقدمية التي تتبناها حكومة الرئيس بوتو .

وكان حلف جنوب شرق اسيا قد قام في ٨ سبتمبر ١٩٥٤ بتوقيع اتفاقية مانيلا ، ويضم : الولايات المتحدة ، واستراليا ، ونيوزلندا ، وبريطانيا ، وفرنسا والفلبين ، وتايلاند ، وباكستان .

ان وجود باكستان خارج الحلف له معنى خطير ، لانه يقطع الاتصال الذي كان قائما من خلال باكستان بين حلف جنوب شرق اسيا والحلف المركزي ، والذي كان يربط بذلك حلف جنوب شرق اسيا بحلف الاطلنطي كنظام دفاع اوروبي اسيوي متكامل ، يحيط بالصين والاتحاد السوفييتي .

بنك التنمية الاسيوي :

اصبح لمجلس محافظي بنك التنمية الاسيوي رئيس جديد منذ الاسبوع الاخير من نوفمبر ١٩٧٢ ، وهو شيرو انوى مندوب اليابان الذي انتخب بالاجماع رئيسا للبنك في اول سبتمبر ١٩٧٢ ، خلفا للسيد تاكشي واتنابية الذي استقال لاسباب صحية .

القارة الاوروبية

الجماعة الاوروبية :

مؤتمر القمة : عقد وزراء خارجية ومالية دول الجماعة الاوروبية اجتماعات في روما في ١١ و ١٢ سبتمبر للاعداد لمؤتمر القمة الذي يعقد في اكتوبر .

وقد عقد مؤتمر القمة في باريس في ١٩ و ٢٠ اكتوبر ، بحضور رؤساء دول أو حكومات الدول التسع الذين كرسوا جهودهم لدراسة الخطوات المختلفة للاندماج الاقتصادي والنقدي الكامل بين دول الجماعة . وتوصل الرؤساء الى اتفاق على اتمام هذه الخطوات قبل عام ١٩٨٠ .

أما بالنسبة للمستقبل السياسي للجماعة ، فقد وقعت خلافات كثيرة ، واتخذت هولندا موقفا متميزا ، فطالبت بتوفير رقابة ديمقراطية تتم بانتخاب مباشر للبرلمان الاوروبي . وهنا ثار نقاش حول وجود أو عدم وجود سلطة فوق وطنية تحكم الجماعة الاوروبية .

ووضع البيان الختامي للمؤتمر النقط العامة التي اتفق عليها الرؤساء ، فبالنسبة للسياسة الاجتماعية ، يتم قبل يناير ١٩٧٤ وضع برنامج للعمل ، بحيث يمكن

طبيقه على الجماعة كلها . وبالنسبة للسياسة الاقتصادية . ثم الاتفاق على انشاء صندوق نقدى مشترك، وزيادة التعاون بين البنوك المركزية .

كذلك اتخذ المؤتمر عددا من القرارات بشان زيادة المعونة للدول النامية . وزيادة دور الجماعة الاوروبية فى الشئون الدولية المختلفة . والقيام بدور ايجابى لتحسين وضع التجارة الدولية وتعديل النظام النقدى الدولى .

(انظر قسم الوثائق الدولية)

عضوية الجماعة : فى ٢٦ سبتمبر . رفض شعب النرويج انضمام بلاده الى الجماعة الاوروبية . فاصبح مجموع اعضائها فى شكلها الموسع تسع دول فقط بدلا من عشر دول .

عقد وزراء خارجية الدول التسع اجتماعا فى بروكسيل فى ٧ نوفمبر . تناولوا فيه مناقشة الوضع فى البحر المتوسط . وكان مؤتمر القمة قد تناول هذا الموضوع . وقرر ان تخضع علاقات الجماعة بدول البحر المتوسط للمصلحة المتبادلة للطرفين . وتولى وزراء الخارجية بحث تفاصيل هذه العلاقات .

مجلس اوروبا :

- عقدت الجمعيه البرلمانيه لمجلس اوروبا دورة فى سترازبورج لمجلس اوروبا دورة فى سترازبورج من ١٧ الى ٢٤ اكتوبر، وكرست اعمالها لبحث الاندماج الاوروبى فى ظل قرارات مؤتمر القمة للجماعة الاوروبية .

وقد اصدرت الجمعيه مجموعه من القرارات والتوصيات التى تهدف الى تحديد الدور الذى يقوم به المجلس الاوروبى فى المستقبل ، بعد ان يتحقق الاندماج الكامل لدول الجماعة الاوروبية .

- عقدت دول مجلس اوروبا المؤتمر التاسع للحكم المحلى فى ستراز بورج من ٢٥ الى ٢٩ سبتمبر .

حلف الاطلنطى :

مجلس الحلف : عقد مجلس حلف شمال الاطلنطى اجتماعا فى بروكسيل يوم ٢٠ سبتمبر . بحث الدعوة الموجهة من فنلندا لعقد مؤتمر الامن الاوروبى فى هلسنكى . وبحث المندوبين مواقف حكوماتهم من هذه الدعوة .

ثم اجتمع المجلس مره اخرى يوم ٢٤ اكتوبر وقرر الموافقة على المقترحات السوفيتية لجدول اعمال المباحثات التمهيدية لمؤتمر الامن الاوروبى . وتقرر كذلك قبول دعوة حكومة فنلندا لعقد المباحثات التمهيديه فى هلسنكى ابتداء من ٢٢ نوفمبر .

مؤتمر الامن الاوروبى : بدات فى هلسنكى يوم ٢٢ نوفمبر المحادثات التمهيدية لمؤتمر الامن الاوروبى باشتراك ممثلى ٣٤ دولة . ولم تشترك البانيا فى المؤتمر التمهيدى .

وتجرى المباحثات فى سرية كاملة . والمفروض انها تهدف الى وضع جدول اعمال مؤتمر الامن الاوروبى الذى يعقد فى يونيو ١٩٧٣ .

القارة الامريكية

منظمة الدول الامريكية :

وافق مجلس منظمة الدول الامريكية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٢ على قبول انضمام فرنسا كمراقب دائم فى منظمه الدول الامريكية ، الى جانب كل من كندا واسبانيا ، وغيانا ، وهولندا ، وايطاليا ، واسرائيل . وكانت الجمعية العامة للمنظمة قد وافقت فى عام ١٩٧١ على جواز انضمام دول اجنبية الى المنظمة بصفة مراقبين .

عقدت اللجنة الامريكية لشئون المراة دورتها العادية ١٦ فى واشنطن فى الفترة من ٢٠ الى ٢٩ سبتمبر ، وتبنت برنامج عملها فى العامين القادمين .

اعيد تنظيم سكرتاريه الشئون الاقتصاديه والاجتماعية لنظمة الدول الامريكية فى ١٥ سبتمبر ، لضمان زيادة فعالية التنسيق فى المساعدات وبرامج المعونه المقدمة من المنظمة ، الى جانب تخفيض تكاليف عمل السكرتارية .

عقدت اللجنه الامريكيه لحقوق الانسان دورتها ٢٩ فى واشنطن من ١٦ الى ٢٧ اكتوبر .

عقدت اللجنة المشتركه لنظمة الدول الامريكيه واليونسكو اجتماعاتها فى واشنطن من ٢ الى ٥ اكتوبر وكرست اعمال هذه الدورة . وهى الرابعة . لبحث زيادة التعاون بين المنظمتين .

مجموعة الانديز :

عقدت جنة مجموعة الانديز دورتها العادية التاسعة فى ليما من ١٠ الى ١٤ يونيو ثم من ١٧ الى ٢٠ اغسطس ووضعت اول برنامج للتنمية الصناعية فى المنطقة .

هذا وقد جمعت اللجنة فى ٦ اكتوبر بممثلى حكومة المكسيك ، وتقرر فى هذا الاجتماع انشاء لجنة مشتركة للمجموعة والمكسيك ، بهدف دراسة امكانيات التعاون التجارى والاقتصادى بين الطرفين .

منظمات أخرى

الصليب الاحمر :

عقدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر اجتماعا فى ١٤ سبتمبر ، وقررت قبول عضوية هيئة الهلال الاحمر فى البحرين فى اللجنة الدولية للصليب الاحمر التى اصبحت بذلك تضم ١١٦ دولة .

المؤتمر البرلمانى الدولى :

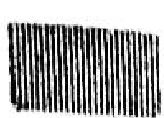
انعقدت فى روما من ٢١ الى ٢٩ سبتمبر . الدورة ٦٠ للاتحاد البرلمانى الدولى الذى يضم ٧١٠ مندوبين وقد مثل مصر وفد من مجلس الشعب برئاسة السيد حافظ بدوى رئيس المجلس . وعضوية السادة محمد عبد السلام الزيات وفوزى العمدة . والدكتور جمال العطيفى . ومحمود ابو وافية . والدكتور رشدى سعيد . والدكتور محمود القاضى . وزكريا لطفى جمعه والدكتورة [illegible] تكلا . وكمال الشاذلى

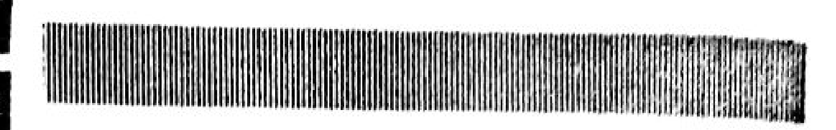
وقد اصدر المؤتمر قرارا باغلبية ٤٥٩ صوتا ضد ٥١ مع امتناع ١٨٨ دولة عن التصويت حول الوضع فى الشرق الاوسط . اعرب فيه عن اسفه لتصعيد العنف هناك وطالب بالاسراع فى تطبيق نصوص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لاحلال سلام دائم وعادل فى المنطقة .

مؤتمر دول عدم الانحياز :

انعقد المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز فى جورجتاون عاصمة جوايانا من ٨ الى ١٢ اغسطس ١٩٧٢ بحضور وزراء خارجية الدول غير المنحازة .

(انظر قرارات المؤتمر فى قسم الوثائق الدولية)



السلك الدبلوماسي في مصر

في الشهور الماضيه ، قدم ثلاثة عشر سفيرا اوراق اعتمادهم الى السيد حسين الشافعي نائب رئيس الجمهورية . وفيما يلى قائمة بالسفراء حسب تاريخ تقديم اوراق الاعتماد :

٣١ اغسطس ١٩٧٢ – السيد كيم بوانج ، سفيرا لجمهورية كوريا الديمقراطية .

٣١ اغسطس ١٩٧٢ – الجنرال كليلاند روس ، سفيرا لجمهورية غانا .

١٦ سبتمبر ١٩٧٢ – السيد سمير عبد العزيز نجم ، سفيرا لجمهورية العراق .

١٦ سبتمبر ١٩٧٢ – السيد كيث روبن دوجلاس ، سفيرا لاستراليا .

١٦ سبتمبر ١٩٧٢ – السيد مقويل سولسو تانلوريس ، سفيرا لاروجواى .

٤ نوفمبر ١٩٧٢ الدكتور هانز جورج ستلتزر ، سفيرا لجمهورية المانيا الاتحادية .

٤ نوفمبر ١٩٧٢ السيد بانجورا بيبا ، سفيرا لجمهورية غينيا .

٤ نوفمبر ١٩٧٢ – السيد بولينو مصاشيو ، سفيرا لجمهورية الارجنتين .

٤ نوفمبر ١٩٧٢ – السيد تران ثان هوى ، سفيرا للحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية .

٥ نوفمبر ١٩٧٢ – السيد اشوك بهادر كامكار ، سفيرا لجمهورية الهند

٥ نوفمبر ١٩٧٢ – السيد فون سلزنج ، سفيرا لمملكة السويد .

٥ نوفمبر ١٩٧٢ – السيد مصطفى سيسى ، سفيرا لجمهورية السنغال .

٥ نوفمبر ١٩٧٢ السيد بيردى فانو سفيرا لمملكة بلجيكا

الأعياد الرسمية القادمة

اول يناير ١٩٧٢ – عيد استقلال الكاميرون .

اول يناير – ذكرى اعلان استقلال السودان .

اول يناير – العيد الوطني لجمهورية هايتي .

٢ يناير – ذكرى يوم تحرير كوبا .

٤ يناير – يوم استقلال بورما .

٢٦ يناير – العيد الوطني لاستراليا .

٢٦ يناير – ذكرى اعلان استقلال الهند .

٤ براير – ذكرى اعلان استقلال سيرلانكا « سيلان » .

١٨ فبراير – ذكرى استقلال جامبيا .

٢٣ فبراير – عيد الجمهورية في غيانا « جويانا » .

٢٥ فبراير – العيد القومي للكويت .

٣ مارس – عيد تتويج الملك الحسن الثاني ملك المغرب .

٦ مارس – العيد القومي لغانا .

٨ مارس – عيد الثورة في سوريا .

١٢ مارس – عيد استقلال جزر موريس .

٢٢ مارس – ذكرى انشاء جامعة الدول العربية .

٢٥ مارس – ذكرى استقلال اليونان .

الاجتماعات الدولية القادمة

– ستنعقد في الثلاثه الاشهر القادمة ، الاجتماعات الدولية التالية :

– يبدا المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة اعمال دورته العادية ٥٤ في نيويورك . ويكرس الاجتماع الاول الذي يعقد من ٨ الى ١٠ يناير ١٩٧٣ لتنظيم اعمال الدورة .

– تجتمع الدول الاعضاء في الاتفاقية الدولية للقضاء على التفرقة العنصرية في نيويورك من ٨ الى ١٠ يناير . ويجتمع هذا المؤتمر عادة مرة كل عامين ، ويعتبر اجتماع يناير ١٩٧٣ اجتماعا غير عادي .

– يعقد مجلس اداره برنامج الامم المتحدة للتنمية دورته ١٥ في نيويورك من ٢٢ يناير الى ٩ فبراير .

– تعقد لجنة المنظمات غير الحكوميه التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك من ٥ الى ٩ فبراير .

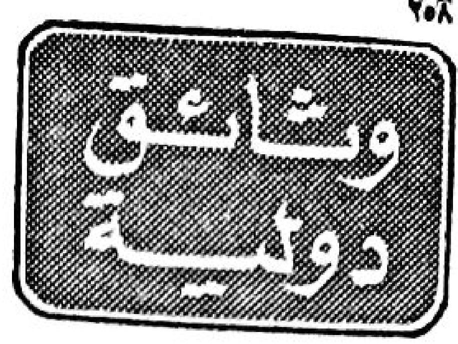
– تعقد لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة دورتها ٢٩ في جنيف من ٢٦ فبراير الى ٦ ابريل .

– يعقد مجلس وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا اجتماعاته في اكرا في فبراير ١٩٧٣ .

الأحداث الدبلوماسية العربية

– قاطع السفراء العرب في لندن زيارة الرئيس جوستاف هاينمان رئيس جمهورية المانيا الاتحادية بريطانيا التي بدات في ٢٤ اكتوبر وذلك احتجاجا على الاجراءات التي اتخذتها حكومة بون ضد العرب المقيمين في المانيا على اثر حوادث ميونيخ .. وقد فوض السفراء العرب السفير اللبناني عميد الدبلوماسية في ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية بهذا القرار رسميا في يوم ٢٢ اكتوبر .

– بدا في يناير ١٩٧٢ تنفيذ المرحلة الاولى من البرنامج التنفيذي لتوحيد السلك السياسي والقنصلي بدول اتحاد الجمهوريات العربية . وسيتم تنفيذ البرنامج الذي وضعه الدكتور فتح الله الخطيب رئيس المجلس الاتحادي للسياسة الخارجية على مراحل ثلاث ، الاولى يبقى فيها التمثيل الدبلوماسي والقنصلي للدول الثلاث لدى الدول الاجنبية ، على ان تمثل واحدة من البعثات الثلاث لدى الدولة اتحاد الجمهوريات والثانية يتم فيها الاكتفاء بتمثيل جمهورية واحدة في الدول التي لاتكون فيها للجمهوريتين الاخريين مصالح متعددة ، على ان تضم هذه البعثة الواحدة اعضاء من دول الاتحاد الثلاث . اما المرحلة الثالثة ، فيتم فيها توحيد كامل للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي لدول الثلاث



إعلان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز
(جورج تاون - ١١ أغسطس ١٩٧٢)

١ – الحاقا بتوصيات المؤتمر الثالث لرؤساء الدول والحكومات للدول غير المنحازة ، ووفقا للقرار الذى أتخذ قبل الاجتماع الوزارى الاستشارى للدول غير المنحازة الذى عقد فى نيويورك فى أول اكتوبر ١٩٧١ ، أنعقد مؤتمر وزراء خارجيــة الدول غير المنحازة فــى جورجتاون (جويانا) من ٨ الى ١٢ أغسطس ١٩٧٢ •

٢ – وقــد اشتركت الــدول الاتية كأعضاء فى المؤتمر : افغانستان – الجزائر – البحــرين – بيتسوانا – بورما –بوروندى –كمبوديا –الكمرون– جمهورية وسط افريقيا – شيلى – الكونجو (برازافيل) – كوبا – قبرص– جمهورية مصر العربية – اثيوبيا – غانا – غينيا – جويانا – الهنــد – اندونيسيا –العراق– جمايكا –الاردن – كينيا – الكويت – لاوس – لبنان – ليسوتو – ليبيريا – ليبيا – جمهورية مالاجاش – ملاوى – ماليزيا – مالى – موريتانيا – موريشيوس – المغرب – النيبال – نيجيريا – جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية –الحكومة الثورية المؤقتــة لجمهورية جنوب فيتنــام – رواندا – السـنغال – سيراليون – الصومال – سنغافورة – سـيلان – السودان – سوازيلاند – ســوريا – تنزانيا – ترينداد توباكو – تونس – أوغندا – جمهورية اليمن العربية – اتحاد الامارات العربية– يوغوسلافيا – زائيرى – زامبيا •

٣ – وحضرت المؤتمر ، المنظمات والدول التالية بصفة مراقبين :

الجــامعة العــربية – الارجنتين – بربادوس – بوليفيا – البرازيل – كولومبيــا – اكــوادور – المكسيك – بيرو – اوروجواى – فنزويلا –•

٤ – وحضر المؤتمركمدعوين الممثلون عن الدول الاتية :

النمسا – المجلس الوطني الافريقى (روديسيا) – منظمة التضامن للشعوب الافــريقية الاسيوية – جبهة تــحرير الموزمبيق (فريلمو) – منظمة التحرير الفلسطينية – الحــزب الاشــتراكى لبورتوريكو (حركة تعمل للاستقلال) – المؤتمر الافريقى لتنزانيا (جنــوب افريقيا) – منظمة شعوب جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) – سوابو – الامم المتحــدة •

٥ – وقد اشار وزراء الخارجية ، الى موافقة المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة الذى انعقد فى لوزاكا فى سبتمبر ١٩٧٠ على القيام بعمل متفق عليه ، يتطلب تحقيق مبادىء عدم الانحياز • وبعد أن قام الوزراء بدراسة التطــورات التــى استجدت منذ ذلك التاريخ على العلاقات الدولية ، تبينوا ان اعلان لوزاكا ما زال محتفظا بصلاحيته ، بل لقد كان أيضا احد العناصر المشجعة التى ادت الى وقوع مثل هذه التطورات ، كما أنه ما زال يعكس تطلعات وبرامج حركة عدم الانحياز •

٦ – ولدى دراسة الاوضاع الدولية المتغيرة • تبين وزراء الخارجية أن تركيب القوى العالمية القائم علــى الاستقطاب الثنائي • ما فتىء يعمل على خلق نظام آخر قائم على استقطاب متعدد الاطراف • فهناك الدول الكبرى التى مــا زالت تملــك الســيطــرة الاستراتيجية ، ولكنه مع ذلك برزت مراكز قــوة أخــرى آخــذة فــى الصعود • ان مثل هذا التطور يؤدى الى تشابك متزايد فى العــلاقات الدولية ، وفى الوقت نفسه يشاهد ان ثمة تزايدا فى تطلعات العديد من الدول الى الاستقلال ، والاعتمــاد علــى النفس ، ودعم سيادتها على مواردها القومية ، يشتد قوة ووضوحا • وقد ادرك الــوزراء مــا تتضمنه هــذه الاتجاهات من امكانيات ذات مغزى، كفيلة بالتقدم فى سبيل تحقيق أهداف عدم الانحياز • ولكن فى مواجهة هذه الاتجاهات ، توجد ايضا مصــادمات جديدة وتحديات تتطلب تضامنا اكمل ، وجهدا متزايدا من الحركة اذا تطلب الامر السيطرة عليها • ولهذا على الدول غير المنحازة ان تتسم باليقظة

والتنبه الشديد لمراكز القوى الجديدة ، وان تجتهد فى تسوية المشاكل الثنائية التى قد تثار فى المستقبل بالوسائل الثنائية والسلمية ، وذلك دون تدخل خارجى ، ووفقا لمبادىء واهداف ميثاق الامم المتحدة ٠

٧ ـ سجل المؤتمر التقدم الذى حققته حركات التحرير الوطنى التى تناضل ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ومقاومتها للعدوان ٠ كما سجل تزايد التضامن والتعاون والعمل المشترك الذى يربط بين هذه الحركات والدول غير المنحازة والمحبة للسلام التى تمثل فى مجموعها اتحاد قوى للقوى التى تناضل فى سبيل تحرير الشعوب من الخضوع ، ودعم الاستقلال الوطنى ، وحماية السلام والامن العالميين ، والنهوض بالتقدم الاجتماعى ٠ وقد اعربت الدول غير المنحازة عن نيتها فى مواصلة العمل ، بهدف تقوية وتنمية التضامن والتعاون الذى يربط بين جميع القوات المضادة للامبريالية والاستعمار ٠

٨ ـ وقد لفت وزراء الخارجية نظر المؤتمر الى استمرار العدوان فى انحاء مختلفة من العالم ، وخاصة فى الهند الصينية وفى الشرق الاوسط وفى افريقيا ٠ فان قوات الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ما زالت تخضع شعوبه تناضل فى سبيل الحرية والاستقلال ٠ ولم يؤخذ بعد بالعبرة فى عدم فاعلية التفوق العسكرى ، وما زالت هناك حلول من طرف واحد تفرض على شعوب لديها الاستعداد للتضحية بكل شىء فى سبيل حق تقرير المصير ٠ كذلك لم يخجل هؤلاء الذين نحوا مبدأ عدم الاعتراف بالحصول على اراض بالقوة ، او هؤلاء الذين تمادوا فى الحفاظ على علاقات غير متعادلة بالقوة الغاشمة ، من ان مثل هذه الاعمال تجعلهم ايضا يسهمون فى خلق الظروف التى تؤدى الى ازمات تشكل ، بصفة دائمة ، تهديدا لامن الدول الاخرى والسلام العالمى ٠

٩ ـ وقد رحب الوزراء بالتحسين الطارىء على العلاقات بين الدول الكبرى كما سجلوا بارتياح الاتجاه الجديد نحو اجراء مفاوضات وابرام اتفاقيات ثنائية ٠ ولكن بينما هذه الظروف المتغيرة حدثت نتيجة التهديد الناجم عن صراع نووى ، الا ان اثارها كانت محدودة جغرافيا ٠ فبالرغم من أنه يجرى الان تخفيف فى حدة التوتر فى العلاقات بين الدول الكبرى ، والتحسين على الاوضاع فى اوروبا ، الا أن هناك ايضا تنافسا متزايدا بين هذه الدول فى بعض المناطق الاخرى ، وخاصة فى البحار والمحيطات ٠ لقد كانت هناك ضرورة لبذل جهود متواضعة للتوصل الى تصفية التحالفات العسكرية التى عقدت فى اطار الصراعات بين الدول الكبرى ٠ على أن التخفيف من حدة التوتر كما يبدو فى صورته الحالية ، لم يمنع استمرار التدخلات ، واعمال التخريب ، والمنافسات بين الدول الكبرى فى بعض المناطق بينما السلام قد استقر فى بعضها الاخر ٠

١٠ ـ رحب وزراء الخارجية بالمنهج الجارى الان للتخفيف من حدة التوتر واعادة العلاقات العادية بين الدول الكبرى ، كما أعربوا عن ضرورة امتداد هذا المنهج الى جميع مناطق العالم دون استثناء ٠ لان السلام العالمى ، وخاصة الامن فى الدول النامية مرتهن بذلك ٠ هذا بالاضافة الى ان تحسين العلاقات فى جملتها بين الدول الكبرى ينبغى ان لا يأتى نتيجة لامتداد منازعاتها الى مناطق تقع على هامش ممتلكاتها ٠ كما يجب ان لا يتم على حساب دول اخرى ، بل ان مجموع هذه العلاقات يجب ان يسهم فى التوصل الى التسوية النهائية للحالات التى تؤدى الى أزمات ومواجهات بين الدول ٠ وقد رأى وزراء الخارجية ان التخفيف من حدة التوتر ، يجب أن يصاحبه التزام متزايد للتعاون الدولى ، كما أنه يجب ان ينمى هذا التعاون الى اقصى مدى ممكن ، عن طريق الالتجاء المتزايد الى المنظمات التابعة لاسرة الامم المتحدة ، لان مثل هذا الالتزام وحده ، هو الذى سيجعل من الممكن الشروع فى إيجاد حلول مبكرة للمشاكل الاساسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، ونزع السلاح والسلام العالمى التى تعد اهم ما يشغل بال الدول فى مجموعها ٠

١١ ـ قيم وزراء الخارجية الجهود التى بذلت للحد من التوتر ، ولتنمية التعاون بين الدول الاوروبية ، وكذا النتائج التى تحققت فى هذا المضمار ٠ وقد رحبوا بصفة خاصة وايمانا منهم بان اى تخفيف من حدة التوتر فى المستقبل بين الكتل العسكرية يعد خطوة الى الامام بالنسبة للسلام ٠ بالمبادرة الجارية لعقد مؤتمر للامن والتعاون الاوروبيين ٠ ولكنهم ابدوا اهتماما بأن لا معنى لاعادة الوضع فى وسط اوروبا الى مجراه الطبيعى ، ما لم يمتد هذا المجهود فى شكل محاولات ايجابية ، لتحسين الاوضاع فى مناطق اخرى ٠ واكد الوزراء الصلة الوثيقة بين مشاكل الامن فى أروبا ، وتلك التى تتعلق بالبحر المتوسط وبالشرق الاوسط لهذا فأن أعادة العلاقات الطبيعية فى اوضاع اوروبا ، لن يكتب لها الدوام والمنفعة اذا اغفلت ضرورة القيام بعمل مشترك مع الدول الاخرى التى ستتأثر من هذه التطورات بحكم موقعها الجغرافى ٠

١٢ ـ وقد اعاد وزراء الخارجية تاكيد الهدف الذى وضعه اعلان لوزاكا الخاص بتصفية التحالفات العسكرية المبرمة فى اطار التنافس بين الدول الكبرى ، كما ابدوا معارضتهم لانشاء قواعد عسكرية اجنبية وأقامة جيوش اجنبية على أراضى دول أخرى ٠ على ان مثل هذا العمل مازال الهدف الاساسى لحركة عدم الانحياز ٠ وقد اعاد المؤتمر مطالبته بتصفية جميع القواعد العسكرية الاجنبية فى مختلف انحاء العالم ، بما فيها آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وخاصة تلك التى انشئت أو أبقى عليها ، ضد الرغبة التى عبرت عنها الدول المعنية ٠ وقد كرر وزراء الخارجية ، ضرورة انهاء التنافس بين الدول الكبرى فى مختلف انحاء العالم ٠ وفى هذا الاطار ، ايد وزراء الخارجية ، الجهود التى تبذل حاليا فى سبيل انشاء مناطق سلام وتعاون بين مختلف اقاليم العالم ٠ أن هذه يجب ان تكون قائمة بالتحديد على مبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وعلى اعلان المبادىء عن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول ٠ وان تكون موجهة للحد من الوجود العسكرى للدول الكبرى وانسحابها ، بهدف التقدم نحو اقامة منطقة من التعاون المتفهم والسلمى بين الدول ، على أسس المساواة ٠

١٣ ـ سجل المؤتمر ما يجرى فى البحر المتوسط ، من تحوله المتزايد الى منطقة استعراض للقوات العسكرية المتنافسة ٠ وقد رحب بالمبادرة الخاصة بالدعوة الى عقد مؤتمر لدول البحر المتوسط غير المنحازة ٠ ولهؤلاء الحريصين على العمل لجعل ذلك البحر ، بحرا للسلام والتعاون فيما بين شعوب المنطقة ٠

١٤ ـ وقد سجل ايضا وزراء الخارجية بارتياح ، الاتفاق على الاعلان الخاص بجعل المحيط الهندى منطقة سلام ، وذلك قبل الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ٠ ورأوا فى هذه المبادرة من جانب دول العالم الثالث والدول غير المنحازة ، اسهاما ذا مغزى

في سبيل تقوية الامن الدولي ، وان تنفيذها سيدعم الى حد كبير ، صرح القوى المساعدة لصالح السلام العالمي . وسيساعد على خلق الظروف الملائمة للتقدم في طريق هدف نزع السلاح العام والتام . بل اكثر من ذلك ، فانهم قد رأوا ان تنفيذ هذا الاعلان كفيل بان يؤدي الى دعم وتقوية ظروف السلام والامن والتعاون في منطقة هامة من العالم الثالث . ولهذا الغرض ، درس وزراء الخارجية ، الخطوات التالية التي يجب ان تتخذ في سبيل تنفيذ الاعلان ، واتفقوا على تنسيق العمل فيما بينهم عند انعقاد الدورة القادمة السابعة والعشرين للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة ، وصارح هذا النبر ، عن طريق استشارات تجرى بين الدول الساحلية والدول القارية الاخرى .

١٥ ـ سجل وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، بارتياح ، ما قامت به خمس دول من جنوب شرق اسيا باصدار أعلان كوالا لامبور معبرا عن عزمها على ضمان واحترام الاعتراف بجنوب شرق اسيا كمنطقة سلام وحرية وحياد ، خالية من اى تهديد أو تدخل ناجم عن قوى اجنبية عن المنطقة وقد رحبوا بهذا التحرك ، على انه تطور ايجابي ، وناشدوا جميع الدول بالالتزام بهذه الاهداف .

١٦ ـ اعرب المؤتمر عن ارتياحه وتقديره ، للمجرى من تسوية مشكلة جنوب السودان بالوسائل السلمية ، ووفقا لمبادىء عدم الانحياز ، ولمبادىء منظمة الوحدة الافريقية . وهذه التسوية تعد قدوة ملموسة بالنسبة للدول الاخرى التي تبذل جهودا متواصلة في سبيل دعم وحدتها القومية ، ووحدتها الاقليمية واستقلالها .

١٧ ـ وقد اعرب المؤتمر ، وهو يذكر اعلان لوزاكا بشأن جنوب افريقيا ، عن امله في ان يفتح هذا الاعلان صفحة جديدة في مجال تحرير جنوب افريقيا من الاستعمار . كما سجل في نفس الوقت ، ما يشعر به من خيبة أمل شديدة ، لما بدا من تجاهل تام من قبل القوات الاستعمارية والعنصرية للمبادىء التي تضمنها اعلان لوزاكا ، مما أوضح للشعوب الافريقية انه لا بديل امامهم سوى دعم كفاحهم المسلح . واعاد المؤتمر تاكيد تضامنه مع كفاح جميع الشعوب التي مازالت تعاني من الحكم الاستعماري والتي وقعت ضحية لسياسة الفصل العنصري (ابارتهايد) العنيفة . كما اعرب المؤتمر عن مساندته التامة للنضال الذي تقوده شعوب غينيا بيساو والرأس الاخضر وانجولا وموزمبيق وزيمبابوي وناميبيا في سبيل الحصول على الاستقلال الوطني . وكذا مساندته لنضال شعب جنوب افريقيا الموجه ضد السياسة العنصرية والفاشستية التي يدأب نظام الحكم في بريتوريا على ممارستها .

١٨ ـ لمواجهة الرفض المتعنت من قبل السلطات الاستعمارية والعنصرية ، باحداث تغيير سلمي في الاوضاع ، وافق المؤتمر على الاسراع في بذل المعونة لكفاح السلح المشروع الذي تقوده حركات التحرير في جنوب افريقيا . وفي هذا المضمار ، نادى المؤتمر باهمية وضع برنامج محدد ، يطالب بالمعونة المادية ، وبالتضامن السياسي والعملي ، حتى يشكل هذا العمل اسهاما حاسما في اقتلاع جذور الاستعمار من القارة الافريقية مباشرة . كذلك وافق جميع الاعضاء المشتركين في المؤتمر على ضرورة مواصلة العمل الجماعي في سبيل بعث وتنشيط حركة تصفية الاستعمار الذي تقوده منظمة الامم المتحدة ، وضرورة التعاون والمساندة للعمل الذي تقوم به اللجنة الخاصة لتنفيذ القرار رقم ١٥١٤ (١٥) ، وضرورة تقوية الروابط القائمة بين المؤتمر ومنظمة الوحدة الافريقية والشروع في تحرك حاسم ومنسق ، يستهدف بذل معونة مادية لجميع حركات التحرير الوطني الافريقية ، مع تنشيط حركة التحرر في هذه الاقاليم ، وتعبئة الراى العالمي لصالح قضيتها ، وفضح وعزل القوى التي تداوم على مساندة الاستعمار البرتغالي ، والانظمة العنصرية في بريتوريا وسالسبوري .

١٩ ـ قد عبر المؤتمر ، وهو منعقد للمرة الاولى في منطقة الكاريبي ، عن تضامنه التام مع شعوب هذه المنطقة التي مازالت خاضعة للاستعمار ، وطالب بالاعتراف بحقها المقدس ، الذي لا يمكن التفريط فيه ، في الاستقلال الوطني . وفي هذا الصدد ، أعاد المؤتمر ذكر القرارات العديدة المتخذة بشأن بورتوريكو في مؤتمر القمة لرؤساء الدول المنعقد في القاهرة في اكتوبر ١٩٦٤ . كما سجل المؤتمر انه بالرغم من مرور الوقت ، ومن عدم الاخذ بنداء ١٩٦٤ الصادر عن رؤساء الدول غير المنحازة فان اللجنة الخاصة المكلفة بتنفيذ القرار رقم ١٥١٤ (١٥) لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة لذلك . وفيما يتعلق ببورتوريكو وجميع الاقاليم الخاضعة للحكم الاستعماري في منطقة بحر الكاريبي ، فان المؤتمر كان يامل في أن تقوم منظمة الامم المتحدة ، لاسيما اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ، باتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذ القرار رقم ١٥١٤ (١٥) وجميع القرارات الاخرى التي تعترف بحق الدول الذي لا يمكن التفريط فيه والخاضعة للاستعمار في الحصول على الاستقلال .

٢٠ ـ وصلت حركة التحرير في الدول التي مازال يحكمها الاستعمار الى مرحلة حاسمة . لهذا فان الحكومات الاستعمارية ـ تساندها بقوة بعض الدول الغربية الكبرى قد دأبت على محاولة قمع حركات التحرير الوطني ، مستعينة في ذلك بالقوة الغاشمة . وفي الوقت نفسه ، تعمدت التجاهل التام للقرارات التي تدين الاستعمار والتي اعتمدتها الجماعة الدولية ، وأخذت تنظم وتساند حركة الاستعمار والعنصرية الدولية ، بتشجيعها المؤامرات والخدائع ، على أمل أن تبقى على الحكم الذي فرضته على الشعوب بالقمع الوحشي ، والحيلولة دون ممارسة هذه الشعوب لحقوقها التي لا بديل لها . وتقوم الحكومات الاستعمارية والعنصرية في جنوب افريقيا ـ بمعاونة وتحريض من قبل الامبريالية الدولية ـ بتدبير المؤامرات والاستفزازات والتدخل وارتكاب أعمال التخريب ضد الدول الافريقية المستقلة قبل جمهورية غينيا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وجمهورية الكونجو الشعبية والسنغال . لهذا أعرب المؤتمر عن تضامنه التام مع هذه الدول التي كانت في الماضي ، ومازالت ، هدفا للاعمال العدوانية من قبل الامبريالية والاستعمار والعنصرية . كما استرعى المؤتمر نظر منظمة الامم المتحدة ـ وخاصة مجلس الامن ـ الى الطابع العدواني لمثل هذه السياسات ، التي تعد في جوهرها انتهاكا صريحا لمبادىء القانون الدولي ، كما انها تشكل تهديدا للسلام والامن الدولي . وبالتالي فانه من الواجب على هذه المنظمة ان تضمن الامن والسلام والوحدة الاقليمية لجميع الدول الافريقية المستقلة ، وان تضع حدا للاعتداءات التي ترتكبها الامبريالية والاستعمار والعنصرية ، وان تجتث هذه الشرور كلها من أرض القارة الافريقية ، بشكل تام وسريع .

٢١ ـ ولمواجهة التصعيد الرجعي الذي تقوم به قوى الاستعمار والعنصرية ـ بمساندة الامبريالية الدولية ـ يناشد المؤتمر جميع الدول المستقلة والتقدمية ، العمل على دعم

تضامنها وتعاونها المتبادل ، وبذل مزيد من المساندة السياسية والمعنوية والمادية فى كافة المجالات ، لحركات التحرير الوطنى ، ومواصلة نضالها دون توقف ، الى أن يتم لها ازاحة الاستعمار والعنصرية كلية ، وتنسيق نشاطها على الصعيد الدولى ، وخاصة داخل منظمات الامم المتحدة ، حتى يمكنها فرض الاجبار على احترام القرارات المتخذة لصالح جميع الشعوب التى تعانى من القمع ، الى أن يتم لها القضاء النهائى على الاستعمار والعنصرية . وكل ما جرته معها لهذا وافق المؤتمر على الحفاظ على تنسيق مجال الاتصالات خلال الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة التابعة لمنظمة الامم المتحدة . كما قرر العمل المشترك لدعم نشاط اللجنة الخاصة المسئولة عن تنفيذ القرار رقم ١٥١٤ (١٥) وكذلك نشاط اللجنة الخاصة بالفصل العنصرى (ابارتهايد) ، ونشاط مجلس الامم المتحدة الخاص بناميبيا ، وبذل الجهود اللازمة ، لكى يتحقق التنفيذ التام لكافة البنود التى يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة الخاصة بالنضال ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، والعنصرية ، الى أن يتم لها القضاء التام على أى مظهر منها ، وكذا المعارضة الشديدة لكل محاولة تستهدف الحد من أهمية مثل هذه الموضوعات او اغفالها ، والعمل على عدم حرمان منظمة الامم المتحدة من طابعها السياسى ، ومن الدور الذى يقع على عاتقها فى هذا الصدد .

٢٢ ـ وقد اعرب وزراء الخارجيةعن تضامنهم مع الكفاح البطولى الذى تقوده شعوب فيتنام وكمبوديا ولاوس ، فى سبيل ممارستها حق تقرير مصيرها . وقد تحملت هذه الشعوب من ويلات الحروب والتخريب لمدة عقود باكملها ، كما عانت من خسائر فى الارواح والممتلكات لا حصر لها . ولكن الحرب العنيفة التى اثيرت ضد شعوب فيتنام وكمبوديا ولاوس ، لم تؤد سوى الى تقوية ودعم ارادتها . وكان من المشجع حقا أن يسجل المؤتمر ما بذلته هذه الشعوب من تحركات ، وعزم متجدد ، على مواصلة كفاحها . وقد أعرب وزراء الخارجية عن ايمانهم بأن شعوب فيتنام وكمبوديا ولاوس سوف تنتصر فى النهاية فى كفاحها العادل .

٢٣ ـ وقد اعرب وزراء الخارجية عن قلقهم البالغ ، لما بدا من تصعيد فى الحرب فى فيتنام ، بعودة الولايات المتحدة الى شن غارات على شمال فيتنام . كما اعربوا عن قلقهم البالغ لما ورد فى التقارير عن اتلاف الجسور والسدود فى شمال فيتنام ، وما اسفرت عنه هذه الغارات من الام وعذاب فى صفوف السكان المدنيين . واذ كانوا مقتنعين بأنه لا يمكن أن تكون هناك تسوية عسكرية لمشكلة فيتنام ، فان وزراء الخارجية قد طالبوا بالانسحاب المباشر لجميع القوات الاجنبية من فيتنام . ان هذا الشرط لابد منه لخلق الظروف التى تمهد الطريق أمام تسوية سلمية للمشكلة ، تتيح لشعب فيتنام تقرير مصيره بنفسه دون أى تدخل خارجى .

٢٤ ـ أعرب وزراء الخارجية عن مساندتهم التامة للمقترحات المقدمة التى تضمنت سبع نقاط ، وكذا النقطتين الرئيسيتين اللتين قدمتهما الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام ، اذ تضمنت هذه المقترحات قاعدة عادلة ومعقولة لتسوية المشكلة . كما طالب وزراء الخارجية بالتعجيل باجراء المفاوضات الجدية ، للتوصل الى تسوية فى محادثات باريس ، على أساس المقترحات المقدمة من قبل الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام .

٢٥ ـ طالب وزراء الخارجية بانسحاب جميع القوات الاجنبية من الدول الثلاث فى الهند الصينية . ان هذا الطلب اساسى فى نظرهم لاقرار السلام فى المنطقة . كما تعجلوا التوصل الى تسوية سلمية فى الهند الصينية ، كفيلة بضمان الاستقلال والوحدة الاقليمية والحياد لدول المنطقة . واعربوا عن مساندتهم الحازمة لموقف كمبوديا ، كما جاء فى اعلان كمبوديا الذىتضمن خمس نقاط ونداء ٢٣ مارس ١٩٧٠ الذى وجهه الامير سيهانوك نورودوم رئيس الدولة . ويجب ان تسوى مشكلة كمبوديا على أسس هذه النقاط الخمس والبرنامج السياسى الذى وضعته الجبهة القومية المتحدة لكمبوديا FUNK

٢٦ ـ وقد سجل المؤتمر بمزيد من الارتياح ، النتائج الاولية التى تحققت فى سبيل اعادة توحيد كوريا بالوسائل السلمية . وحتى يمكن مواصلة تحقيق هذا الهدف ، طالب المؤتمر بوقف أى تدخل اجنبى فى هذا الامر . كما طالب المؤتمر بانسحاب جميع القوات الاجنبية من كوريا .

٢٧ ـ اولى المؤتمر اهتماما خاصا بدراسة الوضع الاخير فى الشرق الاوسط ، وادان استمرار اسرائيل فى احتلالها الاراضى العربية ، كما اكدمساندته التى لن يحيد عنها لقضية الدول العربية العادلة ، والنضال العادل لشعب فلسطين العربى فى سبيل استرداد حقوقه الوطنية .

٢٨ ـ وقد درس المؤتمر الوضع فى امريكا اللاتينية ، وأعرب عن مساندته التامة لحكومة ووحدة شعب شيلى الذى دأب على دعم استقلاله الوطنى وبناء مجتمع جديد . وللاجراءات الوطنية التى اتخذتها حكومة بيرو وجهودهافى حماية سيادة الدولة والنهوض بالتقدم الاجتماعى . وأيضا جهود الشعب والحكومةفىبنمالدعم الوحدة الاقليمية . وقد رحب المشتركون فى المؤتمر بما تبذله شعوب امريكا اللاتينية من جهود متزايدة فى سبيل استرداد مواردهم الطبيعية ، ودعم سيادتهم ، والدفاع عن مصالح دولهم . ووافق الاعضاء على ان تحقيق الاستقلال الحقيقىوالتام لامريكا اللاتينية ، انما هو النصر الاساسى فى حركة التحرر العام لدى الدول النامية ، وكذا فى دعم السلام والامن العالمى .

٢٩ ـ وقد اعرب المؤتمر عن مساندته التامة لجميع الحكومات التى ـ فى ممارستها لحقوق السيادة على الموارد الطبيعيةالتىلديهاـقامتبتاميم ممتلكات الاحتكارات الاجنبية الكبرى ، واعادت هذه الموارد لشعوبها ولصالح رخائها ونموها الوطنى . وعلاوة على ذلك ، ادان المؤتمر جميع الضغوط والتهديدات والاعمال الانتقامية التى وجهت الى هذه الدول ، كما التزم بتشجيع التعاون المتبادل بين الدول النامية ، بحيث تضاعف قوتها فى مساعيها القومية لرسوخ قدم استقلالها السياسى والاقتصادى .

٣٠ ـ وقد أعرب وزراء الخارجية عن أسفهم لما بدا من اتجاه لدى الدول الكبرى يرمى الى احتكارها اتخاذ القرارات الخاصة بالقضايا التى تهم جميع الدول . فانهم يرفضون فكرة ارتكاز مصير العالم على نقابة صغيرة من الدول . وان القضايا الكبرى لا يمكن ان ينظر فيها بشكل مناسب ، ولا يمكن أن تسوى بشكل مرض ، دون مشاركة فعالة ومتساوية من الجميع . وعلى الدول غير المنحازة أن تداوم على القيام بدورها العادل واللازم فى البحث عن وسائل وطرق تؤدى الى الاستقرار فى النظام العالمى . وبالتالى فقد حث الوزراء على ضرورة الشروع فى بذل جهود منظمة لتحقيق مطالب الدول غير المنحازة ، من ناحية اقرار وأحداث التغيرات المطلوبة فى التركيب الحالى للسياسات الدولية .

٣١ ـ ان [illegible] ... [illegible] ... كما ان مؤتمر [illegible] ... غير المنحازة ... مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ... [illegible] ... ببحث تسوية الازمة النقدية العالمية ، قد تجاهلت في مجموعها مصالح الدول النامية ، وكانت النتيجة انها فرضت عليها عبئا لا دخل لها في التصاعدات الاخيرة .

٣٢ ـ ان اصلاح انظمة النقد والتجارة الدولية امر لابد منه ، من وجهة نظر الوزراء ، وذلك لضمان الرخاء للدول النامية ـ وهو هدف لصالح الدول الغنية ايضا على المدى الطويل ولصالح الدول النامية سواء بسواء . وما دام الاصلاح المنشود لم يتحقق بمشاركة تامة من قبل الدول النامية ، فانه لن يكون مرضيا . لهذا فان مشاركة الجميع ، من دول نامية ومتقدمة ، في اتخاذ قرارات في هذا الشأن يعد امرا لصالح الجميع . لهذا دعا وزراء الخارجية الى دعم التعاون ، بصفة خاصة ، بين المجموعتين من الدول ، حتى تتحقق اهداف التنمية خلال العقد الثاني على نحو مرض .

٣٣ ـ وقد سجل المشتركون في المؤتمر ، اهتمام وزراء الخارجية بتطوير سريع وتدريجي لقانون البحار، كما بدا في المؤتمر الاستشاري لوزراء الدول غير المنحازة الذى عقد في ١٩٧١ . اى ان اعتماد القرار رقم ٢٨٨١ (٢٦) الصادر عن الجمعية العامة يعد ، في حد ذاته ، خطوة تالية في طريق تنفيذ القرار رقم ٢ المعتمد في لوزاكا في سبتمبر ١٩٧٠ . لهذا اكد المؤتمر عزمه على القيام بدور فعال في [illegible] ... الدول ... [illegible] ... انتقال موارد ... لعدة اهداف ، وانما منهم بان انواع الثروة من هذه الموارد قابلة للنفاد ـ عن عزمهم على التعاون التام في سبيل تطوير القانون البحري ، وتطويره ، وتنسيقه ، تدريجيا . على ان تراعى في ذلك مصالح الدول النامية وكذا مصالح الجماعة الدولية . وطالب وزراء الخارجية بضرورة وضع حد لاى تدخل اجنبي ، ولاى ضغط يستهدف انتهاك حقوق الدول الساحلية في استغلال مواردها البحرية لصالح التنمية الاقتصادية ولصالح رخاء شعوبها . كذلك اعترف المؤتمر بحق الدول الساحلية في ممارسة سيادتها على الموارد الطبيعية التي تقع داخل حدود سلطتها القانونية ، على المستوى القومي .

٣٤ ـ اكدت الدول غير المنحازة مرة اخرى ، تمسكها الحازم بالسلام وكررت مساندتها لنزع السلاح العام والتام ، تحت اشراف دولي دقيق وايضا للقضاء على جميع الاسلحة الفتاكة على نطاق واسع ، وخاصة منها الاسلحة النووية ، ولتحريم التوسع في انتاج مثل هذه الاسلحة في المستقبل . وقد رحب الاعضاء بالمبادرة التي تنادى بعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح بهدف البحث عن تسويات فعالة لهذه المشكلة كما اعربوا عن نيتهم في التعاون بغية نجاح مثل هذا المؤتمر .

٣٥ ـ وقد ذكر المشتركون في المؤتمر البيان الخاص بالامم المتحدة الذى اعتمده مؤتمر القمة الثالث للدول غير المنحازة في لوزاكا . فاعربوا مرة اخرى عن تكريس جهودهم لتحقيق الاهداف والمبادىء المدونة في ميثاق الامم المتحدة ، وعن [illegible] هم العميق بان فعالية الامم المتحدة لديها من الوسائل الاكثر فعالية ما هو كفيل بالحفاظ وبالنهوض بالسلام والامن الدولي وتدعيم الحرية وتنسيق العلاقات بين الدول . وبانه على الامم المتحدة ان يقتصر دورها على انعكاس مدى التطور الذى يجرى في العالم المعاصر ، بل ان عليها ايضا ان تمارس تاثيرا ايجابيا وتسهم في اقرار السلام والتقدم العالمي .

٣٦ ـ ان تحقيق العالمية في عضوية الامم المتحدة هو العنصر الاساسي لضمان فعالية هذه المنظمة . وان اعادة جمهورية الصين الشعبية المكان الذى كان يحق لها ان تحتله في المنظمة انما هو خطوة هامة في هذا المضمار . ويجب اتخاذ خطوات تالية لكي يتحقق هدف العالمية وفي هذا الاطار فقد ايد المؤتمر قبول الدولتين الالمانيتين في منظمة الامم المتحدة .

٣٧ ـ ان العائق الذى يقف في طريق فعالية الدور الذى تقوم به الامم المتحدة هو اتجاه الدول الكبرى الى احتكار صناعة القرارات الكبرى ، والى التاثير عليها والاتجاه الى التغاضي عن الامم المتحدة عندما تتناول هذه الدول مشاكل ذات اهمية حيوية ويتعين مقاومة هذا الاتجاه حتى تصبح الامم المتحدة اداة اكثر تمثيلا لتنظيم العلاقات الدولية ، التي ستكون في النهاية لصالح جميع الدول . يجب الشروع في عمل يستهدف اكبر مشاركة ممكنة من جانب الدول الاعضاء مشاركة قائمة على مبادىء التمثيل المتعادل والاكثر توسعا جغرافيا في الاجهزة الرئيسية التابعة للامم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة . وكذا في سكرتاريات هذه المنظمات وخاصة على مستوى صنع ووضع السياسات . ان مثل هذا العمل قد يعد خطوة منطقية في طريق اقرار الديموقراطية في محيط العلاقات الدولية .

٣٨ ـ ويؤمن المؤتمر ايمانا راسخا بانه اذا كانت الامم المتحدة لم تنجح كثيرا في بعض من محاولاتها العديدة فان ذلك لا يرجع فقط الى وجود عيب في مضمون الميثاق بل ايضا لان بعض الدول الاعضاء لا ترغب في احترام مبادىء الميثاق كلية .

٣٩ ـ وقد اعلن وزراء خارجية الدول غير المتحازة بان لديهم العزم الاكيد على مواصلة نضال لا يكل في سبيل السلام العالمي ، وعلى مواجهة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان بكافة اشكاله واقتلاع نظام الاستعمار والفصل العنصري والعنصرية كلية وتقوية الامن الدولي ، واقرار نظام دولي يمكنه ان يسهم في جهود شعوبهم في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك القضاء

على الجوع والبؤس والجهل . ولتحقيق هذه المهام المشتركة ، اعلن وزراء الخارجية عن عزمهم على تقوية التضامن والتفاهم مع جميع الدول التي تعتنق نفس هذه المثاليات .

٤٠ ـ وقد بادرت الدول المشتركة في المؤتمر بالالتزام بهذه المهام :

ا ـ في بذل محاولات بكافة الوسائل ، لترجمة مبادىء عدم الانحياز الى عمل كفيل بان يشكل قاعدة للعلاقات الدولية . ولما كانت زامبيا هي الدولة التي تقوم بالتنسيق الجاري لحركة عدم الانحياز ، فقد قرر وزراء الخارجية مد تشكيل اللجنة التحضيرية ، مع الالتزام بمعاونة حكومة زامبيا في تنسيق كافة النشاطات المقبلة ، وخاصة ما يتصل منها بالاعداد لمؤتمر القمة المقبل .

ب ـ في الاستمرار ، عن طريق عمل مشترك ، لايجاد تسويات للمشاكل الجارية التي تمس الدول غير المنحازة وذلك باجراء استشارات على جميع المستويات ، بما فيها مستوى العلاقات الثنائية ، والعلاقات الاقليمية ، الجزئية والاقليمية الكلية ، ومستوى العلاقات بين الاقاليم المختلفة ، واتفاقات وفقا للنتائج التي تسفر عنها هذه التسويات .

جـ ـ في الحفاظ على التضامن ، في بذل المساندة المتبادلة ، وخاصة في الحالات التي تهدد استقلال الدول غير المنحازة ووحدتها الاقليمية .

د ـ في تنشيط الجهود التي تبذل في سبيل انهاء جميع الحروب العدوانية ، والاحتلال الاجنبي للاراضي .

هـ ـ في محاولة تصفية جميع الرواسب الباقية ، للاستعمار والتمييز العنصري بكافة الوسائل ، وخاصة بمضاعفة المساندة لحركات التحرير في الاقاليم المستعمرة ، وبذل جهود داخل الامم المتحدة لهذا الغرض .

و ـ في دراسة الوسائل والامكانيات التي ستتيح اقرار طريق للتمويل المالي المنظم لحركات التحرير في افريقيا ، من ناحية السلاح والتدريب .

ز ـ في الشروع في عمل منظم ، يستهدف الغاء التبادل التجاري مع جميع الدول ذات النظم العنصرية في جنوب افريقيا ، وكذا وقف الاستثمارات الخارجية او قطع المعونات عنها .

حـ ـ في مواصلة العمل المشترك لتحقيق العالمية التامة ، وفي تحسين فعالية الامم المتحدة ، بوصفها اداة لضمان السلام والامن العالمي ، وخاصة في ايجاد الاصلاحات المناسبة التي ستجعلها أكثر تلبية لاحتياجات الدول النامية .

ط ـ في البحث عن اتفاق سريع بشأن تعريف العدوان ، حتى يؤدي هذا التعريف الى اقناع الدول بعدم التجائها الى القوة ، وفي معاونة الجماعة الدولية على تحديد مسئولية العدوان ، وفي توجيه الامم المتحدة في مهمتها القائمة على الحفاظ على السلام والامن .

٤١ ـ وبالاضافة الى ذلك ، اعتمد المؤتمر البيان والقرارات المرافقة لهذا الاعلان ، وقائمتها الاتية :

بيان عن الامن الدولي ونزع السلاح .

- قرار حول تصفية الاستعمار .
- قرار حول زيمبابوى .
- قرار حول الشرق الاوسط .
- قرار حول خطف العسكريين السوريين واللبنانيين .
- قرار حول ما يسمى بالصحراء الاسبانية .
- قرار حول بورتو ريكو .
- قرار حول الهند الصينية .
- قرار حول التنسيق .
- قرار تقدير لحكومة وشعب جويانا .

٤٢ ـ اعتمد المؤتمر ايضا برنامجا للعمل للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول غير المنحازة وقد تضمن اتفاقيات تنظيمية حول هذا التعاون والتناسق وكذا برنامجا للتعاون الدولي وللتنمية الاقتصادية للدول النامية .

٤٣ ـ والحاقا لهذه الحيثيات ، راى وزراء خارجية الدول غير المنحازة ، أنه من المرغوب فيه عقد مؤتمر على اعلى مستوى ، يتيح لهم التقدم بما يحقق الاهداف المعلن عنها . ولهذا قرر وزراء الخارجية عقد مؤتمر رابع لرؤساء الدول والحكومات للدول غير المنحازة في الجزائر وذلك قبيل انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة التابعة للامم المتحدة .

إعلان مؤتمر القمة الأوروبي

(باريس ـ ٢١ أكتوبر ١٩٧٢)

(ترجمت هذه الوثيقة عن الاصل الفرنسي الذي نشر بصحيفة ليموند بتاريخ ٢٢ ـ ١٠ ـ ١٩٧٢) .

ان رؤساء الدول وحكومات الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية الموسعة ، وهم مجتمعون للمرة الاولى في ١٩ ـ ٢٠ أكتوبر في باريس ، بدعوة من رئيس الجمهورية الفرنسية يعلنون ما يلي :

في الوقت الذي بدا يتخذ فيه التوسع الذي تقرر وفقا للقواعد الموضوعة في المعاهدات المبرمة ، ومع مراعاة المنجزات التي حققتها الدول الست الاعضاء الاصلية ، شكلا واقعا ملموسا ، يضفي مبدأ جديدا على الجماعة الاوروبية .

وبينما يشهد العالم حاليا احداثا انعكست في شكل تغيرات عميقة جرت في الاوضاع الدولية .

وبينما يبدو في الافق تطلع عام الى احداث تخفيف في حدة التوتر الدولي ، والى التعاون ، وهو تطلع يتواءم مع مصلحة جميع الشعوب ورغبتها العميقة .

وبينما الصعوبات الشاغلة من نقدية وتجارية ، تفرض البحث عن حلول دائمة في سبيل التنمية في ظل الاستقرار .

وبينما تشاهد أكثر من دولة نامية ، التزايد في الهوة التي تفرق بينها وبين الدول الصناعية ، وتضطر

عن حق بزيادة حجم العونات التى تبذل لها ، وتوزيع للثروات اكثر عدالة .

● وبينما تزداد كل يوم مهام الجماعة الاوروبية ، وتلقى على عاتقها مسئوليات جديدة .

فقد حانت الساعة لكى تدرك اوروبا بوضوح ، ضرورة تحقيق وحدة مصالحها وفقا لما لها من امكانيات ، ولاهمية مسئولياتها .

ان على اوروبا ان تكون قادرة على اسماع صوتها فى مجالات الشئون العالمية ، وعلى تقديمها الاسهام الخاص الذى يتناسب مع مواردها الانسانية والثقافية والمادية ، وعلى تأكيد مفاهيمها الخاصة فى العلاقات الدولية وفقا لرسالتها القائمة على التفتح والتقدم والسلام والتعاون .

لهذا :

اولا – تؤكد الدول الاعضاء ، رغبتها فى ان تقوم تنمية الجماعة على اسس الديموقراطية والحرية فى الرأى وحرية التنقل للافراد ، وحرية الفكر ، وعلى اسهام الشعوب عن طريق ممثلين لهم ، منتخبين منهم بحرية تامة .

ثانيا – تؤكد الدول الاعضاء ، عزمها على دعم الجماعة الاوروبية ، وذلك باقامة وحدة اقتصادية ونقدية تعدها خير ضمان للاستقرار ، والقاعدة اللازمة لتحقيق التقدم الاجتماعى ، ولمعالجة الفوارق الاقليمية داخلها .

ثالثا – ان التوسع الاقتصادى – وهو ليس هدفا قائما بذاته – يجب بالاولوية ، ان يتيح الحد من الفوارق فى ظروف الحياة . كما يجب ان يمضى باسهام جميع الشركاء الاجتماعيين ، وان يؤدى الى تحسين نوعى وكمى فى مستوى الحياة . ان العبقرية الاوروبية لتفرض ظل اهتمام خاص بالقيم والممتلكات غير المادية ، وبحماية البيئة ، حتى يضمن وضع التقدم المحقق فى خدمة الانسان .

رابعا – ان الجماعة ، ادراكا منها للمشكلة التى يطرحها الابقاء على التخلف فى العالم ، لتؤكد رغبتها ، وذلك فى اطار سياسة شاملة تجاه الدول النامية ، فى بذل المزيد من الجهود لمعاونة وتنمية الشعوب الاكثر معاناة من غيرها من الفقر . مع مراعاة خاصة لكافة اهتمامات الدول التى حكم موقعها وتاريخها ، قد جعلت للجماعة مسئوليات مميزة تجاهها .

خامسا – ان الجماعة تؤكد مرة اخرى ، رغبتها فى تشجيع وتنمية المبادلات الدولية – وتشمل هذه الرغبة جميع الدول دون استثناء . فان الجماعة مستعدة للاسهام فى اقرب فرصة ممكنة ، وبروح التفتح التى سبق ان ابدتها وفقا للاجراءات التى وضعها كل من صندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT فى مفاوضات قائمة على مبدأ تبادل المعاملة ، وتتيح التوصل الى اقامة علاقات اقتصادية ثابتة ومتوازنة فى المجالات النقدية والتجارية ، على ان تراعى هذه العلاقات كافة مصالح الدول النامية .

سادسا – ان الدول الاعضاء فى الجماعة ، مراعاة منها لعلاقات حسن الجوار ، التى يجب ان تسود جميع دول اوروبا ، مهما كان نظام الحكم المطبق فيها ، لتؤكد عزمها على المضى فى سياستها الحالية القائمة على العمل ، للتخفيف من حدة التوتر ، ولاقرار السلام مع دول شرق القارة ، وخاصة بمناسبة عقد مؤتمر للامن الاوروبى ، والعمل على اقامة اسس دائمة لتعاون اقتصادى وانسانى اوسع .

سابعا – ان البناء الاوروبى ، وفقا لاهدافه السياسية ، سيتيح للقارة تأكيد شخصيتها ، مع دوام وفاءها لصداقاتها التقليدية ، ولتحالفات الدول الاعضاء فى الجماعة . كما سيتيح لها تسجيل مكانتها فى مجالات الشئون العالمية ، فى شكل وحدة مميزة . عازمة على اقرار توازن دولى افضل وفقا لمبادىء الامم المتحدة . وان الدول الاعضاء فى الجماعة ، وهى التى تعد عنصرا محركا للبناء الاوروبى ، لتؤكد عزمها على تحويل مجموع العلاقات التى تربط بينها ، الى وحدة اوروبية قبل نهاية العقد الحالى .

السياسة الاقتصادية والنقدية

اولا – ان رؤساء الدول والحكومات يؤكدون مرة اخرى ، عزم الدول الاعضاء فى الجماعة الاوروبية الموسعة ، على تحقيق وحدة اقتصادية ونقدية غير قابلة للرجوع فيها . وذلك تأكيدها لكافة البنود التى تضمنتها القرارات المتخذة من المجلس ، ومن ممثلى الدول الاعضاء فى ٢٢ مارس ١٩٧١ وفى ٢١ مارس ١٩٧٢ .

ويجب ان تتخذ خلال عام ١٩٧٣ القرارات اللازمة التى ستتيح الانتقال الى المرحلة الثانية للوحدة الاقتصادية والنقدية فى اول يناير ١٩٧٤ ، على اساس ان تتم الوحدة فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ على الاكثر .

ويؤكد رؤساء الدول والحكومات مرة اخرى مبدأ التقدم المتساوى فى مختلف مجالات الوحدة الاقتصادية والنقدية .

ويتخذ رؤساء الدول والحكومات قبل اول ابريل ١٩٧٣ ، ووفقا لمعاهدة الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، قرارا بانشاء صندوق اوروبى للتعاون النقدى ، على ان تقوم لجنة من محافظى المصارف المركزية بادارة هذا الصندوق ، وفقا للاتجاهات العامة التى تضمنها السياسة الاقتصادية التى قررها مجلس وزراء الجماعة .

ثانيا – يعلن رؤساء الدول والحكومات ، ان اسعار صرف ثابتة وقابلة للتعديل لعملاتهم المختلفة ، تشكل قاعدة اساسية لتحقيق الوحدة . كما يعربون عن عزمهم على اقامة اجهزة حماية ومساندة متبادلة داخل الجماعة ، تسمح للدول الاعضاء بضمان احترام الوحدة .

وفى مرحلة اولى ، سيدار الصندوق على الاسس الاتية :

التشاور فيما بين المصارف المركزية فى شأن ما تتطلبه عملية الحد من حدود التقلبات التى تطرأ على عملاتها ، والتعدد فى المواقف الناتجة عن تدخلات جرت فى العملات داخل الجماعة ، والتعدد فى التسويات بين دول الجماعة ، والاستعانة لهذا الغرض بوحدة حسابية للنقد الاوروبى ، وادارة السند النقدى على المدى القصير ، فيما بين المصارف المركزية ، والتمويل على المدى القصير جدا للاتفاقية حول الحد من الحدود ، والسند النقدى على المدى القصير ، على أن يعاد جمع هذه الاسس كلها فى الصندوق من خلال جهاز مجدد . ولهذا الغرض ، سيعد السند على المدى القصير من وجهة النظر الفنية ، دون أن يجرى تعديل فى المميزات الاساسية ، وخاصة الاجراءات التى تتعلق بالمشاورة .

وسيكون على الاجهزة المؤهلة داخل الجماعة ، أن تقدم تقارير بشأن اعداد المشاركة الجماعية على مدى قصير ، وذلك فى ميعاد اقصاه ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ وبشأن الشروط اللازمة لتوحيد تدريجى للاحتياطيات ، وذلك فى ميعاد اقصاه ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ .

ثالثا – يؤكد رؤساء الدول والحكومات ، ضرورة اجراء تنسيق اكثر احكاما للسياسات الاقتصادية للجماعة ، وبالتالى ضرورة وضع اجراءات جماعية أكثر فعالية .

ويرى رؤساء الدول والحكومات ، فى الظروف الراهنة ، منح الاولوية لضرورة مكافحة التضخم ، والرجوع

الى الاستقرار فى الاسعار . ولهذا الغرض ، انتدبوا وزراء لهم مؤهلين ، لكي يتولوا لدى عقد المجلس الموسع ٣٠ - ٣١ اكتوبر ١٩٧٢ اعتماد اجراءات محددة فى مختلف المجالات التي يمكن أن تقوم فيها الجماعة باجراء فعال وواقعي على مدى قصير ، وذلك بهدف التوصل الى تحقيق هذه الاهداف ، مع مراعاة الاوضاع السائدة فى مختلف دول الجماعة الموسعة .

رابعا - يعبر رؤساء الدول والحكومات عن آرائهم فى أن تساهم الدول الاعضاء فى الجماعة الموسعة ، وذلك عن طريق اتخاذها موقفا مشتركا فى توجيه اصلاح النظام النقدي الدولي نحو اقرار نظام عادل ودائم .

ويرى رؤساء الدول والحكومات ان هذا النظام يجب أن يقوم على المبادىء التالية : أسعار صرف ثابتة وقابلة للتعديل ، وقابلية للتحويل العام للعملات ، واقرار نظام دولي فعال لتزويد العالم بالسيولة النقدية ، والحد من دور الاحتياطي بالنسبة للعملات القومية ، وتسيير فعال وعادل لحركة التعديل ، والمساواة فى الحقوق والالتزامات بالنسبة لجميع المشاركين فى النظام ، وضرورة الحد من العوامل التي تؤدي الى عدم الاستقرار فى تحركات رؤوس الاموال على المدى القصير ، ومراعاة مصالح الدول النامية .

وعلى مثل هذا النظام أن يكون متوافقا كلية مع تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية .

خامسا - يعترف رؤساء الدول والحكومات ، بالاولوية الكبرى للهدف الخاص بمعالجة الاختلالات الهيكلية والاقليمية التي تقف فى وجه تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية داخل الجماعة .

ويدعو رؤساء دول الحكومات اللجنة الى اعداد تقرير دون ابطاء ، يقوم بتحليل المشاكل المطروحة فى المجال الاقليمي امام الجماعة الموسعة ، والى تقديم المقترحات التي تراها مناسبة فى هذا الشأن .

ويتعهد رؤساء الدول والحكومات ، باجراء تنسيق سياساتهم الاقليمية ، رغبة منهم فى توحيد جهودهم نحو التسوية الجماعية للمشاكل الاقليمية ، كما يدعون المنظمات التابعة للجماعة الى انشاء صندوق للتنمية الاقليمية ، وذلك قبل ٣١ ديسمبر ١٩٧٣ على أن يمول هذا الصندوق ابتداء من المرحلة الثانية للوحدة الاقتصادية والنقدية من الموارد الخاصة بالجماعة . وسينتج ما يقوم به هذا الصندوق من نشاط ، فى تنسيق المعونات الوطنية ، تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية وتصحيح الاختلالات الاقليمية الاساسية داخل الجماعة الموسعة ، وخاصة تلك الناتجة عن سيطرة الزراعة ، أو التحويلات الصناعية ، أو البطالة الهيكلية ، ذات الطابع التركيبي .

سادسا - يؤكد رؤساء الدول والحكومات ، أن العمل النشط فى المجال الاجتماعي ، يكتسب فى نظرهم أهمية لا تقل عن تلك التي يولدها لتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية .

ويرى رؤساء الدول والحكومات ضرورة التوصل الى مشاركة متزايدة من قبل الشركاء الاجتماعيين فى اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الجماعة . وانهم يدعون المنظمات التابعة للجماعة الى اعداد برنامج للعمل ، على أن يتم ذلك قبل اول يناير ١٩٧٤ ، وبعد أن تجرى استشارات بين الشركاء الاجتماعيين ، على أن يتضمن البرنامج المذكور اجراءات عملية ، وأساليب مناسبة ، وبصفة خاصة فى اطار الصندوق الاجتماعي ، على أساس المقترحات التي تقدم بها رؤساء الدول والحكومات ، وكذا اللجنة خلال المؤتمر .

وعلى هذا البرنامج ، أن يهدف الى وضع سياسة متسقة ، فيما يتعلق بالعمالة والتدريب المهني ، وتحسين أحوال العمل والحياة ، مع ضمان مشاركة العمال فى أجهزة المؤسسات ، وتسهيل ابرام اتفاقيات جماعية أوروبية فى مجالات مناسبة ، وفقا لاوضاع مختلف الدول ، ودعم وتنسيق العمل الهادف الى حماية المستهلكين .

سابعا - يرى رؤساء الدول والحكومات ، ضرورة البحث عن ركيزة صناعية موحدة شاملة للجماعة .

ومثل هذه الركيزة ، يجب أن تشمل القضاء على العراقيل الفنية فى مجال المبادلات والقضاء على الحواجز ، وخاصة فى المجال الضريبي والقانوني التي تقف فى وجه التقارب بين المؤسسات وتكتلها ، والاسراع باعتماد قانون للمجتمع الاوروبي ، والعمل على فتح تدريجي وفعال للاسواق العامة ، والنهوض على المستوى الاوروبي بالمؤسسات المنافسة فى التكنولوجيات الطليعية ، وتحويل القطاعات الصناعية التي تعاني من أزمة فى ظروف اجتماعية مقبولة ، واعداد الاجراءات التي تضمن توافقا بين التكتلات الصناعية القائمة داخل الجماعة ، وبين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للجماعة ، والحفاظ على منافسة نزيهة داخل السوق المشتركة والاسواق الاخرى ، وفقا لما تتضمنه احكام المعاهدات المبرمة .

ومن الاهمية بمكان تحديد الاهداف وضمان تنمية سياسة مشتركة فى المجالات العلمية والتكنولوجية وفى سياسة للغرض تناسقا داخل المنظمات التابعة للجماعة وبين السياسات الوطنية والتنفيذ المشترك للاعمال التي تهم صالح الجماعة .

لهذا الغرض ، يجب أن تضع المنظمات التابعة للجماعة برنامجا للعمل متضمنا جدولا زمنيا محددا لتنفيذ ما جاء به ، وبصدد الامكانيات المتاحة ، وذلك قبل أول يناير ١٩٧٤ .

ثامنا - يؤكد رؤساء الدول والحكومات ، أهمية وضع سياسة لبيئة داخل الجماعة . ولهذا الغرض ، فانهم يدعون المنظمات التابعة للجماعة ، الى وضع برنامج للعمل ، يتضمن جدولا زمنيا محددا ، وذلك قبل ٣١ يوليو ١٩٧٣ .

تاسعا - يرى رؤساء الدول والحكومات ، ضرورة حث المنظمات التابعة للجماعة ، على اعداد سياسة للطاقة فى اقرب وقت ممكن على أن تضمن هذه السياسة تمويلا مضمونا ودائما للطاقة ، وذلك بشروط اقتصادية مرضية .

عاشرا - يؤكد رؤساء الدول والحكومات ، أن الجهود التي يبذلونها فى سبيل بناء الجماعة ، لن يكون لها معنى الا بقدر ما تتوصل الدول الاعضاء فيها الى العمل الجماعي لمواجهة المسئوليات المتزايدة التي تقع على عاتق أوروبا تجاه العالم .

حادي عشر - يؤمن رؤساء الدول والحكومات ، بأن الجماعة يجب أن تتوافق أكثر مما فعلته فى الماضي مع ما تنتظره منها الدول النامية . وذلك دون أن تمس العلاقات المميزة التي لدى الجماعة مع بعض الدول التابعة .

وفى هذا المجال فان الجماعة تولي اهتماما أساسيا لسياسة المشاركة ، كما أوضحتها معاهدة الانضمام ، وكذلك لتنفيذ تعهداتها تجاه دول حوض البحر المتوسط التي ارتبطت بها ، وسترتبط بها باتفاقيات . وتعقد تلك الاتفاقيات فى ضوء نظرة شاملة ومتوازنة .

وفى نفس المجال ، ومراعاة لنتائج مؤتمر التجارة والتنمية التابع للامم المتحدة UNCTAD ، وفى اطار

الاستراتيجية التى أعتمدتها الامم المتحدة للتنمية ، فان المنظمات التابعة للجماعة والدول الاعضاء فيها ، مدعوة الى وضع وتنفيذ تدريجى لسياسة شاملة للتعاون فى التنمية على الصعيد العالمى ، على أن تشمل هذه الاخيرة ، بصفة خاصة ، العناصر الاتية :

– النهوض فى الاحوال الملائمة ، بالاتفاقيات التى تخص الموادالاساسية فى الدول النامية ، بحيث يمكن التوصل الى استقرار الاسواق ، والى تنمية صادرات هذه الدول .

– تحسين الافضليات العامة ، بهدف تحقيق تنمية منتظمة للواردات من المنتجات المصنوعة التى ترد من الدول النامية .

وفى هذا الشأن ، فان المنظمات التابعة للجماعة ، ستدرس منذ بداية عام ١٩٧٣ الظروف التى ستتيح لها تحقيق تنمية ملموسة .

– تحقيق زيادة فى حجم المعونات المالية العامة .

– تحسين الشروط المالية لهذه المعونات ، وخاصة لصالح الدولالنامية الاقل حظا من غيرها ، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن لجنة المعونة للتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

وهذه المسائل ستكون موضعدراسات وقرارات فى حينها ، وذلك خلال عام ١٩٧٣ .

ثانى عشر – أما فيما يخص الدول الصناعية ، فان الجماعة ، رغبة منها فى ضمان التنمية المتناسقة للتجارة العالمية ، قد عقدت النية على :

– الاسهام فى التحرر التدريجى للمبادلات الدولية ، عن طريق اتخاذها اجراءات قائمة على التبادل، ومعالجة الصعوبات الجمركية وغيرها، كل هذا مع مراعاة ما حصلت عليه الجماعة فى هذا الشأن .

– اجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة الامريكيةواليابان وكندا وغيرها من الدول التجارية الصناعية المتعاملة مع الجماعة ، على أن يتم هذا الحوار بروح التفتح ، وبالاتجاه الى الصيغات الاكثر ملائمة .

وفى هذا الاطار ، فان الجماعة تولى أهمية كبرى للمفاوضات المتعددة الاطراف ، التى ستجرى فى اطار الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT ، كما تعتزم الاسهام فى هذه المفاوضات وفقا للاعلان السابق بذلك.

ولهذا الغرض ، فان المنظمات التابعة للجماعة ، مدعوة الى تحديد سياسة عامة تجاه الموضوعات السابقة الذكر وذلك فى ميعاد اقصاه أول يوليو ١٩٧٣ .

وتامل الجماعة ان يبذل جميع المشاركين فيها مجهودا يؤدى الى اجراء هذه المفاوضات قبل ١٩٧٥ .

وتؤكد الجماعة رغبتها فى مشاركة كاملة من قبل الدول النامية ، فى اعداد هذه المفاوضات واجرائها ،لانها ستراعى مصالح هذه الدول .

ومن جهة اخرى ، ومراعاةللاتفاقيات المبرمة مع دول الجماعة الاوروبية للتبادل الحر AELE غير المنتمية الى الجماعة فان الجماعة تعلن استعدادها لاجراء بحث مع النرويج بشأن تسوية سريعة للمشاكل التجارية المطروحة امام هذه الدولة ، من حيث علاقاتها بالجماعة الموسعة .

ثالث عشر – وبهدف ابعاد التوتر عن اوروبا ، فان الجماعة تؤكد مرة اخرى عزمها على انتهاج سياسة تجارية مشتركة تجاه دول الشرق الاوروبى ، وذلك ابتداء من أول يناير ١٩٧٣ . وتعلن الدول الاعضاء عن عزمها فى انتهاج وتشجيع سياسة تعاون تجاه هذه الدول ، قائمة على مبدأ المعاملة بالمثل .

ان هذه السياسة للتعاون فى وضعها الراهن ، مرتبطة ارتباطا وثيقا باعداد وعقد مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى، اذ على الجماعة والدول الاعضاء أن تبذل مشاركة منسقة وفعالة .

رابع عشر – وقد رأى رؤساء الدول والحكومات ، أن التعاون السياسى بين الدول الاعضاء فى مجال السياسة الخارجية ، قد بدأ بشكل مرضى ، وان كان مازال يتطلب مزيدا من التحسينات .

وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات على الاكثار من الاستشارات وذلكعلى كافة المستويات وخاصة منها مستوى وزراء الخارجية الذين تقرر أنيجتمعوا اربع مرات فى العام بدلا من اثنين فقط .

وقد رأى رؤساء الدول والحكومات، ان هذا التعاون يستهدف معالجة المسائل التى استجدت ، مع التحديد بقدر الامكان للمواقف المشتركة التى ستتخذ على المدى المتوسط والطويل . كل هذا مع مراعاة فيما بين غيرها ، متطلبات وآثار السياسات الخاصة بالجماعة التى يجرى اعدادها حاليا على صعيد السياسة الدولية . وفيما يختص بالموضوعات التى لديهاانعكاسات على نشاط الجماعة ، فانه علىالمنظمات التابعة للجماعة أن تبقى على اتصالات وثيقة بها .

وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات، فيما بينهم ، على أن يتولى وزراء الخارجية ، مهمة اعداد تقرير ثان ، يتناول كيفية تحسين التعاون السياسى، على ان يتم ذلك فى ميعاد اقصاه ٣٠ يونيو ١٩٧٣ ، كما تضمن ذلك تقرير لوكسمبرج .

خامس عشر – سجل رؤساء الدول والحكومات ، مدى صلابة الاجهزة التركيبية للجماعة التى اثبتت فعاليتها، ولكنهم قدروا ان الاجراءات التى تؤدى الى اتخاذ قرار ، تحتاج الى تحسينات كفيلة بزيادة فعالية تلك الاجهزة .

وان المنظمات التابعة للجماعة ، وكذا – اذا اقتضى الامر ذلك – ممثلى الحكومات والدول الاعضاء ، مدعوون الى اقرار الاجراءات المتعلقة باعاقة توزيع المسئوليات والالتزامات فيما بين هذه المنظمات وبين الدول الاعضاء ، الامر الذى لابد منه لضمان حسن سير الوحدة الاقتصادية والنقدية ، وذلك قبل نهاية المرحلة الاولى من تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية ، وعلى اساس التقدير الذى ستقدمه اللجنة قبل أول مايو ١٩٧٣ طبقا للقرار المتخذ فى ٢٢ مارس ١٩٧١ .

وقد اعرب رؤساء الدول والحكومات، عن أملهم فى أن يجرى تساو فى التواريخ التى ستقيد فيها ، كقاعدة عامة ، اجتماعات مجالس الوزراء القوميين ، حتى يتسنى لمجلس الجماعة تنسيق نشاطه بشكل اكثر انتظاما .

وان رؤساء الدول والحكومات ، رغبة منهم فى دعم سلطات الاشراف التى لدى الجمعية البرلمانية الاوروبية ، بصرف النظر عن اللحظة التى سيمكن فيها انتخاب اعضاء هذه الجمعية بالاستفتاء العام ، وفقا للبند ١٣٨ من معاهدة روما ، ورغبة منهم أيضا فى بذل الاسهام لتحسينالظروف التى تعمل فيها هذه الجمعية يؤكدون القرارالمعتمد من مجلس الجامعات فى ٢٢ ابريل ١٩٧٠ ، ويدعون المجلس واللجنة الى عدم الابطاء فى وضع الاجراءات العملية التى ستحقق هذا الدعم ،وتدخل تحسينا فى العلاقات الخاصة بالمجلس واللجنة بالجمعية .

وعلى المجلس أن يعتمد قبل ٣٠ يونيو ١٩٧٣ الاجراءات العملية التى تستهدف تحسين الاجراءات الخاصة باتخاذ القرارات ، وكذا تنسيق نشاط الجماعة .

ويدعو رؤساء الدول والحكومات، المنظمات التابعة للجماعة ، الى الاعتراف بحق اللجنة الاقتصادية

[illegible]

[illegible]

رقم ٢٣٥ من معاهدة الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، في سبيل تحقيق المهام التى تحددها برامج العمل المختلفة .

سادس عشر — ان رؤساء الدول والحكومات وقد اعتمدوا الهدف الاكبر الخاص بتحويل مجموع العلاقات القائمة بين الدول الاعضاء الى وحدة اوروبية ، وذلك قبل نهاية العقد الحالى وبمراعاة تامة للمعاهدات المبرمة ليطلبون من المنظمات التابعة للجماعة ، القيام باعداد تقرير فى هذا الشأن ، وذلك قبل نهاية عام ١٩٧٥ على أن يعرض هذا التقرير على مؤتمر القمة المقبل .

اتفاقية الوحدة بين شطرى اليمن
(القاهرة - ٢٨ أكتوبر ١٩٧٢)

ان حكومتى الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،

باسم شعب اليمن الواحد ،
وباسم الامة العربية ،

وانطلاقا من واقع المسؤولية التاريخية والمسؤولية القومية ،

وايمانا بأن شعب اليمن وأرضه وحدة واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام ،

وأن هذه الحقيقة قد أثبتت نفسها على مر التاريخ برغم كل محاولات ترسيخ الانفصال وخلق الحواجز والسدود والحدود ،

ووفاء لنضال وتضحيات الشعب اليمنى عبر طول التاريخ فى سبيل القضاء على نظام الامامة الملكى المتخلف فى شمال الوطن والسيطرة الاستعمارية فى جنوبه .

وحرصا على تعزيز وتدعيم النضال الوطنى التقدمى فى اليمن .

وتأكيدا بأن الوحدة اليمنية هى الاساس فى بناء مجتمع يمنى حديث يضمن الحريات الديمقراطية لكافة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والصهيونية وهى الاساس لبناء اقتصاد وطنى مستقل ولحماية استقلال وسيادة اليمن من اى تدخل او عدوان خارجى .

وتأكيدا بأن الوحدة اليمنية الشاملة بالاضافة الى انها قضية المصير الحتمى هى قضية التقدم والحضارة والازدهار للشعب اليمنى .

وثقة بأن الوحدة اليمنية الشاملة ، فوق أنها أمل كل يمنى على طول رقعة اليمن هى حاجة أساسية لتوطيد دعائم الاستقلال السياسى وبناء اقتصاد وطنى مستقل ، وهى أيضا ضرورة قومية لانها تمكن اليمن من المساهمة فى الكفاح الذى تخوضه الامة العربية ضد التحالف الامبريالى الصهيونى ، كما أنها تشكل خطوة جادة نحو تحقيق وحدة الامة العربية بأسرها .

وتجاوبا مع الجهود الصادقة التى بذلتها لجنة التوفيق العربية — المشكلة بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٩٦١ بتاريخ ١٣-٩-١٩٧٢ — من أجل تسوية الخلافات بين شطرى اليمن ، وهى الجهود التى تمثل اهتمام الامة العربية بواقع شعب اليمن ومستقبله

وعملا بأحكام المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

فقد اتفقت الحكومتان على قيام دولة موحدة . تجمع شطرى اليمن . شماله وجنوبه ، وذلك وفقا للاسس والمبادىء الواردة فيما بعد .

المبادىء والاسس
لقيام وحدة يمنية بين كل من
الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
شكل الدولة

مادة (١) تقوم وحدة بين دولتى الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما فى شخص دولى واحد وقيام دولة يمنية واحدة .

مادة (٢) يكون للدولة الجديدة :
ا — علم واحد وشعار واحد
ب — عاصمة واحدة
ج — رئاسة واحدة
د — سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .

نظام الحكم

مادة (٣) ا — نظام الحكم فى الدولة الجديدة نظام جمهورى وطنى ديمقراطى يقوم على اساس الاقتراع الحر المباشر لكافة افراد الشعب اليمنى .

ب — يضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية والسياسية والعامة للجماهير كافة ولمختلف مؤسساتها ومنظماتها الوطنية والمهنية والنقابية وتتخذ جميع الوسائل الضرورية لكفالة ممارسة الحريات .

ج — تضمن دولة الوحدة حماية جميع المكاسب التى حققتها ثورتا سبتمبر واكتوبر

وسائل تحقيق الوحدة وقيام الدولة الجديدة

مادة (٤) كخطوة اولى نحو تحقيق الوحدة تتخذ الاجراءات اللازمة نحو عقد مؤتمر قمة يجمع رئيسى الدولتين للنظر فى الاجراءات الفورية اللازمة لاتمام الوحدة على أن يعقد هذا المؤتمر فى الموعد الذى يحدده رئيسا الحكومتين .

مادة (٥) يختار كل من رئيسى الدولتين ممثلا شخصيا له ، ويشرف هذان الممثلان على اعمال اللجان الفنية الواردة فى المادة (٧) .

مادة (٦) تستمر جامعة الدول العربية في تقديم مساعداتها اللازمة لانجاح هذه الوحدة بناء على رغبة الدولتين .

مادة (٧) يشكل مؤتمر القمة للدولتين اللجان الفنية المشتركة من عدد متساو من ممثلى الدولتين لتوحيد

الانظمة والتشريعات القائمة فى كل منهما . وتحدد فترة زمنية اقصاها سنة لانتهاء هذه اللجان من المهام المعهود بها اليها . وتبدأ هذه السنة من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

مادة (٨) تشكل اللجان الفنيـة المشتركة من ممثلى الدولتين علـى مستوى عال ومن المختصين ويحق لهذه اللجان تكوين لجان فرعية لتسهيل اعمالها .

وتتالف هذه اللجان من : -

١ - لجنة الشئون الدستورية وتختص بوضع مشروع الدستور .

٢ - لجنة الشئون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلى ، وتختص بتوحيد اداة السياسة الخارجية للدولتين ووضع الاسس للسياسة الخارجية للدولة الجديدة الموحدة .

٣ - لجنة الشئون الاقتصادية والمالية ، وتختص بالشئون الاقتصادية والجمارك والتنمية الاقتصادية والنظام النقدى الموحد وميزانية الدولة .

٤ - لجنة الشئون التشريعية والقضائية . وتختص بتوحيد التشريعات بوضع الانظمة الموحدة للقضاء .

٥ - لجنة شئون التربية والثقافة والاعلام ، وتختص بشئون التعليم فى كافة مراحله والثقافة والاعلام .

٦ - لجنة الشئون العسكرية ، وتختص بالدفاع والقوات المسلحة وتوحيدها .

٧ - لجنة الشئون الصحية ، وتختص بالشئون العلاجية والمستشفيات وما الى ذلك .

٨ - لجنة الادارة والمرافق العامة ، وتختص بنظام الحكم المحلي ومرافق الدولة وتسييرها .

مادة (٩) عند انتهاء لجنة الشئون الدستورية من وضع مشروع الدستور يطرح من قبل الدولتين على المجالس التشريعية المختصة للموافقة عليه طبقا للانظمة الدستورية لكل منهما .

مادة (١٠) أ - يقوم رئيسا الدولتين بتفويض من السلطتين التشريعيتين فى القطرين بتنظيم عمليتي الاستفتاء على الدستور وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة طبقا للدستور الجديد .

ب - تنفيذا لذلك يشكل رئيسا الدولتين لجنة وزارية مشتركة تضم الى عضويتها وزيرى الداخلية فـى كلا الشطرين لكى تقوم بالاشراف على هذه الاعمال وذلك خلال ستة اشهر على الاكثر من تاريخ موافقة السلطات التشريعية فى الدولتين على مشروع الدستور .

ويكون لهذه الجلنة كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بمهمتها .

ج - ويدعو رئيسا الدولتين جامعة الدولة العربية لايفاد ممثلين عنها للمشاركة فى أعمال اللجنة .

مادة (١١) تحل المجالس التشريعية فى الدولتين فور اقرار مشروع الدستور الجديد بالاستفتاء الشعبى .

مادة ١٢) فى حالة موافقة الشعب على مشروع الدستور يعلن قيام الدولة الجديدة فورا طبقا للدستور .

مادة (١٣) يعمل باحكام الدستور الجديد فور اقراره .

احكام ختامية

مادة (١٤) تنفيذا لما ورد فى بيان لجنة التوفيق وعملا باحكام المواد السابقة يقرر الطرفان التزامهما الكامل بهذه الاحكام وتنفيذها .

مادة (١٥) حررت هذه الوثيقة من ثلاث نسخ تسلم كل طرف النسخة الخاصة به وتحفظ النسخة الثالثة لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

وقع هذه الوثيقة المندوبون المفوضون بذلك :

عن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

السيد - علي ناصر محمد
رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع

عن الجمهورية العربية اليمنية

السيد - محسن العينى .
رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

السيد عبد الله الخامرى .
عضو اللجنة المركزية ووزير الاعلام

السيد - احمد جابر عفيف
ووزير التربية والتعليم .

عن لجنة التوفيق العربية

السيد - محمد سليم اليافى رئيس اللجنة - الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية السيد - ابراهيم الزهودى المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية السيد - سعد الدين نويرات سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فى صنعاء . السيد - نشأت المصينى المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية السورية لدى جامعة الدول العربية السيد - حمد عيسى الرجيب المندوب الدائم لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية .

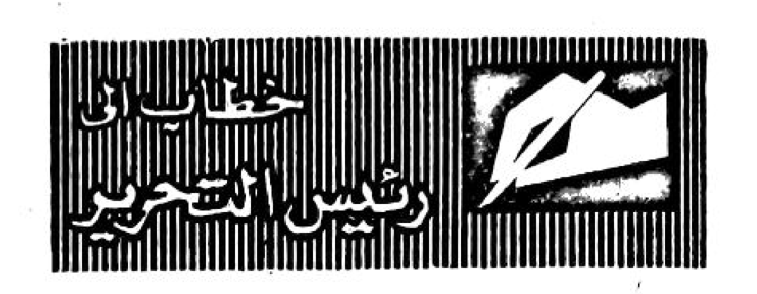
السيد - حسن فهمي عبد المجيد المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية .

وقع هذا الاتفاق بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية

يوم السبت ٢١ من رمضان ١٣٩٢ هجرية

الموافق ٢٨ من اكتوبر (تشرين اول ١٩٧٢ ميلادية





■ كتب الاستاذ رياض هاشم من الولايات المتحدة :

« ادرس بجامعة درو – نيوجرسى – للحصول على درجة الماجستير فى علم السياسة ، وأرجو اعتبارى مشتركا فى مجلة السياسة الدولية ابتداء من مطلع ١٩٧٣ . وأتساءل اذا كان بالامكان موافاتى بعدد اكتوبر لسنة ١٩٧٠ وكذلك المجلدات الصادرة خلال السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧، ١٩٦٨

وأرجو تزويدى ببعض النصائح والتوجيهات حول موضوعين أفكر فى اختيار احدهما موضوعا لرسالتى ، الموضوع الاول من العلاقات المصرية الامريكية [١٩٥٢ – ١٩٧٢] ، والموضوع الاخر من دور الامم المتحدة فى حفظ السلام فى الشرق الاوسط . واكون شاكرا لو تكرمتم بتزويدى بقائمة صغيرة من الكتب والمجلات التى تناولت هذين الموضوعين »

– فيما يتعلق باشتراكات مجلة السياسة الدولية ، فقد حولنا طلبك الى قسم الاشتراكات بمؤسسة الاهرام : اما بخصوص موضوع رسالتك فقد بعث اليك برد خاص ■

■ كتب الاستاذ محمد تاج الدين بغدادى – طرابلس – ليبيا :

اطلعت على العدد الاخير من مجلة السياسة الدولية وأريد أن أهنىء هيئة التحرير على القسم الخاص الذى انفردت به المجلة حول الوحدة بين ليبيا ومصر والذى اقترحه ان تنشر المجلة فى كل عدد من أعدادها دراسة خاصة حول الخطوات الوحدوية الجديدة حتى يستطيع أبناء الوطن العربى ان يتتبعوا تطورات هذا الحدث القومى الكبير .

■ كتب الاستاذ صبرى الحكيم الباحث الاجتماعى بمعهد التغذية – القاهرة :

« قرأت الدراسة الخاصة بأزمة الشرق الاوسط ونظرية الصراع للكاتب النرويجى يوهان جالتونج المنشورة فى العدد رقم [٣٠] من مجلة السياسة الدولية ، وقد عالج الكاتب الموضوع بأسلوب جديد واتمنى لو نشرتم فى الاعداد القادمة دراسات علمية من هذا النوع للالمام بأساليب التحليل السياسى الحديثة » .

■ وصلت ادارة المجلة رسائل عديدة خاصة بالاشتراكات وقد تولى قسم الاشتراكات الرد على أصحاب هذه الرسائل :

وهم السادة : محى فخر الدين [فاس – المغرب] ، احمد العباسى [المسيب – العراق] ، جرجورة اسعد [مديرية التربية – طرطوس – سوريا] . جاسم احمد الفهد الامير [الخالدية – الكويت] ، سعد علام [وزارة المالية والبترول – الدوحة – قطر] ، محمد عبد العزيز فرج [سوق دعيج – محل عطارة – الكويت] ، أحمد رؤوف غنيم [سفارة مصر – تونس] . ورسائل من الجهات الاتية ، الادارة العامة بوزارة التربية والتعليم ، مكتبة مديرية الشئون الاجتماعية بسوهاج ، مكتبة جامعة القاهرة ، سفارة السودان بالقاهرة ، وزارة شئون الرئاسة بابى ظبى ، سفارة العراق بباكستان ، جريدة الشعب بموريتانيا ، سفارة السودان بباكستان ، منظمة حزب البعث العربى الاشتراكى فى لبنان ، الجمعية الوطنية للعلوم السياسية بباريس ■